



مارشا بريشتاين بوسوزنى ميشيل بينر أنجريست

السلطوية في الشرق الأوسط "النظم الحاكمة والمقاومة"

ترجمة: طلعت غنيم حسن

2025

لماذا تسود نظم الحكم السلطوية في منطقة الشرق الأوسط في حين أن عمليات التحول الديمقراطية الناجحة تحدث في أصقاع أخرى من بلدان العالم النامي؟ يعالج كتاب السلطوية في الشرق الأوسط دور التنظيمات السياسية والخيارات الإستراتيجية التي يتخذها كل من الحكام وأقطاب المعارضة، وركز الكتاب على دراسات حالة من واقع عدة بلدان عربية وإسلامية تقع في قلب العالمين العربي والإسلامي، عز فيها وجود الديمقراطية لعقود طويلة خلت.

السلطوية في الشرق الأوسط

النظم الحاكمة والمقاومة

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر 2006 تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2025
- السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة
- مارشا بريشتاين بوسوزني، وميشيل بينر أنجريس
- طلعت غنيم
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

AUTHORITARIANISM IN THE MIDDLE EAST: Regimes & Resistance
Edited by: Marsha Pripstein Posusney & Michele Penner Angrist

Copyright © 2005 by Lynne Rienner Publishers Inc.

Arabic Translation © 2014, National Center for Translation

This edition is published by arrangement with Lynne Rienner Publishers Inc.

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: 27354524 فاكس: 27354554
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

السلطوية فى الشرق الأوسط "النظم الحاكمة والمقاومة"

تحرير : مارشا بربشتاين بوسونى
ميشيل بينر أنجريست
ترجمة : طلعت غنيم



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

السلطوية فى الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة/ تحرير:
مارشا بربشتاين بوسوزنى، ميشيل بينر أنجريست، ترجمة: طلعت غنيم.
ط ١، القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤

٤٥٢ ص، ٢٤ سم

١ - الدكتوراه.

(أ) بوسوزنى، مارشا بربشتاين (محرر)

(ب) أنجريست: ميشيل بينر (محرر مشارك)

(ج) غنيم، طلعت (مترجم)

٣٢١.٩

(د) العنوان

رقم الإيداع ٢٠١٢/٢٠٨٧٧

الترقيم الدولى 978-977-718-138-9

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

7 كلمة شكر
11 الباب الأول: زمام السلطة وصولجانها
 الفصل الأول: نقصان ديمقراطية الشرق الأوسط في المنظور المقارن. مارشا بريشتاين بوسوزنى
13
45 الفصل الثاني: مؤسسات متعسفة وزعماء متعسفون. إيفا بيلين
 الفصل الثالث: الأزمة السياسية وإعادة الاستقرار: العراق، ليبيا، سوريا، وتونس. جاسون براونلى
81
 الفصل الرابع: متنافسون فى ظل غياب الديمقراطية: تشتت الصفوة فى إيران
119 أرانج كيشافارزيان
163 الباب الثاني: التحديات إزاء الحكم السلطوى
 الفصل الخامس: الانتخابات القائمة على تعدد الأحزاب فى العالم العربى: قواعد الانتخابات وردود أفعال المعارضة. مارشا بريشتاين بوسوزنى
165
 الفصل السادس: النظم الحزبية وتشكل أنظمة الحكم الحالة الاستثنائية لتركيا
215 فى المنظور المقارن. ميشيل بينر أنجريس

الفصل السابع: المعارضة والأزمات الاقتصادية في الأردن والمغرب. إلين	
لاست-أوكار	257
الفصل الثامن: الأمراء، والبرلمانات، وفرص الديمقراطية في الخليج.	
مايكل هيرب	301
الفصل التاسع: الكثير جداً من المجتمع المدني، والقليل جداً من السياسة:	
مصر وأنظمة الحكم العربية المتحررة الأخرى. فيكي لانكوهر ...	339
الباب الثالث: الخلاصة	387
الفصل العاشر: المستقبل المتوقع للسلطويين. ميشيل بينر أنجريس	389
قائمة الاختصارات	411
ثبت المراجع	417

كلمة شكر

يعالج هذا الكتاب اللغز المحير، وهو: لماذا استمرت الأنظمة الحاكمة المتسلطة في الشرق الأوسط كل هذه الفترة الطويلة؛ بينما أفسحت الحكومات السلطوية السابقة في كثير من البلدان الأخرى الطريق للديمقراطية على مدار عدة عقود ماضية؟ ولقد حشد هذا الكتاب مجموعة بارعة من المتخصصين في الشرق الأوسط، وهم الذين كانوا يعملون حول هذه القضية طوال عدة سنوات، كما تقدم فصوله في مجملها تغطية واسعة لهذه المنطقة. وكانت النسخ المبكرة لبعض هذه الفصول قد ظهرت فيما سبق في المجلات العلمية المتخصصة، غير أن المادة العلمية برمتها تم تنقيحها وتحديثها. كما بذلنا ما وسعنا لجعل المادة يسيرة الوصول إلى جماهير القراء والمتوقعين لهذا الكتاب، وهم يشملون الطلاب، والعلماء، وصناع السياسة؛ في الواقع: كل شخص له اهتمام بشئون منطقة الشرق الأوسط.

ولقد نبعت فكرة هذا الكتاب من الطبعة الخاصة من كتاب: Comparative Politics المنشور في يناير من عام ٢٠٠٤ (المجلد ٣٦، رقم ٢) المكرس لموضوع دوام السلطوية في الشرق الأوسط. ونحن شاكرون لناشرى كتاب: Comparative Politics؛ لأنهم سمحوا لنا بتضمين الفصول التي ألفتها: إيفا بيلين، وإيلين لاست أوكار، وميشيل بينر أنجريسست (الفصل ٦)، وفيكي لانكوهر، في إطار كتابنا الذي تم تحديثه وتعديله وتنقيحه. أما أجزاء الفصل الأول من تأليف: مارشا بريشتاين بوسوزنى، فقد استمدت أيضاً من المجلة، وتم تضمينها بعد الحصول على التصريح الخاص بذلك. إن قضية هذا الكتاب إنما هي عبارة عن نتاج سلسلة من ورش العمل كان عنوانها: استعادة الشرق

الأوسط، وإخضاعه لدراسة الإصلاح السياسى والاقتصادى". وتم عقد هذه الورش فى: جامعة براون Brown University، وجامعة ييل Yale University فى ربيع وشتاء عام ٢٠٠١ على التوالي. ونعرب أيضاً عن امتناننا لمعهد واطسون للدراسات الدولية التابع لجامعة براون Watson Institute for International Studies، ومركز ييل لدراسات العولمة Yale Center for Globalization Studies، وبرنامج ليتر للاقتصاد السياسى Leitner Program in Political Economy، وصندوق كيمف Kempf Fund فى مركز ييل للدراسات الدولية ودراسات المنطقة Yale Center for International and Area Studies؛ لتقديمهم التمويل الكريم لهذه الوقائع.

وأما بربارا جيديس Barbara Geddes، وليزا أندرسون Lisa Anderson، ونيلسون كاسفير Nelson Kasfir، ومايكل هدسون Michael Hudson، وروبرت كوفمان Robert Kaufman، وبهجت قرنى Bahgat Korany، وجيم ماهونى Jim Mahoney، فقد ساهموا مساهمة كريمة فى المناقشات التى دارت حول الكتاب داخل ورش العمل. وفيما يخص التعليقات التى دارت حول العروض التى قدمها بعض الأفراد أثناء المناقشات فى جامعة ييل، فإنه يسعدنا أيضاً أن نشكر: أوغسطس ريتشارد نورتون Augustus Richard Norton، وبول سالم Paul Salem، وستيفن هايدمان Steven Heydemann، وجريج وايت Greg White، وجيم سكوت Jim Scott، وميريديث ويس Meredith Weiss، وبير لاندرى Pierre Landry، وفيكى ميريللو Vickie Murillo، وخوسيه شيبوب Jose Cheibub.

وبعالم الفصل الخاص بـ جازون براونلى Jason Brownlee مقالة سابقة نشرت فى مجلة Studies in Comparative International Development (المجلد ٢٧، رقم ٢، خريف ٢٠٠٢). أما الفصل الإمبيريقى لمؤلفته بوسوزنى (الفصل الخامس) فقد تم تحديثه انطلاقاً من مقالة نشرت فى المجلة نفسها (المجلد ٣٦، رقم ٤، شتاء ٢٠٠٢). ونحن نتقدم بالشكر إلى دار نشر Transaction Publishers من أجل سماحها لنا بتضمين هذه الفصول ضمن هذا الكتاب. ونحن أيضاً نقر بالجميل لمجلة The Middle East Journal

لسماحها لنا بنشر نسخة محدثة من بحث مايكل هيرب Michael Herb الذي ظهر في طبعة صيف ٢٠٠٤ من تلك المجلة.

وقدمت كليو ليندجرين Cleo Lindgren، وجريج طومولو Greg Tumolo المساعدة الكتابية، وإعداد الكتاب، وتهيئة مسودته الأصلية للطباعة، وذلك في جامعة بريانت Bryant University. أما فريد فوليرتون Fred Fullerton من جامعة براون، وكالين جارودي Caline Jarudi فقد عاوننا في إعداد المسودة النهائية. كما نقر بالجميل لمعهد واطسون للدراسات الدولية Watson Institute for International Studies التابع لجامعة براون، ولصندوق بحوث هيئة التدريس التابع لكلية يونيون Union College's Faculty Re-search Fund لتقديمهما الدعم المالي لشتى مراحل إعداد المسودة النهائية.

وأما مارلين جروشميدت Marilyn Grobschmidt محررتنا في دار نشر Lynne Rienner Publishers فقد قدمت مساعدة نفيسة لا تقوم بمال في كل خطوة من عملية إعداد الكتاب، وأسعدتنا العمل معها. ونود أيضاً أن نعبر عن شكرنا لـ لين رينر Lynne Rienner نظير تشجيعها لهذا المشروع.

الباب الأول

زمام السلطة وصولجانها

الفصل الأول

نقصان ديمقراطية الشرق الأوسط في المنظور المقارن

مارشا بريشتاين بوسوزنى

كان هذا الكتاب قد دخل مراحل إعداده النهائية حين استكمل البرلمان العراقى المنتخب حديثاً المفاوضات حول شكل الحكومة الجديدة. وفى الوقت نفسه، وافقت سوريا - التى جابهت دفقاً منهمراً من السخط والاحتجاج فى لبنان - على سحب قواتها من هناك. وكان الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك قد استجاب للضغط الشعبى المطالب بإجراء انتخابات رئاسية يتنافس فيها المرشحون فى مصر. أما إدارة الرئيس جورج بوش فقد كانت تفخر وترجع إلى نفسها الفضل فى الدخول إلى حقبة جديدة من الإصلاحات السياسية فى الشرق الأوسط^(١)، وقد توافق بعض العلماء البارزين فى آرائهم حول هذا الموضوع.

ومع ذلك، فقد استمر التحريض واستمرت الاضطرابات المناهضة بالديمقراطية فى الفترة الأخيرة، حيث كان من السابق لأوانه أن يبزغ فجر: "ربيع الديمقراطية" فى الشرق الأوسط. وما كانت المفاوضات المطولة حول تأليف الحكومة العراقية الجديدة والعصيان المستمر هناك سوى مؤشرين على التحديات التى تواجه عملية تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية وتعزيزها فى المنطقة. إن الشرق الأوسط لهو مرتع لبعض الحكام السلطويين الأكثر عناداً وتشبثاً بالسلطة فى العالم. ويثير طول بقائهم فى السلطة، وطول أعمارهم تساؤلات حول إمكانية حدوث التحول السريع فى المنطقة.

فإذا رجعنا إلى الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وجدنا أن انتشار الحكومات المتسلطة هناك لم يجعل المنطقة مختلفة عن الدول النامية الأخرى التي عرفت آنذاك بالعالم الثالث؛ كما لم يجعلها مميزة عن الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية. غير أن الشرق الأوسط لم يدخل ضمن الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي الذي بدأ (في الدول النامية) في أمريكا اللاتينية في السبعينات من القرن الماضي، وأفضى إلى انتشاره في مناطق العالم الثالث الأخرى، وإلى وصوله في تسعينات القرن الماضي إلى أوروبا الشرقية.

وحدث في تركيا ولبنان فحسب أن ظهر عهد من عهود الاستبداد أعقبه إجراء انتخابات حرة تنافس فيها المرشحون، وهي الانتخابات التي أفضت إلى تداول السلطة بين النخبة وأهل الصفوة، على الرغم من وجود بعض القيود. أما في الأصقاع الأخرى بالمنطقة، فقد توقفت حركات التحرر الليبرالي السياسية التي سبق أن بدأت في عدد من البلدان، وذلك ما لم تكن قد عانت من الانتكاسة والانقلاب، حيث إنه من الثابت أنه لم تتم إزاحة أي حاكم مستبد عن السلطة عن طريق الانتخابات التنافسية الحرة.

وبيقيناً، فإن الشرق الأوسط ليس المنطقة الوحيدة بين مناطق العالم التي ابتليت بالسلطوية والحكم المستبد. فالصين - وهي أكثر البلدان المتسلطة سكاناً - تعتبر أيضاً من بين الدول التي طال فيها أمد الحكم المتسلط، وفي هذه الحالة الأخيرة نجد أن دولاً أسيوية مثل: فيتنام، ولاوس، وبورما، تشاركها الأمر نفسه؛ وفي قارة أفريقيا نجد الصومال بالقرن الأفريقي، وكوبا في أمريكا الوسطى. وهناك أيضاً دول كثيرة غير ديمقراطية تنتمي إلى الزمرة نفسها، غير أنها حديثة العهد بالاستبداد، وتتصف بالاستقرار، وبخاصة الجمهوريات الجديدة التي تشكلت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. بيد أنه في هذه المناطق الأخيرة، نكتشف أن الأنظمة غير الديمقراطية تتواجد جنباً إلى جنب مع الدول التي مرت بتحويلات ديمقراطية أو التي مازالت تخوض

عملية التحول الديمقراطي. إن الذي يميز الشرق الأوسط ليس - ببساطة - ظاهرة السلطوية الدائبة والمستديمة، ولكن كثافة السلطوية وزخمها في ظل غياب أى حالة ناجحة من حالات التحول الديمقراطي^(٢).

واليوم، فالعلماء وصناع القرار السياسى يدلون بأرائهم حول أسباب هذا العجز، وحول فرص النجاح المستقبلية التى من شأنها أن تبطل السلطوية وتعطلها. والعلوم السياسية فى الغرب ليس فى جعبتها سوى النذر الضئيل الذى تقدمه عبر التحليل والشروح التى تفسر هذا العجز والنقصان. ولقد أفرخت التغيرات السياسية التى وقعت بأماكن أخرى فى العالم كمية ضخمة من الكتابات التى عالجت التحولات الديمقراطية، غير أن هذه الدراسات استبعدت الحالات التى تأصلت فيها ديمومة الاستبداد والسلطوية المقيمة من نطاق نشاطها. إن دراسة بلدان الشرق الأوسط أمر غائب بشكل كامل تقريباً عن الأعمال المهمة للغاية التى تناولت التحولات السياسية^(٣)، ويشمل ذلك تلك الدراسات التى تركز بجلاء وصراحة على بلدان العالم النامى^(٤). أما الدراسات السابقة التى كرست حصرياً للبحث فى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية أو انعدامها فى الشرق الأوسط، فلا يبدو - على نحو مماثل للحالة الأولى - أنها قد أنجزت أى تقدم مهم بعيداً عن مجتمع المتخصصين فى موضوعنا حول شئون المنطقة^(٥).

وهكذا، فإنه قبل غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، تم تهميش الأعمال العلمية حول الشرق الأوسط لتدور فى نطاق دراسة الدول النامية، بل حتى فى نطاق علم السياسة المقارن على سبيل التوسع^(٦). ولقد كرس المؤلفون المشاركون فى هذا الكتاب جهودهم من أجل تصويب هذا الخلل أو اللاتوازن. ونحن نعتقد أن دراسة السياسة فى الدول المستبدة، والتى مازالت تشمل حتى اليوم نصف سكان العالم تقريباً، يجب أن تحظى بىتمين العلماء المتخصصين فى علم السياسة المقارن وتقييمهم

على نحو فريد وقد. إضافة إلى ذلك، نحن نعلم أن تطور المعرفة لا يتقدم في الدراسات التي تعالج التحولات الاقتصادية والسياسية حينما تركز فحسب على الحالات الناجمة أو الناجحة. وحينما يقوم العلماء باختبار المتغير التابع Dependent Variable دون التأكد من الحصول على نتائج مختلفة منه، فإنهم لن يكونوا على يقين من متانة التحليلات التي يستنبطونها من المتغيرات المستقلة Independent Variables، انظر (Col- 1994; 128-149; King, Keohane, and Verba 1996; cf. King, Keohane, and Verba 1994; 128-149). وتصبح هذه القضية الأخيرة بارزة على نحو خاص عند دراسة الإصلاح السياسى؛ لأن دولاً كثيرة بمجرد الإشادة بكونها دولاً ديمقراطية في الأدبيات التي تناولت التحولات الديمقراطية مثل: بيرو، والإكوادور، وتايلاند، أمست الآن تصنف تصنيفات مائعة وملتبسة وربما غامضة مثل: "شبه مستبدة"، أو "سلطوية منتخبة"، أو "تنافسية سلطوية"^(٧).

ولقد أثمرت هذه الجهود، التي بذلت من أجل استعادة الشرق الأوسط ليكون موضعاً لدراسة الإصلاح السياسى والتحولات الديمقراطية، ثماراً عظيمة، وذلك حينما تم نشر عدد خاص في شهر يناير من عام ٢٠٠٤م من المجلة العلمية المتخصصة الرائدة: Comparative Politics، الذي تم تكريسه لبحث مسألة طول أمد السلطوية في الشرق الأوسط. ولقد تمحور هذا الكتاب الذي بين يديك حول ذلك العدد الخاص من تلك المجلة^(٨). وقام المؤلفون بتنقيح مقالاتهم الأساسية وتحديثها، وأضاف إليها المحررون المزيد من المعلومات الإضافية لكي يقدموا تغطية نظرية أكثر شمولاً، فضلاً عن المزيد من دراسات الحالة التي تدور حول البلدان المدروسة^(٩). واشتملت الفصول هنا على دراسات حالة تخص دولة مفردة، ومقارنات فردية صغيرة، وعروضاً إقليمية جارية، غير أنها جميعها تميزت بإجرائها عملية تطبيق للنظرية المقارنة الشاملة على حالات من منطقة الشرق الأوسط. وقام المؤلفون بترقية معارفهم النظرية حول ماهية العوامل التي تشجع عملية التحول إلى الديمقراطية، وما الذي يمكنه أن يفسر لنا مرونة

الكثير من أنظمة الحكم المستبدة والمتسلطة، وقدرتها على التكيف بسهولة مع الطوارئ. وهكذا فإن الفصول التي قدموها وفرت دروساً غنية في ثرائها حول المنطقة، من داخلها ومن خارجها، لأولئك الذين يلتمسون أن يبسطوا أسباب التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وغيره من المناطق.

دراسة السلطوية المستعصية:

تم تنظيم فصول هذا الكتاب طبقاً لمدى التركيز والتحليل والتفسير الذي قدمته، وهل تركزت المتغيرات حول دور الدولة أم المجتمع (الباب الأول، والباب الثاني على التوالي). أما العوامل التي دارت حول الدولة فقد تناولت الأفراد الذين يمسون بزمام السلطة السياسية في بلد من البلدان، فضلاً عن الأجهزة والمؤسسات بالحكومة. وأما العوامل التي دارت حول المجتمع فتناولت السكان الذين يخضعون للحكم المطلق: المواطنين العاديين والأنشطة التي ينخرطون فيها - وأي تجمعات أو تنظيمات ربما يشاركون فيها - في الوقت الذي يتفاعلون فيه مع الحكومة. إن غرض هذا الفصل الاستهلاكي هو إلقاء الضوء على المساهمات النظرية التي قدمها هذا الكتاب إلى الأدبيات الحالية حول التغيرات التي تعترى الأنظمة الحاكمة. وتحقيقاً لهذه الغاية - وليس تلخيصاً لكل فصل من الفصول - فقد قمت باستنباط دروسٍ شتى من كل فصل وضمنتها في مجموعة متنوعة من السياقات.

وكما لاحظنا في مقالات عديدة ظهرت مؤخراً، فإن المداخل الكبرى في الأدبيات المتخصصة في التحولات الديمقراطية يمكن تقسيمها عموماً إلى فئتين: الفئة الأولى هي مدرسة: "المتطلبات الجوهرية"، والتي تفترض مجادلاتها وجود ضرورات اقتصادية وثقافية أو مؤسسية لكي تبدأ عملية التحولات التي تؤثر في السلطوية، والفئة الثانية هي: "نموذج التحولات"، وتعتبر عملية التحول الديمقراطي خياراً طارئاً لنظام الحكم

وممثلة المعارضة، ويمكن له أن يقع تحت تأثير مجموعة متنوعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية^(١٠). ويعد هذا التقسيم إلى فئتين تفرعاً ثانوياً للتقسيم الأوسع في العلوم الاجتماعية بين النظريات التي تركز على القيود التي تحد من السلوك البشري، والتي تفرضها المتغيرات الهيكلية الكبرى، والمتغيرات التي تعلو من حرية الإنسان وسلوكه البشري^(١١). إن فصول هذا الكتاب تحبذ الافتراضات المهمة التي تقع في المسافة البينية لمدرستي الفكر اللتين سبقت الإشارة إليهما. وتتجسد المهمة الكلية لهذه الفصول وإسهامها الأكثر أهمية في إلقاء الضوء على مختلف الترتيبات ذات الأهمية، والخيارات التي يقررها الناشطون السياسيون والنخب الذين يجتهدون من أجل إطالة أمد الحكم السلطوي المستبد. وبالتالي، يستجيب هذا الكتاب للدعوة التي أطلقها مؤخراً بعض العلماء وطالبوا فيها بمداخل أكثر تكاملية لدراسة عملية التغير السياسي (Snyder and Mahoney 1999; Jones-Luong 2002).

المتطلبات الثقافية اللازمة للتحول الديمقراطي ؟

إن معظم الأدبيات التي سعت إلى شرح نقصان الديمقراطية في الشرق الأوسط انتهى بها المطاف إلى الوقوع في مطب المتطلبات الأساسية أو الهيكلية. وفي هذا الإطار، فإن التحليلات الثقافية دخلت في منافسة مع المجادلات الاقتصادية أو المناقشات القائمة على أسس اقتصادية. والمؤلفون هنا يرفضون في بعض الحالات هذه المداخل المسبقة، وفي بعضها الآخر يوسعون من تلك المداخل ويتفنون فيها، ويحددون أيضاً متغيرات هيكلية جديدة، ويركزون على وجه الخصوص على العوامل المؤسسية السياسية المهمة حتى الآن.

وبالنسبة إلى المجتمعات العربية التي تسود المنطقة، فإن مجموعة من المجادلات الثقافية أثبتت أن العقلية القبائلية والقائمة على النظام الاجتماعي الأبوي الذي يتميز

بسلطة الأب المطلقة على العشيرة تشكل عقبة تعرقل تطور القيم التعددية (Sharabi 1988، وأعمال أخرى). ويقال إن النظام الاجتماعي القبلي يجعل المواطنين العرب عرضة لقبول الزعماء الذين هم مثل آبائهم أو يرمزون إليهم، في حين أن المجتمع الذي تسوده القبيلة يعرقل الإحساس بالوحدة الوطنية، وهي التي افترض بعض العلماء مثل: (Rustow 1970: 350-351; Karatnycky 2002; Horowitz 1993) أنها مطلب جوهري من أجل نجاح عملية التحول الديمقراطي. وفي الواقع، فإن الانقسامات الإثنية العرقية - التي تعرقل جهود الولايات المتحدة الأمريكية من أجل نشر الديمقراطية في العراق - دفعت الكثيرين من العلماء إلى اعتبار أن الطائفية هي العائق الأساسي الذي يحول دون تحقيق الديمقراطية في المنطقة برمتها.

وهنا يسعى مايكل هيرب لتفهم ما إذا كانت الملكيات الدستورية العربية ذات البرلمانات الضعيفة - ولكنها منتخبة - سوف تترسم خطى ومسار الملكيات الأوروبية المبكرة التي أضحت دولاً وديمقراطيات برلمانية ذات عروش، ولكنها عروش ذات مراسم وتشريفات فحسب. واكتشف أن الانقسامات العرقية تشكل حاجزاً بارزاً أمام تطور نظم الحكم البرلمانية في العديد من الملكيات العربية، وفي الأردن، لاحظ أن الانقسامات الطائفية في المجتمع تنعكس على هيئة سوء توزيع في المناطق أو الدوائر الانتخابية، الأمر الذي يوهن شرعية الهيئة التشريعية ذاتها. وأحد الأسباب الكامنة وراء منح سلطات محدودة للغاية للبرلمان البحريني هو: أن الأسرة الحاكمة المالكة في البحرين تنتمي إلى طائفة السنة، في حين أن أغلبية سكان المملكة ينتمون إلى طائفة الشيعة.

وهكذا فإن الانقسامات الإثنية أو العرقية تبرز كعامل مساهم في تكريس مرونة السلطوية في المنطقة وقدرة نظم المستبدين على التكيف بسهولة مع الطوارئ، غير أن مايكل هيرب لا يزعم أنها تشكل شرطاً ضرورياً أو كافياً. وقام بتحديد عدة عوامل أخرى تعرقل التحول الديمقراطي في البحرين، وفي الأردن، وغيرهما من الملكيات

الأخرى حيث لا تستبين مثل هذه الانقسامات. ووفقاً لما لاحظته علماء آخرون، فإن النزعة القبائلية لا يمكن أن يعول عليها كسبب في طول أمد السلطوية والاستبداد في جمهوريات عربية أكثر تجانساً من الناحيتين الدينية واللغوية مثل: مصر وتونس^(١٢).

إن النظرية الثقافية الشاملة والسائدة حول السلطوية في الشرق الأوسط تربط بينها وبين الدين الإسلامي؛ الذي ينتشر في المنطقة ويسودها. ولقد أطلق غالباً على هذه النظرية أنها من عمل المستشرقين، وذلك في أعقاب ظهور الكتاب المؤثر لإدوارد سعيد؛ وتفترض هذه النظرية أن ثمة عدم توافق جوهري بين القيم الديمقراطية والإسلام. والروايات المبكرة لهذه المجادلة عزت هذا التناحر إلى الدمج الذي وقع بين الزعامة السياسية والروحية في الأيام الأولى من عُمر الإمبراطورية العربية/ الإسلامية، وفحوى ذلك أنه يجعل قبول المسلمين للسلطة السياسية العثمانية أمراً مستحيلاً، ويترتب على ذلك إقرارهم بتبعية المجتمع المدني للدولة.

ويصنف يحيى سادوفسكى Yahya Sadowski هذا المدخل بأنه متضارب وينتمي إلى مدرسة الاستشراق الجديدة. وقيل أيضاً إن الإسلام يعزز الدول الضعيفة التي لن تتمكن أبداً من تحقيق تركيز السلطة الضرورية لفترة ما بعد إقامة الدولة^(١٣). واندلعت الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م وسعت الحركات الإسلامية التي ظهرت لاحقاً للاستيلاء على السلطة السياسية وفرض الشريعة الإسلامية، (وسعى بعضها لذلك عن طريق استخدام الوسائل العنيفة)، وكل ذلك دفع الناس إلى تصديق المجالات التي جاء بها المستشرقون.

أما الجهود المبذولة أخيراً لاختبار الارتباط المزعوم بين الإسلام والحكم السلطوي، فقد أنتجت نتائج متضاربة من الناحية الكمية. وأظهر أحد التحليلات الإحصائية الكبرى التي أجراها ستيفن فيش (Steven Fish 2002) أن الارتباط قوي، وذلك بين مجموعة متنوعة من المتغيرات العارضة التي قام بالتحقق منها. واكتشف

فيش أن أفضل تفسير يكمن في المستويات العليا من التمييز بين الجنسين في الدول ذات الأغلبية الإسلامية^(١٤). غير أن ألفريد ستيبان Alfred Stepan، وجريمي روبرتسون Graeme Robertson (٢٠٠٣م)، وقد استخدمتا بيانات متشابهة، جادلا بأنه حينما تؤخذ مستويات التنمية الاقتصادية في الاعتبار، فإن البلدان الإسلامية العربية فحسب هي التي أظهرت تخلفاً مقارناً في الديمقراطية.

أما إيفا بيلين فترفض صراحة الاعتراف بمدخل المدارس الاستشراقية في صفحاتها طية هذا الكتاب، ولاحظت أن "ثقافات عالمية أخرى، وبخاصة مذهب الكاثوليكية والكونفوشية، سبق أن اتهمت بعدم اتفاقها مع الديمقراطية". ومع ذلك فقد أبدت ملاحظة هي أن "هذه المواقف الثقافية لم تمنع دولاً في أمريكا اللاتينية، أو جنوب أوروبا، أو شرق آسيا من التحول إلى بلدان ديمقراطية"^(١٥). ولاحظ جاسون براونلي - في فصله الذي حل فيه تغلب النظم الحاكمة على الانتفاضات الشعبية التي وقعت في أوقات شتى في: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا - أن الإسلام في هذه الحالات "قدم مجموعة من الأفكار من أجل التعبئة ضد الديكتاتوريات". وهكذا، فإن الفكرة التي قالت بأن الإسلام - كديانة - يشكل عقبة كؤوداً ضد الديمقراطية لا تحظى هنا بالتأييد.

دور الربيع:

ثمة تفسير بديل حول السلطوية المستعصية في المنطقة؛ قدمه المتخصصون بجلاء أحياناً على أنه تحد للمجالات الثقافية. ويركز هذا التفسير على الطبيعة الخصوصية لاقتصادات الشرق الأوسط. إن دولاً كثيرة بالمنطقة، وبخاصة تلك الدول الواقعة ضمن شبه الجزيرة العربية والمجاورة لها، تستمد دخلاً فحماً من الصادرات الهيدروكربونية، وترتبط جيرانها من الدول الأكثر فقراً بالاقتصاد النفطي عبر الاعتماد على هجرة

العمال وما يترتب عليها من حوالات مالية، أو المساعدات المباشرة من دول الخليج العربية، أو المكاسب المتحققة عن طريق تجارة الترانزيت^(١٦).

وتفترض نظرية "الدولة الريعية" أن الحصول على مصدر غير إنتاجي للدخل؛ يجعل من نظم الحكم في الشرق الأوسط نظاماً أقل اعتماداً على استخراج الثروة من شعوبهم من أجل تمويل الدولة، وأكبر قدرة على كسب التأييد الشعبي عبر تقديمهم للإمدادات السخية للخدمات الاجتماعية، وتوفير الوظائف الحكومية. ولما كانت المعارضة ضد فرض الضرائب القسرية هي المحرك وراء التحول الديمقراطي في الغرب، إذن فكل من الرعاية والمحسوبية وغياب العبء الضريبي الشاق عن كاهل شعوب بلدان الشرق الأوسط؛ يمكن أن يفسر فشل المواطنين في هذه البلدان في السعي إلى الحصول على مشاركة أكبر في الحكومة^(١٧).

وكانت المجادلات التي دارت حول الدولة الريعية قد نشأت أصلاً في الثمانينات من القرن العشرين؛ لتعليل أسباب انحراف الدول المصدرة للبتروال الثرية للغاية عن الارتباط - قبله علماء كثيرون منذ ظهور العمل المثمر لسيمور ليبسيت Seymour Lipset عام ١٩٦٠م - الذي يربط بين الدول ذات الثراء الشاسع لكل فرد من سكانها وبين الديمقراطية^(١٨). غير أن هذه المجادلات لم يتم اختبارها على وجه العموم خارج منطقة الشرق الأوسط. على أية حال، فإن المجادلة التي تقول: "إنه ليس ثمة تمثيل بدون فرض للضرائب"؛ تعرضت للطعن فيها من جانب جون ووتربري John Waterbury، الذي اكتشف أن سياسات جباية الضرائب في المنطقة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك السياسات المطبقة في مناطق نامية أخرى (John Waterbury 1997b, 1994)^(١٩).

وترفض بيلين مدخل المتطلبات السابقة على وجه العموم. ويغض النظر عن المتطلبات الثقافية أو الاجتماعية والاقتصادية الغائبة المطلوبة للمبادرات الديمقراطية حتى تشرع في العمل، فإن بيلين تعزو فظاظة النظم الحاكمة المستبدة إلى وجود عوامل مؤسسية واتحادية، وبخاصة تلك العوامل التي تقوى أجهزة الدولة المتعسفة في هذه

الحكومات. وفي هذا السياق، توصلت إلى أن الدخل الريعى يتصف بأنه فوار أو نفاث؛ لأنه يساهم فى قدرة القائمين على الحكم السلطوى المستبد على الحصول على أجهزة أمن ضخمة وفعالة. إن الصحة المالية أو القدرة المالية أمر جوهري من أجل مكافأة أولئك الأفراد الذين يشتمل عليهم جهاز الدولة المتعسف؛ حسبما تقول، وتتميز منطقة الشرق الأوسط بالنسبة العالية للإنفاق الحكومى المكرس لقوات الأمن، وذلك مقارنة مع غيرها من المناطق.

وقام أرنج كيشافارزيان Arang Keshavarzian بالتحقق من هذا الأمر فى الفصل الخاص به عن إيران. ولاحظ أن أشكالاً مختلفة حديثة من نظرية الدولة الريعية تنبأت بعد الاستقرار السياسى، فى الأوقات التى تتقلب فيها عوائد النفط تقلباً حاداً، وقام بدراسة جدوى هذه المجادلة فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، التى تحملت على مدار السنوات الخمس والعشرين المنصرمة تأرجحاً كبيراً فى أسعار النفط، فضلاً عن فترات انحطت فيها عوائد النفط المخصصة لكل رأس من أفراد الشعب. على أى حال، فإن الحصول على الريع قد يسر للنخب الحاكمة لجوعها إلى رعاية رعاياها، وقدم التمويل المالى لتدعيم أجهزة الأمن المتعددة التى اتصفت بكونها متعسفة وقسرية، ويعزو أرنج كيشافارزيان طول أمد النظام الإيرانى إلى الانشقاق الذى أصاب النشطاء والمتشددين، وتشظى النخب الإيرانية بسبب ضربات هذه الأجهزة المستبدة.

إن انخفاض تحصيل الريع؛ ربما، لا يعتبر بالتالى شرطاً كافياً أو حتى ضرورياً من أجل حدوث التحول الديمقراطى، غير أنه يبدو مع ذلك وكأنه البشير بوجود بعض إجراءات التحرر الليبرالى سياسياً. وعلى الرغم من أنه قبل ثمانينات القرن العشرين، تميزت المنطقة تميزاً كاسحاً بصفة كونها منطقة لبلدان الحزب السياسى الواحد، وبأنها ملكيات تخلق من الأحزاب السياسية، إلا أن عدداً من الدول شهدت اتجاهاتاً للتعددية السياسية منذ ثمانينات القرن الماضى^(٢٠). واليوم، أجريت انتخابات تشريعية حرة (ولو أنها تمت تحت درجات متفاوتة من السيطرة) فى: إيران، وتركيا، والبحرين،

والكويت، واليمن، ولبنان، والأردن، ومصر، والجزائر، وتونس، والمغرب، والسلطة الفلسطينية (حينما سمحت إسرائيل بذلك)^(٢١). واشتملت تلك القائمة تقريباً على كافة دول المنطقة الفقيرة نفطياً^(٢٢). لكن - باستثناء الكويت التي يمكن أن نعزو انفتاحها السياسى إلى الضغوط الدولية غير العادية التي وقعت فى أعقاب حرب الخليج الأولى - استبعدت هذه القائمة جميع الدول المصدرة للبتروال الأكثر ثراءً وغنى^(٢٣). ويوحى هذا إحياء قوياً بوجود بعض الصلة العارضة الطارئة، تربط بين الدخل الريعى المتدنى وإقامة تعددية حزبية سياسية، حتى إذا كان التحول الديمقراطى ليس المقصود بالنية المبينة، وليس بالنتيجة أو الغاية النهائية^(٢٤).

أهمية المؤسسات:

إن مفهوم المؤسسات يشير إلى كل من المنظمات الرسمية، والقواعد، والإجراءات والأحكام غير الرسمية التى تنظم السلوك السياسى أو التصرفات السياسية. ويستلزم التحليل المؤسساتى شموله للنسق الكامل من مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية التى تشكل الكيفية التى يحدد السياسة الفاعلون بمقتضاها اهتماماتهم ومصالحهم، والتى تنظم علاقاتهم بالسلطة وبغيرهم من الجماعات الأخرى. وينصوى تحت هذا السياق "قواعد المنافسة الانتخابية، وهيكال النظم الحزبية، والعلاقات بين الأفرع المختلفة للحكومة، وهيكال المؤسسات الاقتصادية الفاعلة وتنظيماتها، مثل: اتحادات العمال والنقابات العمالية" (Steinmo, Thelen and Longstreth, 1992: 2).

أما الاتحادات والجمعيات غير الاقتصادية، مثل: منظمات حقوق الإنسان، وجمعيات الحفاظ على البيئة، سواء كان مقرها دولياً أو محلياً؛ فتعتبر أيضاً منضوية تحت هذه القاعدة أو العنوان.

وفى مقالة نقدية حديثة حول نموذج التحولات، نادى توماس كاروثرز Thomas Ca- (2002: 8, 16) بتوجيه الانتباه مجدداً للدور الذى لعبته المؤسسات فى إحداث الإصلاحات السياسية فى البلدان السلطوية. وتحفل الفصول المتعلقة بذلك هاهنا بالمجادلات والنقاشات التى ركزت على مجموعة متباينة من المتغيرات المؤسسية. على أية حال، فإنه فى الوقت الذى يتوقع فيه توماس كاروثرز تعيين هوية الترتيبات المؤسسية التى ربما تسمى ضرورية من أجل حدوث التحول إلى الديمقراطية، وذلك عن طريق فرض المؤسسات كمتطلبات أو مستلزمات سابقة، نجد أن المؤلفين هنا يتبنون مداخل متشعبة. فبعضهم يعمد إلى استخدام التحليل القائم على مذهب المتطلبات المسبقة، وبعضهم الآخر يتعامل مع المؤسسات كأنها ستارة المسرح الخلفية التى يتم على ظهرها اتخاذ القرارات الحاسمة فى مباراة التحولات من جانب الفاعلين الأساسيين. فإذا أخذنا هذين المدخلين معاً، وجدنا أنهما يوضحان كيف يمكن للمؤسسات أن تعمل كما لو كانت جسوراً تربط بين المتغيرات الأخرى، ودور الإنسان كقوة لا ينبغى تجاهلها.

الأحزاب السياسية والانتخابات:

تستحوذ هياكل الأحزاب السياسية وقواعد الانتخابات على قدر عظيم من الانتباه هنا، وتستخدم مشيل بينر أنجريسست مدخلاً تاريخياً مؤسسياً على نحو ضمنى فى (الفصل السادس)^(٢٥)، الذى يسعى لشرح لماذا تبدو السياسات الحزبية التنافسية وكأنها قد ضربت بجذورها القوية فى تركيا، وبثبات أكثر من غيرها من بلدان المنطقة، ويسعى أيضاً لتفسير التباينات فى أشكال السلطوية التى تضرب بأطنابها فى بلدان الشرق الأوسط. ويفترض مدخلها أن زوال القوى الإمبريالية الاستعمارية أو رحيلها إنما هو حدث مفصل حاسم وخرج، ذلك أن طبيعة النظم الحزبية الوليدة فى أوطانها قد أثرت تأثيراً بالغاً فى أنواع نظم الحكم السياسية التى ظهرت على الساحة فى نهاية

المطاف". وفي البلدان التي كان لديها حزب واحد مهيمن في زمن الاستقلال، نجم عنه ظهور الدول ذات الحزب السياسى الواحد. وقالت بأن الأحزاب السياسية الوحيدة الراجحة والغالبة في أوطانها لم تجعل من السلطوية أمراً محتوماً، غير أنها "مكنت النخب ذات التوجه المعادى للديمقراطية من أن تقيم نظاماً مستبدة للحكم على نحو سريع وفعال، لأنها لم تجابه أى خصوم أو منافسين فاعلين، ولأن الحزب الواحد يمثل أداة سياسية مستبدة. وحيثما تكون هناك أحزاب سياسية متعددة، نجد أن ناحيتين أخريين من النظم الحزبية تقومان بلعب أدوار مؤثرة: وهما درجة الاستقطاب -Polarization، وتقدم أنجريست هنا متغيراً جديداً مهماً، ألا وهو: اللاتساق التعبوى أو اللاتماثل التعبوى Mobilizational Asymmetry". وترى أنجريست - كما سيلي شرحه فيما بعد - أن هذين العاملين يؤثران في الحسابات الاستراتيجية للنخب إزاء النتيجة المحتملة للمنافسات الحزبية في الانتخابات.

وتشير متغيرات النظام الحزبى عند أنجريست إلى أهمية الممارسات التي تحكم المنافسة الانتخابية. ولقد قدمت مارشا بوسوزنى تركيزاً إضافياً في بحثها هنا يؤكد ما ذهبت إليه أنجريست. ولقد قامت مارشا بفحص الانتخابات التشريعية التنافسية في ست دول عربية بدءاً من سبعينيات القرن الماضى وحتى حلول عام ٢٠٠٠م. وليس ثمة ما يدهش إذا علمنا أن هذه الانتخابات جميعها جاءت ببرلمانات محابية ومؤيدة لأصحاب السلطة التنفيذية من صانعى القرار السياسى. وعلى الرغم من أن ملء صناديق الاقتراع بأصوات زائفة، وتعبئة البطاقات الانتخابية بالباطل، وإكراه الناخبين على التصويت لمرشحين بعينهم وبشتى الصور، وجميعها كانت عوامل واضحة وجلية هنا؛ فإن بوسوزنى أشارت كذلك إلى وسائل أكثر مكرراً ودهاءً استطاع الحكام والنخب بمقتضاها أن يتلاعبوا في نتائج الانتخابات مثل: تفصيل الدوائر الانتخابية، ووضع قواعد لاختيار الفائزين أنفسهم. وأوضحت كيف أن الحكام في كل من مصر والأردن قد غيروا من القواعد الانتخابية، وكيف أن السلطة الفلسطينية تلاعبت في أولى

الانتخابات، ومنذ البداية، وذلك لضمان وصول المشرعين الموالين لهم. وفي اليمن ربما كان استخدام نظام انتخابي مختلف قميئاً بتفادي الحرب الأهلية، التي سرعان ما نشبت في أعقاب عملية توحيد شطري اليمن. وهكذا، فإن الفصل الخاص بـ بوسوزني يخلص إلى أن النظم الانتخابية التي تتمخض عن نتائج نزيهة؛ إنما هو أمر مستقر في البلدان الديمقراطية، وهو شيء معروف ومتعارف عليه (Reynolds and Reilly 1997; Grof-man and Lijphart 1986; Cox 1997)، والانتخابات التي اتصف تخطيطها في الديمقراطيات الجديدة بأنه الأفضل أصبحت عرضة للمناقشات والمناظرات المتداولة (Lijphart and Waisman 1996)، وكل هذه أمور ذات شأن وأهمية لجلاء مشكلات السياسة والحكم في البلدان التي يقاوم حكامها عملية التحول إلى الديمقراطية.

ويوضح البحث الذي أجراه هيرب Herb أيضاً أن التلاعب في الانتخابات يشكل عقبة كؤوداً أمام التحول الديمقراطي. ومن بين الملكيات الدستورية في أوروبا التي أخضعها للدراسة، كانت تلك التي شهدت انتخابات نظيفة فحسب هي التي حظيت بانتقال ناجح إلى حياة برلمانية وطيدة ونافعة، أما في حالة تزيف الانتخابات وارتياب الشعوب فيها، نجد أن الهيئات التشريعية ومجالسها تفتقد إلى الشرعية ويحجم المواطنون عن تقديم صلاحيات نيابية كبرى إليهم. وتوصل هيرب إلى أن عبث الحكومة بنتائج الانتخابات إنما هو الخطر الداهم وبخاصة في الملكيات الدستورية العربية، مثل: المغرب. وأما في الأردن والبحرين - كما سبق أن ذكرنا سابقاً - فإنه يتم التلاعب في الانتخابات عبر سوء توزيع الدوائر الانتخابية وسوء تخصيصها.

وفي الفصل الخاص بـ إيلين لاست-أوكار، فإن القواعد الانتخابية الصائبة ليست تلك التي تحسم النتائج بين المتبارين أو المتسابقين حسماً تاماً، وإنما هي التي تحدد على نحو متقن أي الأحزاب أو الحركات السياسية هي التي يحق لها خوض الانتخابات. واستخدمت نموذجاً شكلياً يفترض مسبقاً أن الأزمات الاقتصادية سوف تولد نشاطاً للمعارضة، وأن زعماء المعارضة والنخبة فيها سوف تستغل السخط

الشعبي الناجم عن التردى الاقتصادي من أجل السعى للحصول على المزايا والمنافع السياسية، وقامت بفحص نواح تتصل بالعلاقة بين الأزمات الاقتصادية وحركات الإصلاح السياسية لدى كل من الدولتين ذواتا الحكم الملكى ذى التعدد الحزبى، وهما: الأردن والمغرب^(٢٦). وقالت بأن حركات التعبئة السياسية التى تنجم عن الأزمات إنما هى دالة function فى هياكل المنافسات، أو مرهونة بهياكل المنافسات التى يبتدعها الحاكم الذى هو فى سدة الحكم. إن التعبئة سوف تصير أكثر استدامة ضمن الهياكل الموحدة، وذلك حينما تمنح الأحزاب المعارضة أو تحرم على نحو نظامى من الوصول إلى فرص المشاركة السياسية الرسمية. وعلى النقيض من ذلك، حينما تنقسم المعارضة بين أولئك المعترف بهم رسمياً وتلك الحركات السياسية المستبعدة، وترى لاست-أوكار فى البيئة المنقسمة - حيث تعطى بعض الأحزاب فرصاً محدودة للمشاركة فى الانتخابات؛ فى حين يتم استبعاد أحزاب أخرى - أنها تنتج الاعتدال بين الأحزاب المشاركة، وهى تخشى من أن تحالفها مع الجماعات المستبعدة سوف يضطر النظام الحاكم إلى معاقبة المعتدلين عن طريق فرض المزيد من الخناق والتضييق عليهم فى سبل المشاركة^(٢٧).

ويلقى هيرب، وكيشافارزيان، وفيكى لانكوهر، الضوء بأساليب متباينة على وهن الأحزاب السياسية أو غيابها حتى فى البلدان التى تحظى بدرجة من المنافسات الانتخابية، وذلك بوصفه متغيراً مركزياً يقوم بوظيفة الشرح والتفسير. ويجادل هيرب بأن الأحزاب المتطورة كانت ضرورية من أجل نجاح الحياة البرلمانية فى أوروبا، لأن "الأحزاب السياسية فحسب بوسعها أن تضيف على خيارات البرلمان صفة المتانة والاستمرارية، وأن تخول البرلمان القدرة على فرض الوزارة التى يتم تأليفها من أحزاب على الملك". لكنه اكتشف أنه من بين الملكيات العربية اليوم فإنها جميعها - ما خلا المغرب - تفتقر إلى النظام الحزبى القوى.

وفى حالة إيران، لاحظ كيشافرزبان أن نقص الأحزاب السياسية شكل عاملاً من عوامل إضعاف المعسكر الإصلاحي. وتعد إيران فريدة في المنطقة من حيث كون الإصلاحيين قد نجحوا (لفترة من الزمن) في الاستيلاء على الرئاسة والسيطرة على الهيئة التشريعية، وجعلوهما جزءاً من النخبة الحاكمة. واستطاع المتشددون أن يحبطوا جهودهم عن طريق سيطرتهم على مؤسسات الحكم الأخرى. وفى هذه المرحلة الحاسمة، احتاج الإصلاحيون لأن يعبنوا مؤيديهم ومسانديهم من بين جماهير المواطنين؛ غير أنهم عجزوا ولم يقدروا على فعل ذلك؛ بسبب انعدام التنظيم المؤسسى ذى الجذور السياسية الجيدة.

وتتناول لانكوهر مسألة ضعف الأحزاب السياسية مباشرة عن طريق دراسة دور منظمات المجتمع المدنى فى تعبئة المعارضة والمنشقين فى: تونس ومصر والسلطة الفلسطينية. إن الكثير من الأدبيات التى عالجت مسألة التحولات، حسبما لاحظت لانكوهر، قامت على أساس من تجربة أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وغيرهما من المناطق التى شهدت تحولاً نحو الديمقراطية، إذ أنها أفردت تنظيمات مناصرة المرأة، ومنظمات الحفاظ على البيئة وغيرها باعتبارها أكثر الجماعات ملائمة لتوجيه عملية التحول الديمقراطى صوب الأمام. واستطاعت المنظمات غير الحكومية بالتالى أن تجتذب التمويل المهم من الدول الأجنبية المانحة، بالإضافة إلى ملاقات بيئة وأجواء متسامحة وأكثر تساهلاً على وجه العموم. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأحزاب السياسية خارج الحكم فى الدول العربية التى شهدت تعددية حزبية، كانت بمثابة أدوات واهنة للمعارضة بسبب القمع الحكومى، والقيود التمويلية القاسية، فضلاً عن النزعة التى لا تحبذ للنخب المستبعدة أن تخوض الانتخابات كمستقلين إذا أمكنهم ذلك، وتفضل لهم أن ينضموا للأحزاب السياسية. إذن، أصبحت منظمات المناصرة أدوات رئيسية للمعارضة فى البلدان التى أخضعتها لانكوهر للدراسة. غير أن هذا الأمر أمست له عواقب سلبية بالنسبة إلى عملية التحول الديمقراطى فى البلاد العربية،

حيث إن تركيز المنظمات غير الحكومية على التمويل الخارجى والأجنبى واعتمادها عليه جعلها عاجزة عن تعبئة الجماهير والحفاظ على التأييد الواسع النطاق. وهكذا، فإن لانكوهر - تأسيساً بـ كاروثرز (٢٠٠٢: ٥-٢١) - تجادل بأنه حان الوقت لعمليات التحليل العلمية للتحويل الديمقراطي، وتحليل سياساته فى المنطقة؛ أن تركيز تركيزاً أقل على دور المنظمات غير الحكومية، وأن تركيز بدرجة أكبر على أهمية تطوير الأحزاب السياسية القابلة للحياة والنمو.

إن انعدام الديمقراطية داخل منظمات المعارضة وهيئاتها يساهم أيضاً فى عدم فعاليتها، وبالتالي يشكل تحدياً للأدبيات التى تفترض أن المنظمات غير الحكومية تمثل أرضية للتدريب من أجل التسامح والكياسة المطلوبة لموازنة الممارسات الحزبية الديمقراطية فى المجتمع. على أية حال، ربما يكون تركيز هذه الجماعات على قضية واحدة (حسبما يشجعها على ذلك المانحون) هو الذى ثبط هذا التطوير، وأنه من الأفضل لأنواع أخرى من التنظيمات أن تلعب هذا الدور. وفى البحث الخاص بـ كارى روزفسكى ويكهام (٢٠٠٤م) حول الإسلاميين فى مصر، ساهمت أنشطة الإخوان المسلمين داخل الأوساط الطلابية والنقابات المهنية - وأخص النقابات العمالية وليس جماعات المناصرة - فى تعلمهم درساً سياسياً قوامه التسامح بدرجة أكبر إزاء وجهات النظر التى تختلف مع آرائهم.

الأجهزة الحكومية:

إن أجهزة الأمن والجيش إنما هما جزء من الدولة، غير أن الدول تتباين من حيث طريقة تفاعل هذه الأجهزة مع راسمى السياسة وصناع القرار السياسى. ويركز الفصل الخاص بـ بيلين، على هيكل العلاقات التى تربط بين الحكام الذين هم فى سدة الحكم وبين القوات المسلحة أو ضباط الجيش، وترسم خطأ فاصلاً بين جيش قائم على

أساس من المؤسسات التي تكون معايير الترقيات فيه والالتحاق به مستندة إلى العقل والمنطق، وجيش آخر تكون العلاقات فيه قائمة على أساس من الولاء للسلطة التنفيذية. ففي الحالة الأولى التي ترتبط أيضاً بوجود قوات مسلحة لديها إحساس أعظم بالأهداف الوطنية والقومية، نكتشف أن فرص وجود ضباط يرفضون الاضطلاع بأدوار داخل الحكومة أو أدوار الضامنين للأمن الداخلي هي فرص كبرى. ومع ذلك فإنه في معظم بلدان الشرق الأوسط، نجد أن الجيوش المتوارثة هي المعيار.

ويعتبر براونلي مهتماً أيضاً بقدرة أجهزة الأمن على قمع التمرد وبخاصة في زمن الأزمات السياسية أو في أوقاتها. وبينما تتخصص دراسة لاست-أوكار في تعبئة الجماهير التي تنجم عن الأزمات الاقتصادية، نجد أن براونلي يعالج نطاقاً أوسع عن طريق فحص المواقف التي تهدد فيها الانتفاضات الشعبية بقاء النظم الحاكمة، وذلك بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء اندلاع تلك الانتفاضات. واكتشف أنه في سوريا (١٩٨٢م)، وتونس (١٩٨٧م)، والعراق (١٩٩١م)، وليبيا (١٩٩٣م)، كانت ثمة لحظات للنزاع والخصام السياسي "مناظرة للأزمات التي نشبت في أماكن أخرى من العالم وتمخض عنها انهيار الطغيان والاستبداد؛ أما في هذه الحالات التي تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط، جاءت النتيجة لصالح توطيد أركان الحكم وترسيخه. ويعزى براونلي هذه النتيجة جزئياً إلى قدرة الحكام، الذين هم في سدة الحكم على قمع الانشقاق؛ عن طريق أجهزة الأمن القسرية والمتعسفة التي بحوزة كل نظام حاكم، وهكذا تقدم دراسته دلائل مستمدة من حالات واقعية وملموسة، تؤيد ما ذهبت إليه بيلين من تركيزها على أهمية أجهزة الأمن التي تعمل على إطالة أمد عهود الطغاة والمستبدين.

وفي إيران، اكتشف كيشافارزيان تعداداً لأجهزة الأمن وتنظيماتها، وكل منها قادر على التصرف باستقلالية عن الأخريات. وكان هذا معناه، على وجه الخصوص، وجود أجهزة قمعية وإكراهية قادرة على تفادي عمليات الإشراف وتحاشيها؛ سواء من الهيئة التشريعية، أو أجهزة الرقابة الدولية. إن سيطرة خصوم التغيير على قوات الأمن هذه،

التي تتصف بالاستقلالية والحكم الذاتي، قد أمكنهم من البطش بالإصلاحيين ومعاقتهم؛ سواء داخل النظام الحاكم أو خارجه.

أخيراً، في الوقت الذي تميزت فيه سائر البلدان بالسلطات التنفيذية المفرطة، وبخاصة البلدان التي خضعت للتغطية البحثية هنا، فيما عدا تركيا المعاصرة، فإنه قمين بالذكر أن الإطار القانوني لتوزيع السلطات بين أفرع الحكم ربما يتباين من دولة لأخرى. وحين قام هيرب بدراسة دساتير الملكيات الدستورية العربية، اكتشف أن ثمة تبايناً ذا مغزى يتعلق بمدى منح هذه الدساتير صلاحيات للبرلمان. وحيثما تتصف الصلاحيات التي يناط بها للهيئة التشريعية بالمحدودية، نجد أن الملوك أقل احتمالاً لأن يلجؤوا إلى التلاعب في الانتخابات أو إلى حل البرلمان. ويترتب على ذلك أن أوجه التقصير أو القصور الدستورية سوف تكون بحاجة لأن يصاحبها إصلاحات سياسية أخرى من أجل تحقيق الحياة البرلمانية السليمة في بعض، وليس في كل، البلدان الملكية العربية.

دور القوة البشرية:

تحتل القوة البشرية أسمى مكانة، أو هي المفخرة في نموذج التحولات التي تميز الكثير من الأدبيات الأخيرة حول عمليات التحول الديمقراطي. أما مداخل المصادفة الطارئة أو "الحادثة غير المتوقعة" فقد استمدت الإلهام من المقالة المبكرة لـ دانكوارت رستو Dankwart Rustow (١٩٧٠م)، وتؤكد أن الديمقراطية سوف تبرز حينما يتفق السلطويون في الحكم المعارضون للتغيير (وهم المتشددون في هذه الحالة)، والمناوئون لهم (وهم الإصلاحيون أو المعتدلون) الذين قد تكون لديهم أنفسهم ميول مناهضة للديمقراطية، على أن المنافسات الانتخابية الحرة والنزيهة هي الخيار الأفضل من بين شتى البدائل، وذلك بعد أن تكون الحيرة قد بلغت بهم كل مبلغ. وهكذا، فإن مدرسة

المصادفة الطارئة تركّز على الخيارات الاستراتيجية التي تصطفها النخبة السياسية، وهي فئة من المعلوم أنها تشمل، ليس الحكام في موقع السلطة فحسب، وإنما تشمل النشطاء المعارضين أيضاً. ويحفل هذا الكتاب بنموذج التحولات وفق مجموعة متنوعة من الأساليب.

ويذهب كيشافارزيان إلى أن تفتت النخبة في إيران؛ حال دون خوض المفاوضات الضرورية لإنفاذ سيناريو التحولات. فمن ناحية، وفر وجود الأجهزة الحكومية المتعددة والمتداخلة-المتشابكة مخارج للنخبة الحاكمة لكي تؤثر في السياسات وتقيم شبكات من المحسوبية، حتى ولو كانت قد همشتها المراكز الرئيسية للسلطة؛ وهذا من شأنه أن يقلل من احتمال أن يضغط الإصلاحيون من أجل إنفاذ الإصلاح الشامل. ومن جهة أخرى، نجد أن التفتت داخل المعسكر الإصلاحي يكبح قدرتها على الالتئام حول منتدى أو برنامج حزبي للتغيير وحشد التأييد الجماهيري خلفها. إن الانقسامات في كلا المعسكرين تعرقل أيضاً الحلول الوسط والضمانات المتبادلة المتضمنة داخل التحولات السياسية المتفق عليها. وكتب يقول:

إن المتشددين والمعتدلين المبعثرين في شتى المؤسسات ليسوا في موضع يخول لهم تقديم التزامات ذات مصداقية، على سبيل المثال، فإن (أحد الأجهزة الأمنية) لن يقوم بتنظيم انقلاب عسكري، كما أن الإصلاحيين لن يحدثوا إصلاحات كاسحة من شأنها أن تضع نظام الجمهورية الإسلامية برمته موضع التساؤل. وتزداد المخاطرة الناجمة عن التسامح مع بعضهم البعض، كما تزداد كلفة إنشاء نظام للأمن المتبادل، وذلك حينما يتفتت نظام الحكم، لأنه من الضروري المساومة أو التفاوض مع مجموعة كبرى، أو جد متغايرة، من المتنافسين السياسيين، على نحو التحديد.

أما أنجريست، فتري أن نظم الأحزاب السياسية تشمل ستارة المسرح الخلفية؛ وصولاً إلى الخيارات التي تتبناها نخب المعارضة وأهل الحكم في تلك البلدان التي كان لها حزبان سياسيان قويان، أو أكثر من حزبين سياسيين، حين حصلت على

استقلالها. ومن شأن الخلافات الحادة داخل منقديات الأحزاب السياسية أن تثبط العملية الديمقراطية، لأنها ترفع من الثمن الذي تدفعه نخبة أحد الأحزاب بخسارتها الانتخابات أمام خصوم الحزب الآخر. ولكن حتى في ظل المستويات المتدنية نسبياً من الاستقطاب السياسى، يمكن للملا تماثل التعبوى Mobilizational Asymmetry أن يعرقل فتح أو توسعة الساحة الانتخابية؛ لأن النخب الخاصة بالأحزاب السياسية الضعيفة سوف يشعرون بأنهم لا يجابهون خصماً متساوياً فى المنزلة. ومن هنا، تجادل أنجريست بأنه على الرغم من وجود منافسات حزبية فى بلدان عديدة بالمنطقة حيث إنها نشأت منذ العهد الاستعماري، فإن صراع الأحزاب السياسية من أجل الوصول للسلطة ازدهر فى تركيا (وإن يكن مصحوباً بنكسات عرضية)؛ لأنها حظيت بنظام حزبي متفرد على نحو محابى، ذال السبل أمام النخب المستعدة للمخاطرة والخسارة عند صناديق الاقتراع.

ممثلو المعارضة:

وتركز الفصول الباقية على أمرين للعنصر البشرى: إما جانب المعارضة، وإما جانب الحكم. وتلقى لاست-أوكار، شأنها فى ذلك شأن أنجريست، الضوء على القرارات التى يتخذها زعماء الأحزاب، غير أنها بينما تفترض وجود تعددية حزبية ذات نسق من البرامج الأيديولوجية، تصف خيارات زعماء الأحزاب بأنها مقيدة؛ لأن القدرة على توسعة المنافسات الحزبية أو تضيقها تكمن فحسب فى أيدي رجال السلطة التنفيذية الحاكمين، وليست عرضة للحشد الجماهيرى. وفى مثل هذه البيئة، كما سبق أن لاحظنا، تؤمن لاست-أوكار بأن نخب المعارضة سوف يكونون - على الأرجح - مستعدين للتعبئة والحشد معاً من أجل الإصلاح السياسى، حينما يمنحون جميعهم فرصة الوصول إلى المشاركة التشريعية المحدودة أو يحرمون منها على نحو مضطرد. وفى ظل الظروف التنافسية والانقسامات، فسوف تخسر الأحزاب السياسية المكاسب

المحتملة لائتلافها التعبوى مع الجماعات المستبعدة، بسبب الخوف من الثمن الباهظ المتمثل فى العقوبة التى قد ينزلها النظام الحاكم بهم، والتى قد تكون استبعادهم هم أيضاً من المشاركة.

وتستكشف بوسوزنى الخيارات المتاحة لنشطاء أحزاب المعارضة السياسية التى تحظى بالشرعية، حينما يجابهون بانتخابات تشريعية يتوقعون لنتائجها أن تتعرض للترفيف. وتجادل بأن خوض مثل هذه الانتخابات يخولهم قدراً من الشرعية، وأن الإحجام عنها يحرم المعارضة واحداً من السبل القانونية القليلة المتاحة أمامها من أجل توضيح اختلاف برامجهم عن برامج نظام الحكم. وحينما يتم تصعيد المقاطعة للانتخابات من قبل جبهة موحدة من أحزاب المعارضة؛ نجد أن ذلك يشكل ضغطاً سياسياً قوياً، ويمكن له أن ينجح فى الفوز بالإصلاحات، كما حدث فى المغرب فى أوائل سبعينات القرن العشرين. بيد أن التباينات فى الأيديولوجية، والحجم، والقدرة على التعبئة والحشد قد عرقلت عموماً الجهود المبذولة من أجل مؤازرة المقاطعات للانتخابات فى البلدان التى قامت بدراساتها؛ وتعد الانقسامات بين الإسلاميين والعلمانيين أمراً بارزاً هنا على وجه الخصوص. وتتنامى الجهود المبذولة من أجل تقليل تزوير الانتخابات - من خلال ملء صناديق الاقتراع بأصوات زائفة - عن طريق برامج مراقبة الاقتراع النهارية فى المنطقة. وتقترح أنه كلما أصبحت الانتخابات نظيفة، استطاعت أحزاب المعارضة الاستفادة من الحملات التى تستهدف تعديل القواعد الانتخابية الباطلة والتى تحابى الطغاة والمستبدين الذين هم فى سدة الحكم.

وتلقى لانكوهر الضوء أيضاً على استراتيجيات النشطاء السياسيين بأحزاب المعارضة، غير أن تركيزها يقع على الجماعات المنظمة فى اتحادات أو جمعيات. وتصف النشطاء بأنهم مستثمرون سياسيون يواجهون ضرورة اتخاذ القرار؛ إما بتركيز طاقاتهم على الأحزاب السياسية، وإما بتركيزها على المنظمات غير الحكومية.

ورغم أن أدبيات المجتمع المدني نزعت إلى خلع أدوار مختلفة على المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية فيما يتعلق بعملية التحول إلى الديمقراطية أو الديمقراطية، وافترضت أنها تستمد الدعم والتأييد من مستودعات شتى، فإن لانكوهر تقترح أنه يجب أن ننظر إلى كليهما على أنهما جزء من "طبوغرافية المعارضة" الواسعة، التي يختار فيها نشطاء المعارضة الشكل التنظيمي الذي يبدو وكأنه يقدم أفضل الفرص من أجل التعبير السياسي الفعال. وفي كل من تونس ومصر، تحول النشطاء إلى المنظمات غير الحكومية جزئياً، استجابة لمبادرات الدول المانحة، وأيضاً بسبب أوجه الضعف والوهن العديدة التي ارتبطت بأحزاب المعارضة الموجودة والقائمة. ولأسباب شتى أيضاً، حولت القوى الفلسطينية المستقلة اهتماماتها إلى المؤسسات المدنية واتحاداتها. وفي هذه الحالات الثلاث جميعها، ساهمت هذه القرارات في ظاهرة تعدد المنظمات غير الحكومية وتنافسها، وفي الوقت نفسه، أعاقَت الإصلاحات الداخلية داخل أحزاب المعارضة، وهي الإصلاحات اللازمة من أجل تحويلها إلى مكافحين ومتبارين أقوياء يسعون من أجل الوصول إلى السلطة السياسية.

النخب الحاكمة:

أما بالنسبة إلى براونلي وبيلين، فإن بؤرة التركيز يتعين أن تقل على الفاعلين بالاتحادات الاجتماعية، ويجب أن تزيد على النخب القائمة بالحكم. ويجادل براونلي بأن الأعمال المقارنة حول التحولات السياسية ركزت على قوى المعارضة المجتمعية - أي داخل المجتمع - والمعتدلين داخل نظام الحكم، ونجم عن ذلك إهمال أولئك الذين في موقع السلطة والذين يقاومون الإصلاح. ولدى الذين بموقع السلطة الاستعداد والمقدرة على التحول إلى الوحشية من أجل تحاشي الانهيار، وهذا ما يفسر لنا سبب بقاء الدكتاتوريات الأربع القائمة على شخصيات الطغاة الأربعة والتي أخضعها للدراسة. ويذهب إلى أن الحكام الأوتوقراطيين الجدد في الشرق الأوسط لم يكونوا شيئاً غير

مألوف فى هذا المضمار، غير أن القوة التفسيرية لهذا اللجوء إلى القمع المكثف تغاضى عنه المنظرون - أصحاب النظريات السياسية - الذين كان يحدوهم الأمل فى العثور على بعض العوامل الفريدة فى منطقة الشرق الأوسط، والتي يمكنهم من خلالها أن يفسروا السبب الكامن وراء طول أمد المستبدين والسلطويين هناك.

وبطريقة مماثلة، تلاحظ بيلين أن بطش السلطوية يحتاج لينس إلى قدرة نظام الحكم فحسب، وإنما أيضاً إلى عزيمته على قمع المعارضة، وتفترض أن ثمة عوامل عديدة تؤثر فى تلك النزعة الطبيعية. وحيثما جاء نظام حاكم إلى السلطة عبر انقلاب عسكرى، (كما فى مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر، وتركيا فى بعض الأحيان)، نجد أن النزعة العسكرية والمؤسساتية العسكرية - التى سبق أن تعرضنا لها بالمناقشة فيما مضى - تؤثر فى حسابات الضباط حول الخطر الكامن وراء عودتهم إلى ثكناتهم العسكرية. وتعزز المستويات العليا من المؤسساتية العسكرية من ظهور معتدلين يؤمنون بأن كفاءة الجيش وفعاليته وتماسكه عرضة للتأثر من جراء الإمساك بزمام الحكم والسلطة. وحيث تسود عهود الحكم الأوتوقراطى المطلق، (مثلما يميز الملكيات ونظم الحكم العسكرية)، نجد أن للضباط بواعى أو مبررات تدعوهم للخشية من تعرض مناصبهم للمخاطرة جراء الإصلاحات السياسية.

ولدى الزعماء، الذين هم فى سدة الحكم ونخبهم الأمنية أيضاً، حساباتهم حول الثمن أو الكلفة المحتملة وراء قمع الحركات الانشقاقية. وتفترض بيلين أنه هنا بالذات يكمن مستوى متدن نسبياً من التعبئة السياسية فى المنطقة، ويأتى ليلعب دوره. فحينما لا تكون هناك حشود جماهيرية تحتج فى الشوارع، تكون الكلفة السياسية لقمع الانشقاق أقل انخفاضاً. وثمة مغزى فى هذا المضمار، هو: أن المراحل النهائية للثورة الإيرانية كانت خالية من إراقة الدماء، وذلك حينما خرجت ملايين الإيرانيين فى مسيرة مضادة للشاه، وهنا رفض الجيش إطلاق النيران عليهم.

الفاعلون الدوليون:

حيث إن نظرية التحولات السياسية تركز على الخيارات التي تتخذها النخبة السياسية داخل البلدان السلطوية، فإن العديد من الفصول في هذا الكتاب أظهرت أن القرارات السياسية التي يصنعها الفاعلون الخارجيون يمكن أيضاً أن تلعب دوراً؛ إما في تطويق الحكم الاستبدادي القهري، وإما تقويضه. ويشير بوسوزنى إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تنهض به الأجهزة الدولية عبر مراقبتها للانتخابات، وكانت قد أعانت بطريقة محدودة على تقييد الإكراه أثناء عملية الاقتراع وملء صناديق الاقتراع بالأصوات الزائفة في بعض البلدان التي أخضعناها للمناقشة والدرس هنا. وجاء في تحليل لانكوهر، على أية حال، أن بعض المنظمات الأجنبية التي لا يستهان بها قد ساهمت مساهمة غير متعمدة أو عن غير قصد في إبقاء النخب الحاكمة في السلطة. وقامت الأجهزة الدولية - وقد اقتنعت بالأدبيات والكتابات التي دونت حول المجتمع المدني، وأن المنظمات غير الحكومية هي أدوات حاسمة لعملية التحول الديمقراطي في المجتمعات المستبدية والسلطوية - بتحويل الأرصدة المالية والدعم السياسى إلى جماعات المناصرة المحلية. وفى المقابل، كان من أثر ذلك أن وجه نشطاء المعارضة في البلدان التي أخضعتها للدراسة صوب إقامة منظمات غير حكومية، وفضلوا ذلك على الكفاح من أجل إصلاح الأحزاب السياسية.

وبالنسبة إلى بيلين وبراونلى، فإن صيانة نظم الحكم السلطوية والاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط أمسى سياسة دولية لدى الغرب. وتعتبر إيفا بيلين أن استمرار الدعم الدبلوماسى لنظم الحكم القائمة إنما هو إحدى المزايا الأربع التي يستمتع بها الحكام المستبدون فى الشرق الأوسط، وذلك مقارنة مع نظرائهم الحاليين والسابقين فى أماكن أخرى بالعالم. وكذلك تساهم المساعدات العسكرية الخارجية، أو ما يطلق الآن ريتشاردز Alan Richards (٢٠٠٢م) عليه وصف: "الريع الاستراتيجى" لإتمام العنفوان المالى لأجهزة الأمن فى بعض البلدان. وتعزى بيلين هذا الدعم لاثنين من مخاوف

الغرب الاستراتيجية الكبرى: استقرار الإمدادات النفطية، واحتواء التهديد الإسلامى. ويجادل البعض الآخر بأن مساندة الغرب لإسرائيل تعد الاعتبار البارز الثالث.

ويحاكيها براونلى فى هذه النقطة، وبخاصة فى السياق الحالى للحرب التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، ورغم ذلك، فإنه بالنسبة إلى الحالات الأربع لاستقرار نظم الحكم التى قال بها، لم يكن الدعم الدولى للحكام المطلقين، وإنما عدم اعتمادهم على أسياى خارجيين هو الذى مكنهم من اللجوء إلى القسوة والوحشية. وهكذا، فليست المساندة الدولية فى حد ذاتها، ولكن غياب القيود الدولية التى ينبغى أن تفرض على استعمال الحكام للقوة، فهى العامل نافذ المفعول فى التحليل الذى قدمه إلينا. ويمكن لغياب القيود هذا أن يحدث؛ إما عبر الدعم المباشر من الغرب لنظم حكم المستبدين، أو كنتيجة لاستقلال السلطويين من الطغاة عن الغرب.

الخلاصة:

وفصول الكتاب فى مجملها العام، كما يؤكد ذلك الفصل الختامى لـ أنجريست، لم تذر سوى أمل ضئيل للتفاؤل بأن الدول السلطوية فى الشرق الأوسط سوف تخضع لتحولات سياسية صوب الديمقراطية فى المستقبل القريب. ويتمتع أهل الحكم وأصحاب السلطة التنفيذية بعدد من المزايا مقارنة بنظرانهم السابقين فى مواضع أخرى من العالم، بما فى ذلك أجهزة الأمن الموالية لهم والتى تحظى بتمويل جيد، والأكثر من ذلك، (كما فى حالة العراق على عهد صدام حسين، ويقع ضمناً فترة أواخر السبعينات والثمانينات من القرن العشرين)، المنافع المستمدة من الإذعان الغربى لحكمهم الممتد والمستمر. وفى الوقت نفسه، فإن المؤسسات التى تخدم الذين يتحدون النظم الحاكمة تتصف بالوهن: فأحزاب المعارضة السياسية مقيدة، ومضيق عليها بدرجة كبرى، وتفتقد هى نفسها إلى الديمقراطية؛ وجماعات المناصرة مجزأة ومفككة وغير ملائمة أو

مؤهلة هيكلياً لكي تشن حملات واسعة من أجل الإصلاحى السياسى؛ أما الاتحادات المهنية - حتى إذا خدمت كأجهزة للحضانة تقدم التسامح وقيم التعددية الحزبية - فهي متخلفة عبر أرجاء المنطقة. وبالتالي، فإن حملات التعبئة الشعبية والحشد ضد الحكام الذين هم فى السلطة تتصف بالندرة وعدم الانتظام، وتعرضت حتى الآن للقمع بيسر وسهولة. وأما الانتخابات التشريعية، حينما يتم السماح بها، فيتلاعبون فيها ويتم تزيفها، وليس للبرلمانات المنتخبة سوى صلاحيات محدودة إزاء السلطة التنفيذية.

إن دراسة السلطوية المرنة، وسهلة التكيف مع الطوارئ؛ أمر لازم من الناحية المعيارية بالنسبة إلى هذا الفرع من العلوم السياسية التى أدارت ظهرها بدرجة كبيرة - قبل غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق - إلى هذه المنطقة وإلى غيرها من البلدان المناهضة للديمقراطية فى صلف وعناد، والتى تقع خارج الشرق الأوسط. ولقد أظهرت الفصول بين طية هذا الكتاب أن هذه الدراسة من الممكن أن تصبح غنية ثرية من الناحية الإمبريقية، ومثمرة من الناحية النظرية، وبالتالي يمكنها أن تساهم بدرجة ملموسة فى تسريع سقوط نظم الحكم غير الديمقراطية.

الهوامش

أود أن أشكر: ليزا أندرسون، وميشيل بينر أنجريست، وإيفا بيلين، وميلاني كوميت، وفيكي لانكوهر، وجيم ماسوني، وإيلين لاست-أوكار، وريس سنايدر، وكاري روزفيسكي ويكهام؛ على تعليقاتهم التي كانت بمثابة العون في المسودات المبكرة لهذا الفصل. وقد لزم التوضيح اتباعاً لما جرى عليه العرف.

(١) من المعلوم عموماً أن منطقة الشرق الأوسط تشمل جغرافياً كلاً من: شمال أفريقيا، وجنوب غرب آسيا. وعلى الرغم من أن بعض الأعمال العلمية تعتمد إلى تبني المفهوم البريطاني القديم لمنطقة "الشرق الأدنى" التي تنتهي بالحدود الغربية للشرق الأوسط عند مصر، فالأكثر شيوعاً اليوم أن منطقة الشرق الأوسط تمتد من: موريتانيا في الغرب إلى إيران في الشرق، ومن تركيا في الشمال (شاملة أراضيها الأوروبية) حتى السودان واليمن في الجنوب.

(٢) إن إسرائيل، ذات المسار السياسي والاقتصادي الفريد بالنسبة إلى المنطقة، لم يحدث أبداً أن خضعت لعهد من عهود الاستبداد والتسلط، واليوم هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يمكن اعتبارها دولة ديمقراطية عتيدة، وذلك من حيث انتخاباتها الحرة التي تشرف عليها المؤسسات المتخصصة، ومن حيث حقوق مواطنيها وحرياتهم.

(٣) تشمل القائمة ولا تقتصر على: O'Donnell and Schmitter (1986); O'Donnell, Schmitter, and Whitehead (1986); Linz and Stepan (1996); Haggard and Kaufman (1995); and Anderson (1999). انظر أيضاً المقالة النقدية التي كتبها روس Rossh (٢٠٠١م).

(٤) على سبيل المثال: Diamond, Linz, and Lipset (1990); and Chehabi and Linz (1998a). الاطلاع على مقالة ذات صلة بالعمل الأخير، انظر: Brownlee (2002b).

(٥) في هذا المضممار، جدير بالتنويه على نحو خاص بالدراسة الممتازة التي وقعت في مجلدين مؤلفيها: Brynen, Korany, and Noble (1995); and Korany, Brynen, and Noble (1998).

(٦) من أجل الأدلة التوثيقية، فيما يتعلق بالمناصب التي تشغلها هيئة التدريس، انظر: Diamond (2002a)، وبالنسبة إلى المنشورات العلمية، انظر: Lustick (2000: 192) and Hull (1999).

(٧) انظر على وجه الخصوص: Diamond (2002a); Schedler (2002); Carothers (2002: 5-21); Otawsky (2003); and Levitsky and Way (2002).

- (٨) كانت هذه الطبعة الخاصة نتاجاً لسلسلة من ورش العمل عقدت من أجل هدف وتحت عنوان: "استعادة الشرق الأوسط ليكون موضعاً لدراسة الإصلاح السياسى والاقتصادى". انظر كلمة الشكر داخل هذا الكتاب لمزيد من التفاصيل.
- (٩) بسبب اعتبارات ضيق المساحة، لم يكن بوسعنا هنا تضمين جميع المقالات الأصلية لمجلة Comparative Politics. ونحن نشجع قراء هذا الكتاب على دراسة Wickham (2004) أيضاً.
- (١٠) من أجل الاطلاع على مراجعات ممتازة، انظر من بين أعمال أخرى: Carothers (1999); Anderson (2002); and Burnell (1998).
- (١١) من أجل التوسع والاطلاع على مراجعة للأدبيات، انظر: Mahoney and Snyder (1999).
- (١٢) انظر أيضاً مقالة Sharabi وآخرين فى: (Anderson 1995a: 77-92). ومن أجل الاطلاع على دراسة موسعة تدحض أن يكون التنوع العرقى أو الإثنى ذا ارتباط سلبى بالديمقراطية، انظر: Fish and Brooks (2004).
- (١٣) Sadowsky (1993: 14-21, 40)
- (١٤) لا تظهر علاقات الجندر أو النوع على نحو بارز فى المجادلات التى تم تقديمها فى هذا الكتاب، ولكن انظر Doumato and Posusney (2003).
- (١٥) انظر أيضاً مرجع Wickham (2004) الذى لاحظ إمكانية تلطيف الجماعات الإسلامية السياسية لبرامجها ذات المدى الطويل فى اتجاه يحتضن قيماً ديمقراطية معينة، على الرغم من عدم كونها بالضرورة إطاراً علمانياً قائماً على الفصل بين الدين والدولة.
- (١٦) وتعتبر موارد الدخل من السياحة، ذات الأهمية على وجه الخصوص لمصر وبعض بلدان الشمال الأفريقى، شكلاً آخر من الربيع.
- (١٧) العمل المشتمل على بذور التطور فى المستقبل ويدور حول هذا الموضوع هو: Beblawi and Luciano (1987) انظر أيضاً Anderson (1995a: 1977).
- (١٨) العمل الأخير الذى يوثق بصفة عامة هذا الربط ويصفه، يشمل Przeworski et al. (2000), and Huber, Rueschemeyer, and Stephens (1993).
- (١٩) ثمة دراسة كبرى صدرت حديثاً حول هذا الموضوع لـ Michael Ross (2001) تظهر التأييد عبر الإقليمى لمسألة تأثير الربيع، غير أن الأدلة الإحصائية التى ساقها تعرضت للطعن فيها من جانب مايكل ميرب (كما سيأتى بيانه).
- (٢٠) حين الإشارة إلى التحركات صوب المنافسات الواسعة فى هذه البلدان، فإننى أستخدم مصطلحات: "pluralizing; pluralization" وتعنى: "التعددية الحزبية"، بصفتها بدائل متعمدة لكل من

"liberalizing; liberalization" وتعني: "التحرر أو التحول إلى الليبرالية"، أو "democratizing; democratization" وتعني: "الديمقراطية أو التحول للديمقراطية". وتطبيق التحول إلى الديمقراطية على تجارب التعدد الحزبي التي تم وصفها هنا يتضمن نقطة الانتهاء، والتي لا تظهر وكأنها مقصد منشئها، وربما لا يتم التحقق حتى من كونها نتيجة عفوية غير مقصودة لهذه السياسات. إن التحول السياسي إلى الليبرالية يشتمل على التخفيف المبدئي للقمع، وهو التخفيف المرتبط بهذه الانفراجات؛ ولكن جدير بالذكر أن التحول إلى التعددية الحزبية يمكن أن يتزامن مع اتباع سياسات غير تحررية أو غير ليبرالية تصيب النوع أو الجندر، والحريات العرقية والدينية أو أحدهما، كما هي الحال في إيران على سبيل المثال.

(٢١) يضع كاروثرز (٢٠٠٢م) معظم هذه البلدان ضمن فئة المنطقة الرمادية التي قال بها، وهي التي لم تعد سلطوية استبدادية، ولكنها ليست بالضرورة حتى الآن في أي مرحلة من مراحل الانتقال للديمقراطية. وثمة إجماع في الآراء بين المؤلفين هنا أن صفة السلطوية مازال منطبقة عليها، وأن ابتكار فئة تصنيف فرعية مفيدة تبقى تحدياً مهماً للأعمال المقارنة حول المنطقة. وعلى أية حال، فإننا لا نوافق بالضرورة حول مقدار الأهمية التي يتعين علينا أن نعلقها على الاختلاف بين تلك الدول التي ظلت ملكيات وراثية: (الكويت، البحرين، الأردن، والمغرب)، وتلك التي يكون رؤساؤها عرضة لبعض أليات أو ميكانزمات القبول الشعبي.

(٢٢) سوريا والسودان استثناءان في هذا الصدد.

(٢٣) ثمة مغزى في الأمر، لأن تحول البحرين صوب الانتخابات التشريعية الحرة وقع فحسب في أعقاب نضوب موارد الدولة النفطية. وتقوم الجزائر بتصدير كميات ضخمة من الغاز الطبيعي، غير أن مكاسب التصدير يجب أن توزع على تعداد سكاني أضخم بدرجة كبرى من سكان دول الخليج العربية. وواجهت الجزائر صعوبات في ميزان مدفوعاتها، (وقامت بتنفيذ سياسات للإصلاح الاقتصادي الهيكلي)، أثناء الثمانينات من القرن العشرين. وإيران بالمثل يجتمع لديها الثروة النفطية، وتعداد سكاني هو الأضخم بين سكان دول المنطقة، فضلاً عن ذلك فإن قدراتها التصديرية للنفط واقتصادها عموماً تعرضا للخراب والدمار الشديدين من جراء حربها مع العراق، التي دامت لمدة ثماني سنوات أثناء عقد الثمانينات من القرن الماضي. ولقد توسعت المنافسات السياسية - في أطرها الإسلامية - في أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، أو بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

(٢٤) حول الصلة بين الأزمة الاقتصادية والتعددية الحزبية في بعض من هذه الحالات، انظر: Anderson (1995) and Brumberg (1997).

(٢٥) يركز أنصار المدرسة المؤسسية التاريخية على أهمية المراحل الحاسمة تاريخياً التي تضع البلاد على مسار يضيق من الخيارات المستقبلية، انظر: Collier and Collier (1991); Steinmo, Thelen, and Longstrech (1992); and Collier and Collier (1991).

(٢٦) لا تستشهد لاست-أوكار في مدخلها بمفهوم الربيع حينما تناقش حلول الأزمة الاقتصادية بهذه البلدان. وتقترح مجادلاتها ضمناً - رغم ذلك - أنه حيثما تكون ثمة حركات للإصلاح السياسى مفقودة فى أصقاع أخرى بالمنطقة، فربما يمكن أن نعزى ذلك إلى غياب الأزمة الاقتصادية. وبهذا المعنى، تكون مجادلتها متوافقة مع النظرية الأصلية للدولة الربعية.

(٢٧) يمكن للبيئة المنقسمة التى تصفها لاست-أوكار أن تحتوى أيضاً على تأثير ملطف فى الجماعات المستبعدة. ففي مصر، رغم أن أعضاء الجماعات المستبعدة مسموح لهم أحياناً بخوض الانتخابات البرلمانية بصفقتهم مرشحين مستقلين، أو ضمن القوائم الحزبية أو الائتلافات الحزبية، فإنهم مستبعدون قانونياً من تكوين الأحزاب السياسية. وتتبع ويكهام (٢٠٠٤م) التفكير الاستراتيجى للإسلاميين الواسطيين، (الذين أطلقوا على أنفسهم هذا الاسم)، والذين كانوا قد انشقوا عن الإخوان المسلمين، والذين يتطلعون لفرص المشاركة الحزبية الرسمية كمقدمة من جانبهم للتهدة والاعتدال. على أية حال، يجب على القراء أن يلاحظوا أن مصطلح "الاعتدال" له معنى مختلف فى هذين العمليين. إذ تستعمله ويكهام من أجل مخاطبة التغيرات التى تطرأ على البرامج النهائية أو الأجندات السياسية النهائية للفاعلين الذين تقوم بإجراء التحليل عليهم. أما بالنسبة إلى لاست-أوكار، فإن الاعتدال يشير إلى المطالب التى ترفعها إحدى جماعات المعارضة فى موقف ما من المواقف التكتيكية؛ غير أنه يفهم منها أن الأهداف الطويلة المدى للجماعة لن تكون عرضة للتغيير.

الفصل الثانى

مؤسسات متعسفة وزعماء متعسفون

إيفا بيلين

يستهدف هذا الفصل الإجابة عن التساؤل التالى: لماذا أثبتت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنهما مستعصيتان بطريقة استثنائية على التحول إلى الديمقراطية، وذلك فى تناقض ملحوظ مع المناطق الأخرى حول العالم ؟ ويجادل الفصل بأن الإجابة لا تكمن فى العوامل الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وإنما تكمن أكثر فى طبيعة شخصية الدولة الشرق أوسطية، والأكثر أهمية؛ أنها تكمن فى القوة الاستثنائية لمؤسساتها القسرية المتعسفة وعزيمتها على قمع سائر المبادرات الديمقراطية. وثمة أربعة عوامل تفسر لنا القدرة القسرية والعزم الاستثنائيين للدولة الشرق أوسطية، ألا وهى: حصول المنطقة على الربيع، والدعم المتواصل من الأسياد الدوليين، والطبيعة الأبوية لمؤسسات الدولة، والدرجة المحدودة للتعبئة الشعبية من أجل الإصلاح الديمقراطى.

لماذا ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستعصية جداً على نحو شاذ أو متفرد إزاء عدوى الموجة الثالثة ؟ وفى الوقت الذى تضاعفت فيه تقريباً أعداد الدول الديمقراطية القائمة على الانتخابات الحرة حول العالم منذ عام ١٩٧٢م، فإن العدد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سجل تدنياً مطلقاً على مدار الفترة نفسها^(١). واليوم ليس هناك سوى اثنتين فحسب، من بين إحدى وعشرين دولة من بلدان منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هما المؤهلتان لى نطلق عليهما صفة الدولة الديمقراطية القائمة على أسس من الانتخابات الحرة، وذلك انخفاضاً عن الرقم الذى لاحظناه فى عام ١٩٧٢م وكان ثلاثة بلدان^(٢). ويبدو الركود جلياً أيضاً فى ضمانات الحقوق السياسية والحريات المدنية. وبينما تضاعف عدد البلدان التى صنفها بيت الحرية Freedom House على أنها "حرة" فى منطقة الأمريكتين، ومنطقة آسيا المحيط الهادى منذ بواكير سبعينات القرن العشرين، وزاد لعشرة أضعاف فى أفريقيا، وارتفع ارتفاعاً عظيماً "أسيّاً" فى دول شرق ووسط أوروبا، لم يبد أى تحسن إجمالى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٣). وتختلف الإحصاءات الإجمالية لعام ٢٠٠٢م اختلافاً ضئيلاً عن إحصاءات عام ١٩٧٢م. وتم تصنيف خمس عشرة دولة على أنها "غير حرة"، وخمس دول على أنها "حرة جزئياً"، ودولة واحدة فقط على أنها "حرة" (انظر الجدول ٢، ١).

الجدول ٢، ١

ترتيب Freedom House لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٧٢م و ٢٠٠٢م

تصنيفات الحرية	الحقوق السياسية/ الحريات المدنية (أرقام مركبة)				الدولة
	١٩٧٢م / ٣	٢٠٠١م / ٢	١٩٧٢م / ٣	٢٠٠٢م / ٣	
غير حرة	٦,٠	٥,٥	غير حرة	غير حرة	الجزائر
غير حرة	٦,٠	٦,٠	غير حرة	غير حرة	مصر
٥,٥	٦,٠	غير حرة	غير حرة	غير حرة	إيران
٧,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة	غير حرة	العراق
٦,٥	٧,٠	غير حرة	غير حرة	غير حرة	ليبيا
٦,٥	٥,٥	غير حرة	غير حرة	غير حرة	عمان
- ب	٥,٥	- ب	غير حرة	غير حرة	السلطة الوطنية الفلسطينية

الحقوق السياسية/ الحريات المدنية (أرقام مركبة)				تصنيفات الحرية
الدولة				٣ / ٢٠٠٢ م / ٣ / ١٩٧٢ م / ٢ / ٢٠٠١ م / ٣ / ١٩٧٢ م
قطر	٥,٥	٦,٠	غير حرة	غير حرة
السعودية العربية	٦,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة
السودان	٦,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة
سوريا	٧,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة
تونس	٥,٥	٥,٥	غير حرة	غير حرة
الإمارات العربية المتحدة	٦,٠	٥,٥	غير حرة	غير حرة
اليمن (الجنوبي)	٧,٠	٦,٠	غير حرة	غير حرة
	(الشمالي والجنوبي)	(الشمالي والجنوبي)		
لبنان	٢,٠	٥,٥	حرة	غير حرة
البحرين	٥,٥	٥,٥	حرة جزئياً	حرة جزئياً
الأردن	٦,٠	٥,٠	غير حرة	حرة جزئياً
الكويت	٤,٠	٤,٥	حرة جزئياً	حرة جزئياً
المغرب	٤,٥	٥,٠	حرة جزئياً	حرة جزئياً
تركيا	٢,٥	٤,٥	حرة جزئياً	حرة جزئياً
اليمن (الشمالي)	٤,٤	- ج	حرة جزئياً	- ج
إسرائيل	٢,٥	٢,٠	حرة	حرة

ملاحظات:

(أ) هي متوسط التصنيفات من ١ حتى ٢,٥، وتعتبر عموماً دولة "حرة"، ومن ٣ حتى ٥,٥ دولة "حرة جزئياً"، ومن ٥,٥ حتى ٧ "غير حرة". من أجل الاطلاع على المنهجية التي تعمل بمقتضاها Freedom House، انظر:

www.freedomhouse.org.

(ب) تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية فى عام ١٩٩٣م.

(ج) اتحدت اليمن الشمالية والجنوبية فى عام ١٩٩٠م.

وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى وجه التحديد: المغرب، والأردن، والبحرين، واليمن ؛ قد سجلت تقدماً جديراً بالتنبؤ به صوب التحول الليبرالى سياسياً منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، فإن الغالبية العظمى من الدول فى المنطقة أخفقت فى اللحاق بموجة التحول الديمقراطى التى اكتسحت تقريباً كل صوب وناحية من أرجاء العالم. فلماذا ؟

ولقد أعمل الكثيرون من المحللين عقولهم للإجابة عن هذا التساؤل. وتوحى التفسيرات والشروح المقدمة بالشجون إزاء الإخفاقات الكثيرة التى أصابت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أولاً - المجتمع المدنى يعتريه الوهن، وهكذا فقد أثبت أنه مقاتل غير مؤثر أو نصير غير فعال للديمقراطية. والنقابات العمالية عبارة عن قواقع خاوية، وتفتقد اتحادات رجال الأعمال إلى الاستقلال ذى المصداقية، وينقص المنظمات غير الحكومية الأرضية الأصلية أو الفطرية. ويقوض ضعف الحياة النقابية عملية تطور القوة الموازية داخل المجتمع التى يمكنها أن تكره الدولة على أن تكون مسئولة أمام التفضيلات الشعبية أو رغبات الشعب. كما أنه من شأن ذلك أن يقلص فرص المواطنين للمشاركة فى المداولات الجماعية أو المشاورات. وينجم عن ذلك تقزيم تطور الهيكل المدنى الذى هو الدعامة أو الأساس الجوهرى من أجل ديمقراطية نابضة بالحياة والنشاط (Norton 1995, 1996; Brynen, Korany, and Noble 1995).

ثانياً - أوج مقاليد الاقتصاد المسيطرة والأمرة ظلت فى أيدي الدولة بدرجة شاسعة. وعلى الرغم من مرور عقدين من الزمان تقريباً من التجريب فى الإصلاح

الاقتصادى الهيكلى، فما يزال القطاع العام مسئولاً عن الشطر الأعظم من: العمل، والتوظيف، وتوليد الناتج المحلى الإجمالى فى معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٤). (Page 1998; Henry and Springborg 2001: 6)، وهذا الإرث من الأيديولوجيات السياسية للدولة، والفرص التى يمولها الربيع؛ تقوض القدرة على بناء القوة المستقلة الموازية للدولة داخل المجتمع.

ثالثاً - الشعوب تعاني الفاقة والعوز، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة متدنية، واللا تكافؤ فى التوزيع والفرص مسألة ذات شأن وخطر. وليس أمراً غير عادى أن ترى خمس السكان فى دولة معينة من هذه الدول يقعون تحت خط الفقر، و٣٢ بالمائة من الشباب أميين، وأن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغوص فى منتصف قاع مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وذلك رغم الثروات الطائلة للعديد من بلدان هذه المنطقة^(٥). وإن هذه الأحوال لقمينة بتعريض التزام كل من النخبة والجماهير بالإصلاح الديمقراطى للخطر. أما الجماهير فلا يضعونه فى قائمة أولوياتهم، وأما النخب فليدهم أسبابهم ودواعيهم للفرع منه. وأنصار الديمقراطية وأبطالها نفر قليل وتقطعت بهم السبل بين هؤلاء وأولئك.

رابعاً - إن الدول الواقعة فى هذه المنطقة نائية جغرافياً عن بؤرة ومراكز الفوران للتحول الديمقراطى، وقليل منها ذات حدود مباشرة - فيما عدا تركيا - مع النماذج الناجحة للحكم الديمقراطى. وتأثير المظاهرات - الذى أثبت أنه ذو أهمية قصوى لإمداد الموجة الثالثة بالوقود فى المناطق الأخرى للعالم - تبدد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (DiPalma 1990: 1-26).

خامساً - حينما تخفق سائر الأشياء برمتها، يرجع كثير من المحللين القهقري إلى الثقافة. إنما الثقافة بحق - وخصوصاً أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشبعة بالإسلام - هى التى تميز المنطقة. وبالتأكيد يجب أن يفسر لنا هذا الأمر بعضاً

من الظاهرة الاستثنائية للمنطقة، لاسيما إذا أخذنا بالاعتبار الافتراض القائل: إن الإسلام غير مضياف للديمقراطية (Kedourie 1994; Vatikiotis 1987; Kramer 1993).

باختصار، تفتقر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمتطلبات التحول الديمقراطي. فانعدام المجتمع المدني القوي، والاقتصاد الذى تحركه قوى السوق، ومستويات الدخل غير الكافية، ومعرفة القراءة والكتابة، ودول ديمقراطية مجاورة، وثقافة محايدة للديمقراطية، كلها تفسر لنا إخفاق المنطقة وفشلها فى اللحاق بالموجة الثالثة.

بيد أنه لا تفسير من هذه التفسيرات يعتبر مرضياً. ولا تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريدة بحال من الأحوال من حيث افتقارها إلى متطلبات الديمقراطية. فثمة مناطق أخرى محرومة بالمثل تمكنت رغم ذلك من إحداث التحول الديمقراطى وتحقيقه. والمجتمع المدنى واهن إلى درجة مشينة فى منطقة الصحراء الكبرى بأفريقيا، ومع ذلك قامت ثلاث وعشرون دولة من بين اثنتين وأربعين بتنفيذ قدر معين من التحول الديمقراطى بين عامى ١٩٨٨م و ١٩٩٤م (Bratton and van de Walle 1997: 1-13, 72; Bratton 1989; Herbst 2001). وكانت أوج مقاليد الاقتصاد المسيطرة والأمره برمتها تحت سيطرة الدولة فى أوروبا الشرقية قبل سقوط جدار برلين، ومع ذلك فإن الأغلبية الواسعة من الدول فى هذه المنطقة اعتنقت التحول الديموقراطى إبان تسعينات القرن الماضى (Banac 1992). وكان الفقر واللا تكافؤ فى التوزيع والفرص - بغض النظر عن بعدها عن المراكز المؤثرة للديمقراطية - مما يميز الهند، وموريشيوس، وبوتسوانا، وعلى الرغم من ذلك اعتنقت هذه البلدان الديمقراطية بنجاح (Kohli 2001; Bratton and van de Walle 1997: 69, 246). وثقافات أخرى فى العالم - ونخص منها بالذكر: الكاثوليكية والكونفوشية - كانت قد اهتمت فى بعض الأوقات بكونها غير متوافقة مع الديمقراطية، ومع ذلك فإن هذه الثقافات لم تمنع بولاً فى أمريكا اللاتينية، وجنوب أوروبا، أو شرق آسيا من التحول للديمقراطية^(٦).

المتطلبات - هل هو مدخل مفيد؟

تشير المقارنات بين الأقاليم والعهود الزمنية إلى أن التحول الديمقراطي نتيجة معقدة جداً لدرجة أنه ليس ثمة متغير وحيد من شأنه أن يثبت أبداً أنه ضروري أو كاف عالمياً لفرض الديمقراطية (Huntington 1991: 38; Rustow 1970: 343). وأي فكرة تدور حول متطلب فردي للديمقراطية يجب أن تنبذ ويتخلص منها. لكن هل يتعين علينا أن نتخلى عن فكرة المتطلبات جملة وتفصيلاً؟ ربما يكون من المغري أن نتمسك بهذه الفكرة. إن الفشل التراكمي في تحقيق الكثير من الشروط المرتبطة تاريخياً بعمليات التحول الديمقراطي الناجحة يتجه اليوم إلى إعاقة التحول الديمقراطي. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الفشل في تحقيق الكثير جداً من هذه الشروط في آن واحد (على سبيل المثال: المجتمع المدني الواهن، والاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة، وضالة معرفة القراءة والكتابة، وضالة الدخل الفردي لكل رأس، والبعد عن المراكز الحيوية الديمقراطية)؛ ربما تفسر مقاومة المنطقة للتحول للديمقراطية أو الديمقراطية.

إنني لست مقتنعة. فللمرة الثانية تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير متفردة فيما يتعلق بهذا الفشل التراكمي.

والعجز عن الوفاء بهذه الشروط هو العلة التي تفسر لماذا رست الديمقراطية على مثل هذه الأرضية المتقلقلة والمتداعية في أصقاع كثيرة للغاية من العالم، ولماذا يتعين على المحللين أن يلجؤوا إلى "الديمقراطية الإجرائية" أو "الديمقراطية التي ينقصها التثبيت" (وهو مصطلح آخر للديمقراطية المنقوصة) حينما يقومون بتصنيف منتجات كثيرة جداً من الموجة الثالثة في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية (Collier and Levitsky 1996; Linz and Stepan 1997). إن الفشل التراكمي في تحقيق الشروط المرتبطة بالتحول الديمقراطي تقوض بكل وضوح من تعزيز الديمقراطية. لكنه بمفرده لا يستطيع أن يفسر فشل تنفيذ الديمقراطية أو التحول للديمقراطية، لأن الكثير من البلدان التي أثقل كاهلها عبء "متطلبات الفشل" تمكنت مع ذلك من تحقيق الوثبة أو الانتقال المفاجئ

بنجاح. إن التحول للديمقراطية الذي أنجزته دول الصحراء الكبرى الأفريقية التي تأتي رتبته في الفقر مثيلة إن لم تكن أسوأ من الكثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفيما يتعلق بالمؤشرات المعيارية الاجتماعية والاقتصادية، والقرب من الديمقراطيات الناجحة، ومثانة المجتمع المدني، يجعل هذه القضية واضحة ناصعة. واللغز الذي تمثله تجربة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يجسده التساؤل: لماذا أخفقت الديمقراطية في التعزز والتدعيم في المنطقة؟ (حيث إن مثل هذا الإخفاق متوقع)، ولكن يجسده، على نحو أفضل، التساؤل: لماذا أخفقت الغالبية العظمى من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مباشرة عملية التحول الديمقراطي إخفاقاً تاماً؟ وهنا تكمن الظاهرة الاستثنائية لهذه المنطقة. ولكي نشرح ذلك، يكون لزاماً علينا أن ننظر إلى ما وراء الإخفاق أو الفشل في إنجاز متطلبات الديمقراطية، طالما أن هذا الإخفاق لم يكن استثنائياً للمنطقة قاطبة.

بصائر من الأدبيات التي دونت حول الثورات:

لماذا راوغ التحول الديمقراطي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل هذه المراوغة؟ السبب لا يرجع إلى أن المنطقة قد حرمت كليةً من سائر المحفزات للديمقراطية. وفي الواقع، قد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الظهور الباكر للمجتمع المدني: (جماعات حقوق الإنسان، الاتحادات المهنية، جماعات الاعتماد على النفس، إلخ.)، فما كان إلا أن رأينا نصيب الأسد منها وقد تعرض إما للقمع وإما للدمج في أجهزة الدولة (Norton 1995; Harik 1994; Wiktorowicz 2000; Langhor, Chapter 9, in this book). وقامت نظم الحكم الاشتراكية بتحرير اقتصاداتها على نحو متزايد، (تم ذلك غالباً تحت وطأة ضغط القوى الدولية)، غير أن أي بارقة للمبادرات السياسية الاستقلالية يعبر عنها القطاع الخاص الناشئ حديثاً بأى منها؛ يتم معاقبته بشدة، وبأى وسائل قمع تتوافر بحوزة النظام (Bellin 2002: 86-121). وبارك المنظرون

الإسلاميون أو أصحاب النظريات الإسلامية تلك التفسيرات أو التأويلات التقدمية للإسلام التي اعتمدت المعايير الديمقراطية والمثل العليا للديمقراطية، وما كان من النخب المعادية بالدولة إلا أن قامت بدفنها (Ahmad 1985; Wickham 2004). وفي كل حالة من هذه الحالات، قامت دولة متعسفة مناوئة أشد المناوأة للإصلاح الديمقراطي بسحق المبادرات المحابية للديمقراطية.

ومن أجل فهم ندرة التحولات الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب الرجوع إلى عمل كلاسيكي قديم حول الثورات ألفته ثيدا سكوبول Theda Skocpol منذ ما يربو على خمسة وعشرين عاماً خلت. أوضحت فيه أن الأمر المحير في الثورات، رغم المتطلبات البديهية أو الحدسية للثورة - ألا وهي نفور الجماهير من نظام الحكم المستولى على السلطة وسخطهم عليه - فإنها ظاهرة شائعة نسبياً في التجربة الإنسانية، والثورة الناجحة هي واقعة نادرة نسبياً. فما الذي يشرح لنا هذا الانحراف بين السبب والنتيجة؟ وتقول سكوبول بأن الإجابة تكمن في سطوة الدولة، والأكثر أهمية، مقدرة الدولة على فرض الاحتكار على وسائل القسر والإكراه والاستئثار بها. فإذا ظل جهاز القسر والإكراه التابع للدولة متماسكاً وفعالاً، فبإمكانه مجابهة النفور والسخط الجماهيري وتحاشي اللا شرعية البغيضة - بمعنى تفكك قيمته وزوالها - وحتى التصدي للإحساس المتغلغل بالحرمان النسبي بين رعايا الدولة (Skocpol 1979: 32).

الخلاصة، تفرق القوة، والالتحام والتماسك، والفعالية التي تتمتع بها أجهزة الدولة القسرية بين حالات الثورات الناجحة وحالات الفشل أو الإخفاق الثوري أو عدم وقوعها (Skocpol 1979: 34). ويوسعنا أن نقول الشيء نفسه حول التحول الديمقراطي. فالتحول للديمقراطية يمكن تنفيذه بنجاح فحسب حينما يفتقد جهاز الدولة القسري المتسلط للإرادة أو القدرة على سحقه. وطالما بقي ذلك الجهاز القسري سليماً ومناوئاً للإصلاح السياسي عن صلف وعناد، فإن التحول الديمقراطي لن يحدث.

والذى يوحى به هذا الأمر هو: أن الحل للغز الظاهرة الاستثنائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لا يكمن فى غياب متطلبات التحول للديمقراطية، وإنما يكمن بدرجة أكبر فى الشروط الحالية التى تعزز سطوة الاستبداد والسلطوية، وبخاصة الجهاز الأمنى القسرى، نو البأس والشدة (Crystal 1994). وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنما هى إرادة البأس وقدرة جهاز الدولة القسرى الشديدة على البطش بأى بارقة لأى مبادرة ديمقراطية؛ التى أطفأت احتمالات الانتقال الديمقراطى. وهذا هو الموضع الذى تكمن فيه الظاهرة الاستثنائية الحقيقية للمنطقة.

ونقدم بعض التوضيحات للمفاهيم وفق الترتيب الآتى: أولاً: إن الإرادة والقدرة خاصيتان أو صفتان مستقلتان لا تتغيران معاً ولا ينبغي أن يتم اختزالهما معاً فى شىء واحد؛ فنظام حكم معين ربما تكون له القدرة على قمع القوى الديمقراطية، ولكن ليست لديه الإرادة، كما كانت الحالة فى كوريا الجنوبية تحت حكم روه تاي وو Roh Tae Woo فى عام ١٩٨٧م. وربما يكون العكس صحيحاً كما كانت الحال فى دولة بنين فى عهد ماثيو أحمد كيريكو Mathieu Ahmed Kerekou فى عام ١٩٨٩م.

ثانياً: نعتزف بأن هذه المجادلة تميل صوب قراءة مركبة أو دمج قراعتين للجهاز القمعى القسرى، ونظام الحكم الاستبدادى السلطوى الذى يقوم عليه. ومن الصعب غالباً الفصل بين الاثنين أو رسم حد فاصل بينهما حتى بالنسبة إلى نظم حكم (مثل: مصر، سوريا، والجزائر) حيث الرئيس الرسمى للدولة مدنى، لأن رئيس الدولة غالباً ما يكون متحالفًا تحالفًا وثيقًا مع الجهاز القمعى والقهرى، ومعتمدًا اعتمادًا كبيرًا على القسر والإكراه من أجل التشبث بالسلطة. والرقابة المتبادلة التى يمارسها الجهاز الأمنى والزعيم المدنى تغدق على كل منهما الآخر قدرًا من قوة الفيتو أو النقض إزاء الآخر، وتجعل من العسير تمييز من يمارس القوة الخارقة على الآخر فى إطار هذه الثنائية.

والمؤشرات الكلاسيكية المستخدمة لكشف القوة النسبية (السيطرة على التعيينات، والخلافة السياسية، والميزانيات، والسياسة) لا تنتج غالباً صورة واضحة المعالم^(٧). والصلات التي تربط بين نظام الحكم وجهاز القهر القسرى تعمل على المزيد من إيقاع الاثنين في شرك. وفي حالة الجزائر، مثلاً، فإن الدمج بين نظام الحكم والجهاز القسرى حازم جداً في وضوحه لدرجة أن أحد المحللين - مستعيداً وصف ميرابو Mirabeau^(*) لدولة بروسيا - صاغه قائلاً: "كل دولة لها جيش، ولكن في الجزائر نجد أن الجيش له دولة"^(٨). ومشكلة الدمج هذه بين نظم الحكم السلطوية المدنية والجيش أو القوات المسلحة ليس بغريب مطلقاً على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تحراها روبين لوكهام Robin Luckham، على سبيل المثال، في السياق الأفريقي (Robin Luckham 1994: 42-50). ومع ذلك، فإن تفشى المنطق الوراثي في الكثير من نظم الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ يجعل من هذا الأمر مشكلة متغلغلة على نحو خاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولكى نعيد صياغة هذا الجدل مرة أخرى، نقول إن السلطوية قد أثبتت كونها وطيدة على نحو استثنائي ومتأصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لأن أجهزة القهر والقمع والقسر في الكثير من هذه البلدان قد أثبتت بطريقة استثنائية أنها مقتدرة ومستعدة لسحق مبادرات الإصلاح وتقويضها من قاعها. والتحليل المقارن مفيد من حيث إنه يشرح لنا الأسباب والعلل ويفسرهما. كما أن تجربة المناطق الأخرى تلهمنا حول ما هو استثنائي ونادر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(*) الكونت دو ميرابو (Comte de Mirabeau) ١٧٤٩م - ١٧٩١م سياسي وناظر فرنسي، يعرف ب خطيب الثورة الفرنسية. (المترجم)

متانة الجهاز القهرى القسرى:

ما الذى يجعل الجهاز القمعى القسرى لنظام من نظم الحكم متيناً أو وطيذا ؟ وتحت أى ظروف يمكن له أن يفقد قدرته وإرادته وعزمه على التثبيت بالسلطة، ويسمح للمجتمع بأن يخوض تجربة التحول للديمقراطية ؟ التحليل المقارن لحالات من مثل هذا السماح جاءت من خارج الإقليم، واقتُرحت أربعة متغيرات على الأقل تتصف بكونها حاسمة لهذه النتيجة.

أولاً: إن متانة الجهاز القسرى تتصل اتصالاً مباشراً بصيانة العافية المالية أو الوضع المالى. فالمؤسسة الأمنية أكثر احتمالاً على الأرجح "لكى تطلع روحها أو تخرج روحها" حينما تتعرض للخطر فى الأحوال المالية. وحينما لا يعود الجيش قادراً على دفع المرتبات لمجنديه، ولما تعجز قوات الأمن عن ضمان الإمدادات بالأسلحة والذخائر، نجد أن جهاز القهر والقمع القسرى يتفكك من داخله. واستقينا هذا الدرس من بلدان الصحراء الأفريقية، حيث يوضح جيفرى هيربست Jeffrey Herbst ذلك الأمر قائلاً: "إن التحول للديمقراطية لم يكن عملاً من أعمال المجتمعات أو الجمعيات القوية، وإنما جاء كعاقبة من عواقب وهن الدول وضعفها" (Herbst 2001: 372). وأفضى استفحال الأزمة المالية إلى "خلخة" الجهاز القسرى وتجويفه فى كثير من الدول الأفريقية. إذ أمسى الجنود معوزين للأجور وتدهورت لوازم المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر. حينئذ أضحي التحول الديمقراطى ممكناً لأن تحلل القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية فتح المجال السياسى واسعاً، وهو المجال الذى أمكن فيه الضغط ورفع المطالب من أجل الديمقراطية (Luckham 1994: 50-59; Luckham 1995: 52-55). وطبقاً لما ذهب إليه مايكل براتون، ونيكولاس فان دى فال (Michael Bratton and Nicholas van de Walle 1997: 83, 144-149, 211)، فإن قوة الجيش وسعة حيلته وتصرفه كانت من بين أكثر المحددات أهمية ومغزى لمصير عملية التحول السياسية فى القارة الأفريقية.

ثانياً: حددت الصيانة الناجحة لشبكات الدعم الدولية أيضاً متانة الجهاز القسرى القهرى. والمؤسسة الأمنية أكثر احتمالاً لأن تفقد عزيمتها وقدراتها على التشبث بالسلطة حينما تفقد الدعم الدولى الحاسم. وتجاوبه نظم الحكم المتعسفة هذه المشكلة على نحو خاص إذا كانت قد ترعرعت فى حجر الدعم الأجنبى الغزير (وحدث لقليل من نظم الحكم السلطوية فى القرن العشرين أن فاتها الهبات والمساعدات التى كانت تقدمها واحدة من القوى العظمى أو أكثر إبان سنوات الحرب الباردة). ويفجر سحب المساندة الدولية كلاً من أزمة الوجود والأزمة المالية لنظام الحكم، وهما الأزمطان اللتان تدمران غالباً إرادته وعزيمته وقدرته على المواصلة. ولقد ثبت أن هذا السيناريو رئيسى وأساسى فى أوروبا الشرقية، حينما أدى سحب الاتحاد السوفيتى دعمه من البلدان المنضوية تحت راية مذهب بريجنيف Brezhnev Doctrine، إلى وضع النهاية لنظم الحكم القسرية لهذه البلدان، وقصم عمودها الفقرى، وعزمها على التشبث بالحكم (Janos 2001; Thompson 2000: 342). وثبت أن هذا أيضاً مهم فى أمريكا اللاتينية، حيث إن التحول المفاجئ للولايات المتحدة بعيداً عن مساندة السلطوية والاستبداد فى عهد ما بعد الحرب الباردة؛ قد سدد ضربة بليغة وإصابة فى مقتل لكثير من نظم الحكم هناك^(٩). كذلك أثبت هذا السيناريو أنه مركزى فى بلدان الصحراء الكبرى الأفريقية، لأنه ما إن انحسرت الحرب الباردة حتى سحب الأسياد الأجانب فى الشرق والغرب إمداداتهم الضخمة من المعونة العسكرية؛ وحدث أن جعلت الدول المانحة الغربية من الإصلاح الاقتصادى شرطاً لتقديم المساعدات الخارجية لهذه البلدان، وجاء ذلك على نحو متزايد (Luckham 1995: 53-56).

ثالثاً: إن متانة جهاز القمع والقسر، أو إن شئنا المزيّد من الدقة، متانة عزيمته على قمع مبادرات الإصلاح، ترتبط ارتباطاً عكسياً بمستوى توطيد الدولة لمؤسساتها. إذ إنه كلما كانت الأجهزة الأمنية قائمة على قواعد من المؤسساتية، كانت أكثر استعداداً للانفضاض من حول السلطة والسماح للإصلاح السياسى بالتواصل

والاستمرار، وكلما كانت الأجهزة الأمنية أقل مؤسسة، أمست أقل إذعاناً أو انقياداً للإصلاح.

لا يجب أن نخلط بين مؤسسة Institutionalization الجهاز القسرى وبين النزعة إلى الاحترافية أو المهنية Professionalization وفق ما ذهب إليه هنتنجتون Huntington. فالمؤسسة أو المؤسساتية لا تشير إلى إزالة النزعة السياسية عن المؤسسة الأمنية وتبعيةها للرقابة المدنية (Feaver 1999). بل على الأكثر، فإن المؤسسة تستدعى كوكبة أو عنقدة الصفات التي استعملها ماكس فيبر Max Weber من أجل التمييز بين الدواوينيات Bureaucracies بمعنى: تركيز السلطة فى أيدي جماعات من الموظفين الإداريين، وبين المنظمات التي تديرها نظم الحكم الوراثية. وجهاز القسر الذى يقوم على أساس من المؤسسة إنما هو جهاز يوجهه نظام الحكم أو السلطة، ويمكن التنبؤ بسلوكه؛ فضلاً عن أن الجدارة والاستحقاق والأهلية هي السياسة التي تحكمه، ولقد أقامت مسارات لترقية المهن والاستقطاب، والترفيه يتم على أساس من الأداء وليس السياسة؛ وثمة خطوط كبرى واضحة بين الشيء العام والشيء الخاص، الأمر الذي يحول دون سلوك تصرفات النهب والسلب إزاء المجتمع. أما النظام فتتم صيانتة عبر غرس أخلاقيات الخدمة فى الذهن والتعزيز الصارم للتسلسل الهرمى أو الهرم الوظيفى القائم على الجدارة والأهلية والاستحقاق، وعلى النقيض من ذلك، فإنه فى الجهاز الأمنى القهرى القسرى القائم على أساس من خطوط التراث السلطوى، فإن القرارات التي يتم اتخاذها بحق هيئة الموظفين توجهها المحسوبية والمحابة، وتغشى الضبابية والغشاوة عملية الفصل بين المأمورية العامة والأنشطة الخاصة، مما يؤدي إلى فساد واسع النطاق واستغلال وإساءة لاستعمال النفوذ. فهذا النظام يدار عبر استغلال الشقاق أو الانفلاجات البدائية، كما يعتمد غالباً على التوازن بين المزاومات أو التنافسات بين شتى الجماعات العرقية والطائفية.

وتغدق نزعة الحكم الوراثى الأبوى عدداً من المزايا الاستثنائية على نظم الحكم السلطوية، والتي من شأنها أن تساهم فى إطالة أمد حياتها (Brownlee 2002b; Geddes 1999b). وهذه تشتمل على إزالة تعبئة المعارضة، وبناء قاعدة موالية عن طريق المحاباة واصطفاء المحاسيب وتعيينهم فى المناصب الحكومية على أساس غير أساس الكفاءة وحدها. وباستطاعة نزعة الحكم الوراثى الأبوى أيضاً أن تجعل نظم الحكم السلطوية مقاومة وعنيدة على نحو خاص للإصلاح الديمقراطي (Bratton and van de Walle 1997; Geddes 1999b: 82-97). وفيما يتعلق بجهاز الأمن القهرى القسرى، فإن التنظيم السلطوى الأبوى الوراثى سوف يظهر قليلاً من التفتح أو التقبل للانفتاح السياسى. وعلى النقيض من ذلك، فسوف تظهر المؤسساتية قدراً أكبر من التسامح والقبول من أجل الإصلاح.

وجاء منطق الأمر هنا على نحو مضاعف. الأول: حيثما يتم مؤسسة الجهاز الأمنى القمعى القسرى، يتكون لدى النخبة إحساس بالهوية المشتركة المستقلة عن الدولة، ويكون لديهم مهمة متميزة وهوية مميزة ومسار مهنى مميز؛ فيستطيع الضباط تخيل انفصالهم عن الدولة، ويؤمنون بأنهم سوف يحيون لى يشهدوا نهاراً جديداً، حتى فى أعقاب التخلّى عن السلطة. باختصار، هم لا يعتقدون أنهم سوف يتعرضون "للهلاك بسبب الإصلاح" (Bermeo 1997: 315; Dahl 1971). بل على العكس، هم معرضون على الأرجح للهلاك بسبب تشبثهم بالسلطة أمداً طويلاً، إذ إن بقاءهم فى السلطة على المدى الطويل يعرضهم لتطور الفشل السياسى والإخفاقات السياسية التى مآلها تفجير الانقسامات السياسية بين النخبة أو الصفوة. وهذه الانقسامات بدورها ربما تتهدد سلامة المؤسسات للأجهزة الأمنية. وأحد العوامل الكبرى التى دفعت نخبة الجيش وصفوته فى البرازيل والأرجنتين لى تسلم السلطة إلى المدنيين هو القلق الذى اعتراهم إزاء وجوب الحفاظ على سلامة مؤسساتهم العسكرية وقواتهم المسلحة (Stepan

(1988). وثمة حوافز شبيهة أضحت ماثلة وحاضرة كلما. تعرض الجهاز القسرى بقوة للمأسسة أو التحول المؤسساتى.

الثانى: حيثما يتعرض الجهاز القسرى للتحول المؤسساتى وليس الأبوى الوراثى، نجد أنه تميز بالالتزام بالمهام الوطنية الكبرى التى تخدم الصالح العام، مثل الدفاع عن الأوطان والتنمية الاقتصادية، وليس الاهتمام بتفخيم الذات وتبجيلها والاستحواذ على الثروة والثراء لذواتهم فحسب. وحينما يتسنى للنخبة أن تنهض بهذه المهام بكل نجاح، يمكن أن تتشكل لديهم دواع وجيهة أو تراودهم أسباب طيبة تقنعهم بأنهم لن يتعرضوا "للهلاك بسبب الإصلاح". على العكس، حينما يكونون قد أنجزوا بنجاح الأهداف العامة للوطن مثل: الدفاع القومى أو التنمية الاقتصادية، ربما يمسون على ثقة بمقدرتهم على ركوب موجة التحول الديمقراطى بنجاح والاحتفاظ بقبضتهم على السلطة، ولكن، هذه المرة، بصفاتهم مسئولين منتخبين انتخاباً شعبياً من قبل الجماهير. وسلك هذا المسلك كل من: أوجستو بينوشيه Augusto Pinochet فى شىلى، وروه تاي وو Roh Tae Woo فى كوريا الجنوبية. وبينما كان بينوشيه مبالغاً فى تفاؤله؛ (إذ أخفق فى الفوز فى الاستفتاء الذى كان سيتم بمقتضاه انتخابه رئيساً لشىلى فى عام ١٩٨٨)، نجد أن ثقة روه تاي وو جاءت صائبة وفى موضعها تماماً. وامتطى الجنرال الكورى الجنوبى سجل الإنجازات التى حققها ليظفر بأعلى المناصب وأشرف سلطة فى بلاده. ونكتشف هنا للمرة الثانية أن الطبيعة المؤسساتية للجهاز الأمنى القسرى قد ولدت التسامح والقبول من أجل الإصلاح الديمقراطى.

أخيراً، تتشكل مقدرة الجهاز القمعى القسرى وعزيمته على التشبث بالسلطة، بمتغير رابع، ألا وهو: الدرجة التى يواجه عندها مستوى عالياً من التعبئة الشعبية أو الحشد الجماهيرى. فالنزول والتحريك بين الآلاف من أفراد الشعب - حتى ولو كان ذلك فى حدود الاستطاعة المادية لقوات الأمن - أمر تكلفته عالية وثمانه غال. فمن شأنه أن يعرض للمخاطرة سلامة الجهاز الأمنى كمؤسسة - (فهل تصدر الأوامر للجند

بإطلاق النيران عليهم ؟) - كما أنه من شأنه أن يعرض الدعم الدولي لنظام الحكم لخطر الضياع؛ (فهل ولى الأمر سوف يدفع الثمن ؟)، ومن شأنه أن يخطر بالشرعية الداخلية لقوات الأمن؛ (فهل يذرون المعارضة الشعبية تتعاظم ؟). ويتضح جلياً أن التكاليف الباهظة للقمع الجماهيري لن تردع النخب والصفوة الذين يظنون أنهم سوف يتعرضون للهلاك والدمار من جراء الإصلاح (Bermeo 1997: 317). وتعرض الآلاف للمذبحة في حماه على أيدي نظام حكم حافظ الأسد بسوريا، ومذبحة المئات في الميدان السماوى Tiananmen Square على أيدي نظام الحكم الشيوعى فى الصين؛ إنما هما نموذجان بارزان على المأساة الإنسانية التى ترتكبها النخب المستبدة المتعسفة المنطوية على حب القمع، والتى لا تردعها التكاليف الباهظة للغاية المترتبة على ذلك (Friedman 1989: 76-105; Thompson 2001: 63-83). على أية حال، حيث لا تعتقد النخبة أن الإصلاح مدمر لهذه الدرجة، فإن الكلفة العالية للقمع الذى تقوم به المستويات العليا من التعبئة الشعبية ربما تعمل كآلية تقلب الأمور أو ميكانيزم يقلب الأوضاع، فتنجرف النخبة إلى جانب الإصلاح. وفى كوريا، أقنعت المظاهرات الجماهيرية المطالبة بالإصلاح الديمقراطى - وكانت ائتلافاً واسعاً مكوناً من فئات الشعب وطبقاته كافة، تشارك فيه الطبقة المتوسطة بحجم ضخم - أقنعت روه تاى وو بأن ينسحب القمع الوحشى للحركة المطالبة بالديمقراطية، وأن يؤثر الإصلاح بدلاً من ذلك (Hamilton and Kim 1993: Eckert 1997; Hsiao and Koo 1997; et al. 1990). وبالمثل فى أمريكا اللاتينية، فإن تواجد حركة عمالية خطيرة ومجتمع مدنى نشيط، احتشد كلاهما فى تعبئة تساند الديمقراطية أو التحول للديمقراطية، جعلت نظم الحكم القسرية فى الأرجنتين وبيرو تعيد النظر فى الكبت والقمع؛ حينما أمست الخيارات الأخرى ممكنة وبدت آمنة (Collier and Mahoney 1997).

وربما يثار اعتراضان على هذا المتغير الرابع، ألا وهو التعبئة الشعبية أو الحشد الجماهيري. فالبعض قد يحتج بأن هذا المتغير يدخل عنصراً قوامه الدوران أو التداول

على الجدل! لأن مستوى التعبئة الشعبية في المجتمع تتشكل إلى حد ما بالقدرة القسرية والإرادة القمعية للدولة. على سبيل المثال، في مصر أدت القدرة والإرادة القسرية للدولة إلى الكبت العنيف للمجتمع المدني وقمعه بشدة، وبالتالي تمخض عن ذلك أن كثيراً من القوى الشعبية أمست عازفة وراغبة عن الحشد أو التعبئة سياسياً. وقد أدى هذا العزوف والامتناع إلى خفض كلفة القمع بالنسبة إلى الدولة، وأعاد تحصين عزيمتها وإرادتها لاستعمال القمع والإكراه.

ولكن عند هذا الحد ينتهى الدوران: إذ ليس هناك ارتباط بسيط بين قدرة الدولة القسرية وإرادتها القمعية، وإزالة الصفة التعبوية والحشدية عن المجتمع. فبعض الدول القسرية تغذى تطور المجتمع المدني عبر إجراءات مشتركة أو متحدة. والأخرى تقمع بطريقة متناقضة أو غير مترابطة منطقياً، فتزيل الاستعداد التعبوى عن بعض الجماعات؛ (النقابات اليسارية على سبيل المثال)، ولا تفعل الشيء ذاته مع الجماعات الأخرى؛ (الكنيسة على سبيل المثال). وبوسع الجيوب التعبوية التي تم التسامح إزاءها أن تعيد الكرة وتغير على الدولة، فتجبر النخبة على مواجهة الحساب الآتى: هل كلفة القمع تساوى الفائدة المرجوة من ورائه؟ تلك كانت الحال في كوريا الجنوبية في عام ١٩٨٧م حين خلقت تعبئة الجماعات المتسامح معها مثل: الكنيسة، والحركات الطلابية ضغطاً مهماً على نظام الحكم. وبالتالي، فإنه يجب بالنسبة إلى التعبئة الشعبية أن يتم قياسها وفقاً لمعاييرها هي، بحيث تكون مستقلة عن تقييم قدرة الدولة القسرية وعزيمتها القمعية.

والاعتراض الثانى على متغير التعبئة الشعبية، ربما يركز على الشكوى بأن هذا المتغير إنما يقوم فعلاً بتسريب بعض حقائق المنطق الخاص بمدخل المتطلبات الاجتماعية الذى تم رفضه سابقاً. على أية حال، فإن بعض المتغيرات تشكل، على نحو واضح، مستوى التعبئة الشعبية مثل: معرفة القراءة والكتابة، ودرجة التحضر، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، واللا تكافؤ فى التوزيع والفرص. على أية حال، لا

يمكن تخفيض أحد المتغيرات لصالح متغير آخر. وتتشكل التعبئة الشعبية أيضاً بالعوامل الأيديولوجية؛ (هل ثمة رؤية بديلة فى المجتمع، فلنقل مثلاً الشيوعية أو الإسلامية، تستلهم خيال الجماهير وتستأثر به ؟)، ومتغيرات الزعامة؛ (هل ظهر زعيم كاريزما أى قائد ذو قدرة خارقة ؟)، ولحظات من الأزمة المفاجئة أو التأزم المفاجئ التى من شأنها أن تستحث الجماهير على الاستجابة. إن قياس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لن يفسر لنا مثل هذه الاندلاعات المفاجئة للتعبئة والحشد ولن يعللها، وهذا يوضح لنا لماذا يجب للتعبئة الشعبية أن يتم قياسها وحدها وبمعزل عن غيرها^(١٠).

الشروط الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ليس ثمة متغير وحيد - سواء كان انعدام العافية المالية، أو تدهور التأييد الدولى، أو المؤسساتية القوية، أو المستويات العليا من التعبئة الجماهيرية - يمثل شرطاً ضرورياً أو كافياً لجهاز القمع القسرى والإكراهى لكى يتقهقر عن السلطة ويتراجع عنها. ولكن المقارنة العابرة للأقاليم توحى بأن هذه المتغيرات الأربعة قد أثبتت أهميتها للحالات السالفة من حالات التراجع أو التقهقر. فمن الشيق، إذن، أن نفكر ملياً فى كيف يأتى ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لهذه المتغيرات. ويعلل لنا أداؤها الأسباب الكامنة وراء الظاهرة الاستثنائية لمتانة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية هناك.

أولاً: فيما يتعلق بالعافية المالية، فرغم أن كثيراً من الدول فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه مشاقاً ومصاعب اقتصادية من نوع أو آخر، فإن القلة - ربما باستثناء السودان - هى التى تجابه الانهيار الاقتصادى وفقاً للنسب التى رأيناها فى دول الصحراء الكبرى الأفريقية (Shafik 1998; UNDP 2001). بل أكثر من هذا، حيث إن معظمها يتمتع بموارد كافية تمكنهم من توجيه نفقات فخمة وبإفراط

لأجهزتهم الأمنية. وفي الحقيقية نجد أن هذه النفقات هي الأعلى بين أوجه الإنفاق في العالم. وتعد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي البلدان الزعيمة عالمياً إذا تعلق الأمر بنسب إجمالي الناتج القومي التي يتم إنفاقها على الأمن. وفي المتوسط، أنفقت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٦.٧ بالمائة من إجمالي ناتجها القومي على نفقات التسليح في عام ٢٠٠٠، إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي وهو ٣.٨ بالمائة، وإذا قورنت بنسبة ٢.٢ بالمائة في الدولة المنضوية تحت راية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، و ٢.٨ في الدول الأوروبية من غير الأعضاء في حلف (الناتو)، و ٣.٣ بالمائة في دول شرق آسيا وأستراليا، ٤ بالمائة في دول الصحراء الكبرى بأفريقيا، و ١.٦ بالمائة في دول البحر الكاريبي ووسط أمريكا وأمريكا اللاتينية (IISS 304; 2002). وهكذا تعد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الدول ذات الإنفاق الضخم وفقاً لمعايير مشترياتها من الأسلحة. وهناك سبع دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: (المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والجزائر)، شكلت وحدها نسبة ٤٠ بالمائة من إجمالي المبيعات العالمية من الأسلحة في العام ٢٠٠٠م^(١١). أخيراً، فإن نسبة السكان المشتغلين في شتى أفرع الجهاز الأمني هي الأعلى حسب المعايير العالمية. ويبلغ المتوسط في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٦.٢ رجلاً مدججاً بالسلح إزاء كل ألف، مقارنة بـ ٦.٣١ في فرنسا، و ٣.٩٢ في البرازيل، و ٠.٢٣ في غانا. وفي سوريا، على سبيل المثال، نجد أن الرقم هو ٢٦، وفي البحرين ٢٣.٨، وفي المملكة العربية السعودية ٩.٨٦، وفي مصر ١٠.٨٧^(١٢).

فكيف يتسنى لهذه الدول أن تصون مثل هذه الأجهزة الأمنية القسرية البالغة الإتقان؟ وهنا نعلم أن الحصول على الريع هو الذي يلعب هذا الدور، وهي الصفة التي ميزت المنطقة لفترة طويلة (Anderson 1987: 9-12; Luciani 1990: 85-99; Crystal 1995; Chaudhry 1989; Vandewalle 1998; Ross 2001). إن الكثير من دول منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، وليس جميعها رغم ذلك، هي دول رئيسية مستقبلية للدخل الريعي. ويأتيها ريعها أو تستقيه من مختلف المنح الطبيعية: موارد نفطية، موارد غاز طبيعي، منافع استراتيجية طبيعية "جيوسراتيجية"، والتحكم في تسهيلات الترانزيت الحرجة. وبدءاً مما يربو على الثلاثين مليار دولار التي تكتسبها المملكة العربية السعودية كل عام على هيئة موارد دخل من البترول، وانتهاء بالمليار دولار التي تتلقاها مصر سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية على هيئة مساعدات أجنبية، فإن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتزود بإمدادات ثرية من الدخل الريعي (Henry and Springborg 2001: 30-44)^(١٣). وهذا يفتح عليها الوصول إلى موارد رئيسية سخية نتركها لتقدير المرء، لدرجة أنه حتى لو كانت البلاد في حالة شاملة من العوز والاعتلال الاقتصادي، فلم تزل الدولة الرسمية قادرة على الالتزام بالحكمة الاقتصادية التقليدية وأن تقوم بـ "تمويل ذاتها أولاً"؛ بمعنى أن تقوم بإعطاء الأولوية القصوى لدفع الرواتب لضباط القوات المسلحة وقوات الأمن. وهكذا، فإنه بينما قد يظل الإنفاق الحكومي على التعليم والرفاهية مستوياً بالأرض، والازمة الاقتصادية تنخر في الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية، يبقى الإنفاق على الأجهزة الأمنية عالياً جداً ومحلقاً في عنان السماء (Henry and Springborg 2001: 106)^(١٤). وفي مصر، على سبيل المثال، أجبرت الازمة الاقتصادية نظام الحكم على توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي اقتضى تخفيضاً في الدعم الموجه للسلع الرئيسية بنسبة ١٤ بالمائة. إلا أن هذا لم يمنع نظام الحكم من زيادة ميزانية الجيش والقوات المسلحة بنسبة ٢٢ بالمائة في نفس ذلك العام والسنة ذاتها (Droz-Vincent 1999: 17). وفي الجزائر بالمثل، رغم أن الحرب الأهلية خربت اقتصاد البلاد، كان الجيش يتلقى مخصصاته تامة ودائماً. وظل الجهاز العسكري الجزائري معافى والقوات المسلحة سليمة؛ بفضل حصة الجزائر الموثوقة من ريع البترول والغاز الطبيعي. باختصار، فإن الحصول الاستثنائي على الريع قام بتغذية الأجهزة القسرية المترعة والمتينة في الكثير من البلاد عبر أرجاء المنطقة.

فيما يتعلق بالدعم الدولي، تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثنائية؛ بسبب المركز الفريد الذي تستمتع به على الصعيد الدولي. فقد استفادت الدول السلطوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأن مناطق أخرى حول العالم، من الحرب الباردة، فحصلت الرعاية من القوى العظمى في الشرق والغرب، (وتم ذلك في أن معاً في بعض الأحيان)، مقابل وعود بالتحالف الوثيق من أجل محاربة الشيوعية أو وعود بالتحالف الوثيق من أجل الدفاع عنها. بيد أنه على النقيض من المناطق الأخرى، لم تر الدول السلطوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصادرها من الرعاية الدولية، وقد تبخرت بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، ولا حتى مع إعادة إحياء الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبها بالديمقراطية لاحقاً. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الاهتمام الغربي بالمنطقة كانت تدفعه مخاوف أمنية متعددة ظلت تحركه حتى في أعقاب الحرب الباردة. ثمة وجهان من أوجه القلق الرئيسية، ألا وهما: ضمان الإمداد الموثوق به بالنفط، وهو مورد حاسم استراتيجياً بالنسبة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تعول عليه تعويلاً متزايداً، واحتواء تهديد الإسلاميين، ذلك الوعيد الذي برهن على كونه الأكثر إزعاجاً، حين وجه المتطرفون الإسلاميون غضبتهم صوب أهداف الولايات المتحدة الأمريكية داخل أمريكا وخارجها^(١٥).

وهذان الوجهان من القلق قدما أساساً منطقياً أمراً لصناع السياسة في الغرب لكي يصروا على تقديم الرعاية للكثير من الدول السلطوية في المنطقة. وكما قال روزفلت Roosevelt حول سوموزا Somoza: "قد يكونون أولاد عاهرات وبغايا، ولكنهم على الأقل هم أولادنا من العاهرات والبغايا"^(١٦). ولقد تلقت نظم الحكم المستبدة في: المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، وتونس، والجزائر دعماً غربياً، وجاء هذا الدعم في بعض الأوقات بنسب كريمة جداً، بسبب الاعتقاد - (الذي ربما يكون خاطئاً) - بين صناع السياسة الغربيين بأن نظم الحكم هذه سوف تحرر الغرب على الأرجح من

مخاوفه الأمنية، فتضمن تزويده بإمدادات دورية من النفط والغاز الطبيعي، وتحتوى تهديد الإسلاميين. باختصار، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر استثنائية من حيث إن نهاية الحرب الباردة لم تشهد تراجعاً من قبل القوى العظمى عن رعايتهم للسلطوية والاستبداديين، كما كانت الحال في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وغيرهما من البقاع (Henry and Springborg 2001: 32). إن اللعب على أوتار المخاوف الأمنية المتعددة للغرب؛ أتاح لنظم الحكم المستبدة في المنطقة استبقاء الدعم الدولى والحفاظ عليه. وأفضى تقديم الغرب لهذا الدعم الكريم إلى تدعيم مقدرة نظم الحكم هذه وسند عزيمتها على التشبث بالسلطة.

وفيما يتصل بالمتغير الثالث: ألا وهو: نظم الحكم الأبوية التوارثية، فإن أجهزة الأمن القمعية فى معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأنها فى ذلك شأن نظم الحكم ذاتها، يحكمها المنطق الأبوى التوارثى. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة فى تركيا، ومصر، وتونس؛ تتصف بكونها مؤسساتية على درجة عالية؛ فإن كثيراً من بيوت السلطة فى الإقليم لم تكن (قبل الاحتلال) شمولية مثل: العراق، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، وقوى أقل أيضاً مثل: الأردن والمغرب، أما بعد ذلك فصار لديها جميعها مؤسسات قمعية تمرغت فى النزعة التوارثية للحكم. وتتغلغل المحسوبية والمحاباة حتى لتسيطر على قرارات ملء الشواغر والهيئات الحكومية وأجهزة الدولة. وفى الأردن والمغرب، يقوم الملك بتعيين أقاربه من الذكور دورياً فى المناصب الرئيسية للقوات المسلحة، لكى يضمن عدم قيام الجيش بأى ثورة أو عصيان (Kamrava 2000: 89). أما فى المملكة العربية السعودية وسوريا، فإن أفرع القوات المسلحة؛ وأفرع قوات الأمن برمتها تعتبر مسألة أسرية عائلية (al-Yassini 1985; Hinnebusch 1990). فأهل الثقة أو الموثوقية السياسية تسبق الجدارة ومقدمة عليها فى مسألة الترقيات. وفى الأردن، لا يمكن للفلسطينيين أن يرتقوا فوق رتبة رائد أو مقدم فى الوحدات القتالية (Bligh 2002: 150). وفى سوريا، تم تعيين قائد لسلاح الجو

السوري، ولم يكن طياراً حتى، إذ لم يكن سوى (صديق موثوق به لدى حافظ الأسد) (Zisser 2002: 118-122). إن الروابط العرقية تستغل من أجل ضمان الولاء. وفي العراق (قبل احتلالها) كانت الوحدات التي تشكل النخبة مهيمنة عليها من جانب السنة على نحو طاع. وفي سوريا نجد أن العلويين مهيمنون (Rubin 2002: 7-8). ويتم الحفاظ على النظام داخل فئات المجتمع الكبرى عن طريق التعويل على المنافسة والخصومة بين الجماعات البدائية. ويقوم نظم الحكم السوري بكل عناية بعمل توازن بين قيادات العلويين، والسنة، والمسيحيين من أجل الحفاظ على السيطرة. ويعول نظاما الحكم في الأردن والمملكة العربية السعودية على الولاءات القبلية وولاء البدو من أجل إحداث توازن في القوى بين مختلف الفئات (Satloff 1986: 60-66; Wilson and Graham 1994). والتمييز بين ما هو عام وما هو خاص لا تتم مراعاته دائماً بما يرضى الضمائر. وفي كل من العراق وسوريا، وفر الجيش مسلكاً مفتاحياً من أجل غنى الأشخاص وثرانهم. ولم يكن أمراً غير عادي للجنرالات أن يقوموا بتحويل وحداتهم العسكرية إلى إقطاعيات اقتصادية لذواتهم الشخصية (Zisser 2002: 119-120).

وبطبيعة الحال، ليست المؤسسات الأمنية كافة قد أصابها الفساد على نحو متساو. فالجيش الأردني يتسم بأنه محكوم بالقواعد بقدر أكبر بكثير من نظيره في سوريا أو العراق (قبل احتلاله). بل أكثر من هذا، فنظم الحكم الأبوية التوارثية يجب ألا يشوبها العجز المهني واللا أهلية المهنية، فالكثير من أجهزتها العسكرية تلقت تدريبات مهنية جيدة ومجهزة بالعتاد لكي تتعامل مع أكثر الأسلحة والأجهزة والمعدات العسكرية تقدماً وتحديثاً. غير أن التوارثية الأبوية توفر صلة شخصية قوية بين الجهاز الأمني القسري ونظام الحكم الذي تخدمه؛ فتقدم تطابقاً أو تماثلاً بين شخصية الجهاز القسري ونظام الحكم وتعميره لأمد طويل، وهكذا تدعم المقاومة ضد الإصلاح السياسي.

فلماذا هذه المقاومة ؟ مع التسليم بهذه الأحوال التوارثية، فإن فرصة الإصلاح السياسى تمثل فرصة لتدمير نخبة الأجهزة القمعية القسرية. فالانفتاح السياسى ومحاسبة الشعب للمسئولين من شأنهما أن يجردا الضباط العلويين فى سوريا من العلاوات والمنح الإضافية والمنافع الخاصة، إن لم يجرداه من روحه وحياته، وتغيير نظام الحكم سوف يعرض للمخاطرة هيمنة النخب القبائلية ذات الخطوة فى الجيشين الأردنى والسعودى. فضلاً عن ذلك، فإن النذر القليل من هؤلاء الضباط سوف يحدوه الأمل بأن يمتطى صهوة السياسة والانتخابات من أجل الوصول إلى سدة السلطة، على غرار ما فعل "روه تاي وو"؛ بسبب إخفاق هذه الأجهزة الموجهة الأبوية التوارثية فى العزف على وتر الأهداف الوطنية والقومية بالقدر ذاته من الألمعية والتألق التى سلكها "روه تاي وو". بل على العكس، فهؤلاء الضباط لديهم كل حافز من أجل توحيد الصفوف وراء النظام السلطوى المستبد العتيق، وتدعيمه حتى حينما توفر النكبات فرصة من أجل الانفتاح. وأضحى هذا جلياً فى حالة سوريا؛ حين لاحت فرصة للانفتاح السياسى فى ذلك البلد، عشية استسلام الدكتاتور الحاكم نهائياً للاعتلال ولطعنه فى السن، فما كان من قادة الجهاز القمعى القسرى إلا أن وحدوا الصفوف خلف النظام القديم، وأقنعوا ابن الدكتاتور بأن أفضل المصالح للدولة تكمن فى المثابرة والإصرار على استمرار نظام الحكم العتيق.

وتعتبر سيادة نظم الحكم المتوارثة من الآباء ظاهرة استثنائية على الإطلاق فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. والمنطق المشابه لذلك يسيطر على نظم الحكم فى أفريقيا، وآسيا، وما وراءهما. غير أن المستوى المنخفض للمؤسسات فى أجهزة القمع القسرية بالمنطقة يشكل عاملاً آخر إضافياً؛ يفسر لنا الإرادة المتينة لدى الكثيرين جداً الذين يسعون لإحباط الإصلاح السياسى.

وأما بالنسبة إلى المتغير الرابع لدينا، فإن التعبئة الجماهيرية نيابة عن الإصلاح السياسى تظل واهية. وإنك لترى ائتلافات عملاقة من الطبقات كافة فى أكثر من

موضع فى المنطقة وقد تعبؤوا واحتشدوا فى الشوارع من أجل الضغط للإصلاح، كما وقع فى كوريا الجنوبية. وبالتالي، فإنه فى معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نجد أن كلفة القمع قليلة نسبياً، وحتى حينما جاءت التعبئة عالية، كما حدث فى سوريا فى الثمانينات من القرن العشرين أو فى الجزائر فى تسعينات القرن العشرين، حين تمكن الإسلاميون من حشد أعضاء مؤثرين إلى جانب الإصلاح السياسى، أثبتت الدولة أنها قادرة على تخفيض تكاليف القمع، أى الخسارة المحتملة للشرعية الداخلية أو الدعم الدولى، وذلك عن طريق العزف على وتر التهديد الخاص الذى تشكله هذه القوات الخاصة. ولأن للمحتشدين فى التعبئة وجهاً إسلامياً، استطاع نظام الحكم أن يطرح التعبئة كتهديد للنظام والأمن بالنسبة إلى الشرعية المحلية والدولية. ولاقى هذا المدخل نجاحاً. واستطاعت الدولة الجزائرية التعويل على الرعاية الفرنسية المستمرة لمدة عدد لا بأس به من السنين، عن طريق تركيزها على الخطر القادم من تهديد الإسلاميين ووعيدهم. وحتى حينما نفذ حافظ الأسد المذبحة الوحشية فى حماه، أكسبته بعض التأييد الجماهيرى على أساس أنه: "شهر واحد من حماه خير من أربعة عشر عاماً من الحرب الأهلية كما حدث فى لبنان" (Friedman 1989: 101).

إن المستوى المنخفض من التعبئة الشعبية من أجل الإصلاح السياسى ليس مقتصرأ على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنه - إلى حد ما - أحد عواقب غياب متطلبات الديمقراطية، مثل الفقر والإملاق والمستوى المتدنئ من معرفة القراءة والكتابة. على أية حال، ثمة عوامل إضافية تخفض من الحماس الشعبى للإصلاح الديمقراطى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أولها: التجارب المكتسبة فى مجال التحرر الليبرالى السياسى؛ تحددت تاريخياً بالسيطرة الاستعمارية وليس تقرير المصير، (على نقيض التجربة فى الهند). والمحاولات المبكرة ذات الجراءة المتوسطة التى تم القيام بها تحت الانتداب البريطانى والفرنسى كانت بمثابة تجميل أو زخرفة للواجهة إزاء الهيمنة الأجنبية، ولم تكن تجارب مستقلة وجوهرية للحكم الذاتى.

ثانيها: ليست هناك تجربة ديمقراطية مسبقة طويلة الأمد، والتي كان من شأنها أن ترسي الأسس المؤسسية للتعبئة الشعبية، مثل الأحزاب السياسية المستندة إلى قاعدة جماهيرية أو نقابات عمال أو اتحادات عمالية، (على نقيض تجربة الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية). ثالثها: يوجد نموذج عكسي يقدم لنا بديلاً أيديولوجياً غنياً وملهماً للرؤية الديمقراطية الليبرالية، (على نقيض تجربة أوروبا الشرقية في أعقاب سقوط الشيوعية). وعلى الرغم من أن الأيديولوجيات الإسلامية ليست بحاجة إلى أن يتم تقديمها كبديل لآراء العالم الليبرالي الديمقراطي، فإنها تتطور غالباً في هذا الدرب أو على هذا السبيل لدواعي تتعلق بالتجربة السياسية. رابعها: إن وجود هذا التهديد الإسلامي غير الديمقراطي يزيل التعبئة والحشد عن الكثير من المؤسسات التقليدية للنشاط السياسي الفعال وإجراءاته لتحقيق الأغراض السياسية، ونخص بالذكر العناصر العلمانية والمثقة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى.

ولكن بغض النظر عن التفسير والشرح، فإن المستويات الدنيا من التعبئة الشعبية من أجل الإصلاح الديمقراطي تمثل واقعاً معاشاً وحقيقياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن شأنها أن تخفض تكاليف القمع على الأجهزة القسرية الإكراهية وتزيد احتمال أن تلجأ المؤسسة الأمنية إلى القوة لإحباط مبادرات الإصلاح.

وبالطبع، هناك نموذج درامي واحد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث أفلحت التعبئة الشعبية من أجل الإصلاح السياسي في جلب تغيير نظام الحكم. وتلك هي حالة إيران. إذ شارك ملايين الإيرانيين في الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بإسقاط الشاه؛ ولعبت التعبئة الشعبية دوراً مفتاحياً في إنجاح الثورة، ولم يكن قليلاً التأثير العميق الذي مارسه على الجيش. ورغم أن القوات المسلحة احتفظت بالمقدرة المادية على قمع الساخطين، فإن عزيمتها تقوضت جراء التكلفة الهائلة المحتملة التي يجب دفعها ثمناً للقمع، ناهيك عن سلامة الجيش ذاته كمؤسسة عسكرية. ورفض الكثير من الجنود أن يطلقوا النيران على جماهير المدنيين الذين يواجهونهم، وقد حملوا

الزهور والورود وجعلوا يرددون الهتافات الدينية، وتصاعدت حالات الفرار من الخدمة العسكرية، وتضاعف العصيان والتمرد المباشر ضد الرتب العسكرية العليا. ولما خشى رئيس أركان الجيش الإضرار بسلامة القوات المسلحة كمؤسسة، أعلن وقوف العسكريين على الحياد، وقرر بذلك نهائياً مصير النظام العتيق (Kurzman 1996: 156). باختصار، رفعت المستويات العليا من التعبئة الشعبية في إيران كلفة القمع لدرجة أضحت فيها الكفاية لتقويض إرادة الجهاز القسري وعزيمته على البطش^(١٧).

المتغير الخامس: هو وجود تهديد موثوق، وكان البعض قد اقترحه من أجل شرح متانة الجهاز القسري في الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فإذا أخذنا في الاعتبار مركزية الصراع العربي - الإسرائيلي في سياسات المنطقة، نجد أن بعض المحللين ربط متانة السلطوية والاستبداد في المنطقة بالتهديد الوجودي الذي تشكله إسرائيل لجيرانها من البلدان العربية، كما ربطوا بين إسرائيل وبين التشييد اللاحق لأجهزة عسكرية ضخمة في الكثير من الدول العربية من أجل مجابهة هذا التهديد. ولا ريب في أن هيمنة الصراع بين دول المنطقة - (شاملاً الصراع العربي - الإسرائيلي وليس مقتصرًا عليه) - قد لعب دوراً مهماً في تعزيز النزعة السلطوية الاستبدادية في المنطقة^(١٨). غير أن المحللين الذين يطعنون في هذا التفسير يتعين أن يأخذوا في اعتبارهم حقيقة أن متانة الأجهزة القسرية في البلدان العربية لا ارتباط له سواء جغرافياً أو زمنياً بالتهديد الذي تشكله إسرائيل. جغرافياً، نجد أن قوس السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجاوز بيون شاسع منطقة طيران سلاح الجو الإسرائيلي، بمعنى أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقع نائية جداً عن مركز الصراع؛ (مثلاً، المملكة العربية السعودية والمغرب)، ما تزالان تشاركان النزعة الطبيعية للمنطقة في الاستحواذ على أجهزة أمن قسرية ضارية. ومصر، على سبيل المثال، شهدت خمسة وعشرين عاماً من السلام البارد مع إسرائيل، ومع ذلك فإن هذا الانخفاض في التهديد لم ينافره أي خفض مقارن في حجم الميزانية العسكرية للدولة (Droz-Vincent 1999: 17).

الخلاصة:

لا تكمن الظاهرة الاستثنائية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقدر كبير في غياب متطلبات الديمقراطية، وإنما في الظروف الحاضرة التي تدعم غلظة السلطوية والاستبداد، وبخاصة الجهاز القسري الفظ المتشبت والمعاند سياسياً. وبعض الظروف المسئولة عن غلظة هذا الاستبداد تعد استثنائية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعضها الآخر ليس كذلك. ويميز المنطقة حصولها على الريع الوفير الذي يقدم الدعم المالى للكثير من تكاليف أجهزة القسر هذه التي تتصف بكونها متطورة للغاية. والمخاوف الأمنية المتعددة للغرب إزاء المنطقة تضمن استمرارية الدعم الدولى لنظم الحكم الشمولية المتسلطة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. بيد أنه يضاف إلى هذا عدة عوامل تعتبر فريدة بالنسبة إلى المنطقة على الإطلاق، مثل: سيادة التوارثية الأبوية فى هياكل الدولة، والمستوى المتدنى من التعبئة الشعبية، وتعزز هذه العوامل مجتمعة من مقدرة الجهاز القمعى القسرى وعزيمته وإرادته على منع الإصلاح الديمقراطى وإعاقته.

وبالنسبة إلى مناطق أخرى، تجذب تجربة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتباهنا إلى الأهمية الملحة للعوامل الهيكلية، والأكثر أهمية، طبيعة مؤسسات الدولة، حين رسم خريطة لحساسية الدولة للتحويل الديمقراطى. إن الانعطافة المفاجئة والمتغلغلة نحو الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية إبان ثمانينات القرن العشرين لعبت دوراً رئيسياً فى تكذيب أو إضعاف الثقة فى الحتمية الاجتماعية والاقتصادية لنظريات التحويل الديمقراطى، وألقت الأضواء على مركزية اختيار النخبة أو الصفوة وطوعيتهم إزاء تأسيس الديمقراطية (Remmer 1989). إن التحويل الدرامى صوب الديمقراطية الذى اجتاح دول الصحراء الكبرى فى أفريقيا، ودول أوروبا الشرقية فى تسعينات القرن العشرين، جذب الانتباه إلى الدور المهم الذى يمكن أن تلعبه التعبئة الشعبية فى إسقاط

نظم الحكم الشمولية السلطوية (Bratton and van de Walle 1997; Banac 1992). إلا أن إباحية السلطوية العنيدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلقى الضوء بالمقدار ذاته على درس بليغ للغاية. فحيث تكون المؤسسات التوارثية الأبوية مشدودة بإحكام للقدرة القسرية الإكراهية، فسوف يدوم الاستبداد على الأرجح. وفي هذا السياق، تمتلك نخب نظام الحكم كلاً من الإرادة والقدرة على كبت المبادرة الديمقراطية. وطالما أن التأييد الدولي والتمويل الدولي قادم لا محالة لنظام الحكم الشمولى السلطوى، فإن التغيير السريع لنظام الحكم أمر غير وارد (Brownlee 2002b; Snyder 1998).

وإذا أخذنا هذا التحليل كأمر مسلم به، فإن البعض ربما أغواه الجدل بأن إزالة الجهاز القسرى، ربما عن طريق التدخل الخارجى الحاسم، سوف يضع حداً للسلطوية ويقدم الديمقراطية في المناطق التي ابتليت للغاية بمثل هذه النكبات. ولسوء الحظ، فإن التحليل الذى بسطناه هنا لا يؤيد وجهة النظر هذه. وتشرح المتغيرات الأربعة التي حددناها أعلاه فظاظة الأجهزة القسرية في سائر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإرادتها في كبت المبادرات الديمقراطية. وهذا التحليل يقدم القليل حول الشروط الضرورية من أجل غرس الديمقراطية ذاتها. لأنه بينما إزالة الأجهزة القسرية التي تقمع الديمقراطية صارت شرطاً ضرورياً للتحول الديمقراطى وتعزيز الديمقراطية، فإنها مع ذلك ليست كافية. وثمة مجموعة من الشروط يجب أن تكون متوافرة وحاضرة، تشمل مستوى أدنى من الالتزام النخبوى، ومستوى أدنى من التضامن الوطنى، ومستوى أدنى من التوزيع العادل لإجمالى الناتج الوطنى لكل رأس، وربما الأكثر أهمية من كل ما سبق هو إقامة مؤسسات للدولة تتصف بالحياد والفعالية. فأجهزة الدواوين، والشرطة، والقضاء الفعالة التي يمكن أن تنهض، على نحو يمكن التنبؤ به، بإنفاذ حكم القانون وحفظ النظام، أمر جوهرى من أجل ازدهار الديمقراطية. فالنظام مقدم على الديمقراطية إلى درجة كبرى. ولا يمكن للديمقراطية أن تنمو بقوة في حالة من الفوضى^(١٩).

ومما يدعو إلى الحزن أن الدول صاحبة التاريخ ذى الحكم التوارثى الأبوى محرومة من هذه الأفضال المؤسسية. ونظم الحكم القائمة على حكم الشخص، تحديداً، يغلب على الحكومة فيها حرية تصرف الحاكم وحرية اختياره، وليس حكم القانون وسلطانه. وبصفة عامة، فإن نظم الحكم التوارثية الأبوية ليست لديها الأجهزة والدواوين، والشرطة، وغيرها من مؤسسات الدولة ذات الكفاءة والحياد، وكلها جوهرية من أجل ديمقراطية قوية ونشيطة. وهذا يفسر لماذا يعتبر التدعيم الناجح للديمقراطية فى نظم الحكم التى تعقب عهود الحكم التوارثية الأبوية اختباراً للتحدي على وجه الخصوص (Chehabi and Linz 1998a; 48).

ففى ظل غياب مؤسسات فعالة للدولة، لن يؤدى القضاء على الجهاز القسرى القمعى إلى الديمقراطية، وإنما سوف يؤدى إلى قيام سلطوية واستبداد من تقليمات أو مشارب متباينة، والأسوأ أنه قد يفضى إلى تشوش كامل وفوضى. ومن أجل إرساء الديمقراطية فى المنطقة، يتعين على المصلحين السياسيين أن يركزوا على تشييد مؤسسات رسمية للدولة تتصف بالفعالية والحياد، وتغذية الاتحادات التى تسمو فوق الخطوط العرقية الإثنية وتتجاوزها، وتوحيد الشعب حول المصالح الاقتصادية والاهتمامات الثقافية المشتركة، وأيضاً تعزيز النمو الاقتصادى الذى من شأنه أن يرفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى إلى شريحة النطاق السحري التى تجعل الديمقراطية ممكنة، وقد تم قياسه إحصائياً ويتراوح بين ٤.٥٠٠ دولار و ٥.٥٠٠ دولار. إن هذا التحدى لهو تحد عملاق هائل؛ غير أنه يختلف اختلافاً ضئيلاً عن ذلك الذى يواجهه بلاداً لا تعد ولا تحصى حول العالم. وفى مجابهتها لهذا التحدى، كما يحدث بأساليب وطرق كثيرة للغاية، لا تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثنائية على الإطلاق.

الهوامش

أعبر عن شكري وامتناني للتعليقات النقدية التي أبدتها: ليزا أندرسون Liza Anderson، وميشيل بينر أنجريست، وميا بلوم Mia Bloom، وجاسون براونلي، وخوسيه شيبوب، ولاري دياموند، وكينيث إريكسون، وجريجوري جوز، وباربارا جيديس، ودانيال جينجريتش، وستيفين هايدمان، وميشيل هدسون، وصمويل هنتنجتون، وآلان جاكوبس، وبولين جونز-لونج، وفيكي لانجوير، وإيلين لاست-أوكار، ونيلسون كاسفير، وأوغستوس ريتشارد نورتون، وسوزان فار، ومارشا بريشتاين بوسوزني، وبيروس روثفورد، وبول سالم، وبينيامين سميث، وليلي تساي، ولوكان ويز، وكاري روزبسكي ويكهام، وأعضاء ورشة العمل البحثية التابعة لجامعة هارفارد حول السياسات المقارنة، واثنين من القراء المجهولين لمجلة Comparative Politics، وأقدم شكري أيضاً إلى تيريزا هارس؛ لمساعدتها في أعمال البحث الخاصة بهذا الفصل.

(١) تم تعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هنا بأنها تشمل بلدان العالم العربي بالإضافة إلى إيران وإسرائيل وتركيا. وهذا يشتمل على إحدى وعشرين دولة هي: الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والسودان، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. ولقد استبعدت أربعة بلدان، هي من بين أعضاء جامعة الدول العربية، غير أن بعدها الجغرافي لا يؤهلها للمفاهيم التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه الدول هي: الصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر.

(٢) تنطبق اليوم على إسرائيل وتركيا معايير الديمقراطية القائمة على الانتخابات البرلمانية الحرة، والتي يتم تعريفها بأنها: نظام الحكم الذي يختار حكومته عبر الانتخابات الدورية، والحرية، والتنافسية. وفي عام ١٩٧٢م فعلت ذلك لبنان أيضاً (Freedom House, "Freedom in the World 2002," 7). ومن أجل التمييز بين الديمقراطية القائمة على أساس من الانتخابات والديمقراطية الليبرالية، انظر: (Diamond: 1996).

(٣) انظر: 5-7. www.freedomhouse.org, "Freedom in the World 2002," Freedom House لاحظ أن القسم العالمي من Freedom House يضع تركيا ضمن أوروبا، والسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن فئة منفصلة تسمى: "الأراضي المتنازع عليها". وبهذا فإنهما كليهما لا يظهران في الإحصائيات Freedom House الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولقد حدثت عن عرف واصطلاح Freedom House وقمت بتضمين كل من تركيا والسلطة الوطنية الفلسطينية في اعتباراتي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(٤) أعلن تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢م أن نسبة النفقات الحكومية من إجمالي الناتج المحلي تبلغ في المتوسط ٢٠ بالمائة في العالم العربي، على الرغم من أن هذا التقدير تم بخسه على الأرجح، إذا أخذنا في الحسبان أن دولاً بترولية ثرية كثيرة مثل: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، لم يتم تضمينها في هذه الإحصائية.

(٥) للاطلاع على مستويات الفقر ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، انظر: منتدى البحوث الاقتصادية للعالم العربي وإيران وتركيا، ٢٠٠٢ Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran, and Turkey (2002: 23, 102). لاحظ أن معدل الأمية المذكور يستبعد إسرائيل التي سجلت ٤ بالمائة في معدل الأمية بين الكبار. وبالنسبة إلى بيانات التنمية البشرية، انظر: (2001) UNDP. والأمر الشيق هنا هو أنه طبقاً لصفحة (١٩٩٨م)، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى الحالات الإقليمية لحدوث الفقر المدقع، بنسبة سكان أقل من ٢.٥ بالمائة يعيشون على دولار واحد لليوم الواحد أو أقل من دولار واحد لليوم الواحد. وفي الحقيقة، فإن لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المتوسط، واحداً من أكثر توزيعات الدخل عدالة في العالم، على الرغم من أنه حتى هذا التوزيع يعنى عدم التكافؤ المريع في توزيع الدخل. انظر: (2002: 230-235) World Bank (2001: 90); and UNDP.

(٦) نعيد للأذهان إعلان رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو Lee Kuan Yee بأن "القيم الآسيوية" مناقضة للديمقراطية أو معاكسة لها. انظر أيضاً: (1991: 72) Huntington; (1974) Wiarda; (1985) Pye. (85) من أجل الاطلاع على مراجعة ممتازة حول مناقشة الثقافة السياسية والديمقراطية، انظر: Dia-mond (1999: 161-217) and (1993) mond وربما كانت أكثر المقالات متانة حول أي ارتباط محتوم بين التقاليد الدينية والسلطوية، وبخاصة بين الإسلام والسلطوية، ألفها شخص غير متخصص في شئون المنطقة، وهو آل ستيبان Al Stepan. ففي بحثه بعنوان: "الدين والديمقراطية وتوأم التسامح الديني" "Religion, Democracy and the Twin Tolerations"، ركز ستيبان (2001: Stepan) على تعددية المعاني التعبيرية لسائر الديانات السماوية العظمى، (بما في ذلك الإسلام)، وإمكاناتها الكامنة للتصالح مع المثل العليا الديمقراطية. ويزودنا بتأييد إمبريقي على إمكانية تصالح الإسلام مع الديمقراطية بالإشارة إلى أمرين هما: البلدان الإسلامية ذات الأغلبية السكانية، ومع ذلك شهدت ديمقراطيات قائمة على الانتخابات الحرة وأزرتها: (إندونيسيا، وتركيا، وبنجلاديش)، وكذلك الإشارة إلى ملايين المسلمين الذين يقيمون في ديمقراطيات مستقرة في بلدان كالهند، وأوروبا، والولايات المتحدة، وذلك دون أي إضرار بهويتهم الدينية.

(٧) في مصر، على سبيل المثال، يحتفظ الرئيس بالسيطرة على الترقيات التي تقع رتبته العسكرية أعلى من رتبة العميد، وله القول الفصل والكلمة النهائية بشأن ميزانية القوات المسلحة، وأثبت مقدرته على عزل كبار قادة الجيش الذين يحظون بالشعبية مثل: المشير أبو غزالة؛ حينما ثبت بالدليل أنه يحظى بالشعبية وبأنه محبوب جداً. وفي الوقت ذاته، تحتفظ القوات المسلحة بالرقابة والسيطرة على مصادر التمويل المستقلة، وتبدو وكأنها تزاوّل حق الاعتراض "الفيثوي" إزاء تعيين أو اختيار من يخلف الرئيس حسنى مبارك، كما

أنها أنقذت نظام الحكم من هجوم قاتل في ثلاث مناسبات على الأقل. انظر: Droz-Vincent (1999) (2001). and Sfakianakis and Springbor (2001); and Sobelman (2001). وبالمثل، نجد أن توازن القوى في سوريا أمر غير واضح. فالديكتاتور الراحل حافظ الأسد كان قادراً على عزل على حيدر قائد القوات الخاصة، الذي كان يتمتع بالتنفيذ والمكانة القوية بسبب اختلافهما حول السياسة، غير أن الأسد كان يتعين عليه أيضاً أن يخطب ود الجيش لضمان موافقته على خلافة ابنه بشار الأسد في رئاسة الدولة. انظر: Brooks (1998).

(٨) محمد حربى هو مؤلف هذا الشعر، كما ذكرته صحيفة لو سوار دو براسيل Le Soir de Bruxelles بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٢م، وأقدم شكرى إلى رضا بن سمايا Reda Bensmaia من أجل لفت انتباهى إلى هذا. وعرف (Droz-Vincent 1999: 16) هذا الأمر على أنه بصيرة أصيلة أو تبصر أصيل لدى Mira-beau.

(٩) تأثير مثل هذا التغير واضح حتى قبل نهاية الحرب الباردة. انظر: Snyder (1998: 73) and Booth (1998: 148).

(١٠) أيضاً، لا يجب للتعبئة الشعبية أن تختلط بمتغير "المجتمع المدني"، حيث إن المجتمع المدني يطوق هذا المتغير ويتجاوزه، فيحتضن الحركات الأكثر عفوية وتلقائية وسريعة الزوال مثل: المظاهرات وأعمال الشغب، فضلاً عن أنه لا يقصر نفسه على المكونات المؤسسية للحياة النقابية مثل: نقابات العمال، واتحادات رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية.

(١١) طبقاً للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (International Institute of Strategic Studies, IISS): "مايزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستمرين في كونهما سوقاً كبيراً للسلاح في العالم.. مطلقاً ويكل ما في الكلمة من معنى" (IISS 2002: 119).

(١٢) استقيناه من المرجع نفسه، ١٢٨، لاحظ أن حجم الجهاز القسرى وحده لا يعنى القوة النسبية للسلطوية. فقد تفخر دولة ما بجيشها الجرار الضخم جداً، ومع ذلك تظل ديمقراطية كما هي حالة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمثل، استطاعت إسرائيل أن تحافظ على نظام ديمقراطى سياسى على الرغم من الحجم الضخم جداً لقواتها المسلحة بالمعايير النسبية، (مثلاً: حسب مقاييس الإنفاق العسكرى ونصيبه من إجمالى الناتج القومى، أو النسبة المئوية للسكان القادرين على حمل السلاح). وطالما أن الجهاز القسرى عرضة للسيطرة المدنية، فإن الحجم الضخم منسجم مع الديمقراطية.

(١٣) قدم هنرى، و سبرنجبورج (٢٠٠١) تفسيراً واقعياً جداً لأوجه الريع المتنوع الذى تحصده بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورغم أنهما قد كشفا وجود نزوع للانحطاط فى أوجه الريع التى تكتسبها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى السنوات الأخيرة، فمايزال هذا الدخل رئيسياً وجوهرياً. على سبيل المثال: شكل الدخل النفطى وحده أكثر من ٥٠ بالمائة من موارد الحكومات فى حوالى نصف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى أواخر التسعينات من القرن الماضى.

(١٤) المستوى العالى جداً من الإنفاق الحكومى على الجيوش تم توثيقه لخمس عشرة دولة فى كتاب هنرى، وسبرنجبورج (٢٠٠١: ١٠٦). وفى الكثير من بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم إنفاق ٢٥ بالمائة (أو أكثر) من النفقات الحكومية على العسكر والجيوش والقوات المسلحة، وفى بعضها الآخر تصير النسبة أعلى بدرجة مهمة، بما فى ذلك السودان (٥٥٪)، والإمارات العربية المتحدة (٤٨٪)، والمملكة العربية السعودية (٣٧٪).

(١٥) ربما يكون الحفاظ على أمن إسرائيل وجهاً آخر للقلق والمخاوف، رغم كون هذا القلق يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكبر من كونه سبباً لانشغال الغرب انشغالاً تاماً. انظر: (Hawthorne 2001).

(١٦) أقدم شكرى لـ ستيف ليفتسكى Steve Levitsky لتذكيرى بهذا الاقتباس اللاذع.

(١٧) بطبيعة الحال لم تكن المستويات العليا من التعبئة الشعبية السبب الوحيد لوضع حد لتدخل الجيش، أيضاً كان هناك الهيكل الإدارى الضعيف الذى ينخر فى العسكرية الإيرانية، (التي ألفوها تعمل بغير قائد عقب رحيل الشاه)؛ فضلاً عن الإحساس الذى راود جنرالات الجيش بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن الشاه. للاطلاع على المزيد، انظر: (Arjomand 1988: 121-129).

(١٨) إلى جانب تزويد نظم الحكم المستبدة القسرية بالشرعية المنمقة، فإن الصراع المتواصل قام بترشيد حالات الطوارئ المطولة التى تخنق الحريات المدنية فى الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. للاطلاع على المزيد من دور الصراع الداخلى وعلاقته بالسلطوية، انظر: (Gause 1995: 283-306).

(١٩) للمرة الثانية، ليس ثمة متغير وحيد يمسى ضرورياً أو كافياً للوصول إلى نتيجة، ويكون معقداً بالقدر ذاته مثل: التحول الديمقراطى، أو تدعيم الديمقراطية وتعزيزها. ولكن الخبرة المستقاة من ثلاثين عاماً من الخبرة فى تعقب التحولات الديمقراطية توحى بأن فرص الديمقراطية تكون مواتية ومحاببة حينما يربو نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى على ٥.٥٠٠ دولار؛ وذلك حينما يكون هناك إجماع جماهيرى وتضامن وطنى، وحينما تقتنع النخب والصفوة بأن المؤسسات الديمقراطية إنما هى السبيل الأقل سوءاً لمعالجة الصراع. انظر: (Bellin 2003); Carothers (2002); and Ottaway et al. (2002).

الفصل الثالث

الأزمة السياسية وإعادة الاستقرار: العراق، ليبيا، سوريا، وتونس

جاسون براونلى

تصرف الحكام السلطويون فى الشرق الأوسط بطريقة مماثلة للغاية للحكام المطلقين الأوتوقراطيين فى الأماكن الأخرى؛ فقد حاولوا البقاء فى السلطة حينما جوبهوا بالتحدى، وغالباً ما ردوا على المعارضة الأهلية باتخاذ إجراءات أمن صارمة ووحشية. والأمر الذى يميز نظم الحكم فى منطقة الشرق الأوسط هو أن هذه الردود وقعت فى سياق من الاستقلالية عن الضغوط الأجنبية؛ لى تحترم حقوق الإنسان ولكى تمكن من عملية الديمقراطية أو التحول إلى الديمقراطية. وبالتالي، عاشت نظم الحكم فى البلاد الممتدة من شمال أفريقيا وحتى الخليج العربى عقوداً طويلة، فى حين انهارت حكومات مثيلة أو مشابهة فى أصقاع أخرى من العالم. والسبب ليس ثقافياً، ولكنه سياسى، ونشأ عن مقدرة الحكام على قمع خصومهم عبر العنف المفرط وغير المقيد.

حينما يرنو المرء إلى البلدان العربية فى منطقة الشرق الأوسط ويقارنها بالبلدان الأخرى حول العالم، يبدو له طول أمد نظم حكمها السلطوية أمراً فوق العادة أو غير مألوف. وعلى الرغم من أن نظم الحكم القائمة على شخصيات قد سقطت عبر بلدان الصحراء الكبرى فى أفريقيا، على سبيل المثال، فإن الشرق الأوسط يعرض لنا بالمثل ثروة من الديكتاتوريات الفاسدة التى بقيت فى السلطة (Bratton and van de Walle 1997; Geddes 1999a). ومع ذلك، فإن الفترات الطويلة من الاستمرارية السياسية فى المنطقة

احتوت كذلك على حقب ذات أهمية من التنافس بين الحكام وبين أنصار التغيير. ولم تتم معالجة هذه الأزمات في أدبيات السياسات المقارنة التي تناولت تغيير نظم الحكم، مما أعطى الانطباع بأن طول أمد نظم الحكم العربية نجم عن عوامل فريدة تخص المنطقة. ونزعت التفسيرات إلى التركيز على الثقافة الدينية أو التقاليد السياسية قبل استنفاد التحليل التقليدي للزعماء القائمين بالحكم والقوى التي تناوئهم وتتحداهم. ويزودنا تحقيق دار حول محاولات المعارضة لطرد الحكام المستبدين، وإبعادهم بالتفسير البديل والأقل تخصصاً، ألا وهو: إن الحكام المطلقين أعاقوا التحولات السياسية الداخلية بكل نشاط عن طريق نشر منظمات قسرية إكراهية لكبت أعدائهم. وهكذا، فإن الاختلاف البارز بين العالم العربي والمناطق الأخرى لا يكمن في ثقافة السكان المحليين، ولكنه يكمن في قوة الجهاز القمعي للدولة.

ولقد عملت الجماعات المقهورة في الشرق الأوسط، كما هي الحال في أجزاء أخرى من العالم، بصفة دورية على إنهاء الحكم الديكتاتوري. ولم يكتب لهم النجاح على أية حال كما كتب للحركات المثيلة في أماكن أخرى، وجاء ذلك في المقام الأول لأن نظم الحكم التي في السلطة أو سدة الحكم أثبتت عزيمتها ومقدرتها الوطيدة على نشر العنف واستعماله ضد خصومها. إن هذه النزعة نحو إطلاق العنف من أجل البقاء في السلطة، والعاقبة المترتبة عليها وهي دوام نظام الحكم، لا تمثل نمطاً استثنائياً طارئاً أو عارضاً. بل أكثر، فحينما نستعرض حالات سحق السلطوية في أصقاع أخرى، نجد أن بلدان الشرق الأوسط تقدم نماذج تربط بين المستويات العليا من القدرة على البطش، وبين القيم المتدنية لدى الناس لتغيير نظام الحكم. وتقبع هذه الصيغة غير المفاجئة وراء مرونة نظم الحكم العربية، وتعزز ثروتنا من الأدلة والبراهين الكامنة في النظريات السائدة حول التغيير، والتي تأخذ في الحسبان المؤسسات وقوة الأطراف المتنافسة.

يتوسع هذا الفصل فى هذا التفسير غير المتخصص حول دوام الحكم السلطوى فى الشرق الأوسط، ويقدم دلائل من واقع أربع أزمات تغلبت عليها نظم الحكم العربية التى تركزت السلطة فيها فى أيدي الزعيم الفرد: سوريا (١٩٨٢م)، وتونس (١٩٨٧م)، والعراق (١٩٩١م)، وليبيا (١٩٩٣م). وكانت نظم الحكم هذه عبارة عن ديكتاتوريات متعسفة وفاسدة، شأنها شأن الديكتاتوريات التى ظهرت خارج المنطقة تماماً بتمام؛ غير أن القدرة على القمع التى مورست ضد خصومها الذين يتحدونها لم يكن يقيدتها نصير أو راع خارجى. وبالتالي، تمكنت هذه النظم الحاكمة من التغلب على الأزمات، فى حين أن نظم حكم أخرى شبيهة فى بقاع أخرى تعرضت للسقوط. وهكذا، فإن الحكم السلطوى القائم على شخصية الزعيم، حينما لا تردعه دول خارجية نصيرة أو راعية، بوسعه أن يمكن نظم الحكم من احتمال التحديات التى قد تؤدى أو تفضى إلى التحولات السياسية. وتكرر دراسات الحالة أشكال التفسيرات التقليدية التى ظهرت فى أدبيات أو كتابات التحولات السياسية، وتأخذ فى الاعتبار بأس القوى التى تدعم نظام الحكم وتؤيده، (المتشددون)، وأولئك المتورطين فى الائتلاف المضاد، (المعتدلون وأنصار المعارضة أو المعارضون السياسيون). ويشير سجلهم إلى أهمية وجود مناصرين خارجيين لحركتهم السياسية بحيث يحثون من بطش الدولة وقمعها، وهو عامل ربما تعرض إلى التقليل من شأنه فى الدراسات الخاصة بالتغيير الناجح لنظم حكم.

ولسوف أناقش فى هذا الفصل كيف يتسنى لنا ملء الثغرة أو الفجوة فى الأدبيات الخاصة بتغيير نظم الحكم، وفيما يتعلق بالسلطوية فى منطقة الشرق الأوسط. وبوسع أنصار مدرسة السياسات المقارنة أن يتلافوا أوجه النقص التى جاء بها أنصار الظاهرة الاستثنائية، وتجاهلت سياسات المنطقة، أو تستدعى المتغيرات ذات المدلولات الثقافية من أجل شرح سياساتها؛ ويزودنا استقرار نظام الحكم بالتباين أو المغايرة الإمبريقية القيمة إزاء الدراسات التى تناولت عملية التغيير. وتوجيه الانتباه الصريح

للمتشدين؛ باعتبارهم عوامل في السيناريوهين الخاصين بالتحول الممكن في المنطقة – وهما: التغيير على نقيض الاستقرار – يمكننا من أن ندمج نظم الحكم العربية المطلقة الأوتوقراطية في حساب كلى ومقتضب للتطور السياسى إبان العهد الأخير أو الحقبة الأخيرة من عملية التحول للديمقراطية والمعروفة باسم: "الموجة الثالثة" (Huntington 1991). ثم بعد ذلك، أقدم كل حلقة من حلقات نجاة نظم الحكم، وأختتم بعرض الملاحظات التى تحركها عوامل داخلية أهلية لتغيير نظام الحكم إبان الحرب الدولية على الإرهاب. ولقد أضفينا تأييدنا للمقالة المطروحة فى الفصل الثانى من تأليف إيفا بيلين، ذلك أن المتغيرات النقدية التى تفسر طول أمد السلطوية والاستبداد فى هذه الحالات برهنت على كونها: المقدرة الشاملة على القمع والبطش، وضعف القيود المفروضة من الجهات الخارجية على استعمالاتها إلى الحدود الدنيا.

الربط بين دراسات التحولات السياسية، وبحوث الشرق الأوسط:

عمدت الأدبيات التى دارت حول تغيير نظم الحكم إلى معاملة الشرق الأوسط على أنه منطقة غربية الأطوار فى خريطة التحولات الديمقراطية للعالم قاطبة. وتعرضت البلدان العربية التى شهدت استمرارية سياسية هائلة؛ إما إلى الاستبعاد من الأعمال البحثية المقارنة، وإما إلى شرحها عبر مداخل تعنى بالثقافة، وهى المداخل التى أمست عملة مبتذلة فى هذا المجال، ومنذ فترة مبكرة. فمن جانب، نجد أن المشروعات التى عالجت التحولات السياسية ركزت فى المقام الأول على حالات التغيير ونبذت على نحو ضمنى الشرق الأوسط جانباً. ومن الجانب الآخر، فإن الدراسات التى عالجت البلدان الشرق أوسطية لم تربط بين نماذج الاستمرارية الاستبدادية، وبين حالات الانهيار السلطوى فى البلدان الأخرى. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا هى الفجوة التحليلية التى تعيق الحوار بين أدبيات هذين الجانبين. على أية حال، يمكن بكل سهولة إصلاح هذا

الصدع الذى أصاب التفسيرات والشرح عن طريق تطبيق الأدوات الخاصة بدراسات التحول السياسى على بلدان الشرق الأوسط. ويبيح فحص عمليات التحديات الرئيسية للمعارضة ونتائجها للمتخصصين فى الدراسات المقارنة أن يقيموا الفرضيات المتنافسة؛ (مثلاً: ثقافية، مؤسساتية)، وذلك وفقاً لمدى صلاحيتها لشرح الحالات الجديدة. وحينما يراجع المرء المشروعات المبكرة حول الديمقراطية والتحول للديمقراطية، نجد أن غياب التفسيرات لنتائج نظم الحكم الشرق أوسطية أمر لافت للنظر. والأعمال البحثية التى أرسلت الأساس لهذا المجال اتخذت التغيير السياسى معياراً لاصطفاء الحالة، واستبعدت الشرق الأوسط على نحو ضمنى أو صريح (O'Donnell and Schmit-ter 1986; Diamond, Linz, and Lipset 1988; Higley and Gunther 1991) وسار هذا المدخل على درب معاكس للتقاليد المنهجية فيما يتعلق بالتباينات فى النتائج (Geddes 1990; King, Keohane, and Verba 1994) وعرقل التفسير العرضى لانتهيار السلطوية. وأدى التركيز على الحالات التى شهدت الظاهرة موضع اهتمامنا - (تغير نظام الحكم) - إلى إتلاف تفسير النتيجة على نحو متزمت. وبدون حالات للاستمرارية لكى تزودنا بالتناقض المطلوب، لن يستطيع أنصار مدرسة المقارنات السياسية الإجابة على نحو كاف عن التساؤل: لم وقع التغيير هنا، ولماذا لم يقع هناك ؟ فكيف يتسنى لنا أن نعرف - على سبيل المثال - أن العوامل التى أطلقت شرارة التحول السياسى من الحكم الاستبدادى التسلطى فى جنوب أوروبا لم تكن أيضاً حاضرة فى شمال أفريقيا، وهى منطقة تأصلت فيها وسادتها السلطوية والاستبداد ؟ ولقد تفاعل العلماء مع الاختلافات التى أظهرتها منطقة الشرق الأوسط عند مقارنتها مع غيرها من المناطق، وقاموا بعزلها بدلاً من أن يقوموا بدمجها فى المشروعات الأخرى الغنية فى تنوعها على المستويات الإقليمية. واعتبرت منطقة الشرق الأوسط فريدة ومميزة، فى حين أن المنهج الاستثنائى لاصطفاء الحالة الذى استبعد نظم الحكم الشرق أوسطية لاقى قبولاً واسع النطاق. كما أن هذه النزعة لم تكن مقتصرة على دراسة التغيير الذى يعترى نظام

الحكم. ولقد شكلت الدول العربية وإيران ٣.٤ بالمائة فقط من الحالات التي درستها المجالات العلمية المتخصصة في السياسات المقارنة بدءاً من ١٩٨٢م وحتى ١٩٩٧م (Hull 1999: 120).

وقد اتخذت الدراسات الحالية من هذه الظاهرة الاستثنائية المفترضة للشرق الأوسط، نقطة بداية للشروع منها في التحليل. وأعادت بحوث بارزة ومتعددة الاطلاع على التفسيرات التي ركزت على الثقافة، والتي أمست عملة مبتذلة أو فقدت بريقها أثناء الانتشار السريع للديمقراطية حول العالم؛ و"من أجل الاطلاع على التحول بعيداً عن الثقافة والشروط المسبقة"، انظر: (Rustow 1970; O'Donnell and Schmitter 1986; and Anderson 1999). وباستحضار الثقافة الإسلامية أو الملامح السياسية العربية، ألقت المشروعات البحثية بأنظارها صوب أوجه الارتباط على المستوى الكلى بين المجتمع والأنظمة الحاكمة؛ كل حسب مستواه القومي (Fish 2002; Berman 2003; Stepan and Robertson 2003). على أية حال، لم تزودنا هذه البحوث بتسلسل سببي تام يربط بين المتغيرات التفسيرية وبين نتائج الاهتمام، كما لم تُولِ عنايتها على نحو وثيق للفاعلين السياسيين وللصراعات التي أضحت بؤرة للدراسات السابقة التي تناولت تغيير نظم الحكم. وبالتالي، فإن الانتباه مجدداً للشرق الأوسط لم يقم بالضرورة بسد الفجوات أو الثغرات التي ظهرت في الأدبيات المتخصصة.

وافتقدت دراسات التحولات السياسية إلى حالات من الشرق الأوسط، والتفسيرات التي تناولت السلطوية الشرق أوسطية وقامت على أساس من تأثير الثقافة، عانت من عيب مقابل، ألا وهو تجاهل الفاعلين المتورطين في الكفاحات من أجل التغيير. وعن طريق درس التحديات التي تشكلها المعارضة والتي أودت بنظم الحكم إلى الأزمات، بوسع الطلاب المتخصصين في سياسات الشرق الأوسط أن يعززوا الدراسات التي تعالج التحولات السياسية هناك. وحين يفعلون ذلك، بإمكانهم

أيضاً تحديد ما إذا كان الأفضل أن يشرحوا نظم الحكم بالمنطقة عبر فكرة التقاليد المحلية المناهضة للديمقراطية - أو بدلاً من ذلك - عبر المتغيرات العادية، مثل: المؤسسات السياسية وقدرات الدولة.

أزمات نظم الحكم بدون تحولات سياسية:

إن حالات التغيير تفرض نفسها، (على سبيل المثال: كويا ١٩٥٩م، إيران ١٩٧٩م، والفلبين ١٩٨٦م)، بيد أن مهمة العثور على "حالات لنظم حكم نجت من الأزمات"، فمسألة تقع على عاتق الباحث. وأنصار مدخل المقارنة السياسية بين النظم بوسعهم أن يرنوا إلى ما وراء لحظات الركود والاستمرارية، فيختاروا تلك اللحظات التاريخية التي أوشك فيها نظام الحكم على السقوط ولكنه لم يسقط، والتي كان من الجائز للزعيم عندها أن يمضى لحال سبيله؛ مثلما حدث مع الدكتاتور الكوبي فولجينسيو باتيستا Fulgencio Batista، وشاه إيران، أو الرئيس الفلبيني فيردناند ماركوس Ferdinand Marcos، ولكنه تمكن من الصمود أمام الثورة التي نشبت ضده.

وبالنسبة إلى حقل الدراسات السياسية المتخصصة في نظم الحكم والتحول الديمقراطي، فإن هذا المدخل يعنى: دراسة استقرار بعض نظم الحكم السلطوية جنباً إلى جنب مع حلول نظم سياسية جديدة محل نظم حكم أخرى. ولحظات التنافس السياسى التى نجم عنها استقرار نظام الحكم، وليس الانهيار، تزودنا بحالات التباين أو حالات المغايرة الملائمة لنماذج التغيير (Garfinkel 1981: 21-25). إن التحديات الجماهيرية للاستبدادية فى الشرق الأوسط ساعدت العلماء على تقييم: لماذا عرفت المنطقة مثل هذه الديكتاتوريات المخلدة؟!

تغطى هذه الدراسة أربع حقب حصل فيها أن السلطوية المهددة بالانهيار لم تجبر نظام الحكم على التنحى عن السلطة. وبالنظر معاً إلى الأدبيات الواسعة المذكورة

أعلاه، فإن هذه الحالات توازن حالات التغيير والتغلب على الأزمات. ولقد وسع المنهج والخطة من المدخل الذى طبق فى الدراسات السابقة للتحويلات السياسية على حالات استمرارية النظام السياسى. وإننى لأنظر إلى أفعال أولئك المتورطين، فأدرك أن الديمقراطية تنشأ كمنتج فرعى غير مقصود فى خضم الصراعات والكفاح بين قوى غير ملتزمة أيديولوجياً بالديمقراطية (Rustow 1970). إضافة إلى ذلك، فإننى أعامل لحظات الانهيار السلطوى الممكن على أنها المباراة الأولى ضمن عملية ذات مراحل متعددة تتألف من: الانهيار، والتحول السياسى، والتدعيم والتعزيز. إن إنهاء الديكتاتورية شرط ضرورى، ولكنه غير كاف لتدشين الديمقراطية النيابية. ويترتب على ذلك أن تفسيراً يشرح انعدام الديمقراطية فى العالم العربى يجب أن يبدأ بشرح أو تفسير لانعدام تغيير نظم الحكم، وأخص بالذكر: نجاة نظم الحكم من الصراعات السياسية الداخلية.

والمتنافسون فى مثل هذه التحديات يشملون كلاً من: ائتلاف المعارضة المؤيد للتغيير، وتلك القوى التى تحاول منع نظام الحكم من الانهيار أو الحيلولة دون انهياره، والموالين فى أجهزة الدولة السياسية والعسكرية. ومالت مشروعات التحويلات السياسية إلى التركيز على المعتدلين إزاء نظام الحكم، وقوى المعارضة بالمجتمع؛ باعتبارهم العوامل الرئيسية للتغيير السياسى. ومع ذلك، فإنه تماماً كما يقيس العلماء قوة المعتدلين وقوة النشاط المعارضين من أجل استحضار التحول السياسى، يتعين على المرء أيضاً أن يزن قدرة نظام الحكم على مقاومة التغيير والحيلولة دون وقوع الانهيار. والمتشددون الملتزمون القائمون فى السلطة لعبوا كذلك دوراً وإن كان دوراً خاسراً، عن طريق سعيهم لصيانة الحكم الاستبدادى المتسلط إبان حالات التحول الناجمة (O'Don- nell and Schmitter 1986: 19).

وفى نظم الحكم القائمة على الأشخاص، وهى النظم التى يخضع فيها النظام القضائى الرشيد لنزوات شخصية قيادية مركزية تحكم بطريقة اعتباطية استبدادية،

نجد أن العوامل الحاسمة التي تحد من قوة المتشددين هي: تغلغل نظام الحكم في الدولة والمجتمع؛ فضلاً عن استقلاليته عن الضغوط التي تفرض عليه من الخارج. ويشير تغلغل الدولة أو قدرتها على الاختراق إلى مقدرة أكثر العناصر ولاءً لنظام الحكم على إخضاع مؤسسات الجيش ودواوين الدولة لأجندتهم. على سبيل المثال، إلى أي مدى "قوضت الزعامة الحكم الذاتي للقوات المسلحة عن طريق المحسوبية والمحاباة؛ (مثلاً، عبر تخريب تسلسله الهرمي التنظيمي، واستبدال تسلسل هرمي آخر به بحيث يستند إلى الولاء لشخصه، وعبر شق صفوف الضباط) ؟" (Snyder 1998: 53). ويتطلب اختراق المجتمع توسعة سيطرة نظام الحكم لتشمل مراقبة النشاط السياسي غير الموالي للدولة وتدجينه. وحين تصبح شبكة محاسيب الديكتاتور مطبقة وشاملة، ويتم اختراق أعماق المجتمع، فإن البراح السياسي لجماعات المعارضة يمسى ضيقاً حرجاً، لأن هذه الصلات الرأسية القائمة على استغلال المحاسيب والمحاباة تقوم بأمرين وهما مناصرة النخب وأهل الصفوة، وتمديد مراقبة الدولة وسيطرتها للوصول إلى كل شيء" (Richard Snyder 1998: 55). وكتب ريتشارد سنايدر يقول: "إن الديكتاتوريات القائمة على حكم الأفراد غالباً ما تكون تابعة للسلطة الأجنبي، الذين يزودونهم بالمساعدا العسكرية والموارد المادية الحرجة، التي تعاونهم على دعم شبكات المحسوبية الداخلية" (١٩٩٨: ٥٨، emphasis added). وفي الوقت عينه، هؤلاء المناصرون الخارجيون أو الأجانب ربما يحدون أو يقيدون من خيارات القائمين بالسلطة في سدة الحكم حينما يجابهون بالمعارضة.

وتظهر الدراسات الآتية حول: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، كيف أن نظم الحكم تستعمل القوة للحفاظ على السلطة، ولماذا تسنى لمثل هذا البطش أن ينتج الاستقرار وليس تحولاً سياسياً؟ نظم الحكم الأربعة الفاسدة والمستبدة للغاية هذه تشكل ديكتاتوريات قائمة على أساس من حكم الأفراد أو الأشخاص؛ ولقد قدمنا

تحليلاً لدواعي انهيارها في موضع آخر (Snyder 1992, 1998; Bratton and van de Walle 1998; Geddes 1999a). أوضحت تقارير هذه الأزمات الخطيرة ذات المدى القصير أنه بينما تقوم شبكات المراقبة والسيطرة الخاصة بنظام الحكم بإثارة الشقاق، فإنه باستطاعتها أيضاً مساعدته على الثبات وتحمل التحديات حينما تثار. وإذا شئنا التحديد، فإن القوى الخارجية حينما لا تقوم بتقييد القدرة القمعية لنظام حكم توارثي أبوي جديد، نجد أن شخصنة مؤسسات الدولة تمكن الحكام من التغلب على التهديدات التي غرسها طغيانهم واستبدادهم. وعلى عكس المزاعم القائلة بأن فساد الإجراءات القضائية والقانونية تقوض نظم الحكم المطلقة الاستبدادية (Chehabi and Linz 1998a; 5)، نجد أن التقييد المفروض على الحكام الطغاة - من جانب القوى العظمى الخارجية أساساً - هو الذي يجلب عليهم هاويتهم وسقوطهم في الغالب. وهذا القيد ذاته، وليس صفات ثقافية معينة غير عربية، هو ما ينقص الشرق الأوسط.

ثورة حماه في سوريا:

حكم حافظ الأسد سوريا، بدءاً من عام ١٩٧٠م وحتى عام ٢٠٠٠م، عبر نظام قوامه البطش والقمع والشبكات الشخصية. وأحاطت بالرئيس التنظيمات الأمنية وطائفة من أصحاب النفوذ الذين تغلغلوا في أجهزة الدولة وعززوا من قبضته على السلطة؛ انظر: (Wedeen 1999). وملاً الجيش والمناصب العليا والرفيعة بعائلته الممتدة، وركز محسوبياته ومحاباته في حلفائه من طائفة العلويين داخل المجتمع السوري. وأثارت هذه التوليفة أو التركيبة شقاقاً وخروجاً شاسعاً. بيد أنه حينما ثارت المعارضة، لم يرتدع حافظ الأسد بأنصاره الأجانب أو مسانديه الخارجيين الذين طالبوه بضبط النفس (Ahmed 1982). وقام بوحشية بسحل أكثر خصومه نشاطاً، ألا وهم: الإخوان المسلمون؛ حينما تحدوا قواته في مدينة حماه. وقضى القمع والبطش الكثيف على

محاولة المعارضة لتغيير نظام الحكم. ومنذ ذلك الحين، شهدت سوريا عشرين عاماً أخرى من التسلط والطغيان والاستبداد المقيم، أضف إلى ذلك استئثار بشار الأسد لرئاسة البلاد في أعقاب موت أبيه.

وبينما استقرت السلطة السياسية الفعلية في إطار منصب "الرئاسة المطلقة" للأسد (Perthes 1995: 139)، فإنه، شأن الزعماء المطلقين الآخرين، دثر سلطته في مؤسسات أسماها: الحكم الديمقراطي والشعبي. واشتملت هذه على انتخابات رئاسية تؤكد فوز الأسد بنسبة ٩٩ بالمائة من الأصوات (EIU 2000c: 6) والإبقاء على تقاليد حزب البعث الذي بدأ عام ١٩٦٣م (Heydemann 1999: 6-7). ومع ذلك، فإن الأسد حكم البلاد فعلياً وفي الواقع عن طريق عائلته الممتدة. إذ تقلد شقيقه رفعت الأسد رئاسة القوات المسلحة لغاية قيامه بمحاولة انقلاب عسكري فاشلة في عام ١٩٨٢م. أما سائر كبار وزراء الأسد الآخرين؛ فقد جاعوا من ضمن طائفته الدينية، ألا وهي: العلويون الذين يشكلون نسبة ١١ بالمائة من سكان سوريا (Batatu 1982: 20). وقد أباحت الانتماءات الدينية والأسرية وصولاً حاسماً إلى السلطة (Perthes 1995: 180). وتدفقت الموارد المالية والسياسية بصورة رئيسية على العلويين الذين شغلوا المناصب المفتاحية في: "فيالق الضباط، وقوات الأمن الداخلي، وحزب البعث" (Drysdale 1982: 4). وأدت مثل هذه المحسوبيات والمحاباة إلى ربط "مصير مجتمع طائفة العلويين بالنصيب الشخصي للأسد أو قدره"، ودقت إسفيناً بين المواليين لنظام الحكم وبين خصومه الكامنين (Michaud 1982: 30).

وتحالف الأسد مع الاتحاد السوفيتي، غير أن نظام حكمه لم يكن أبداً خاضعاً لمساندة السوفيت أو دولة تابعة لهم تدور في فلكهم كبالدان أخرى، على سبيل المثال، رومانيا. فأتثناء الحرب الباردة، تلقت سوريا مساعدات عسكرية وعتاد عسكري من الاتحاد السوفيتي (EIU 2000c: 8). على أية حال، منحت البلدان العربية أيضاً لسوريا

٦٠٠ مليون دولار سنوياً لدواعي دورها كدولة من دول خط المواجهة ضد إسرائيل (Perthes 1995: 33-34). وبالتالي، لم يكن الأسد مديناً بالفضل إلى سيد واحد على وجه الخصوص، وكان حراً في نشر قواته العسكرية ضد خصومه الداخليين. وكان التهديد الداخلي الأعظم الذي ثار ضد الأسد هو حينما تمرد الإخوان المسلمون عليه في مدينة حماه.

ولقد نشأ تنظيم الإخوان المسلمين السوري في أواخر السبعينات من القرن العشرين بصفته فرعاً لتنظيم الإخوان المسلمين المصري، ويطالب برنامجهم بالإصلاح السياسي، بما في ذلك حصول المواطنين على حقوقهم، ووضع حد أو نهاية للتعذيب، وإنفاذ حكم القانون (Batatu 1982: 13-14). وضغطت النقابات المهنية في سوريا أيضاً - وهم حلفاء محتملون في الكفاح من أجل التغيير - لتحقيق التحرر والليبرالية السياسية، غير أنها أجبرت بالقوة على حلها وتشتيتها وتعرضت زعاماتها للزج بهم في السجون (Perthes 1995: 137). وتكونت حملة الإخوان المسلمين من شن غارات لرجال حرب غير نظامية على مسئولين حكوميين ومبان عامة (Batatu 1982: 20)، غير أنه في ربيع عام ١٩٨٢م أقدموا حتى على تحدى نظام الحكم بصورة مباشرة للغاية.

وفي فبراير من عام ١٩٨٢م، نصب الإخوان المسلمون كميناً لوحدة عسكرية تابعة للجيش السوري كانت تمشط مدينة حماه بحثاً عن أعضاء ينتمون للمعارضة. وفجأة، احتشد نشطاء الإخوان المسلمون ومساندوهم - وقد دبّت فيهم الجرأة والجسارة - من أجل السيطرة على المدينة والتحصن فيها. وجاء رد الأسد على ذلك بفرض حصار على حماه بقوة قوامها عشرون ألف جندي، تم سحب بعضهم من لبنان من أجل خوض المعركة. غير أنه طال أمد القتال لأكثر من أسبوعين، لأن مقاومة الإخوان المسلمون شكلت "تحدياً قاسياً لنظام الحكم" (Lawson 1982: 24). فما كان من قوات الأسد إلا أن حاصرت المدينة وأمطرتها بوابل من قذائف المدفعية الثقيلة، والدبابات، والطلقات من

طائرات الهليكوبتر` (Drysedale 1982: 9) وقامت بمحو أحياء سكنية برمتها. وعلى حد قول باتريك سيل Patrick Seale فى ذلك: أصبح الأمر "معركة الرمح الأخير التى يتعين فيها على الجانب الأول أو الآخر أن يفوز، والتى بمقتضاها سوف يقرر مصير البلاد من يكسب الحرب` (Seale 1988: 332-333). وعلى الرغم من حسن تنظيم الإخوان المسلمين وصدق عزيمتهم، فإنهم أمسوا يقاتلون نظام حكم أنفق ٣٠ بالمائة من إجمالى الميزانية على الجيش وقواته المسلحة، وباستطاعته أن يقوم بنشر قواته على الصعيد الداخلى. وفى النهاية تعرضت المعارضة للقهر وغلبت بكل بساطة (Drysedale 1982: 7). وبلغ عدد القوات المسلحة الرسمية السورية مائتين وثلاثين ألفاً. (بالمقارنة، نجد أن جيش البرازيل يتألف من مائتين وأربعة وسبعين ألفاً، بينما تعداد السكان يبلغ ثلاثة عشر أمثال سكان سوريا). وفى نهاية المطاف، أدى الحصار الذى فرضه نظام الحكم على الإخوان المسلمين إلى سحق حركة مقاومتهم، حاصداً أرواح الأبرياء من المدنيين الذين تراوح عددهم ما بين خمسة آلاف وخمسة وعشرين ألفاً (Lawson 1982: 24; Perthes 1995: 137 فضلاً عن ألف جندي آخرين (Batatu 1982: 20).

لقد أثارت ديكتاتورية الأسد القلاقل والاضطرابات، لكنها أثبتت أيضاً أنها قادرة على البطش بأضخم تحد تفجر ضدها. ومثل الأسد مثل الطغاة والحكام المطلقين الأوتوقراطيين الآخرين الذين حابوا أقاربهم ومحاسبيهم، وفى الأخير تمكن من تفادى الإطاحة بديكتاتوريته وطغيانه عبر الاستعمال المفرط للقوة.

الانقلاب الدستورى فى تونس:

تمثل تجربة تونس استمرارية نظام الحكم السلطوى، على الرغم من انتقال الزعامة من حاكم فرد مطلق إلى آخر. ورغم أن أزمة تونس فى عام ١٩٨٧م تمخضت عن عزل الحبيب بورقيبة من السلطة، فإن نظام الحكم تدعم وتعزز حول شخصية

رئاسية جديدة. وبالتالي، فإن الحالة التونسية تختلف عن حالة سوريا، ذلك لأن بقاء نظام الحكم واستقراره تزامن مع تغيير محدود في نخبته القيادية أو صفوة الرئاسة. وفي الواقع، فإن الظروف التي أفضت إلى "الانقلاب الدستوري" الذي قام به رئيس الوزراء زين العابدين بن علي في عام ١٩٨٧م، تبين لنا أن الزعامة لم تكن مهياة على نحو جيد لكي تعالج المعارضة الداخلية حينما تبتد. وكان الاختراق الضحل للقوات المسلحة في الدولة ومجتمعها المدني معناه أن بورقيبة يواجه تحديات من خارج نظام حكمه، وكذلك من النخب المعتدلة الذين كان بمقدورهم أن يتحركوا ضد الحاكم. بيد أن المنشقين والمعتدلين لم يقوموا بالانضمام والالتحام مع بعضهم البعض. ومن ثم، فإن المعتدلين من بين صفوف الجيش والمدنيين تمكنوا من إطاحة رأس النظام الحاكم، غير أنهم لم يقوموا بتحويل السلطة إلى المعارضة. وفي غضون السنوات التي أعقبت ذلك، قام الرئيس زين العابدين بن علي بإعادة بناء نظام الحكم وتقويته؛ وهو النظام الذي لا يبيح ولا يسمح بأي انشقاق أو شقاق.

وفي أعقاب توليه الرئاسة في عام ١٩٥٦م، ركز الحبيب بورقيبة السلطات في يده صراحة وعلانية؛ على غرار نظم الحكم المستبدة. وعلى الرغم من أنه كان يقود بلاده رسمياً بصفته رئيساً مدنياً، فقد اتخذ بورقبيه لنفسه لقب: "المناضل الأعظم"، وشجع الجماهير على الإعجاب بشخصيته كزعيم لدرجة العبادة (Moore 1970: 330). واعتبر نفسه تجسيدا للامة التونسية، وصاغ الحكومة على هيئة دولة ملكية رئاسية (Moore 1965: 46, 71). وذات مرة سألوا بورقيبة عن دوره في النظام السياسي التونسي؛ فأجاب قائلاً: "نظام؟ ما هو النظام؟ أنا النظام!" (Moore 1970: 330). وكان غالباً ما يلجأ إلى إجراء تعديل وزارى يشمل أعضاء مجلس الوزراء وكبار المسؤولين لكي يستأصل القواعد البديلة للسلطة. وحظى بالتنفيذ السياسى من لهم صلات شخصية بالرئيس، وحظى سكرتير بورقيبة بسلطان وتنفيذ أكبر من نفوذ بعض أعضاء مجلس الوزراء (Moore 1965: 93-94). وتطلعت غالبية التوانسة إلى بورقيبة لكي يزودهم بالوظائف

والأساسيات (Waltz 1991: 31)، وكان الرئيس غالباً ما يلبي توسلاتهم وتضرعاتهم مباشرة، الأمر الذي أتاح للجماهير أن يتقدموا إليه بطلباتهم (Moore 1965: 82).

وعلى خلاف نظام حكم حزب البعث لحافظ الأسد في سوريا، فإن السياسة والحكم في عهد بورقيبة لم تكن مشبعة بالبوليس السرى والجيش الموازية. وحيث إن ٩٨ بالمائة من شعب تونس هم من العرب المسلمين، فإن بورقيبة لم يجابه بالانقسامات العرقية والطائفية كما كانت الحال في المجتمع السوري، كما لم يحتج إلى استغلالها. بيد أنه مع نهاية العقد الثالث من حكمه، بدأت علاقات بورقيبة بالمجتمع التونسي في الضعف والوهن، وتساعد استياء الشعب وسخطه (Paul 1984: 4). وأثناء عملية التعديل والتكيف الاقتصادي في تونس، لم يتلق بورقيبة إلا الحد الأدنى من دعم الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتلق شيئاً من الاتحاد السوفيتي. وبدلاً من ذلك، يمم وجهه شطر العالم العربي، كما عول على المجموعة الأوروبية، وبخاصة فرنسا (Deeb and Laipson 1991: 222). وحينما واجه بورقيبة المتمردين الذين ثاروا في أعقاب وقوع الأزمة الاقتصادية، حزم أمره بالتصميم والعزيمة على التصدي لهم، لا يمنعه من ذلك شيء خارجي، معولاً على مساندين أجانب متعددين.

ولما وقعت تونس تحت ضغوط صندوق النقد الدولي لإصلاح الاقتصاد التونسي المعتمد على دعم الدولة بدرجة كبرى، قامت حكومة بورقيبة بخفض الدعم عن الخبز وغيره من المستلزمات المعيشية والحياتية في نهاية عام ١٩٨٢م. ومن ثم، ترتب على ذلك أن تضاعفت أسعار الخبز في الأسبوع الأول من عام ١٩٨٤م فتفجرت أعمال الشغب تلقائياً في أنحاء الدولة كافة. حينئذ، أعلن النظام الحاكم حالة الطوارئ، وقام بإزالة قوات الشرطة، والحرس الوطني، والجيش لقمع الاحتجاجات (Seddon 1984: 7). وأدت إجراءات الأمن الصارمة إلى مصرع ١٥٠ تونسياً وإصابة آلاف آخرين بجراح، غير أن القلاقل استمرت حتى أعلن بورقيبة إعادة الدعم وتوسعة شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى (Paul 1984: 5). وبالنسبة إلى حركة العناية الإسلامية التونسية (Mouvement de

(la Tendance Islamique, MTI) التي كانت تنشد الإصلاح السياسي الخالي من العنف، ولكنها حرمت من موافقة الحكومة على تكوين حزب سياسي، فإن أعمال الشغب التي اندلعت في عام ١٩٨٤م أظهرت كيف أن برنامج عملية التحديث الذي تبناه النظام الحاكم قد أخفق في تزويد المواطنين باحتياجاتهم (Doulby 1989: 591).

ولما شعرت حركة العناية الإسلامية التونسية بالسخط والاستبعاد، جعلت تصعد من كفاحها ضد بورقوية في عام ١٩٨٧م. ونظمت الحركة سلسلة من الإضرابات بين طلاب الجامعات، الذين شكلوا قاعدة رئيسية لدعمهم (Doulby 1989: 606). ورد نظام الحكم على ذلك بقسوة وفظاظة. وألقى بن علي، وزير الداخلية، القبض على ما يقدر بـ ٢٧٠. ١ من الإسلاميين وزج بهم في السجون، وثمة تقديرات غير رسمية وضعت الرقم عند ثلاثة آلاف. إلا أن المعارضة واصلت ضغوطها، وانخرطت في احتجاجات ومظاهرات بلغت سبعين إلى ثمانين احتجاجاً آخر في أعقاب عمليات القبض الجماعي (Hermassi 1991: 195). وعلى الرغم من جهود الحكومة في القمع والبطش، فقد ظلت حركة العناية الإسلامية، هي المنظمة المعارضة "الأفضل تنظيمًا والأعظم نفوذاً من الناحية السياسية في السياسات التونسية" (Doulby 1989: 602). وأدى هذا الضغط المتوالى على بورقوية إلى أن يقوم بتعيين بن علي رئيساً لمجلس الوزراء في سبتمبر من عام ١٩٨٧م (Doulby 1989: 611). إن خبرة بن علي في احتواء الإسلاميين قد أهله لكي يضطلع بإزالة التوتر الناشب بين نظام الحكم، وحركة العناية الإسلامية. ومع ذلك، فقد تنامت القلاقل الشعبية أكثر فأكثر، في الوقت الذي استبدت الهواجس ببورقوية بشأن مصير زعماء الإسلاميين، الذين هم أصلاً في الحجز أو الحبس تحت التحفظ. وفي ليلة ٦ نوفمبر ١٩٨٧م، حشد بن علي مجموعة من الأطباء الذين أعلنوا أن بورقوية غير صالح لأن يحكم. ووفقاً للدستور التونسي، تولى رئيس الوزراء بن علي رئاسة البلاد في اليوم التالي (Murphy 1999: 77-78).

ولقد رحبت حركة العناية الإسلامية، ومعظم التوانسة، والمجتمع الدولي، بالانقلاب الدستوى الذى قام به بن على؛ وسرعان ما اقترح الرئيس الجديد ميثاقاً وطنياً أو حلفاً وطنياً، بدا أنه يلبي مطالب المعارضة بنظام من التعددية الحزبية الأصلية والموثوقة. وهكذا استطاع بن على أن يحل أزمة تونس عن طريق استبدال زعيم نظام الحكم وتهيئة البلاد لنظام سياسى حر أو للليبرالية السياسية. ورغم ذلك، فقد كان التغيير الهيكلى وهمياً خادعاً، وسرعان ما اتضح جلياً أن التعديلات السطحية التى أدخلها بن على إنما تتخفى وراء قناعها استمرارية للسياسات الأصلية(*) . وباستعادة

(*) أعلنت المملكة العربية السعودية فجر يوم السبت الموافق ١٥ يناير ٢٠١١م وصول الرئيس التونسى السابق زين العابدين بن على إلى أراضيه بعد ساعات من خروجه من بلاده، وبثت قناة الإخبارية السعودية بياناً من الديوان الملكى قالت فيه الرياض إنها ترحب بالرئيس التونسى وأسرتة على أراضيه. من جهتها قالت وكالة الصحافة الفرنسية؛ نقلاً عن مصادر لها فى مطار جدة، إن الرئيس بن على غادر الطائرة وانتقل إلى صالة كبار الشخصيات فى المطار. وكانت مصادر فرنسية قد أفادت بأن باريس رفضت استقبال الرئيس التونسى خوفاً من ردة فعل الجالية التونسية والفرنسيين من أصل تونسى الذين يعارض معظمهم سياسات بن على. وقال بيان الديوان الملكى السعودى: إن حكومة المملكة العربية السعودية تقدر الظروف الاستثنائية التى يمر بها الشعب التونسى، وتتمنى بأن يسود الأمن والاستقرار فى هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية، وتعرب عن تأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسى، ولفتت الحكومة السعودية إلى أنها فى حين تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسى، فهى تأمل فى تكاتف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه. وغادر بن على تونس يوم الجمعة بعد أسابيع من الاحتجاجات الدامية، فيما أعلن رئيس الوزراء محمد الغنوشى تولى السلطة مؤقتاً.

وجاء الإعلان عن مغادرة بن على (٧٤ عاماً) والذى حكم تونس بيد من حديد منذ ٢٣ عاماً، بعد ساعات من إعلان حالة الطوارئ عقب صدامات عنيفة شهدتها العاصمة التونسية ومدن أخرى، ورغم قراره حل الحكومة والدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة. وتعهد محمد الغنوشى الرئيس الجديد بالإجابة عبر محطتى تلفزيون تونسييتين باستعادة النظام فى البلاد وتهدة الوضع الأمنى الذى شهد انفلاتاً منذ مغادرة الرئيس زين العابدين بن على البلاد يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١م، كما أكد أن تعزيزات من الجيش ستنتشر سريعاً لتأمين الأحياء وحماية الأمانى.

الأحداث الماضية والتأمل فيها، يبدو الميثاق الوطني أو الحلف الوطني، وكأنه إنما كان حيلة استيراثية لترضية حركة العناية الإسلامية، ريثما يقوم "بن علي" بتوطيد مركزه وأركان حكمه. وبهذا نجد أن استمرارية نظام الحكم التونسي تحت رئاسة بن علي تختلف عن الأزمة التي نجا منها حافظ الأسد؛ حيث إن بورقية نفسه قد انتزع منه سلطانه وسلطته. إن غياب تحالف قابل للحياة يضم المعتدلين والنشطاء وغيرهم؛ ربما يكون ناجماً عن انعدام حركة راديكالية متطرفة مرعبة، (معارضة متطرفة تنادي بضرورة الاستيلاء العاجل على السلطة بوسائل ثورية)، ربما أمكنها - على خلاف ما حدث - أن تقوم بدفع المتشددين والنشطاء إلى عقد تحالف أكثر صلابة مع المعارضة المعتدلة (Bermeo 1997).

= وأعلن الغنوشي أنه سيلتقي رؤساء الأحزاب التونسية في بلاده يوم السبت ١٥ يناير ٢٠١١م من أجل تشكيل حكومة جديدة، كما دعا القيادات المعارضة في الخارج إلى العودة إلى البلاد. وقد جاء في نص الإعلان الذي تلاه الغنوشي: "طبقاً لأحكام الفصل ٥٦ من الدستور الذي ينص على: أنه في حالة التعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية؛ أتولى بداية من اليوم ممارسة سلطات رئيس الجمهورية. وأدعو كافة أبناء تونس وبناتها من مختلف الحساسيات السياسية والفكرية ومن كافة الفئات والجهات إلى التحلي بالروح الوطنية والوحدة لتمكين بلادنا التي تعز علينا جميعاً من تخطي هذه المرحلة الصعبة واستعادة أمنها واستقرارها". المصدر: (راديو سوا RADIO sawa بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١١م الساعة ٢٦:٥ بتوقيت جرينتش).

وكانت تونس قد شهدت يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١م يوماً طويلاً من المواجهات بين قوات الأمن وآلاف المحتجين؛ انتهى بسقوط نظام حكم الرئيس زين العابدين بن علي، الذي غادر البلاد مساءً، وتسلم السلطة مكانه الوزير الأول محمد الغنوشي، الذي أعلن توليه الحكم بعدما تعذر على رئيس الدولة القيام بمهامه الدستورية. وأعلنت السلطات التونسية فرض حالة الطوارئ وحظر التجول لفترة ١٢ ساعة كل يوم وتسليم الجيش مسؤولية الأمن في البلاد، وجاء سقوط نظام الرئيس بن علي في ظل حال غليان في الشارع وتظاهرات دامية وقعت ما لا يقل عن ١٢ قتيلاً جديداً، وكان وزير الخارجية التونسي كمال مرجان قال الجمعة: إن الرئيس بن علي مستعد لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة قبل انتخابات الرئاسة المقررة عام ٢٠١٤ بحلول نهاية فترة ولايته، وتعهد بعدم الترشح مجدداً للرئاسة في انتخابات ٢٠١٤م (الحياة ١٥/١/٢٠١١م).

انتفاضة ١٩٩١ فى العراق:

لغاية أن تم عزله من السلطة فى ربيع عام ٢٠٠٣م، ظل نظام حكم صدام حسين يعتمد على النوع نفسه من الشخصانية وإعلاء ذاته الفذة على عموم البلاد؛ مثلما وجدناه فى الديكتاتوريات الشائنة؛ كالديكتاتور بابا دوك Papa Doc فى دولة هايتى، الديكتاتور موبوتو سيسى سيكو Mobutu Sese Seko فى زائير. ومع ذلك، فإن هذه البلدان لم تشهد أبداً ذلك النوع من الانشقاق العريض الذى جابهه صدام حسين فى عام ١٩٩١م. إذ إنه بعد فترة وجيزة من انسحاب العراق من الكويت، ثار الشيعة فى الجنوب ضد الرئيس العراقى، وسرعان ما انضم إليهم الأكراد فى الشمال. أما وقد أوهنتهم الهزيمة فى حرب عملية عاصفة الصحراء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أمست قوات صدام حسين تواجه الانتفاضات الشعبية على جبهتين. وصمدت وحدات الجيش الجمهورى التابعة لصدام حسين ولم تتراجع، كما أنها لم تنقلب على زعيمها، وبدلاً من ذلك قمعت الحركتين كليهما، وأعادت فرض سيطرتها على البلاد. وبهذه الطريقة، أثبت نظام حكم صدام حسين مقدرته الذاتية على الصمود أمام النوع نفسه من الثورة أو العصيان الواسع النطاق الذى أطاح بزعماء آخرين. وهكذا، فإن العراق يظهر لنا كيف أن الحكم التعسفى الاستبدادى يتسبب فى الأزمات الداخلية ويستفزها، وربما أيضاً يمكن النظام الحاكم من البطش بالحركات التى تتحداه. فالاستقلال الذاتى عن القوى الخارجية مكن الجيش الموالى لصدام من إلحاق الهزيمة بالمعارضة، وحال دون تحقيق تغيير نظام الحكم، والذى ساقته قوى داخلية، فضلاً عن الحفاظ على ديكتاتورية شخصانية قامت على أساس من حكم الفرد. وكان من شأن ذلك أنبقى النظام فى الحكم لغاية شن الحرب الدولية على العراق، بعد ذلك بعقد كامل من السنين، والتى تمخضت عن إزاحة صدام حسين على السلطة.

ولم تعرف هيمنة صدام حسين على الدولة والمجتمع إلا القليل ممن ناظروه أو كانوا أنداداً له. لقد خلف صدام عمه فى عام ١٩٧٩م، وتولى الرئاسة، وسرعان ما قام

بتركيز السلطات في يديه، على نحو يستعيد ذكرياته لنا عضو سابق بحزب البعث العراقي قائلاً: "بدأت جميع المناقشات تدور حول شخص صدام حسين" (Makiya 1993: 63). وقام نظام الحكم بتحسين نفسه؛ حين أعدم صدام حسين حلفاءه القدامى، ونصب أقاربه المقربين من عائلته في أكثر مناصب الحكومة حيوية. وقام ولداه: عدي Udai وقصى Qusai بالسيطرة على "الجهاز الأمني والمصالح الاقتصادية ذات النطاق الواسع"، وبدا أنهما تمت تهيئتهما لكي يخلفا أباهما ويتوليا السلطة (EIU 2000a: 5). وتحت واجهة مزعومة من الجمهورية، وفرت الجمعية الوطنية العراقية - (البرلمان) - أداة أخرى لنظام الحكم لكي يهاجم أعداءه وخصومه. وتدثر حزب البعث أيضاً بعباءة النظام الشمولي، والذي ساعدت عشيرة صدام حسين من التكريتيين؛ (نسبة إلى تكريت)، في توطيد سلطانه (Batatu 1978: 1084, cited in Quinlivan). وعجت بالتكريتيين صفوف الحرس الجمهوري التابعة لصدام حسين، وهي عبارة عن قوة شبه عسكرية مسئولة عن الأمن الداخلي، وهي التي زودت النظام بالأداة أو الوسيلة الانتقامية الرئيسية التي تم نشرها في عام ١٩٩١م (Quinlivan: 1999: 145).

وعلى غرار حافظ الأسد، نجد أن صدام حسين ألف أو جمع بين الحكم الذي تركز في عائلته، ومؤسسات البطش القمعية من أجل الحفاظ على هيمنة الأقلية، (وهم هنا السنة)، على سكان العراق المؤلفين أساساً من الأكراد والشيعة. وكانت هناك خمس أجهزة استخباراتية على الأقل بعضها متداخل في البعض الآخر لضمان أن المخبيرين هم أنفسهم تحت الرقابة (al-Khafaji 1992: 16). كما صان صدام حسين أيضاً جيشاً محترفاً وقوة ميليشيات موازية له لردع كل من "الأعداء من الخارج... والأعداء من الداخل" (Kamrava 2000: 91). وعلى خلاف ما وقع في سوريا، نجد أن محاسيب صدام حسين ومن حبابهم قد امتدوا إلى ما وراء العائلة الممتدة للحاكم. إذ تغلغلت "شبكة شاسعة من المخبيرين" في المجتمع العراقي (al-Khafaji 1992: 16)، بل قام حتى بشراء حلفاء محتملين كامنين، لكي يقلب بعضهم ضد بعض. واعترف أحد زعماء

الأكراد أنه لم يعاون أبناء جلدته ورفاقه من الأكراد حينما قام الجيش بالبطش بهم في عام ١٩٧٥م، ١٩٨٨م، ١٩٩١م، لأنه تلقى الرشوة من النظام الحاكم، وخشى من الانضمام إلى القوات التي كان من المحتمل أن تفشل (Makiya 1993: 85).

كانت علاقات صدام حسين مع القوى الخارجية متقلبة. ففي أثناء الثمانينات من القرن العشرين، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق وإيران دعمًا كثيفًا في محاولة لإثاء الدولتين كليهما عن بسط نفوذهما في المنطقة. على أية حال، فإن المدى الذي وصل إليه دعم الولايات المتحدة للعراق في ثمانينات القرن الماضي في تهيئة صدام حسين من أجل غزو الكويت والقيام بحملته الداخلية في عام ١٩٩١م ما يزال غير واضح (Colhoun 1992: 35-37). ولم يكن صدام حسين عميلًا نشطًا لحكومة الولايات المتحدة في زمن عملية: "عاصفة الصحراء". ومقارنة بدكتاتور مثل: شاه إيران أو الدكتاتور فرديناند ماركوس في الفلبين، كان اعتماده على السادة الخارجيين في حده الأدنى؛ وقتما ثار ضده العراقيون في الأيام التي أعقبت حرب الخليج.

وفي الأيام الأواخر من عام ١٩٩١م، تقهقرت الدبابات العراقية من الكويت، وحينذاك ندد العديد من الجنود وقادة الجيش بصدام حسين علانية. ووصف أحد التقارير كيف أن أحد قادة الجيش أعلن: "ما الذي أوقع بنا الهزيمة، والعار، والمهانة؛ إنه صدام، وهذا بسبب حماقاته، وحساباته الخاطئة، وأفعاله غير المسئولة". ومن داخل دبابته، قصف الرجل جدارية لصورة صدام حسين في وسط البصرة. واحتشد الناس وبدؤوا يرددون الهتافات: "صدام انتهى". وفجأة "انكسر حاجز الخوف" لدى كثير من العراقيين (Makiya 1993: 59-60, 62). وبدأ الشيعة، الذين يشكلون ما يزيد على نصف السكان بالعراق، في المظاهرات في مدينة البصرة. وسرعان ما حصلوا على التأييد من معاقل أخرى للشيعة مثل: النجف، وكربلاء (al-Jabbar 1992: 8). وأما العصيان أو التمرد الذي نشب في الجنوب فقد تصاعد سريعًا إلى شن هجمات على المباني والمؤسسات العامة، وأخيرًا على عملاء صدام (al-Jabbar 1992: 8). كان من الجائز

للمتمردين أن يـ سـبحوا ثواراً، ورغم أنهم كانوا أقل تنظيمًا من الإخوان المسلمين في سوريا، فقد تمكنوا من الاستيلاء على عشر مدن تقريباً عن طريق ما اكتسبوه من قوة المنضمين إليهم. على أية حال، فإنه بسبب توجيه قتالهم ليس ضد صدام حسين فحسب، وإنما أيضاً ضد هيئات العاملين في نظام الحكم والذين كان ولاؤهم متذبذباً (Nakash 1994: 277)، فقد أدى موقفهم المضاد لنظام الحكم، إلى خفض التأييد في أوساط المنشقين بالجيش، والذين كان من الممكن أن يعززوا من صفوف المتمردين (Makiya 1993: 92).

وانضمت القوات الكردية في الشمال إلى العصيان بشنهم ثورتهم الخاصة بهم. أما الأكراد وكانو أفضل تنظيمًا من الشيعة، فقد أمسوا في وضع يمكنهم من تشكيل وحدة أوسع (al-Jabbar 1992: 11-12)، حتى مع السماح للأكراد الذين عملوا لصالح صدام حسين بالانضمام إليهم لكي يحققوا مسعاهم لبلوغ هدفهم المحدود، ألا وهو: الحكم الذاتي، أو الاستقلال الذاتي في إطار دولة العراق الاتحادية. وكانت أعمال الأكراد "المتمردين" المسلحة مقصورة بعناية على معاقبة العسكريين بأجهزة الأمن والكوادر القيادية (al-Jabbar 1992: 11-12) بحزب البعث. أما وقد تبناوا هذا الموقف المعتدل، فقد قبلوا المنشقين الذين بلغت أعدادهم الآلاف، وأبدوا من الاستعداد لذلك أكبر بكثير مما فعل العراقيون الجنوبيون. وهكذا فقد لعب الأكراد دور قوة المعارضة المعتدلة الكلاسيكية فيما يخص كل من أهدافهم، ألا وهي: (الحكم الذاتي أو الاستقلال في عهد ما بعد صدام حسين)، والتكتيكات (التعاون مع المنشقين عن الجيش). أيضاً كانت تنظيمات المقاومة الكردية المتواجدة أفضل إعداداً من الشيعة للقيام بالاشتباك مادياً، والنزال مع قوات صدام حسين. وجعلوا يحتلون مدينة عقب مدينة في شمالي العراق، وفي نهاية المطاف أعلنوا الاستيلاء على كركوك التي تقع فحسب على بعد ثلاث ساعات من بغداد بالقيادة بسيارة.

وعانت المعارضة الكردية والشيوعية كلتاهما من نقصان حرج في المعلومات، ولم يعرفوا حتى ما هي المناطق التي ثارت ضد صدام حسين (al-Jabbar 1992: 12). وأخفقوا أيضاً في الالتحام والتواصل مع بغداد، ويعزى ذلك في جزئه الأعظم إلى النجاح السابق لصدام في إخضاع المنشقين حول العاصمة عبر تخويفهم وترويعهم. أما تجمعات المعارضة بدءاً من: جماعة الدعوة الإسلامية الموالية لإيران، وانتهاءً بجماعة البعثيين الموالية لسوريا، فقد ظلوا على الهامش؛ بينما كان صدام حسين يعدّ العدة للرد وضرب ضربته. ولما تبين أنه ليس ثمة أي مقاومة ذات شأن قد ثارت حول بغداد وقلب العراق، خسر الأكراد والشيعة حلقة وصل جغرافية حاسمة من أجل كفاحهم. وعلى الرغم من الجبهة الثانية التي افتتحت في الشمال، فإن قوات صدام اصطفت وقامت برد أصابها بالشلل.

وعلى غرار ما وقع من هجمات متعددة على حماه في سوريا، ردت وحدات الحرس الجمهوري التابعة لنظام الحكم بقنابل النابالم وصواريخ سكود في الجنوب، وأعقب ذلك طائرات الهليكوبتر والسفن المزودة بالمدفعية التي دعمت الهجمة البرية (Ma-kiya 1993: 96). ووقف جنود القوات الأمريكية الذين تكدسوا على الجانب الآخر من الحدود العراقية يتفرجون، في الوقت الذي يتعرض فيه الشيعة للسحل (Nakash 1994: 275). وسقطت مدينة النجف في ١٢ مارس بينما صمدت السماوة، وهي أطول معقل في الجنوب، لغاية ٢٩ مارس. وأما القوات الكردية فقد تم ردها على أعقابها بعد ذلك بأسابيع قليلة. ورغم هجر الجنود والضباط العراقيين للجيش العراقي وتفككه التنظيمي في أعقاب حرب الخليج، فإن أربع فرق عسكرية عراقية تمكنت من سحق المقاومة في الجنوب، ثم الشمال، في وقت لاحق.

ولم تفلح الممارسات الوحشية لصدام حسين في شتى سائر العراقيين عن تحدي حكمه، ذلك أنه استطاع أن يصد أكثر الجهود والمساعى الأهلية خطورة التي استهدفت

الإطاحة بدكتاتوريته. إن السيطرة المطلقة على قوات الجيش الخاصة، واستطاعة الوصول باليد الطولى إلى المجتمع العراقى مكنت نظام الحكم من الاستقرار وتوطيد أركانه إبان أزمة ١٩٩١م، ولم يتسن للتغيير أن يُخضع ذلك النظام.

تمرد الجيش فى ليبيا:

فى حين أن معمر القذافى حكم ليبيا منذ خلع ملكها عن عرشه فى عام ١٩٦٩م، فإنه لم يربط الجيش الليبى بمنصبه ومركزه الخاص على النحو الفعال الذى سلكه نظيره فى سوريا والعراق. ومن هنا، فإنه قد واجه التهديدات من أوساط النخبة التى استطاع حافظ الأسد وصادام حسين أن يتفادياها ويتحاشياها بدرجة كبرى، وتعرض نظام حكمه فى وقت معين لتمررد أو عصيان الجيش؛ فضلاً عن هجمات متفرقة شنتها جماعة الإسلام المتشددة. ولقد ظلت هيمنة القذافى على الجماهير الليبية قوية يعززها عائدات البترول، غير أنه لم يقوض استقلالية القوات المسلحة الليبية تماماً كما فعل صدام حسين. وبالتالي، فقد جابه - واستطاع أن يلحق هزيمة منكرة - بكل من الحركة الإسلامية الضعيفة، والتحدى الهائل من لدن الجنود العاملين ضمن نظام حكمه، وهم الذين حاولوا أن يعزلوه فى عام ١٩٩٢م. ولقد ثار الشقاق من بين أركان العسكرية التى لم يصلها محاسيب نظام الحكم ومحاباته. وفى الموقفين كليهما لم تفرض العلاقات الأجنبية والخارجية على القذافى حينما قام لمحاربة الأعداء الداخلين.

ومنذ استيلائه على السلطة فى عام ١٩٦٩م، شغل القذافى مجموعة متنوعة من المناصب الحكومية، ومع ذلك فقد ظل دائماً يمسك بذروة السلطة أو السلطة النهائية فى ليبيا. فالحكم الاعتباطى الاستبدائى القائم على: تدجين المؤسسات، والتلاعب البلاغى بمشاركة الجماهير فى الحكم، ونيته الواضحة فى نقل السلطة إلى ابنه، كلها أمور تصبغ دكتاتورية القذافى بطابع الحاكم المطلق على نحو مميز. وفى عام ١٩٧٣م، أعلن

القذافي عن البديل للرأسمالية والاشتراكية، ألا وهي: "النظرية العالمية الثالثة"، التي تقول بأن: "التمثيل تدجيل" وأن الديمقراطية الوحيدة الحقيقية هي الديمقراطية التي يحكم فيها الشعب مباشرة (Qaddafi 1980). وبعد ذلك، قام بإنشاء نظام مشدود أو مشوش من اللجان والمؤتمرات الشعبية التي يقوم فيها الليبيون بالخدمة، ويقومون بمقتضاها - على الورق - بتصريف شئونهم الحياتية. ويقوم القذافي على نحو دائم بتغيير الشبكات، لضمان أن المشاركين لن يكونوا مهينين لمعالجة القضايا الجوهرية المتعلقة بالسياسات (Vandewalle 1998: 99). وهكذا، فإنه يناضل من أجل إحداث "وضعية أو حالة اللادولة"، وهو إعلان عن كرهه لتنظيم المؤسسات الرسمية وترتيبها، ومحاولة لجعل المواطنين هباءً كالذرات أو الشذرات، وجعل مطالبهم أشتاتاً متفرقة (Vandewalle 1998: 36). وفيما وراء حجاب المحاسبة الجماهيرية، يعتمد القذافي بدرجة وثيقة على أعضاء عائلته للحفاظ على الأمن في إطار حكومته. وفي أعقاب محاولة حكم فاشلة في عام ١٩٧٥م، نصب القذافي أقاربه في أعلى المناصب العسكرية وكبرى المناصب الأمنية. وقام بتطوير قوات مسلحة موازية - على غرار ما فعل صدام حسين - ليستعملها كمحك أو مصد ضد القوات المسلحة الليبية النظامية، ومع ذلك فإن هذا الجيش الشعبي لم يتم تنشيطه قط (Kamrava 2000: 82-86).

أما ثروة ليبيا النفطية فتقوم بدعم المحسوبيات والمحاباة وتمويلها على أعظم نطاق. وفي الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٨٢م، حصدت البلاد ما يقدر بـ ٩٥ مليار دولار من صادرات النفط، والتي "استفاد منها كل امرئ استفادة حقيقية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر" (Vandewalle 1998: 105). إن القذافي، وقد نصب نفسه سيداً رئيسياً على سكان البلاد، فقد ثبط كلاً من الدوافع والفرص التي سنحت للعمل الاستقلالي والجماعي والاختلاف الاجتماعي (Anderson 1995a: 299). والسخاء النفطي أو الهبة السخية النفطية تساعد ليبيا أيضاً على الحفاظ على درجة عظمى من الاستقلالية في علاقاتها الخارجية أكثر من زعماء كثيرين من الحكام الأوتوقراطيين

الجدد، وحدث هذا حتى فى خضم فرض الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية على ليبيا. واشتبك القذافى فى صراع أيديولوجى وعسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعيداً عن الاعتماد على أى قوة عظمى أخرى. وبدأت سلسلة من أعمال الحظر الأمريكية على الصادرات العسكرية إلى ليبيا، وكذلك حظر استيراد أمريكا للنفط الليبي فى عام ١٩٧٩م. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف ليبيا فى عام ١٩٨٦م، انتقاماً ورداً على ما زعم بأنه تفجيرات إرهابية فى برلين، مما أدى إلى مصرع ما قدر بسبعة وثلاثين من المدنيين. وفى عام ١٩٩٢م، فرضت الأمم المتحدة المزيد من العقوبات الاقتصادية على ليبيا فى أعقاب رفضها تسليم المشتبه فى ارتكابهم لعملية تفجير طائرة "بان أمريكان" أثناء قيامها برحلة جوية فوق بلدة لوكيربى، بأسكتلندا فى عام ١٩٨٨م، قتل من جرائها ٢٧٠ شخصاً (EIU 2000b: 5, 6, 12). وفى ربيع عام ٢٠٠٤م، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فى رفع العقوبات الاقتصادية، واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، استجابة لدفعها تعويضات عن حادث تفجير طائرة لوكيربى، وفتح أبوابها للعمليات الدولية التى تستهدف التفتيش عن الأسلحة.

ولقد تدنت عائدات النفط منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. ومع انخفاض الدخل النفطى، واجه القذافى تحديات داخلية عديدة. وماتزال المعلومات الدقيقة حول السياسات الداخلية الليبية محدودة بسبب اللاشفافية المتعمدة من جانب نظام الحكم، والقيود التى فرضتها على الباحثين الأجانب. وحتى الآن، من المعلوم أن هناك حوالى ست محاولات للاغتيال وقلب نظام الحكم قد جرت ضد معمر القذافى إبان تسعينات القرن العشرين (EIU 2000b: 7). وأتاحت كل هجمة من هذه الهجمات لحظات سانحة من أجل تغيير محتمل لنظام الحكم، بيد أن التهديد الأعظم للقذافى جاءه من قواته العسكرية الخاصة به (El Fathaly and Palmer 1995: 170-171). وفى عام ١٩٩٣م، ثارت جماعة منشقة صغيرة كانت تابعة للجيش الليبي ضد القذافى، واضطر إلى نشر سلاح

الجو من أجل قمع الهجوم الذي شنته قوات برية (Takeyh and Rose 1998). ونجا النظام الليبي، غير أن العصيان أظهر أن الاختراق المحدود من جانب القذافي للقوات المسلحة؛ جعله أكثر عرضة من حافظ الأسد أو صدام حسين للتحديات التي تأتيه من لدن نخبته الخاصة به (El Fathaly and Palmer 1995: 170-171).

وجاءت هجمات أخرى من الحركات الإسلامية الداخلية. فمنذ عام ١٩٩٥م، شنت الجماعة الإسلامية المتشددة وحركة الشهيد الإسلامية حملة عصيان متصاعدة (I.I.U (8: 2000b. وتمخض القتال بين نظام الحكم والإسلاميين في بنغازي عن مصرع ثلاثين شخصاً في عام ١٩٩٦م (وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦)، وفي عام ١٩٩٨م، أصيب القذافي بجراح أثناء محاولة اغتياله (Freedom House 1998). الآن وقد نجا زعيم الدولة من كل هذا، فإن ليبيا كذلك قد احتملت هذه الهجمات التي شنتها المعارضة، ولم يحدث أن سقطت في هوة الصراع المدني الواسع النطاق.

تفسير طول أمد السلطوية:

كانت سياسات الشرق الأوسط معزولة نسبياً عن الدراسات المقارنة لتغيير نظم الحكم، مما عزز الانطباع القائل بأن نظريات العلوم الاجتماعية المعيارية لا تلائم المنطقة إلا على نحو رديء. ولكن هذا الفحص الموجز لحالات معينة محددة من الصراعات على السلطة أوضحت لنا أن هذه الخصوصية التي خلعت على المنطقة مبالغ فيها. وأظهرت دراسات الحالة السالفة نمطاً مألوفاً لمعظم علماء السياسة، ألا وهو: نظم الحكم السلطوية المستبدة صمدت إزاء التحديات الداخلية بسبب الاستعمال المفرط للقمع والبطش. وربما تبدو هذه التفسيرات مبتذلة عند استعراضها؛ وجاء التقصير عن إدراك هذا السيناريو بسبب التركيز السائد على التحولات السياسية المكتملة. وبينت حملات التغيير غير الناجحة في: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، أن الحكام الأقوياء

قاموا بالبطش بحالات العصيان المسلح وقمعها على نحو قسرى؛ مما أدى إلى طول أمد الاستياء والسخط الذى استفزته أعمالهم الاعتباطية والتحكمية. وفى هذا النمط، كان استقلال نظام الحكم عن القيود التى تفرضها الدول الأجنبية الخارجية على استعماله للقوة ظرفاً أباح له الإفراط فى تلك القوة. فإذا عوملت على أنها ظاهرة غير استثنائية، فإن سجل السلطوية ذات الأمد الطويل فى البلدان العربية ينطوى على احتمالات التبصر والبصيرة بأحوال كل من نظم الحكم الجاثمة ونظم الحكم الزائلة. وتعد هذه الدراسة، إلى جانب الفصول الأخرى فى هذا الكتاب، مساهمة فى مثل هذه البحوث. وربما يكون لنا بعض الملاحظات المستمدة من التفسيرات السابقة حول الأزمات التى نجا منها بعض نظم الحكم.

وربما كان أكثر النتائج لفتاً للنظر هو أن الحكم الوحشى قد يستطيع أن يجعل نظام الحكم ذا أمد طويل وليس ذا أمد قصير. وبينما قد تخلق المحسوبية ومحاباة العائلة والفساد الحكومى الظروف والخلفية الملائمة للعمل الجماعى المشاكس ضد الحكم، فإن جهود المعارضة اللاحقة لن تستطيع أن تنصب حكومة جديدة ما لم يتم وضع حد لمقدرة نظام الحكم على القمع والبطش. وفى الحالات الأربع التى نجت فيها نظم الحكم من الأزمات التى أهدقت بها، ناضل المتشددون الموالون لنظام الحكم من أجل الحيلولة دون زوال النظام، مع وجود استثناء لتونس، حين استطاع المعتدلون إنقاذ نظام الحكم، ثم أعادوا دعمه وتعزيزه، وأفلحوا فى ذلك. أما المتشددون الأقوياء الذين تساندتهم شبكات تحكمية شاسعة، فى ظل وجود قيود ضئيلة على استعمالهم للقوة داخلياً، فقد ثبت أنه من الصعب الإطاحة بهم. ومن هنا، فإنه فى حالات الاستقلال عن الدولة المتسيدة الأجنبية، يلاحظ المرء وجود علاقة منحنية بين الشخصية وطول حياة نظام الحكم. وقد لا يقوض المستوى المتوسط من الحكم التوارثى المستبد، مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى بما فيه الكفاية لى يتم عزل

الحاكم، غير أن الجهود الواسعة لإضعاف استقلالية الجيش، وتغلغل المحسوبية والمحاباة في المجتمع قد تحافظ على الديكتاتورية. ونظاما الحكم في ليبيا وتونس تمكنا من تحاشي الجهود المبذولة من أجل تغييرهما، في ظل وجود شبكات مستبدة واهنة، واستطاعا أن يفعلا ذلك بقدر ضئيل من التشبث، كما ظهر في سوريا والعراق. واستخدم القذافي مجموعة واحدة من القوات المسلحة من أجل سحق الطرف الآخر؛ أما بن علي فقد حل محل بورقيبة قبل أن يقوم بعد ذلك بتكرار مناهجه وأساليبه. وهكذا، فإن هذه الدراسة تقدم لنا درساً بليغاً، وإن كان موجعاً ومزعجاً، حول عمليات التحول السياسية وحالات التوطيد للنظم الحاكمة. وفي زمن الأزمة الداخلية، فإن الحكم الفردي الممتد والفساد لا يؤديان إلى توهين نظام الحكم وإضعافه ما لم يتم فرض قيود رادعة عليه من السادة الأجانب أو من الدول الخارجية.

الدعم الدولي والاستقرار الداخلي :

يقع وراء الدينامية الداخلية لنظام الحكم الشخصاني الذي يدور حول الفرد، العلاقة مع الدول الخارجية والأجنبية. ويوحى سجل الثورات الفاشلة وحالات العصيان التي منيت بالهزائم في الشرق الأوسط بأن دور القوى الخارجية في تقييد استعمال القوة من لدن الزعماء الأوتوقراطيين ربما تعرض إلى التقليل من شأنه في الدراسات التي تناولت التحولات السياسية الناجحة. ففي سوريا، وليبيا، وتونس، والعراق، فإن استقلال نظام الحكم عن الضغوط الخارجية لتقييد الاستعمال المفرط للقوة، تركه حراً طليقاً للبطش بعمليات العصيان المسلح الداخلية. ولم تكن هذه الدول معتمدة على وجه العموم على المساندة الأجنبية إبان الأزمات، غير أنه حتى تلك الحكومات العربية التي تعول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، أو قوة خارجية كبرى أخرى؛ فإنها ليست بالضرورة معرضة للهجوم أو عرضة للسقوط بيد خصومها.

وهنا فإنه لأمر حيوى أن نفصل حالات التبعية للمساندة الأجنبية عن تلك الحالات التى يقوم فيها السيد الأجنبى بتقييد قدرة النظام الحاكم على نشر العنف. وينبع النفوذ السياسى للولايات المتحدة الأمريكية على نظم الحكم؛ من اعتماد هذه النظم على الرعاية الأمريكية، غير أن استخدام ذلك النفوذ كرادع أو كداعم أمر يختلف. فعلى سبيل المثال، نظاما الحكم الحاليان فى المملكة العربية السعودية، ومصر؛ يتلقيان كميات ضخمة من المساعدات العسكرية، وفى حالة مصر، نجد أنها تتلقى معونة اقتصادية ضخمة، فى ظل وجود بعض الخيوط السياسية القليلة التى ترتبط بذلك. وبالتالي، فإن هذين النظامين الحاكمين ربما يستعرضان النوع ذاته من المقدرة الواسعة على القمع والبطش، كما هى الحالات التى تكون للنظم فيها علاقات واهنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتصف منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch لحقوق الإنسان علاقاتهما مع أمريكا كما يلى:

تفرض المملكة العربية السعودية قيوداً صارمة على المجتمع المدنى، وتقوم بالتمييز ضد النساء بطريقة قاسية، وتقوم بقمع الانشقاقات بطريقة نظامية. غير أن الحكومات الغربية حتى هذا التاريخ قنعت وقرت عيناً بشرائها للنفط السعودى واستجداء العقود السعودية؛ بينما التزمت صمتاً مخجلاً إزاء المساوىء السعودية. أما مصر؛ فأظهرت عالماً سياسياً رسمت خطوطه بإحكام، وحكومة تفعل كل ما فى وسعها من أجل خنق المعارضة السياسية السلمية. (HRW 2002a)

وهكذا، فإنه فى الوقت الذى قد يكون الاستقلال عن التبعية للخارج ظرفاً كافياً لتوطيد أركان نظام حكم مستبد للغاية، فإنه مع ذلك قد لا يكون أمراً ضرورياً. وبوسع البحوث المستقبلية حول التغيير الذى يعترى نظم الحكم أن تفحص العوامل التى تميز التبعية للسيد الأجنبى أو للدولة الخارجية عن التقييدات التى تفرضها الدولة الأجنبية.

ويمكن لمثل هذا العمل أن يتم الشروع فيه بفحص مقارن للمواقف السياسية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مختلف نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية، مع إدراكنا أن حكومة الولايات المتحدة تتبنى مواقف مميزة نحو تغيير بعض نظم الحكم ويتوقف هذا على الهدف من وراء المعونة أو الانتقاد. ولقد قام توماس كاروثرز بمعالجة هذا التباين على نحو نزيه وصريح قائلاً: "حينما تبدو الدولة الديمقراطية متوافقة مع المصالح الأمنية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، تقوم أمريكا بالترويج لهذه الديمقراطية وتشجيعها. وحيثما تتصادم الدولة الديمقراطية مع المصالح الأخرى ذات الشأن والأهمية للولايات المتحدة، تقوم أمريكا بالتقليل من شأنها بل وحتى تجاهلها" (Carothers 2000: 3). مثلاً، حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، نجد أن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للتعددية الحزبية نادراً ما يمتد ليصل إلى البلدان المسلمة في الشرق الأوسط، وبخاصة حينما تكون إسرائيل، أو الموارد البترولية، أو التهديد الإسلامي المدرك، متضمناً في الموضوع (Gerges 1999: 17; Entelis 2000). وتأسيساً على ذلك، فإن البلدان السلطوية المستبدة في المنطقة ربما تقدم نظاماً حاكمه يشكل فيها "الوضع الراهن وضعاً حيوياً للغاية للمصالح الأمريكية؛ لدرجة أنه يتعين ألا يتم إزعاج هذا الوضع أو زعزعته" (Whitehead 1986: 41; see also Hawthorne 2001).

وتبدى أن الحرب الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب قد قدمت المزيد من الدعم للشرعية الدولية التي تم إضفاؤها على القمع والبطش الداخلي، حيث إن نظم الحكم تلقت ضوءاً أخضر لفرض إجراءات أمن صارمة على حركات المعارضة السياسية، بغض النظر عن تكتيكاتها وأهدافها. وكما أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش: فإن "الأعضاء الرئيسيين في الائتلاف قد انتهكوا مبادئ حقوق الإنسان في الداخل، وتغاضوا عن التجاوزات ضد حقوق الإنسان التي ارتكبها شركائهم. وقاموا باستبدال النفعية وجر المغانم، بالالتزام الوثيق بحقوق الإنسان، التي من شأنها وحدها أن تلحق الهزيمة بالسبب الأساسي والمنطقي للإرهاب". وتتمثل ملابسات هذا

المعيار المزوج في أنه "مهما كان نجاحهم في تعقب إرهابيين معينين، فإن الائتلاف يخاطر بتعزيز منطق الإرهاب؛ ما لم يتم إعطاء حقوق الإنسان دوراً مركزياً بدرجة أكبر بكثير" (HRW 2002a; see also HRW 2002b). وحينما سئل سفير الولايات المتحدة الأمريكية في مصر حول انعدام التقدم في عملية الديمقراطية بمصر، أجاب قائلاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مصر دولة صديقة لها، ونحن لا نزاوّل ضغوطاً على أصدقائنا" (Welch 2002).

وضع الثقافة في إطار اصطلاحى متفق مع القواعد المقررة:

لا تلائم التفسيرات الثقافية، على النحو الذى تم اقتراحه بالطريقة التقليدية، عملية شرح مستويات نتائج السياسات الكلية في منطقة الشرق الأوسط، وهى السياسات التى توصف بكونها مثيرة للنزاع وكثرة الخصام. وحينما تثار المزايع حول عدم التوافق بين الإسلام والديمقراطية، ويتنبأ البعض بأن الإسلام إنما يعين الحكام المستبدين وطفاعة الديكتاتورية، يكتشف المرء بدلاً من ذلك أن ثمة نزوعاً لاتخاذ الإجراءات الفعالة كاستخدام القوة لتحقيق الأغراض السياسية. ومن الأفضل التعامل مع العوامل المحلية الداخلية، مثل: الأيديولوجيات أو العقائد الدينية على أنها متغيرات متداخلة متشابكة فى إطار الحفاظ على السلطوية والاستبدادية. إن تأثير الإسلام السياسى، شأن تأثير البرامج الفكرية أو التصورية Ideational الأخرى حول العالم، تتداخل فيه مصالح الجماعات المشاركة وعقائدهم الفكرية. على سبيل المثال، فإن مشروعات المعارضة الإسلامية ربما تتلقى القليل من التأييد من جانب الدول الغربية التى تضغط على الحكام المطلقين الأوتوقراطيين فى كل حذب وصوب من أجل الإصلاح. ويترتب على ذلك أنه إذا فضلت الدول التى تساند نظم الحكم غير الديمقراطية، إذا فضلت الديكتاتورية على الحكم النيابى الذى شارك فيه الإسلاميون، حينئذ تقلل الرسالة التى محورها الإسلام من فرص الحصول على المعونات الخارجية

وتخفيض فرص تغيير نظام الحكم التي تدفع إليها عوامل محلية داخلية. وهكذا، فإن ما يطلق عليه الثقافات الإسلامية، غالباً ما تدرك وفقاً للمصطلحات القديمة أو التعبيرات العتيقة على أنها نظم عقائدية لا خلافية تنم عن وحدة متراسمة وتناغم كلى؛ وعلاقة الثقافات الإسلامية بنظم الحكم ليست علاقة آلية. بل يتم تنقية هذه العلاقة عبر الاستشراف ووجهات نظر الفاعلين المتعددين الذين لهم صلة بالمحافظة على نظام الحكم المستبد أو انهياره. ولقد صاغت تجمعات المعارضة فى: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، مشروعاتهم وفقاً للإسلام، غير أنها لم تقم بتعميم الشروط من أجل إطالة أمد السلطوية والاستبدادية. على العكس، قدم الإسلام مجموعة الأفكار من أجل الاحتشاد والتعبئة ضد نظم الحكم الديكتاتورية.

ومع ذلك، فإن الصياغة الأيديولوجية أو العقائدية لمثل هذه الحملات من أجل التغيير، ربما يكون قد وظفها الحكام المحليون أو صناع السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية فى مناقشاتهم الدائبة والحادة حول تضارب المصالح الأمريكية أو اتفاقها مع مصالح الزعماء المسلمين. وحينما (يصفون) الحركات الإسلامية فى الخارج بأنها تعتنق موقفاً معادياً للغرب، أو يفهمها الغربيون على هذا النحو، فإن جهود هذه الحركات لن تلقى، على الأرجح، دعماً من الغرب ممثلاً فى الضغوط التى تمارس إزاء نظم الحكم المتسلطة والطاغية. وبالتالي، حتى إذا لم يعتمد حكام مثل حافظ الأسد أو معمر القذافى على رعاية القوى العظمى، فإنهم قد يعولون على إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن مساندة الجماعات الإسلامية إبان الانتفاضات الشعبية (al-Sayyid 1991: 722-723).

ويترتب على ذلك أن الأمر الذى بدا وكأنه ظاهرة استثنائية إقليمية؛ إنما هو نتاج غير ملغز للديناميات السياسية التقليدية أو العادية. ونظراً لمجموعة متنوعة من الأسباب، فقد استمتع الزعماء العرب بالحرية وبكونهم فى معزل عن الضغوط الخارجية من أجل التغيير، وحصدوا المنافع السياسية المقابلة لذلك داخل نظم حكمهم. وحينما

تثور المعارضة، يقوم المتشبهون بالسلطة فى سدة الحكم بإلحاق الهزيمة الماحقة بالقوى الاجتماعية التى يمكن أن تصير بديلاً لهم. أما قضية القيود الخارجية أو الدعم الخارجى فما هى إلا متغير سياسى فى جوهره، وليست عاملاً دينياً ثقافياً أو عاملاً مرتبطاً بخصوصية المنطقة. وإذا وضعنا الدعم الأمريكى فى سياق المساعدات القديمة التى قدمت لزعماء مطلقين أوتوقراطيين من خارج منطقة الشرق الأوسط، مثل: سوموزا جارسيا Somoza Garcia، وموبوتو سيسى سيكو Mobuto Sese Seko، فإن النزوع الحالى للدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية للوضع الراهن فى الشرق الأوسط لا يجعل من هذه المنطقة منطقة فوق العادة أو منطقة "استثنائية". على العكس، فإن المنظر الطبيعى السياسى للشرق الأوسط نموذجى لدرجة أن نظم الحكم المتواجدة فيه، شأن غيرها حول العالم، تخضع لنفوذ العلاقات والإحياءات التى تتقدم بها الولايات المتحدة الأمريكية للحكام القائمين فى السلطة ولحركات المعارضة.

الخلاصة:

قبل أن نتبنى نظريات الظاهرة الاستثنائية لسلطوية نظم الحكم واستبداديتها فى الشرق الأوسط، يتعين على طلاب العلوم السياسية أن يستنفدوا أولاً الأدوات التحليلية المتوافرة فى الاستعمال الشائع. ويعتبر هذا العمل جوهرياً وأساسياً للبحوث الجماعية والتراكمية التى تساعدنا على تفهم الظواهر الاجتماعية. وتوحى الأدلة التى جمعناها فى هذه الدراسة بأن التحليل السياسى المقارن من الممكن أن يذهب بعيداً صوب شرح أوجه التباين أو التباين بين السلطوية فى الشرق الأوسط، وبين انهيار نظم الحكم غير الديمقراطية فى أصقاع أخرى من العالم.

وتلفت الحالات السالفة لتوطيد نظم الحكم النظر إلى الدور الذى لم يتم فحصه بحثياً بعد، وهو القيود التى تفرضها القوى الخارجية على البطش الذى يقوم به نظام

حكم معين، وذلك من أجل تفسير العمليات الكاملة للتحويلات السياسية. ويستعمل الحكام السلطويون والمتحالفون معهم تنظيمات قمعية مدارة بإحكام، ويمكن أن يصيروا عنيدين ومتشبهين بالحكم حينما يجابهون التحديات. وأثبتت نظم الحكم هذه أنها مرنة وسهلة التكيف مع الطوارئ؛ حينما تتمكن النخب الحاكمة من سحق الثورات الداخلية. ولقد لاحظنا هذه الأشكال من الأنماط العامة خارج منطقة الشرق الأوسط وأثبتت أنها صحيحة وفعالة بالقدر ذاته من التعادل أو التساوى داخل المنطقة. وحين اندلع العصيان واثارت التمردات ضد المتسلطين والبلغاء ونظمهم المستبدة في: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، قام الحكام بنشر أجهزتهم الأمنية الداخلية ضد أعدائهم وخصومهم وتمسكوا بالسلطة متشبثين بها. وعناد هؤلاء يوضح قدرة الطغاة القائمين بالحكم، حينما لا يردعهم سادة أجنب يعارضون استعمال القمع والبطش، على إيقاف حركات المعارضة التي تعمل من أجل التغيير. وبالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار دور الدول الخارجية في قمع المعارضة الداخلية، فقد ركزت هذه الدراسة على الحاجة إلى تمحيص الموالين لنظام الحكم حينما نقوم بتقييم سيناريوهات التحويلات السياسية. وبوسع أنصار المدرسة المقارنة أن يقدموا لنا مداخل لدراسة الاختلاف بين التغيير والاستمرارية؛ عبر توجيه الانتباه المباشر إلى الفاعلين المتورطين، طالما أن المتشددين تم تضمينهم، ونهض المرء بتأمل قدراتهم وقيودهم حينما يحاولون إعاقة عملية التحول أو الحيلولة دون وقوعها. وتستعمل نظم الحكم السلطوية في الشرق الأوسط مجموعة شائعة من الممارسات: (المحسوبية الشاملة، ومحاباة الأقارب في التوظيف وكل شيء، وتقويض المؤسسات الرسمية، إلخ.)، وتشترك في حساسيتها المفهومة ضمناً للتحديات التي تشكلها تلك الجماعات المستبعدة في ظل الحكم الاستبدادي. على أية حال، حتى يتسنى للتحول أن يقع، فإنه يجب على هذه العوامل أن تفجر احتجاجاً كافياً بين الفاعلين السياسيين - "المتسببين" في إحداث التغيير بالنظام الحاكم - لكي يقهروا الزعماء القائمين في سدة الحكم (Huntington 1991: 107). وعلى نقيض المزايم حول التأثيرات الموهنة للحكم الاستبدادي، فإن الحالات الشرق الأوسطية تشير إلى أنه

ريثما تضعف شبكات الشخصية Personalism فحسب؛ فعندها يحدث الانهيار لنظام الحكم. إن تآكل الاستقلالية المؤسسية في القوات المسلحة لنظام حكم معين، واختراق المجتمع المدني عبر شبكات المحسوبية التي يحاييها الحاكم - وليس التبشير بإطاحة الديكتاتوريات - هي التي حافظت على الحكم السلطوي في: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا. وبمجرد أن يدب فيها النشاط، تقوم حركات المعارضة بمواجهة المؤسسات القمعية التي كانت مندمجة اندماجاً عالياً في نظام الحكم، وتدافع عن بقائها الذاتي إزاء بقاء الديكتاتورية. ولم تتقيد هذه الأجهزة بتبعياتها للخارج، وهي التبعيات التي كان من شأنها أن تطف من لجونها إلى القوة. وهكذا، فإن هذه الحالات تؤيد المدخل الذي يتناول بقاء نظم الحكم وانهيارها، والذي يعتبر القائمين في سدة الحكم فاعلين سياسيين يحاولون أن يوقفوا التغيير؛ بالقدر نفسه من القوة التي يحاول بها الإصلاحيون أن يعملوا على جلبه وتحقيقه.

ملاحظات

سبق أن ظهرت أجزاء من هذا الفصل في مقالة بعنوان: "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neo-Patrimonial Regimes." *Studies in Comparative International Development* 37, no. 3 (2002) Transaction Publishers. وهو الناشر، بإذن من الناشر، وهو Transaction Publishers.

لحصولي على تغذية راجعة بناءة حول النسخ المعدلة المبكرة لهذا الفصل، أتقدم بشكري إلى: ميشيل بيتر أنجريس، ونانسي بيرميو، وماك براونلي، وإيليس جولبرج، وفريد جرينشتاين، وأتول كوملي، وجيمس ماهوني، ومارشا بريشتين بوسوزني، ودان سلاتر، وريتشارد سنايدر، وديفيد فالدنر، واثنين من المراجعين المجهولين في مجلة *Studies in Comparative International Development*.

الفصل الرابع

متنافسون فى ظل غياب الديمقراطية: تشتت الصفوة فى إيران

أرانج كيشافارزيان

يدور هذا الفصل حول تساؤل محوري، هو: لماذا حافظت جمهورية إيران الإسلامية على هذا الشكل من الحكم السلطوى؟ ويعتبر ثبات السلطوية فى إيران مثيراً للاهتمام على نحو خاص؛ لأن عدداً من العوامل، أخص بالذكر منها: التشظى والتفتت الطويل الأمد الذى اعترى النخبة والتنازع فيما بينهم، توحى بأن انهيار نظام الحكم مرجح ومحتمل ووشيك الوقوع. ويشرح الفصل طول حياة الجمهورية الإسلامية عن طريق الجدل بأن مؤسسات الدولة تعزز من الانقسامات والشقاكات بين النخب والصفوة، وتسمح بوجود درجة من التعددية الحزبية السياسية، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات نفسها تضمن المحافظة على النظام الحاكم وتقوم بتقويض التحول الديمقراطى.

فى خمسينات وستينات القرن العشرين، نظر صناع السياسة والمحللون إلى "الحداثة" و"التنمية" على أنها الأهداف المبدئية من أجل تطور العالم، أما السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ذاته، فقد بشرت باقتراب "الاستقرار" و"الدول القوية" وكونها بؤرة التركيز، وفى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، أفسحت هذه الغايات أو المآرب المجال أمام "الديمقراطية". وبالتالي، فإن أدبيات وافرة، تملأ مجلدات ونسقاً شاسعاً من مراكز البحوث والدراسات، انتشرت فجأة للتفكر فى الشروط المسبقة من أجل تدعيم الديمقراطية وتعزيزها، وأشكال التحول من الحكم الاستبدادى إلى الحكم الديمقراطى.

وفى ظل هذه الفورة من الطاقة الفكرية والطموح السياسى الذى تركز على عمليات الديمقراطية والتحول الديمقراطى، فإنه ثمة قضية واضحة وحاسمة تم أحياناً الاستخفاف بها أو تجاهلها، ألا وهى: أن المسار نحو الديمقراطية لا بد وأنه قد بدأ رحلته من نظام حكم سلطوى (Linz and Stepan 1996). وسواء اتخذت عملية التحول الديمقراطى شكل الحركة الجماهيرية، التى تتوصل فيها النخبة إلى اتفاق عن طريق التفاوض ويضمن أن عملية التحول مفيدة تبادلياً لكل من الحكام وجماعات المعارضة، أو يقع غزو أجنبى يحرر البلاد ويحل محل النظام الاستبدادى، فإن قضية الديمقراطية أو التحول الديمقراطى تتصل اتصالاً لا ينفصم بكوكبة المؤسسات والفاعلين التى حافظت على الحكم السلطوى وقمعت المعارضة التى سعت لتغييره. وثمة جدال استطال فترة طويلة، هو: أن تماسك النخبة وبناء الإجماع يضمن طول الحياة أو طول الأمد لنظام الحكم (Moore 1966; Skocpol 1979; Herb 1999). وفى السنوات الأخيرة، تم أيضاً استعراض الافتراض العكسى، وهو أن الانقسامات التى تعترى النخبة تعجل من انحطاط نظام الحكم وتحلله وانهيائه. ولقد كتب غيليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell، وفيليب شميتير Phillippe Schmitter مؤكدين على أنه: "ليس ثمة تحول سياسى لا تكون بدايته هى السياق - المباشر أو غير المباشر - للانقسامات المهمة داخل نظام الحكم السلطوى نفسه، والتى تقع مبدئياً حول الانشقاق المتذبذب أو المتقلب بين المتشددين والمعتدلين" (١٩٨٦م: ١٩).

وبأخذنا بهذا التشخيص، فإنه على مدار السنوات القلائل المنصرمة، كانت فرص انهيار الاستبداد فى إيران ميمونة ومبشرة بالنجاح. وكانت ثورة ١٩٧٩م قائمة على أساس من مبادئ الحرية والجمهوريانية Republicanism، والتمسك بالنظام الجمهورى ساوى فى القدر ذاته مبادئ السياسات الإسلامية، ومناهضة الاستعمار والإمبريالية. وكانت شرعية الجمهورية الإسلامية متمحورة حول المشاركة الشعبية، وتحيل فى الماضى إلى قرن من نظام الحكم الدستورى والتمسك بالمبادئ الدستورية والحكم وفقاً

لها. فضلاً عن ذلك، فإنه منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين، تورط كبار الساسة والزعماء السياسيين بنظام الحكم في مناظرات جادة حول إصلاح النظام السياسى والاقتصادى من أجل التقليل من احتكار الدولة، وتشجيع المواطنين على المشاركة فى أوجه معينة من إعادة بناء الحكم والمشروعات التنموية. ولما تبدت ضرورة مؤسسة نظام الحكم وبنائه على أسس مؤسسية، بعد أن وضعت الحرب مع العراق أوزارها (١٩٨٨م)، و وفاة آية الله روح الله الخمينى (١٩٨٩م)، برزت إلى الواجهة الصراعات بين النخبة، وتم اعتناق برامج بديلة. وتجدرت الانقسامات الأصولية الأيديولوجية داخل المؤسسة الحاكمة، وتردد رجع صدى الخصومة والتنافس بين كبار شخصيات النظام الحاكم فى البيئة السياسية الأكثر انفتاحاً على نحو تدريجى إبان تسعينات القرن العشرين، و داخل مجتمع لديه مستويات عالية من معرفة القراءة والكتابة، والتعليم، والتحضر. ونتج عن هذا الاتجاه، الذى دعمته الصحافة المستقلة، وتنظيمات المجتمع المدنى الناشئة، والمشاركة الواسعة النطاق فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى عامى ١٩٩٧م و ٢٠٠١م، والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠م، والحركة الإصلاحية التى أعلنت عن نفسها، والتى وصلت إلى السلطة وسدة الحكم، ومع تفويض صريح بإصلاح النظام السياسى عن طريق: توطيد حكم القانون، وتعميق دور المجتمع المدنى وتوسعته، وحماية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية^(١).

ومع وقوع الكارثة المفاجئة فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ٢٠٠٤م، اعترف حتى زعماء الحركة الإصلاحية بأن حركتهم أخفقت ولم تحقق النجاح ومنيت بالهزيمة. ونحن نعى بـ "عملية التحول السياسى صوب الديمقراطية": إعادة هيكلة النظام السياسى بحيث تكون بواقعها أهلية داخلية وبدون عنف نسبياً، وبحيث يتغير من نظام استبدادى سلطوى إلى نظام أساسه مشاركة المواطنين وإدماجهم فى صنع السياسة والقرار السياسى وعملية تنفيذها، (وذلك على نقيض تغيير نظام الحكم الذى يجلبه الغزو الأجنبى أو الثورة). أما فى العهد الحاضر، فإن فرص عملية تحويل

الجمهورية الإسلامية من الحكم المطلق والأوتوقراطية إلى نظام الحكم الديمقراطي، فتبدو كالحبة وقائمة.

ويشرع هذا الفصل في العمل ليتفهم الهيكل الحالي لجمهورية إيران الإسلامية التي طال أمد بقائها لأكثر من ربع قرن من الزمان، بدلاً من تحليل الديناميات السياسية بطرح التساؤل: لماذا لم تتحول إيران إلى دولة ديمقراطية^(٢)؟ ويعتبر هذا التساؤل محورياً؛ لأن مرونة نظام الحكم وتكيفه مع الطوارئ وقعت تحت ظروف اعتقد البعض أنها موهنة، وأخص بالذكر منها الصراعات عميقة الجذور والدائبة بين النخبة. إن الجمهورية الإسلامية نظام حكم يصنف مبادئ الجمهوريةانية والتمسك بالنظام الجمهوري والمشاركة الجماهيرية ضمن فئة أكبر، وهي التأويل الخاص للإسلام الذي يضع المزايا لحكم رجال الدين ويضع حدوداً لمدى السياسات. ودستور هذا الحكم ومساره السياسي أن تكون له انتخابات مؤسساتية للبرلمان ورئاسة الجمهورية، فضلاً عن منصب "الزعيم" ومجلس الوصاية؛ الذي يعتقد أنه يحمي إرادة الله، ويعزز مصالح رجال الدين الملحقين بالدولة وحلفائهم من العلمانيين^(٣). ومن خلال هذه الخيوط السياسية والدينية المتنوعة، تتسج النخب السياسية تعريفاتها المتينة للمعنى الحقيقي لـ: "الجمهورية الإسلامية". ويؤيد المحافظون المتشددون السلطات المطلقة لأقصى مدى التي يتمتع بها الزعيم والمؤسسات ذات الصلة التي لا تخضع للمساءلة، في حين أن الإصلاحيين المعتدلين يسعون إلى الحصول على المزيد من الصلاحيات الواسعة من أجل المؤسسات الجمهورية. وتم إطلاق مصطلح على هذا الموقف، هو: "السلطوية المتحزبة" (Chehabi 2001).

ومع التسليم بوجود توليفة من الهياكل المشاركة والسلطوية، فما هو نوع النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية؟ ومع أخذنا في الاعتبار أن التوترات والشقاكات السياسية داخل الأوليغاركية الحاكمة، أو حكومة القلة التي في سدة الحكم الإيراني، قد تم رصدها، فكيف تسنى لنظام الحكم أن يبقى وينجو؟ ولماذا لم يقع هناك انهيار

للتسلط والاستبداد ؟ بكلمات أخرى، كيف تسنى للجمهورية الإسلامية أن تولد الصراع بين النخب، وتقاوم الانهيار التام لنظام الحكم فى أن معاً ؟ إن هذه هى التساؤلات التى أحاول أن أتناولها وأعالجها هنا.

إن التفسير لهذا الموقف الملغز لا يمكن العثور عليه داخل الهيكل الاقتصادى، أو الأيديولوجية السياسية، أو طبيعة الدين فى الجمهورية الإسلامية فحسب. وبدلاً من ذلك، فإننى أجادل بأن هذه الماركة لسلطوية الجمهورية الإسلامية متجذرة فى دولة متشظية لدرجة عالية، وهى دولة تولد التحزب داخل نخبها إلى طوائف وتغذيها، وكذا المنافسة بين الجماهير، ولكن فى ظل السماح للمتشددين بمراقبة القوى السياسية وإدارتها، بما يضمن أن الصراعات بين النخب سوف تتواصل دون أن ينفطر العقد إلى انهيار السلطوية أو حدوث تحول ديمقراطى كامل وشامل. والانشقاقات بين النخب ليست زيغاً أو انحرافاً فى السلطوية الإيرانية، ولا يجب أن نأخذها على أنها مؤشر أو إشارة إلى مقدرة نظام الحكم أو ضعفه؛ وبدلاً من ذلك، فإن الخلاف مكون جوهرى من مكونات النظام الذى أصفه بأنه: "سلطوية استبدادية متشظية". وهكذا، فإن هذه الكوكبة من المؤسسات التابعة للدولة تنتشى - من أجل التوفيق بين الالتواءات السريعة من أنواع تمثيل المصالح كافة - بدون كسر الوضع الراهن المستبد أو الاستبدادى.

ويستطرد هذا الفصل على النحو التالى، أقوم أولاً بوضع الخطوط التمهيدية للعوامل التى تتنبأ بوجود أزمة فى نظام الحكم ووقوع الانهيار فى الجمهورية الإسلامية. يلى ذلك مناقشة لطبيعة نظام الحكم وأفترض أن الطبيعة المتشظية للدولة مسألة خطيرة بالنسبة إلى الطريقة التى تزاوّل بها الحكم. وفى القسم اللاحق، أقوم بشرح مرونة نظام الحكم وتكيفه مع الطوارئ فى مواجهة التعبئة الاجتماعية والحشد والمنافسات الدائرة بين أهل حكومة القلة، عن طريق الجدل بأن الصفات ذاتها لدى الدولة التى تقوم بمأسسة صراعات النخبة تكبح فرص انهيار نظام الحكم. واختتمت الفصل بالتفكير بإيجاز فى المعوقات الخاصة المعرّقة لعملية الديمقراطية التى يولدها هذا

النظام السياسي، والذي يشير إلى بناء التنظيم على أنه خطوة خطيرة في معالجة نقائص الحركة الإصلاحية وعيوبها حتى تاريخه.

والتحليل الذي قمت به يتلافى التوتر المزعج الذي طرأ على دراسات نظم الحكم، وذلك عن طريق التركيز على العوامل العاجلة التي تمخض عنها استقرار نظام الحكم في سياق التعددية الحزبية بين النخب، وسلطت الأضواء على المزيد من العوامل الهيكلية الكلية، مثل: الوضع النسبي للعلاقات بين الطبقات، ومستويات عملية التصنيع والتحديث، ومنطق الأحداث الدولية. وفي حين أن هذه العوامل ضرورية بالتأكيد لدفع سلسلة العلة والسبب التاريخية إلى الوراء، وتحديد قائمة القيود والفرص المتضمنة في عملية تشييد الديمقراطية وتوطيدها في إيران^(٤)، نجد أن الغرض من وراء هذا الفصل هو النظر في العوامل المحددة المميزة التي تحول دون وفاة الجمهورية الإسلامية، وكذا العوامل قصيرة المدى التي تقلل من انهيار السلطوية والاستبداد والانفتاح الديمقراطي. وهكذا، فإن التحليل الذي أقوم به هنا اكتسب شكله وجوهره من خلال السلسلة الطوعية من دراسات تغيير نظم الحكم، والتي تحتفل - بكل عناية - بدور النخب السياسية، والمؤسسات السياسية الخصوصية، والأحداث السياسية غير المتوقعة، والطوارئ.

هل انهيار نظام الحكم في إيران وشيك الوقوع ؟

ادعى ريتشارد بيرل Richard Perle، المستشار السياسي للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لشئون الشرق الأوسط، في أوائل عام ٢٠٠٢م أن "قبضة الخوف قد انكسرت، وإنها لبداية النهاية لجمهورية إيران الإسلامية" (Nixon Center 2002). وحينما أعلن هذا التنبؤ، إنما كان يكرر ما قاله الكثيرون من الإيرانيين الذين يعيشون في لوس أنجلوس، ولندن، وغيرهما من البلاد منذ عام ١٩٧٩م. وعند أول إشارة من إشارات

الشقاق الداخلى، أو الصراع بين طبقة رجال الدين الحاكمة، أو الضغوط الغربية، تصور المغتربون الإيرانيون والناقدون المناهضون لنظام الحكم الإيراني، حدوث انفراط فى عقد ذلك النظام. ولكن لم يكن فحسب تفكيراً بالتمنى، أن يتوقعوا حدوث انحطاط للاستبدادية والتحول السياسى الممكن صوب الديمقراطية. وثمة نظريات بارزة متعددة من شأنها أن تؤيد وجهة النظر هذه، وبذلك تلقى الضوء على المفارقة المتمثلة فى ثبات السلطوية فى إيران وطول أمدها.

أولاً: يسود الاستياء من جراء الوضع الراهن؛ السياسى، والاجتماعى، والاقتصادى، بغزارة. ويبقى هناك جزء مركزى ملتزم أيديولوجيا بتأييد الشكل الحالى من الجمهورية الإسلامية، وهناك مجموعة من الإيرانيين المتنفذين الذين يستفيدون من محسوبية الدولة وسياساتها الاقتصادية. على أية حال، فإن التقارير الصحفية، ونتائج الانتخابات، والإضرابات القليلة، والمظاهرات الجماهيرية التى تندلع بين الفينة والفينة، تجعل من الواضح أن أغلبية الإيرانيين يريدون تغييرات جوهرية من شأنها أن تجعل تجديد العلاقات السياسية وتعديلها أمراً لازماً. كما أن المظالم تحولت إلى عمل جماعى وتعبئة عامة أو حشد جماهيرى. وإبان الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، جوبهت جمهورية إيران الإسلامية بعصيان مدنى واحتجاجات سياسية عنيفة، بأكثر مما شهدته أى نظام حكم آخر فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الاحتمال الأكبر. وكانت الاحتجاجات المنطلقة من الجامعات والفعاليات السياسية، ضد سياسات نظام الحكم وطبيعته المستبدة السلطوية، هى الأكثر درامية (Mahdi 1999). وفى الوقت الذى لاقت فيه هذه الاحتجاجات الطلابية والفعاليات السياسية الأخيرة عظيم الانتباه فى الخارج، نجد أن كثيراً من قطاعات المجتمع الإيراني الأخرى قد احتشدت وتعبأت وتظاهرت علانية ضد الشدة والضائقة الاقتصادية والسياسات التى تنتهجها الدولة. على سبيل المثال، وعلى مدار أسبوع واحد من عام ٢٠٠٤م، عقد معلمو المدارس، والمتقاعدون، وعمداء كليات الطب، تجمهراً عاماً معلنين احتجاجهم على ظروف العمل

وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها "March 20 Esfand 1382 (Sharq 10, 2004). كما احتج فقراء المناطق الحضرية على الأحوال المعيشية، وقام عمال الصناعة بتحدى سياسات الخصخصة الاقتصادية، وحدث في عدد من الحالات أن وقعت صدامات بين قاطني المدن والسلطات بسبب إعادة تقسيم المقاطعات وتحديد الدوائر وغيرها من النزاعات المحلية. وتدل هذه الاحتجاجات الجماهيرية على تنوع القضايا التي أصابت المواطنين بالصدمة الكهربائية وجعلتهم يهتمون بالسياسة، كما انعكست على هيئة مناقشات ومناظرات برلمانية، وافتتاحيات الصحف، ووعي العامة. ومع ذلك، فإنه لا المظالم ولا التعبئة الجماهيرية قد أطاحت بالطبقة الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية.

ثانياً: افترقت الجمهورية الإسلامية إلى الرعاية الدولية، وهو عامل - كما لاحظته إيفا بيلين وجاسون براونلي في فصليهما الخاصين بهما طية هذا الكتاب - ساعد على صيانة الكثير من نظم الحكم في المنطقة، بما في ذلك نظم حكم الأسلاف الملكيين. ولقد أثقلت الأعباء كاهل إيران جراء الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارسها عليها الخصوم الإقليميون والقوى العظمى العالمية سواء بسواء. كما نتج عن حرب الأعوام الثمانية بين إيران والعراق ورطة أو مأزق دموي؛ مثلت الإخفاق العسكري والفشل، الذي عاون على تقويض نظم الحكم السلطوية المستبدة في الأرجنتين واليونان.

ثالثاً: إن مفهوم الدولة الريعية الذي ينطبق على البلدان المصدرة للنفط مثل إيران يوحي بأن الجمهورية الإسلامية سوف تكون معرضة على نحو خاص للمعارضة الشعبية. وتجادل النظريات، التي تناولت بالدراسة الدول الريعية أو الدول التي تُعَوَّل على الموارد القادمة من مكاسب خارجية حظية، بأن وجود هذا الربيع الخارجي يشكل مجموعة من العلاقات السياسية بين الدولة ورعاياها من شأنها أن تثبط عملية تطور الديمقراطية، رغم المستويات العليا نسبياً من الثروة والتنمية؛ وذلك طبعاً على خلاف

الدول التي يتعين عليها التعويل على الضرائب والمصادر الأهلية للموارد (Luciani 1990; Ross 2001). وبالإضافة إلى ذلك، تقترح النظرية أن نظم الحكم الاعتباطية التحكيمية ربما تكون في الحقيقة غير مستقرة تماماً وعرضة للإطاحة بها وإسقاطها. كما ذكرت نظرية الدولة الريعية غالباً كتفسير أو شرح لأسباب هلاك الإمبراطورية البهلوية في عام ١٩٧٩م (Skocpol 1982; Shambayati 1994). ويمكن أن نتفهم مرونة الدولة الريعية وتكيفها مع الطوارئ وبأنها مسألة مرتبطة بمقدرتها على تخصيص الموارد وتوزيعها على رعاياها، وأنها تصطفى جماعات محورية عن طريق المحسوبية والمحابة؛ (مثلاً إصدار تراخيص استيراد مختارة)، واسترضاء طبقات اجتماعية كاملة عبر إعطائهم السلع الشعبية، (مثل السلع الاستهلاكية المدعمة) (Mahdavy 1970). وبهذا، فإن حدوث عدم الاستقرار السياسى متوقع حينما تنكمش الموارد القادمة من تصدير النفط، وحين تنضب مقدرة الدولة التوزيعية (Luciani 1995). أضف إلى ذلك أن البلدان التي تعتمد على الريع عادة ما تكون غير مؤسساتية؛ لأنها لا تطور منظومة واسعة من المؤسسات الداخلية الضرورية لاستخراج الموارد من الأهالي وإعادة توزيعها (Chaudhry 1997; Karl 1997). وبالتالي، فالمعتقد أنها دول ضعيفة وأقل قدرة على الصمود إزاء الصدمات الخارجية. ومنذ عقد الثمانينات بالقرن العشرين، شهدت إيران تأرجحات رئيسية في أسعار النفط، وتدهور الموارد النفطية على أساس مخصصاتها لنصيب كل رأس، كما شهدت اعتماداً دائماً على الموارد النفطية؛ ومع ذلك، فقد صمد النظام الحاكم إزاء هذه الضغوط بأفضل مما فعلت نظم الحكم في: الجزائر، وإندونيسيا، ونيجيريا، وفنزويلا.

أخيراً: لقد تميزت القلة السياسية الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية بوجود تعددية نسبية في النخبة وتنافس مقيم فيما بينها. وفي السنوات الأولى، تشكل مظهر خارجي يوحى بالتماسك بين نواة المساندين للخميني ومؤيديه، وذلك عبر ميثاق ثقافي غير مكتوب متجذر في خبراتهم المشتركة داخل المعاهد اللاهوتية لإعداد رجال الدين، والسجون، وطائفة من الشبكات العائلية والمجتمعية. ولكن في أعقاب الثورة، سرعان ما

صار واضحاً أن النخب الجديدة أمست عاجزة عن الحفاظ على إجماع الآراء على مدار الفترات الزمنية المطولة، وإزاء المجالات السياسية، وترتب على ذلك أن تفشى الشقاق والفصائل المتحزبة. وحتى في ظل وجود الخميني بصفته حاكماً يتمتع بال شخصية الكاريزمية، وحزب الجمهورية الإسلامية بصفته حزباً وحيداً، على ما يفترض، فقد كانت الخلافات والانعطافات في السياسة مسألة شائعة. وانخرطت حكومة القلة بسدة الحكم في مناقشات ومناظرات متهورة وطائشة على نحو خاص حول السياسة الخارجية والاقتصادية. وكانوا بين الفينة والأخرى يجتذبون الخميني للتدخل في هذه المنازعات ويضطرونه إلى التوسط والموازنة بين صلاحيات مختلف الشخصيات وشتى الميول السياسية بهدف محوري، وهو تحييد الخلافات، وليس خفقتها بالضرورة. وهكذا، فإن المنهج الأخرق لنظام الحكم في تقليل التنافر بين المسؤولين أظهر شعارات عريضة ضد: الأعداء الأجانب، والخونة المحليين، والسياسات الشعبية التي تسعى إلى التخفي وراء قناع سياسة الدفاع عن الطبقات والنقابات (Abrahamian 1993).

ومنذ وفاة الخميني، فإنه حتى المظهر الخارجي لتماسك الصفوة الحاكمة قد تلاشى وتبدد. ولم يقع إلا النذر الضئيل على درب بناء الإجماع الفعال في الآراء، حيث إنه ليس هناك أي حزب وحيد أو مؤسسة اجتماعية، مثل الأسرة الملكية الحاكمة، بحيث تستطيع أن تجبر النخبة على التفاوض فيما بينها لكي تحد من الصراع (Harb 1999). ولم يحدث إلا أن تزايدت المشاجرات التحريضية والميالة إلى إثارة الفتن، وكذا الصلف بين الفصائل، على مر السنين وكرها؛ في ظل وجود تنظيمات وشخصيات مميزة تنشق وينسحب بعضها من البعض الآخر، لتقوم بتطوير تحالفات استراتيجية مغايرة. ووصفت الانقسامات الداخلية بعدة تصنيفات متنوعة؛ فوصفت بأنها انقسامات بين: الثوريين والبراجماتيين، واليسار الإسلامي، واليمين العصري، واليمين التقليدي، وفي

الفترة المتأخرة جداً وصفوا بأنهم: إصلاحيون ومحافظون. ومن أجل أغراض هذا الفصل، وسوف أكتفى بالتركيز ببساطة على فئتين هما اللذين سوف أشير إليهما بالتبادل على أنهما: المحافظون والإصلاحيون، أو المتشددون والمعتدلون.

ويتألف المتشددون من كل من: رجال الدين، والشخصيات العلمانية؛ الذين يرغبون في المحافظة على الوضع الراهن الذي يضع درجة عظمى من السلطة الرسمية والصلاحيات المطلقة في أيدي الزعيم، والمجالس غير المنتخبة الواقعة تحت إشرافه، والمؤسسات الدينية الخيرية والاقتصادية الملحق بالدولة. وهم يميلون إلى مساندة مصالح رأس المال، ويكون لديهم فهم تقليدي جداً للدين والأنوار الاجتماعية التي يؤديها الشباب والنساء. أما الإصلاحيون، على النقيض من ذلك، فيسعون إلى تمكين ولاية المؤسسات الجمهورية لنظام الحكم وتوسعتها، ويسعون إلى مؤسسة المشاركة الكبرى للمواطنين، ولديهم تسامح عال إزاء التنافس والتعددية السياسية. ولأن الكثيرين من الشخصيات القيادية لهذا الفصيل تكمن أصولهم الفكرية في التفسيرات الإسلامية اليسارية للثورة، تجدهم أقل ارتباطاً بالاستراتيجيات التنموية المؤيدة للرأسمالية ولرأس المال، على الرغم من أن دعمهم للمزيد من الشفافية والحكم القائم على الجدارة والاستحقاق والأهلية قد اجتذب المصالح الاقتصادية الخاصة التي وصدت للرأسمالية الإيرانية الباب في وجهها^(٥). وبدون البحوث الجادة حول الجذور الاجتماعية لهذه التجمعات النخبوية أو حول تطور التحالفات السياسية مع القواعد التنظيمية والاجتماعية المحددة، من الصعب رسم خريطة دقيقة لهذه الانقسامات النخبوية بحيث تظهر تيبوغرافية Typography إيران الاجتماعية. ومع ذلك، فإن نتائج الانتخابات الأخيرة توحى بأن المراكز السياسية للمعتدلين لاقت تأييداً متعاضماً بين الإيرانيين الذين يقطنون طهران، والأجيال الشابة، والنساء، وطبقة المتعلمين والمتقنين؛ في حين أن المتشددين قد نزحوا إلى جنى التأييد المتعاضم من عواصم الأقاليم والأرياف، ومن

لدى فئة كبار السن، ومن أولئك الذين يستفيدون استفادة مباشرة من المنظمات الثورية التي سوف تناقشها فيما بعد؛ (على سبيل المثال: المؤسسات الاقتصادية المختلفة، والمؤسسات الخيرية، وفيالق الحرس الثوري الإسلامي، IRGC).

ولقد تعمق هذا الانشقاق بين النخب أو أهل الصفوة في أعقاب استيلاء مجموعة من الإصلاحيين المؤيدين من الشعب على السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكم الإيراني، وذلك في أواخر التسعينات من القرن العشرين، حين تمكنوا من الوصول إلى الاتحادات الطلابية، والنشطاء السياسيين المستقلين فكرياً، والنساء، وطلاب الجامعات والمدارس العليا. وفي الممارسة الفعلية، ظهر على المسرح الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، والثاني من شهر خرداد (Second of Khordad Front؛ (الذي أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى الشهر أو التاريخ الفارسي الذي حقق فيه انتصاره الأول في الانتخابات التي أجريت في ٢٣ مايو ١٩٩٧م)؛ ولقد عاملهم المتشددون من المعارضين على أنهما من المعارضة لنظام الحكم، وعلى أية حال، كان ذلك قد وقع داخل الحكومة، وكان لهما تاريخ من الصولات مع خصومهما السياسيين.

ومع التسليم بالطبيعة المتنافرة للقوات الثورية، ووجود بعض المؤسسات الجمهورية ومعاييرها، فإن سيادة التنافس السياسي والحملة من أجل التحول الديمقراطي لم تكن مفاجئة، وإنما الذي أصابنا بالمفاجأة هو طول أمد الحكم السلطوي التسلطي. ولقد حددت الأدبيات المدونة حول الديمقراطية أو التحول الديمقراطي بشكل مضطرب: أن تشتت النخبة أو تشظيها شرط ضروري من أجل انهيار السلطوية (Haggard and Kaufman 1995: 31; Huntington 1991). ونعثر على المنطق الكامن وراء هذا التحليل في مقالة دانكوارت روستو Dankwart Rustow، التي غرست بذور النمو لما بعدها من دراسات، حيث كتب يقول: إن عملية التحول الديمقراطي الدينامية ذاتها قد فجرها الصراع السياسي الشامل والطويل الأمد؛ ذلك أنه لم يكن صراعاً فاتراً، وإنما كان عداء عائلياً مستحكماً (١٩٧٠: ٢٥٢). ويركز روستو على الطبيعة العائلية لهذه المجابهات،

لأن الصراع بين أولئك الذين ينظرون إلى خصومهم على أنهم أناس يجب عليهم أن يتعايشوا معهم، يمثل ناحية جوهرية للمرحلة التحضيرية صوب الديمقراطية. بيد أنه منذ تسعينات القرن العشرين، تحارب الزعماء المؤسسون، والمنظرون الأيديولوجيون، وتكنوقراط الجمهورية الإسلامية مع بعضهم البعض على صفحات الصحف وفي الصحافة، والانتخابات، وقاعات المحاكم، والبرلمان - علماً بأن بعضهم ينتمى إلى البعض الآخر بوشائج القرابة والنسب - حول سلطات الدولة وصلاحياتها. لقد تسببت الانشقاقات والتحالفات المتغيرة بين النخب في جعل السياسة والحكم في عهد ما بعد الثورة عرضة للتأثر، إن لم تكن مستعصية على التنبؤ بها تماماً، كما جعلت السياسة والحكم بإيران مفعمة بالخصومة ومثيرة للنزاع، إن لم تكن نموذجية تماماً. ومع ذلك، فإن الصدوع التي أصابت الصفوة الإيرانية لم تقض أيضاً إلى انهيار السلطوية والاستبداد.

ما هي الجمهورية الإسلامية ؟

ما هو ذلك النظام السياسى الذى خلق مثل هذه الصفوة المنقسمة على نفسها ؟ حينما نقوم بمناقشة النظم السياسية، نميل نحو التفكير وفقاً لطبيعة النظم السياسية: (ديمقراطية، سلطوية، شمولية)، أو وفقاً لأنواعها الفرعية، وهل توصف بأنها ديمقراطيات ليبرالية، أم حكم مطلق أوتوقراطى ذو حزب واحد، أم أوتوقراطيات سلطانية أو شخصانية؟ وأعنى بمصطلح نظام الحكم السياسى: ذلك النظام المؤلف من قواعد أو أحكام تحدد وتعرف أساليب الوصول والحصول على سلطات الدولة، واستبعاد المواطنين عن صلاحيات الدولة، ومزاولة التفويض بالسلطة من أجل صناعة القرارات الملزمة وإنفاذها، وحين أذكر الديمقراطية، فإننى أشير إلى: النظام الذى استطاع أن يرسى الخطوط الاسترشادية التى تضمن التنافس من أجل الوصول إلى سدة الحكم والسلطة بالدولة، ومسئولية الحكام؛ وأما نظام الحكم السلطوى: فهو الذى

ليس لديه من التعددية الحزبية أو السياسية إلا النذر القليل المحدود بين أولئك القائمين على حكم البلاد، وهو يفتقد - على نقيض نظم الحكم الشمولية - إلى الأيديولوجية المتقنة التي تتشارك فيها الصفوة الحاكمة، ويفتقد إلى القدرة الواسعة والمكثفة على إحداث التعبئة السياسية للمجتمع (Linz 1975: 264). إن توفيق أى نظام حكم حسب هذه الأنواع المثالية أمر شاق وصعب، غير أن هذه الحقيقة تصدق على الحالة الإيرانية على وجه الخصوص. ففي ظل دستور الجمهورية الإسلامية، ترجع السيادة أو السلطة العليا إلى الله؛ إلا أنها مفوضة إلى سائر البشر (المادة ٥٦). وتنقسم السلطتان التنفيذية والتشريعية رسمياً بين الفروع المنتخبة انتخاباً شعبياً للحكم، والمناصب والمجلس غير المنتخبة التي تؤدي وظائف، مثل: خبراء الشريعة الإسلامية، ورجالها الأتقياء الذين يعهد إليهم بإنفاذ حكم الله وأمره وسلطانه. وفي أعقاب وفاة الخميني، انتقلت المكانة الدينية للزعيم والزعامة الدينية بقدر عظيم، وصار التفاوت بين المسجد والدولة أمراً واضحاً. وبالتالي، فإن المقدمة اللاهوتية التي تقول: بأن ولاية الفقيه وتمثيله الديني لإرادة الله تعلو سيادة الشعب؛ أصبحت موضع ريبة وشك. ومن هنا، فإن سعيد هاجاريان (Saeed Hajjarian (1380 "2002"، وهو أحد المنظرين الأيديولوجيين الإصلاحيين وصحفي كذلك، يتحدث عن الجمهورية الإسلامية وكأنها تعاني من "السيادة المزوجة المختلة وظيفياً"؛ لأن الأبعاد الإسلامية والجمهورية ليست متزامنة ومستقرة معاً^(٦).

شأن البلدان الديمقراطية، فإن الجمهورية الإسلامية تنهض جزئياً على قاعدة من المؤسسات التي يشارك المواطنون عبرها في صنع الأحكام والقوانين وتنفيذها، وهي القوانين التي تنظم حياتهم ويمثلهم فيها النواب بالمجلس النيابي، ويفترض فيهم أنهم يمثلون إرادتهم. وتجرى الانتخابات لشتى المناصب ومختلف المستويات الحكومية بصفة دورية، وتخلو بدرجة كبرى من العنف وعمليات تزيف الأصوات عند صناديق الاقتراع. ومع أخذنا في الاعتبار الجذور الشعبية والثورية لنظام الحكم ووجود الإشراف الدولي،

فإن مشاركة الناخبين أصبحت مكوناً متمماً ل ذخيرة نظام الحكم وشرعيته، وصاروا يصفون الاقتراع بأنه: "التصويت من أجل الإسلام"، ويصفون الانتخابات بأنها اللحظات التي تنادى الدولة فيها رعاياها لكي يكونوا "متواجدين دائماً على الساحة السياسية"، ولكي يظهروا معارضتهم لـ "أعداء الثورة الإسلامية". وفي الواقع، فإن مشاركة الناخبين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية تعتبر غالباً أمراً أساسياً حتى في الأوقات التي يمكن أن تصبح فيها غير مستقيمة ومختلفة من منطقة لأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن المناقشات والمناظرات البرلمانية حول السياسات تتسم بسخونتها، والانتقادات لشتى الأجهزة الحكومية أمر شائع، في ظل وجود برلمان يمارس سلطاته من حين لآخر في رفض التعيينات التي تقترحها الرئاسة ويستطيع توجيه اللوم إلى الوزراء. وأخيراً، هناك مجتمع مدنى نام وصاخب يعكس وجود قطاع مهم وناشط سياسياً من المواطنين. ورغم وجود العديد من المناصب الحكومية التي لم تجر انتخابات لشغلها - كما سوف نرى فيما بعد - فإن الانتخابات كانت وسيلة الجماهير إما لعقاب المؤسسة الحاكمة عن طريق التصويت بطرد القائمين على السلطة من سدة الحكم، أو التعبير عن الاستياء والغضب عن طريق الإحجام عن التصويت، وطرح البرنامج الشعبى لنظام الحكم ضمناً تحت سطوة المسألة.

على أية حال، فإن هذه الممارسات الديمقراطية وتشبث المؤسسات الجمهورية تعد محدودة، ويقوضها مجموعة متكاملة من الآليات أو الميكانيزمات التي تحد من التنافس والمشاركة، في حين أن الانقسامات في السلطة تخمد قدرة المواطنين ونوابهم وممثليهم على المشاركة في السياسة بكل ما في الكلمة من معنى ومغزى. أولاً: إن العملية الانتخابية - شأنها شأن المنافسة - تخضع للتنظيم بدرجة عالية. ويتم مراقبة تسجيل المرشحين مراقبة دقيقة على المستويات المحلية والقومية؛ من أجل ضمان مشاركة جزئية وواحدة فحسب من جانب تجمعات المعارضة. وبينما اعتبر المرشحون الليبراليون والقوميون واليساريون غير صالحين من أجل خوض الانتخابات إبان السنوات المبكرة

من عمر الجمهورية الإسلامية، فإنه في الانتخابات الأخيرة تم اعتبار المرشحين الإسلاميين غير مؤهلين؛ (فلا تستغرب ذلك ولا تندم) ، وهم الذين ينادون بتعزيز المؤسسات الجمهورية وتقويتها، ويعادون الأوساط المحافظة التي تشرف على عملية الاقتراع.

علاوة على ذلك، فرغم العقيدة الدستورية (المواد ١٩-٤٢)، ومزاعم الخطاب الرسمي التي تقول بحماية الكثير من مبادئ الحكم الديمقراطي، مثل: حرية التجمع، حرية التعبير، وحرية الصحافة، فإن اللوائح الإدارية والممارسات الخارقة للقانون، تمخض عنها التجاهل المنهجي المنظم للحقوق المدنية والسياسية. وتطور نظام المحاكم المعقد والمبهم إلى حد إدانة: النشاط السياسي، والصحفيين، والأكاديميين، والفنانين، وحتى أعضاء الحكومة، الذين اعتبرهم المتشددون المسيطرون على القضاء مصدرًا للتهديدات إزاء نظام الحكم، أو إزاء مصالحهم الشخصية. وهذه العراقيل القانونية والإدارية التي تعوق المشاركة الحرة والنزيهة للجماهير في السياسة والحكم، قد عززها استعمال العنف الموجه لأهداف معينة، وعمليات التخويف غير المميزة، والتي قام بها جهاز تعزيز القانون المؤلف من عدة مستويات، وفرق المراقبة أو لجان الأمن الأهلية، التي سعت إلى السيطرة على الكثير من أبعاد الحياة العامة والخاصة ومراقبتها. أما والحالة هذه، فقد تمكن نظام الحكم من فرض سيادته العليا على الحيز أو النطاق الجماهيري والتحكم فيه وضبطه.

أخيراً، فإن المؤسسات الجمهورية هي ذاتها واقعة تحت سيطرة المؤسسات المناهضة للديمقراطية وتحكماتها. ويمرور الزمان، فإن مذهب ولاية الفقيه (Mandate of the jurist) الذي طوره الخميني في السنوات العشر السابقة على نشوب الثورة، قد أمسى خاضعاً للتفسير الشخصي والمطلق من جانب البعض، وكان الزعيم (الخميني، ١٩٧٩م-١٩٨٨م، وعلى خامينئي، ١٩٨٨م وحتى ٢٠٠٥م) يدبران الأمور ويسوسانها بسلطات إشرافية وتنفيذية شاسعة بمقتضى مذهب ولاية الفقيه. أما المادة ١١٠ من

الدستور، (والتي تم تعديلها في عام ١٩٨٩)؛ فتنص على أن الزعيم مفوض في "تحديد السياسات العامة"، و"الإشراف على" نظام الحكم، وإعلان الحرب والسلام بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتعيين وفصل القضاة ورؤساء الهيئات القضائية، ورئيس الأركان المشتركة، وقادة فيالق الحرس الثوري الإسلامي، وقادة قوات الجيش والشرطة. وفي حين أن السلطة الكاريزمية للخوميني قد مكنت لهذا المنصب صلاحيات خصوصية لفرض إرادته على النظام برمته، بمساندة من الحلفاء المحافظين في الأفرع الأخرى للحكومة، فإن "على خاميني" الأقل مهابة دينية، والأقل تفويضاً بالسلطة هو أيضاً استخدم نفوذه للحصول على صلاحيات إصدار المراسيم والقرارات، على سبيل المثال: إنهاء المناقشات البرلمانية حول ليبرالية قوانين الصحافة وتحريرها، وإنهاء المناقشات حول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويشرف الزعيم من خلال "الممثلين" المعيّنين على الأنشطة داخل وزارات: الدفاع، والاقتصاد، والشئون الدينية، والمنظمات التابعة لكل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الزعيم بتعيين نصف أعضاء مجلس الوصاية تعييناً مباشراً، أما الأعضاء الستة الباقون فيتم اصطفاؤهم من جانب البرلمان من بين قائمة مرشحين يستخلصهم رئيس القضاة أو السلطة القضائية، والذي يخضع هو نفسه للتعيين من قبل الزعيم (المادة ٩١). ويعهد لمجلس الوصاية باثنتين من المسؤوليات ذات الشأن والخطر. أولاًهما: يقوم بمراجعة جميع التشريعات لضمان أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية والدستور. وحينما يرفض مجلس الوصاية مشروعات القوانين بالبرلمان، يتم حل التنازع التشريعي من قبل مجلس تشخيص مصلحة النظام (The Expediency Council)، وهو هيئة غير منتخبة مؤلفة من سائر أفرع الحكومة، بما في ذلك ممثلو الزعيم. ثانيهما: مجلس الوصاية المفوض لـ "الإشراف" على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (المادة ٩٩)؛ وبمقتضى هذه الصلاحية التصديقية يقوم بالتدقيق في المرشحين وفحصهم. وهكذا، فإن هذه المؤسسات وغيرها من الهيئات هي مؤسسات

شرعية وموافقة للشرع وقائمة فعلاً وواقعاً وتعد ورقة رابحة إزاء سيادة الشعب، وتنعكس على نحو منقوص قانونياً في الأفرع التشريعية والتنفيذية. هذه هي الحالة بحذافيرها؛ وقوامها أنه حتى خلال الأشهر العصيبة التي أعقبت انتصار محمد خاتمي برئاسة الدولة في عام ١٩٩٧م فوراً، أعرب أحد زعماء الفصائل الإصلاحية عن شعوره بأنه من الضروري تذكير المواطنين بأنه لا يتعين عليهم أن يتوقعوا "معجزة"؛ حيث إن الرئيس يسيطر فحسب على ما يتراوح بين "عُشر إلى خمس صلاحيات (الدولة)" (Sal- "September 1, 1997" 10 Shahrivar 1376 .am,

وفي الختام، فإننا نقتفى أثر البعدين الاثنين من أبعاد الديمقراطية اللذين قال بهما Robert Dahl وذكرناهما بين الفينة والأخرى - ألا وهما: المنافسة والمشاركة - إذ تقع إيران في المنطقة الوسطى ما بين الهيمنة المغلقة والحكم المتعدد الأقطاب، فيما يمكن وصفه بأنه الحكم المتعدد الأقطاب المحدود (Dahl 1971; O'Donnell and Schmitter 1986). والجمهورية الإسلامية ليست دولة عسكرية، وليست دولة ديكتاتورية قائمة على الحزب الواحد، ومنذ وفاة الخميني يفتقد نظام الحكم للطبيعة الشخصية أو الكاريزمية التي تجعل منه شبيهاً إلى حد ما بنظم الحكم السلطانية، وتأسيساً على ذلك، فإنه تم عرض ألفاظ جديدة أو تعبيرات جديدة لوصف نظام الحكم هذا؛ فنجد أن هوشانج شهابي Houchang Chehabi، على سبيل المثال، يصف النظام بأنه "نظام حكم ثنائي التهجين: شبه رئاسي، وشبيه بالحكم الثيوقراطي الخاضع لحكم رجال الدين" (١٩٩١: ٧٨-٩٩).

حالة الحكم السلطوي في إيران:

وهكذا، فإن إيران تعد "نظام حكم هجين" يجمع بين العناصر الديمقراطية والسلطوية (Collier and Levitsky 1997; Carothers 2002). ويقوم معظم العلماء الذين

يدرسون نظم الحكم هذه بإضافة صفات تعديلية للديمقراطية أو الأوتوقراطية، وابتكروا مصطلحات مثل: "الديمقراطيات غير الليبرالية" من جانب، و"الأوتوقراطيات الشاملة"، و"الأوتوقراطيات غير الليبرالية"، و"الأوتوقراطيات التنافسية" من جانب آخر. ولما أضافوا هذه الصفات، سعى المؤلفون إلى وصف تنوع نظم الحكم وصفاً دقيقاً، وهى التى لا ينطبق عليها الأنواع المثالية للديمقراطية أو السلطوية، ولكى يتحاشوا الإفراط فى توسع فهمنا لهذه المصطلحات بأسلوب قد يفضى إلى "التمدد المفاهيمى" (Collier and Levitsky 1997).

وأحد طرق الوقوف على تعقيدات نظم الحكومات هو أن نقوم بتعديل فهمنا عن طريق تغيير المفهوم الذى يشكل قنطرة أو جسراً من نظام حكم regime إلى دولة state فى معناها الرسمى (Collier and Levitsky 1997: 444-448). أما الدولة - الأمة؛ فعبارة عن: مجموعة من المؤسسات التى تزعم الهيمنة الحصرية على شعب معين أو إقليم معين. وكما أوضحت إيرا كاتزنيلسون Ira Katznelson: "كيف يمارسون سيادتهم، وأى مؤسسات يعملون بمقتضاها، وكيف يبررون حكمهم؛ وهذه هى الصفات الرسمية أو السمات المميزة للدولة فى معناها الحقيقى" (٢٠٠٣: ١٠٨). وهكذا، فإن فكرة "الدولة" على المستوى التحليلى الكلى، شأنها شأن "نظام الحكم" تلعب دوراً حاسماً فى صياغة كيفية تأدية نظم الحكم لوظائفها، وإعادة إنتاج سلطاتها، والتكيف مع الضغوط التى تمارسها النخب والجماهير. إن تقديم هيكل الدولة ليخضع المناقشة، يسمح لنا بالتالى بتجنب التمدد فى مفهوم أى من: الأوتوقراطية أو الديمقراطية، وفى الوقت عينه الاعتراف بأن نظم الحكم تختلف من حيث كيفية كونها سلطوية أو استبدادية، وكيف تقوم بتوزيع صلاحياتها الإكراهية أو سلطاتها على مستوى البنية الأساسية للحكم.

وحتى على الرغم من أن الدولة - القومية هى الكيان الذى ينبغى أن يتم ديمقراطيته أو تحويله إلى الديمقراطية، فإن الأدبيات المدونة حول التحولات الديمقراطية لم تعر إلا

انتباهاً ضئيلاً لهيكل الدولة - القومية (Carothers 2002; Bruce 2000)، وتمت إثارتها فحسب في سياق المناقشات التي دارت حول التحولات الديمقراطية في المجتمعات المتنوعة والمنقسمة إثنيًا وعرقياً، وحينما تتواجد النزاعات حول حدود الدولة وأراضيها (Dahl 1971; Rustow 1970; Linz and Stepan 1996). وتحليل الجمهورية الإسلامية يذكرنا بأن الطريقة التي توزع مؤسسات الدولة بمقتضاها صلاحياتها، وتضفي بها الشرعية على تجمعات معينة، وترسم بها هيكل الفرص السياسية، تعد القاعدة لفهم كيف تكون نظم الحكم سلطوية ومستبدة ومع ذلك تظل مأكثة في سدة الحكم. وأنا أجادل بأنه ليست السيادة منقسمة فحسب، بل إن الدولة الإيرانية متشظية ومفتتة أيضاً وبدرجة عالية. وهذه الصفة بذاتها هي التي تمكن نظام الحكم، وبالأحرى المتشددين تحديداً داخل نظام الحكم، من إعادة إنتاج سلطاتهم وصلاحياتهم وفرض تحكمهم في المجتمع؛ وإنه بسبب من دواعي هذا الهيكل ورغم تفتت النخبة وتشظيها والمنافسات التي تجاوزتها الجمهورية الإسلامية، فإنني هكذا أصف الجمهورية الإسلامية بأنها: "حكم مطلق متشظي، أو أوتوقراطية مفتتة أو متشظية"، ويمكن اختصارها في عبارة هي: "الدولة المفتتة ذات نظام الحكم المطلق الأوتوقراطي".

ونقتبس دراستين حديثتين حول الجمهورية الإسلامية، فمع الثورة الإسلامية تعرضت الدولة القومية الإيرانية لـ "البقنة المؤسسية" (Kamrava and Hassan-Yari, 2004)، واكتسبت "طبيعة انتشارية" بدرجة عالية (Moslem 2002: 11). فخليط المؤسسات الموازية خلق: تداخلاً في السلطات، وتنافساً على المصالح، ومراجعات وتوازنات. وجاء هذا على نحو مغاير بشدة لنظام الحكم الملكي البهلوي، "أو الإمبراطورية البهلوية"، حينما كانت الدولة في ظاهرها كياناً مركزياً ووحدة متراسة متناغمة كلياً، وضعت سائر صلاحيات صناعة القرار السياسي في أيدي العامل، أو "الإمبراطور" (Fatemi 1982: 9). على العكس، فإن الدولة في عهد ما بعد الثورة، حتى على الرغم من أن نظام حكمها لم يكن تعددياً ولا "مركزي-نقابي" يحصر السلطة العليا في هيئة واحدة متحدة

مؤلفة من نقابات العمال وأصحاب العمل الرئيسية فيما يتعلق بتمثيله للمصالح، فقد تألفت هذه الدولة من هيئات ومؤسسات متعددة ومتنافسة. ويقع تحت عرش زعيم الثورة شبكة مفككة تعج بالبيروقراطيات أو الدواوينيات المتداخلة والمتشابكة، مما يبيح للنزعة الفصائلية والتحزبية وأيديولوجياتها أن تزدهر وتولد المنافسات بين النخبة، وكل ذلك في حدود مؤسسات الدولة.

على سبيل المثال، حدث في أونة متفاوته، وعلى مدار الزمن أن تعايش الجيش مع فيالق الحرس الثوري الإسلامي، وتعايش مع الشرطة واللجان الثورية؛ وتعايشت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية مع مؤسسة الإسكان التابعة للثورة الإسلامية، وتتقاطع وزارة التعمير مع وزارة الزراعة، وتعايش الهلال الأحمر مع لجنة الإمام الخميني للإغاثة، وتعايشت وزارة الطاقة مع وزارة البترول، وكذا حركة معرفة القراءة والكتابة مع وزارة التربية والتعليم، وتعايش المجلس الأعلى للثورة الثقافية ومنظمة الدعاية الإسلامية مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. وفيما يتعلق بالأمور القانونية، يتألف النظام القضائي من محاكم متغايرة الخواص؛ فانتهاكات الصحافة المزعومة تتم إحالتها إما إلى أفرع المحاكم الثورية أو محاكم الصحافة. وجاءت شكوى في أحد المقالات التي نشرتها مجلة اقتصادية كبرى تصدر في إيران حول وجود هيئات موازية أو ندية في مجال صناعة السياسة الاقتصادية، موضحة أن ثمة عشرين تنظيماً ومجلساً تشارك في عملية صنع القرار الاقتصادي (Eqtesad-e Iran no. 59, Bahman 1382 "February 2004", 20-21). إضافة إلى ذلك، فإن ثمة عدداً ضخماً من المؤسسات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية الرسمية المحاذية داخل الوزارات تشارك في إنتاج السلع وتوزيعها. حتى السلطة المرتبطة بمكتب الزعيم تعرضت للتفتت والتشظى في السنوات التي أعقبت رحيل الخميني، وتولاها فيها خليفته الذي هو أقل أهلية من الناحية الدينية، وأقل سلطاناً من الناحية السياسية عن الخميني. ذلك أن سلطة خاميني والصلاحيات التي تحت تصرفه:

تقع فى مرتبة أدنى بكثير مما يستطيع من تدبير الأمور وسياستها بنجاح، إذا قدر له الاعتبار بأنه تجسيد لروح الدستور، أو وضع فى مكانة تخول له مزاولة السلطات المطلقة بصفته الفقيه الوالى. ففى أعقاب وفاة الخومينى، لم يتم تحويل تمثيله لروح الدستور إلى خليفته الرسمى فى السلطة، ولكن تم تحويلها إلى الوحدة الكاملة من الأعضاء المتنفذين من رجال الدين، وهم الذين تولوا شتى المناصب العليا داخل الحكم، (على سبيل المثال: مجلس الوصاية، والسلطة القضائية)، وهم كذلك الذين سيطروا على مجرى الأمور والحياة داخل المؤسسات الأكاديمية فى قم Qom وغيرها من الأماكن ... إن الصلاحيات المطلقة للفقهاء الولاية فى سدة الحكم تسود عبر أرجاء البلاد قاطبة وتعمها الآن أيضاً؛ شأن الحال من ذى قبل، حتى إذا كانت الصلاحيات لم يسوسها الزعيم وحده فحسب. (Schirazi)

(1998: 79-80)

وهذه الكوكبة من المؤسسات تجعل من المستحيل تقريباً على إحدى الوزارات أو المنظمات أن تقرر السياسات الكبرى وتنفذها من جانب واحد، ودون أن يلحق بها النقد من جانب الأطراف ذات المصلحة.

فما هى أصول هيكل الدولة هذا المتفتت أو المتشظى بدرجة عالية ؟ تكمن جذور الدولة المتفتتة فى عدد من العوامل النابعة من الأيديولوجيات المتنوعة، والطبقات الاجتماعية، والأجندات المتنافسة للقوات الثورية ولؤوسى الجمهورية الإسلامية. إن الثورة برمتها قد جلبت معاً: القوميين، والإسلاميين، واليساريين، فى حيز وثقل واحد، من أجل الإطاحة بالملكية البهلوية. ومع ذلك، فإنه بمجرد أن تحقق إنجاز الهدف، أمسى الصمغ الضئيل الذى يلصق الفصائل الأيديولوجية والمنظماتية هو الموحد

للزعماء الثوريين المتباينين والطبقات الثورية المتفاوتة؛ وبالتالي، فإن نظام الحكم البهلوي لم يتم استبدال حزب وحيد قوى أو حكومة جاهزة مسبقاً من المنفى به. وأحد الشبان الثوريين الإسلاميين، وهو اليوم عضو في المعسكر الإصلاحي، واسمه عماد الدين باغهي Emad ad-Din Baghi، يستعيد ذكرياته قائلاً: "إنه في السنة الأولى بعد الثورة، أدت الاختلافات أو الانقسامات بين الإسلاميين إلى وجود مجموعات قامت بتأسيس تنظيمات مناهضة للمتنافسين" ويشرح الأمر قائلاً: "إنه وغيره من الشبان الإسلاميين الأكثر مناصرة للحادثة انضموا إلى فيالق الحرس الثوري الإسلامي، استجابة إلى اللجان الثورية المحلية التي اعتقدوا أنها خاضعة لسيطرة رجال الدين الأكثر محافظة أو إلى المترمطين المحليين^(٧) (Behnoud 2004)، وأكثر من هذا، فإن الإقامة المبدئية لهيئات موازية تمت نظراً لانعدام ثقة الثوريين في مؤسسات النظام القديم البائد ancien regime، وقرارهم المتعجل بإنشاء تنظيمات عسكرية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية بديلة أو موازية" (Kamrava and Hassan-Yari, 2004).

وتم تأسيسه فن الحكم الثوري أو فن إدارة شئون الدولة الثورية عن طريق الدستور الذي زاوج بين الجمهوريانية أو المبادئ الجمهورية، وتأييل الخوميني للحكومة الدينية، مما ولد لنا ما أطلق عليه أحد المراقبين: "المؤسساتية المتنافرة" (Brumberg 2001). وأصلاً من حيث الجوهر، يضيف الدستور الشرعية على نظام السيادة المزدوجة الذي انعكس في تعنقد مواضع السلطة: "التحلق على هيئة عنقود"، في ظل كل من المؤسسات الجمهورية لنظام الحكم، (وهي الهيئة التشريعية والرئاسة)، والمؤسسات غير المنتخبة، (وهي الزعيم، ومجلس الوصاية، ومجلس تشخيص مصلحة النظام) (Schirazi 1998). ويجادل "مهدى مسلم" Mehdi Moslem بأن واضع مسودة الدستور أو الذين صاغوه "قاموا بتصميم الدولة الإسلامية بطريقة تركت الباب مفتوحاً للصراع بين المؤسسات والخصومة بين الفصائل" (٢٠٠٢: ٣١). وتأسيساً على ذلك، فإن الدولة تعرضت للتفتت بدرجة عالية ومنذ استهلالها بداءة.

فحزب وحيد قوى ربما أضفى التماسك على هذا الشكل اللامركزي من أشكال السلطوية، ولكن لم يقدر لمثل هذا التنظيم أن يظهر. لقد تأسس حزب الجمهورية الإسلامية بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة، وأقامه رجال الدين الذين كانوا مؤتمنين على الأسرار وأصدقاء مقربين للإمام الخميني، وذلك لكي يوحدوا القوات الثورية. على أية حال، فإن هذا الحزب لم يتطور إلى حزب وحيد يدور نظام الحكم حول محوره شأن الأحزاب الأخرى، مثل: الحزب الثوري الدستوري (Partido Revolucionaro Institucional or PRI) في المكسيك، أو حزب البعث في سوريا. ومنذ استهلاله، تصرف حزب الجمهورية الإسلامية وكأنه تنظيم مطلق أو مظلة ليس غير، وظلت نشطة الاتحادات السياسية المتنفذة القوية، مثل: جمعية رجال الدين المحاربين، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وغرسوا مقوماتهم الخاصة، حتى ولو كانوا قد أذعنوا رسمياً لحزب الجمهورية الإسلامية. وعجز الحزب عن تحقيق إجماع في الآراء بين أعضائه المصطفين الأخيار، أو فرض برنامج متسق إزاء القضايا المهمة، ناهيك عن تعبئة الجماهير وحشدهم، وهو الأمر الذي تركوه للاتحادات الإسلامية المحلية، مثل: خطباء صلاة الجمعة بالمساجد، ولجان العهد الثوري. وبمجرد أن تم تحييد خصوم الجمهورية الإسلامية تحييداً فعلياً، وجاءت المجابهة مع معارك الحزب الداخلية حول السياسة الاقتصادية والانتخابات التي من شأنها اختيار البرلمان الثالث، تم حل الحزب وتسريحه في عام ١٩٨٧ م .

أخيراً، اقترح البعض بأن غياب التدرج الهرمي الرسمي لرجال الدين، والاستقلال التاريخي لرجال الدين الشيعة بعضهم عن بعض، أضرم النار في الطبيعة التشرذمية للجمهورية الإسلامية (Buchta 2000, 6). ومع التسليم بأن التدرج الهرمي الديني لدى الشيعة هو أمر غير جوهري، ويتألف من الدوائر المستقلة (Fisher 1980; Mottahedeh 1985)، فقد كان من الصعب دائماً للجمهورية الإسلامية أن تضمن أن رجال الدين داخل الحكومة وخارجها سوف يتصرفون في انسجام، وأنهم سوف يستطيعون ذلك.

ورغم بعض المحاولات البدئية التي قام بها زعماء نظام الحكم الجديد، وبخاصة مطهرى Mottahhari، فلم تستطع الجمهورية الإسلامية أن تخلق تسلسلاً مركزياً للقيادة داخل طبقة رجال الدين، ولم تستطع أن تربط بين الأقلية الإكليركية التي تعمل من أجل الدولة وبين أولئك الذين بقوا داخل المسجد (Chehabi 1991). ومن هنا فقد كانت هناك درجة من البراح السياسى للمنتقدين من رجال الدين، ما لم يكونوا علمانيين، للانشقاق والقاء تأييدهم خلف نظام الحكم. ومن حيث المبدأ، فإن رجال الدين من أمثال: زنجانى Zanjani، وشرعية مدارى Shariatmadari، وكهوى Khoii، وأخيراً جداً، منتظرى Monta-zari، وصانعى Samei، وشايبستارى Shabestari، وكاديفار Kadivar، قد انتفعوا وكسبوا مزايا من الهيكل الدينى غير المتبلور من أجل تحدى الدولة؛ عن طريق التحدث علانية عن تأويلاتهم وتفسيراتهم للإسلام.

وعنينا بهذه المناقشة حول أصول الصراع بين النخبة وتواصله، أن نتساءل حول التفسير الوظيفى للتعددية، وهل ظهرت ببساطة بسبب عدم مقدرة الحكومة على قمع سائر الانشقاكات، واحتكار الخطاب العام لصالحها أم لا. بل إن الجذور السياسية والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لنظام الحكم قد أطلقت قوة طرد مركزية ميزت نوع نظام الحكم السلطوى الاستبدادى فى إيران. وهكذا، فإن التحزب الأيديولوجى إلى فصائل داخل النخبة والشقاق بين أعضائها لاقى تعبيراً مؤسسياً فى شبكة الدولة اللامركزية من المنظمات والهيئات الموازية.

مأسسة الشقاكات داخل النخبة:

إن بلقنة الدولة الإيرانية نجد ترجمته فى تجزؤ أجهزة الدولة وتحويل التحزب والفصائلية داخل النخبة إلى مؤسسات قائمة بذاتها. وهذه الهيئات الحكومية ليست قواقع خالية، وإنما هى عبارة عن تنظيمات مميزة لها تفويض إدارى أو سلطة إدارية،

وموظفوها الخصوصيون. فمجلس الوصاية على سبيل المثال، يوظف مائتي ألف شخص من أجل التحقيق في المرشحين المحتملين للبرلمان والتحرى حولهم (Ehsani 2004). وفي كثير من الحالات، تعد رواتب الوظائف الحكومية غير مجزية، وغالباً لا تغطي تكاليف المعيشة ولا تسايرها؛ غير أنها جذابة في الحالات التي يعز فيها وجود فرص العمل للباحثين عن وظائف بسوق العمل، وذلك لأنها توفر مزايا اجتماعية ومنافع خاصة. وعلى مدار الوقت، وعبر العلاقات مع هيئات التدريس بالجامعات وشبكات المحسوبية والمحاباة، طورت هذه المؤسسات الرسمية بالدولة أيضاً ثقافات مؤسسية وسمعة خاصة بها تعزز من انقساماتها الدواوينية أو البيروقراطية.

إن وجود المنظمات الموازية أو المحاذية بالدولة تواكب مع مجموعة متكاملة من الإدارات ذات المستوى المتدنى، ومراكز البحوث، والمكاتب التي هي مسئولة بدرجة كبرى أمام رؤسائها المباشرين فحسب. فهي ربما تستطيع التطور لتصبح مراكز بحوث تخدم المسؤولين المعتدلين، أو قد تتطور إلى أجهزة أمنية تخدم المسؤولين المتشددين، وربما تختلف فيما يتعلق بقناعاتها الأيديولوجية أو ولائها السياسي، غير أنها في جميع الأحوال تتصرف مثل المناطق الرمادية؛ أي يختلط حولها الشك باليقين (Bachta 2000: xii) والتي تؤوى عناقيد الفاعلين الذين يحميهم كبار الشخصيات الدينية في الغالب، والذين يعتبرون سادتهم أو أسياداً لهم. وغالباً ما تكون هذه المناطق الرمادية غير خاضعة للمحاسبة والإشراف من قبل أفرع الحكومة التي انتخبها الشعب. وفي السنوات الأخيرة، كان عملاء الخلايا المتشددة مسئولين عن ارتكاب جرائم قتل المفكرين، وشن الهجمات على التنظيمات الطلابية، وأعضاء الحكومة المنادين بالإصلاح.

وفي الوقت ذاته، تعتبر هذه التنظيمات أيضاً براحاً يستطيع فيه الساسة والمفكرون والتكنوقراط أن يتلاقوا معاً من أجل تشكيل برامج أو أجنداث؛ لكي يوجهوا

انتقاداتهم للفصائل المعارضة والسياسات الحكومية. وفي أثناء أواخر عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وجد الكثير من الأعضاء المبرزين فيما أصبح بعد ذلك الحركة السياسية الإصلاحية، ملاذاً في المركز الرئاسي للدراسات الاستراتيجية، الذي تم تأسيسه في عام ١٩٨٩م، وكان مرتبطاً من الناحية الرسمية بوزارة الشؤون الخارجية. وهكذا، فإن الشبان الثوريين السابقين من أمثال: عباس عبيدي، و سعيد هاجاريان، اللذين كانا - في عهد مضي - عضوين في فيالق الحرس الثوري الإسلامي، ووزارة الاستخبارات والأمن القومي، تمكنا من الالتحام معاً وتطوير مفاهيم فكرية مستحدثة للحكم الإسلامي أو الحكومة الإسلامية، وهي التي تتحدى الآن المحافظين. وتشكلت دوائر مثيلة حول وزارة الثقافة والإرشاد القومي التي ترأسها خاتمي بدءاً من ١٩٨٢م وحتى ١٩٩٢م . وعلى العكس من ذلك، نجد أن فيالق الحرس الثوري الإسلامي، ومنظمة الإذاعة والتلفزيون، ومركز البحوث الاستراتيجية (التابع لمجلس تشخيص مصلحة النظام) كانت بمثابة أجهزة لتفريخ التأويلات السلطوية للجمهورية الإسلامية. وفي عهد أكثر حداثة، كان المجلس الأعلى للثورة الثقافية تنظيماً مهماً من حيث تقديمه بعض الأعضاء الشبان إلى فصيل المحافظين الذي يسيطر على البرلمان الثامن ("Iran 6 Esfand 1382 "February 26, 2004"). إن العدد الضخم من الملاحظات الآمنة الدواوينية "البيروقراطية" تقوم بحفظ العالمين ببواطن الأمور والمطلعين عليها داخل نظام الحكم، ويشكلون رأسماً سياسياً، قد ترتفع قيمته أو تنخفض، ويتوقف ذلك على صراعات النفوذ ونتائج الانتخابات.

إن الانقسامات السياسية المركبة والمضاعفة بين النخبة هي عبارة عن انقسامات غير أيديولوجية نهضت على أساس من التحايل لجلب المنفعة. وفي سياق الانقسامات بين النخب، اعتادت المحسوبية في الغالب على ترسيخ الدعم لفصيل أو لآخر (Waldner 1999). وفي البداية، كانت التنظيمات التوزيعية المختلفة عبارة عن وسائل لتمتين التأييد

الجماهيرى لنظام الحكم، ولكن أيضاً لتوجيه الأموال إلى الحلفاء بالخارج. وفاقمت الطبيعة الريعية للدولة، بطبيعة الحال، من هذه الصيغة عن طريق تعزيز المركزية المالية للدولة. إن كثرة الأجهزة الفرعية للدولة أو المنتسبة إليها عبارة عن وسائل تتصف بانعدام الشفافية، ينتفع منها أعضاء السلك الوظيفى أو التدرج الهرمى، وذلك لى يوزعوا المحسوبيات ويخلقوا طبقة من أهل الحظوة المقربين عن طريق الإغداق عليهم بالوظائف، والعمله الصعبة، والحماية السياسية لأعضاء العائلة، والحلفاء الأيديولوجيين، والموظفين السابقين. وكما قال لى مسئول خجول فى إحدى المنظمات الاقتصادية الإيرانية، فإن الهيئات المتنوعة ما هى إلا وسائل ممتازة للحلفاء السياسيين من أجل إقامة رابطات وولاءات عن طريق: "إعارة الخبر لبعضهم بعضاً". ويحتمل أن يكون من الصائب افتراض أن هذه الدوائر من عملاء الدولة المطوقة مؤسساتياً بإحكام، يتنافس بعضها مع البعض من أجل الوصول إلى خزائن الدولة، وأنها قد خلعت البعد المالى أيضاً على الشقاكات الأيديولوجية والمؤسسية فيما بينها.

أخيراً، يجب أن نلاحظ أن شتى الأوساط النخبوية كانت قادرة على إعادة إنتاج نفسها وإعادة توليد نواتها. وضمنت الدولة المفتتة ذات المناصب المتعددة والانتخابات المسيطر عليها باللوائح والقوانين أن سياسات الصفوة داخل الجمهورية الإسلامية ليست تجسيدا لسيناريو: إن الفائز يكسب كل شىء. وحينما يتم طرد الشخصيات المنتفذة داخل نظام الحكم من مناصبها - مثمما حدث مع اليسار الإسلامى فى أعقاب هزيمته وعدم حصوله على الأهلية فى انتخابات ١٩٩٢م- أو حينما تضعف الثقة بهم؛ كما حدث مع المتشددىن من المحافظين، بعد أن أصابتهم الهزائم الانتخابية المتعاقبة فى أواخر التسعينات من القرن العشرين، فقد استطاعوا البقاء والنجاة، وأن يعدلوا مراكزهم وإنتاج نخب جديدة. وأصبح اليساريون الإسلاميون القدامى هم المعتدلون الحاليون فى الزمن الحاضر، وذلك عن طريق تحويل شعاراتهم المؤيدة للمضطهدين

والمنددة بـ "الإسلام الأمريكي" إلى برنامج يدعو إلى الشفافية وينادى بحكم القانون. والزعماء الثوريون الإكليريكيون الذين يرعون الطلاب المعادين للإمبريالية أفسحوا المجال أمام من يقعون تحت حمايتهم ورعايتهم، وهم الذين يتعرضون الآن لمناقشة المجتمع المدني والبونابرتية: "أى الحركة السياسية التى يتزعمها قائد مطلق الصلاحية"، حيث إنهم يقتبسون أقوال الخومينى وعلى شريعته. وفى الفترة الأخيرة جداً، فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ٢٠٠٤م، حينما عرقل مجلس الوصاية المرشحين الإصلاحيين عن خوض الانتخابات، وكان المحافظون متجهين لاكتساح الانتخابات، شعروا أنذاك بأنه من الضرورى أن يركنوا الزعماء القدامى المنتمين إلى جمعية الائتلاف الإسلامى الرجعية للغاية، وأن يدفعوا بقائمة من المحافظين الشبان غير المعروفين الذين كانوا يعبرون عن الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية للشعب، وليس التحدث بلغة القيم الإسلامية. ولم نقصد بهذه النماذج أن ترمز بالضرورة إلى التحولات السياسية الجوهرية، على الرغم من أن هذا ربما كان واقع الأمر الحقيقى فى كثير من الحالات. بل إننى أريد أن أظهر وأبين أن إعادة توليد الفصائل وجعلها بيئة الاختلاف عن بعضها البعض؛ إنما هو أمر يقع فى داخل الهياكل المنتشرة للدولة.

ولقد ساهمت شتى أجهزة الدولة فى إنشاء زمر ودوائر للنخب السياسية وأوتها تحت ذرائع مختلفة من جانب نظام الحكم، وعلاقات العمل، والمصالح المباشرة للمؤسسة. وفى الجمهورية الإسلامية، تحدث عملية إنتاج النخب السياسية فى إطار مصفوفة متباينة من تنظيمات الدولة، وليس فى ظل حزب وحيد أو فى ظل التدرج الهرمى للمناصب العسكرية بالجيش. وعلى أية حال، فإنه حسب السمات المميزة للدولة أو "طبوغرافيتها"، تميز النخب بين ذواتها وبين بعضها البعض، ويبقى الخاسرون فى الانتخابات ناشطين فى إطار الدولة. وتسمح هذه التنظيمات الاحتياطية باستمرار الصراع داخل النخبة أو الصفوة عن طريق إعاقة أحد الفصائل عن خنق النخب المعارضة، حتى ولو كانت مهمشة.

منقسمون لكنهم يحكمون وينجون :

من الناحية النظرية، فإن التبشطي والتجزؤ بين النخب التابعة لأحد نظم الحكم السلطوية يفتح الإمكانية أمام انهيار نظام الحكم وسطوته على المجتمع، لأنه يترك الأوتوقراطيين عرضة للإطاحة بهم سواء من داخل النظام الحاكم أو من خارجه. ففي الحالة الأولى، بوسع أحد الفصائل من داخل الصفوة أن يستولى على السلطة ويحدث تحولاً جذرياً "راديكالياً" لنظام الحكم، وهو تغيير قد يقضى إلى نظام أكثر ديمقراطية أو نظام استبدادي جديد. كذلك، فإن مجرد التهديد باحتمال انفصال المعتدلين عن المتشددين قد يرفع أيضاً من مخاطرة استعمال الإجراءات المغلظة التي تحت أيديهم، وربما يرسخ انفتاحاً ديمقراطياً. وفي الحالة الثانية، قد تنتهز تجمعات المعارضة من خارج نظام الحكم الفرصة لكسب مزية من النزاع الداخلي والقيام بالاستيلاء على الدولة. وحتى تاريخ تأليف هذا الكتاب، لم يحدث أى سيناريو من الحالتين فى إيران، وظل الهيكل المؤسسى للجمهورية الإسلامية دون تغيير بدرجة كبرى منذ إقامته وتأسيسه. ولسخرية المفارقة، فإن العوامل ذاتها التي جزأت النخبة الحاكمة للجمهورية الإسلامية هي التي عززت نجاة نظام الحكم، وذلك عن طريق السيطرة الفعلية على العملية السياسية الرسمية، وتقييد تنظيم المعتدلين ومسانديهم المحتملين داخل المجتمع.

إن التشكيلة الشاسعة من الملاذات الآمنة ونقاط الاعتراض - "الفيتو" - المؤسسية؛ كانت وسيلة مهمة لحفظ سطوة المتشددين داخل الحكومة وعرقلة حدوث تحول راديكالى جذرى فى نظام الحكم. إن دولة إيران المتشظية، التي تحد من صلاحيات الرئيس وتراقب صلاحيات البرلمان، أصابت بالإحباط المعتدلين الأكثر "تقنوقراطية"؛ أى تخصصاً وفنية، من مساندى إدارة على أكبر هاشمى رفسنجانى (١٩٨٩م-١٩٩٧م)، أو أبطال الإصلاحات السياسية فى إدارة خاتمى (١٩٩٧م-١٩٩٨م).

٢٠٠٥م)، عن طريق عرقلة إعادة الهيكلة عبر عملية صناعة السياسة داخل المؤسسات الرسمية. وفى حين أن مجلس الوصاية، وهو مكتب الزعيم، والنظام القضائى يقعان فى طليعة المعرقلين للسياسات الجوهرية والإجرائية التى تهدف إلى دفع إيران صوب الديمقراطية، فإن تنظيمات الدولة الأقل حجماً، والتى سبق أن ذكرناها أنفاً، تعيد تنشيط القوى المحافظة وإنعاشها فكرياً وتهدى من الاحتجاجات وتلطفها عبر المحسوبية والمحابة. وهكذا، فإن المتشددين فى موضع جيد للصمود أمام الخسائر السياسية القصيرة الأمد، وهم متيقنون من أن الهزيمة الانتخابية لن تكون كارثية.

وكما أوضحت إيفا بيلين فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، فإن الموارد النفطية تعد مصدراً قيماً وثنميناً؛ لأنها تتدفق تدفقاً مباشراً على الدولة وتمول أجهزة البطش والمراقبة القسرية التابعة للدولة، حتى إبان الفترات التى تنشب فيها القلاقل الاجتماعية. وفى الحالة الإيرانية، بوسع عمليات الإكراه التى تمولها أموال النفط أن تصمد أيضاً إزاء الشقاكات التى تعتري الصفوة. وعلى خلاف نظام الحكم العسكرى المتسق وذى التسلسل المركزى للقيادات، نجد أن الجمهورية الإسلامية قد طورت جهازاً إكراهياً قسرياً له فروع مثبائية ومستقلة غالباً تنجو من إشراف البرلمان وأجهزة الرقابة الدولية. وجنباً إلى جنب مع قوات تعزيز القانون، والسلطة القضائية، تدير فيالق الحرس الثورى الإسلامى مراكز الاعتقال السرية وأجهزة الاستخبارات الخاصة بها، والتى لا تخضع للرقابة من قبل منظمة السجون الوطنية، وتقوم باحتجاز المعتقلين دون تهم ملحة أو وجيهة، وتمنعهم من الاتصال بالآخرين، داخل حبسهم الانفرادى. ويعمل الأعضاء غير المرتدين للبرزة الرسمية التابعين لهذه الأجهزة بالتزامن مع لجان الأمن الأهلية من أجل تمزيق التجمعات السياسية، وإلقاء القبض على المنشقين، ومهاجمة الطلاب والمحتجين وتحريضهم أثناء الأحداث السياسية الكبرى. ولأن المتشددين يسيطرون على هذه المؤسسات ذات الحكم الذاتى، فبوسعهم فرض إجراءات أمن مشددة إزاء المعارضة داخل نظام الحكم وخارجه. وفى حين أن الصراعات بين النخبة

وانقساماتها من شأنها أن تضعف نظم الحكم العسكرية، ما لم تصبه بالشلل، فإن عناصر المتشددين في الجمهورية الإسلامية يستطيعون أن يتخذوا إجراءات صارمة على نحو فعال حتى بدون وجود تماسك داخل الصفوة أو النخبة. أخيراً، تبيح تعددية هذه المنظمات لمختلف الخلايا القسرية الإكراهية أن تصطفى الفتيان الساقطين بيسر، وأن تزيع الغضب الشعبي وتحرفه من شخص إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى.

ويمسى استعمال القوة أمراً أكثر فعالية وأقل مخاطرة؛ لأن المعتدلين في الحكومة ومؤيدي الإصلاح في المجتمع برمته مصابون بالتمزق والانقسام بدرجة كبرى. وكانت المعارضة الديمقراطية مثل المنصة العائمة الطافية أو الدائرة الانتخابية الخرقاء بأكثر من أن تكون كياناً سياسياً منظماً. ومن دلائل طبيعة الفصيل الإصلاحي المتباينة من الناحية التنظيمية وغير المتبلورة: وجود عدد من العوامل التي تستحوذ على اتساع المعارضة طولاً وعرضاً، ويمكن النظر إليها على أنها مصادر قوة للحركة الإصلاحية. ومع ذلك فإن العدد الضخم من المنشورات، والمجموعة المتنوعة من الأحزاب القديمة والجديدة، والاتحادات المهنية والنقابية التي تشكل قوام الجبهة، وتنوعية القضايا، وحشد التكنوقراط، وقدامى رجال الدين الثوريين، والمفكرين الإسلاميين، ومناصري حقوق الإنسان، ينتج عنه تنافر نغمات الأصوات التي يتم جلبها معاً تحت مظلة مثقوبة مهترئة، وينتج عنه القدر الضئيل من المناقشات، والاتفاق على التكتيكات، وعمل أولويات للأهداف. ومنذ عام ١٩٩٧م، حينما استطاع الإصلاحيون أن يتولوا المناصب في السلطتين التنفيذية والتشريعية، تمخض عن هذه الانقسامات معارك حول مجموعة من القضايا، تشمل: تأييد النشاط السياسي للطلاب، وأولوية الإصلاحات الاقتصادية، والاستجابة إلى التحدي الذي ما فتئ يتزايد إزاء القضاء ومجلس الوصاية. وبدلاً من أن يكونوا قادرين على عمل تكامل بين القوى المتباينة، فقد ضاع من المسؤولين المنتخبين علاقاتهم وروابطهم مع الحركة الطلابية (Middle East Report 2003) كما لم يتعهدوا بالرعاية صلاتهم بالأحزاب الدينية القومية (Yas-e No 7 Bahman 1382 "January

("2004, 27. وقد حدثت هذه العوامل من مقدرتهم على تحويل الشقاكات الدفينة بين النخب إلى تطهير للمتشددين، أو إقامة وضع ذي نفوذ يستطيعون منه المساومة من أجل عملية التحويل والنأي بعيداً عن الحالة الراهنة.

ولقد رصدت وسائل الإعلام المطبوعة أيضاً أصوات الانقسامات بين النخب. وبمجرد أن رفعت القيود عن الصحافة، عبرت الصفوة السياسية والمفكرون الذين كانوا غير قادرين على المناورة حول العقبات، عن مواقفهم الأيديولوجية وأعلنوها، وانخرطوا في المناقشات حول مجموعة كاملة من القضايا والمنشورات. ومنذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، تم عرض مختلف المواقف في الدوريات مثل: Kian, Keyhan-e Farhan- gi, Howzeh, Gof-t-o-gu, Iran-e Farda, Shalamcheh, and Shoma؛ والصحف اليومية مثل: Salaam, Resalat, and Entekhab؛ وسلسلة الصحف الإصلاحية والمنشورات التي ظهرت على مواقع الإنترنت؛ انطلاقاً من صحيفة Salaam والجرائد السالفة. وتشكل كل واحدة من هذه الجرائد ما يطلق عليه غالباً: حلقة، ودورة، ومحفل، وجناح، وزمرة (halqeh, dowrh, mahfal, jenah, and goruh)، وتقدم وصفاً للعناقيد الصغرى من الشخصيات التي تنشر وتكتب في جريدة معينة، والتي تحضر سيمناً معيماً، أو تشارك في خطاب شائع أو عام^(٨). ولعبت هذه الكتابات الصحفية أو العلمية دوراً مهماً، وبخاصة داخل المعسكر الإصلاحي، حيث قدمت وطورت خطاباً ديمقراطياً، كما انخرطت في إجراء تحقیقات صحفية استقصائية لكشف الفظائع والأعمال الوحشية والإعلان عن قضايا خصوصية. ومع ذلك، وكما اعترف أحد الأعضاء القياديين في البرلمان السادس Sixth Parliament، فإن أنشطة الصحف لم يتم التنسيق بين بعضها بعضاً أو مع الأعضاء الإصلاحيين في البرلمان ("2004" 1382 Bahman 7 Yas-e).

ولقد تفاقمت هذه المشكلات جراء التذرية أو التشظى الذي أصاب المجتمع الإيراني بالتزامن مع ما سبق أو في آن معاً. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، فإن عملية التحديث؛ (أي عملية التحضر، والتوسع في التعليم، والتصنيع)، وبعض سياسات

خاصة اتخذتها الدولة منذ الثورة، قوضت الأشكال المجتمعية من التنظيم والهوية وأعادت ترتيبها، بينما أصبحت الميول الشخصية معلنة على نحو أكبر (Abdelhakh 2002; Kazemipur and Rezaei 2003; Verzi 2000). ثانياً: ساهم نوع تمثيل المصالح في هذه النظرية التي أصابت المجتمع أو أحدثت تفتته. وعلى خلاف بعض نظم الحكم الطبقيّة؛ مثل تلك التي سادت في: أمريكا اللاتينية وفي مصر وتركيا إبان الأربعينات والستينات من القرن العشرين، التي حولت مجتمعاتها إلى مجموعة من الطبقات الاقتصادية والاجتماعية، تمارس الجمهورية الإسلامية النزعة النفعية ذات المزايا التي يغدقها الحكم، ولكن لأشخاص معينين وبدرجة خصوصية. ولأن الدولة مفتتة، تقوم خطوط المحسوبية والمحاباة بربط عملاء الدولة المنتشرين والمنعزلين مع الزمر العنقودية الاجتماعية، وهو ما أدى بالتالي إلى إنتاج انقسامات رأسية داخل المجتمع. ثالثاً: الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم دفعت التشرذمات الاجتماعية لأن تبقى صغيرة وغير رسمية قصداً وعن عمد، لكيلا يكون لديها مطالب قبل الدولة، ولكي تستمر في المناورات عبر المتاهة الإدارية وحولها، وذلك من أجل الحصول على تراخيص النشر، وخوض الانتخابات، أو الانخراط في الأشكال الأخرى من الأنشطة النقابية.

ومن هنا، فإن النشاط الاجتماعي، سواء كان شخصياً أو سياسياً، يميل إلى أن يتصف بالغموض والإبهام ويدعو إلى الارتياح وعدم الثقة. "ففي كل رابطة أو اتحاد بإيران ثمة نوعان من الناس: أولئك الذين يعرفهم كل امرئ، وأولئك الذين لا يعرفهم أي امرئ. فالرابطة أو الاتحاد يحتاج إلى أناس لا يعرفهم أحد، والذين يكون عملهم مخفياً"، وذلك حسب تعليق أحد الطلاب، وهو عضو في مكتب تعزيز الوحدة، ومقره بالجامعة (Christian Science Monitor, November 22, 1991). ولقد شهدت وشاركت في النتائج الملموسة لهذه النظرية أو هذا التفتت وانعدام الثقة في أعقاب الزلزال المأساوي الذي ضرب مدينة بام Bam في ديسمبر عام ٢٠٠٣ م. حيث وقع ارتباك جماعي فيما يتعلق بالمتضررين ولمن نتبرع ونعطي الأموال. وذكر الكثيرون من أهل طهران أنهم لا

يثقون البتة فى المنظمات التابعة للدولة مثل: لجنة الإمام للإغاثة، والهلال الأحمر، وبينما تحول البعض إلى حساب بنكى باسم شيرين عبادى؛ الحائزة على جائزة نوبل للسلام فى الفترة الأخيرة، نجد أن البعض الآخر بما فيهم الحائزة على جائزة نوبل نفسها، قد حذروا من الحسابات المصرفية الوهمية ومنظمات الإغاثة الوهمية. ومعظم الناس الذين التقيت بهم قرروا أن يعطوا تبرعاتهم إلى المعارف من مدينة قم أو من إقليم كيرمان. وذكر أعضاء عديدون من سوق بازار طهران الخيرى أنهم خططوا من أجل إرسال المساعدات عبر تجار مدينة كيرمان الذين يعرفونهم ويثقون فيهم، وليس توجيهها عبر اتحادات البازار الإسلامية. إن شرازم الأصدقاء والتجمعات العائلية والأسرية المعزولة اجتماعياً تعكس الأوساط الفكرية والفصائل السياسية، ومن هنا، فإن مقدرتهم على العمل الجماهيرى المنسق والموسع للضغط على المحافظين المتشددين تعد محدودة.

وبهذه الطريقة، فإن السلطوية المتشظية أو المفتتة تساعد على إعاقة انحطاط نظام الحكم وانهيائه، وهذا التشظى غالباً ما يرتبط بالتصدعات التى تصيب النخبة. ولقد ظل فعلها هذا قائماً حتى تاريخ طباعة هذا الكتاب عن طريق قصر الصراعات بين النخبة داخل الدولة، والتى لديها إجراءات سلطوية غليظة وأجهزة بيروقراطية لا تخضع للمساءلة، وتقوم بإعاقة مقدرة المعتدلين وإمكانياتهم على إحداث التحول والتغيير. وفى الوقت ذاته، فإن توليفة من البطش الفعال والفرقة بين القوى المساندة للإصلاح قد حدت من مقدرتهم على إقامة تنظيمات ضرورية لترجمة صراعات النخبة ومطالب الرأى العام إلى سلطان سياسى؛ من أجل دفع سياسات النخبة إلى ما وراء هذه المرحلة، التى وصلت إلى طريق مسدود. وليست المعارضة بقادرة على إنشاء جبهة موحدة من أجل رفع كلفة لجوء المتشددين إلى استعمال القسر، وليست بقادرة على مساندة المعتدلين فى مساوماتهم مع المتشددين. ولقد اجتمعت هذه العوامل معاً من أجل تقويض قوة الدفع التى اكتسبها الإصلاحيون عبر انتصاراتهم الانتخابية والانفتاح المبدئى للمجال العام.

فرص التحول الديمقراطي أمام الحكم المطلق المتشظى:

فى أعقاب الحركة السلطوية الارتدادية، وهى منع مجلس الوصاية للمرشحين الإصلاحيين عن خوض انتخابات ٢٠٠٤م البرلمانية، لاحظ كافح إحصانى Kaveh Ehsani أن: "هذه ما هى إلا فترة تحول، وتحتاج إلى سياسات خاصة بالتحول، وهكذا، فإن الإصلاحيين لم يكونوا قادرين على صياغة مثل هذه السياسات، وفضلوا دائماً أن يركزوا على المراحل الفردية لمشاركاتهم الخاصة" (٢٠٠٤م). إن هذه السياسات الخاصة بالتحول سوف تحتاج إلى اعتراف بأن الاستبداد فى إيران متغلغل داخل دولة متشظية بدرجة عالية، وهو ما يجعل المعارضة بحاجة إلى تكتيكات خصوصية "تلائم" هيكل الدولة (Skocpol 1992). فما هى المعوقات التى تعرقل الديمقراطية أو التحول الديمقراطى والتى تسبب فيها الحكم الأوتوقراطى المطلق، مثل نظام الحكم فى إيران؟ إننى أركز على نموذجين من نماذج التحول صوب الديمقراطية استخلصناهما من تجارب أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ألا وهما: حركة الأحلاف القائمة على أساس من النخبة، وحركة الإصلاح القائمة على تعبئة الجماهير^(٩). بطبيعة الحال، توجد كثرة من الخلافات الجغرافية السياسية "الجيوپوليتيكية"، والتاريخية، والثقافية بين إيران والبلدان التى اعتنقت الديمقراطية فى الفترة الأخيرة، لكن إذ قدر لإيران أن تتحرك بعيداً عن السلطوية دون وقوع ثورة جماهيرية أخرى أو تدخل أجنبى، فإن واحداً من هذين المسارين - أو توليفة من المسارين - سوف يكون على ما يحتمل أمراً مركزياً ورئيسياً.

فى ظل نموذج التحول القائم على الأحلاف، فإن الديمقراطية تقوم النخب "بصياغتها" و"التفاوض" حولها؛ عبر سلسلة من الحلول الوسط التى تحول مؤسسات نظام الحكم بما يسمح لتجمعات المعارضة بمشاركة أعظم، ولكنها لا تقتلع جميع صلاحيات الأوتوقراطيين المتشددين فوراً أو مرة واحدة. أما المتشددون فلكى يقبلوا

المعتدلين، فسوف يتعين عليهم أن يؤمنوا بأن المعتدلين بمجرد وصولهم إلى السلطة وسدة الحكم فلن يهاجموا مصالحهم المادية أو يستأصلوا شأفتهم من الساحة السياسية. وهكذا، فإنه فى مقابل أن يتخلى المتشددون عن بعض سلطانهم، يجب على المصلحين أن يراعوا هذا الضمان، وأن يظهروا أنهم قادرون على السيطرة على العناصر الراديكالية. إن عملية التحول القائمة على أساس من الأحلاف، والتي كانت حجر الزاوية فى التحولات: الأسبانية، والفنزويلية، والأوروبية، تتطلب تطوير "نظام قابل للحياة والنمو من الأمن المتبادل" من أجل بناء إجماع فى الآراء، ويخفضوا كلفة أو ثمن التسامح مع المعارضة والقبول بها" (Dahl 1971: 36). على أية حال، فإنه فى ظل السلطوية المفتتة، رأينا أن العمل المنسق بين النخب ككل، وبين المعتدلين على وجه الخصوص، صار شاقاً وصعباً؛ جراء تعددية مراكز السلطة الموازية والمتنافسة وأوساط الفاعلين ودوائرهم. إن المتشددين والمعتدلين على مختلف مشاربهم وانتشارهم المؤسساتى هم فى وضع يخولهم تقديم التزامات جديدة بالثقة، على سبيل المثال: ألا تقوم فيالق الحرس الثورى الإسلامى بتنظيم انقلاب عسكرى، أو أن الإصلاحيين لن يفرضوا إصلاحات كاسحة من شأنها أن تضع نظام الجمهورية الإسلامية برمته تحت المساءلة. إن المخاطرة الناجمة عن قبول بعضهم بعضاً وكلفة إنشاء نظام للأمن المتبادل تزداد فى أوقات تجزؤ نظام الحكم أو الدولة وتفتتته، لأنه من الضرورى المساومة مع مجموعة كبرى ومتغايرة ومتباينة للغاية من المتنافسين السياسيين.

وفى أوروبا الشرقية، لعبت التعبئة الجماهيرية الدور الحاسم فى تقوية الوضع التفاوضى للمعتدلين وتعزيزه داخل الحكومة، وترسيخ انهيار الاستبداد عبر الانقسامات التى أصابت النخبة الموجودة. وجعلت الحركات الجماهيرية فى: بولندا، والصرب، وتشيكوسلوفاكيا السابقة، الثمن باهظاً أمام المتشددين الذين استعملوا القوة لكبت المعارضة وقمعها، وبذلك ثبطت من ردود أفعال المتشددين ضد النشاط الموالين للديمقراطية. ومع ذلك، فإن تشظى المعتدلين وتفتتتهم، وتجزؤ المجتمع فى إيران

- وكلاهما كان نتاجاً جزئياً لهيكل الدولة - قد جعل هذا الاحتمال الموازن إزاء تحصين السلطوية على غرار بلدان شرق أوروبا، أمراً غير مرجح. وفي إيران، أدت الانتصارات الانتخابية التي حققها الإصلاحيون في انتخابات أعوام ١٩٩٧م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م إلى حدوث ردة ارتجاعية مناهضة للديمقراطية قامت بها مراكز قوى المتشددين. وعلى الرغم من أن الطلاب والمفكرين احتجوا على مساوئ استغلال القانون ومساوئ العنف وتحدوها، فقد كانت أفعالهم معزولة وعديمة التنسيق، وكان السياسيون التابعون لجبهة الثأني من خورداد وتنظيماتهم غير مستعدة أو عاجزة على الربط بين القضايا والأنشطة التي قامت بها شتى التجمعات المستعدة للاقتراع مراراً وتكراراً، والتصويت لصالح هؤلاء المعتدلين التابعين لنظام الحكم. وهكذا، فإن الجهاز الأمني القمعي استطاع أن يحدد المنشقين الذين أدلوا بأصواتهم وعبروا بها عن مواقفهم، كما استطاع سحق الاحتجاجات، في حين أن الأغلبية الانتخابية ظلت دون تعبئة أو حشد.

وكان المنظرون والمعتدلون كلاهما، بما في ذلك الرئيس خاتمي، حذرين من تشجيع الحشد والتعبئة الاجتماعية، وفضلوا التكتيك الأكثر اعتدالاً، والمتمثل في: مجابهة المتشددين. وعلى أية حال، فإنه بالإشارة المرجعية إلى عدد وافر من الحالات في: جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، فقد أوضحت نانسي بيرميو Nancy Bermeo أن التحول الديمقراطي - شاملاً الحالات التي يحدث فيها عبر التحالفات بين النخب - ممكن، حتى حينما تكون الجماهير أو طبقات الشعب محتشدة ومعبأة ونشيطة (Bermeo 1997). وما وصفته بأنه "جدال الاعتدال"، أو الفرضية القائلة بأن التعبئة الشعبية المفرطة للغاية تتهدد عملية التحول الديمقراطية؛ لأنها قد تفجر ردة ارتجاعية من قبل المتشددين، وتتجاهل أنواع الحشد الجماهيرية المهمة مثل: العمال، أو الطلبة، أو اليساريين وأنشطتهم، وهم الذين لا يعرقلون عملية التحول فحسب، بل ويقومون بتعزيز موقف الإصلاحيين أيضاً، وذلك في ظل سياقات محددة. إذن، تحت ظروف معينة، وفي ظل أشكال خصوصية من الأطر، فليس من الضروري أن تفسر

النخبة أو الصفوة المتشددة، السياسات الجماهيرية على أنها متطرفة أو تتوعددهم. وإننا في ظل معضلات الديمقراطية أو التحول الديمقراطي ومازقه، والتأثير المتفاقم للدولة المفتتة، لنقدر ونثمن تماماً أهمية أن يكون للمعتدلين تنظيماتهم وأحزابهم السياسية المتينة وعميقة الجذور. ودون حصول المعتدلين على حزب سياسى أو تنظيم قوى، فهم عاجزون إزاء انقسامات النخبة وتجزؤ المجتمع وتذريته، عن الصمود أمام البطش والقمع ولا يستطيعون المساومة مع القوى المتشددة المنتفذة أو التى تتمتع بمراكز قوى داخل مؤسسات الدولة. وكانت هذه هى حال الحركة الإصلاحية الحالية التى نأت بنفسها عن بناء مثل هذا التنظيم. وحينما وصل خاتمى إلى سدة الحكم، صرح هاجاريان بأن الفصيل الإصلاحي استهدف "تمتين المجتمع المدنى وتطوير طاقم من المؤسسات المستقلة التى تستوعب سيل النشاط الاجتماعى وتوجهه" (Ehsani 1999: 40)، (*italics added*) ويؤدى وظائفه كـ "جبهة، بأكثر من أن يكون حزباً. وعند هذه النقطة، أصر الزعماء على برنامج واسع أو منصة واسعة. فقد أرادوا أن يتجنبوا نظاماً صارماً من أجل إنشاء قاعدة شاسعة" (Ehsani 1999: 41). إن مقدرة الإصلاحيين على المثابرة بالضغط على المتشددین تعرضت للتقويض بسبب استراتيجيتهم التى لم تشرك قاعدتهم الاجتماعية مشاركة نشيطة من أجل التنسيق بين نشاطات المؤيدين المحتملين: (مثل: الطلاب، والمعلمين، والعمال الصناعيين، وأعضاء عائلات المسجونين السياسيين، وغيرهم). ومعظم الزعماء الإصلاحيين نظروا إلى دور المواطنين على أنه يقتصر فحسب على التصويت فى الاقتراعات. ولما سأل أحد الصحفيين، بهزاد نبوى Behzad Nabavi نائب رئيس المجلس Majles (البرلمان الإيرانى): "لماذا أخفق الإصلاحيون فى إقامة قاعدة وطيذة وراسخة لهم داخل الأحزاب السياسية ونقابات العمال"، رد قائلاً بأنه فى رأيه يجب للمساندة الشعبية أن تقتصر على الناس الذين يحضرون الاقتراعات دورياً من أجل الإدلاء بأصواتهم (Ehsani 2004). أما التيار الرئيسى للإصلاحيين فقد توصلوا إلى وصف استراتيجيتهم بأنها: "المقاومة المدنية" و"التهدة النشطة" (Sharq 2 "Ordibehesht 1383 "April 21, 2004").

وتتصف هذه الاستراتيجية بقصر النظر، ما لم تكن ساذجة، لأنها تفترض أن الرأي العام والإرادة السياسية سوف تترجم إلى سلطة سياسية. وهي استراتيجية غير فعالة على وجه الخصوص؛ علماً بأن المتشددین متنفذون؛ وفي موضع جيد داخل المؤسسات الموازية، وبهذا فإن السيطرة على الرئاسة والهيئة التشريعية لا تشمل ولا تعم نظام الحكم برمته. وفي ظل هيكل الدولة المهترئ والسيطرة الضئيلة من جانب المسؤولين المنتخبين على الدوائين والبيروقراطية والصلاحيات التنفيذية المفتاحية، لن يستطيع المعتدلون المنتخبون أن "يترجموا تفضيلات الناخبين إلى سياسات جماهيرية عامة يمكن بعدئذ وضعها موضع التنفيذ" (Bunce 2000: 713). وصار هذا أكثر وضوحاً وقت أن ازداد فتور الجماهير ولا مبالاة بهم. بل الأكثر من هذا، فإن انعدام وجود حزب سياسي أو طاقم قوى من مؤسسات المعارضة جعل من العسير تجديد طاقات المؤيدين إبان اللحظات الحاسمة. وأمسى هذا جلياً في شهر يناير من عام ٢٠٠٤م حين شارك عشرات من أعضاء البرلمان في اعتصام طال أمده شهراً كاملاً داخل البرلمان، احتجاجاً على قرار مجلس الوصاية بعدم أهلية نصف مرشحي البرلمان السابع - Sev-enth Parliament تقريباً، شاملاً ثمانين مرشحاً من الإصلاحيين المنادين بالإصلاح، وكانوا أعضاء فعليين يشغلون مقاعد بالبرلمان. وعلى الرغم من هذه الأحداث الدرامية، والتهديدات بإجراء تسجيل جماعي من جانب الوزراء الحكوميين، والمساندة الشفهية من جانب أساتذة الجامعات، والطلاب، والكتاب الصحفيين، وغيرهم من الجماعات، فلم تندلع مظاهرات ضخمة حاشدة قبالة البرلمان، ولم تقع إضرابات، أو أشكال أخرى من العمل الجماعي على المستوى المجتمعي. الأكثر من هذا، اعتراف محسن ميردامادي Mohsen Mirdamadi، العضو الإصلاحي البارز بالبرلمان، بأن الإصلاحيين لم يقتسموا نفس التكتيكات المحكمة، ولم تكن لديهم لجنة تختص بتنسيق الأنشطة مع الزمر ذات العقلية المشابهة أو المزاج المماثل لهم داخل المجتمع (Yas-e No 7 Bahman 1382 "Janu-ary 27, 2004"). ولحسن الحظ، فإنه منذ عام ٢٠٠٠م، صار واضحاً لبعض أعضاء

المعسكر الإصلاحى أن موقفهم قد أصابه الوهن واعتراه الضعف؛ لدواعى افتقارهم إلى المؤسسات التى تنهض بعلاقات التواصل مع المجتمع وتوصيل رسالتهم إليه^(١٠).

ولسوف تساعد التنظيمات السياسية التى تحظى بالصفة المؤسسية دائماً فى تنسيق الأنشطة بين أعضاء الجماعة. وفى سياق التحول الديمقراطى، فإن تجمعات المعارضة التى خضعت للمركزية والتدرج الهرمى بل حتى للأوامر المستبدة، تميل إلى أن تكون أفضل مقدرة على الوفاء بالتزاماتها بقواعد اللعبة، وبهذا بوسعها التفاوض من أجل إبرام تحالف نخبوى مع المتشددى (Kalyvas, 2000). على أية حال، فإن التنظيم السياسى سوف يسمح أيضاً للقوى المؤيدة للإصلاح بأن تقاوم الردود الارتجاعية للمتشددين عن طريق الحشد والتعبئة السياسية فى الأوقات المناسبة. وهذه الصفات مطلوبة ويفتقرون إليها بشدة فى سياق نظام حكم السلطوية المهترئة بإيران؛ وهذا يوحى بأن بناء التنظيم يتعين أن يكون على قمة أجندة الأولويات لأولئك الذين يرغبون فى أن يروا فى إيران دولة أكثر ديمقراطية.

الخلاصة:

الحفظ والوقاية من الخصال الإبداعية والسجاياء الحميدة. لقد ناقشت فى هذا الفصل أن ثبات السلطوية ومثابرتها هو عملية يجب دراستها فى حد ذاتها. والسياسات فى الأوساط الاستبدادية ليست ضلالات تعتري السيطرة الكاملة للدولة، كما أنها ليست مرحلة تصيب فيها الديمقراطية قسماً من الراحة. وتقوم النخب الإيرانية بإعادة إنتاج السلطوية فى الجمهورية الإسلامية عبر المؤسسات الرسمية بالدولة، التى صاغت السياسات وفق أنماط تتصف بأنها أكثر عمومية، رغم كونها غير محددة. ووفقاً للتحليل الذى قامت به إيلين لاست-أوكار عن الأردن والمغرب إبان الأزمات الاقتصادية داخل هذا المجلد، فقد خلقت الجمهورية الإسلامية "بيئة منقسمة"؛

حيث من المسموح لنخب معينة فحسب أن تشارك في السياسات الرسمية، ومع ذلك فقد حافظوا على التنافس - والسخرية - عبر مؤسسات الدولة نفسها. ويوحى هذا التحليل للحالة الإيرانية بأنه؛ حتى بالسياقات التي لا يكون للمعارضة فيها حق الوصول المتعادل إلى السلطة في الدولة، فإن قيام المعارضة بإجراء التعبئة والحشد أمر ممكن، وفي الواقع تقوم بتفريخه هياكل الدولة. وعلى أية حال، فإن هذه الخلاصة تتسق مع الملاحظة العامة التي ذكرتها لاست-أوكار، وهي: أن البيئة المنقسمة انقساماً عالياً تبيح للحكام البقاء والنجاة، حتى في مواجهة المعارضة الآتية من أعضاء الأوليغاركية الحاكمة أو حكومة القلة التي بالسلطة. وتظهر حالة الجمهورية الإسلامية أن صراع النخبة ربما يكون عاملاً لازماً في عملية التحول صوب الديمقراطية. ومع ذلك، فإنه بدون الأخذ بالحسبان السياق المؤسسي لهذه الانقسامات، فمن غير الواضح ما إذا كان المعتدلون سوف يحوزون على المقذرة التفاوضية من أجل الدفع بهذه الإصلاحات قدماً للأمام، وما إذا كانت القوى الاجتماعية سوف تنتظم بما فيه الكفاية من أجل صد أية ردة ارتجاعية من قبل السلطويين. أما الدرس الذي استوعبناه من إيران؛ فهو: أنه بدون السلطة التنظيمية، فإن القوى الساعية لتحقيق الديمقراطية لن تستطيع تحويل الرأي العام المطالب بالتحول الديمقراطي إلى رافعة سياسية تستخدم في التفاوض أو في إجبار الاستبداد على الاضمحلال والانهيال.

الهوامش

أود أن أشكر: تامر مصطفى، وهيثر فوسيل Heather Fussell، وميشيل بينر أنجريس، ومارشا بربيشتاين بوسوزنى، وعلى رضائى Ali Rezaei، ونازانين شامروكنى Nazanin Shahrokni على تعليقاتهم عميقة التفكير واقتراحاتهم على المسودات المبكرة لهذا الفصل.

(١) تتألف الحركة الإصلاحية من ائتلاف من الأحزاب والاتحادات، ويأتى فى مقدمتها: جبهة مشاركة إيران الإسلامية، وتنفيذيون من أجل البناء، واتحاد رجال الدين المتشددين، ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، وحزب تضامن إيران الإسلامى.

(٢) بعد أشهر قليلة من الهزيمة الانتخابية فى عام ٢٠٠٤م التى منى بها الإصلاحيون، نظم الاتحاد الإسلامى لكلية الحقوق والعلوم السياسية، وكلية العلوم الاجتماعية بجامعة طهران، وكلاهما من المساندين للحركة الإصلاحية، مؤتمراً استغرق يومين تحت عنوان: "التحول صوب الديمقراطية"، اشتمل على محاضرات ألقاها الساسة الإصلاحيون القياديون، وأصحاب الأيديولوجيات، وأساتذة الجامعات. وفى الافتتاح، صرح سكرتير المؤتمر بأن منظمى المؤتمر يعتقدون بأن إيران عبارة عن مجتمع بصدد عملية تحول صوب الديمقراطية ("Sharq 22 Ordibehesht 1383 "May 11, 2004).

(٣) استخدم المصطلحان: رهبار أى إنقلاب rahbare-e enqelab، و الوالى الفقيه vali-e faqih، بالتبادل فيما بينهما، وغالباً ما يتم ترجمتهما إلى "الزعيم الأعلى"، "قائد الثورة"، أو "الفقيه الوالى". ومن أجل أغراض التبسيط، فسوف أستخدم تعبير "الزعيم" للدلالة على أو للإشارة إلى منصب أعلى مسئول فى الجمهورية الإسلامية.

(٤) مع وجود مستويات عالية من التحضر ومعرفة القراءة والكتابة، ومستوى معتدل من التصنيع، وطبقة متوسطة ضخمة إلى حد ما، فإن دولة إيران تفى بالكثير من الشروط المطلوبة بصورة شائعة من أجل التحول للديمقراطية.

(٥) من أجل الاطلاع على تحليل أكثر شمولية لهذه الجماعات، والتغيرات على مر الزمان وكره، والخلافات وأوجه التماثل والتشابه فى المناطق الأخرى، انظر: Mortaji (2002): Moslem (1996): Baktiari (1378).

(٦) حول طبيعة السيادة فى إيران، انظر: Schirazi (1998).

(٧) حول الجماعات المتقاوثة التي تلاقت معاً لكي تشكل فيالق الحرس الثوري الإسلامي ، انظر: Hamshahri 3 Ordibeheshi 1383 (April 22, 2004).

(٨) حول دور "الحلقات" في إيران على عهد ما قبل الثورة، انظر: Bill (1972).

(٩) من أجل مراجعة على نماذج من التعبئة الجماهيرية والتحالفات التي أثرت في عمليات التحول للديمقراطية في: أمريكا اللاتينية، وأوروبا، انظر: Karl and Schmitter (1991) and Bunce (2000).

(١٠) على سبيل المثال، انظر تعليقات هاجاريان في: Yas e No 27 Ordibehesht 1382 (May 16, 2004) and Behzad Nabavi in Sharq 2 Ordibehesht 1383 (May 21, 2004). أيضاً انظر: Razjou (1382 "2003").

الباب الثانى

تحديات تواجه الحكم السلطوى

الفصل الخامس

الانتخابات القائمة على تعدد الأحزاب في العالم العربى قواعد الانتخابات وردود أفعال المعارضة

مارشا بريشتاين بوسوزنى

يناقش هذا الفصل الانتخابات التشريعية التنافسية التى جرت فى عدد من البلدان العربية؛ بدءاً من سبعينات القرن العشرين وحتى بلوغ عام ٢٠٠٠م . وقد أظهر هذا الفصل أن التنافس فى الانتخابات وحده لا يشكل ديمقراطية، مبيناً كيف تلاعب المسؤولون التنفيذيون المستبدون الذين هم فى سدة الحكم، فى القواعد الانتخابية من أجل ضمان ظهور برلمانات موالية لهم. وبهذا تكون الانتخابات قد مثلت معضلة أمام قوى المعارضة التى تعمل من أجل إضعاف القائمين بالحكم أو خلعهم عن كرسى الصولجان.

وشهدت تسعينات القرن العشرين والأعوام المبكرة من العقد ٢٠٠٠م عدداً مهماً من البلدان العربية التى شرعت فى إجراء منافسات بين أحزاب سياسية متعددة، أو توسعت فيها، من أجل انتخاب هيئات تشريعية برلمانية. وأجريت الانتخابات البرلمانية فى: تونس، والجزائر، والمغرب، ومصر، والأردن، واليمن، والكويت، ولبنان، والبحرين، والسلطة الفلسطينية^(١). وأعلن الحكام التنفيذيون القائمون فى السلطة، بصورة ثابتة، أن هذه الانتخابات إنما هى دليل على شرعيتهم وشعبيتهم داخل بلادهم، وكانوا غالباً ما ينعنون بلادهم بأنها بلدان ديمقراطية فى أعقاب انتهاء تلك الانتخابات. وعلى أية

حال، ثمة إجماع حقيقى فى الآراء بين علماء السياسة المتخصصين فى الشرق الأوسط بأنه رغم تزايد هذه المنافسات، فإن العملية السياسية فى هذه البلدان مازالت قاصرة، ولو بدرجات متفاوتة، عن المعايير المقبولة اليوم عمومًا من قبل الديمقراطيات النيابية الحديثة^(٢). أما السلطة التنفيذية فظلت إلى حد نموذجى دون نزاع حولها، إذا لم تجر انتخابات بشأنها تمامًا^(٣)، وهى أيضاً التى تهيمن على صلاحيات استثنائية فوق العادة، فى الوقت الذى تكون فيه السلطان القضائية والتشريعية مقيدتين بشدة. وليس لأحزاب المعارضة سوى وصول محدود فحسب إلى وسائل الإعلام، وهى عادة ما تكون مضيقاً عليها فى أنشطتها وحمالاتها؛ حيث يتعين على الأحزاب السياسية الجديدة أن تحصل على التصريح الحكومى لكى تصبح قانونية، والأصوات التى تقترع لصالح النخب القائمة بالحكم قد تتعرض للتدخل فيها، وثمره مجموعة متنوعة من الوسائل المتوافرة من أجل تزوير أعداد الأصوات الحقيقية. هكذا، وبصورة شائعة، تعتبر هذه البلدان ذات أشكال مختلفة تأخذ بالتعددية الحزبية، غير أنها مازالت تحت تصنيف نظم الحكم السلطوية^(٤). ويرى كثير من العلماء أن الانفتاح السياسى لهذه البلدان عبارة عن استيراتيجيات من أجل بقاء نظام الحكم، والمقصود بها إحباط الضغوط المتزايدة من أجل التحول الديمقراطى وليس تشجيعها (Brumberg 1995; Dillman 2000; Talbi 2000).

على أية حال وبدرجة كبرى، يوجد اتفاق ضئيل حول فرص هذه الانفتاحات السياسية لكى تتطور إلى تحولات ديمقراطية أصيلة. وفى حين أن الكثير من الأدبيات تتشجع بالتشاؤم^(٥)، اكتشف فيضان من الدراسات التى أجريت فى التسعينات من القرن العشرين أن ثمة قوى بالمنطقة تعمل، وثمره عمليات مشابهة لتلك التى قوضت الحكم السلطوى فى أماكن أخرى من العالم (inter alia, Brynen, Korany and Noble 1998; Korany, Brynen, and Noble 1998). ولقد ركز بعض العلماء بصورة خاصة على تكاثر المنظمات التطوعية غير التابعة للدولة، التى يتوقع لها أن تروج لدرجة كبرى من

التسامح إزاء المناقشات السياسية وتوسيع المهارات والموارد التنظيمية المتوافرة أمام المواطنين لكي يتحدوا سلطة الدولة (esp. Norton 1995, 1996).

على أية حال، فإن هذه الكتابات التي دارت حول المجتمع المدني متناقضة فيما يتعلق بمغزى "الانتخابات التنافسية الزائفة" التي تجرى للإيهام بوجود عملية التحول الديمقراطي (Abu Khalil, 1997)^(٦). والمفهوم الغربي للمجتمع المدني، ولو كان غامضاً بعض الشيء، فإنه يستبعد الأحزاب السياسية عموماً (Foley and Edwards 1996: 38-39; Chazan 1992: 287) وهكذا فإن استدعاءه على أنه محرك الديمقراطية في البلدان العربية يتضمن تشويهاً لسمعة السياسات الحزبية هناك^(٧). وفي هذا السياق، فإن أحزاب المعارضة غالباً ما يعاب عليها خوضها في عمليات داخلية غير ديمقراطية (Abu Khalil 1994: 49; Harik 1994: 158-159; 1997)، وفي بعض الدول توجه الانتقادات إلى زعماء الأحزاب بسبب كونهم: طاعنين في العمر؛ حتى يبلغ أحدهم الثمانين عاماً، وانتهازيين، ومنقطعين عن الاتصال بال جماهير^(٨).

ويفحص هذا الفصل الانتخابات التشريعية التي أجريت في العالم العربي بدءاً من الستينات وصولاً إلى عام ٢٠٠٠م، مع التركيز على تلك الانتخابات التي عقدت في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. وينهض هذا الفصل على مقدمة تقول بأن عملية التحول الديمقراطي التدريجية ممكنة في هذه البلدان، وأن الانتخابات نفسها هي ساحة مهمة للكفاح والنضال. إن إجراء الانتخابات التنافسية يرسى الأساس لمبدأ حق المواطنين في الحصول على تمثيل نيابي سياسي لمن يختارونه نائباً عنهم في المجلس التشريعي. وماتزال صناديق الاقتراع التي تسيطر عليها الحكومة سيطرة واعية قادرة على أن تزود قطاعات متنوعة من المجتمع بمنتدى أو منصة لكي يناقشوا علانية مستقبلهم الجماعي، وكذلك تزودهم بفرص جديدة للاحتشاد والتعبئة السياسية. إضافة لما سبق، فإنه حتى الهيئات التشريعية ذات الصلاحيات المحدودة غالباً ما تصبح بؤرة

لانتباه الصحافة وتركيزها، وكذلك وجود المعارضة في البرلمان يمكن أن يزود منتقدي نظم الحكم بأدوات تمكّنهم من ترقية مجادلاتهم عبر الوسائل الرسمية^(٩).

وبالتالي، أرى أن المنافسات المسيطر عليها - والتي وصفناها هنا - بمثابة انطلاقا مهمة من الممارسات السابقة في هذه البلدان، حين كانت الانتخابات - إذا أجريت أصلاً - تظهر انعدام الخيار الحقيقي أو ضالته، وكانت الحكومات تعلن فيها بطريقة روتينية تقريباً فوزها الكاسح بالنتائج. وتميز الديمقراطية الزائفة أيضاً هذه البلدان عن غيرها من الجيران في المنطقة، والتي ظلت دولاً ذات حزب واحد أو ملكيات خالية من الهيئات التشريعية المنتخبة معاً. والمصطلح العربي شائع الاستعمال الذي ينطبق على هذه الانفراجات السياسية وهو: "التعددية"، ويعنى نظام حكم يأخذ بتعدد الأحزاب السياسية دون تحقيق تحول ديمقراطى كامل، يعالج هذه الفروقات.

وهناك أدلة مقارنة على أن التحولات الديمقراطية من الممكن أن تنبثق من الفترات المطولة من المنافسات الانتخابية الخاضعة للسيطرة الحكومية. ووصف صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington, 1991)، ودونالد شير وسكوت مينوارنج (Donald Share and Scott Mainwaring, 1986)، الموقف الذى تصير فيه قوى المعارضة - والتي كانت أصلاً ضعيفة وقت أن استهل نظام الحكم هذه الانفتاحات - قادرة على اكتساب النفوذ تدريجياً والتفاوض فى آخر المطاف حول التحول الديمقراطى مع السلطويين القائمين بالحكم والمحجمين عن ذلك^(١٠). وتزودنا المكسيك (Martinez 2000)، والسنغال (Vengroff and Cheevey 1997, Vengroff and Magala 2000; Vengroff and Mozaffar 2002) بأثلة على مثل هذه العمليات المطولة.

ومدخل approach فى هذا الفصل يفترض مسبقاً وجود قوى معارضة علمانية داخل الساحة الانتخابية، ووجود إسلاميين كذلك على وجه الاحتمال. وباقتراح أن هذه التجمعات بوسعها أن تلعب دوراً فى تسريع عملية التحول الديمقراطى، فإننى أرفض المجادلة القائلة بأن القوى المتواجدة بالمنطقة والملتزمة بالنماذج الغربية للديمقراطية أو

بالديمقراطية على الطراز الغربى هي غير ذات أهمية، وبالتالي فإن التهديد الوحيد الحقيقى للمستبدين القائمين بسدة الحكم يأتيهم من الحركات الإسلامية الراديكالية، وهى مناهضة للديمقراطية بالمقدار ذاته (Waterbury 1994; Salame 1994). إن قوى المعارضة العلمانية والإسلامية المعتدلة التى حددناها وميزناها هنا ربما تكون صغيرة نسبياً من حيث عددها، غير أن ثمة براهين بأن أفعالها من الممكن أن تؤثر فى عملية الانفتاح السياسى. فضلاً عن هذا، فإنه حتى إذا أظهرت بعض هذه الجماعات ذاتها نزعات سلطوية، فمن الممكن لدعايتها وأفعالها فى الكفاح ضد نظم الحكم القائمة أن تساعد على تآكل شرعية هذه النظم الحاكمة^(١١). ولقد حددت البحوث المقارنة فقدان نظام الحكم لشرعيته، بأنه: المفتاح أو العامل الرئيس لوفاء الحكم السلطوى الاستبدادى (Shin 1994: 152).

بيد أن اقتراحنا بإمكانية وقوع التحول المرحلى أو التدريجى صوب الديمقراطية؛ ليس مقصوداً به أن يعنى ضمناً حتمية الحدوث. وإزاء الاعتقاد المتفائل بأن كل شىء فى الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة - والتى تذكرنا "بنظرية الحداثة" المبكرة - فى بعض الكتابات حول المجتمع المدنى (esp. Ibrahim 1995; Kubba 2000)، فإننى أركز على المؤسسات السياسية وسلطان القوة البشرية. ويعير هذا الفصل انتباهاً خصوصياً للإطار المؤسسى لهذه الانتخابات والاستراتيجيات التى تتبناها قوى المعارضة فيما يتعلق بها. وغرضى فى هذا هو ألا أقلل من الدور الكامن للاتحادات المدنية غير الحزبية فى عملية التحول الديمقراطى؛^(١٢) بل أتمنى أن أصبح ما نجم عن ندرة الدراسات التى عالجت سياسات الانتخابات فى المنطقة العربية^(١٣).

وفى الواقع، بينما أفرخت الموجة الثالثة الأخيرة من التحولات الديمقراطية قدراً كبيراً من الأدبيات حول: ما هى المقاصد أو الخطط المؤسسية المفضية سريعاً إلى دعم الديمقراطيات الجديدة؟ (Linz and Stepan 1996; Mainwaring 1993; Lijphart and Waisman 1996; Linz and Stepan 1996)، فإن انتباهاً ضئيلاً هو الذى أعير إلى الدور الممكن للتغيير المؤسسى

فى تهينة الظروف من أجل حدوث التحولات الديمقراطية^(١٤). وأزعم هنا ببساطة أنه بوسع النضالات الانتخابية أن تلعب دوراً فى المعاونة على تقويض الحكم السلطوى، وأن نظم الانتخابات تؤثر فى شكل السياسات الانتخابية. وقد لا تكون الهياكل الانتخابية هى المحدد الفريد أو حتى المحدد الأولى لنتائج الانتخابات فى ظل حكم مستبد غير أنها ماتزال "تشكل إطار أو هيكل التفاعلات السياسية، وبهذه الطريقة تؤثر فى النتائج السياسية" (Thelen and Steinmo 1992: 13). وحتى فى ظل المنافسات الانتخابية التى يسيطر عليها الحكام، فإن النظم الانتخابية سوف تؤثر فى عدد الأحزاب السياسية التى تعمل داخل دولة ما، ودينامياتها الداخلية، والاستراتيجيات التى تتبناها.

ويبين القسم الآتى أن الحكام العرب قد لجؤوا عن وعى وبينة إلى تدبير الانتخابات وتوجيهها؛ من أجل إنتاج هيئات تشريعية موالية لها^(١٥). إن التلاعب فى خطط الانتخابات ومقاصدها، وهو أكثر دهاء من التدخل والتزوير، إنما يمنح القائمين بالحكم سبيلاً آخر للسيطرة على نتائج الانتخابات بمعناها المباشر، والسيطرة على السياسات الحزبية داخل بلدانهم على نحو أكثر توسعاً. وتبين الترتيبات الأخيرة للنظم الانتخابية فى المنطقة أن نخبة نظام الحكم وصفوته تفضل الاقتراعات التى تخضع لمبدأ: الفائز يكسب كل شىء^(١٦)، وهى التى برهنت على كونها نافعة بخاصة لنظم الحكم التى بدأت تأخذ بالتعدد الحزبى بعد فترة من سيادة الحزب الواحد.

ثم بعد ذلك، أقوم باستكشاف الاستراتيجيات التى تسعى قوى المعارضة التى لا تتبنى العنف - وهى الأحزاب السياسية الشرعية والجماعات غير المعترف بها، ومع ذلك تمكنت من العمل على الساحة الانتخابية - تسعى عبرها إلى تقليص هيمنة الأنظمة الحاكمة فى إطار القيود التى فرضتها المؤسسات الانتخابية. وحاولت هذه الأحزاب إجراء كل هاتيك الأشياء: مقاطعة الانتخابات، وفرض رقابة منظمة عليها، وفرض التحديات إزاء القواعد الانتخابية القائمة، وحقت درجات متفاوتة من النجاح.

ويشكل التغلب على الخلافات القائمة بين قوى المعارضة فيما يخص الأيديولوجيات، والأهداف، والفرص السياسية القصيرة الأجل، معضلة استراتيجية محورية. ولداعى من الأسباب التي شرحتها هنا، فإن المستقبل سوف يرى على الأرجح مشاركة أعظم في الحملات التي ينهض بها نشطاء المعارضة، بالتوازي مع انتخابات أنظف في حدها الأدنى على الأقل، ويتأتى ذلك كعاقبة من عواقب ضغوط المعارضة. فإذا انحصر لجوء نظم الحكم إلى التدخل في الانتخابات وتزويرها، فسوف تكتسب المؤسسات الانتخابية أهمية متعظمة، وسينجم عن ذلك بالضرورة المزيد من الصراعات حول القواعد الانتخابية وأحكامها.

التلاعب بالانتخابات في ظل منافسات يسيطر عليها النظام:

رغم القيود الحادة المفروضة على صلاحيات البرلمانات العربية، فقد أظهر التنفيذيون القائمون بالحكم قلقاً واهتماماً بضمان حصولهم على هيئات تشريعية لينة العريكة تدعن لهم وتطاعوهم. وفي الحدود الدنيا، سوف يضمن هذا تمريراً سريعاً لمبادراتهم التشريعية. وفي بعض الحالات، تكون هذه البرلمانات مسؤولة أيضاً عن التصديق على فترة حكم رئيس الدولة وولايته؛ وحتى لو كانت السلطة التنفيذية غير منتخبة، تقوم الهيئات التشريعية الموالية بخلق الانطباع بأن الشعب قد فوض الزعيم الحاكم بالولاية. ولهذا، حينما يشرع التنفيذيون في تنظيم انتخابات تشريعية تنافسية، فهم يحاولون ضمان الحصول على برلمانات يهيمن عليها مؤيدوهم أو أنصارهم (cf. Lust-Okar and Jamal 2002).

وثمة دلائل في بعض الحالات على أن المسؤولين التنفيذيين قد تلاعبوا في الأحكام الانتخابية منذ البداية من أجل تحقيق النتائج المرجوة. وأول ملوك المغرب، وهو؛ محمد الخامس، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ياسر عرفات؛ كلاهما استشار خبراء دوليين قبل الاستقرار على نظام انتخابي معين؛ في حين قام عاهل الأردن الراحل،

الملك حسين، بتقسيم الوحدات الإقليمية إلى مناطق انتخابية؛ ليققل تأثير أصوات الفلسطينيين فى الانتخابات. غير أن النتائج ربما تبرهن على حدوث عكس ما كان متوقعا، حتى حينما يتم إعمال التزوير الانتخابى والإكراه بإجراء وافر وقدر كبير. وتمثل الأردن ومصر حالتين لنظامى حكم قاما بتغيير قواعد اللعبة بعد أن أثبتت النتائج الأولية للانتخابات وجود تهديد لهما.

ولقد أدخل رئيس مصر أنور السادات نظام الانتخابات البرلمانية للأحزاب السياسية المتنافسة مستهلاً ذلك لأول مرة فى عام ١٩٧٩م. وقام بتنفيذ النظام الذى يقوم على مبدأ الفائز يكسب كل شىء، وتم فيه التنافس على مقعدين منفصلين فى كل دائرة انتخابية، مع استخدام قاعدة إعادة الانتخابات لمن لم يحصلوا على أغلبية الأصوات^(١٧). وبمقتضى هذه الانتخابات بوسع المرشحين أن يخوضوا الانتخابات بوصفهم مستقلين، أو باعتبارهم تابعين لواحد من المنابر السياسية الثلاثة التى ابتكرها السادات وأدخلها فى مصر قبل إجراء هذه الانتخابات، وهم يمثلون مختلف التيارات السياسية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى - الحزب السياسى الوحيد آنذاك. وفاز المنبر الذى أطلق عليه منبر الوسط، ويمثله أنصار الزعيم السادات ومؤيدوه، بـ ٢٨٠ مقعداً أو ٨٢ بالمائة من إجمالى مقاعد البرلمان، وهى ٢٤٢ مقعداً، التى تنافس حولها المرشحون. أما الثمانية والأربعون المتبقية من الـ ٦٢ مقعداً فقد فاز بها المستقلون وشغروها.

وهكذا فقد نجح نظام الفائز يكسب كل شىء لصالح المنبر السياسى الذى تسانده الحكومة؛ وقدر مارك كوبر (Mark Cooper 1982) أن الأصوات الواقعية التى أدلى بها الشعب لصالح هذا المنبر كانت ٦٠ بالمائة فحسب. ومع ذلك، فإنه حينما تهيأ حسنى مبارك للانتخابات البرلمانية الجديدة فى عام ١٩٨٤م، وإن كانت قد أجريت فى ظل عدد أكبر من الأحزاب السياسية المتنافسة وصحافة حرة بدرجة أكبر، فقد قام مبارك بسن قانون انتخابى جديد. وبدا أن هذا القانون قد تم تفصيله للحفاظ على التشويه الذى

أصاب الاقتراعات ولكن لصالح الحزب الحاكم، وهو المعروف الآن بالحزب الوطني الديمقراطي، وفي الوقت نفسه يقوم بمحو التهديدات التي يشكلها المرشحون المستقلون. ووقع اختياره على نظام القائمة الحزبية النسبية، غير أنه مع وجود هذا الحد - ٨ بالمائة - فقد كان عالياً لدرجة أنه نفى المزايا النيابية أو مزايا التمثيل النيابي التي تعذر على معظم أحزاب المعارضة الحصول عليها. وكان هذا الحد مرهقاً وشاقاً خصوصاً؛ لأن القانون يتطلب حصول الحزب على نسبة ٨ بالمائة من الأصوات على مستوى الدولة ككل من أجل الفوز بمقاعد في أي دائرة مخصصة، وحتى إذا تسنى لأي حزب معارض أن يكسب أصواتاً كافية في واحدة أو أكثر من المناطق لأجل التأهل للفوز بمقاعد هناك، فإن هذه المقاعد عرضة للضياع إذا قل إجمالي الأصوات على المستوى القومي بمقدار ضئيل عن نسبة الـ ٨ بالمائة. فضلاً عن هذا، فإن أي أصوات يفوز بها حزب سياسي صغير، ولا يمكنه استعمالها من أجل الفوز بمقاعد في البرلمان؛ فسوف تضاف بدلاً من ذلك إلى الحزب الذي حقق نجاحاً أكبر^(١٨).

وفي نهاية المطاف، فاز الحزب الوطني الديمقراطي بـ ٣٩٠ مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغة ٤٤٨ مقعداً أو بنسبة ٨٧ بالمائة؛ وهكذا ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب الحاكم عما كان متحصلاً للهيئة التشريعية في عام ١٩٧٦ م. وعلى أية حال، فقد حصل على ٧٣ بالمائة فقط من الأصوات المعلنة للناخبين الذين اقترعوا. ووقع هذا التشويه لأن كلاً من حزب التجمع اليساري وخصمه الإسلامي القومي وهو حزب العمل الاشتراكي، لم يحصل على حد الـ ٨ بالمائة، وبذلك فإن الأصوات المؤيدة لهما احتسبت تراكمًا للحزب الوطني الديمقراطي بدلاً منهما^(١٩).

أما الملك حسين عاهل الأردن فقد اتخذ قراراً بأن يعقد انتخابات تشريعية كاملة على المستوى الوطني في عام ١٩٨٩م عقب فجوة دامت عشرين عاماً، وذلك بمحاذاة بعض الإجراءات الأخرى لليبرالية السياسية (Jaber and Fathi 1990: 67-86; Middle East Magazine, October 10, 1989). وأحييت الملكية نظام التعددية الحزبية الذي يجعل

المرشحين يمثلون إقليمًا كاملاً لا جزءاً منه فحسب، والذي كان معمولاً به أيام الإمبريالية البريطانية، وأنشئت عشرين مقاطعة انتخابية يتنافس في كل واحدة منها عدد يتراوح ما بين اثنين إلى تسعة مرشحين (Reynolds and Elkit 1997: 53-54). وعلى الرغم من استمرار مفعول ونفاذية الحظر الذي ظل مفروضاً طيلة اثنين وثلاثين عاماً على الأحزاب السياسية، فقد استطاع المرشحون التابعون للأحزاب السياسية التي تعمل من تحت الأرض أن يخوضوا الانتخابات بوصفهم مستقلين؛ في حين تمكن الإخوان المسلمون من كفالة مرشحيهم؛ لأن تنظيم الإخوان المسلمون اعتبر منظمة خيرية وليس حزباً سياسياً (Piro 1992: 39-44; Middle East Economic Digest, November 24, 1989).

أحد المخاوف الرئيسية أو القلق الكبير الذي ساور الملك هو تحجيم التمثيل النيابي لخصومه؛ الذين انتقدوا اتجاهه الودي إزاء إسرائيل. ولهذا، فإن الأردنيين من أصل فلسطيني تم نزع المزايا عنهم عمداً منذ استهلاكية توزيع الممثلين النيابيين على المقاطعات الانتخابية وتخصيصهم لها. وبدلاً من أن يتم التخصيص حسب حجم السكان بصرامة، فقد منح المزيد من المقاعد للمقاطعات التي كان السواد الأعظم من سكانها ينتمي لقاطني الضفة الشرقية لنهر الأردن؛ وبذلك يكون عدد أصوات قاطني الضفة الشرقية فعلياً هو الأكبر (Reidel 1994: 53; Wederman 1993: 11). ومع ذلك، فقد نجم عن هذه الانتخابات تمثيل ضخم للقوى المعادية لإسرائيل لدواع وأسباب أخرى تتعلق بالأحكام والقواعد الانتخابية. وسمح نظام الاقتراع المتعدد للناخبين بأن يلتمسوا تمثيلاً نيابياً متزامناً ويحصلوا عليه حسب هويات سياسية مختلفة وعديدة. فمثلاً: لو أن هناك ثلاثة أصوات، فبمقتضاها يستطيع المواطنون أن يختاروا أولاً شخصاً ما ينتمي لقبيلتهم، ثم قد يختارون أحد أنصار الحكومة، ومازال صوت واحد باقياً لهم لكي يعبروا من خلاله عن تفضيلاتهم الأيديولوجية. وفي الأردن، ذهب الكثير من هذه الأصوات الثلاثة إلى مرشحي الإخوان المسلمون، الذين كانوا يعارضون

سياسات المملكة الخارجية المؤيدة للغرب. ومن بين مقاعد البرلمان البالغة ثمانين مقعداً، فاز الإخوان المسلمون والمرشحون الإسلاميون بأربعة وثلاثين مقعداً أو حوالى ٤٢ بالمائة، وفاز المرشحون المصنفون على أنهم يساريون وعروبيون بحوالى اثني عشر مقعداً أخرى (Piro 1992: 39; Brynen 1998: 75).

وكان للإخوان المسلمون مزية فى هذه الانتخابات بسبب الاعتراف بهم على المستوى الوطنى، فقد كان ثمة حظر طويل المدى على بعض الأحزاب السياسية وقوى المعارضة الأخرى. وتعاضمت هذه المزية بعد ذلك بسبب قاعدة الاقتراع المتعدد. والعدد الضخم نسبياً من المرشحين لكل مقعد - بمتوسط ٨ لكل مقاطعة - كان معناه أن نسبة ضئيلة تبلغ ١٠ بالمائة من الأصوات يمكن أن تكون كافية للنصر فى بعض الحالات. واكتسب مرشحو الإخوان المسلمين بالفعل أقل من ٢٠ بالمائة من إجمالى الاقتراع، وفاز المرشحون الإسلاميون الآخرون بالمثل بعدد من المقاعد أعظم من نسبة الأصوات التى خاضوا الانتخابات على أساسها (Reynolds and Elklit 1997: 53).

وحل نظام الحكم هذه "المشكلة" فى الانتخابات التالية التى أجريت فى نوفمبر ١٩٩٣ م . وقبل ذلك بعام، سمحت الدولة الملكية بتكوين الأحزاب السياسية، واعترفت بشرعية حوالى أربعة وعشرين حزباً منها، وذلك قبل التصويت، وعكس الكثير منها آراء واتجاهات عروبية وإسلامية أو فلسطينية. بيد أن تصديق الملك على اتفاقيات أوسلو المثيرة للخلاف جعل موقف الإسلاميين من السياسة الخارجية مصدراً للتهديد المتزايد لنظام الحكم. وهكذا، فقد أصدر الملك حسين أيضاً مرسوماً بتغيير بعض الأحكام الانتخابية، وذلك بالتحويل إلى نظام الاقتراع الفردى غير المتحول (SNTV) الذى بمقتضاه تستمر كل مقاطعة فى انتخاب مرشحين متعددين وفقاً لقاعدة التعدد، لكن كل مواطن أصبح له صوت واحد فقط (Reidel 1994: 53-56; Chicago Tribune, November 7, 1993).

ونظام الاقتراع الفردي غير المتحول - الذي اعتبره كثير من العلماء نظاماً شبه تناسبي- بإمكانه حل مشكلة تبدد أصوات الأقلية في المقاطعات أو الدوائر التي يتم فيها الانتخاب على النطاق الكلي، والتي يكون فيها جمهور الناخبين مستقطباً عرقياً أو سلالياً أو إثنيّاً (Eng- strom 1992: 743-770). على أية حال، فإنه في السياق الأردني كان تأثير هذا النظام مقصوداً به ترصية العواطف القبائلية. وكما توقعت المملكة، منح الكثير من المواطنين صوتهم الفردي لمن يفضلونه من قبيلتهم، وليس لمن يفضلونه عقائدياً أو أيديولوجياً؛ وبالتالي نتج عن هذا برلمان ذو وجود شديد الهزال للمعارضة. أما جبهة العمل الإسلامي، التي هي ائتلاف يسوده الإخوان المسلمون، فقد حصلت على ستة عشر مقعداً، وحصل الإسلاميون المستقلون على أربعة مقاعد أخرى، وبهذا شغلت الآن القوى الإسلامية معاً ٢٥ بالمائة فحسب من المقاعد. وحصل اليساريون بشتى مشاربهم على ثمانية مقاعد أخرى، تاركين أغلبية مقدارها ٦٥ بالمائة تقريباً للشخصيات الموالية عموماً لنظام الحكم (MEED, November 19, 1993; Reidel 1994: 56; (٢٠). وحينذاك وقع بطش وقمع متسارع بالإسلاميين التابعين للمعارضة، والمنادين بالقومية العربية، واليساريين، في أعقاب توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٩٤م. وقبل إجراء الانتخابات التالية بفترة وجيزة في عام ١٩٩٧م، أقر البرلمان بصفة مؤقتة قانوناً وحشياً وشديد القسوة للصحافة؛ قصد به التقييد الحاد لحرية التعبير الجماهيرية المعارضة للسياسات الخارجية والاقتصادية للعاهل الأردني. وفي ضوء هذا، وبخاصة لأن الحكومة رفضت الدعوات المنادية بالعودة إلى قوانين الانتخابات القديمة، قاطع أكثر من نصف الأحزاب السياسية الأردنية انتخابات عام ١٩٩٧م (Hourani 1998; Khouri 1998: 27-33; IIRW 1997).

انتخابات الفائز يكسب كل شيء:

اليوم، كل البلدان العربية تقريباً التي تمارس التعددية الحزبية تأخذ بالنظم الانتخابية القائمة على مبدأ الفائز يكسب كل شيء. ويمنح هذا النظام الانتخابي للنظم الحاكمة في السلطة مزايا خاصة، وذلك في البلدان التي شرعت في التعددية انطلاقاً من عهود الحزب الواحد. وفي حين أنه في الديمقراطيات المتقدمة يرتبط نظام الفائز يكسب كل شيء بنظام الحزبين أو الأحزاب الثلاثة، نجد أنه في هذا السياق السلطوي يهدف تأثيره إلى الحفاظ على هيمنة الحزب الواحد عن طريق تحريف أصوات الشعب التي اكتسبها الحزب الحاكم (انظر الجدول ١، ٥).

الجدول ١, ٥ الانتخابات التشريعية التنافسية في العالم العربي: الأعوام، والقواعد الانتخابية،
وانتخابات البرلمان أحادي المجلس أو ذي المجلسين في الفترة ١٩٦٤م - ٢٠٠٠م

الدولة	سنوات الانتخابات	حجم الدائرة	النظام الانتخابي
الجزائر	١٩٩١م ١٩٩٧م	١ تختلف (حسب المحافظة)	الأغلبية بالإعادة قائمة الحزب المغلقة (عتبة ٥ بالمائة)
مصر	١٩٧٦م ١٩٨٤م ١٩٨٧م	٢، تنافس منفصل ١٠ ١٠، منقسمة (١+٩)	الأغلبية بالإعادة قائمة الحزب المغلقة (عتبة ٨ ٪) مثل ١٩٨٤، ولكن مقعد ١ لكل دائرة بالتعددية (عتبة ٢١ ٪) الأغلبية بالإعادة
الأردن	١٩٩٠م، ١٩٩٥م، ٢٠٠٠م ١٩٨٩م ١٩٩٣م، ١٩٩٧م	٢، تنافس على انفراد متغير متغير	تعددية على المستوى القومي اقتراع فردي غير متحول
الكويت	١٩٩٢م، ١٩٩٦م	٢	تعددية على المستوى القومي
لبنان	١٩٩٢م، ١٩٩٦م، ١٩٩٩م	متغير	تعددية على المستوى القومي، ويجب أن تتفق مع أنصبة الطوائف.
المغرب	١٩٦٤م، ١٩٧٧م، ١٩٨٤م، ١٩٩٣م، ١٩٩٧م	١	تعددية، وعضو نيابي لكل مقاطعة
فلسطين	١٩٩٦م	متغير	تعددية على المستوى القومي
تونس	١٩٨٩م ١٩٩٤م ١٩٩٩م	- أ - -	اقتراع الكتلة الحزبية اقتراع الكتلة الحزبية، لكن ١٢ ٪ من المقاعد محجوزة للمعارضة اقتراع الكتلة الحزبية، ٢٠ ٪ من المقاعد محجوزة للمعارضة
اليمن	١٩٩٣، ١٩٩٧	١	تعددية، وعضو نيابي لكل مقاطعة

ملاحظة: أ. لم تكن ثمة بيانات متوافرة حول تونس.

شرح نظم الاقتراع

• نظم الفرد الفائز:

أغلبية أصوات الدائرة الانتخابية للعضو الواحد (SMDP)؛ وفيها يقوم الناخبون بالتصويت في الاقتراع من أجل مرشح وحيد، والمرشح الذي يحصل على معظم الأصوات يفوز بالمقعد. إعادة الانتخابات للفوز بالأغلبية؛ ويعرف أيضاً بـ "نظام الدوريتين". وهو مثل أغلبية أصوات الدائرة للعضو الواحد، غير أنه يتطلب أن يتلقى المرشح نسبة معينة في حدها الأدنى، عادة ما تكون أعلى بقليل من ٥٠ بالمائة من الأصوات. فإذا لم يحصل أى مرشح عليها، يتم إجراء انتخاب ثانى بين الحاصلين على أعلى الأصواب فحسب.

• نظم الفائزين المتعددين:

أغلبية تمثيل المنطقة الكاملة؛ ويعرف أيضاً باقتراع الكتل، وبإمكان المقترعين فيه أن يصوتوا لعدد كبير من المرشحين حيث إن هناك مقاعد ينبغي شغلها، لكنه يخصص صوتاً واحداً فحسب لكل مرشح. أما المرشحون الذين يحصلون على أعظم الأصوات فهم الفائزون.

الاقتراع الفردى غير المتحول؛ مثل أغلبية تمثيل المنطقة الكاملة، من حيث إن قاعدة الأغلبية هى التى تحدد من هم الفائزون، غير أن كل مقترع بوسعه اختيار مرشح واحد فحسب.

قائمة الحزب المغلقة النسبية؛ وفيها يصوت الناخبون فى الاقتراع من أجل حزب ما، وتمنح الأحزاب عدداً من المقاعد طبقاً لنسبة الأصوات التى تتحصل عليها. ويشغل كل حزب مقاعده وفقاً لقائمة سلسلة سبق ترتيبها. (فى نظم القائمة المفتوحة، لدى الناخبين الفرصة لى يبدوا بعض تفضيلاتهم لأى من مرشحي الأحزاب، ويتسنى ذلك عن طريق التأثير فى ترتيب القائمة). وتشير كلمة العتبة إلى النسبة الدنيا التى يتعين على حزب ما أن يفوز بها من أجل التأهل للتمثيل النيابى بمقتضى هذا النظام.

اقتراع الكتلة الحزبية؛ وهو مثل قائمة الحزب المغلقة النسبية، فيما خلا أن الحزب الذى يحظى بأغلبية الأصوات يحصل على المقاعد كافة المخصصة للدائرة الانتخابية أو المقاطعة.

المصادر: توصيفات النظم الانتخابية مستمدة من:

Reynolds and Reilly (1997: 27-50); Reeve and Ware (1991: ch. 7); and Amy (1993: 225-233). أما البيانات الخاصة بالبلدان فقد استقيناها من مصادر البلدان التى ذكرناها فى متون النصوص.

وتُظهر حالتا فلسطين واليمن هذه القضية بطريقة لطيفة، كما يزودانا ببصيرة نافذة حول كيف ينتج نظام التمثيل النيابي النسبي نتائج مختلفة. ففي فلسطين، جاء نظام التمثيل النيابي للمنطقة الكاملة لصالح منظمة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات. أجريت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير عام ١٩٩٦م تحت رعاية اتفاقات أوسلو للسلام الموقعة في عام ١٩٩٣م. وتمخضت الانتخابات عن استحواذ مساندى منظمة فتح على حوالى ٧٥ بالمائة من مقاعد المجلس المؤلف من ثمانية وثمانين مقعداً (Ghanem 1996: 526; Jerusalem Post, January 23, 1996; DPA, January 22, 1996). وقامت لجنة انتخابية معينة من قبل ياسر عرفات بتطوير أحكام انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في نوفمبر عام ١٩٩٣م؛ ونتج عنها قانون انتخابي أقره مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية في ديسمبر من عام ١٩٩٥ (٢٢).

وكما حدث في الأردن، كانت ذريعة هذه الحيلة الدعوة إلى دوائر انتخابية يمثلها أعضاء متعددون، وفي هذه الحالة هم ستة عشر عضواً، وبوسع المواطنين أن يقترحوا بعدد كثير من الأصوات حيث إن هناك مقاعد ينبغي شغلها في كل مقاطعة أو دائرة انتخابية، أما الفائزون فتحددهم قاعدة حصولهم على أغلبية الأصوات. أيضاً كما حدث في الأردن، فإن نظام الاقتراع المتعدد مكن الفلسطينيين من اختيار أعيانهم وسادتهم المحليين وتفضيلاتهم العائلية والأسرية وفي الوقت ذاته، مكنهم من تسجيل تأييدهم لواحد أو أكثر من المرشحين اعتماداً على العقيدة السياسية أو الأيديولوجية. وفي هذه الفئة الأخيرة، جذبت قاعدة الأغلبية أولئك المرشحين الذين تساندتهم منظمة فتح بسبب تاريخها كحزب والاعتراف الوطنى بها. وفي سائر المقاطعات الانتخابية مجتمعة، حصل المرشحون الذين خاضوا الانتخابات تبعاً لقائمة فتح على ٣٠ بالمائة فحسب من الأصوات، غير أن تأثير التشويه جراء قاعدة الأغلبية منحهم ٥٨ بالمائة من المقاعد الثمانية والثمانين للمجلس. وعلى العكس، فإن أحزاب المعارضة التي شاركت في الانتخابات حصلت على ١٠ بالمائة من إجمالى الأصوات لكنها حصلت على ثلاثة بالمائة

فحسب من المقاعد، في حين أن المستقلين (وكان أكثرهم من نشطاء فتح الذين - لأسباب شتى - لم يتم اصطفاؤهم لقائمة فتح داخل دوائرهم الانتخابية) فقد استأثروا بحوالى ٦٠ بالمائة من الأصوات، بيد أنهم حصلوا فحسب على الـ ٣٩ بالمائة المتبقية من المقاعد (Ghanem 1996: 526).

ولقد تعزز موقف فتح بسبب حقيقة أن الفصائل المنافسة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الكثير من الإسلاميين المحسوبين على تنظيم حماس، رفضوا المشاركة في الانتخابات، زاعمين أن خوضها إنما يعنى الاعتراف ضمناً باتفاقيات أوصلو. لكن، وكما لاحظ خليل الشقياقي، فإن قرار الأحزاب الصغرى لمقاطعة الانتخابات لاقى تشجيعاً بسبب اختيار نظام انتخابى من شأنه أن يعطيهم أقل فرصة للحصول على المقاعد (Jerusalem Post, June 16, 1995). وقبل إقرار مسودة القانون الانتخابى، حث العديد من أحزاب المعارضة، وأيضاً اللجنة الدولية للمحكمين ومقرها فى جنيف، السلطة الوطنية الفلسطينية على تبني نظام نسبى من شأنه أن يعطى قوى المعارضة قدراً أعظم من التمثيل النيابى (Ghanem 1996: 526; Jerusalem Post, December 7, 1995, January 19, 1996). وإذا تناولنا الأمر بطريقة مختلفة، نجد أن عظم انتصار فتح جاء نتيجة للهيكل الانتخابى الدولى القائم على أساس من نظام الأغلبية، وكان حيلة دبرها أنصار عرفات المعينون الذين قاموا بتفصيل الأحكام الانتخابية.

وفى انتخابات اليمن لعام ١٩٩٣م التى أجريت فى أعقاب اندماج شطرى اليمن: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبى) والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالى) فى عام ١٩٩٠م وكان لكل شطر منهما حزب وحيد فيما مضى، تم تبني نظام التعددية الحزبية فى البلدين كليهما وذلك قبل توحيدهما مباشرة^(٢٣). وحدد القانون الانتخابى الذى أعلن فى ١٩٩٢م نظام أغلبية الأصوات للمرشح الوحيد الذى يفوز بتمثيل الدائرة أو المقاطعة الانتخابية (Republic of Yemen: 1992: 24)^(٢٤). أما اليمن

الشمالي، وتعداده السكاني يشكل ٨٠ بالمائة من إجمالي سكان اليمن الموحد، فقد حصل مع ذلك على نسبة مماثلة من مقاعد المجلس التشريعي البالغة ٣٠١ مقعد.

وقبل انتخابات ١٩٩٣م، قام حزب مؤتمر الشعب العام التابع لليمن الشمالي، والحزب الاشتراكي اليمني التابع لليمن الجنوبي بالتواطؤ معاً من أجل تفصيل الدوائر الانتخابية؛ لكي يحدا من التحديات التي سوف تجابه كلاً منهما من قبل المستقلين. وكان الحزب الاشتراكي اليمني أكثر تماسكاً من الناحية الفكرية أو الأيديولوجية، وكان يجابه قدرًا ضئيلاً من المنافسة الحزبية، غير أنه لدواعي الفروقات السكانية الديموغرافية، استفاد حزب مؤتمر الشعب العام بصورة رئيسية من تشويه الأصوات الذي اعتري انتخابات عام ١٩٩٣م. وحصل كلا من هذين الحزبين على ١٤ بالمائة من أصوات الشعب في الساحة الرئيسية السابقة للآخر. وداخل معقل الحزب الاشتراكي اليمني، وبحصوله على ٥٧ بالمائة من الأصوات في المتوسط، زعم أحقيته في ٩٥ بالمائة من مقاعد الجنوب البالغة سبعة وخمسين مقعداً. وبالمغايرة، نجد أن حزب مؤتمر الشعب العام حصل على متوسط أصوات بلغ ٣٢ بالمائة فحسب من الأصوات في الشمال، وفاز فقط بـ ٤٩ بالمائة من المقاعد. ولكن على صعيد الدولة ككل، نجد أن الـ ١٨ بالمائة من المقاعد التي حصل عليها الحزب الاشتراكي اليمني تعادل إجمال الأصوات الشعبية التي اقترعت لصالحه؛ في حين ظل حزب مؤتمر الشعب العام مستمتعاً بفجوة الـ ١٣ بالمائة بين مقاعده (١٢٣، أو ٤١ بالمائة)، وأصوات الـ ٢٨ بالمائة التي اقترعت لصالحه.

ولأن الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٩٤م ترسخت جزئياً بسبب الإحباطات التي أصابت بعض أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني؛ لهيمنة حزب مؤتمر الشعب العام على البرلمان، فجدير أن نأخذ في الاعتبار كيف كان من الممكن للتمثيل النيابي النسبي أن يغير بشرة الهيئة التشريعية وطبيعتها؛ إذا تم تقليل نسبة حزب مؤتمر الشعب العام من المقاعد، فيسمح للمزيد من الأحزاب الصغرى والمستقلين بأن يتم تمثيلهم في

البرلمان. إضافة إلى ذلك، يتسنى للمفوضين البرلمانين لحزب مؤتمر الشعب العام، وللحزب الاشتراكي اليمني كليهما أن يستوعبوا أعضاء الأحزاب الأخرى القادمين من خارج معاقلهم الإقليمية، وكان يمكن لذلك أن يتم ببساطة عن طريق ممارسة التأثير الملطف للتوترات بين الشمال والجنوب.

وكما حدث بالفعل، فإن الانتفاضة الانفصالية التي تزعمها الحزب الاشتراكي اليمني قد منيت بالهزيمة، وقامت القوات اليمنية الشمالية باحتلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً، والتي قامت بتدمير المؤسسات الحكومية السابقة، وصارت أصول الحزب الاشتراكي اليمني، وفرضت قيوداً سياسية قاسية، فنقضت بذلك مكاسب عهد الوحدة وقلبته. وهربت القيادة التحريرية الوحيدة للحزب الاشتراكي اليمني، وتم استبعاد الحزب - ولو أنه الآن تحت سيطرة فصيل جديد - من الائتلاف الحاكم. وهذا مكن حزب مؤتمر الشعب العام، وحزب الصلاح ذا التوجه الإسلامي - وهو ثالث الأحزاب السابقة، ويمثل الشريك الأصغر الآن في الحكم - من تمرير الإصلاحات الدستورية التي زادت من الصلاحيات بحوزة الرئيس. وفي خضم شائعات مثابرة بأن الحزبين الحاكمين يعتزمان بخطط لدمجهما أن يزورا الانتخابات، قام الحزب الاشتراكي اليمني بمقاطعة انتخابات ١٩٩٧م . وللمرة الثانية، استفاد حزب مؤتمر الشعب العام من تشويه أصوات الناخبين، وكسب ٦٢ بالمائة من المقاعد بنسبة ٤٢ بالمائة من أصوات الشعب، ومضى قدماً ليحكم البلاد بصفته الحزب الحاكم (Saqqaf 1998: 35-43; Carapico 1998: 186-195, 149).

وتظهر تونس ومصر بالمثل تأثيرات تشويهية لمبدأ الفائز يكسب كل شيء، لكنهما أيضاً يظهران إمكانيات قوى المعارضة على التأثير في المؤسسات الانتخابية. وتستخدم تونس نظاماً انتخابياً قائماً على أساس من أغلبية الأصوات للفائزين وتعددية المرشحين، وهو ما يعرف باسم: اقتراع الكتلة الحزبية، وفيه يدلي المواطنون بأصواتهم لصالح حزب واحد، والحزب الذي يحصل على معظم الأصوات يفوز بجميع

المقاعد البرلمانية المخصصة للدائرة الانتخابية أو المقاطعة^(٢٧). وعقدت أول انتخابات تنافسية فى عام ١٩٨٩م فى أعقاب قيام وزير الداخلية - آنذاك - زين العابدين بن على بخلع رجل تونس القوى الحبيب بورقيبة وكان قد طعن فى السن حينذاك. واستهل زين العابدين حكمه بليبرالية سياسية اشتملت على الاعتراف بالعديد والمزيد من أحزاب المعارضة العلمانية. ومع ذلك، رفض نظام الحكم الاعتراف بشرعية كبرى تجمعات المعارضة وهو حزب النهضة، ولما حان الوقت من أجل سن قانون جديد لانتخابات ١٩٨٩م، تجاهلت الحكومة مطالب أحزاب المعارضة التى نادت بنظام التمثيل النيابى النسبى. ولم يكن مفاجئاً فى ضوء القواعد الانتخابية أن يستحوذ التجمع الدستورى الديمقراطى (Rassemblement Constitutio nel Democratique, RCD) الحاكم حينئذ على مقاعد البرلمان قاطبة.

وشهدت السنوات الخمس التالية نقوصاً من جانب الحكومة عن الليبرالية؛ بينما كثفت الحركة الإسلامية من أنشطتها. واستعاد حكمه عمليات التعذيب وأعمال البطش والقمع الإجهاضية والمحاكمات العسكرية لكل من المنشقين الإسلاميين واليساريين، ورفضت الحكومة أن تقدم اعترافها لأى مزيد من الأحزاب السياسية. وقبل إجراء انتخابات ١٩٩٤م، وافق نظام الحكم - فيما اعتبر تنازلاً للأحزاب السياسية الستة التى اعترف بشرعيتها فيما سلف - على تخصيص ١٢ بالمائة من المقاعد البرلمانية لصالح المعارضة، على أن يتم توزيعها على أساس من القاعدة النسبية. أما المقاعد الباقية فقد كانت خاضعة للاقتراع بنظام الكتلة الحزبية، وللمرة الثانية فاز حزب التجمع الدستورى الديمقراطى بهذه المقاعد كافة. ومن الناحية الرسمية، حصل الحزب الحاكم على ما هو أدنى بقليل من ٩٨ بالمائة من الأصوات، وبذلك فقد كان غرض السخرية والتهكم من وراء تخصيص مقاعد للمعارضة وقوع تشويه للاقتراعات لصالح الحزب الحاكم، ولو أنه كان ما يزال متاحاً له أغلبية مريحة تبلغ ١١٤ مقعداً بالهيئة التشريعية التى بلغ عدد مقاعدها آنذاك ١٦٢. علاوة على ذلك، أُلعت ميشيل بينر

(١٩٩٩: ٩٤-٩٩) إلى أنه بجانب إضفاء هالة من الشرعية على احتكار حزب التجمع الدستوري الديمقراطي للسلطة، فإن إدخال أحزاب معارضة - تعترف من تلقاء نفسها بأنها واهية - إلى البرلمان خدم غرض "بن علي" في فرض نظام محكم على مندوبي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.

فإلى أي درجة يمثل رقم ٩٨ بالمائة هذا الشعبية الحقيقية لنظام الحكم - على نقيض توليفة التدخل في الانتخابات وتزويرها - وإفلاس المعارضة المعترف بها شرعياً، وإقصاء الإسلاميين؛ الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن حسمها هنا. ولكن رداً على الاتهامات بالاحتياال وعمليات القسر والإكراه لإرادة الناخبين، رفع بن علي عدد المقاعد النسبية إلى ٢٠ بالمائة في انتخابات عام ١٩٩٩م، وفي أعقاب ذلك شغلت المعارضة الشرعية أربعة وثلاثين مقعداً في البرلمان المؤلف من ١٨٢ مقعداً. وبالنسبة إلى هذه الانتخابات، التي تزامنت مع السباق الرئاسي التنافسي الأول في البلاد، وافق "بن علي" أيضاً على مطالب المعارضة بأن يكون لهم ممثلون في لجان إحصاء أصوات المقترعين، وتواجد مجموعة وطنية مستقلة من المشرفين على الانتخابات. إضافة إلى ذلك، تم تخفيف بعض القيود عن الصحافة، وتحريم الحشود المؤيدة للحكومة خارج أماكن الاقتراعات، وهي التي استخدمت فيما مضى كوسيلة للضغط على الناخبين. وفي ظل نفاذ مفعول هذه الإجراءات، أعلن رسمياً عن حصول حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجموع بلغ ٩١,٥ من إجمالي الأصوات في انتخابات ١٩٩٩م. وعلى الرغم من أن إجمالي عدد أصوات المعارضة كان ما يزال يتعرض للمزيد من التشويه مع إدخال مبدأ تخصيص ٢٠ بالمائة من المقاعد للتمثيل النيابي النسبي للمعارضة، فإنها لم ترتفع بنسبة ٤٠٠ في المائة عن الانتخابات السابقة.

أخيراً - فإن عودة مصر إلى مبدأ الفائز يكسب كل شيء لم تكن في الواقع خياراً أصلياً للرئيس، وإنما فرضته أحكام القضاء والمحاكم. فقد رفع محاميان ينتميان للمعارضة قضية يطعنان قضائياً بمقتضاها بأن تحريم الترشيحات المستقلة

ينتهك نصوص الدستور التي تصون حقوق الفرد. وفي عام ١٩٨٦م، أجهض النظام الحاكم حكماً كان متوقعاً لصالح المعارضة، وذلك بقيامه بحل البرلمان وإصدار قانون انتخابي جديد. وخصص مقعداً واحداً في كل دائرة انتخابية للترشيحات المستقلة، على الرغم من أن الأحزاب السياسية كان مسموحاً لها أيضاً بأن ترشح أفراداً على ذمة هذه المقاعد. وكانت المنافسات تجري على أساس من أغلبية الأصوات، مع إجراء انتخابات إعادة إذا حصل أعلى المرشحين اقتراعاً على أقل من ٢٠ بالمائة من الأصوات. وفيما عدا ذلك، فإن نظام التمثيل النيابي النسبي يظل سارياً ونافذاً^(٢٨).

وتمخضت الانتخابات اللاحقة التي أجريت في عام ١٩٨٧م عن إنتاج هيئة تشريعية أكثر تنوعاً، حيث تم تمثيل معظم أحزاب المعارضة. وفي حين أن الحزب الوطني الديمقراطي ظل متمتعاً بهامش مريح قدره ثلثا الأغلبية؛ وهي المطلوبة لضمان إعادة ترشيح مبارك لولاية ثانية في رئاسة الجمهورية، إلا أن قبضته على الهيئة التشريعية تناقصت إلى حد ٧٩ بالمائة. وفيما أعقب ذلك، دأب نظام الحكم على التثبيت بأحكام التمثيل النسبي، وقام المحامون بتنقيح قضيتهم وإعادة رفعها أمام المحاكم (Khalid 1989)، وهيؤوا المسرح أمام معركة قضائية أخرى أمام المحاكم، وبرلمان حياته قصيرة. وفي شهر مايو من عام ١٩٩٠م، أصدرت المحكمة الدستورية المصرية حكماً فحواه أن قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦م ينطوي على التمييز الجائر وغير العادل ضد المستقلين، وقضيت بأن البرلمان المنتخب بمقتضى ذلك القانون إنما هو "باطل ولاغ". ونهض قانون انتخابي جديد باستعادة نظام أغلبية الأصوات بإعادة الانتخابات لصالح حصول المرشح على الأصوات التي تؤهله للتمثيل بالبرلمان، وكان معمولاً به في السبعينات من القرن الماضي، ومن ثم تم إجراء الانتخابات الجديدة في شهر ديسمبر من عام ١٩٩٠م^(٢٩).

وفيما خلا حزب واحد، قاطعت سائر أحزاب المعارضة السياسية الراسخة - بما فيها تنظيم الإخوان المسلمون، الذي ظل محظوراً، وبعض التجمعات اليسارية الصغرى

- هذه الانتخابات، لأنها ظلت ناقمة على القانون بسبب فشله فى تقديم ضمانات لإشراف المستقلين على الانتخابات. ومع ذلك، كان هناك حوالى ٣٠٠٠ مرشح أو حوالى ٧ مرشحين تقريباً لكل مقعد، شاملاً ٧٨٩ مرشحاً محسوبين على الحزب الوطنى الديمقراطى، غير أنهم خاضوا الانتخابات دون مساندة من حزبهم. وبالنسبة إلى تحقيق الأغلبية البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى، نجح النظام التام لمبدأ لفائز يكسب كل شىء، وكذلك الانتخابات السابقة، فى تأمين تلك الأغلبية للحزب الذى كان حاكماً. وأما المرشحون الذين ساندتهم الحزب الوطنى الديمقراطى فقد فازوا فحسب به ٢٥٣ مقعداً من إجمالى مقاعد البرلمان البالغة ٤٤٤، مع وقوع بعض الهزائم المنكرة لأمناء الحزب فى ست محافظات. على أية حال، فإن ٩٥ من المنتسبين للحزب الذين خاضوا الانتخابات بصفقتهم مستقلين فازوا، ومعظم أولئك على وجه التقريب سرعان ما أثروا الانضمام إلى الهيئة البرلمانية للحزب الذى كان حاكماً. وهكذا، صار بمستطاع الحزب الوطنى الديمقراطى للمرة ثانية التعويل على ٧٩ بالمائة من أصوات الهيئة التشريعية لتمرير تدبيراته.

غير أن عملية الترشيحات الفردية أفضت إلى تجريد زعماء الأحزاب السياسية من بعض مقدرتهم على اتخاذ قرار حول أى أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يجب أن يجلس فى الهيئة التشريعية. وربما كانت هذه الظاهرة عاملاً مساعداً على تصعيد العنف الذى أفسد وشوه الانتخابات التالية التى انعقدت فى عام ١٩٩٥م (٣٠). وحصل العديد من الأحزاب الجديدة على شرعيته القانونية، ووافقت الحكومة على مضاعفة الزمن المحدد من الظهور على الهواء بالإذاعة والتليفزيون والمتاح للأحزاب السياسية لاستعراض برامجهم الانتخابية. ودفعت وعود مبارك ووزير داخلية بأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، سائر جماعات المعارضة إلى المشاركة، وارتفع عدد المرشحين إلى حوالى أربعة آلاف مرشح تقريباً، أو ارتفع فى المتوسط إلى حوالى تسعة مرشحين لكل مقعد واحد.

ويرجع الفضل جزئياً إلى إجراءات الأمن الصارمة والواسعة النطاق التي فرضت على تنظيم الإخوان المسلمون - إذ قبض على ١٠٠٠ من أعضائها والمتعاطفين معها عشية الانتخابات - في تمكن الحزب الوطني الديمقراطي من زيادة أغلبيته البرلمانية رغم هذه المنافسة الانتخابية حامية الوطيس. وفي أولى جولات الانتخابات، كان ثمة ١٣٨ فائزاً منهم ١٢٤ مؤيدين من قبل الحزب الوطني الديمقراطي، و١١ مستقلاً منتصباً من ١٤ محسوبين على الحزب الوطني الديمقراطي؛ ولم يتسن لأى من مرشحي أحزاب المعارضة أن يستحوذوا على أية مقاعد. وعندئذ، انتزع المرشحون الذين اصطفاهم الحزب الوطني الديمقراطي ١٨٣ مقعداً من ٣٠٦ مقاعد هي التي خضعت لإعادة الانتخابات، أما أحزاب المعارضة فقد حصلت على ١٣ مقعداً فحسب^(٣١). وأمسى المستقلون الفائزون فيما خلا ١٣ منهم، وللمرة الثانية، موالين للحزب الوطني الديمقراطي، مما سوغ للحزب الحاكم إجمالى ٤١٧ مقعداً أو ٩٤ بالمائة من المقاعد التي دار التنافس عليها - فيما يعد أقوى أغلبية برلمانية حدث أن تحققت^(٣٢).

وعلى الرغم من جهود بذلت لمراقبة الانتخابات قام بها العديد من المنظمات غير الحكومية بالداخل، (انظر القسم التالى)، أكد نشطاء المعارضة أن مستوى غير مسبوق من القمع والتدخل الحكومى وراء هذه النتيجة. ووقعت كذلك اشتباكات عنيفة وعديدة بين المعسكرات التي تؤيد المرشحين المنافسين الموالين لنظام الحكم. واتهم البعض زعماء الأحزاب بأنهم أباحوا - إن لم يشجعوا - هذه المواجهات؛ لأنهم أثاروا تساؤلات حول ولاء الأعضاء الذين خاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين حينما حرموا من مساندة أحزابهم (Kienle 1998: 230-331).

واستمرت التراشقات فيما بعد ذلك مع فرض قيود مشددة على نقابات العمال والنقابات المهنية، حيث فرض القانون السالف الذكر حول المنظمات غير الحكومية المزيد من الإجراءات الأمنية المشددة على الإخوان المسلمون، وأصدرت إحدى المحاكم

حكماً بحل حزب العمل الاشتراكي^(٣٣). على أية حال، أيدت المحكمة الدستورية العليا - قبل عدة أشهر من إجراء الانتخابات البرلمانية التالية المقررة في خريف عام ٢٠٠٠م - مطلباً للمعارضة طال أمده ألا وهو وجوب أن يشرف القضاة على الانتخابات؛ وقبل مبارك الحكم. وهكذا، برهن نظام الحكم للمرة الثانية على أنه معرض لهجوم الانتقادات الداخلية والدولية والتأثر بها بسبب ممارساته الانتخابية. ودفع المجتمع المدني ثمناً غالياً لقاء هذا الانتصار: إذ إنه قبل أسابيع قلائل من صدور الحكم القضائي المتوقع ضد سعد الدين إبراهيم؛ الذي كان زعيماً لمساعي المراقبة لانتخابات ١٩٩٥م، حدث أن تم إلقاء القبض عليه هو وحوالي عشرين من المساعدين. وفسرت عمليات القبض هذه على نطاق واسع بأنها محاولة لإسكات الانتقادات الموجهة لنظام الحكم بارتكابه ممارسات تزوير للانتخابات. وتم أيضاً تخويف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - وهي دعامة أخرى من دعائم جهود مراقبة انتخابات ١٩٩٥م - من مغبة قبول تمويل أجنبي، وأجبرت على تقليص أنشطتها؛ وأعاقت هذه العوامل مجتمعة المراقبة غير الرسمية لانتخابات عام ٢٠٠٠م (Langohr 2001).

وفى ظل إشراف القضاة على عمليات الإدلاء الفعلية بالأصوات في الاقتراعات، قال المراقبون: إن بؤرة تركيز المحاولات الحكومية للتلاعب في النتائج انتقلت إلى خارج صناديق التصويت؛ فقد تم الإعلان عن وقوع أحداث كثيرة قام فيها الجنود التابعون للسفاحين المدعومين من الحكومة بمنع الناخبين من الوصول إلى أماكن الاقتراع. وقام نظام الحكم كذلك - ولأول مرة - بإلقاء القبض على مرشحي الإخوان المسلمين، وليس المؤيدين لهم فحسب، وذلك قبل الإدلاء بالأصوات. ومع ذلك، قالت تقارير إن عمليات التصويت كانت أنظف؛ لأن الحكم القضائي والنتائج تبين تقلص أغلبية الحزب الوطني الديمقراطي في البرلمان - حيث استحوذ الحزب الحاكم على ٣٨٨ مقعداً أو ٨٧ بالمائة. على أية حال، وكما حدث من قبل، فإن عدداً مهماً من المرشحين التابعين للحزب الوطني الديمقراطي خاضوا الانتخابات بصفاتهم مستقلين، وفازت نسبة عظمى منهم

وأكبر عن ذى قبل بهذه الانتخابات، فى حين وقعت خسائر مريبة لبعض مرشحي أعيان الحزب الوطنى الديمقراطى المختارين. وفاز الذين صنفهم جاسون براونلى بمهارة على أنهم "ذيول الحزب الوطنى الديمقراطى" بـ ٥٦ بالمائة من إجمالى المقاعد التى على ذمة الحزب الوطنى الديمقراطى وقدرها ٢١٨ مقعداً، وذلك صعوداً من نسبة ٢٣ بالمائة التى حصلوا عليها إبان الانتخابات السابقة، الأمر الذى عقد من مهمة تعزيز النظام داخل الحزب. وحصلت أحزاب المعارضة على ٣ مقاعد فحسب، غير أن الإخوان المسلمون استحوذوا على ١٧ مقعداً؛ رغم إنزالهم عدداً من المرشحين أقل عن نصف الذين دفعوا بهم فى انتخابات ١٩٩٥م^(٣٤).

إذن وباختصار، تمكنت قوى المعارضة من تحقيق بعض المكاسب فى ظل تحديات الممارسات الانتخابية فى مصر. ونجح نظام الانتخابات القائم على تخصيص فائز واحد للدائرة الانتخابية الواحدة فى تأييد هيمنة الحزب الحاكم وسرمدتها على الهيئة التشريعية، تماماً كما حدث من جراء قوانين التمثيل النيابى النسبى فى انتخابات عام ١٩٨٤م؛ إن لم يكن بطريقة أفضل، ولو أنه أوهن الحزب الوطنى الديمقراطى من داخله. وفى ظل ذلك القانون، جاء أداء أحزاب المعارضة ضعيفاً، على الرغم من أن التصديق على العودة إلى انتخابات نظام الفائز يكسب كل شىء، كان خطأ فى الحسابات^(٣٥).

نظام الفائز يكسب كل شىء دون وجود حزب حاكم:

حينما لا يتواجد حزب وحيد موال لنظام الحكم، فإن نظام الفائز يكسب كل شىء يعتبر أمراً غير نافع بالضرورة للتنفيذيين القائمين بالحكم؛ وتلك تعد مسألة جوهرية. إن الافتقاد إلى حزب واسع ذى قاعدة قومية فى دولة ما، يبدو وكأنه يجعل الشقاكات الدينية أو الإثنية أو الإقليمية القائمة مسبقاً، مسألة أكثر بروزاً بالنسبة إلى النتائج الانتخابية. وقد يجعل هذا من الضرورى للتنفيذيين القائمين بالحكم أن يعززوا من

الشرازم والزمير الكثيرة والموالية لهم، أو اللجوء بدرجة كبرى إلى أوجه التلاعب الأخرى داخل المؤسسات من أجل ضمان الحصول على هيئة تشريعية مذعنة ومطبعة لهم.

ولقد سبق أن بسطنا في حالة انتخابات الأردن لعام ١٩٨٩م تفاعلات الولاءات القبائلية، وانعدام وجود حزب قومي، ونظام انتخابي يمثل البلاد كمنطقة كاملة لا جزءاً من أجزائها فحسب. وتعد لبنان مثلاً آخر لهذه المسألة، رغم أن تاريخها الطوائفي والملي والسنوات الطويلة من التدخل الإسرائيلي والسوري في شئونها الداخلية جعل من سياساتها الدينامية أمراً فريداً في المنطقة. ولقد تم تعديل نظامها الانتخابي الذي يمثل البلاد كمنطقة كاملة لا جزءاً من أجزائها فحسب؛ بسبب ضرورة أن تقوم القائمة الفائزة - وكل صوت من أصوات الناخبين - بمراعاة متطلبات طائفية معينة. ومن أجل تبسيط عملية الاقتراع وتعزيز فرصهم، تقوم النخب داخل مجتمعاتهم الدينية المختلفة بعمل تحالف وتقديم قوائم كاملة، وبهذا يعطون الانتخابات مظهر حرية الاختيار من بين قوائم متنافسة تشبه الأحزاب السياسية. على أية حال، فإن الترشيحات المستقلة ممكنة وبوسع الناخبين أن يقسموا تذاكرهم الانتخابية؛ طالما ظلوا يحترمون الحصص الطائفية التي يتعين على القائمة الفائزة الوفاء بها^(٣٦).

وفي هذا الموقف، يلعب تصميم الدوائر الانتخابية دوراً مفتاحياً في تحديد أي جماعة طائفية سوف تشكل أغلبية داخل مقاطعة ما، ويستطيع أيضاً أن يحابي مؤيدي إحدى جماعات النخبة داخل طائفة دينية على حساب الأخريات، وذلك عن طريق خلق أقليات سياسية مستبعدة أو مقصاة في إطار الملل أو الطوائف المختلفة. واتهم منتقدون ذلك النظام الانتخابي؛ لأنه يؤيد ويخلد الهويات الطائفية والمالية ويعرقل تطور الأحزاب لتصبح أحزاباً كبرى على الصعيد الوطني (Naaman 1998; cf. Harik 1999).

إن قانون انتخابات عام ١٩٩٢م، الذي استأنف الانتخابات البرلمانية تحت رعاية اتفاقات الطائف، تعرض لانتقادات واسعة بسبب تقسيمه البلد إلى مناطق انتخابية

تعطى طوائف معينة أغلبية انتخابية في عدد من المناطق، ولصالح زعماء الطوائف المتحالفين مع حكومة لبنان التي تدعمها سوريا. وقاطعت قوى المعارضة المسيحية وكذا الكثير من المسلمين الانتخابات، واتضح أن حوالي ٩٠ بالمائة من الفائزين هم من مساندي الحكومة. وقد مرر هذا البرلمان قانوناً انتخابياً مماثلاً وذلك قبل انتخابات ١٩٩٠م بفترة وجيزة، مما حث بعض الجماعات المناهضة لسوريا على مقاطعة الانتخابات للمرة الثانية. وفي ظل عمليات تخويف صارخة للناخبين، شجع عليها وجود نص للاقتراعات المفتوحة أو العلانية في القانون، زادت القوائم الموالية للحكومة من قبضتها على ٩٥ بالمائة من المقاعد (Salem 1997: 26-29; LCPS 1996; Khazen 1994: 120-136; Harik 1998: 127-156; wire services).

على أية حال، فإن انتخابات ٢٠٠٠م التي أجريت في أعقاب وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، وحلول ابنه بشار الأسد محله، ربما تكون قد غيرت من هذا النمط^(٣٧). أما الرئيس اللبناني إميل لحود ورئيس الوزراء آنذاك سليم الحص فقد تلقفهما بشار الأسد في أعقاب خلافته لوالده، واستوعب القوم بدرجة واسعة أن هذه الانتخابات إنما هي استفتاء على زعامتهما. وعلى الرغم من أن العديد من الأحزاب المسيحية اليمينية قد قاطعت الانتخابات للمرة الثانية، فقد شارك بعض خصوم نظام الحكم من المسيحيين، بمن فيهم على حد الذكر: حفيد بيير الجميل مؤسس حزب الكتائب، ونصيب لحود أحد أقارب الرئيس إميل لحود غير أنه أحد منتقديه. كما تحدث نظام الحكم بعض القوى القومية اليسارية التي خيب آمالها التدخل السوري في الشؤون اللبنانية، وبخاصة زعيم الدروز وليد جنبلاط. أخيراً، قام البليونير رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان الأسبق؛ الذي تم اقصاؤه حينما أصبح إميل لحود رئيساً للدولة، بتصعيد حملة ممولة تمويلًا جيداً من أجل استعادة منصبه^(٣٨).

وكشفت النتائج عن انتكاسة درامية لنظام الحكم. وفي خضم اتهامات بعمليات واسعة لشراء أصوات الناخبين، اكتسح الحريري وحلفاؤه الانتخابات في بيروت في

تحديثهم أيضاً لتقسيم جديد للبلاد إلى مناطق انتخابية تعطى طوائف معينة أغلبية انتخابية في بيروت، واستهدفت إضعاف فرصته في الفوز، وأدى ذلك إلى إلحاق الهزيمة بسليم الحص؛ وتم تعيين الحريري رئيساً لوزراء لبنان في الشهر التالي. وتم انتخاب نصيب لحود في منطقة المتن المسيحية على الرغم من تدخل وزير الداخلية - وكان هو نفسه مرشحاً أيضاً - وفاز جنبلاط وحلفاؤه كذلك في منطقة الشوف بالرغم من تقسيمها لإعطاء أشخاص معينين أغلبية الأصوات. وهكذا، فإنها الكشف المصرفية للحريري؛ ومع ذلك، فقد أظهرت هذه الانتخابات أن السلطويين في سدة الحكم لا يمكن قهرهم^(٣٩).

كان للمغرب أطول تاريخ للانتخابات التشريعية التنافسية في المنطقة؛ ويرجع تاريخها إلى عام ١٩٦٣ م. وكان نظام حصول المرشح الفرد الواحد على أغلبية أصوات دائرته الانتخابية ليفوز بمقعد في البرلمان هو المعمول به عادة. والملكان المغربيان السابقان: الملك الحسن الثاني وأبوه محمد الخامس؛ كلاهما كفل سلسلة متعاقبة من الأحزاب السياسية متعددة الولاءات، من ضمنها حزب تركز للعمل لأقلية البربر في الدولة، وفي الوقت ذاته عمل على تعزيز الانقسامات بين قوى المعارضة. وحينما لاقت الملكية صعوبة في ضمان تحقيق المواليين لها لانتصاراتهم عبر الوسائل المعيارية، وهي: التلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح مرشحيها، والتزوير، لجأت إلى تكرار تعطيل البرلمان وتعليقه، وتأخير الانتخابات، وإجراء انتخابات غير مباشرة حابت عملاء نظام الحكم^(٤٠).

وفي سياق النظام الانتخابي القائم على أغلبية أصوات الدائرة الانتخابية للعضو الواحد، كانت استراتيجيات تعزيز الأحزاب المتنافسة الموالية لنظام الحكم محفوفة بالمخاطر: فمن جهة، أعطت حافزاً لشتى أحزاب المعارضة بالالتحدي عن طريق منح كل منها الفرصة للفوز بمقاعد مقابل نسبة متدنية جداً من الأصوات، وذلك دون تعريض مبادئها الأيديولوجية أو أجنداتها السياسية للخطر^(٤١). ولكن من الجهة الأخرى، كان

ذلك معناه أن المعارضة - إذا تسنى لها الاتحاد - سيكون لها مزية فوق المرشحين المتنافسين الموالين.

إضافة إلى التغير الذي يطرأ على عواطف الجماهير، فإن مثل هذا التعاون كان عاملاً كامناً وراء المكاسب التشريعية التي حققتها أحزاب المعارضة في انتخابات عامي ١٩٩٣م و١٩٩٧م. ولما اتفقوا على عدم التنافس بين بعضهم بعضاً داخل الدوائر الانتخابية نفسها، فاز اثنان من كبرى أحزاب المعارضة، ألا وهما: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (Union Socialiste des Forces Populaires, USFP) معاً بنسبة ٤٥ بالمائة من المقاعد المنتخبة انتخاباً مباشراً في عام ١٩٩٣م^(٤٢). غير أنهما رفضا القبول بمناصب صغرى داخل مجلس الوزراء؛ وبدلاً من ذلك، جددوا اتهاماتهم لنظام الحكم بالمخادعة والقسر والإكراه، فضلاً عن ارتكاب أعمال قمع وبتش معمرة. ورد الملك الحسن على ذلك بمنح عفو سياسي واسع النطاق وإنشاء وزارة لحقوق الإنسان، ثم اقترح إجراء مراجعة دستورية كحل وسط، وهي: هيئة تشريعية (برلمان) ذو مجلسين، يتم انتخاب المجلس الشعبي منهما انتخاباً تاماً ومباشراً. أما المجلس العلوي الجديد المقصور على الأعيان فيتم انتخابه انتخاباً غير مباشر، وبصفة أساسية من داخل المجالس المحلية والإقليمية التي تتمتع فيها الدولة الملكية بالمزيد من التأييد والمساندة، ويرجع الفضل في ذلك إلى المحاباة. ووافقت معظم أطراف المعارضة على تأييد هذا التغير، والذي عرض على استفتاء لآراء الشعب في عام ١٩٩٦م، وتم تمريره بهوامش واسعة من العرف المتبع تقليدياً في المغرب (White, 1997: esp. 393-399).

وثمة بعض الدلائل على أن العاهل المغربي الراحل كان يعيد التفكير في استراتيجيته الانتخابية قبل إجراء انتخابات عام ١٩٩٧م. ففي إحدى خطبه الكبرى، أطرى الملك الحسن بإفراط فضائل التحركات السياسية التي عملت كمظلة، وترددت تقارير بأنها تحت على توحيد شتى الأحزاب الموالية للنظام والأفراد الموالين له. على

أية حال، واجه هذا المشروع مقاومة من أعضاء البرلمان وكبار الموظفين ذوي المستويات العليا بالدولة، وذلك لدواعي قلقهم إزاء المخاطر التي تتهدد شبكاتهم من ذوي الوظائف العاطلة وزبائنهم والمنتفعين^(٤٢).

وفي عام ١٩٩٧م، فازت كتلة حزبي الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية - اللذين اتفقا للمرة الثانية على عدم التنافس فيما بينهما - إجمالي ١٠٢ من المقاعد في انتخابات المجلس الشعبي، إذا قورنت بالمقاعد الـ ١٠٠ فحسب التي حازت عليها المجموعة المؤيدة للحكومة. على أية حال، فإنه في المجلس العلوي استحوذت الأحزاب الموالية لنظام الحكم على ٧٦ مقعداً مقابل حصول المعارضة على ٤٤ مقعداً. فيما بعد ذلك، منح العاهل المغربي منصب رئاسة الوزراء ووزارات مختلفة كثيرة أخرى لجماعات المعارضة، والتي تقبلت المناصب هذه المرة، وأصبح عبدالرحمن يوسفى زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية رئيساً لمجلس الوزراء (Karamn 1998; Assidon 1997; MEED, December 19, 1997). ومع ذلك، يذهب النقاد إلى أن انتصار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أجاز له سعى الدولة الملكية إلى الخطوة بتعاون المعارضة ومباركتها (Assidon 1998)، وأن التعاطى السلطوى مع السياسات في الدولة لم يتغير تغييراً جوهرياً، حتى في أعقاب موت الملك الحسن واعتلاء ابنه الملك محمد السادس للعرش (Catusse 2001; Maghraoui 2001b).

تظهر هذه المراجعة الموجزة أن النظم الانتخابية تؤثر في نتائج الانتخابات، حتى تحت الظروف التي تتوافر فيها المنافسة الواقعة تحت سيطرة نظام الحكم. وفي جعبة الحكام السلطويين بسدة الحكم الكثير من الدهاء والحيل والذرائع من أجل ضمان حصولهم على أغلبية تشريعية مواتية لهم، غير أن القواعد الانتخابية تؤثر في حجم تلك

الأغلبية وتماسكها. وتؤثر القواعد الانتخابية أيضاً فى الدرجة التى يتعين عندها على الحكام فى السلطة أن يلجؤوا إلى التدخل أو التزوير من أجل الحفاظ على السيطرة التشريعية.

وتفند الاسكتشات الوصفية السالفة أيضاً الصورة الذهنية لهالة القوة الكلية القدرة التى خلعت على الحاكم. ويلجأ الحكام السلطويون بصفة دروية إلى القمع والبطش، والإكراه، وملء صناديق الاقتراع بالأصوات الزائفة، وفى (أوقات وأحيان) إلى تفصيل أحكام الانتخابات وتصميم قواعدها، وإلى إعادة تقسيم الدوائر والمقاطعات إلى مناطق انتخابية لإعطاء أحزاب معينة أغلبية انتخابية على حساب أحزاب أخرى. ومع ذلك، فإن القوى الديمقراطية ليست عاجزة أو مسلوكة الإرادة فى هذه اللعبة أو المباراة، واستطاعت تحقيق مكاسب محدودة. وهذا من شأنه أن يجعل الاستراتيجيات التى توظفها قوى المعارضة إزاء هذه الانتخابات، مسألة جديرة بالدراسة.

استراتيجيات المعارضة فى ظل انتخابات تنافسية يسيطر عليها الاستبداديون:

حينما يستهل الحكام الاستبداديون منافسات انتخابية قائمة على تعدد الأحزاب؛ لكنها خاضعة لسيطرتهم، فإن فحوى هذه الإشارة هى أنهم ينيطون شطراً من مشروعيتهم فى عملية انتخابية تنافسية، وفى الإطار الدستورى الذى يصاحب تلك الانفراجة أو ذلك الانفتاح السياسى. وعلى الرغم من أن الحكام السلطويين يحتفظون بصلاحيات استثنائية وفوق العادة، فإن هذا التصرف يعطى القوى الديمقراطية مع ذلك أوراقاً بوسعهم أن يلعبوا بها. أما حجب النشاط المستقلين و/ أو أحزاب المعارضة لمشاركتها، وقيامها بفضح الانتهاكات الانتخابية والتعريض بها وتحديها، وانتقاد القواعد الانتخابية ذاتها، فإنهم يستطيعون بذلك أن يقلصوا من مصداقية

الحاكم. وربما يتمخض النجاح في مثل هذه الحملات أيضاً عن تواجد موسع للمعارضة في البرلمان، معطياً بذلك صوتاً عظيماً للبرامج والأجندات التشريعية البديلة.

وثمة ندرة في الأدبيات المقارنة حول استراتيجيات المعارضة في ظل أوضاع الديمقراطية الزائفة. ويسعى هذا القسم إلى الشروع في ملء الفراغ عن طريق مراجعة الاستراتيجيات المختلفة التي وظفتها قوى المعارضة من أجل الأخذ بالتعددية الحزبية السياسية في البلدان العربية. وكما فعلنا في القسم السابق، تؤكد هذه المراجعة أهمية التحليل المؤسسي. ولأن النظم الانتخابية تؤثر في عدد الأحزاب العاملة، فإن الاحتمالية - (خارج عمليات التدخل والتزوير) - هي أن هذه الأحزاب سوف تفوز بالسلطة، كما أن درجة التماسك الداخلي للحزب تلعب دوراً في تشكيل استجابة المعارضة للمنافسة الانتخابية الخاضعة لهيمنة المستبدين.

حالات مقاطعة الانتخابات:

بالنسبة إلى الأحزاب المستقلة وأحزاب المعارضة، فإن الدعوة إلى المشاركة في انتخابات خاضعة لسيطرة المستبدين، تمثل فرصاً ومخاطر معاً. أما قيام الأحزاب بشن الحملات فيوفر لها سبيلاً سابقاً ومرفوضاً، ومع كونه ضيقاً فإنه يروج لبرامجها العامة ولتوجيه الانتقادات لنظام الحكم. على أية حال، فإن نشطاء المعارضة يخاطرون في أن الناس قد يتهمونهم بالانتهازية إذا انضموا إلى مشروع قصد به إضفاء الشرعية على حاكم سلطوي مستبد، أو يتهمونهم بالنفاق إذا انتقدوا العملية الانتخابية بدرجة واسعة للغاية؛ حتى في حال مشاركتهم فيها. وقيام الأحزاب بشن الحملات ربما يفضي أيضاً إلى استنزاف مواردها المحدودة بعيداً عن النشاطات الأساسية والمهمة الأخرى^(٤٤).

وبالمغايرة، فإن الامتناع رسمياً عن خوض الانتخابات يمثل تحدياً قوياً أمام نظم الحكم بسدة السلطة، لأنه يحرم الاستبداديين القائمين بالحكم من أى شرعية ربما يزعمونها من خلال التكفل بإجراء انتخابات تنافسية. واقترح نشطاء المعارضة أن حالات مقاطعة الانتخابات تكون أكثر فعالية حينما تتصل بالمطالب المحددة للإصلاح السياسى^(٤٥). يتطلب مثل هذا الموقف مجهوداً تعاونياً من قبل معظم قوى المعارضة على الأقل، ورغم ذلك، ربما يمسي هذا التنسيق أمراً شاقاً لكى يتم إنجازه.

إحدى المشكلات الواضحة هى مشكلة أيديولوجية: فمن الصعب تحقيق التنسيق المضبوط والدقيق بين الأحزاب والأفراد الذين يتنافس بعضهم مع بعض؛ لأنهم يختلفون حول الأمور ذات الأهمية. ومشكلة أخرى هى أن الأحزاب قد يكون لها أهداف سياسية قصيرة الأجل وطويلة الأجل اعتماداً على حجمها وتاريخها. واقترح آدم برورسكى ("Adam Przeworski 1991: 40-41") أنه فى ظل الديمقراطية، تتنافس الأحزاب بسبب عدم اليقين إزاء نتائج الانتخابات؛ فإذا أدركوا أنهم متيقنون من خسارتها، فلن يضطلعوا ببذل هذه الجهود. ولكن حتى فى البلدان التى يسودها حزبان سياسيان كبيران، غالباً ما تتنافس معها أحزاب ثالثة فى الانتخابات، ويشكل هذا التنافس أداة فحسب من أجل اكتساب مقدار أعظم من الاعتراف الشعبى والوعى ببرامجها. وينطبق هذا التفكير المنطقى نفسه على أحزاب المعارضة الجديدة والصغرى التى تخوض انتخابات تنافسية فى ظل هيمنة الاستبداد. على أية حال، فإنه بالنسبة إلى الجماعات الأكبر؛ قد يكون الفوز الفعلى بمقاعد برلمانية اعتبار كونها صوتاً معارضاً رئيسياً فى البرلمان أمراً أكثر تحققاً وشأناً أكثر أهمية. وتضحى الجماعات الأخيرة بدرجة أكبر بقرارها عدم المشاركة وبذلك قد تكون عازفة عن الانضمام إلى نظرائها الصغريات فى مثل هذه الجهود؛ ولقد حدث هذا فى مصر حينما انسحب حزب الوفد من ائتلاف للمعارضة اعتزم وخطط لمقاطعة انتخابات عام ١٩٨٤م^(٤٦).

وحتى فيما بين الأحزاب ذات الأهداف المتوافقة والفرص المتكافئة، تمثل مقاطعتها للانتخابات موقفاً يشبه معضلة السجين (Prisoner's dilemma) الكلاسيكية. وبينما قد يستفيد كل منها من إرباك النخب الحاكمة إذا انضمت كلها إلى المقاطعة، فإذا انشق أحد الأحزاب؛ فحينئذ يكسب وصولاً بمفرده إلى ما يحقق له المنافع - مثل انتباه وسائل الإعلام والمكافآت التي قد يتحصل عليها من نظام الحكم نظير مشاركته - وتتمثل هذه المنافع في كونه حزب المعارضة الوحيد في البرلمان.

أيضاً تتباين الأحزاب من حيث مستويات تماسكها الداخلي، وقد تمثل مقاطعة الانتخابات تحدياً لنظام الحزب ويتسبب في تشظيه وتمزيقه. وفي البلدان التي تسمح نظمها الانتخابية بترشيحات المستقلين، فإن الأفراد الذين يختلفون مع قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات يتعرضون لإغراء شق الصفوف. وربما تكون هذه الخلافات استراتيجية محضة ولكنها قد تنجم أيضاً عن الانتهازية: فبالنسبة إلى مرشحي المعارضة المستقبليين الذين يضعون أمانيتهم السياسية الشخصية فوق أهداف الحزب، فلديهم أيضاً شعبيتهم الكافية لكي يفوزوا بمقاعد؛ وامتناعهم عن خوض الانتخابات معناه أن فرصة العمل في البرلمان قد ولت إلى غير رجعة. وكانت قرارات مقاطعة الانتخابات في مصر عام ١٩٩٠م مسألة خلافية، وتحدث شخصيات عديدة من المعارضة أحزابهم السياسية؛ إذ قام حزب الوفد بإلغاء عضوية ١٤ من أعضائه الذين فازوا بمقاعد انطلاقاً من خوضهم الانتخابات بصفقتهم مستقلين. وتحدى بعض الأفراد من أعضاء تنظيم حماس التعليمات الصادرة بمقاطعة الانتخابات وخوضها بصفقتهم مستقلين في الاقتراعات الفلسطينية لعام ١٩٩٦م؛ وبالمثل في انتخابات عام ١٩٩٧م بالأردن، انشق نفر قليل من أعضاء جبهة العمل الإسلامي (IAF) على قرارات حزبهم بمقاطعة الانتخابات، وكذلك فعل بعض أعضاء الأحزاب الأخرى التي امتنعت عن خوض الانتخابات.

لهذه الأسباب جميعها، من المحتمل أن تكون حالات المقاطعة المنسقة نادرة، وسوف يختلف احتمال النجاح بطريقة عكسية مع عدد أحزاب المعارضة وتجمعاتها. وحالة المقاطعة؛ الفعالية الوحيدة من جانب حزبين سياسيين والتي بينها هنا - حزب الاستقلال/ وحزب الاتحاد القومى للقوى الشعبية - تطلبت تعاوناً من جانب الحزبين فحسب. ونتج عن ذلك، بطريقة ذات شأن ومغزى، إجراء مراجعة دستورية لاحقة تمخض عنها قيام نظام الحكم بتقديم تنازلات للمعارضة. وعلى خلاف ما بين القسم السابق، فإن مضمار الانتخابات العربية قد شهد امتناعات جزئية عديدة عن خوض الانتخابات، والتي أخفقت فى تحقيق التغيير المؤسسى.

والأحزاب المستبعدة أو الممتنعة عن خوض الانتخابات، والمستقلون المنشقون، ربما طالبوا الناخبين بأن يتلفوا أصواتهم بدلاً من البقاء فى البيت بكل بساطة وعدم حضور الاقتراعات^(٤٧). وظهرت حركة سرية بهذا الفحوى إبان الحملة الانتخابية بمصر لعام ١٩٨٧م؛ إذ ترددت تقارير بأن مثقفين عديدين من أهل القاهرة قاموا عن عمد بالتصويت لسائر الأحزاب كوسيلة لبيان عدم موافقتهم على أى منها. وكان القصد من وراء هذا ليس تسجيل استهجانهم لخانة المرشح فحسب، وإنما أيضاً منع موظفى الحكومة من استعمال بطاقات الاقتراعات الفارغة من أجل تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم. وعلى الرغم من أنه ليس من امرئ معين زعم رسمياً ابتكاره لهذا التكتيك، فقد كان من الواضح أنها فكرة ترددت أصدائها؛ حيث إن أكثر من ٥ بالمائة من إجمالى الأصوات بالاقتراعات أمست باطلة، وشكل ذلك زيادة قدرها ٦٤ بالمائة عن انتخابات ١٩٨٤م، وذلك فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة إقبال الناخبين بمقدار ١٥ بالمائة فقط. وإضافة لذلك، فإنه فى ظل غياب جهود علنية وجهود تنظيمية لكى تسجل عمليات إتلاف الأصوات عمداً، صار بوسع الحكومة أن ترفض بكل يسر الأصوات الباطلة باعتبارها أخطاء بسيطة وقع فيها الناخبون.

استراتيجيات المشاركة :

فى حين أن كلاً من محاولات المقاطعة العلنية والسرية حرى بها أن تستمر، فإن الصعوبات التى بينا خطوطها العريضة فيما سلف توحى بأن مشاركة جزئية - على الأقل من جانب عناصر المعارضة - هى المرجح أن تميز الانتخابات العربية السلطوية فى العالم العربى فى المستقبل القريب. أما خيار المشاركة فيقدم للنشطاء الديمقراطيين عدداً من الاستراتيجيات البديلة التى بإمكانها أن تدعم فرصهم فى الاستحواذ على مقاعد برلمانية. وتستهدف هذه الاستراتيجيات التغلب على العتبات الانتخابية وتجاوزها صعوداً أو هبوطاً، وتقييد أفعال الحكومة الشاذة للإضرار بالأصوات الانتخابية.

الائتلافات الانتخابية: قد تتخذ الائتلافات بين عدة أحزاب شكل القوائم المشتركة، (النظم القائمة على أساس من القائمة الحزبية)، أو الاتفاقات بعد المنافسة. فيما يتعلق بحالات المقاطعة، فإن الائتلافات الصغرى بين الأحزاب ذات الأحجام المتشابهة سهل بناؤها والحفاظ عليها بأكثر من الائتلافات بين الأحزاب الكبرى والأكثر تنوعاً. أما الاتفاق المبرم بين حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد القومى للقوى الشعبية بالمغرب، والذي نتج عنه المزيد من تواجد المعارضة فى برلمانى عامى ١٩٩٣م، ١٩٩٧م، فهو مثال على هذا.

مرة ثانية، فالاختلافات فى الأيديولوجية، والحجم، والأهداف القصيرة المدى، والفرص المتاحة أمام الأحزاب - وجميعها يستوعبه النظام الانتخابى - تقدم حواجز أمام التعاون. وكانت هذه العوامل فعالة حينما رفض حزب الوفد الضخم ذو الشعبية الواسعة أن ينضم إلى قائمة مشتركة للأحزاب المعارضة، اقترحتها صغرى الأحزاب المعارضة من أجل خوض انتخابات عام ١٩٨٧م بمصر، والتي انعقدت فى ظل نظام التمثيل النيابى النسبى. وفى عام ١٩٨٤م، شكل حزب الوفد ائتلاًفاً مؤقتاً مع تنظيم الإخوان المسلمين، الذى كان محظوراً عليه تكوين حزب سياسى، غير أنه سمح له أن

يخوض الانتخابات عن طريق تحالف مع حزب شرعى؛ وثبت أن هذه هى قائمة المعارضة الوحيدة التى تجاوزت عتبة الـ ٨ بالمائة. على أية حال، انهارت هذه التسوية على صخرة الخلافات الأيديولوجية قبل انعقاد انتخابات ١٩٨٧م . وتم تشكيل تحالف جديد بين الإخوان المسلمون، وحزب العمل الاشتراكى ذى التوجهات الإسلامية والقومية، وتم تكوين حزب الأحرار الصغير؛ أما حزب التجمع اليسارى العلمانى فقد رفض أن يشارك بسبب الاختلافات الأيديولوجية^(٤٨).

مراقبة الانتخابات: لأن سائر مرشحي المعارضة يعانون حينما يتمكن نظام الحكم من استخدام القسر والإكراه فى الانتخابات أو تزوير النتائج، نجد أن الجميع يقفون من أجل الاستفادة من النشاطات المشتركة التى تقيد هذه الممارسات. ومن اليسير أمام الأفراد والجماعات المتنوعة والمتباينة أيديولوجياً أن تتعاون فيما بينها بشأن الإشراف الداخلى على الانتخابات، ومن الصعب عليهم أن يقيموا ائتلافات فيما بينهم؛ كما أنه بوسع الأحزاب ذات الأحجام المختلفة والفرص المتفاوتة أن تتحد فيما بينها من أجل مراقبة الانتخابات، وهى الأحزاب التى تبدى استعداداً لذلك بدرجة أكبر من إجراء مقاطعات للانتخابات. وسائر هذه الدواعى كافة، أخذت أنشطة المراقبة الداخلية فى التصاعد. ويتضمن هذا الجهود التى استهلتها منظمات المجتمع المدنى التابعة للأحزاب والأفراد كليهما.

وشهدت الانتخابات المصرية التى أجريت عام ١٩٩٥م أحزاباً معارضة، وجماعات لحقوق الإنسان، وبعض نشطاء الديمقراطية من الأفراد؛ بدءاً من اللجنة الشعبية لمراقبة الانتخابات التى قامت بتدريب ستمائة من الأفراد ليصبحوا مراقبين على الإدلاء بالأصوات، واستطاعت أن تراقب الاقتراعات فى ٤٠ بالمائة من الدوائر الانتخابية. وقامت اللجنة أيضاً بالتحقيق فى شكاوى المواطنين فى أماكن أخرى، وفى نهاية المطاف أصدرت تقريراً حافلاً لتقصى الحقائق كله إدانة وشجب. ورغم أن هذا النشاط

لم يبد أنه فعال فى تخفيض لجوء نظام الحكم إلى تزوير الانتخابات، فى إكراه لإرادة الجماهير، إلا أنه ظهر فيما بعد أن له بعض الفعالية فى تشويه سمعة نتائج الانتخابات. واضطرت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار تصريح غير عادى أعربت فيه عن قلقها، وطالبت فيه حكومة مبارك بإجراء تحقيق فى هذه التجاوزات والأعمال الشاذة، وأصدرت المحاكم المصرية فى وقت لاحق أحكاماً ببطالان نتائج ثمانين دائرة انتخابية من بين ثمانية وثمانين، ورد ذكرها فى التقرير (Ibrahim 1995: 2, 10; Egyptian Organization for Human Rights 1995: 3; al-Ahram Weekly, December 14, 1995; Reuters, December 1, 1995). والاضطهاد الذى تعرض له سعد الدين إبراهيم وزملاؤه، والذى ذكرناه فيما مضى، ربما يكون أفضل شهادة على بروز حملة مراقبة الانتخابات.

وكان لانتخابات عامى ١٩٩٦م، و١٩٩٩م فى لبنان أيضاً مراقبة غير رسمية قامت بها جماعة مستقلة تدعى: الاتحاد اللبنانى لديمقراطية الانتخابات (LADE). وأبلغ الاتحاد الذى تزعمه أستاذ علوم سياسية بالجامعة الأمريكية فى بيروت، عن حالات عديدة من قيام قوات الأمن بتخويف الناخبين فى عمليتى الانتخابات كليهما. على أية حال، كانت الجماعة صغيرة للغاية بحيث تتمكن من مراقبة الناس عبر البلد كله أو حتى تغطى جميع أماكن الاقتراعات داخل دائرة انتخابية واحدة.

وفى تونس، كما رأينا، وافق "بن على" على مطالب المعارضة بوجود تمثيل عند إجراءات عد الأصوات، ووجود جماعة وطنية من المشرفين على الانتخابات من أجل مراقبة انتخابات عام ١٩٩٩م، وكان أداء المعارضة فيها حسناً. وكافحت المعارضة المغربية فيها دون تحقيق نجاح؛ لى يتم تخصيص لجنة من قضاة المحكمة الدستورية للإشراف على الانتخابات، ومنع ذلك عن وزارة الداخلية. على أية حال، فإنه قبل انتخابات عام ١٩٩٧م، وافق نظام الحكم على تشكيل لجنة يترأسها كبير قضاة،

وتحتوى على ممثلين من تلك الأحزاب التى لها تواجد فى البرلمان، بالإضافة إلى وزيرى العدل والداخلية من أجل مراجعة الشكاوى ضد انتهاكات النواحي الإجرائية من الانتخابات (Karam 1998: 5).

أما مراقبة الانتخابات من قبل المنظمات الدولية فهى مسألة خلافية. وأجهزة الولايات المتحدة الأمريكية التى شاركت فى هذا الأمر لاقت الازم وتشويه السمعة من جانب بعض أوساط المعارضة؛ بسبب الدعم الأمريكى اللامتوازن لإسرائيل؛ وأما القوى الأوروبية فرغم إدراكهم بكونها غير متحيزة وأكثر إنصافاً، فإنها مع ذلك ملطخة بتاريخها الاستعماري فى المنطقة. وفى مصر، اعتمدت بعض أحزاب المعارضة على الصحفيين الأجانب فى الإعلان عن هذه الانتهاكات، ورفع البعض مطلباً برقابة أجنبية محايدة على انتخابات عام ١٩٩٥م . غير أن هذا لم يلق الدعم من جانب سائر القوى الديمقراطية، ورغم ذلك، أنكرته الحكومة التى وجهت اتهامات بالخنوع للقوى الأجنبية كوسيلة لتشويه سمعة بعض نشطاء المعارضة. وتم التفويض بوجود مراقبة أجنبية على الانتخابات الفلسطينية طبقاً لاتفاق أوسلو للسلام، بيد أن بعض خصوم اتفاقيات السلام ارتابوا وتشككوا فى الوجود الأجنبى الفاضح، حتى على الرغم من أن المراقبة الأجنبية كان المفترض أن المقصود منها حماية مشاركتهم فى الانتخابات، ووجهت الانتقادات أيضاً إلى مدى فعالية المراقبة الأجنبية. ففي المغرب، دعا نظام الحكم نفسه المراقبين الدوليين فى محاولة لإضفاء الشرعية على انتخابات عام ١٩٩٢م . ومع ذلك، اعتبرت كتلة حزبية: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن نتائج الانتخابات تعرضت للتزوير، وأن أحد المراقبين الأجانب على الأقل اكتشف سبباً أو داعياً لإثبات هذا الشك (Munson 1999: 37-39).

تغيير القواعد: أخيراً، تاضلت قوى المعارضة فى أحيان وأوقات من أجل التأثير فى الأحكام الانتخابية نفسها. وفى حالة التقسيم إلى دوائر ومقاطعات انتخابية، فقد جاءت نتائج الدراسة للفترة المحددة بهذا البحث مشوشة. وتفاوضت المعارضة فى

المغرب بنجاح قبل انتخابات عام ١٩٩٢م حول إعادة رسم خطوط الدوائر والمقاطعات الانتخابية (Dillman 2000: 220)، غير أن حالات مقاطعة الانتخابات في لبنان أخفقت في إبطال تقسيم البلد إلى مناطق انتخابية تعطى لطائفة أو ملة هناك أغلبية على حساب الآخرين.

ويصدق الأمر ذاته على تغيير النظام الانتخابي. ففي مصر، كما لاحظنا سلفاً، أساءت أحزاب المعارضة حساباتها حين أيدت العودة إلى الدوائر الانتخابية التي يفوز فيها مرشح واحد، وذلك على نقيض مكافحتها للحفاظ على نظام التمثيل النيابي النسبي، لكن عند عتبة منخفضة. وتظهر الحالة المصرية مع ذلك أن نظم الحكم السلطوية المستبدة التي تزعم دعمها للمبادئ الدستورية والتمسك بالدستور ممكن أن تصير عرضة للطعون القضائية والتحديات القانونية. وفي أماكن أخرى، نجد أن المعارضة في الأردن لم تنجح في إبطال الأحكام الانتخابية لعام ١٩٩٢م، وفي فلسطين، لم تلق محاولات الأحزاب الصغيرة للفوز بنظام التمثيل النيابي النسبي سوى الزجر والصد. ومع ذلك، سوف تشهد المنطقة على الأرجح المزيد من الصراعات حول الأحكام والقواعد الانتخابية في السنوات القادمة، لأنه - بالتزامن مع انتشار برامج مراقبة الانتخابات وازدياد فعاليتها - سيقبل لجوء نظم الحكم إلى عمليات التدخل والتزوير. وهذا أمر من شأنه أن يجعل التدبير والتوجيه المؤسسي أكثر أهمية كوسيلة من وسائل المراقبة الانتخابية.

ويمكن أن يزداد تمثيل المعارضة ككل عبر الأخذ بنظام التمثيل النيابي النسبي. وهذا في المقابل من شأنه أن يقوى قدرة المعارضة على الضغط من أجل المزيد من الإصلاحات الديمقراطية^(٤٩). على أية حال، فإن قوى المعارضة ربما لاقت مشقة في الاتحاد خلف برنامج خاص بالتمثيل النيابي النسبي. ولدى أحزاب المعارضة الصغرى، وكذلك الأحزاب التي تقع مقارها الجغرافية في أماكن معينة، السبب أو الداعي لأن تسعى إلى الحصول على نظم ذات عتبة منخفضة نسبياً قابلة للتطبيق على أساس من

المقاطعة أو الدائرة الانتخابية؛ أما الأحزاب الكبرى ذات التمثيل على المستوى القومى، ربما سعت إلى الحصول على نطاقات أكثر ضيقاً. وبالنسبة إلى المستقلين، أو الأحزاب التى تتنافس فى البلدان ذات الانتخابات القائمة على أسس قبائلية وعشائرية، فإن مجموعة متنوعة من الأفضليات تشمل نظام التمثيل النيابى النسبى، مثل: نظام الاقتراع الفردى غير المتحول أو التصويت التراكمى، تبدو أكثر نفعاً لهم، على الرغم من أنه يبدو أن هناك القليل من الوعى بهذه الاحتمالات^(٥٠).

وفى المناقشات حول أفضل الترتيبات المؤسسية لتدعيم الديمقراطيات الجديدة، حذر بعض العلماء من استعمال النظم الانتخابية النسبية. والأحزاب الكبرى المظلية المرتبطة نموذجياً بنظام الفائز يكسب كل شىء يعتقد بأنها حاسمة فى دورها لبناء الوحدة الوطنية، فى حين أن نظم التمثيل النيابى النسبى - التى تشجع الأحزاب الصغيرة - يقال إنها تروج للتشظى والتفتت العرقى الإثنى وغيره (Lardeyret 1991: 30-48). وأولئك الذين يرون الليبرالية الاقتصادية ضرورة للتدعيم الديمقراطى ألحوا إلى أن النظم الحزبية المشظية أو التفتيتية تعد حائلاً أمام الفوز بالتأييد التشريعى لبرامج الإصلاح الاقتصادى (Haggard and Kaufman 1995: 166-174; 355-364; Diamond 1994: 200-201, 211; World Bank 1995: 16). ومجموعتا الجدل كلاهما يمكن أن تُفند بناء على الأسس النظرية وكذلك الأسس المعيارية (Lijphart and Waisman 1996; Reynolds 1999). لكن حتى إذا نصت إحداهما على أن استقرار وفعالية الحكم المرتبط بنظم الفائز يكسب كل شىء؛ أمر مفضل للديمقراطيات الجديدة، فإن البلدان العربية التى قمنا بتحليلها هنا لا تقع تحت هذه الفئة أو هذا التصنيف. ويتعين على مؤيدى الديمقراطية فى هذه البلدان أن يتدبروا، بدلاً من ذلك، ماهية نوع نظام الاقتراع الذى سيكون الأفضل من أجل المساعدة على تقويض استقرار نظم الحكم الاستبدادية القائمة فى السلطة المصممة على إحباط المزيد من الإصلاح الديمقراطى.

ومن غير ريب، فإن مطالب المعارضة المنادية بنظام التمثيل النسبي ربما خدمت مسألة تعليم المستبددين بسدة الحكم حول منافع الحفاظ على نظام الفائز يكسب كل شيء، وذلك لصالحهم. لكن حتى حينما تقابل بالرفض مطالب المعارضة بالتغيير في النظم، فإن المناداة بنظام التمثيل النسبي ببساطة يزود النشاط بأسلوب آخر لفضح القيود التي تفرضها نظم الحكم هذه، والتعريض بها علانية، وفضح التزامها المزعوم بتنويع التمثيل النيابي بالبرلمان. وفي المقابل، فإن هذا الفضح بوسعه المعاونة على إحداث تاكل لأية شرعية ربما يكتسبها المستبدون السلطويون المتخندقون عن طريق تبنيهم للانتخابات الزائفة.

الخلاصة:

من أجل أن تحل الديمقراطية على البلدان التي درسناها هنا، يتعين على الكثير من الإصلاحات أن تأتي في أعقاب الأخذ بالانتخابات التنافسية الحرة. إن احترام الحريات الفردية وحريات الجماعات يجب أن ينفذ فوراً، ويجب تقليص الصلاحيات الاستثنائية وفوق العادة التي يتمتع بها الطاغية. وفي البلدان الملكية، يجب أن تصبح السلطة التنفيذية منصباً خاضعاً للانتخابات، ومنصباً يشغله المدنيون.

ولم يدخل الحكام العرب المستبدون الانتخابات التشريعية القائمة على التعددية الحزبية كخطوة صوب تحقيق هذه التغييرات وصنعها، وإنما أدخلوها كوسيلة لاحتكارها لصالحهم. ومع ذلك، فإن الحكام الطغاة المستبدين وهم بسبيلهم إلى ربط شرعيتهم الخاصة بالمنافسات الانتخابية، هيؤوا المسرح للنشطاء الديمقراطيين لكي يقاتلوا؛ ليس من أجل الانتخابات فحسب، وإنما أيضاً لكي يناضلوا ضد القيود التي يتعين على المعارضة أن تعمل في ظلها. وهكذا، فإن الانفراجات الانتخابية المحدودة

التي استعرضناها هنا يمكن أن تبرهن على كونها درجات للارتقاء عليها وصولاً إلى ديمقراطية أكبر.

وحيث إن الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين قوى المعارضة تجعل أعمال المقاطعة الموحدة مسألة غير مرجحة وغير محتملة، فمن المتوقع لاستراتيجيات المعارضة أن تتحرك بفعل الجاذبية نحو المشاركة الانتخابية، وسوف يقترن هذا بالتحديات إزاء قواعد اللعبة. وعلى كر الأيام، يجب للنتائج أن تضحى انتخابات أكثر صفاء ونقاء ونزاهة، مع علو لصوت المعارضة تحت قبة البرلمان؛ حتى لو كان ما يزال مكبوتاً. وما هذه سوى مكتسبات متواضعة، بلا ريب، لكنها ارتقاءات بوسعها مع ذلك أن تدل على، وأن تساهم في إحداث التآكل التدريجي للحكم السلطوي الطاغى والمستبد.

الهوامش

- أود أن أشكر: إيفا بيلين، وميجويل جراتزر، وإيليا حريق، وجون كير، وأن ليش، وفيكي لانكوهر، وروب ريشي، وويندي شيلر، وجوليان شويدلر، وجو ستورك، وجريج وايت، مع شكر خاص لإيلين لاست-أوكار، على تعليقاتهم التي كانت بمثابة العون في المسودات المبكرة لهذا الفصل. وأعبر عن شكري وامتناني للمساعدات البحثية التي قدمتها: ميرنا عطالله، وداريا فيفيانو، ولوران فوقه Laurent Fauque، وكولين أندرسون.
- (١) لدواعي التبسيط في الكتابة فحسب، تم تصنيف السلطة الفلسطينية هنا كدولة. وليس المقصود بهذا أن نجحف نتائج أي مفاوضات سلام جديدة.
- (٢) يقدم داهل (Dahl, 1971: 1-7) قائمة فحص شائعة الاستعمال.
- (٣) الاستثناءات هي الجزائر اعتباراً من ربيع ٢٠٠٤م والانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦م في السلطة الفلسطينية.
- (٤) صنيف دياموند (١٩٩٦م) البلدان من هذا النوع تحت اسم: "الديمقراطيات الزائفة". وللإطلاع على المزيد من خطط التصنيف الحديث، انظر: Carothers (2002); Schedler (2002); Levitsky and Way (2002); and Ottaway (2003).
- (٥) يعد هذا صحيحاً على وجه الخصوص حسب المدرسة الاستشراقية التي ترى أن الثقافة الإسلامية نفسها غير ملائمة للتعددية السياسية. للإطلاع على مراجعة ومقالة نقدية حول هذه الأدبيات، انظر: Sadowski (1993); Kramer (1997); and Anderson (1995a).
- (٦) نحت لفظة: "الانتخابات التنافسية الزائفة" لينز (Linz, 1978a, esp. 60-65) وذلك بالإشارة إلى الانتخابات المناظرة تاريخياً في أوروبا وأمريكا اللاتينية.
- (٧) بعض المؤلفين يعتبرون أن الأحزاب السياسية العربية تشكل شطراً من المجتمع المدني. ويلمح السيد (Al-Sayyid, 1995: 137) إلى أنه طالما أن أحزاب المعارضة العربية ليست لديها الفرصة الحقيقية للاستئثار بالسلطة، فهي من الناحية الوظيفية ليست مختلفة عن جماعات المصالح التي تركز على قضايا وموضوعات معينة. ويصنف نورتن Norton في مقدمته عام ١٩٩٥م لمجلدات كتاب Civil Society الأحزاب باعتبارها جزءاً من المجتمع المدني، وبدون تعليق.
- (٨) على سبيل المثال، انظر: عبدالحق وهيومان (Abdelhaq and Heumann, 2000) حول تونس؛ ومغراوي (Maghraoui, 2001a) حول المغرب. ولقد تلقيت هذا النقد نفسه حول أحزاب المعارضة المصرية من جانب العديد من المفكرين المستقلين المصريين.

(٩) ساهم جوليان شويدلر في صياغة هذه الفقرة.

(١٠) انظر أيضاً: (Diamond, 1996: 25)، أما كل من (Baaklini, Denocux, and Springborg: 1999, esp. 30-33). فيستخدمون مصطلح: "صفقة أو معاملة تجارية" الخاص بـ Share and Mainwaring لوصف إمكانية أن يحدث هذا في العالم العربي. ومع ذلك، فإنني أعتقد أن ضياع السيطرة السلطوية المتضمن هنا يجعل "التخليص من محنة أو خطر" أو حسب مصطلح منتجنتون، ١٩٩١م "transplacement"، هو المصطلح الأكثر ملاءمة هنا.

(١١) حول هذه القضية انظر أيضاً: (Kramer: 1999, 23).

(١٢) على أية حال، جدير بالذكر أنه بينما أصبحت الاتحادات المدنية أكثر تهديداً لنظم الحكم السلطوية، فقد وقعت تحت ضغوط متزايدة لتقليص أنشطتها. وإبان عقد التسعينات من القرن العشرين، مررت الحكومات عبر أرجاء المنطقة كافة قوانين تنظيم بشدة وحدة المنظمات غير الحكومية (Pitner: 2000). وفي الوقت نفسه، تعرض قادة المنظمات غير الحكومية - مثلما تعرض زعماء الأحزاب السياسية - للانتقادات ممن دونهم أو من مرؤوسيههم بسبب ممارساتهم الاستبدادية والانتهازية؛ وتعرضوا أيضاً للاتهامات بالتبعية للمانحين الأجانب. انظر: الفصل الخاص بـ فيكي لانكوهر في هذا الكتاب.

(١٣) تعرضت المؤسسات السياسية والاستراتيجية السياسية للتقليل من شأنها بصفة عامة في دراسات البلدان العربية، مع وجود استثناء ضعيف ظهر أخيراً فحسب ونخصه بالذكر وهو (Baaklini, De- nocux, and Springborg: 1999). وثمة محاولة أخرى لملء هذه الفجوة تم توضيحها في العمل البحثي الخاص بـ (Lust-Okar and Jamal: 2002).

(١٤) لاحظ (Shin: 1994: 143) وجود ندرة عامة في الدراسات التي عالجت عملية تآكل الحكم السلطوي المستبد قبيل الشروع في عملية التحولات. والجهود اللاحقة لملء هذه الفجوة مع التركيز على دور المؤسسات شملت: (Vengroff and Magala: 2000) and (Bratton and van de Walle: 1997); (Martinez: 2000).

(١٥) أركز هنا على الانتخابات التشريعية أكثر من انتخابات اصطفاء المسؤولين التنفيذيين، أولاً: لأن هناك الكثير من النماذج التي يمكن استعمالها كبرهان ودليل، وثانياً: لأن هناك الكثير من عمليات التلاعب المؤسساتية المتوافرة في الانتخابات البرلمانية بأكثر من تلك المتوافرة لانتخابات فرد وحيد.

(١٦) نفهم هنا أن الاقتراع الخاص بنظام الفائز يكسب كل شيء، إنما يشتمل على سائر أساليب الانتخابات ومناهجها الخاصة بانتخاب فائز وحيد أو فرد واحد، وانتخابات الأعضاء المتعددين التي تستخدم طرق ومعايير الحصول على الأغلبية على النطاق القومي. وللإطلاع على مناقشة حول تأثيرات النظم المختلفة في إطار سياق ديمقراطي، انظر بين أعمال أخرى: (Reeve and Reynolds and Reilly: 1997); (Amy: 1993) and (Warc: 1991).

- (١٧) تم حجز نظام المقعد الواحد للدائرة الانتخابية الواحدة للمرشحين الذين صنفوا على أنهم عمال أو فلاحين. وحصلنا على المعلومات حول انتخابات عام ١٩٧٦م ووازننا بينها عبر أجزاء هذا الفصل من الباحثين الآتين: (Waterbury: 1991: 12, 18n); (Auda: 1991: 120-121); (Makram-Ebeid: 1996: 366); (Hinnebusch: 1985: 172-173) and (Cooper: 1982: 222-226).
- (١٨) استقينا المعلومات حول انتخابات عام ١٩٨٤م من: (Hendriks: 1985: 98-100) and (Najjar: 1989: 11-18).
- (١٩) كان التحالف بين حزب الوفد الجديد والإخوان المسلمين هو التجمع المعارض الوحيد الذي تمكن من تجاوز حاجز الـ ٨ بالمائة، حيث حصل على ١٥ بالمائة من الأصوات، وحصل على نسبة الـ ١٢ بالمائة من المقاعد الباقية. وكان الإخوان المسلمون محظورين رسمياً من خوض الانتخابات؛ لأن الدستور يحرم تكوين الأحزاب السياسية على أساس ديني، غير أن مشاركتهم كان قد سمح بها مبارك ضمناً.
- (٢٠) حول التؤوليات الغربية لمضامين هؤلاء، وحول الانتخابات الفلسطينية اللاحقة بمقتضى اتفاقيات أوسلو للسلام، انظر: (Posusney: 1999).
- (٢١) يؤلف هذا الرقم بين المقاعد التي فاز بها خمسة عشر ناشطاً من نشطاء منظمة فتح الذين خاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين، وتلك التي استحوذ عليها أعضاء منظمة فتح الذين خاضوا الانتخابات على أساس من القائمة الحزبية.
- (٢٢) تلقت اللجنة نصيحة من الاتحاد الأوروبي، والمعهد الوطني الديمقراطي الذي يتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً له، ومن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وساندت المنظمات الأمريكية على ما يبدو هذه الأحكام الانتخابية، ووقعت إسرائيل عليها بإقرارها على النحو المطلوب والمنصوص عليه في اتفاقيات أوسلو للسلام. انظر: المعهد الوطني الديمقراطي، ومركز كارتر (١٩٩٧م: ٢٧-٢٠).
- (٢٣) تم استقاء المعلومات حول انتخابات اليمن لعام ١٩٩٣م من: (Detalle: 1993: 2-6); (Carapico: 1998: 140-151) and (Glosemeyer: 1993: 439-451); (1993: 8-12).
- (٢٤) أنا مدين بالشكر والامتنان لإيريس جلوزماير بسبب تزويدها إياي بهذا النص.
- (٢٥) أنا الذي أجريت الحسابات الخاصة بنسب الأصوات/ المقاعد.
- (٢٦) أنا الذي أجريت الحسابات الخاصة بتشويه الأصوات.
- (٢٧) المصادر التي استقينا منها المعلومات حول انتخابات تونس هي: (Gasiorowski: 1992: 85-97); (Penner: 1999); (Alexander: 1997: 34-38); (Tessler, Entelis, and White: 1995b: 423-445); (Wright: 1999); (Geisser: 2000); (Abdelhaq and Heumann: 2000); (Bras: 2000); and Africa News, October 29, 1999. كما أفدت أيضاً من اتصالي الشخصي بـ مارك تيسلر، وكريس أليكسندر، وجريج وايت، وميشيل أنجريسست في شهر أبريل من عام ١٩٩٩م.

(٢٨) جاءت المعلومات حول انتخابات عام ١٩٨٧م من: (Post: 1987: 17-) and (Najjar: 1989: 100-109) (22)، وكنت أنا قد كتبتها باسم مستعار.

(٢٩) استقيننا المعلومات حول انتخابات ١٩٩٠م من: (Auda: 1991: 14-16): Africa Economic Digest. May 28, 1990; Middle East Economic Digest, September 28 and October 12, 1990; The Guardian, November 29, 1990 ومقابلة شخصية مع أحمد عبدالله في شهر إبريل عام ١٩٩٢م .

(٣٠) المعلومات حول انتخابات عام ١٩٩٥م تم انتقاؤها من: (Mustafa: 1997); (Makram-Ebeid: 1996); (Center for Human Rights Legal Aid: 1996); (Egyptian Organization for Human Rights: 1995); (Langohr: 2001); Al-Ahram Weekly, December 7-13 and December 14-20, 1995; and press coverage in Reuters, United Press International, and Deutsch Presse-Agentur.

(٣١) اكتسب الوفد ستة من هذه المقاعد، وبهذا استعاد سابق وضعه بصفته الحزب الزعيم للمعارضة البرلمانية.

(٣٢) تم انتخاب عضو واحد فقط من جماعة الإخوان المسلمين من بين ١٨٠ كانوا قد خاضوا الانتخابات.

(٣٣) بناءً على تقارير صحفية نشرتها صحيفة الأهرام ويكلي، ومحادثات مع شتى المفكرين والنشطاء أثناء زيارات عديدة للقاهرة في عام ١٩٩٩م وعام ٢٠٠٠م .

(٣٤) استقيننا ذلك من: (Langohr: 2000, 2001); (Brownlee: 2001)، ومقابلة شخصية مع بهجت قرني أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في (Providence, RI, May 6, 2001); وكذلك استقينها من تغطية دورية نشرتها صحيفة الأهرام ويكلي.

(٣٥) يجب أن نلاحظ أن كمال خالد، أحد المحامين الذين رفعوا قضية أمام المحاكم ضد قوانين التمثيل النسبي، وكان يقصد عمداً أن يشجع الترشيحات المستقلة، لأنه رأى أن أحزاب المعارضة مستبدة وفاسدة. وتم عقد مقابلة شخصية (باللغة العربية) في (Providence, RI, October 1, 1998)، واستقيننا معلومات من تعليقات خالد في مؤتمر: "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World." Brown University, October 2-3, 1998 وهو المؤتمر الذي أشرنا إليه في باقى الهوامش على أنه: (Khalid: "Brown elections conference" 1998).

(٣٦) نهضت هذه المعلومات على أساس من التقارير الصحفية حول انتخابات عامي: ١٩٩٦م و٢٠٠٠م، واتصالات شخصية مع إيليا حريق، في ١٨ يونيو ١٩٩٩م . وتعديل هذه الفقرة، (وتصوب تصويباً بسيطاً)، المعلومات حول لبنان في بحث: (Reynolds and Reilly: 1997: 36-37).

(٣٧) المصادر حول انتخابات ٢٠٠٠م هي: (Gambill and Abou Aoun, 2000); (Abu Khalil, 2001); (Shahin, 2000) and، ومقابلة مع مارلين ديك الصحفية في صحيفة Daily Star اللبنانية، عقدتها في بيروت ميرنا عطالله في ٢٤ يناير ٢٠٠١م؛ وتغطية في صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية، وصحيفة الفاينانشال تايمز، وصحيفة واشنطن بوست الأمريكية، ووكالة أنباء رويترز.

(٣٨) وفقاً لبنود اتفاقات الطائف، يقوم رئيس الدولة رسمياً بتعيين رئيس الوزراء، ويختاره من بين المنبشرين المسلمين السنة أعضاء البرلمان، بعد أن يكونوا قد حصلوا على دعم الأغلبية وتأييدها في المجلس التشريعي.

(٣٩) إن تعرض ذلك النفوذ السوري للدمار؛ شأنه في ذلك شأن النظام العتيق - على حد ما ذهبت إليه بعض التقارير الصحفية - أمر غير مؤكد، على أية حال، لأن الحريري نفسه احتفظ بروابط متينة مع بعض نخب حزب البعث بعد أن تم إقصاؤه. وربما يكون الشقاق بين جنبلاط ودمشق قابلاً للإصلاح؛ وفي الجنوب الذي تسوده الطائفة الشيعية، عكست القائمة المنتصرة - التي أيدت فوراً محاولة الحريري ليصبح رئيساً للوزراء - تحالفاً بين حزب الله وحركة أمل، وهو التحالف الذي تم صنعه تحت الضغط السوري.

(٤٠) حول الانتخابات والأحزاب السياسية المغربية طول عام ١٩٩٣م، انظر: (Mossadeq, 1998); Karam, 1987: 59-83; (Mednicoff, 1994: 383-397); (Tessler, Entelis, and White: 1995a: 369-386); (Bendourou, 1996: 108-122); and (Nelson, 1985). استفدت أيضاً من اتصال شخصي مع جريجوري وايت تم في شهر إبريل من عام ١٩٩٨م .

(٤١) وفي انتخابات عام ١٩٨٤م، على سبيل المثال، كانت ثمة حالات لمرشحين فازوا بأقل من ٢٠ بالمائة من الأصوات في دوائرهم الانتخابية.

(٤٢) فازوا معاً بـ ٩١ مقعداً من ٢٢٢ مقعداً هي التي طرحت للمنافسات المباشرة. وفاز حزبان معارضان صغيران بثمانية مقاعد إضافية، مما جعل المعارضة مجتمعة تفوز بـ ١٤ بالمائة أزيد مما حققته في انتخابات عام ١٩٨٤م . انظر أيضاً: United Press International, June 24 and 26, 1993; and MEED, July 9, 1993.

(٤٣) مقابلة أجريت مع محمد ذهبي، عالم الاجتماع المغربي، بجامعة هارفارد الأمريكية، في ٢٠ إبريل عام ١٩٩٨، ومقابلة (باللغة العربية) مع محمد الجاهس، الصحفي المغربي، Providence, RI, May 18, 1999.

(٤٤) من أجل مناقشات حول هذه المعضلة في السياق المقارن، انظر: (Linz, 1978a); (Middlebrook, 1985, esp. 27) and (Kinzo, 1988).

(٤٥) كانت هذه هي العاطفة السائدة في اجتماع الدائرة المستديرة حول عمليات مقاطعة الانتخابات التي أجريت في مؤتمر جامعة براون حول الانتخابات، والذي حشد معاً عشرة نشطاء ديمقراطيين من سبع بلدان عربية مختلفة.

(٤٦) النماذج المستعملة عبر هذا القسم تعول على المصادر التي سبق ذكرها؛ ولأجل الإيجاز تم تضمين المراجع الإضافية فحسب هنا.

(٤٧) حول استخدام هذا التكتيك في أمريكا اللاتينية، انظر: (Middlebrook, 1985: 8-9) and (Manzetti, 1993: 101-102); (Skidmore, 1988: 114-116).

(٤٨) استمر التحالف عبر انتخابات ١٩٩٥م بيد أنه أمسى مصدراً للصراع داخل حزب العمل الاشتراكي. كذلك، ضعف سبب وجوده ومبرره بسبب التحول إلى نظام الاقتراع القائم على أساس من المرشح الفائز الواحد للدائرة الانتخابية الواحدة. وانهار التحالف قبيل انتخابات عام ٢٠٠٠م .

(٤٩) قدم كل من (Vengroff and Mozaffar, 2002) براهين تدل على أن الأخذ الجزئي بنظام التمثيل النيابي النسبي إبان عهد الديمقراطية الزائفة في السنغال؛ قد ساهم في عملية التحول الديمقراطي أو الديمقراطية هناك.

(٥٠) على سبيل المثال، كمال خالد، المحامي المصري الذي ناضل من أجل الحصول على الدوائر الانتخابية التي يتنافس فيها مرشح واحد، كان غير واع وعلى غير دراية بأساليب القائمة غير الحزبية لنظام التمثيل النيابي النسبي. انظر موقع مركز التصويت والديمقراطية على شبكة الإنترنت وهو: www.fairvote.org؛ للحصول على شرح لهذه النظم.

الفصل السادس

النظم الحزبية وتشكل أنظمة الحكم الحالة الاستثنائية لتركيا فى المنظور المقارن

ميشيل بينر أنجريست

يسعى هذا الفصل إلى شرح السياسات الانتخابية التنافسية التى ظهرت فى تركيا، وأماكن أخرى أيضاً من الشرق الأوسط فى العهد ما بعد الإمبريالى. وفى خضم قيامه بذلك، يطرح تفسيراً جديداً للأصول التاريخية لنظم الحكم السلطوية والطامعة فى السلطة فى المنطقة، ويركز على طبيعة النظم السياسية الحزبية التى ظهرت فى أعقاب الحقبة الاستعمارية الإمبريالية. ولقد برهنت ثلاث خصائص من خصائص النظم الحزبية على كونها ذات شأن وخطر، ألا وهى: عدد الأحزاب السياسية، ودرجة الصراع الأيديولوجى فيما بينها، والاختلافات أو التفاوت فى مقدراتها على تعبئة المؤيدين والمساندين إبان المنافسات الحزبية.

منذ خمسينات القرن العشرين، حددت السياسات الحزبية التنافسية والانتخابات الحرة والنزاهة إلى قدر كبير من هو الذين يحكم تركيا^(١). ومع ذلك، كانت تركيا وحدها فحسب، من بين كافة البلدان الحديثة التى ظهرت فى القرن العشرين من بين أطلال الإمبراطورية العثمانية، هى التى طورت مؤسساتها السياسية التنافسية. وفى شتى بقاع الشرق الأوسط كذلك، جاءت الجيوش، أو الأسر الحاكمة، أو الأحزاب الفردية الاستبدادية أو الملوك لى يملوا على الشعوب أحكام السياسة ونطاقاتها. فما الذى

يشرح لنا أنواع نظم الحكم فى المنطقة ؟ وكيف يجب علينا أن نفهم الظاهرة الاستثنائية التركية ؟ من الناحية النموذجية، دأب العلماء على تفسير التعددية التركية عن طريق استلهاهم المجادلة الخارجية؛ بأن المؤثرات الدولية لحقبة الحرب الباردة كانت محورية فى هذا الصدد، أو استلهاهم التفسيرات الداخلية التى تعزو الفضل فى وجود التعددية السياسية بتركيا إلى الطبقي الوسطى. وتنزع أصول الحكم المستبد والسلطوى فى الأصقاع الأخرى بالمنطقة إلى أن تنسب وتعزى إلى الثقافات السياسية المحلية، وإلى مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو إلى هياكل طبقات الشعب.

يبين هذا الفصل التبعات الرئيسية لهذه الفرضيات المتنازعة، ويتخذ مدخلاً آخر، مدخلاً يلقي الضوء على التأثير السببي لخصائص النظم الحزبية فى عمليات بناء نظم الحكم. ويجادل بأنه لدى رحيل القوى الإمبريالية من المنطقة فى أوائل القرن الماضى، أثرت طبيعة النظم الحزبية الأهلية الوليدة تأثيراً ضخماً فى نوع نظم الحكم السياسية التى ظهرت فى نهاية المطاف فى أعقاب حصول بلدان الشرق الأوسط على استقلالها. (انظر الجدول ١، ٦).

ثمة خصائص ثلاث للنظم الحزبية تعد محورية؛ ألا وهى: عدد الأحزاب السياسية، ومستويات الاستقطاب، ووجود عدم تناسق فى التعبئة الجماهيرية والحشد الجماهيرى أم لا من عدمه. وحدث فى ثلاثة بلدان وهى: (تونس، واليمن الجنوبي، والجزائر)؛ أن احتكرت الأحزاب الفردية الراجحة أو الغالبة، المسرح السياسى لدى الحصول على الاستقلال، وسرعان ما قامت من فورها بتشديد نظم حكم سلطوية قائمة على أساس من الحزب الفردى أو الحزب الواحد. ويتأثر مصير البلدان التى تواجدت فيها أحزاب متعددة لدى حصولها على الاستقلال، بكيفية تشكيل المتغيرات الأخرى للأحداث إبان عهود التحول والانتقال السياسى التنافسى، وهى التى كشفت قبل تأسيس وإقامة نظم الحكم المستقرة^(٢). وفى ستة بلدان، هى: (العراق، وإيران، والأردن، ومصر، وسوريا والمغرب)، دفع عدم التساوق Asymmetry الذى اعترى عمليات الاستقطاب والتعبئة، الأحزاب المحافظة - التى كان يتهددها برامج خصومها السياسية وتصادم القوى

التنظيمية والإغراءات الأيديولوجية - إلى إنشاء حلقات مفرغة قام فيها السلوك الحزبي بتدمير المؤسسات التنافسية الناشئة وحديثة الولادة؛ الأمر الذي مهد الطريق أمام إقامة نظم الحكم السلطوية والمستبدة. وفي تركيا، انتعشت مثل هذه المؤسسات ونضجت جزئياً؛ لأن نظمها القائمة على الحزبين السياسيين تخلصت من الاستقطاب، وبمرور الوقت أضحت متساوقة ومتماثلة من ناحية التعبئة الجماهيرية؛ وولد هذا وضعاً شعرت فيه سائر الأحزاب السياسية بأن مصالحها الجوهرية لن تتعرض للمخاطرة من جراء تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة.

(الجدول ٦.١) عدد الأحزاب السياسية وحصيلة نظم الحكم

الدولة	الاستقلال	الأحزاب لدى الاستقلال	نظام الحكم المؤسس	نوع نظام الحكم
تونس	١٩٥٦م	واحد، راجح	١٩٥٦ - حتى الآن	سلطوى (حالى)
اليمن الجنوبي	١٩٦٧م	واحد، راجح	١٩٦٧-١٩٩٠	سلطوى (متأخر)
الجزائر	١٩٦٢م	واحد، راجح	١٩٦٢ - حتى الآن	
العراق	١٩٣٢م	متعدد	١٩٦٨ - حتى الآن	
إيران	(١٩٤١م) أ	متعدد	١٩٥٣ - ١٩٧٩	
الأردن	١٩٤٦م	متعدد	١٩٥٧ - حتى الآن	تنافسى (متأخر)
مصر	١٩٣٦م	متعدد	١٩٥٢ - حتى الآن	
سوريا	١٩٤٦م	متعدد	١٩٦٣ - حتى الآن	
المغرب	١٩٥٦م	متعدد	١٩٦٥ - حتى الآن	
تركيا	١٩٢٣م	اثنان	١٩٥٠ - حتى الآن	

ملاحظة: أ. لم تخضع إيران أبداً للاستعمار من الناحية الرسمية، ولذلك فإن كلمة "الاستقلال" تعنى شيئاً مختلفاً اختلافاً طفيفاً فى الحالة الإيرانية.

وتمثل الحالات التي درسناها هنا سائر أعضاء الكون المحدود؛ ألا وهي: بلدان الشرق الأوسط العشرة ذات الأغلبية الإسلامية؛ حيث لعبت الأحزاب السياسية فيها دوراً مهماً في عهد ما بعد الاستقلال، وعهد تكوين الأنظمة الحاكمة^(٣). أما المدى الذي تساعدنا فيه المجادلة على تفسير النتائج فيها وشرحها جميعها، فإنه شاسع تماماً. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الحالات تنطوي على صفات إقليمية واسعة مشتركة بين بلدان عديدة، وكذلك تنطوي على صفات عالمية ظهرت في تاريخ الشعوب؛ وتكشفت عن وجود ديناميات حاسمة لبناء نظام الحكم إبان عقود الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن العشرين. أخيراً، تزودنا هذه الحالات بالتباين على صعيد كل من المتغيرات المستقلة، وهي: (عدد الأحزاب، الاستقطاب، واللاتساوق التعبوي)، والمتغيرات التابعة، وهي: (نظام الحكم السلطوي الحالي، ونظام الحكم السلطوي المتأخر، ونظام الحكم التنافسي المتأخر)، وهو ما يشكل لنا جوهر المناقشة والجدال في هذه المقالة.

الأحزاب الفردية الراجحة (الغالبة) والمسار نحو السلطوية:

دخلت كل من تونس، واليمن الجنوبي، والجزائر في حقبة ما بعد الاستقلال، ولدى كل منها حزب سياسي واحد متواجد وغالب على ما سواه في الساحة السياسية. وكانت هذه الأحزاب "راجحة أو غالبة" من حيث إنها كانت أحزاباً جماهيرية منظمة وتزاول سيطرة اجتماعية في سائر - (أو تقريباً في كافة) - المناطق الريفية والحضرية. ويشير مصطلح "سيطرة اجتماعية" إلى حقيقة أن هذه الأحزاب هيمنت على ولاء غالبية الفاعلين داخل النخبة وما دونها في هذه المناطق^(٤).

وظهرت أحزاب فردية راجحة في هذه البلدان لسببين رئيسيين اثنين؛ الأول: حدثت عمليات بناء الأحزاب السياسية في عهود ما قبل الاستقلال، في ظل غياب هيئات برلمانية منتخبة؛ والتي من شأنها أن تخول النخب السياسية الأهلية قدراً من

الأصوات السياسية الحقيقية. وكما يبين لنا الجدول ٦،٢، فإن هذه المؤسسات تواجدت في جميع الحالات الأخرى التي قمنا بتحليلها هنا، فيما خلا حالة واحدة، وسيتم الجدل بأنها استحدثت النخب الأهلية المتنافسة على إقامة تنظيمات حزبية متنافسة. ولقد أقامت فرنسا وبريطانيا هيئات برلمانية زائفة في: تونس، واليمن الجنوبي، والجزائر، غير أن هذه الهيئات حرمت النخب الأهلية بكل وضوح من التعبير عن أصواتها السياسية. وكان فحوى هذا أن النخب الأهلية لم تجد حافزاً لكي تقوم ببناء أحزاب منافسة؛ لكي تستطيع بمقتضاها الوصول إلى سدة الحكم لتصنع السياسة.

وفي تونس، على سبيل المثال، أنشأت فرنسا المؤتمر التشاوري، وهو عبارة عن مجلس يشبه الهيئة التشريعية، يستطيع بمقتضاه الاستعماريون الفرنسيون التعبير عن تفضيلاتهم فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والميزانية في مخاطبتهم للإدارة التي تسهر على المحمية التونسية. وقام الفرنسيون بتوسعة هذا المؤتمر التشاوري في عام ١٩٠٧م ليشتمل على حفنة من الأعضاء التوانسة؛ غير أن هؤلاء قام الفرنسيون بتعيينهم. وفي عام ١٩٢٢م، حل المجلس الكبير Grand Council محل المؤتمر التشاوري. واشتمل المجلس الكبير على ستة وعشرين عضواً فرنسياً منتخباً؛ ومع ذلك، فإن المسؤولين عن المحمية التونسية سيطروا سيطرة محكمة على قوائم المرشحين التوانسة. ولكونه مثيلاً وشبيهاً بالهيئات السابقة، فإن الوظيفة الوحيدة للمجلس كانت فحص الميزانية وإقرارها؛ ولم يناقش القضايا السياسية أو الدستورية. وحيث إن هذه المجالس هيمن عليها مواطنون فرنسيون من ذوى الجنسية الفرنسية بصورة رئيسية، ونظرت في نطاق ضيق من أمور السياسة والحكم، كان معنى هذا أن النخب التونسية المنافسة لم تنتقل بعد لكي تشيد أحزاباً سياسية تنافسية تستطيع بمقتضاها الوصول إلى السلطة وسدة الحكم لصنع السياسة.

أما العامل الثاني الذي يسر ظهور أحزاب سياسية وحيدة وغالبة؛ فهو تصرف فرنسا وبريطانيا بصلف وعناد في مواجهة المطالب الأهلية التي نادت بالاستقلال. ومن

بين الحالات التي قمنا بتحليلها هنا: تونس، واليمن الجنوبي، والجزائر، وجميعها كانت من بين البلدان التي وقعت في أسر الهيمنة الغربية في عهود مبكرة للغاية (انظر الجدول ٢، ٦). وكانت الحقبة الاستعمارية الفاصلة هي الأطول في هذه البلدان الثلاثة أيضاً. وتلقت فرنسا وبريطانيا المطالب المناهية برحيلهما على كره ومضض، وردا على الحركات الاستقلالية بكل عناد فاق ردهما على المطالب المماثلة في البلدان الأخرى بالمنطقة. وأعطى صلفهما وتصلبهما الحوافز والدوافع للنخب الوطنية لكي تشيد أحزاباً سياسية ذات قواعد جماهيرية عريضة وقدرات تعبوية حاشدة. وخلصت هذه النخب السياسية إلى الإيمان بأنه عن طريق تعبئة الجماهير الحاشدة فحسب: للقيام بأعمال احتجاجية واسعة النطاق، من شأنها أن تقنع القوى الاستعمارية على الرحيل^(٥).

وظهر حزب "الدستور الجديد" في تونس في ثلاثينات القرن العشرين، واستطاع بنجاح أن يشيد من نفسه حزباً سياسياً قادراً على التعبئة الجماهيرية على نطاق الأراضي الوطنية التونسية قاطبة. وبناء هذا الحزب قصدوا من وراء ذلك أن يجبروا الفرنسيين على إعادة التفكير في قراراتهم بمناوئة المطالب التونسية بالحصول على الاستقلال، وهي المطالب التي ظهرت على السطح السياسي في عام ١٩٢٠م. واجتهد زعماء حزب "الدستور الجديد" من أجل تجنيد الطيف الاجتماعي التونسي كافة داخل تنظيمهم؛ شاملاً: رجال الأعمال، والعمال، والطلاب، والفلاحين، والزمير القبائلية، والحرفيين، والتجار. وفي غضون عقدين من الزمان، تمكن حزب الدستور الجديد من تأسيس أكثر من ألف فرع له عبر أرجاء البلاد، وقام بتجنيد أكثر من ثلاثمائة ألف عضو. واتخذ زعماء حزب الدستور من حزبهم أداة لكي يجعلوا الشعب ينخرط في أعمال العصيان المدني والعنف التي استهدفت رفع كلفة وثمان احتفاظ فرنسا بمحميتهم التونسية. وبحلول منتصف الخمسينات من القرن العشرين، نجحت هذه الاستراتيجية؛ وحصلت تونس على استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٥٦م.

وساعد وجود أحزاب سياسية راجحة وفردية، على تسهيل الإقامة الفورية لنظم حكم سلطوية، نهضت على أساس من الحزب الواحد لدى حصول: تونس، واليمن الجنوبي، والجزائر على استقلالها. وحينما رحلت القوى الاستعمارية، لم تجابه هذه الأحزاب أى متحدين أقوياء لها ينازعونها على السلطة. بل الأكثر من هذا، قامت بتشكيل أدوات ذات فاعلية قصوى تستطيع النخب السياسية بمقتضاها أن تشيد حكماً مستبداً وتحافظ عليه. واستغل الزعماء أدوات الحزب وأجهزته من أجل: تخويف المنازعين المستقبليين لهم وقمعهم والبطش بهم، وأن يظفروا بالهيمنة على الدولة، وأن يبتدعوا أحكاماً وقواعد جديدة للمباراة السياسية؛ وذلك طبعاً لصالحهم. أعقب ذلك قيامهم باستغلال التنظيمات الحزبية جنباً إلى جنب مع موارد الدولة من أجل إسناد الوظائف على أساس المحسوبية والمحابة، وتوقيع العقوبات على المجتمع بطريقة من شأنها أن تردع التحديات المنظمة التي قد تتور بوجه حكمهم فى المستقبل.

وفى عهد ما بعد استقلال الدولة التونسية، استغل الحبيب بورقيبة؛ رئيس حزب "الدستور الجديد"، وضع الحزب بصفته حزباً غالباً ومرجعاً حين قام بإرساء أركان نظام حكمه الاستبدادى والسلطوى القائم على أساس الحزب الواحد. واستعمل التنظيم الجماهيرى للحزب كأداة من أجل تخويف المنازعين المستقبليين له والتفتيش عنهم بسرعة وفعالية^(٦). وقام بالزج بأعضاء حزبه فى كافة طبقات المناصب الكبرى والرئيسية بإدارة الدولة والأجهزة الأمنية، وتأكد متيقناً من أن كوادر حزب الدستور الجديد قد احتكروا الجمعية التأسيسية التى كلفت بوضع مسودة الدستور وصياغته. ولقد زودت هذه الإجراءات الرئيس بورقيبة بالتأييد السياسى المحورى، وقت أن قام بإرساء قواعد اللعبة التى حددت دكتاتورية الحزب الواحد فى تونس؛ وهى القواعد التى أنهكت خصومه وأضنتهم، وخلقت جمهورية رئاسية سلطوية، وركزت فى قبضة الرئيس الهيمنة على عمليات حزب الدستور الجديد^(٧).

إن تواجد أحزاب سياسية وحيدة وغالبة وقت الحصول على الاستقلال لم يؤد إلى الحيلولة دون السلطوية والاستبدادية المحتومة في هذه الحالات؛ ذلك أن متغيرات أخرى، مثل: تفضيلات النخب السياسية والمعايير الثقافية أثرت أيضاً في حصيلة نظام الحكم ونتائجه على نحو كان متعذراً اجتنابه. والتأكيد الذي ركزنا عليه هنا هو أكثر تواضعاً؛ حيث إنه في ظل سياق تميز بالفراغ السياسى، مثل الذى يقع فى أوقات الحصول على الاستقلال الوطنى، فإن الأحزاب الراجحة الفردية تمكن النخب ذات الميول المناهضة للديمقراطية من بناء نظم الحكم السلطوية المستبدة بسرعة وفعالية. ويحدث هذا لأن مثل هذه الأحزاب لا تواجه فاعلين رئيسيين من الأحزاب الأخرى التى تنازعها فى الحكم، ولأن هذه الأحزاب بمثابة أدوات سياسية فعالة فى أيدي زعمائها.

الجدول ٢, ٦ البلدان، والمستعمرون، وحوافز تشييد الأحزاب السياسية

الدولة	المستعمر الغربي	سنوات الاستعمار	الكفاح من أجل الاستقلال	الصنف والعناد الإمبريالي	البرلمانات الأهلية بعهد ما قبل الاستقلال
تونس	فرنسا	١٨٨١م-١٩٥٦م (٧٦)	١٩٢٠م-١٩٥٦م (٣٧)	كثير	لا
اليمن الجنوبي	بريطانيا	١٨٣٩م-١٩٦٧م (١٢٩)	١٩٥٠م-١٩٦٧م (١٨)	كثير	لا
الجزائر	فرنسا	١٨٣٤م-١٩٦٢م (١٢٩)	١٩٢٦م-١٩٦٢م (٣٧)	كثير	لا
العراق	بريطانيا	١٩٢٠م-١٩٣٢م (١٢)	١٩٢٠م-١٩٣٢م (١٢)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٤م)
إيران	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	نعم (البرلمان الأول ١٩٠٦م)
الأردن	بريطانيا	١٩٢١م-١٩٤٦م (٢٦)	١٩٢٨م-١٩٤٦م (١٩)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٩م)
مصر	بريطانيا	١٨٨٢م-١٩٣٦م (٥٥)	١٩١٩م-١٩٣٦م (١٨)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٣م)
سوريا	فرنسا	١٩٢٢م-١٩٤٦م (٢٥)	١٩٢٢م-١٩٤٦م (٢٥)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٨م)
المغرب	فرنسا	١٩١٢م-١٩٥٦م (٤٥)	١٩٤٣م-١٩٥٦م (١٤)	أقل	لا
تركيا	لا يوجد	لا يوجد	١٩١٨م-١٩٢٣م (٦)	لا يوجد	نعم (البرلمان الأول ١٨٧٦م)

حالات التعددية الحزبية :

شرح مسارات نظم الحكم المتشعبة :

فى الحالات السبع المتبقية التى بحثناها هنا، فإن الأحزاب السياسية ذات الأهمية المضاعفة كانت قد ملأت الساحة السياسية عند الاستقلال؛ نظراً لعاملين اثنين: الأول: فيما يعد مغايراً لتونس، والجزائر، واليمن الجنوبي، كانت هذه البلدان السبعة بقاءً؛ إما لم تتصلب فيها القوى الإمبريالية الاستعمارية بشأن رحيلها، وإما مناطق فشلت فى احتلالها على الإطلاق (انظر الجدول ٦، ٢)^(٨). إضافة إلى ذلك، كانت هذه بقاءً أدت البرلمانات فيها وظائفها بصفة عامة - قبل الاستقلال - وكانت مليئة بنخب سياسية مواطنة حصرياً، وقد زاولت هذه النخب ببراعة بعض القدر من النفوذ الحقيقى. ودفعت إغراءات البرلمان النخب المواطنة المتنافسة إلى بناء تنظيمات حزبية سياسية تنافسية. وقامت بفعل ذلك من أجل أمرين، هما: تعظيم وصولهم للمكاسب الشخصية والنفوذ السياسى المتوافر تحت قبب البرلمانات إلى الحد الأقصى، وجعل مناصبهم السياسية الخصوصية عند الاستقلال أقرب ما تكون من الكمال والفعالية. وفى الوقت نفسه، لم تتوصل هذه النخب قط إلى أن بناء حزب وحيد فردى قادر على التعبئة الجماهيرية والحشد الشعبى سيكون ضرورياً من أجل إنجاز الاستقلال وتحقيقه؛ ولأن القوى الإمبريالية كانت نسبياً قد أمست تهيئ نفسها وتعد العدة من أجل الرحيل سريعاً.

وتعد دولة المغرب استثناءً فى هذه المجموعة من الحالات؛ لأن فرنسا لم تقم بتأسيس هيئة برلمانية منتخبة هناك لكى يزاول المغاربة نفوذهم. وهى بالتالى افترقت إلى هذا الحافز لإقامة تنظيمات حزبية مواطنة وأهلية تتنافس فيما بينها. وفى الواقع، أنتجت السياسة الغربية حزباً وحيداً فردياً راجحاً فى مستقبله، ألا وهو حزب الاستقلال القومى، الذى كان يأمل فى تأسيس حكم قائم على أساس الحزب الواحد

لدى الحصول على الاستقلال. على أية حال، حين الحصول على الاستقلال، لم يكن حزب الاستقلال القومى حزباً راجحاً وغالباً؛ إذ لم يهيمن على ولاء المناطق الريفية فى المغرب. وإذا قدر لفرنسا أن تتصرف بكثير من الصلف والعناد، لكان لدى حزب الاستقلال الوقت والحافز لى يوسع من قبضته السياسية على الأمة. وبدلاً من ذلك، كانت الشخصية الحضرية فحسب لحزب الاستقلال تعنى أنه لم يكن يمتلك لا العدد ولا الكوادر ولا التواجد التنظيمى الواسع على المستوى الإقليمى لبلاده، وكلها أمور كان بحاجة إليها لى يسود فى كفاحه الذى امتد لعدة سنوات، وفى صراعه مع ملك المغرب المحبوب، للحصول على الهيمنة على سياسات البلاد فى عهود ما بعد الاستقلال^(٩).

مع التسليم بوجود أحزاب مهمة متعددة فى هذه الحالات، لم يكن بمستطاع فاعل وحيد أن يفرض إرادته ويزاول ببراءة قواعد نظام الحكم المؤسس المستقر؛ مثلما حدث تماماً فى: تونس، واليمن الجنوبي، والجزائر. وبدلاً من ذلك، تكشف فترات انتقالية وفترات مؤقتة أضحت فيها قواعد اللعبة متواصلة التغيير ومتقلبة. أما الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والبرلمانات؛ فقد قررت إلى حد بعيد من هو الذى سوف يهيمن على السلطة إبان تلك الفترات؛ ولذلك فإننا نؤكد هنا بأن العراق، وإيران، والأردن، ومصر، وسوريا، جميعهم كانت لديهم الفرصة لى يطوروا مؤسساتهم التنافسية^(١٠). ففى المغرب، لم تظهر انتخابات قائمة على التعددية الحزبية ولم تبرز برلمانات فى أمور السياسة والحكم التى أعقبت الحصول على الاستقلال مباشرة، وهى الفترة التى سدد فيها الملك ضربات قاضية فى خضم صراعه مع حزب الاستقلال. تأسيساً على ذلك، كان لدى المغرب القليل من الإمكانية بدرجة ملموسة من أجل تطوير نظام حكم مؤسس وتنافسى، وتم استبعادها من التحليل المتبقى لهذا السبب. وتركيا فقط، بطبيعة الحال، هى التى تمكنت من تغذية معيار من معايير التنافسية السياسية وتعهدته بالرعاية. وفى الأماكن الأخرى أيضاً، أفسحت السياسات التنافسية الوليدة والناشئة المجال تدريجياً أمام الحكم السلطوى والمستبد. إن تواجد استقطاب سياسى

وتمثل تعبوى أو غيابه فيما يتعلق بالنظم الحزبية من شأنه أن يساعدنا على تفسير هذه المسارات المنفرجة والمنشعبة وشرحها.

ونستهل المنطق الذى يعزز هذا الزعم بالدروس المستقاة من "مدرسة الطوارئ" فى شرحها لإقامة الديمقراطية ومأسستها" (Waterbury 1997a: 383)^(١١). ويركز هذا المنظور على العلاقات بين الفاعلين إبان فترات التقلب التى تعترى نظام الحكم. ويتمثل نفاذ البصيرة هنا فى أن نظم الحكم الديمقراطية صعب تشييدها وإقامتها؛ لأنها تنتج مستويات من اللايقين والريبة فى السياسات التى لا يكون لها نظير فى السياقات السلطوية والإطارات الاستبدادية؛ وذلك حين القول بأن الانتخابات التنافسية والسياسات البرلمانية هى التى سوف تحدد أمور السياسة والحكم. وفى دولة ديمقراطية ما، ليس بوسع أى فاعل أن يكون متأكداً من أن خصومه لن يصلوا إلى السلطة وسدة الحكم. وبالتالي، فإن المؤسسات الديمقراطية لا يمكنها البقاء والازدهار ما لم يكن سائر الفاعلين الرئيسيين مهينين لمعيشة حقيقة: أنه لا توجد ضمانات من شأنها أن تحدد هوية أولئك الذين سوف يقررون السياسة.

وفى الديمقراطيات، تكون الانتخابات هى الدرب أو السبيل الموصل إلى السلطة، وتكون الأحزاب السياسية هى العربات أو الأنوات التى تستعملها النخب السياسية من أجل الحصول على أصوات الناخبين التى يحتاجون إليها للدفاع عن مصالحهم فى البرلمانات. وحيث إن الأحزاب السياسية تعد محورية بالنسبة إلى العمليات التى تحدد من هو الذى سوف يزاوّل عملية صنع السياسة فى سدة الحكم، فإن خصائص النظام الحزبى سوف تؤثر فى حسابات النخب السياسية بشأن قدرتهم وقدراتهم على الدفاع عن مصالحهم فى السياقات والإطارات الديمقراطية. فإذا كانت الديمقراطية صفقة يعقدها الفاعلون من أهل النخبة - وهى الصفقة التى لا يرغب أحد من هؤلاء الفاعلين فى إنهاؤها - إذن يجب لخصائص النظام الحزبى أن تصمد صموداً كبيراً لقرارات الفاعلين فيما يتعلق بما إذا كانوا يتسامحون مع الديمقراطية أم يبغضونها.

وبالنسبة إلى إحدى النخب الحزبية، تتضمن هذه الحسابات اعتبارين اثنين: الاعتبار الأول هو بمثابة تقييم لما تجلبه الأحزاب المتنافسة إلى الطاولة من خطط وبرامج. فإذا كانت الخطط والبرامج السياسية للخصوم تتهدد المصالح الجوهرية للحزب، فلن يبقى على الأرجح صادق الولاء للمؤسسات الديمقراطية. والمستويات العليا من الاستقطاب داخل النظم الحزبية؛ (مثلاً، حينما تكون الأحزاب على خلاف حول القضايا السياسية التي لا تتجزأ أو غير القابلة للانقسام)؛ سوف تقلل من احتمال أن تنتعش القواعد الديمقراطية وتزدهر.

ويتعين على الأحزاب أيضاً أن تدرس ما الذى يجلبه منافسوها إلى الطاولة من الناحية التعبوية. وبلغة الجاذبية الأيديولوجية والقوة التنظيمية، إلى أى مدى تسليح خصوم الحزب بالإمكانات التي تخولهم الاستحواذ على الأصوات التي تنتمي إلى الحزب الخاص برجل السياسة؟ وهذا التساؤل مهم لأنه يتعلق باحتمال أن تتاح لخصوم الحزب الفرصة لتقرير السياسة وتحديدها. وإذا شعر حزب ما بأنه معاق بدرجة كبرى بالنسبة إلى خصومه في مضمار الاستحواذ على أصوات الناخبين، (وبالتالى لن تكون لديه الكفاءة لينهض إلى مهمة الدفاع عن مصالحه من الناحية الديمقراطية)، فسوف يظل على الأرجح أقل إخلاصاً للقواعد الديمقراطية؛ وبخاصة إذا تواجدت حالة من حالات الاستقطاب. ومن هنا، فإنه في النظم الحزبية التي تتميز بوجود لاتساوق تعبوى أو عدم تماثل تعبوى - بمعنى وجود فجوات خطيرة في منافساتهم من أجل حشد قدرات أحزابهم السياسية؛ لكي يجتذبوا أصوات الناخبين - نجد أن احتمال أن تحيا القواعد الديمقراطية وتزدهر إنما هو احتمال ضعيف.

وإذا تواجد الاستقطاب واللاتساوق التعبوى داخل النظم الحزبية، إذن يتعين على كل منها على حدة أن يخفض من فرص بقاء المساومة أو "الصفقة" الديمقراطية الوليدة على قيد الحياة. للمرة الثانية، أقول إن هذا الزعم لهو من قبيل الاحتمال. وحيث إن هذه ليست المتغيرات الوحيدة التي تعول على احتمالات الديمقراطية، فليس كل الديمقراطيات الناشئة التي تمتلك نظاماً حزبية مستقطبة أو لاتساوقاً تعبويًا Mobilizational Asymmetry سوف تفشل أو يكون مآلها الإخفاق. على أية حال، هذه عوامل

محورية يجب أن تجعل عملية تدعيم المساومات والصفقات الديمقراطية أمراً أكثر صعوبة ومشقة؛ مثلاً السيطرة على المؤثرات الأخرى؛ (كالضغوط الخارجية، ومستويات الثروة في المجتمع، والثقافة السياسية، إلخ). والنواحي التجريبية أو الإمبريقات- empir-ics الخاصة بهذه الحالات التي سقناها هنا إنما تدعم هذه الفرضية.

الاستقطاب، واللاتساوق التعبوى والانزلاق لهوة السلطوية:

لقد تعرضت النظم الحزبية في البلدان التي حصلت حديثاً على استقلالها، مثل: العراق، وإيران، والأردن، ومصر، وسوريا؛ للاستقطاب، في ظل انهماك القوى المحافظة، (كبار الإقطاعيين وملوك الأراضي، وزعماء القبائل، والتجار الأثرياء، إلخ.) في الإبقاء على الوضع السياسى والاقتصادى الراهن والحفاظ عليه، وذلك إزاء قوى التحدى والقوى المناوئة لهم التي كان يعنيها ويهمها في المقام الأول تغيير ذلك الوضع الرهن. أما الأحزاب التي جابه بعضها بعضاً في الانتخابات والبرلمانات؛ فقد ناضلت وتقاتلت حول القضايا السياسية غير القابلة للتجزء والانقسام، وحول نظم حقوق الملكية التي كانت أبرز القضايا (انظر الجدول ٦،٢). بالإضافة إلى ذلك، فإن اللاتساوق التعبوى ميز هذه النظم الحزبية. وأما القوى المحافظة فهي: إما فشلت في تكوين أحزاب سياسية على الإطلاق، أو أخفقت في بناء أحزاب غير أيديولوجية تقوم على أساس محدود من الصلات النفعية التي تربط بين السادة والمسودين، أو بين السادة وتابعيهم. وفي الوقت ذاته، فإن الأحزاب المناوئة كانت تشيد هياكل حزبية تطويقية؛ (فروعاً مملوكة أو خلايا تنظيمية)، وتقوم بتفصيل خطط وبرامج أيديولوجية عالية النغمة. وهاتان الصفتان كلتاهما مكنت من تعبئة الناخبين وحشدهم على النطاق الجماهيري. بعبارة أخرى، كانت الأحزاب المناوئة أو المتحدية ترسى كتل البناء وأساساته من أجل اكتساب القدرة، في المدى الطويل، على قهر غيرها من أحزاب محافظة في ساحات الانتخابات^(١٢).

الجدول ٦,٢ النواحي التجريبية "الإمبريقيات" الخاصة بحالات انهيار الجوهري

الأحزاب المحافظة القائمة على أساس علاقة السادة-المسودين		الأحزاب الأيديولوجية القائمة على تعبئة الجماهير	
الدولة	الأسماء	الساحات البديلة	الأسماء
العراق	الاتحاد الدستوري الامة الاشتراكي معظم المستقلين	الملك الجيش المملكة المتحدة الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة	الاستقلال الديمقراطيون القوميون الشيوعيون البعث
إيران	المستقلون	الملك الجيش المملكة المتحدة الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة	الشوارع توده/ الشيوعيون حزب إيران
الأردن	المجتمع العرب الدستوريون معظم المستقلين	الملك الجيش	الشيوعيون البعث الاشتراكيون القوميون الإخوان المسلمون التحرير
مصر	الوفد الأحرار الدستوريون السعديون كتلة الوفد المستقل الوطني الاتحاد الشعب	الملك المملكة المتحدة	الشوارع العنف السياسي الجيش
سوريا	الحزب القومي حزب الشعب المستقلون	الجيش القوى الأجنبية	الشيوعيون الاشتراكيون العرب البعث

وسرعان ما جاء رد فعل المحافظين على التهديد الذى شكله نهوض الأحزاب المتحدية لهم. وكانت الأحزاب المتحدية تنادى، بطريقة نموذجية، بإصلاح الإقطاع، وتأميم الصناعة، وغيرهما من المشروعات التى تستهدف إعادة توزيع الثروة وأمست تهدد مصالح المحافظين. وكانت مقدرتهم المتزايدة على التعبئة والحشد تعنى أنه إذا استمرت عملية إجراء الانتخابات التنافسية، فإنهم ربما يتحصلون فى نهاية المطاف على السلطة الضرورية التى تمكنهم من تنفيذ رؤاهم السياسية. وكان المحافظون كارهين لأن يسمحوا بحدوث هذا. وبدلاً من ذلك، قاموا بالانشاق على القواعد الديمقراطية، وزيفوا الانتخابات، وارتكبوا أعمال قمع ويطشوا بالأحزاب المناوئة لهم، وولوا وجوههم شطر الملوك، والجيش، والقوى الأجنبية للحصول على المساندة السياسية. ولما جوبهت الأحزاب المتحدية بهذه الأعمال الانشقاقية، قاموا هم أيضاً بانقلابات، تمثلت فى: النزول إلى الشوارع حسب الطريقة النموذجية، والتوجه شطر الجيش سعياً للحصول على القوة. وتكشفت الأمور عن دائرة مفرغة كان من شأنها تدمير المضامير الديمقراطية الوليدة والناشئة، مما مهد الطريق لإقامة الحكم السلطوى والاستبدادية. وتوضح المناقشة الآتية حول الحالة المصرية هذه الديناميات بتفصيل أكبر.

لدى حصول مصر على استقلالها، كان نظامها الحزبى يحتوى على نوعين من الأحزاب السياسية. إذ ظهرت عدة أحزاب محافظة وكانت مصالحها وأنشطتها تدور حول الدفاع عن الوضع الراهن. وبصفة عامة، كان هذا يعنى أنها سوف تلتمس القنوات الدبلوماسية فحسب من أجل تخليص مصر من نفوذ المملكة المتحدة الاحتلالى المتوانى والمتباطئ، وفى الوقت ذاته تساند الوضع الاجتماعى والاقتصادى الراهن والمجالات العلمانية العامة. وباستثناء حزب الوفد، لم تكن هذه الأحزاب تعبر عن أيديولوجية معينة؛ (لم تكن تعبر عن رؤية سياسية محددة حول مصر)، كما لم يكن لديها أتباع منظمون جماهيرياً؛ حيث لم يكونوا سوى زمر أو شرائح نخبوية استمدت

التأييد السياسى إبان فترات الانتخابات من الروابط والعلاقات النفعية بين السادة والمسودين أو بين السيد وأتباعه (Botman 1991; Terry 1982) .

وفى بدايته، مثل حزب الوفد خليطاً من نوعين من أنواع الأحزاب السياسية. فقد كان حزباً محافظاً من حيث وضعه كجماعة من كبار ملاك الأراضى وأرباب المهن من أهل الحضر الأثرياء الذين دافعوا عن الوضع الاقتصادى الراهن (Mitchell 1993: 38K) والذين قاموا بتعبئة أتباعهم الريفيين وحشدوهم من خلال الصلات النفعية التى ربطت بين السادة والمسودين (Botman 1991: 56). وكان حزباً قائماً على عقيدة أيديولوجية يهدف إلى الحشد التعبوى للجماهير؛ بمعنى أنه استطاع استقطاب تأييد الجماهير فى الحضر عبر النداءات والمناشدات السياسية التى تركزت على المواقف الوطنية والقومية المناهضة للملكة المتحدة. ومع ذلك، وبمرور الأيام غير حزب الوفد من أساليبه التى جعلت صورته أكثر اتساقاً مع توجهات الأحزاب المحافظة. وفى أربعينات وخمسينات القرن العشرين، فقد حزب الوفد أتباعه من الجماهير، وبخاصة فى المناطق الحضرية. وأثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، أضرت الظروف والأحوال الاقتصادية الصعبة بالطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى فى مصر وأذتهم. وحدث أنه لا الأحزاب المحافظة حتى الصميم ولا حزب الوفد استطاعوا تقديم حلول لهذه الطبقات، كما أنه ليس من بينها حزب أمسى مستعداً لكى ينظر فى إصلاح الإقطاع والأراضى، أو الإصلاح الزراعى، أو إصلاح أحوال العمال. وأدى إخفاق حزب الوفد فى الوفاء باحتياجات الجماهير إلى انصراف الكثيرين من المؤيدين عنه (Terry 1982: 262)، وهو ما انتهى به إلى أن يصبح حزباً قائماً على العلاقات النفعية بين الأعيان وأتباعهم على نحو متزايد.

وخسر حزب الوفد أتباعه هؤلاء لصالح ثلاثة أحزاب سياسية منافسة له قامت على أساس من: الحشد، والتعبئة الجماهيرية، والعقيدة الأيديولوجية والتى اكتسبت

ولاء وإخلاص الشباب، والعمال، والطبقة الوسطى، من أهل الحضر، فضلاً عن أعداد ضخمة من المصريين في الأرياف. وسعى الإخوان المسلمون من أجل أن يجعلوا الإسلام المبدأ التنظيمي في المجتمع، والاقتصاد، والسياسة. وسرعان ما تنامت الفروع التنظيمية للإخوان المسلمون في أربعينات القرن العشرين في شتى أرجاء مصر، وكانوا يتباهون بمقتضى هذه الفروع بأن أرقام العضوية في تنظيمهم يتراوح بين ثلاثمائة ألف وستمائة ألف عضو بالمحاذاة مع نصف مليون آخرين من المتعاطفين معهم، واستطاعوا أن ينتزعوا قدرًا ضخماً من هؤلاء من معاقل حزب الوفد (Mitchell 1993: 309, 328). وبحلول أواخر الأربعينات، نادى حزب مصر الفتاة/ والحزب الاشتراكي بإصلاح جذرى للإقطاع، وتأميم الصناعة، وبرامج شاسعة للرعاية الاجتماعية (Vatikiotis 1978: 75-77). وبحلول عام ١٩٥١م، قام الحزب بتشغيل خمسة وستين فرعاً محلياً، أما صحفه؛ فقد بلغ توزيعها وعدد قرائها ما بين مائة ألف ومائتى ألف قارئ أسبوعياً. وأبدى الحزب الشيوعى كذلك علامات على اكتسابه القوة، وقام بتنظيم إضراب شارك فيه حوالى سبعة وعشرين ألف عامل فى القاهرة فى عام ١٩٤٧م، وحاز على ما يقدر بخمسة آلاف شخص ممن يحملون بطاقة عضوية فيه بحلول عام ١٩٥٢م (Agwani 1969: 48).

وبدأ من عشرينات القرن العشرين وحتى بواكير خمسيناته، كان حزب الوفد يحصل على الأغلبية فى جميع الانتخابات. على أية حال، حدث أنه كان يلقى منعاً وحجاً عن الوصول إلى الحكم بصفة دائمة. أما المسؤولية عن هذه الحصيلة المناهضة للديمقراطية فيتحملها البريطانيون؛ (الذين كانوا مايزالون يحتفظون بقوات لهم فى مصر)، والملك، (الذى الذى تمتع بالحق الدستوري فى حل مجلس الوزراء وحل البرلمان)، والأحزاب المحافظة فى صميمها، (التي كان يحدوها الأمل فى الوصول إلى السلطة رغم التدنى الشديد فى الأصوات التي يحصلون عليها فى الانتخابات بالمقارنة مع حزب الوفد؛ وكانوا يمكنون بريطانيا والملك من بلوغ مآربهما بصفة دورية عن

طريق: إما مساندة الوزارات غير الدستورية وغير الديمقراطية، أو المشاركة والخدمة فيها). وكانت الأحزاب المحافظة فى صميمها - بالتوازي مع بريطانيا العظمى والملك - هم أوائل من انقلبوا على المعايير الانتخابية الديمقراطية. وسرعان ما اقتفى حزب الوفد أثرهم وسلك مسلكهم. وفى أربعينات القرن العشرين وأوائل خمسيناته، استرضى حزب الوفد مصالح بريطانيا العظمى وملك مصر، بل حتى سهر على حمايتها، وذلك فى مقابل السماح له باعتلاء الحكم.

وفى الوقت ذاته، لاحظ المحافظون بزوغ نجم الأحزاب المناوئة لهم وتناميها، وأصابهم الانزعاج من جراء ذلك. ولم تكن الأحزاب المناوئة تمثل فحسب التفضيلات السياسية المتباينة التى تختلف اختلافاً جذرياً مع تفضيلاتهم، بل سرعان ما أصبحت هذه الأحزاب المتحدية أفضل تنظيماً على نحو مطرد، وانخرطت فى تكوين جماهير ضخمة من الأتباع. وشكلت تهديداً طويلاً الأمد للمحافظين الذين توقف تأييدهم السياسى فحسب على الصلات النفعية التى تربط بين السادة والمسودين أو بين السادة وتابعيهم بصورة متزايدة. وكان رد المحافظين على ذلك هو ارتكابهم عمليات القمع. وفى عشرينات القرن العشرين، أحبطت الحكومات المحافظة التنظيمات الشيوعية عن طريق إلقاء القبض على زعمائها، وحل اتحاداتها، وإغلاق حزبهم. ورفضت الحكومات المصرية فى ثلاثينات القرن العشرين مطالب حزب مصر الفتاة بتخفيض الحد الأدنى لعمر المرشحين لعضوية البرلمان حتى يتسنى لأعضاء هذا الحزب أن يخوضوا الانتخابات؛ وعانى حزب مصر الفتاة فى عام ١٩٤١م من التعطيل والبطش لمدة ثلاث سنوات. ومارس المحافظون ضغوطهم على تنظيم الإخوان المسلمين لى يسحب مرشحيه من خوض الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ١٩٤٢م، وزوروا نتائج انتخابات عام ١٩٤٥م بطريقة كان من شأنها أن ألحقت الهزيمة بالإخوان المسلمين فى الدوائر الانتخابية التى زعم أنها آمنة (Mitchell 1993: 33)، وقامت فى عام ١٩٤٨م بحل تنظيم الإخوان المسلمون وحظره وتعطيله.

أما الأحزاب "المنافسة" أو المتحدية، وقد منعت عن أداء وظائفها بحرية وحجبت عن المشاركة فى الانتخابات، فقد أضحت هى الأخرى غير مؤتمنة أو غير موالية للمعايير التنافسية الوليدة. وولت وجهها شطر المجالات البديلة فى إطار سعيها إلى الوصول إلى السلطة. فنزلت إلى الشارع، وترعمت الإضرابات، والمسيرات، والمظاهرات، وهى التى غالباً ما تحولت إلى العنف. وانخرطوا أيضاً فى أعمال العنف السياسى، بما فيه من شن حملات الاغتيالات والهجوم بالقنابل على الأهداف البريطانية. وطور تنظيم الإخوان المسلمون تشكيلات شبه عسكرية، وكذلك صلات خطيرة مع ضباط الجيش الناقمين و"ساخطين"، وترتب على ذلك - جزئياً - دائرة جهنمية من الأحداث التى انبثقت من خصائص النظام الحزبى، والتى وصمت الساحة الديمقراطية فى مصر مستقبلاً^{١٣} . وبحلول أوائل الخمسينات من القرن العشرين، انهار النظام العام برمته فى البلاد. وأدى هذا الموقف إلى التحريض على انقلاب يوليو عام ١٩٥٢م، وتيسير الأمور أمامه، مما أفضى إلى إقامة نظام حكم سلطوى وطيد واستبدادية مستحكمة.

أسرار نجاح تركيا:

إزالة الاستقطاب والتماثل التعبوى

بدأت تركيا عهدها الانتقالى فى حقبة ما بعد الاستقلال بنظام حزبى شابته بدقة تلك النظم الخاصة بالحالات التى آلت إلى الانهيار. وتجلت الدراما الأولية ظاهرة للعيان بالتوازي مع الخطوط المزدوجة بين أولئك الذين يدافعون عن الوضع الراهن وأولئك الذى يتحدونه ويناوئونه، وحدث أن الجانبين كليهما وقع فريسة للاستقطاب المريع. أما الوضع الراهن للحزب المتولى للسلطة فى بداية هذه الحقبة فقد كان "حزب الشعب الجمهورى" (Republican People's Party, RPP) بزعامة مصطفى كمال أتاتورك. وللمفارقة إلى حد ما، كان الدفاع عن الوضع الراهن آنذاك يعنى التزاماً بالإصلاحات

الراديكالية المستدامة. وفي عامي ١٩٢٣م و ١٩٢٤م، قام هذا الحزب بسن تشريع ألغى الإمبراطورية العثمانية الإسلامية ذات السلالة الحاكمة وأسس الجمهورية التركية العلمانية. وانبرى حزب الشعب الجمهوري لتعزيز الدولة وتقويتها مركزياً وزيادة دورها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ١٩٢٤م، بزغ نجم حزب معارض هو: الحزب الجمهوري التقدمي (Progressive Republican Party, PRP) الذي نهض لتحدي حزب الشعب الجمهوري. وكان يسعى إلى إقامة دولة غير مركزية تتدخل تدخلاً ضئيلاً بحده الأدنى في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والأكثر أهمية من ذلك هو أن حزب الشعب الجمهوري كان يؤمن بأن الحزب الجمهوري التقدمي لم يكن يؤيد أيًا من الجمهورياتية؛ (التمسك بمبادئ النظام الجمهوري)، أو العلمانية - وكان كلاهما من صميم القيم التي يعتنقها حزب الشعب الجمهوري (Zurcher 1991: 156; Dodd 1991: 32).

ولم يكن الحزب الجمهوري التقدمي يمثل تهديداً للقيم الصميمة التي يعتنقها حزب الشعب الجمهوري فحسب، وإنما نهض أيضاً ليصبح حزباً متفوقاً من الناحية التعبوية إزاء حزب الشعب الجمهوري. وبمجرد أن تأسس الحزب الجمهوري التقدمي، سرعان ما شرع في التنظيم (Sezgin and Saylan 1983: 2048; Yesil 1992: 244; and Usta 1994: 27-31). وفي غضون أشهر، استطاع إقامة فروع في عشرات المدن الكبرى والصغرى. وقام الحزب الجمهوري التقدمي بتشديد وجود له داخل العديد من المقاطعات، ولم يقتصر هذا فحسب على العاصمة وحاضرة البلاد وحدها، وإنما امتد أيضاً إلى سائر العواصم الإقليمية وحواضرها ومراكزها - فيما اعتبر مؤشراً على أن الحزب سوف يرسى لنفسه قاعدة أساسية من القدرات السياسية ذات الشأن والخطر.

وفي عشرينات القرن العشرين، لم يستطع حزب الشعب الجمهوري منازلة الحزب الجمهوري التقدمي فيما يختص بعمليات التعبئة الانتخابية القائمة على القواعد الأساسية للجماهير. وكان حزب الشعب الجمهوري مؤلفاً من مؤيدي مبدأ مركزية

الدولة، وعلى مدار القرون الطويلة لم يحدث أن امتلك المركز التركي وجوداً قوياً ومنتقناً بين الجماهير فى الأقاليم والمقاطعات. وتوافدت نخبة حزب الشعب الجمهورى بصورة واسعة من الجيش والدواوين البيروقراطية والمدارس المهنية فى العاصمة؛ وكان يتعين عليه أن يشيد جهازه الحزبى بطريقة رأسية تبدأ من أعلى إلى أسفل. وامتد تنظيم حزب الشعب الجمهورى إلى معظم المقاطعات، ولكن ليس إليها كلها، وليس إلى حواضر الأقاليم ومراكزها قاطبة، بل فى معظم الحالات لم يمتد على مستوى الأحياء^(١٤). وحيث إن حزب الشعب الجمهورى كان حزباً للنخب المقيمة فى الحضر فى المقام الأول، فلم يهيمن على ولاء صغار ملاك الأراضى والفلاحين فى الأرياف (Payasli- oglu 1964: 428). وبصفة عامة، قام هؤلاء بالوقوف إلى جانب النخب الإقليمية الذين عارضوا تاريخياً الجهود المبذولة لإقامة الدولة على أساس مركزى، ولمركزية الدولة. وفى نهاية المطاف، فإن الإصلاحات وعمليات التحديث والنزعة العلمانية التى نفذها حزب الشعب الجمهورى على الطراز الغربى أدت إلى إصابة الكثير من أهل الأرياف بالحيرة والارتباك والغربة والتنفير، الأمر الذى أفضى إلى المزيد من تقليص إمكانياته فى إجراء تعبئة جذرية ناجحة على أساس القواعد الجماهيرية للشعب.

فلما أن جوبه بحزب مناوئ يتحدى قيمه العليا ونهض ليطور قدراته التعبوية المتفوقة، انقلب حزب الشعب الجمهورى على المعايير الديمقراطية وقام بحظر الحزب الجمهورى التقدمى فى عام ١٩٢٥ م . وقام أيضاً باستغلال محاكم الاستقلال التى أقيمت بمقتضى أحد القوانين التى صدرت عام ١٩٢٥ م لاستهداف الكثير من الأعداء السياسيين لأتاتورك. وألقى القبض على أكثر من سبعة آلاف وخمسمائة شخص وفقاً لصلاحيات هذا القانون، وتم إعدام ٦٦٠ شخصاً بمن فيهم ستة نواب سابقين للحزب الجمهورى التقدمى.

وفى إطار حالات الانهيار، فإنه حينما انقلبت أحزاب الوضع الراهن على المعايير الديمقراطية، وجدنا أن الأحزاب المتحدية قامت هى أيضاً بالانقلاب، وولت وجهها

شطر الساحات البديلة في خضم سعيها للوصول إلى السلطة. ولم يحدث هذا في تركيا؛ ذلك أن النخب السياسية والقوى الاجتماعية التي كانت بمثابة المحرك وراء الحزب الجمهوري التقدمي أصيبت بالإحباط. لماذا؟ أولاً: لأن الإجراءات الوحشية التي اتخذها حزب الشعب الجمهوري لإسكات معارضييه حققت تأثيراتها المقصودة. ثانياً: وبكل بساطة، لم يتوافر في تركيا الكثير من الساحات البديلة التي لجأت إليها الأحزاب المنافسة في حالات الانهيار. وعلى سبيل المثال، لم يكن هناك عاهل يتولون إليه؛ إذ كان أتاتورك قد استأصل شأفة السلطنة حينما قام بإلغاء الإمبراطورية العثمانية. وفرض حزب الشعب الجمهوري أيضاً رقابة محكمة على الجيش، مما حرم الخصوم من القدرة على أن يقوموا بتسييسه واستقطابه سياسياً. وكانت الاختلافات حاسمة؛ لأنها أتاحت لتركيا الوقت الذي تمكنت أثناءه من إنقاذ المؤسسات الديمقراطية الوليدة والناشئة.

ومع ذلك، فإن عدم قيام أحد الأحزاب المنافسة والمناوئة بانقلاب على الديمقراطية لم يضمن قيام نظام حكم مؤسس للدولة بالنشوء والتطور. بدلاً من ذلك، قامت تطورات كبرى في السنوات التالية بتسهيل هذه المحصلة. وفي الفترة ما بين عام ١٩٢٥م وعام ١٩٥٠م، أضحى النظام الحزبي التركي أقل استقطاباً وأكثر اتساقاً من الناحية التعبوية. وظهر حزبان معارضان إضافيان في هذا السياق ليقوما بتحدي حزب الشعب الجمهوري وهما: الحزب الجمهوري الحر (Free Republican Party, FRP) في عام ١٩٣٠م، والحزب الديمقراطي (Democrat Party, DP) في عام ١٩٤٦م. واستطاع زعماء الحزب الجمهوري الحر إقناع حزب الشعب الجمهوري بأنهم يؤيدون الجمهوريانية ومبادئ الحكم الجمهوري، والعلمانية، غير أن حزب الشعب الجمهوري، كان يؤمن بأن الكثير من الذين ينضمون إلى التنظيم الإقليمي للحزب يعارضون كلاً من الاثنين (Tunaya 1952: 628; Weiker 1973: 86). وللمرة الثانية، قام حزب الشعب الجمهوري بالبطش بالمعارضة، وإغلاق الحزب الجمهوري الحر بعد أربعة أشهر فقط.

على أية حال فى عام ١٩٤٦م، بذلت النخب التابعة لـ "الحزب الديمقراطى" أقصى جهدها من أجل إقناع حزب الشعب الجمهورى بأنهم لا يعارضون العلمانية والجمهوريانية، لا هم ولا تابعوهم (Prather 1978: 50). ونجحوا فى مساعدتهم، ووافق الحزب الشعب الجمهورى على المنافسة مع حزب الديمقراطى فى انتخابات حرة ونزيهة عقدت عام ١٩٥٠م. وفاز الحزب الديمقراطى بهذه الانتخابات، وتنحى حزب الشعب الجمهورى، مدشناً انعطافة تركيا إلى نظام حكم انتخابى تنافسى مستدام.

ولم يتوقف استعداد حزب الشعب الجمهورى للمنافسة فى انتخابات ١٩٥٠م فقط على إزالة الاستقطاب. وأظهر "الحزب الجمهورى الحر"، و"الحزب الديمقراطى" - شأنهما فى ذلك شأن الحزب الجمهورى التقدمى - قدرة تعبوية مثيرة للإعجاب^(١٥)، وثانى تطور رئيسى يقع فى الفترة الممتدة بين ١٩٢٣م - ١٩٥٠م، هو التحسينات التى طرأت على القدرة التعبوية المثيرة والخاصة بحزب الشعب الجمهورى. وبحلول أواخر عقد الثلاثينات من القرن العشرين، استطاع نظام حكم حزب الشعب الجمهورى فى نهاية المطاف أن يهدئ من تمرد منطقة جنوب شرق تركيا التى يقطنها الأكراد، وشرع فى إقامة تواجد حزبى صلد هناك. واجتهد الحزب طوال الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين من أجل تطوير تنظيماته وتوسعتها عبر أرجاء تركيا. وقام أيضاً بتشبيد مراكز مجتمعية متعددة؛ (أطلق عليها: "بيوت الشعب وحجراته")، فى محاولة لزيادة التحام الحزب وصلاته بال جماهير وزيادة شعبيته بين الناس. واستضافت هذه المنشآت الأحداث الثقافية والرياضية، وقدمت فصولاً دراسية لتحسين مستويات الأفراد؛ فضلاً عن تقديم المساعدة الاجتماعية للمواطنين. ولم يحل عام ١٩٥٠م إلا وكان ٤٧٨ بيتاً و ٤٣٢٢ حجرة وغرفة قد تم افتتاحها. وأدت هذه التطورات إلى تخفيض اللاتساق أو عدم التماثل التعبوى فى النظام الحزبى لتركيا.

وفى الفترة الممتدة بين ١٩٢٣م و ١٩٥٠م، سهلت عملية إزالة الاستقطاب وعملية التساقى التعبوى المتزايدة من إقامة سياسة انتخابية تنافسية اتخذت طابع ونوع نظام

الحكم المستقر بدرجة كبيرة فى تركيا. وفى أثناء هذه السنوات، استطاع حزب الشعب الجمهورى أن يشهد خصومه، وقد زالت عنهم نزعتهم الراديكالية المتطرفة، وإبان ذلك كله نهض ليحسن من قدراته التعبوية الخاصة على نحو جوهري. وكان من شأن هذه التغيرات أن جعلته واثقاً لدرجة أنه فى عام ١٩٥٠م - على خلاف السنوات المنصرمة - أمسى قادراً على الدفاع عن مصالحه فى ساحة الديمقراطية ومضمارها. ولعل هذا سبب جوهري ومفتاحى يفسر لنا: لماذا تسامح حزب الشعب الجمهورى إزاء إجراء انتخابات حرة وتنافسية وأتاح لتنظيمها أن يمضى قدماً للأمام فى عام ١٩٥٠م؟

ربما نستطيع الآن أن نتدبر، بتفصيل أكبر، واحداً من اثنين من التفسيرات المتنازعة حول التعددية السياسية التركية، ونقائصها ومواطن الضعف فيها، وكيف أن التحليل الحالى يزيد من تفهمنا لهذه المحصلة أو النتيجة ذات الأهمية. وسوف يلاحظ المتخصصون أن عملية إزالة الاستقطاب وعملية التساوق التعبوى المتزايدة فى النظام الحزبى لتركيا لم تكن العوامل الوحيدة التى جعلت من انتخابات عام ١٩٥٠م اقتراعاً حراً ونزيهاً. ولقد أثرت العوامل الدولية أيضاً فى وقائع الأحداث. إذ إنه فى أواخر أربعينات القرن العشرين، كانت تركيا تعاني من التهديدات التوسعية التى أثارها الاتحاد السوفيتى ميدانياً، فأضمرت ذلك ورغبت فى الانحياز إلى الغرب فى إطار سيناريو الحرب الباردة البازغ نجمها آنذاك. ويجادل الكثيرون بأن زعماء حزب الشعب الجمهورى تساموا بأنفسهم وتعالوا فوق المنازعات الحزبية والسياسية التعددية؛ اعتقاداً منهم وإيماناً بأنهم بفعلهم هذا سوف يساعدون تركيا على اكتساب الدعم المعنوى والمادى من قوى التحالف الغربى^(١٦).

وسهل الظرف الدولى من عملية التعددية السياسية، بيد أنه لم يزودنا أو لم يقدم تفسيراً مكتملاً للأحداث ووقائعها. فالتساوق أو التماثل التعبوى المتزايد فى النظام الحزبى خفض بصورة درامية من التهديد الذى شكلته الانتخابات التنافسية لحزب

الشعب الجمهورى. كذلك، أخفقت العوامل الدولية فى أن تقدم تفسيراً وافياً لتخلى حزب الشعب الجمهورى عن الحكم آنذاك، واستعداده للتنحى عن السلطة حينما خسر الانتخابات. وتذهب المجادلة الدولية ضمناً إلى أن حزب الشعب الجمهورى كان مقدراً له الخضوع لمعارضيه من الأحزاب السياسية، والإذعان لهم بغض البصر عن المشارب الأيديولوجية لهذه الأحزاب. ومع ذلك، تمكن حزب الشعب الجمهورى من قضاء عقدين كاملين من الزمان بالسلطة وهو منهمك فى تنفيذ برامج وخطط عملية التحديث والعلمنة التى نادى بها أتاتورك، وهى الأجندة التى كان حزب الشعب الجمهورى معنياً بالذود عنها بكل ما أوتى من شراسة وضراوة^(١٧). ولو أن "الحزب الديمقراطى" لم يكن قد انقاد إلى مآرب صفوته السياسية الذين تميزوا بأوراق اعتمادهم العلمانية الدامغة، وهم الذين طمأنوا الحزب الشعب الجمهورى بأن برامجهم السياسية سوف تكون فى مأمن فى حالة انتصار "الحزب الديمقراطى"، فربما لم تمض عملية التحول السياسى قدماً إلى الأمام. وثمة من يجادل بأن عملية إزالة الاستقطاب فى النظام الحزبى التركى كانت محورية على الأقل بالنسبة إلى عملية تحويل السلطة، وكذا كانت الظروف الدولية التى أمست محورية بالقدر ذاته.

خلفية وأصول النظام التركى المؤلف من حزبين سياسيين:

طورت تركيا، شأنها فى ذلك شأن حالات التعددية الحزبية فى البلدان الأخرى، أكثر من حزب سياسى واحد مهم؛ لأنه لم تكن هناك أى قوى إمبريالية تحتل أراضيتها، ولأنها - قبل مستهل الفترة الانتقالية المؤقتة - حازت على برلمان ذى سطوة ونفوذ كان يؤدى وظائفه وكان مدججاً بالنخب الأهلية والمواطنة. على أية حال، ثمة خاصية أو صفة ميزت نظام التعدد الحزبى فى تركيا عن تلك النظم الخاصة بحالات الانهيار. ففى حين أن بلدان حالات الانهيار شهدت أربعة أو أكثر من الأحزاب التى احتلت المسرح

السياسى وشغلته، نجد أن تركيا طورت نظاماً مؤلفاً من حزبين سياسيين أو ثنائى الحزبية. ولقد ساهم هذا النظام الثنائى الحزبية على نحو محابى فى إزالة الاستقطاب السياسى فى تركيا.

وهناك قدر هائل من الأدبيات التى تحاول أن تربط بين عدد الأحزاب ومستويات الاستقطاب^(١٨). ومع ذلك، فإن هذه الأدبيات لديها أيضاً من انتقدها^(١٩)، وتحذرننا الحالة التركية - التى فيها نظام ذو حزبين سياسيين كشف بطريقة درامية عن مستويات مختلفة من الاستقطاب - من مسألة التأكيد على وجود علاقة ميكانيكية بين المتغيرات. بدلاً من ذلك، يؤكد هذا الفصل على أنه فى النظم المستقطبة - وفيما يتعلق بسيناريو الحزبين الاثنى - ثمة عدد ضخم من الأحزاب ربما تعرقل الفرص المتاحة أمام عملية التخلص من الاستقطاب.

ويجب على خيارات النخبة وسلوكياتها أن تشكل متغيرات متداخلة بين العوامل الاستقطابية الكامنة والمتوقفة على القرينة؛ (العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأيدولوجية، إلخ.) والمستويات الفعلية من عملية الاستقطاب^(٢٠). وبالتالى، فإن فرص إزالة الاستقطاب يجب أن تتوقف على الأفعال والأعمال التى تقوم بها النخبة، وربما يؤثر عدد اللاعبين الحزبيين فى استعداد زعماء الأحزاب أو قدرتهم على المشاركة فى ديناميكا عملية التخلص من الاستقطاب. وفى تركيا، نجد أن ثلاثة أحزاب مناوئة، على التعاقب والتسلسل، قامت بتحدى حزب الشعب الجمهورى وجابته. وقد بطش حزب الشعب الجمهورى بالحزبين الأولين منها، وفى كل مرة كان يرسل بإشارات على النطاق أو المدى الذى سوف يتسامح فى إطاره مع من ينافسونه ويهاضونه. أما المعارضة فقد انتهى بها الأمر إلى أن فهمت أنها لن تعطى الفرصة لخوض المنافسة حتى تقوم بالامتنثال لهذه القيود. والأحزاب القلائل التى هناك هى داخل نظام مستقطب، ألا وهو: تقليل عدد زعماء الأحزاب الذين يجب عليهم اتخاذ قرارات لكى يتم لعملية إزالة الاستقطاب أن تحدث. وبطريق المغايرة، فإنه فى البلدان التى شهدت

حالات الانهيار وتواجد فيها حزبان مناوئان أو أحزاب مناوئة فى وقت واحد، كان يتعين على الزعامات الحزبية المتعددة - وهم الذين دانوا بالفضل لجمهور معين من الناخبين، وتصارعوا بعضهم مع بعض من أجل الحصول على تأييد الشعب - أن يقوموا بتعديل سلوكياتهم من أجل السماح لعملية إزالة الاستقطاب بالوقوع.

والقول بأن تشعب تركيا من الحالات الأخرى للتعدد الحزبى، بصفتها دولة ذات نظام مؤلف من حزبين سياسيين، يحتاج بالتالى إلى شرح وتفسير. ويقدم غارى كوكس (Gary Cox: 1997) تركيبة مؤلفة من المداخل المؤسسية والسوسيولوجية من أجل تفسير عدد الأحزاب.^(٢١) وتؤثر الأحكام الانتخابية فى كيفية ترجمة الانشقاقات إلى عدد من المنافسين الأقوياء الذين يسعون إلى الوصول إلى السلطة انطلاقاً من مستوى الدوائر الانتخابية. وإذن، يتحد الهيكل الاجتماعى والهيكل الانتخابى على المستوى القومى لتحديد كيفية ارتباط الترشيحات على مستوى الدوائر والمقاطعات الانتخابية معاً من أجل تشكيل نظم حزبية وطنية^(٢٢). إن شرح أسباب بزوغ أحزاب عديدة فى البلدان التى شهدت حالات الانهيار أمر يتسم بأنه مباشر وواضح المعالم. وطبقاً لـ غارى كوكس: "يجب أن يكون للنظم أحزاب كثيرة فقط حينما يكون هناك انشقاقات كثيرة يصاحبها نظام انتخابى متسامح" (١٩٩٧م: ٢٧٤). والنظم الحزبية فى معظم هذه الحالات كانت متسامحة، وبخاصة فيما يتعلق بمدى كبر أو عظم المقاطعة أو الدائرة الانتخابية، وهو متغير حاسم يؤثر فى تكوين الأحزاب (Ordeshook and Shvetsova 1994: 105)^(٢٣). وفى الوقت نفسه، فإن معظم هذه البلدان متغايرة الخواص إلى أبعد حد من الناحية الاجتماعية، وتحتوى على اختلافات: إثنية، وإقليمية، وطائفية، و/ أو لغوية^(٢٤).

وشرح كوكس أيضاً لماذا يتطلب تفسير بزوغ نظام الحزبين السياسيين فى تركيا - على الرغم من وجود أحكام انتخابية تحبذ فوز الأغلبية وترتبط ارتباطاً شائعاً بنظم الحزبين - بعضاً من الجهد الجاد. من الناحية النظرية، يجب للأحكام الانتخابية التى تحبذ الفوز بالأغلبية أن تنتج نظاماً مؤلفاً من حزبين سياسيين ينطلق من مستوى

الدوائر والمقاطعات الانتخابية. فكم عدد الأحزاب القومية المتكتلة انطلاقاً من المنافسات على مستوى الدوائر والمقاطعات الانتخابية وتعول على مخزون البلاد من الفئات الاجتماعية: (الدينية، والعرقية، إلخ.)، التي تمتلك التماسك التنظيمي الضروري لحل مشكلات التنسيق الكامنة في بناء الأحزاب القومية.

في أواخر أربعينات القرن العشرين، بدأ التحرر السياسى أو الليبرالية السياسية في تركيا، وكان لدى النخب المنشقة حوافزها القوية لإطلاق الأحزاب القومية. وظل حزب الشعب الجمهورى فى السلطة طوال عقدين من الزمان، وكان له تمثيله التنظيمى فى كل مقاطعة تقريباً. ومع التسليم بالأحكام الانتخابية التى تعول على فوز الأغلبية، فإنه من أجل كسب العدد الكافى من المقاعد البرلمانية وأن يصبح حزب الأغلبية ويهيمن على صنع السياسة، يتعين على أى حزب جديد أن ينهض لتنظيم نفسه على نحو واسع وعميق عبر البلاد، ويتفوق على حزب الشعب الجمهورى فى أغلبية الدوائر والمقاطعات الانتخابية. ومع ذلك، فإن الحوافز لا تضمن النتائج أو المحصلة النهائية. ويناقش كوكس الاحتمالى الحقيقى لأن يطرأ الفشل على التنسيق، ولاحظ أن "الاختلافات فى قدرة القوى السياسية على التنسيق غالباً ما تساهم فى صيانة نظم الحزب المهيمن" (١٩٩٧م: ٢٤٩).

لقد تمكن خصوم حزب الشعب الجمهورى من بناء أحزاب قومية عظيمة نتيجة لأمرين اثنين: أولهما: هو الصراع الطويل الأمد بين المركز والأطراف، والهيكل الاجتماعى فى الأطراف الذى سهل عملية التنسيق السياسى (Angrist 2000: 111-155). وعلى مدى قرن كامل ونصف قرن من الزمان، قامت السياسة التركية بتحريض النخب العسكرية والبيروقراطية المرتبطة بالعاصمة على الفاعلين المحليين والإقليميين القادمين من خلفيات تجارية، وزراعية، ودينية. وتجادلوا حول فرض الضرائب، وما هو مقدار السلطة التى ينبغى أن تتركز فى الدولة المركزية؟ وما هو الدور الذى ينبغى للمركز أن يلعبه فى المجتمع، والاقتصاد، والدور الذى يلعبه الدين فى السياسة؟ وأدت هذه

التساؤلات بانفصام المجتمع على نحو مضطرب إلى المعسكرين نفسيهما، ولم تتواجد انقسامات حادة أو ذات شأن. ومثل الحزب الجمهورى التقدمى، والحزب الجمهورى الحر، والحزب الديمقراطى - بتعبئة الناس الذين على أطراف الدولة التركية، وكذلك تحدياتهم المتتالية لحزب الشعب الجمهورى - السمة السياسية البارزة والمستمرة للشقاق بين المركز والأطراف.

ونجحت هذه الأحزاب المناوئة أو المتحدية فى إطلاق أحزاب قومية؛ لأنها تحولت إلى شبكات ذات سطوة مؤلفة من النخب الإقليمية الذين طال أمد معارضتهم للهيمنة المركزية للدولة. وأدت النتائج المؤسسية الرئيسية للصراع بين المركز والأطراف إلى نشوء حاضرة اجتماعية مهمة، ومقدرة على العمل الجماعى بين هذه النخب الإقليمية. وإبان القرن التاسع عشر، بزغ نظام شاسع ومتدرج من المجالس الإدارية المحلية أو الإقليمية وذلك على نطاق الدولة، توجته هيئة برلمانية فى العاصمة. ولقد عززت هذه المؤسسات من الشبكات النخبوية الكثيفة فى الأرياف والتى مكنت الزعماء الإقليميين من العمل بصفة جماعية فى معاركهم مع مركز الدولة التركية. وامتدت هذه الشبكات النخبوية حتى أدنى المستويات الإدارية، وكانت نابضة بالحياة والنشاط واشتملت على الأراضى التركية كافة. وعاونت شبكات النخبة فى الأقاليم الحزب الجمهورى التقدمى، والحزب الجمهورى الحر، والحزب الديمقراطى على مشكلات العمل الجماعى؛ حينما شرعوا فى بناء التنظيمات القومية القادرة على قهر حزب الشعب الجمهورى.

أما الفرضية الثانية المنافسة والمتعلقة بالتعددية التركية فيمكن الآن أن نتفحصها. وتركز هذه الفرضية على تفضيلات وفعالية الطبقة الوسطى التجارية والصناعية الناهضة والصاعدة. ويفترض أنه بحلول أواخر أربعينات القرن العشرين، باتت هذه الطبقة ناقمة على حزب الشعب الجمهورى بسبب سياساته الاقتصادية التدخلية ونزعاته التعسفية فى الحكم. إذ جاء رد فعلها على ذلك بأن شكلت "الحزب الديمقراطى"

ودفعت عملية الديمقراطية أو التحول للديمقراطية للأمام من أجل الدفاع عن مصالحها. وثمة معضلتان جعلتا من هذا المدخل مدخلاً منقوصاً. أولاًهما: أنه لا يستطيع أن يقدم تفسيراً لحقيقة أن الحزب الديمقراطي كان ائتلافاً لطبقات متعددة من فئات الشعب التركي، وتسانده الطبقة الوسطى الخاصة، وكذا الإسلاميون، وكبار ملاك الأراضي ومتوسطوها، والفلاحون. إن تفهمنا للحزب الديمقراطي على أنه يعكس الصراع بين المركز والأطراف؛ يساعدنا على إلقاء الضوء على هذه الناحية، لأن الجماعات المتنوعة التي شكلت الحزب الديمقراطي كانت تشكل الأطراف أيضاً. ثانيهما: لا يستطيع الجدل الطبقي أن يقدم تفسيراً: كيف استطاع الحزب الديمقراطي التغلب على معضلات العمل الجماعي المتأصلة في المساعي الخاصة ببناء الأحزاب. أما المجادلة التي قدمتها هنا فتملاً هذه الفجوة عن طريق التأكيد على أن العمل الجماعي للحزب الديمقراطي قد تلقى التسهيل من لدن شبكات النخبة الممتدة في الأرياف، والتي ولدتها المؤسسات التي أقيمت من أجل إدارة الصراع بين المركز والأطراف.

الخلاصة:

يلقى هذا الفصل الضوء على ظهور السياسات التنافسية في تركيا، وتأسيس نظم الحكم السلطوية في الكثير من بقية بلدان الشرق الأوسط. وتبرز المناقشات التي دارت حول الحالة التركية الأساليب التي يملأ فيها التركيز على خصائص النظام الحزبي الثغرة الناجمة عن المجادلات المتنازعة حول التعددية السياسية هناك. وفي المجلد العام، يقترح التحليل دروساً إضافية فيما يتعلق بمشروع التنظير المقارن الأوسع لعمليات تكوين نظم الحكم التاريخية الكلية. ويبين هذا القسم الختامي مزايا مدخل الأحزاب السياسية لهذا المشروع، وفيما يتعلق بمداخل أولية ثلاثة متنافسة؛ ألا وهي: الثقافة السياسية، ونظرية التحديث، والهيكل الطبقي.

وتعمل مدرسة الثقافة السياسية على الافتراض القائل بأن المعتقدات والسلوكيات التي تتحرك بمقتضاها تتوافق مع أنواع معينة من النظم الحاكمة بأفضل من الأخريات، وأن ألفة انتخابية سوف تنزل إلى الظهور بين الثقافة ونوع نظام الحكم^(٢٦). وتفهم نظرية التحديث أنواع نظم الحكم على أنها ذات علاقة بإنجازات الدول في مجالات: التصنيع، والتمدن والعمران، والمكاسب التعليمية، وما شابه ذلك^(٢٧). وكلاهما يشترك في احتمال كونه منشأً عقلياً ارتباطياً. ولا يستطيع أيًا منهما أن يحدد القطاعات ذات الصلة التي تنتج قراراتها وسلوكها شكل نظام الحكم وهيئته. ومع ذلك، فإن المادة التي قدمناها هنا توضح أن شكل نظام الحكم وهيئته هما نتاج للصراعات الدائرة بين الفاعلين السياسيين ذوي الأهداف حول قواعد اللعبة أو المباراة. وحيث إنه لا مدخل الثقافة السياسية ولا مدخل التحديث يستطيعان الإجابة بطريقة منهجية حول التساؤل الخاص بالقوة، فإنهما ليسا القضيتين التحليليتين الأكثر نفعاً للانطلاق صوب الاستقصاءات في أمور تكوين نظم الحكم وتشكلها.

وعلى نحو مغاير لذلك، فإن المداخل التي تدرس الطبقات الاجتماعية تقوم بتحديد العوامل والقوى والأدوات وتنظر من أجل ذلك كله. وتقوم بتحديد الطبقات الاجتماعية، وقواها النسبية، والائتلافات التي تشكلها بوصفها العوامل المحورية التي تشكل النظم السياسية^(٢٨). وربما يكون ذلك صائباً جزئياً لأنها تتحدث حول قضايا القوة والأدوات على نحو يرضى الدارسين، وتقول إن أعمال بارينجتون مور (١٩٦٦م)، وديتريش روشماير، وإيفيلين هوبر ستيفينس، وجون ستيفينس (RSS, 1992)، مهمة وثابتة وباقية. وفي الواقع، فإن مدخل الطبقات الاجتماعية هو أكثر المداخل المتنافسة فعالية نظراً لتركيزه على خصائص النظام الحزبي الواضح في هذا الفصل. ومع ذلك، بالنسبة إلى الحقب والأزمة التاريخية العالمية التي تواجدت فيها الأحزاب، فإن التركيز على خصائص النظام الحزبي، وليس الطبقة الاجتماعية، كان له عدة مزايا تحليلية.

ويعتبر هذا الزعم جوهرياً من الناحية الجزئية إذا لاحظنا الخطوط المتوازية بين عمليات التبصر في هذا الفصل، وتلك التي تكشف عنها المناقشات حول ما إذا كان الهيكل الطبقي أو خصائص النظام الحزبي هو الأفضل لتفسير لماذا ازدهرت نظم الحكم الديمقراطية الجديدة والمحدثّة في أوروبا في حقبة ما بين الحربين العالميتين وصمدت طول تلك الفترة المضطربة، في حين انهارت حفنة من نظم الحكم إلى حكم سلطوي مستبد. ويجادل آر إس إس بأن الطبقات العاملة كانت مسئولة إلى حد كبير عن حالات التقدم المفاجئ في الديمقراطية. وحدثت الانهيارات الديمقراطية حينما أعادت التحالفات بين الدولة/ وكبار ملاك الأراضي/ والبرجوازية، قيام الطبقة العاملة بتجنيد حلفاء كافيين من أجل إنجاز عملها الخاص بالتحول الديمقراطي.

ويعترف آر إس إس قائلًا: في الواقع، فإن مصفوفة واسعة من هيئات الطبقات الاجتماعية وصورها، جلبت الديمقراطية إلى حيز الوجود. ويشير أيضاً إلى أهمية المركزية السببية لخصائص النظام الحزبي إزاء النتائج. ولاحظوا الدور الحاسم للأحزاب السياسية بصفقتها وسطاء بين المصالح الطبقية والنتائج السياسية، ويجادلون بأنه حيثما يتواجد الاستقطاب، "يمكن للديمقراطية أن تتدعم فحسب إذا تواجد حزبان سياسيان أو أكثر من الأحزاب القوية المتنافسة، ويقوم أحدها على الأقل بحماية المصالح الطبقية السائدة" (١٩٩٢م: ٩). ويوضح توماس إرتمان أيضاً أن الديمقراطية ازدهرت فحسب في البلدان التي حازت على أحزاب ناهضة في وضعها الراهن. وانهارت الديمقراطية لما كانت الأحزاب المحافظة عديمة الوجود، أو ضعيفة، أو مجزأة ومفتتة، أو إذا ساندت المبادرات السلطوية والاستبدادية، إبان الأوقات التي باتت فيها مهددة جراء بزوغ أحزاب يسارية قوية (١٩٩٨م: ٤٧٦-٤٧٧) (٢٩).

واكتشف كل من آر إس إس، و إرتمان أن خصائص النظام الحزبي أمست حاسمة لمسارات نظام الحكم في أوروبا إبان فترة ما بين الحربين العالميتين. وقالاً بأن عملية الاستقطاب تتهدد وجود السياسات التنافسية الناشئة الوليدة، تماماً كما ذهب

هذا الفصل. وقاما أيضاً بإعلاء راية وشأن قدرة الأحزاب المحافظة على الدفاع عن مصالحها في الانتخابات والبرلمانات؛ وذلك لمنفعة الترتيبات الديمقراطية الجديدة. وبالطريقة ذاتها، يوضح هذا الفصل أن السياسات التنافسية الوليدة لا يمكن تدعيمها في البلدان التي تشعر فيها أحزاب الوضع الراهن أنها ربما تلحق بها الهزيمة في الانتخابات من جانب الأحزاب المتنافسة أو المناوئة. وفي منطقة الشرق الوسط، وأوروبا في فترة ما بين الحربين، بدت خصائص النظام الحزبي وكأنها تقدم تفسيراً قوياً، لكنه منقوص، لمسارات نظام الحكم بطريقة أكبر من التحليلات القائمة على أساس من الطبقة الاجتماعية. فلماذا إذن كان الوضع على هذه الحال ؟

وأحد مزاعم مدرسة تحليل الطبقات الاجتماعية الذي يبدو أنه فرض نفسه، هو أن المصالح المادية تحرك السلوك السياسي للشعب بدرجة عظمى. وقد يبدو صحيحاً على نحو خاص التأكيد على أن المصالح الاقتصادية سوف تحرك السياسة إبان المراحل الحاسمة والحرية، وحينما يقوم المجتمع بإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية. حيث إن هذه القواعد تؤثر تأثيراً قوياً في تحديد من يحصل على ماذا، وأين، وكيف - على المدى الطويل - فيتعين أن تأتي الاهتمامات المادية في صدارة سلوك الفاعلين في سياق عملية تأسيس نظام الحكم. وفي حقيقة الأمر، فإن إمبريقيات الحالات التي لخصناها هنا تدعم هذا التأكيد. وفي حالات انهيار التعددية الحزبية، فإن إحدى النواحي الرئيسية للصدام بين الأحزاب المحافظة والأحزاب المنافسة أو المناوئة، هو برامج السياسة الاقتصادية التي لاقت اعتراضاً واسع النطاق. وفي الحالة التركية، دار الصراع بين المركز والأطراف في جزئه الأعظم حول التفضيلات المتشعبة والمتباينة إزاء فرض الضرائب ودور الدولة في الاقتصاد.

إن موضوعات السياسة إذن ربما تصير في جزئها الأعظم صراعاً حول الثروة المادية. على أية حال، لا يترتب على ذلك أن الفاعلين في الطبقة الاجتماعية يجب أن يكونوا بالضرورة الأدوات التي تحوز على المزايا في عمليات الاستقصاء الخاصة

بتكوين نظم الحكم وتشكيلها. وبعد كل شيء، غالباً ما تنقسم الطبقات (Downing 1992; Przeworski and Sprague 1986: 8; Vitalis 1995: 7، وينشأ عن ذلك أن تصبح معضلة الفكرة القائلة بأن إحدى الطبقات أو غيرها سوف تتصرف بانسجام من أجل هدف سياسى معين نظراً لظروف مادية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود طبقة اجتماعية معينة لا ينجم عنها بالضرورة عمل جماعى تقوم به تلك الطبقة (Katznelson 1986: 7, 19). أما حقيقة أن الطبقات الاجتماعية لا يمكن التعويل عليها من أجل عملية التنظيم الناجح وصولاً إلى الأهداف المشتركة، فهي تزيد من تعقيد الجهود المبذولة للتنظيم فى مسألة تكوين نظام الحكم من منظور الطبقة الاجتماعية أساساً.

والمشكلة الثالثة المتعلقة برصد مسألة تكوين نظام الحكم والتنظيم لعلاقاتها بالمتغيرات الطبقيّة، هي: أنه فى الوقت الذى تؤدى الأحزاب ووظائفها بصفقتها "ممثلة" للطبقات، يبدو أنه لا توجد علاقة منهجية بين هيكل الطبقة وهيكل النظام الحزبى. ومن الناحية التجريبية الإمبريقية، ترجمت هياكل طبقية مماثلة إلى هياكل نظم حزبية مختلفة (Burton, Gunther, and Higley 1991). ولقد أوضح هذا الفصل أن متغيرات عديدة لا علاقة لها بالطبقات الاجتماعية تؤثر فى هياكل النظم الحزبية. وتشتمل هذه على: القواعد الانتخابية، والشقاكات الاجتماعية على خلاف الطبقات، (الدين، الإثنية، اللغة، إلخ.)؛ والخيارات التى يصنعها الدخلاء أو الغرباء عن الجماعة؛ (مثلاً: الأفعال التى تتخذها القوى الإمبريالية والتى تضع الحوافز والهياكل لبناء الأحزاب)؛ ومخزون المجتمع من رأس المال الاجتماعى المتوافر لمبادرات بناء الأحزاب وتشبيدها.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تمثل طبقات اجتماعية، وإذا استطاعت هياكل الطبقات المماثلة أن تنتج هياكل نظام حزبى متغايرة، إذن فالخطوة المهمة التى تتدخل فى عمليات بناء نظام الحكم تصبح متروكة دون التنظير لها، إذا لم تتم دراسة خصائص النظام الحزبى ومحدداته. وهذه هى الحالة على وجه خاص فى الأوضاع التى تنظم فيها البرلمانات والانتخابات جزءاً من القواعد الناشئة للعبة، حيث إن هذه

المؤسسات سوف تضع إطاراً لحوافز الأحزاب وفرصها ومحدداتها، وبطريقة قد يكون لها القدر الضئيل من العلاقة بهيكل الطبقات الاجتماعية أو المخاوف التي تبديها هذه الطبقات. ولأن الأحزاب هي الأدوات التي يجب على الفاعلين أن يسلكوا عبرها طريقهم إلى القوة البرلمانية والسلطة التشريعية، فإن خصائص النظام الحزبي تؤثر تأثيراً قوياً في حسابات الفاعلين فيما يتعلق بكيف يستطيعون الدفاع على نحو أفضل عن مصالحهم. ولقد أظهر هذا الفصل أنه إذا انتهى الفاعلون الرئيسيون إلى أن بزوغ نظام حزبي معين يهدد القيم التي يعتنقونها ومصالحهم في الصميم، فإنهم على الأرجح سوف ينشقون على المعايير الديمقراطية ويلقون بثقلهم خلف المؤسسات، والمبادرات المعادية للديمقراطية، وخلف الفاعلين المناهضين لها. وسوف تبرز السياسات التنافسية فحسب حينما يصل الفاعلون الرئيسيون إلى مثل هذه النتيجة.

الهوامش

(١) من المهم أن نلاحظ أن ثلاثة انقلابات عسكرية مزقت الحكم المدني في ذلك الوقت من تلك الجعبة. وبالنظر إليها معاً في ظل الحكم السياسي الحالي مع القيود المفروضة على حريات مدنية معينة، فإن هذه التدخلات تعني أن صفة "ديمقراطي" ما زالت ليست هي النعت الملائم الذي نصف به تماماً السياسات التركية. ويبقى أنه في ظل تولى الأحزاب السياسية والائتلافات الحزبية الحكم وتكرار توليها السلطة وخروجها منها بمقتضى الانتخابات على مدار نصف قرن كامل من الزمان حتى الآن، فإن السياسة والحكم في تركيا، وفقاً لمعايير الضخامة، تظل الأكبر من ناحية الحرية والتنافسية من أي نظير لها في أي من بلدان الإسلامية الأخرى في المنطقة.

(٢) في معظم الأحوال، بدأت الفترات الانتقالية عند الحصول على الاستقلال. وأحد عام ١٩٢٣م كبدية للفترة الانتقالية في تركيا؛ لأن الإمبراطورية العثمانية قاست من الانهيار النهائي في ذلك العام، حينما أعلن الزعماء السياسيون والقادة العسكريون الأتراك، الذين منيوا بالهزيمة من جانب جيوش البلدان التي قاموا بغزوها إبان الحرب العالمية الأولى، أعلنوا الجمهورية في تركيا وشرعوا في الكفاح من أجل هيكلها السياسي المستقبلي. وبالنسبة إلى إيران، أحد عام ١٩٤١م كبدية للفترة الانتقالية الإيرانية الموازية - تقريباً من الناحية التحليلية - للفترة التركية، لأنه حدث في ذلك العام أن اعتلى العرش فيها ملك جديد اتسم بالضعف، مدشناً فترة محورية قامت الأحزاب السياسية الإيرانية أثناءها بمقارعة بعضها بعضاً ومقارعة الملك كذلك، حول الخطوط المحددة لنظام الحكم السياسي الإيراني في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

(٣) استبعدت الصفة المؤهلة وهي: "الأغلبية الإسلامية"، إسرائيل. والظروف المحيطة بقصة تكوين نظام الحكم في إسرائيل؛ (على سبيل المثال: الدور الذي لعبه عشرات الألوف من المهاجرين الفارين من الاضطهاد في أوروبا)، تمثل فارقاً عظيماً عن تلك التطورات التي وقعت في سائر أرجاء المنطقة؛ وفحواها أن إسرائيل لا يمكن مقارنتها بسهولة بجيرانها. وتم استبعاد: ليبيا، واليمن الشمالي، ودول الخليج العربية، لأنه إما أن الأحزاب السياسية لم تظهر فيها على الإطلاق، وإما أنها لعبت أدوراً هامشية للغاية في عمليات تكوين نظم الحكم في أعقاب الحصول على الاستقلال. وتم استبعاد لبنان لأن مقاصد قانونها الانتخابي كانت تعني أن الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة لم تكن ببساطة الفاعلين الأوائل في السياسات البرلمانية في عهود ما بعد الحصول على الاستقلال. ففي الفترة ما بين الاستقلال (عام ١٩٤٣م) وبداية الحرب الأهلية (عام ١٩٧٥م)، لم يحدث أن فازت الأحزاب السياسية أبداً بأكثر من ثلث المقاعد داخل البرلمان؛ أما الأغلبية الساحقة من البرلمانيين أو "أعضاء المجلس التشريعي" فكانوا من المستقلين (Harik 1975; Baaklini, Denocux, and Springborg 1999).

(٤) لم تكن هذه هي الأحزاب الوحيدة في هذه البلدان؛ وكان كل منها يجابه منازعين مستقلين يسعون للحصول على السلطة. والأخيرة، على أية حال، كانت إما تنظيمات نخبوية فحسب، و/أو تنظيمات ريفية فحسب، أو تنظيمات حضرية فحسب، أو تنظيمات إقليمية فحسب. ولقد أدى الاتساع الجغرافي والعمق الاجتماعي للأحزاب الراجحة الغالبة إلى أن بات منافسوها غير ذوي علاقة بعمليات تكوين نظام الحكم وتشكيله.

(٥) تعد مصر هي الحالة الوحيدة ذات التعددية الحزبية التي وقع فيها احتلال أجنبي في فترة مبكرة واستمر تقريباً لفترة الاحتلال ذاتها التي حدثت في تونس. وعلى الرغم من أن مصر أصبحت رسمياً دولة مستقلة اعتباراً من عام ١٩٢٦م، فإن تواجداً عسكرياً-سياسياً بريطانياً ذا أهمية ظل قائماً حتى عام ١٩٥٢م. وكذلك، بدت بريطانيا أقل صلفاً وتعتناً نسبياً في مواجهة المطالب الأهلية بالاستقلال المصري عما وقع بالنسبة إلى الاحتلال الفرنسي في تونس. وفي حين لم يبد الفرنسيون أي استعداد للتقهقر على مدار أكثر من ثلاثة عقود من الزمان بعد أولى المطالب التونسية بالاستقلال والتي ظهرت في عام ١٩٢٠م، نجد أن وقوع الاحتلال البريطاني لمصر بصفته قوة إمبريالية ورحيله عنها قد حدث بطريقة متدرجة بدرجة كافية حتى أن النخبة المحلية والصفوة الأهلية لم تتوصل أبداً في نهاية المطاف إلى أن إنشاء حزب جماهيري واحد سيكون أمراً ضرورياً ولازماً من أجل طرد بريطانيا خارج مصر. ولم تعلن بريطانيا حمايتها على مصر حتى عام ١٩١٤م. وفي عام ١٩٢٢م، واستجابة للقلق والهيّاج الذي اعتري المصريين ونظراً لمخاوفهم وأمانهم الوطنية، أنهت بريطانيا حمايتها على مصر. بعد ذلك، أبرمت المعاهدة المصرية - البريطانية في عام ١٩٣٦م، والتي منحت مصر بمقتضاها استقلالها كاملاً غير منقوص فضلاً عن مقعد لها في عصبة الأمم.

(٦) يجب أن نلاحظ أن الفرنسيين أيدوا الحبيب بورقيبة في مثل هذه المساعي، وخصوصاً حينما استعمل جهازه الحزبي الضخم وقوات الشرطة التونسية من أجل فرض إجراءات أمن صارمة على صلاح بن يوسف الذي كان يشكل تحدياً لسلطته في الفترة ١٩٥٥م-١٩٥٦م.

(٧) للاطلاع على المزيد من المعلومات حول الحالة التونسية، انظر (Rudebeck: 1967; Ling: 1967; and Moore: 1965).

(٨) لم يحدث للأتراك أن استعمرت بلادهم أبداً؛ وفي الواقع ناضلوا ضد السيطرة الأجنبية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أن إيران لم تقاس أبداً من الهيمنة الاستعمارية الصريحة المعلنة، فإن بريطانيا وروسيا مارسا نفوذاً خطراً انتقص من السيادة الإيرانية هناك بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر وحتى السنوات التي قمنا بتحليلها هنا. وبينما أصبحت العراق، والأردن، ومصر، وسوريا دولاً مستقلة من الناحية الرسمية في الثلاثينات، والأربعينات، فإن حكامها السابقون ظلوا في معظم الحالات أطرافاً مهمة وذات نفوذ فيما يتعلق بشئون السياسة والحكم داخلياً. إن الظلال الثقيلة المتوالية للقوى الاستعمارية في هذه الحالات وفي إيران تعد مسألة مهمة؛ لأنه فيما يتصل بخصائص النظام الحزبي - وكما سيتم مناقشته لاحقاً - نجد أنه نزع إلى تسهيل حصيلة نظم الحكم السلطوية الاستبدادية وليس حصيلة نظم الحكم الديمقراطية.

(٩) للاطلاع على تفاصيل حول هذا الصراع، انظر: (Waterbury: 1970; Clement and Moore: 1966; and Zartman: 1973).

(١٠) يجب أن نعترف بأن الحالات التي ناقشناها هنا برهنت على وجود مشكلات خطيرة حينما يتعلق الأمر بفرص الديمقراطية؛ (على سبيل المثال: الانتخابات المزورة ونشاط الفاعلين المناهضين للديمقراطية مثل: الملوك والجيوش). على أية حال، من الناحية التاريخية، قليل جداً من البلدان هي التي شهدت ديمقراطية خالية من العضلات وتامة النضج؛ إذ بدلاً من ذلك، كان معظمها مرتعاً للصراعات من أجل إصلاح الأنظمة المنقوصة والمعوّجة.

(١١) الأعمال المفتاحية في هذه المدرسة تشمل (Rustow: 1970; Przeworski: 1988, 1991).

(١٢) لم تكن الأحزاب المتحدية قادرة حتى ذلك الحين على الفوز بالأغلبية الانتخابية، وكان المحافظون في الكثير من الحالات ما يزال لديهم السلطة للوصول إلى جميع أرجاء الأرياف ذات الأهمية، والزعم الذي نقدمه هنا هو أن المحافظين، وقد فهموا أن الأحزاب المتحدية تقوم بتطوير مزايا تنظيمية وأيديولوجية فيما يتعلق بالتعبئة الانتخابية، استبد بهم القلق إزاء التكاليف التي يتعين عليهم دفعها على المدى الطويل نظير التسامح مع هذه الأحزاب المتحدية – وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الهجرة من الريف إلى المدن التي كانت تنشط في ذلك الوقت.

(١٣) ومن خلال ترقية مجادلاتنا حول الأحزاب السياسية، فإن هذا الفصل ليس معنياً باقتراح أن فاعلين آخرين لم تكن لهم علاقة بخصيلة نظام الحكم ونتائجه. والدور الذي يقوم به الدخلاء جدير بالذكر والتنويه على نحو خاص. لقد قام الفرنسيون بدعم بورقيبة في طموحاته السلطوية. وفي مصر، أدى السلوك البريطاني إلى إفساد المؤسسات التنافسية وتضليلها. وقدمت بريطانيا والاتحاد السوفيتي الدعم للمحافظين في إيران حينما قام المحافظون بالانقلاب على المعايير الديمقراطية التنافسية. وبطريقة مغايرة، فإن ما يلي سوف يبين أن أوجه النفوذ الدولية دفعت تركيا في اتجاه التحول الديمقراطي. وكان تأثير نفوذ الدخلاء أو الغرباء ما يزال معتمداً جزئياً على خيارات النخب الحزبية؛ (شكل هذه الخيارات ذاتها خصائص النظم الحزبية). وفي مصر وإيران على سبيل المثال، مكنت الأحزاب المحافظة و/ أو وجهت الدعوة لتدخل الغرباء نظراً للمشكلات الأمنية التي شكلها التهديد الذي كانوا يواجهونه من الأحزاب المتحدية.

(١٤) للاطلاع على تفاصيل الهيكل التنظيمي لحزب الشعب الجمهوري، وغيره من الأحزاب التركية، انظر: (Kabasakal: 1991).

(١٥) للاطلاع على معلومات حول الحزب الجمهوري الحر، انظر: (Kabasakal: 1991: 122; and Cavdar: 1983: 2055). وتعد القضية رئيسية بالنسبة إلى حالة الحزب الديمقراطي، كما ذهب إلى ذلك كل من: (Prather: 1978: 88; and Rustow: 1960: 409).

(١٦) راجع يلّمظ هذه المجادلات، وقدم صياغاته الخاصة (١٩٩٦م).

(١٧) يرى الكثيرون، وهم صائبون في ذلك، أن هذه التحولات الضخمة التي أدخلها أتاتورك على المجتمع السياسي التركي تعد أساسية من حيث إنجازها للتعددية السياسية في نهاية المطاف. ويقترح هذا الفصل أن تلك الحصيلة أيضاً تعتمد اعتماداً حاسماً على ظهور معارضة موحدة، وجوهرية، ومنظمة، وهي التي نهضت مراراً وتكراراً من أجل مجابهة هيمنة حزب أتاتورك. وحيث إن مثل هذا الضغط كان معدوماً من جانب أي خصم كبير، نجد أنه من غير المتصور لحزب الشعب الجمهوري أن يحكم تركيا فيما بعد عام ١٩٥٠م بنفس الصرعة؛ وهي عملية: التحديث، والعلمنة، والسلطوية؛ كما حدث تماماً في تونس على عهد الرئيس الحبيب بورقيبة.

(١٨) انظر على سبيل المثال: (Duverger: 1954; Downs 1957; Sartori: 1976; and Mainwaring and Scully: 1995).

(١٩) انظر: (Sani and Sartori: 1983; and Linz: 1987b).

(٢٠) يدعم هذا الافتراض التحليل الذي قام به هاربر حول إزالة الاستقطاب في تركيا المعاصرة، والتي ينسبها في جزئها المهم إلى الأفعال التي قام بها رؤساء الأحزاب. كما يحذرنا تحليله أيضاً من أن إزالة الاستقطاب ليس بمستحيل في سياق وجود عدد ضخم من الأحزاب السياسية، وهذا فيما يختص بالموقف في تركيا اليوم (٢٠٠٢م: ١٤٢-١٤٦).

(٢١) يعكس العمل الذي أنجزه دوفيرجير (١٩٥٤م) المدخل المؤسساتي، في حين أن البيان السوسيولوجي الكلاسيكي يعزى إلى (Lipset and Rokkan: 1967).

(٢٢) "الهيكل الاجتماعي" يشير إلى وجود جماعات (عمالية، دينية، إثنية) ذات تماسك تنظيمي من أجل حل مشكلات التنسيق المرتبطة ببناء الأحزاب القومية؛ أما "الهيكل الانتخابي" فيتضمن القواعد الخاصة باختيار الرؤساء ورؤساء الوزارات من أجل توزيع مقاعد الصفوف العليا وتمويل الحملات.

(٢٣) نص القانون الانتخابي السوري لعام ١٩٤٩م على وجود مقاطعات أو دوائر انتخابية لأعضاء متعددين، وخصص حصصاً لانتخاب نواب من غير المسلمين ليمثلوا طوائفهم بالبرلمان. وكذلك نص القانون الانتخابي العراقي لعامي ١٩٢٤م، ١٩٤٦م، على وجود مقاطعات انتخابية لأعضاء متعددين؛ وفي عدد قليل من المقاطعات تم تخصيص حصص من أجل تمثيل النواب المسيحيين واليهود. أما قانون الانتخابات الأردني لعام ١٩٤٩م؛ فقد نص على وجود ست عشرة دائرة أو مقاطعة انتخابية. وكان خمس دوائر منها يمثلها نائب واحد فحسب، ولكن الدوائر الإحدى عشرة الأخرى فقد انتخبت عدداً يتراوح بين اثنين وخمسة من النواب. وفي كل منها أُملى القانون المقدار العددي للنواب المسلمين ومقدار عدد النواب المسيحيين. ويمكن العثور على هذه القوانين في المرجع الآتي: (Davis: 1947; and/ or Browne 1910).

(٢٤) تعتبر مصر متجانسة التكوين نسبياً، وقد أجرت انتخابات قائمة على أساس أحقية الأغلبية في الفوز، ونظمت الدوائر الانتخابية بحيث يمثل نائب واحد الدائرة الواحدة. وعدد الأحزاب في هذه الحالة يمكن تفسيره عن طريق حقيقة أنه حتى الأحزاب ذات الكتل البرلمانية الضئيلة يمكنها أن تؤمن تمثيلاً لها داخل المجلس الاستشاري؛ وذلك في ظل انحراف السياسات البرلمانية. وكان من شأن هذا أنه أعطى النخب المنافسة حوافز من أجل تكوين أحزاب إضافية. ويعتبر هذا التفسير متسقاً مع مجادلة كوكس بأن الهياكل الانتخابية مثل: القواعد المنظمة لاختيار رئيس الوزراء، سوف تؤثر في الكيفية التي تتراكم بمقتضاها النتائج والحصيلة على مستوى الدائرة لتصبح نظاماً حزبية قومية.

(٢٥) الأعمال البحثية المفتاحية التي تجسد هذا المدخل تنتمي إلى: (Keyder: 1987; and Ahmad: 1993).

(٢٦) الأمثلة على هذا المدخل بالنسبة إلى حالات الشرق الأوسط تشمل: (Waterbury: 1970; Sharabi: 1988; and Hammoudi 1997).

(٢٧) هناك اثنان من الكتابات الكلاسيكية حول عملية التحديث في الشرق الأوسط، هما: (Issawi: 1956; and Lerner 1958).

(٢٨) بالنسبة إلى الشرق الأوسط، انظر: (Gaber: 1987; and Bellin: 2000).

(٢٩) أود أن أعبر عن شكري هنا للتأثير القوي الذي مثله العمل البحثي الذي ألفه توماس إرتمان، وبخاصة عنايته بالقواعد التنظيمية التي يتم على هدى منها تكوين الأحزاب السياسية، وذلك على تفكيرى وعلى المجادلات التي سقتها هنا.

الفصل السابع

المعارضة والأزمات الاقتصادية

فى الأردن والمغرب

إلین لاست-أوكار

يقوم هذا الفصل، الذى يتخذ من الأردن والمغرب مثالين أو نموذجين، بفحص العلاقات بين الحكومة والمعارضة إبان فترات الأزمات الاقتصادية، والتى يجادل كثير من العلماء بأنه من شأنها أن تفجر الحركات المنادية بالإصلاحات الديمقراطية والسياسية. ويبين هذا الفصل كيف أن الحكومات تستطيع التأثير فى طبيعة عملية صنع القرار داخل صفوف المعارضة، وذلك عن طريق منحها مكافآت سياسية - ومنها على وجه خاص حق خوض المنافسات فى الانتخابات التشريعية - لبعض الجماعات ولكن ليس لغيرها. وفى المواقف التى تكون فيها جماعات المعارضة إما متضمنة بطريقة غير رسمية أو مستبعدة من المشاركة الانتخابية، فإن المطالب السياسية سوف تتزايد مع تزايد السخط الشعبى والنقمة. على أية حال، حينما تكون المعارضة منقسمة إلى جماعات متضمنة وجماعات مستبعدة، فإن الجماعات المتضمنة لن تخاطر على الأرجح بوضعها عن طريق الاتحاد مع الجماعات المستبعدة. وبالتالى يتمخض عن هذا إضعاف حركة الإصلاح السياسى.

إن الفكرة القائلة بأن الأزمات الاقتصادية المستحكمة سوف تفضى إلى زيادة القلاقل السياسية، هى فكرة سائدة فى الأدبيات التى عالجت عمليات الإصلاح

الاقتصادي والليبرالية السياسية. إذ إن زيادة السخط الشعبي المصاحبة لتدهور المستويات المعيشية، ربما جعلت من الأيسر للخصوم السياسيين أن يقوموا بتعبئة نقمة الجماهير والسخط الشعبي والضغط من أجل تحقيق المطالب السياسية. إن الإصلاحات الاقتصادية من شأنها أن تخلق أيضاً فائزين وخاسرين جديداً بين صفوف النخبة أو الصفوة السياسية. وبوسع الائتلافات الجديدة المكونة من الخصوم السياسيين أن تتشكل وتنشأ؛ وبذلك تقوم بتعبئة الإحباط الشعبي من أجل المناداة بالتغيير السياسي. وليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة إذن، أن يفترض العلماء وصناع السياسة أن الأزمات الاقتصادية المستحكمة سوف تزيد من احتمال عدم الاستقرار السياسي وإخفاق الإصلاح المؤسساتي^(١).

ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة على حالتى المغرب والأردن من شأنها أن تطعن فى هذا الافتراض. فمنذ بواكير الثمانينات من القرن العشرين، قاسى البلدان كلاهما من التدهور الاقتصادي والسخط المتزايد. ورد الخصوم فى الأردن على هذا بطريقة متوقعة: فكلما استمرت الأزمة، زاد الخصوم من تحديهم للملك. وفى المغرب، على أية حال، بدت حركات المعارضة غامضة أو كالأحجية؛ حيث لم تستمر المعارضة فى تعبئة الجماهير، ولم تناد بالإصلاح السياسى بينما الأزمة تستحكم. وفى واقع الأمر، فإن الخصوم أنفسهم الذين انتهزوا فرصة السخط المتزايد من أجل تحدى الملك، باتوا أكثر استعداداً لفعل ذلك، حتى حينما أمست الجماهير محبطة بدرجة أكبر. فضلاً عن ذلك، فإن الشروحات والتفسيرات التى عثرنا عليها فى الأدبيات التى عالجت الإصلاح السياسى لم تزودنا بالأسباب التى تعلل هذا الاختلاف أو التباين.

ولكى نشرح هذه الظاهرة، يتعين علينا أن نفحص كيف يؤثر هيكل العلاقات بين الحكومات والمعارضة فيما إذا كانت النخبة السياسية سوف تستغل المظالم الاقتصادية لتعبئة المعارضة الشعبية أم لا. وحينما لا تقوم النخبة الحاكمة بإحداث انقسامات بين جماعات المعارضة، فإن الصفوة المعارضة تصير أكثر احتمالاً لأن تقوم بالتعبئة

لإضرار القلاقل السياسية أثناء الأزمات الاقتصادية المستحكمة. على أية حال، حينما تفلح النخب القائمة بالحكم بفاعلية فى إحداث الانقسامات فى المعارضة السياسية إلى معسكر موالين ومعسكر راديكاليين، يمسى الخصوم أقل احتمالاً لأن يقوموا بالحشد والتعبئة لإيقاع القلاقل فى ظل استحكام الأزمة.

وفحص هذا الفصل كيف تؤثر المؤسسات التى أنشأتها الدولة فى ديناميات العلاقات بين الحكومات والمعارضة إبان الأزمات الاقتصادية المستحكمة. ويستهل ببيان لماذا تلقى حالتا المغرب والأردن أضواء تنويرية وتثقيفية؟ ولماذا أخفقت الشروحات التقليدية فى تفسير المستويات المختلفة من قلاقل المعارضة فى هذين الحالتين؟ ثم بعد ذلك، يقوم بدراسة كيف تسنى للتمييز بين الهياكل المنقسمة والهياكل المتحدة للتنافس (SoCs) أن تساعدنا على تفسير المعضلة التى بين أيدينا؟ وفى الأخير، ينتهى الفصل بتأمل كيف يتسنى لهذه الدراسة أن تمتد إلى ما وراء حالتى هاتين المملكتين؟

الأزمات الاقتصادية، والفرص السياسية:

حالتا المغرب والأردن:

وقبل أن نشرع فى العمل، فمن المهم أن ندرك لماذا تعتبر دراسة المغرب والأردن تنويرية أو تثقيفية على نحو خاص. فكلاهما دولتان ملكيتان؛ حيث تتركز السلطة السياسية فيهما داخل القصر. فالملك هو الذى يتحكم فى توزيع الموارد، والأكثر أهمية بالنسبة إلى هذا التحليل، هو أن العاهل هو الذى يحدد قواعد اللعبة السياسية. فهو الذى يقرر من الذى يستطيع المشاركة رسمياً فى أمور السياسة والحكم، وهو الذى يضع الحدود التى يستطيع المشاركون فى إطارها القيام بذلك^(٢). فالملوك ليسوا هم بمفردهم الذين يخلقون القواعد التى تنظم المشاركة السياسية؛ وفى الواقع، فإن جميع

النخب السلطوية، (وغيرها)، تتلاعب في بيئاتهم. وعلى أية حال، فإن دراسة نظم الحكم الملكية مفيدة؛ لأن هؤلاء الحكام يديرون المعارضة بطريقة علانية ومفتوحة تماماً.

لقد واجهت المغرب والأردن كلاهما أزمات اقتصادية مستحكمة أيضاً. إذ بدأت أزمة المغرب في عام ١٩٧٥م، حينما تدهورت عائدات الفوسفات وارتفعت أسعار النفط (Berrada and Saadi 1992: 325-391; El Malki 1989; Larbi and Sbihi 1986; Leyma-son 1991). ومن ثم، لجأت إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على المساعدة، وتنفيذ برامج الإصلاح أو التكيف الهيكلي. وتدنّت الأجور الحقيقية وارتفعت البطالة طوال عقد الثمانينات من القرن العشرين^(٣). وبدأت الأزمة الاقتصادية في الأردن في عام ١٩٨٢م، حينما ألفت الأردن نفسها تقوم بدعم العراق في حربه ضد إيران. وفي عام ١٩٨٨م، ارتفع الدين الداخلي بمقدار ٤٧,٦ بالمائة عن العام السابق، وفي شهر أكتوبر قبل الأردن برنامج الإصلاح أو التكيف الهيكلي الذي قدمه صندوق النقد الدولي. وتدهورت الأجور الحقيقية وبلغت معدلات البطالة ٢٠ بالمائة تقريباً في عام ١٩٩٢م (Malki 1992: 1).

أخيراً، تعد هاتان الحالتان تنويريتان؛ لأن الشروحات التقليدية لا تفسر الأنماط المختلفة للقلق السياسي. على سبيل المثال، اقترح علماء أنه حينما تتواجد أزمات صغرى أو قصيرة الأمد، أو حينما تكون السياسات الإصلاحية تدريجية، تسمى المعارضة السياسية أقل احتمالاً؛ لأن تقوم بالتعبئة والحشد إبان الأزمات الاقتصادية (Heydemann 1993; Perthes 1944: 44-71). على أية حال، فإنه في الحالتين كليهما، أفضت الإصلاحات إلى زيادة في سخط الجماهير. وربما يقترح آخرون أن الاختلافات داخل المجتمع المدني تفسر التجارب والخبرات المتفاوتة والمتباينة. فإذا كان المجتمع المدني في الأردن أكثر تطوراً عن مثيله بالمغرب، فسوف يفسر لماذا تمارس المعارضة الأردنية ضغوطاً مستدامة على نظام الحكم (Harbeson, Rothchild, and Chazan 1994).

(Norton 1995, 1996)^(٤). ومع ذلك، فإن لدى الأردن مجتمعاً مدنياً يتسم بمزيد من الضعف أكثر من نظيره بالمغرب^(٥). وبالمثل، بوسع المرء أن يجادل بأن الاختلافات إنما تواجدت لأن الاتحادات، وهى التى كانت جزءاً مهماً من الدعم والتأييد لأحزاب المعارضة المغربية، أضحت أقل مقدرة على التعبئة والحشد إبان الأزمات الاقتصادية (Nelson 1995; 45-58; Geddes 1994: 104-118). على أية حال، هذا يفسر لماذا بات الخصوم أقل مقدرة على الضغط من أجل تلبية مطالبهم، وليس أقل رغبة لأن يفعلوا ذلك، وثمة دليل قوى يبرهن على أن أحزاب المعارضة المغربية كانت قادرة على حشد الجماهير وتعبئتهم؛ لكنها لم تكن راغبة فى فعل ذلك. أخيراً، بوسع المرء أن يجادل بأن نخب المعارضة المغربية كانوا ببساطة أكثر رضاً بمكاسبهم السياسية عن نظرائهم الأردنيين. وللمرة الثانية، وقع ذلك على الرغم من أن مطالب الأحزاب ومستوى القمع الذى تزاوله الدولة لم يتغيرا بدرجة كبرى. باختصار، وطبقاً للحكمة التقليدية، كان يتعين علينا أن نتوقع أن تبقى المعارضة فى كل من المغرب والأردن فى حالة تعبئة وحشد ريثما يتم: إما حصولهما على مطالبهما السياسية، وإما يتم البطش بهما وقمعهما تماماً. ومع ذلك، فإن هذه لم تكن ببساطة هى حقيقة الأمر فى هذه الحالة.

التعبئة فى الهياكل المنقسمة والهياكل المتحدة للتنافس:

إن مفتاحنا لفهم لماذا يحتمل أن يصبح الخصوم السياسيون أقل رغبة فى القيام بالتعبئة، حتى على الرغم من كونهم قادرين على الحشد، نجده فى الترتيبات المؤسسية التى تؤطر المعارضة السياسية. وكما يلاحظ أرانج كيشافارزيان على نحو صائب فى الفصل الرابع من هذا الكتاب، فإنه يمكن للترتيبات المؤسسية أن تؤثر فى العلاقات بين الفاعلين داخل الدولة، وكذلك فى العلاقات القائمة بين صفوف المعارضة، ولكل منها تأثير مهم فى استقرار نظام الحكم. على أية حال، فإننى أركز هنا على المؤسسات التى تتحكم فى المعارضة، وعلى نحو التحديد التمييز بين الهياكل المنقسمة

والهياكل المتحدة للتنافس. وكما لاحظنا سلفاً، تحدد النخب السلطوية والمستبدة أى الخصوم هم المسموح لهم بالمشاركة فى النظام السياسى الرسمى، وأى الخصوم هم غير المسموح لهم بالمشاركة. ويتمخض هذا التباين عن ثلاثة أنواع مثالية من هياكل التنافس. ففى الهياكل المتحدة، وحصرياً الهياكل المتحدة للتنافس، نجد أنه ليس ثمة خصوم سياسيون مسموح لهم بالمشاركة فى المجال السياسى الرسمى. وفى الهياكل المتحدة، البيئة الداخلية، يشارك جميع الخصوم السياسيين فى النظام الرسمى. وأخيراً، فإن النوع الثالث، وهو الهياكل المنقسمة للتنافس، وفيه يسمح القائمون على أمور الحكم لبعض خصومهم السياسيين بأن يشاركوا فى النظام السياسى بينما قد يستبعدون خصوماً آخرين^(٦).

وتقوم هياكل التنافس بتشكيل الحوافز التى تواجهها جماعات المعارضة المختلفة حينما تقرر ما إذا كانت سوف تطالب بالتغيير السياسى أم لا. وإدخال بعض الخصوم، واستبعاد خصوم آخرين ينتج لنا نوعين من الجماعات: معارضة متضمنة، ومعارضة مستبعدة؛ (غير شرعية). وفى الوقت نفسه، فإن الخصوم منقسمون طبقاً لمطالبهم الأيديولوجية، وينجم عن ذلك ظهور جماعات معتدلة وأخرى راديكالية. وحيث إن القائمين بالحكم يدفعون ثمناً زهيداً من أجل التوصل إلى حلول وسط مع الجماعات المعتدلة وثنماً باهظاً مع المجموعات الراديكالية، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى دون تغيير، فإن هيكل التنافس المنقسم الذى تنضوى تحته جماعات معتدلة وأخرى مستبعدة، يتصف بالراديكالية والتطرف.

وفى هياكل التنافس المنقسمة، نجد أن للخصوم الشرعيين وغير الشرعيين مصالح شتى ومصالح متشعبة. وكجزء من دورهم فى التخفيف من السخط الشعبى والتنفيس عنه، نجد أن القائمين بالحكم يبيحون لخصومهم المتضمنين فى العملية السياسية بأن يتحدوا نظام الحكم. وهكذا، فإن كلفة تعبئتهم تعد أصغر من الكلفة المناظرة للخصوم غير الشرعيين. على أية حال، فإنه فى مقابل هذه المزية، يوافقون

على المساعدة على صيانة النظام؛ وبالتالي يدفعون ثمنًا غاليًا فى حال أجروا انفراجًا سياسيًا ربما يستغله الخصوم غير الشرعيين؛ ويتمثل ذلك فى احتمال قيامهم بزعزعة استقرار النظام. وبالمغايرة لذلك، بوسع الخصوم غير الشرعيين الإفادة من السخط المتصاعد، والأعمال الراديكالية المتطرفة؛ من أجل تعبئة الشعب وحشده للقيام بالقلقل. وتجاوب هذه المجموعات تكاليف باهظة من أجل قيامهم بتعبئة الشعب للاحتجاج، فى حين التكلفة أقل بالنسبة إلى نظرائهم الموالين لنظام الحكم. على كل، فإن الجماعات غير الشرعية - بخلاف الموالين - لا تلقى عقابًا أكبر نظير قيامهم بزعزعة النظام. ومن هنا، فإنهم يدفعون تكاليف أقل إذا انضموا إلى صراع قائم ومستمر، ويدفعون أكثر إذا اضطلعوا بأنفسهم بعملية التعبئة والاستقلال عن غيرهم.

فضلاً عن ذلك، تقوم الهياكل المنقسمة والهياكل المتحدة للتنافس بإنشاء ديناميات مختلفة للاحتجاج إبان تأجج الأزمات. وفى ظل هياكل التنافس المنقسمة، فإن الخصوم المتضمنين الذين نهضوا فى الماضى بعمليات تعبئة للحركات الشعبية، ربما يصبحون غير راغبين فى تحدى القائمين بالحكم إبان استحكام الأزمات، حتى إذا لم تتم تلبية هذه المطالب. وبسبب امتلاكهم للهياكل التنظيمية والوضع القانونى الذى يدنى تكاليف التعبئة الجماهيرية للقيام باحتجاج منعزل، غالباً ما يكونون قادرين على استغلال المراحل المبكرة من الانتفاضات للمطالبة بالإصلاحات. على أية حال، فإنه تزامناً مع استحكام الأزمة، يكتسب الراديكاليون القوة، تماماً كما يكتسبها سائر الخصوم. مبدئياً، من شأن ذلك أن يجعل الراديكاليين المستبعدين أكثر استعداداً على الأرجح للانضمام بالمظاهرات الدائرة، حتى إذا كانوا غير راغبين فى التعبئة منفردين. تأسيساً على ذلك، من أجل تفادى احتمال أن يقوم الراديكاليون باستغلال القلاقل للمناداة بإصلاحات راديكالية، يقوم المعتدلون باختيار عدم القيام بأية تعبئة. وتلك النخب بعينها وذاتها التى سبق أن استغلت السخط الناجم عن التردى الاقتصادى للمناداة بالتغيير السياسى ظلت الآن صامتة، فى حين أن الراديكاليين الذين ربما

ينزلون إلى الشوارع في حالة اختار المعتدلون التعبئة، فهم يناون بأنفسهم عن الاضطلاع بذلك منفردين^(٧). وهكذا، فإن:

الفرضية ١: في حالة هياكل التنافس المنقسمة، فإن المعتدلين الذين سبق لهم في الماضي أن تحدوا النخب الحاكمة، ربما يختارون عدم القيام بذلك حينما تدخل الحلبة الجماعات المتطرفة، حتى إذا لم يلب القائمون بالحكم في السلطة مطالبهم الخاصة.

وعلى نحو مغاير، في حالة هياكل التنافس الموحدة، يظل الخصوم مستعدين من أجل التعبئة في أوقات احتدام الأزمات. وعلى خلاف نظرائهم في حالة الانقسام، لا يخشى الموالون لنظام الحكم من انضمام الراديكاليين في أعمال القلاقل التي يقومون بها. وفي حين يزداد احتمال نجاح عملية مناوئة الحكومة، فإن المنفعة المتوقعة من الصراع تتزايد. وحينما تتواجد جماعة معارضة واحدة فحسب، يجب أن يكون واضحاً أنه بمجرد استعداد المعارضة للتعبئة، تظل رغبة في التعبئة طالما زاد احتمالها بالنجاح، ولم تتم بعد تلبية مطالبها. وحتى حين تتواجد انقسامات مهمة بين جماعات المعارضة، فسوف يستمر الخصوم الذين باتوا مستعدين لتحدي نظام الحكم، في ثباتهم على التحدي تزامناً مع استحكام الأزمات. والعلم بأن جماعة معارضة أخرى سوف تتحدى، لن يخفض من استعداد الأولى للقيام بتحدي نظام الحكم. وبالتالي، فإن:

الفرضية ٢: بينما يزداد احتمال النجاح في هيكل تنافسي موحد، فإن جماعات المعتدلين التي سبق لها في الماضي أن تحدت الحكومة، فسوف تتماهى في فعل ذلك، بغض النظر عن استيراتيجية الراديكاليين، وذلك حتى تتم تلبية مطالبهم تلبية وافية.

الأزمات الاقتصادية والمعارضة السياسية:

حالتا الأردن والمغرب:

إن الاختلافات في هياكل التنافس في الأردن والمغرب تعكس الديناميات المتباينة للقلق السياسي التي وقعت إبان عقد الثمانينات من القرن العشرين. إن التباين الذي أصاب المحاولات الأردنية والمغربية لخداع المعارضة السياسية بدأ في أوائل السبعينات من القرن العشرين. وعلى وجه الأهمية، فإن هذا التباين بات نتيجة محتومة بسبب: إما الخصائص المختلفة لهاتين الحالتين، وإما لزعمائهما. وقبل عام ١٩٧٠م، عزز كل من: الملك حسين والملك الحسن الثاني من هياكل تنافس موحدة وحصرية. على أية حال، فإنه في أعقاب سلسلة من المحاولات الانقلابية وقعت بين عامي ١٩٧١م-١٩٧٢م، أعاد الملك الحسن التأسيس لدور تنهض به الأحزاب السياسية. وقام الملك بالتوقيع على دستور جديد في عام ١٩٧٢م، ونادى بإجراء انتخابات بلدية على المستوى المحلي، وانتخابات تشريعية على المستوى الوطني، في عامي ١٩٧٦م، ١٩٧٧م على التوالي. ورغم أن الملك حسين أيضاً واجه تهديدات عسكرية من جانب الفلسطينيين والأردنيين في ١٩٧٠م، و ١٩٧٣م، فقد اختار الاحتفاظ بقبضة محكمة على المعارضة السياسية. إذ أرجأ الانتخابات العامة بدءاً من عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٨٩م، وعطل البرلمان بدءاً من ١٩٧٤م وحتى ١٩٨٤م.

ومن خلال مداخلها المتباينة في التعامل مع المعارضة السياسية، قام العاهلان بإنشاء هياكل تنافسية مختلفة. ففي المغرب، كانت النخب الحزبية السياسية منقسمة بحدّة عن الجماعات التي نبذت من النظام السياسي. وتحكم القصر في مشاركة المعارضة الموالية له في الحلبة السياسية، وقام بتقليص مطالبهم. أما نخب المعارضة المتضمنة في العملية السياسية فقد كان مطلوباً منها القبول بسيادة الملك وتأييد محاولة المغرب لاستعادة الصحراء المغربية. وفي إطار هذين القيدتين، تصرفوا باعتبارهم

”المتحدثين الرسميين” للملك (Zartman 1988: 64)؛ وقدموا بذلك قناة مهمة للتواصل بين الجماهير والقصر، فنفسوا بذلك عن الإحباطات الشعبية. وفي مقابل ولائهم وإخلاصهم، تمتعوا بمزايا الوصول إلى القصر، وتلقت صحفهم دعماً مالياً من الحكومة. أما جماعات المعارضة غير الشرعية، فقد مكثت خارج هذا النظام (Munson 1993; Leveau 1981; 271-279; Lamchichi 1989; Ben Ali 1991: 61-74). وكان الكثير من هذه الجماعات تثير التساؤلات حول شرعية الملك، ومثلت تحدياً للنظام السياسي برمته، في ذلك الدور الذي لعبته أحزاب المعارضة المتضمنة في العملية السياسية. وعلى الرغم من إمكانياتهم لشن أنشطة معادية لنظام الحكم، سمح الملك الحسن الثاني بنمو المعارضة الإسلامية في أوائل ثمانينات القرن العشرين، في محاولة منه لمجابهة خصومه العلمانيين. فأنشأ بذلك هيكلاً تنافسياً مقسماً بالنسبة إلى الإسلاميين.

على النقيض من ذلك، نزع الملك حسين من جميع فصائل المعارضة صفة الشرعية. وأتاح للاتحادات والنقابات المهنية والإخوان المسلمين دوراً سياسياً محدوداً، كما قام بتشجيع الانقسامات داخل صفوف خصومه. وأكثر الجدير بالتنويه والذكر أنه قام بالترويج للإخوان المسلمين من أجل مناهضة خصومه العلمانيين، ولعب على وتر الانقسامات بين نخب المعارضة من الفلسطينيين والأردنيين؛ بغرض توهين المعارضة والفت في عضدها. على أية حال، لم يرق بالفصل بين خصومه وتصنيفهم إلى فصائل شرعية وأخرى غير شرعية في إطار النظام السياسي الرسمي. وكان للأردن أن حظى بهيكل تنافسي موحد.

التحدى في إطار الهيكل التنافسي المنقسم: حالة المغرب:

يساعدنا الهيكل التنافسي المنقسم في المغرب على تفسير: لماذا بات الموالون للملكية راغبين في تحدى الملك الحسن الثاني إبان احتدام الأزمة؟ كان الملك قد أنشأ

خوافز للخصوم الشرعيين لكي يحجموا عن تأجيج الصراع الذى قد يضحى بوسع المعارضة المستبعدة أن تستغله. وفى ظل وضعها كجماعة راديكالية متطرفة، أصبحت الجماعات المستبعدة أكثر متانة وقوة، أما احتمال أنها سوف تستغل القلاقل فقد تنامى وزاد، وأمسى النخب المستبعدة أقل استعداداً ورغبة فى القيام بتعبئة الجماهير وحشدتها من أجل الحصول على الإصلاحات السياسية.

بواكير ثمانينات القرن العشرين:

التحدى فى إطار بيئة غير متفجرة

استغلت نخب المعارضة الشرعية السخط الذى ثار حول الأزمة الاقتصادية التى احتدمت فى عام ١٩٨١م من أجل المناداة بإجراء تغييرات اقتصادية وسياسية. وعلى الرغم من أن الحكومة قدمت تنازلات اقتصادية، فإنها رفضت المطالب السياسية وأبت أن تشتبك أو تدخل فى حوار مع المعارضة التى تزعمها حزب مؤتمر العمل الديمقراطى (Confederation Democratique du Travail, CDT). وفى واقع الأمر، فإنه رغم أنه سمح لحزب اتحاد العمل المغربى (Union Marocaine du Travail, UMT) - وهو الاتحاد المغربى المؤيد نسبياً للحكومة - بأن ينادى بالإضراب العام، فإنه حظر على حزب مؤتمر العمل الديمقراطى القيام بتنظيم الإضراب. وكان يأمل على ما يبدو فى نزع فتيل عداء الشعب وكراهيته، وفى الوقت ذاته يقوم باحتواء حزب مؤتمر العمل الديمقراطى^(٨).

ورغم القمع، طالبت المعارضة بالإصلاح ونادت بإضراب عام يوم السبت، ٢٠ يونيو. ولم يوافق جميع الأعضاء على تنظيم الإضراب، غير أن الأغلبية رأت فى الأزمة فرصة لإجبار الحكومة على الاعتراف بمطالبهم الاقتصادية والسياسية^(٩). وبعد أن عقدوا الإضراب العام على المستوى الوطنى، قاموا بتحدى قدرة نظام الحكم على

الحفاظ على سيطرته على مجريات الأمور. وقامت الجماهير الغاضبة والمشحونة بتأييد "إضرابهم"، وفي الدار البيضاء والمحمدية قام الشباب العاطل عن العمل بأعمال شغب. وردت القوات المسلحة، وفي نهاية يوم ٢٢ يونيو، كان عدد كبير من المضربين قد لقوا مصرعهم^(١٠)، وتم إلقاء القبض على الآلاف، وتعطيل صحف الأحزاب السياسية^(١١). وفي يوم ٢٣ يونيو، نادت المعارضة البرلمانية بإجراء تحقيق في تعسف الحكومة وردها إزاء المضربين (Jibril 1981: 28-31; Africa Diary, October 1-7, 1981: 10684-10685; Maghreb arabe presse, June 25, 1981; Maroc soir, June 27, 1981). واستجاب القصر بأن قدم تنازلات اقتصادية غير أنه زاد أيضاً من إجراءات الأمن. وفي ٩ يوليو، ندد الملك بالمرضين على أعمال الشغب، ووجه اللوم إلى حزب مؤتمر العمل الديمقراطي، وأعلن عن تقسيم الدار البيضاء إلى خمس مقاطعات إدارية من شأنها أن تعزز من السيطرة المحلية (1: Le Temps, July 10, 1981). ولما اقترب موعد إجراء انتخابات ١٩٨٣م، وصد الملك أيضاً الآمال المعلقة على تضمين كبير للمعارضة في المجال السياسي، مما أدى إلى أن يتوقع كبار أعضاء الأحزاب السياسية تنازلات من جانبه في المستقبل إذا أحجموا عن تكرار الإضرابات التي وقعت في عام ١٩٨١م.

وعلى وجه الأهمية، ظل التنافس السياسي في أوائل ثمانينات القرن العشرين قائماً أساساً بين الملك والأحزاب السياسية. واستغلت الجماهير الإضراب الوطني للتعبير عن إحباطهم. على أية حال، لم يقم أي خصوم سياسيين آخرون بالتعبئة انسجاماً مع الإضرابات. إذ لم يكن ثمة جماعات قوية أخرى للمعارضة متينة بما فيه الكفاية للضغط بالمزيد من المطالب الإضافية. وفي إطار هذه البيئة غير المتفجرة، استغلت المعارضة مزية تدنى تكاليف التعبئة المصاحبة للأزمة الاقتصادية، وذلك من أجل المطالبة بإجراء الإصلاح، تماماً كما تقتضى الحكمة التقليدية ووفقاً لما تمليه تلك الحكمة.

منتصف ثمانينات القرن العشرين :

تقوية جماعات المعارضة الراديكالية :

مع استمرار الأزمة، اكتسب الكثير من الخصوم الراديكاليين التأييد الشعبى^(١٢)، فى حين أن الخصوم الشرعيين ظهروا ضعفاء واهنين. ولم يشأ الخصوم المحسوبون على نظام الحكم أن يكرروا تجربتهم فى الإضراب العام الذى وقع عام ١٩٨١م. وانضموا أيضاً إلى الحكومة استعداداً لخوض الانتخابات الجديدة، وتم تعيين الزعيم الحزبى "عبدالرحيم بوعبيد" وزيراً للدولة (Africa Diary, October 9-15, 1983: 11621). وكان من جراء ذلك أن وضعهم فى موقف صعب: فقد أرادوا القيام بتعبئة الجماهير ضد ارتفاع الأسعار، ومع ذلك باتوا خائفين من التضحية بفرصة المكاسب التى قد يجنونها من خوضهم للانتخابات القادمة فى حالة إذا تصادموا مع الملك وجابهوه. وهكذا، فقد تحدثوا حول سياسة التكيف الاقتصادى معارضين إياها ونددوا بارتفاع الأسعار، بيد أنهم لم يقوموا بالتعبئة من أجل إضراب عام^(١٣).

ومع ذلك، انتشرت المظاهرات الهادرة عبر أرجاء البلاد فى شهر يناير عام ١٩٨٤م. وفى أثناء رد فعلهم على الارتفاع فى الأسعار والشائعات حول زيادة وشيكة فى المصاريف الدراسية، انطلق الطلاب إلى الشوارع^(١٤). وفى ظل تواجد حوالى نصف قوات الأمن متمركزين حول الدار البيضاء موقع انعقاد مؤتمر القمة الإسلامى، جاء رد فعل قوات الأمن متباطئاً. وتصاعدت المظاهرات، وانضم إلى الطلاب أفراد من نسق شاسع من الزمر الاجتماعية فى حوالى خمسين مدينة (Munson 1993: 156; Younger 1985: 205-211; Majid 1987). وبعد حوالى ثلاثة أسابيع، استعادت قوات الأمن النظام. وظهر الملك الحسن الثانى فى أعقاب ذلك على شاشات التليفزيون، ووعد بعدم زيادة أسعار السلع الأساسية ومستلزمات الحياة، مثل: الخبز، وزيوت الطهى، والسكر؛ وهى أمور كان قد جادل قبل أسابيع قلائل بأنها حتمية ولا يمكن تلافيها (Washington

(Post, January 23, 1984). وبحلول ٢٣ يناير، أمسى كل شيء هادئاً. وكان حوالى مائة شخص قد لقوا مصرعهم، وتمت محاكمة عدد ضخم من أعضاء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (Union Socialiste des Forces Populaires, USFP)، غير أن الحزب لم يأبه لذلك ولم يرد.

وعلى الرغم من أن أعمال شغب عام ١٩٨٤م شابهت إضراب عام ١٩٨١م، فإنها كانت ذات شأن وأهمية لأبعد الحدود. إذ بدأت هذه المظاهرات بدون مفاوضات بين الاتحادات والحكومة. فضلاً عن ذلك، فإنه بينما أضرمت تصريحات أحزاب المعارضة الاحباطات الجماهيرية، إلا أن هذه الأحزاب لم تناد بتنظيم إضراب. وافتقدت أعمال الشغب لعام ١٩٨٤م إلى وجود زعامة محددة تحديداً واضحاً لكي تمثلها أمام القنوات الرسمية المعترف بها. وبات هذا جلياً في كلمة العرش التي ألقاها العاهل المغربي في ٧ يوليو. ووجه الملك اللوم، وقد لوح بصورة لآية الله روح الله الخوميني وكراسات الدعاية السياسية لجماعة المعارضة غير الشرعية: "إلى الأمام"، إلى الشيوعيين، والماركسيين، واللينين، والإسلاميين بسبب القلاقل والاضطرابات التي وقعت (Africa Diary, July 1-7, 1984: 11944; Seddon 1986: 179-197). وأدى الإحباط الشعبي إلى تعزيز القوى الاجتماعية خارج القنوات الرسمية للسلطة، وبات بمستطاع الخصوم الراديكاليين الآن تحدى الحكومة حينما تدنت كلفة التعبئة والحشد، تماماً كما كانت الحال إبان المؤتمر الإسلامي المنعقد في يناير ١٩٨٤م.

التفاعل بين القصر - المعارضة:

في إطار بيئة متفجرة:

وبعد عام ١٩٨٤م، أدرك كل من القصر والمعارضة أن الخصوم المتطرفين الراديكاليين يستطيعون استغلال عدم الرضا والسخط الشعبي، وقد يرفعون مطالبهم

التي لا يرغب فيها كل منهما. وبالتالي، سعى الملك إلى تقريب المعارضة المتضمنة وإدماجها بدرجة أكبر في أدوار الرقابة السياسية. ولما خشيت من التكاليف العالية للقمع، ومطالب الراديكاليين، باتت المعارضة الشرعية بالتالي أقل استعداداً لتعبئة الجماهير بغرض تحدى القصر.

وفي أعقاب أعمال الشغب، عزز الملك من سيطرته على شتى القطاعات الاجتماعية. وفي إطار حملة قام بها لتعزيز شرعيته الدينية، قام الملك بتعيين وزير جديد للشئون الإسلامية (Younger 1985: 205-211). وفي عام ١٩٨٨م، قام أيضاً بتعزيز الاتحادات غير الدينية في المدن الكبرى^(١٦)، واستغلها لكي يتيح للأفراد سبيلاً بديلاً للمشاركة السياسية. على أية حال، فإن الشيء الأكثر أهمية هو قيام القصر بتدعيم دور الأحزاب السياسية الشرعية. ولاحظ ويليام زارتمان William Zartman أنه في أعقاب أعمال الشغب التي نشبت في عامي ١٩٨١م، ١٩٨٤م، طالب الملك جميع المرشحين لخوض انتخابات سبتمبر ١٩٨٤م بأن يكونوا أعضاء في حزب سياسي. فأصبح إلزاماً على المعارضة من الآن فصاعداً أن تنظم صفوفها وصار على التنظيمات أن تكون مسئولة، وذلك عن طريق وضعهم على قائمة وظائف الدولة في الرقابة. وبعد أن أمسى لديهم اهتمام مشترك في تجنب المتاعب، شرعت الحكومة والاتحادات والنقابات في المساومة حول مطالبهم من أجل مساندة السياسة والحكم في البلاد (Zartman 1988: 81).

وكانت المعارضة تتعشم أن تؤدي المشاركة إلى توسعة صلاحياتها. ومع ذلك، فقد أصيبت بالإحباط. وفي أثناء انتخابات ١٩٨٤م، خسرت الأحزاب ذات التوجهات القومية، شاملة حزب الاستقلال، مقاعدها البرلمانية لصالح الحزب الموالي للملكية، ألا وهو: حزب الاتحاد الدستوري (Union Constitutionnelle, UC)^(١٧). إضافة إلى ذلك، قاست الأحزاب من الوهن الداخلي الذي أصابها. ويعزى السبب في هذا الوهن جزئياً إلى فقدان الحزب الاشتراكي، وهو حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية"، للدعم

والتأييد في أعقاب سقوط جدار برلين. كما يعزى الوهن أيضاً إلى المناقشات الداخلية المحتدمة حول المدى الذي يمكنهم فيه الاستفادة من التعاون مع الملك أو الجدوى المكتسبة من وراء مجابهته وتحديه. وبحلول أواخر ثمانينات القرن العشرين، جادل بعض زعماء الأحزاب بأنهم ما لم يمارسوا ضغوطاً على العاهل، فسوف يمكنون أسرى لموقف سياسي خانع وغير مقبول. وفي عام ١٩٨٩م، طلب الملك من أحزاب المعارضة أن يؤيدوا إرجاءه للانتخابات لمدة عامين اثنين؛ بحيث يعطى الوقت اللازم من أجل تحسين الموقف بالنسبة إلى مشكلة الصحراء المغربية. وعلى الرغم من أن العلاقات بين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وعزالدين العراقي رئيس الوزراء المغربي باتت متوترة، فإن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وافق على إرجاء الانتخابات - ولكن تم ذلك فحسب بعد مناقشات داخلية محتدمة، وبعد أن وعد القصر بتقديم تنازلات سياسية. ولما أخفقت بواكير عام ١٩٩٠م في تحقيق هذه التغييرات السياسية والاقتصادية، شرع زعماء حزب مؤتمر العمل الديمقراطي وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في الالتقاء والتجمع من أجل تنظيم إضراب عام.

ولما كانت المغرب تعاني الجفاف واقتصاداً متدهوراً، طالبت المعارضة بإجراء إصلاحات. وبحلول شهر إبريل عام ١٩٩٠م، نادى حزب مؤتمر العمل الديمقراطي بشن إضراب عام، غير أن الأحزاب المعارضة الأخرى أبت أن تنضم إليه^(١٨). وبالتالي، أجل زعماء الأحزاب والاتحادات تنظيم ذلك الإضراب. واستمر المأزق لغاية شهر ديسمبر، وهو الوقت الذي انعقدت فيه المناظرات داخل الأحزاب والمناقشات بين حزب مؤتمر العمل الديمقراطي، والاتحاد العام للعمال بالمغرب (Union Generale des Travail-leurs au Maroc, UGTM).

وتزعم الاتحاد العام للعمال بالمغرب كل أولئك للمناداة بأن يتكفلوا هم بإضراب وينضمون إليه في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠م. وحذرت الحكومة العاملين بأجهزة الدولة من

المشاركة، وتم استحكام إجراءات الأمن فى الدار البيضاء والرباط. ومع ذلك، فإنه بينما وقع كل شىء تحت السيطرة فى كبرى المدن الساحلية، فقد اندلعت النيران فى أجزاء من مدينة فاس.

وعكست أعمال العنف فى فاس أعمال الشغب السابقة. فقد قام بالشغب سكان مدينة الأكواخ والعشوائيات، وجاء رد فعل الشرطة فظيماً وقاسياً؛ إذ إن عدد من سقطوا صرعى وقتلى كان رقماً عالياً، وكذلك ألقى القبض على عدد كبير من الناس. وفى نهاية المطاف، وجه كل من الحكومة والاتحادات اللوم إلى بعضهم بعضاً بسبب التدمير والخراب (Hizb al-Istiqlal 1995; Lijnat al-Tansiq al-Watani wal-Dawli 1993; Radcliffe 1990). على أية حال، استوعب القصر الدرس البليغ ألا وهو أنه لا يمكنه بعد الآن احتواء الإضرابات الشعبية التى تندلع على النطاق الوطنى. وعلى خلاف عام ١٩٨١م، حينما يذهل مستوى السخط كلاً من الجانبين، أو عام ١٩٨٤م، حينما أمست الحكومة خالية ممن يحميها من الحراس بسبب تركيز قوات الأمن فى الدار البيضاء، فإن المخاطر الناجمة عن إضراب عام ١٩٩٠م يمكن تفهمها. لقد كان أمام القصر متسع وافر من الوقت للاستعداد من أجل الإضراب، وظن المسؤولون فى الحكومة والمعارضة كليهما أن الإضراب سيظل واقعاً تحت السيطرة^(١٩). ومع ذلك، حتى فى ظل الإنذار والتحذير المتقدم، فشل القصر فى السيطرة على أرجاء المغرب قاطبة على الفور وفى أن معاً.

وعدل القصر ونخب المعارضة المتضمنة فى العملية السياسية من مواقفهم من أجل تلاشى المجابهة التى قد يستغلها المتطرفون الراديكاليون. وأضفى الملك الصفة الرسمية على مفاوضات لعقد اجتماعى مع كبرى الاتحادات والتنظيمات الرئيسية، وهى: (حزب اتحاد العمل المغربى، والاتحاد العام للعمال بالمغرب، وحزب مؤتمر العمل الديمقراطى)، وأسس مجالس شورى اشتملت على أعضاء من المعارضة؛ (على سبيل

المثال: المجلس الوطنى للشباب والمستقبل، الذى يترأسه حبيب المالكى زعيم الاتحاد العام للعمال بالمغرب). وسمح القصر أيضاً للمعارضة أن تعبر عن سخطها إزاء حرب الخليج من خلال مظاهرة جيدة التنظيم شاركت فيها قطاعات من الشعب المغربى وعقدت بالرباط؛ وفى عام ١٩٩٢م، أعلن الملك عن خطط من أجل تنقيح الدستور.

وحاولت أحزاب المعارضة استغلال هذه الانفراجة أو هذا الانفتاح السياسى. وشكلوا ما أطلق عليه "الكتلة" التى تألفت من: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وحزب الترقى والاشتراكية (Parti du Progres et du Socialisme, PPS)، ونقابة المعلمين، ومنظمة العمل الديمقراطى والشعبى (Organisation de l'Action Democratique et Populaire, OADP). وكان هذا مقصوداً من أجل زيادة قدرات المعارضة التفاوضية وقدرتها على المساومة حين التفاوض حول التنقيحات والمراجعات الدستورية. واستطاعت أن تجعل مرشحاً مفرداً يخوض الانتخابات فى دائرة أو مقاطعة انتخابية واحدة، وتمكنت أيضاً من تحسين نتائج الانتخابات. بيد أن التنسيق تلاشى واضمحل؛ وبات حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية وحدهما يشكلان قائمة مشتركة.

وباتت مطالب المعارضة أبعد ما تكون عن الوفاء بها أو تحقيقها. وفى خضم حملاتها من أجل الانتخابات القادمة، استمرت الأحزاب فى المناداة بالإصلاحات السياسية "المصدر: الهيئة العامة للإذاعة الخارجية 17 (FBIS) سبتمبر ١٩٩٢م". فضلاً عن ذلك، فإنه بينما حققت الانتخابات المباشرة نجاحاً بالنسبة إلى أحزاب المعارضة، جاءت نتيجة الانتخابات غير المباشرة محبطة ومخيبة للآمال. وبعد أن فاز حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وحزب منظمة العمل الديمقراطى والشعبى، وحزب الترقى والاشتراكية، وحزب الاستقلال، مجتمعين بـ ١٠٠ مقعد من إجمالى ٢٢٢ مقعداً فى الانتخابات المباشرة، تدخل وزير الداخلية - على ما زعمه البعض - من أجل نقض هذا النجاح وإبطاله. وفى الانتخابات غير المباشرة، فازت الأحزاب القومية والاتحادات

المرتبطة بها بـ ٢٢ مقعداً فحسب من إجمالي ١١١ مقعداً. ووصفت الأحزاب القومية ما حدث بأنه "مخالفة لقواعد اللعبة" (FBIS, September 21, 1993; Munson 1998: 37-39; Munson 1999: 259-281; Bayer 1993)، غير أنها ظلت الأقلية بالبرلمان^(٢٠).

وعلى الرغم من أن الملك عرض على أحزاب المعارضة القيام بدور محدود في مجلس الوزراء، (وهو ما قابلوه بالرفض)^(٢١)، فقد رفض السماح لهم بالتعبئة في الشوارع من أجل الضغط لتنفيذ مطالبهم. ويظهر لنا ذلك بوضوح الإضراب العام لسنة ١٩٩٤م الذي تم إرجاؤه. وفي شهر فبراير عام ١٩٩٤م، نادى حزب مؤتمر العمل الديمقراطي بتنظيم إضراب عام، غير أن الاتحاد العام للعمال بالمغرب، وحزب اتحاد العمل المغربي، وأحزاب المعارضة امتنعت عن الموافقة. غير أن أحد زعماء الاتحاد العام للعمال بالمغرب شرح الأمر قائلاً: "لقد شممنا رائحة المتاعب تلوح في الأفق". ولما أدت الأزمة الاقتصادية المستحكمة إلى رفع مستويات الإحباط، وتزامنت مع صيام شهر رمضان، خافوا من أن يخرج الإضراب العام عن سيطرتهم ويفلت عياره^(٢٢). وأعلن الملك أيضاً أن الإضراب العام قد يكون غير قانوني^(٢٣). فإذا أصر حزب مؤتمر العمل الديمقراطي على التعبئة، فقد تكون العقوبات مرتفعة. وفي غضون أربع وعشرين ساعة قبل آخر موعد لإنجاز الإضراب، قام حزب مؤتمر العمل الديمقراطي بتأجيل الإضراب. وتأسيساً على ذلك، استجاب الملك علانية ومباشرة لمطالب الاتحادات في كلمة العرش التي ألقاها في ٣ مارس واستأنف الحوار الاجتماعي^(٢٤).

وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، أمست أحزاب المعارضة زاهدة في إجراء عملية تعبئة للجماهير لكي تضغط من أجل تنفيذ مطالبها. ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى الصعوبات الداخلية^(٢٥). والأكثر أهمية هو أن الكثير من الخصوم خشوا من المطالب التي قد يثيرها استياء الجماهير أنفسهم والجمود الذي قد ينجم عنهم. وكان هذا واضحاً إبان إضراب عمال القطارات لعام ١٩٩٥م. ذلك أنه قبل وقت قصير من

عيد الأضحى وأجازة العيد الكبير، نادى عمال القطارات بشن إضراب عام على النطاق القومى. إذ كان استيائهم قد بلغ مداه، وفى نهاية المطاف أعلنت ثلاثة اتحادات رئيسية وهى: (حزب اتحاد العمل المغربى، حزب مؤتمر العمل الديمقراطى، والاتحاد العام للعمال بالمغرب) عن شن إضراب لأجل غير مسمى. وتوقع زعماء الاتحادات أن يكون التوقف فى العمل قصيراً نسبياً، ويتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة أيام، على الأكثر. وتهيأ أعضاء الاتحادات من أجل خوض كفاح أطول مدى وأقسى. وظل زعيم حزب مؤتمر العمل الديمقراطى نوبير عماوى يعمل طوال شهر كامل تقريباً من أجل أن ينهى الإضراب. وكانت تساوره المخاوف جزئياً من أن الصراع الطويل الأمد سوف يفضى إلى أعمال عنف وهذا من شأنه أن ينتشر ليصل إلى جماعات أخرى قد تستغله لصالحها. وبلاشك، قد ينتج عن ذلك بطش بالاتحاد وبالحزب. وفى داخل الحزب، قد يؤدي هذا أيضاً إلى تفاقم التوترات التى كانت أصلاً متأججة. وعلى الرغم من إعرابه عن قلقه، ورغم شعبيته كزعيم حزبى وزعيم للاتحاد، استمر الإضراب لمدة ثمانية وعشرين يوماً، وانتهى فى ٦ يونيو ١٩٩٥م^(٢٦). وحاز المشاركون فى الإضراب على بعض من مطالبهم^(٢٧)، غير أن الإضراب أظهر أيضاً المدى الذى تخشاه المعارضة الشرعية من اندلاع حركة جماهيرية غير قابلة للسيطرة عليها.

وانتهت المعارضة ذلك الإضراب رغم مطالبهم المستمرة. وقاست أحزاب المعارضة فى الفترة الأخيرة من المفاوضات الصعبة مع الحكومة. وعرض الملك على أحزاب المعارضة توليها وزارات فى الحكومة والانضمام إليها فى أعقاب انتخابات عام ١٩٩٤م، وكان يحدوه الأمل فى أن يغرى هذه الأحزاب بعروضه تلك، غير أنها نبذتها مطالبة بعزل وزير الداخلية دريس بصرى^(٢٨). ورد الملك على ذلك قائلاً: إن عزل وزير الداخلية الجائر ثقل الوطأة سوف "يؤثر تأثيراً خطيراً السير الحسن فى عمل المؤسسات المقدسة (FBIS, January 12, 1995: 15, 16; FBIS, January 17, 1995: 129)

وانهارت المفاوضات. وبعد حوالي شهر، شكل عبداللطيف الفيلالي وزارة جديدة تألفت من الموالين التقليديين للملك، وظلت مطالب المعارضة على ما هي عليه دون الوفاء بها (FBIS, March 29, 1995: 37; FBIS, December 12, 1995: 22).

وجاء قرار الاتحاد بإحباط الإضرابات أيضاً على الرغم من صدور تهديدات ضمنية من جانب الحكومة. وعلى نقيض المناقشة حول الإضراب العام في ١٩٩٤م، حينما حظر القصر عمليات التعبئة والحشد، اتخذ القصر نبرة أقل تهديداً هذه المرة. وجادل بأن الإضرابات لن تلحق الأذى بالاقتصاد، غير أنه لم يقم بقمع المعارضة وكتبها^(٣٠). إذ لم تكن بحاجة إلى أن تفعل ذلك. بل إن خشية المعارضة الشرعية من استغلال المعارضة الإسلامية للفوضى والاضطرابات لتصعيد الصراع، حدثت من نشاطاتها. وظل الإسلاميون في المغرب في حالة من التفرق؛ غير أنهم باتوا يكتسبون القوة شيئاً فشيئاً^(٣١). ومن خلال الأزمة الاقتصادية، عزز الإسلاميون من روابطهم مع الشعب عن طريق تقديم خدمات الدعم الاجتماعي التي كانت الجماهير في حالة عوز إليها؛ نظراً لما أصابهم من البؤس والشقاء. وعلى نحو مغاير، أثبتت أحزاب المعارضة عجزها عن تحسين الوضع الاقتصادي وركزت على المناظرات السياسية التي لم يكن لغالبية المغاربة شأن أو اهتمام بها ولم يكونوا يحفلون بها. وأضحى النشاط الإسلامي داخل حرم الجامعات، والمواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين أمراً أكثر شيوعاً. وقام الإسلاميون بأعمال شغب في جامعة فاس في فبراير عام ١٩٩٤م، مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص بجروح بليغة (Foreign Report, February 24, 1994: 1-2). بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الجماعات الإسلامية من الوصول إلى موارد خطيرة تنطوي على إمكانيات ضخمة، وذلك على نحو ما برهن عليه اكتشاف مخابي للأسلحة داخل مدينة فاس وحولها في صيف عام ١٩٩٤م. وبذل زعماء الأحزاب بعضاً من جهودهم من أجل نزع فتيل المنافسة مع الإسلاميين عن طريق محاولة تضمينهم في الهياكل الحزبية^(٣٢). على أية حال، كانت الهوة أو شقة الخلاف بين المعسكرين شاسعة. ونظر الكثير من

الإسلاميين إلى النظام الحزبي على أنه محافظ وغير فعال، وتجمهروا من أجل المنداة بالخروج الراديكالي على الوضع الراهن. وبطريقة مماثلة، اعتبرت معظم النخب بالأحزاب المعارضة أن أجندات الإسلاميين وخططهم وبرامجهم إنما هي أسوأ من النظام الحزبي. ذلك أن القوى المتنامية للإسلاميين، على حساب الأحزاب السياسية، أزججت النخب الحزبية^(٣٣). ومن هنا، رفضوا أن يقوموا بالترويج للقلق والاضطرابات الشعبية، التي خشوا أن تسخرها النخب الإسلامية لصالح مطالبهم بالتغيير الراديكالي المتطرف.

وباتت الأحزاب تخشى أيضاً من تزايد أعمال القمع والبطش. فمنذ عام ١٩٩٠م، منحت الحكومة بعض التنازلات. وكان تنقيح الدستور ومراجعته، والاعتراف الرسمي بمطالب الاتحادات في أعقاب الإضراب العام المقترح في عام ١٩٩٤م، وعزل رئيس الوزراء محمد كريم العمراني - وهو الذي ظل خصماً لدوداً للاتحادات - واستئناف الحوار الاجتماعي، كانت كلها خطوات صوب التفاوض مع المعارضة الشرعية. على أية حال، أوضح القصر أن محاولات المعارضة للضغط من أجل تحقيق مطالبها عبر التعبئة الشعبية أمر لن يتم التسامح إزاءه. وعلم الموالم أنهم إذا روجوا للقلق والاضطرابات فسوف يدفعون مقابل ذلك ثمناً باهظاً. أما النخب الحزبية، التي تذكرت القمع والبطش الذي وقع في ستينات القرن العشرين وبواكير سبعينيات القرن ذاته، في ظل عهد وزير الداخلية الحالي آنذاك، فقد ساورتهم المخاوف من أن يعودوا القهقري إلى "أيام البصري".

وهكذا فقد تم عصر أحزاب المعارضة بين مطرقة وسندان تهديدين اثنين: الانفجار من القاع، والبطش من القمة. وفي وجودهما معاً، أديا إلى تضيق الخناق السياسي على الأحزاب الشرعية، وقلصا من استعدادها لاستغلال الأزمة الاقتصادية المستحكمة، من أجل المطالبة بتقديم تنازلات سياسية إليهم. وبهذا، فضل الموالم أن

يكمّنوا ويقرّوا بدلاً من تصعيد الصراع مع القصر^(٣٤). وكما أوضح أحد المفكرين المغاربة في عام ١٩٩٥م، "نحن ننظر إلى: العراق، والجزائر، وإيران، لكي نعلم أننا مازلنا بخير مما هم عليه بكثير"^(٣٥).

التفاعلات بين الحكومة والمعارضة:

في ظل بيئة متحدة: الأردن:

على خلاف المغرب، فإن هياكل التنافس في الأردن كان موحدة. وفي هذه البيئة، وجب على الخصوم أن يستمروا في المطالبة بالإصلاحات ريثما تتم الاستجابة لمطالبهم أو تلبيتها، بغض النظر عن التنازلات الصغرى التي يتم تقديمها على مدار الأزمة. وهؤلاء الخصوم على الأرجح سوف يشكلون ائتلافات انطلاقاً من انقساماتهم الأيديولوجية أو العقائدية.

تفاعلات القصر مع الخصوم المستبشرين:

في مستهل الأزمة الاقتصادية، كان للأردن هيكل تنافسي موحد وحصري. ومع ذلك، استغل الخصوم السياسيون الاتحادات المهنية، والتنظيمات غير الرسمية، والأحزاب السرية والمنشورات السرية من أجل المطالبة بالإصلاحات^(٣٦). وفي عام ١٩٨٢م، استجاب الملك للضغوط المتزايدة ووسع من عدد التعيينات في المجلس الوطني الاستشاري (NCC)^(٣٧). وفي العام التالي، سمح وزير الداخلية بتكوين حزب سياسي غير قانوني أو غير شرعي وهو "الرابطة الديمقراطية الوحدوية"^(٣٨). وأخيراً، في عام ١٩٨٤م، أعاد الملك افتتاح البرلمان عقب إجراء انتخابات للمقاعد الخالية في عام ١٩٨٥م^(٣٩).

على أية حال، لم يوف أى من هذه التغييرات بمطالب المناوئين. ولما ساء الوضع الاقتصادي، طالب الخصوم نورو الميول والنزعات العلمانية والإسلامية وكذا الخصوم الذين ينتمون إلى أصول إمارة شرق الأردن وأصول فلسطينية بإصلاحات. والجدير بكثير الذكر، هو أن العلاقات التي تربط بين الإسلاميين والملك - والتي اتسمت تقليدياً بالتعاون - تدهورت بحلول منتصف ثمانينات القرن العشرين. ويعزى السبب في ذلك وبدرجة كبرى إلى التزايد الذي طرأ على قوتهم. إذ استغل الإسلاميون في الأردن اندلاع الثورة الإيرانية، والتنامي في السخط الاقتصادي في أعقاب عام ١٩٨٣م، ومقدرتهم على الوصول إلى المؤسسات الحكومية، (وخصوصاً وزارتي التعليم والأوقاف)، من أجل اكتساب الدعم والتأييد الشعبي. وبحلول عام ١٩٨٥م، قدر "عبدالله العقيلة"، وهو أحد نواب جماعة الإخوان المسلمون، أن ١٠ بالمائة من السكان يساندون الإخوان المسلمين (Kawar 1985: A21). لقد كان تنظيم الإخوان المسلمون هو القوة السياسية المنظمة الوحيدة والأقوى في الأردن.

وكما اكتسب الإسلاميون القوة، شرعوا في المطالبة بالإصلاحات. وكان معظمهم متمركزين في المدارس الثانوية والجامعات، وجادلوا بأن الدولة الملكية الأردنية ليست إسلامية كلها، وأن التشريع لابد وأن ينهض على أساس من مبادئ الإسلام. ورد الملك على السخط المتزايد بإعادة دعوة البرلمان في يناير عام ١٩٨٤م، غير أنه لم يكن راغباً في التوصل إلى حل وسط مع المطالب الأصولية للإسلاميين. ولما حل عام ١٩٨٥م، وفي محاولة جزئية منه لمصالحة سوريا، قام الملك حسين بمهاجمة الإخوان المسلمين علانية^(٤٠). وتحركت أجهزة المخابرات حينئذ ضد بعض من أكثر الشخصيات بروزاً بجماعة الإخوان المسلمين^(٤١)، ومرتت الدولة قانون الوعظ والإرشاد في المساجد، الذي خول الحكومة حق مراقبة الخطب والمواظع الدينية وحظر الدعاة.

ويعزى الشقاق بين الإخوان المسلمون والقصر جزئياً إلى السياسات الخارجية التي انتهجها الملك. وكانت مشاركته لياسر عرفات في عملية السلام قد أثارت معارضة

كبرى، كان يأمل في الالتفاف والتغلب عليها بالحيلة والمراوغة عن طريق البطش والتتكيل بقوى المعارضة (Kawar 1985: A21; Alougili 1992). فضلاً عن ذلك، فإنه حينما تدهور الوضع الاقتصادي، ولى مديراً ونائى عن تحالفه مع العراق وولى وجهه شطر استعادة العلاقات مع سوريا (Brand 1994). والنائى بنفسه مبتعداً عن الإخوان المسلمون بات من شأنه أن يعاونه أيضاً فى مسعاه، حيث إن سوريا لطالما زعمت أن الأردن يساند ويدعم جماعة الإخوان المسلمون المعارضة لنظام الحكم فى سوريا.

ومع ذلك، فإننا إذا عزونا التوتر المتنامى بين الملك والمعارضة إلى التغيير فى السياسة الخارجية، نكون قد أهملنا قضية مهمة ألا وهى: أن الإسلاميين فى إطار هيكل تنافسى موحد لم يكن ليردعهم شىء عن مجابهة الملك. وفى ظل اكتساب الإخوان المسلمون للقوة، باتوا على الأرجح أقل استعداداً للتوصل إلى حلول وسط مع الملك. ولم يكن الإخوان المسلمون يخشون تهديد الجماعات الأخرى بالانضمام إلى الصراع الناشب بينهم وبين الملك، بل إنهم استغلوا السخط الشعبى من أجل المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية.

وقت أولى الاضطرابات والقلق الشعبية فى عام ١٩٨٦م فى جامعة اليرموك. ففي ١١ مايو خرج الطلاب فى مظاهرة مطالبين بإلغاء الرسوم الدراسية التى تم زيادتها، وتعريب المقررات الدراسية التى تدرس بالجامعة، ووضع نهاية للهيمنة المتواصلة على الحياة السياسية والاجتماعية للطلاب، وتمثيل الطلاب فى اللجان الجامعية، وإطلاق سراح زملائهم المعتقلين. وبعد أن ردت السلطات بإلقاء القبض عليهم، تصاعدت الاحتجاجات إلى حوالى ألف وخمسمائة شخص وسرعان ما تحولت إلى احتجاجات سياسية. ومضوا يعبرون عن مخاوفهم الاقتصادية والقلق الذى يعتريهم بسبب الأوضاع الاقتصادية، ولكنهم استمروا يطالبون كذلك بإصلاحات سياسية، لغاية أن اقتحمت شرطة مكافحة الشغب الحرم الجامعى. وخلفت الاضطرابات حوالى ثلاثة أشخاص لقوا حتفهم، وإصابة الكثيرين بجراح، وإلقاء

القبض على حوالى ثمانمائة طالب. ووجه الملك حسين اللوم غاضباً إلى الحزب الشيوعي وتنظيم الإخوان المسلمين بسبب هذه الاضطرابات والقتال (The Middle East, July 1986: 12)، واعترف بأن المعارضة تمتد كالجسر لتشمل الطيف الأيديولوجي وأن لديها الإمكانيات لكي تلتئم، وأنها تستخدم المظالم الاقتصادية للمطالبة بالتغيير السياسى.

وعلى مدار نهاية ثمانينيات القرن العشرين، تزايدت حدة السخط الشعبى وعدم الرضا، وتركزت حول توجيه التهم بالفساد، وحرية التعبير المحدودة، وتدنى تمثيل الأغلبية فى الحضر داخل المجلس الوطنى الاستشارى، وإخفاق التشريع الوطنى فى العمل وفق الإسلام. وعلى الرغم من أن الحكومة قد أباحت التظاهرات تأييداً للانتفاضة، وإقدام الملك على فض الارتباط مع الضفة الغربية فى مايو ١٩٨٨م، فإن التوترات أخذت فى التصاعد. وأفادت التقارير بأن الحكومة ألقت القبض على عشرات من خصومها اليساريين المنتمين للجناح اليسارى (Moffet 1988: 9). كما قام نظام الحكم بحل مجالس تحرير وهيئات تحرير كبرى الصحف الأردنية واستبدل بهم أعضاء انتقاهم من أهل الثقة. بعدئذ، كتب رئيس تحرير صحيفة الرأى نيابة عن نظام الحكم قائلاً: إن الاتحادات المهنية قد تجاوزت دورها المنوط بها القيام به. وحينما قاطعت الاتحادات تلك الصحيفة، هددت الحكومة بإغلاق الاتحادات وتعطيلها، وحسب الجميع أن المزيد من البطش والتنكيل أمر محتوم ولا مفر منه^(٤٢).

على أية حال، فإن التدهور الاقتصادى بلغ حد الأزمة، مما أجبر الأردن على قبول خطط صندوق النقد الدولى الموجهة للتكيف الاقتصادى. وفى ١٧ إبريل عام ١٩٨٩م، استيقظ الأردنيون على وقع زيادات درامية فى الأسعار الخاصة بالسلع الأساسية، وزيادة غير مقبولة بالنسبة إلى سكان شهدوا أن متوسط نصيب الفرد منهم من الدخل السنوى قد تدهور بمقدار ٥٠ بالمائة فى غضون ست سنوات^(٤٣). وعلى الفور تقريباً، اندلعت أعمال الشغب فى الجنوب وانتشرت لتصل إلى العاصمة عمان. وتصاعدت أعمال العنف لتبلغ حداً أطلق عليه بعض الخصوم: "الانتفاضة الأردنية"، وهى التى

استمرت طوال ثلاثة أيام، وراح ضحيتها سبعة أشخاص على الأقل هم الذين لقوا حتفهم وأربعة وثلاثين آخرين أصيبوا بجراح (Andoni 1989a: A22; Washington Post, April 24, 1989: A11).

ورغم أن الأحزاب السياسية لم تكن هي التي استهلت أعمال الشغب^(٤٤)، فقد استغلتها من أجل المطالبة بالإصلاحات. وروجت الأحزاب السرية التي تعمل تحت الأرض ولها صلات بالمناطق النائية والبعيدة عن المركز، للقلق والاضطرابات وضغطت من أجل تنفيذ أجنداتها^(٤٥)، مما أفضى بالسلطات إلى اعتقال حوالي ١٥٠ عضواً من أعضاء الحزب الشيوعي. وأصدر طيف شاسع من التنظيمات المدنية بلاغات رسمية مطالبين فيها بإجراء إصلاحات تشمل: الحريات الشخصية، ورفع الأحكام العرفية، وإعادة إضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية، واستئناف الحياة البرلمانية. وقاموا أيضاً بتوجيه تهم المحسوبية ومحاباة الأقارب في التوظيف، والفساد، وسوء الإدارة المالية للحكومة، ونادوا باستقالة رئيس الوزراء زيد الرفاعي (Andoni 1989b: A1, 20).

وعاد الملك حسين من الولايات المتحدة الأمريكية ليواجه القلاقل والاضطرابات. وجدير بالذكر، أن الفلسطينيين الذي يعتبرهم الملك غالباً أسوأ تهديد سياسى له، أحجموا عن المشاركة في أعمال الشغب. ووقعت أعمال العنف في المعقل التقليدي للملك، بين سكان إمارة شرق الأردن في الجنوب. ولقد أظهر هذا ليس مستوى السخط فحسب بل أيضاً القيود المفروضة على نظام قائم أصلاً على إعلاء شأن النخب القبائلية. فضلاً عن ذلك، فإنه بعد أعمال الشغب، أعرب الأردنيون في كل من الضفة الشرقية والأردنيون من أصل فلسطيني عن مطالب مماثلة. وكما شرح أحد كبار المسؤولين الحكوميين فإن "القضية الحقيقية هي الرفض الشعبي للنظام الحكومي برمته الذي لا يسمح بمستوى الحد الأدنى المطلوب من أجل التعبير السياسى عن المشاركة"^(٤٦). وجادل مسؤول حكومي آخر بأن "حاجز الخوف قد انهار. وبات الناس أكثر وعياً بقوتهم على صنع التغيير. وكانوا يقولون (كفى كفى)"^(٤٧).

وابستجاب الملك بإجراء إصلاح. واستقال رئيس الوزراء زيد الرفاعي في ٢٤ إبريل، وحل محله ابن عم الملك وهو زيد بن شاكر. ونادى العاهل الأردني كذلك بإجراء أول انتخابات عامة منذ عام ١٩٦٦م (Jaber and Fathi 1990: 67-86; Mufti 1999: 100-129; Robinson 1998: 387-410)، ومنح عفواً للمسجونين السياسيين، وسمح بقدر معقول من النقد في الصحافة، وعلى الرغم من أن الأحكام العرفية ظلت سارية ونافذة، فقد سمح للأحزاب السياسية بإعادة تنظيم نفسها علانية وعلى الملأ^(٤٨). وأخيراً، دخل القصر والمعارضة في مفاوضات حول القواعد التي تستطيع المعارضة بمقتضاها أن تدخل رسمياً الحلبة السياسية. وبحلول يونيو ١٩٩١م، تم التصديق على الميثاق الوطني في مؤتمر حضره ألفان من كبار الشخصيات الأردنية. وكما هي الحال في المغرب، وافقت الأحزاب السياسية المشروعة في الأردن على القبول بشرعية الدولة الملكية، والعمل أيضاً دون الحصول على تمويل أجنبي أو نفوذ خارجي.

وتمخضت الليبرالية السياسية عن التدهور الاقتصادي والسخط الشعبي المتزايد اللذين مدا المعارضة بأسباب القوة والمنعة^(٤٩). واستجابة للمصاعب الاقتصادية، طالب الأردنيون من أصول إمارة شرق الأردن، وكذا الفلسطينيين؛ بإجراء إصلاح. وفي إطار هيكل تنافسي موحد رسمياً، تم استبعاد شتى الجماعات من النظام، وبهذا توقعوا الحصول على مكاسب من المواجهة مع الملك. ومن هنا، فإن الأزمة وقد أصبحت مجابهة في عام ١٩٨٩م، انضم إليها: الإسلاميون، والعلمانيون، والأردنيون من إمارة شرق الأردن، والفلسطينيون، رافعين مطالبهم بالإصلاح.

صوب نظام موحد يحتوى على القوى كافة:

جاءت التغيرات في أعقاب عام ١٩٨٩م درامية، غير أنها باتت تعنى خصماً من سيطرة الملك. ولاحظ أحد المراقبين ذلك وعبر عنه قائلاً:

إذن، إن ما يحدث هنا (في الأردن) أمر جديد ومختلف:
انتقال جذري، وربما يؤثر في الأجيال القادمة، يحتوى على تهديد
أقل لكنه واعد ومرجو له مستقبل مرموق بأكثر مما يدعيه
المروجون للأزمة. إن الملك حسين لا يخسر سيطرته على مجريات
الأمور، بل يرخي قبضته وفقاً لجهود محسوبة من أجل توطيد
أركان حكمه الهاشمي الوراثي. (Geyelin 1989: A25)

وعلى الرغم من أن حرية الصحافة ازدادت، فقد ظلت الصحف خاضعة للرقابة
الوثيقة (9: 1998: Hawatmeh). وبالمثل، ظلت المحاكم خاضعة لهيمنة القصر، في ظل
وجود حافظ ضئيل لتحدي الحكومة. وقام الملك حسين بتغيير قواعد اللعبة ولكن لم يتم
بتغيير توزيع الصلاحيات والسلطات (121-92: 1992: al-Zouby).

الأكثر أهمية من ذلك هو أن الملك حسين حافظ على وجود هيكل تنافسي
موحد^(٥٠). أما المعتدلون من أمثال إبراهيم عزالدين فقد جادل حول هذه الاستراتيجية
مصرحاً: "أنت لا تستطيع أن تحرم الناس من حقها في التنظيم على النحو الذي
يبيغونه. وأفضل شيء هو أن تعطى كل جماعة الفرصة للعمل علانية على الملأ. فإذا
حاولت أن تقمع أى رأى أو اتجاه، فسوف تجابه مشكلات من قبيل تلك التي شهدناها
في أجزاء كثيرة من العالم" (1: 1993: Jordan Times, July 27). ودخلت الأحزاب
الإسلامية، والعلمانية، وكذلك الأحزاب المرتبطة بأردنيي إمارة شرق الأردن، والأردنيين
من أصل فلسطيني في النظام السياسي الرسمي.

تفاعلات القصر مع المعارضة الشرعية:

على الرغم من أن عملية التحرر السياسي أو العملية الليبرالية خفضت مبدئياً من
تحديات الخصوم، فقد زادت مطالبهم عبر مرور الزمن. وتوقعت نخب المعارضة أن

الحكومة سوف تصبح أكثر إدراكاً للمسئولية وإحساساً لها، وأن الفساد سوف يتلاشى. وبدا هذا أمراً مكفولاً، إذا أخذنا في الحسبان قرار الملك بالبقاء على الحياد إبان حرب الخليج، بدلاً من الوقوف إلى جانب كفلائه من السعوديين والأمريكيين، وعلى الرغم من تصريحات النخب السياسية بأن الديمقراطية باتت ضرورية ولازمة من أجل الإصلاح الاقتصادي.

على أية حال، لم يتم الوفاء بأى من هذه التوقعات، ويرجع السبب في هذا جزئياً إلى أن الملك حسين كان يسعى إلى السلام مع إسرائيل، ويأمل في اللحاق بالمجتمع الدولي وأن يخفف من وطأة مشكلاته الاقتصادية. وأية معارضة نشيطة وذات نفوذ قد تشكل حجر عثرة إزاء إبرامه لاتفاقية سلام، وهكذا قام القصر باتخاذ إجراءات مبكرة من أجل اختبار القوى الإسلامية. وعين الملك شخصاً واحداً فقط ينتمى إلى التيار الإسلامى وهو إسحاق فرحان فى مجلس الأعيان المؤلف من أربعين عضواً، وجعل للموالين له من أردنيين إمارة شرق الأردن الهيمنة والسيطرة على المجلس (Jaber 1990: 61-83). فضلاً عن ذلك، عرض رئيس الوزراء مضر بدران على الإخوان المسلمين مقعداً واحداً فحسب فى وزارته الأولى، وهو العرض الذى اختار الإخوان المسلمين أن يبنوه. وعلى الرغم من أن القصر عزم أمره لاحقاً على السماح للإخوان المسلمين بدخول الحكومة حين تصاعدت التوترات الناجمة عن حرب الخليج (Milton Edwards 1991: 88-108)، فإنه سرعان ما أقال الوزارة فى أعقاب حرب الخليج، وذلك فى يونيو عام ١٩٩١م. وطوال عامى ١٩٩١م و ١٩٩٢م، حظرت وزارة الداخلية اللقاءات الجماهيرية الكبرى التى عقدها الإسلاميون، وبمقتضى قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢م، منعت الحكومة الأحزاب السياسية (التي تشمل الإخوان المسلمين فى تفسيرها العام والشامل)، من استغلال المدارس والمؤسسات الدينية لأغراض النشاطات السياسية. وفى المطاف الأخير، فإن القصر وإن كان قد تقبل نتائج الانتخابات، إلا أنه قلل من شأن قوة الإخوان المسلمون، ولنلاحظ أن ١٠ بالمائة فحسب من الـ ١,٦ مليون ناخب

الذين يحق لهم التصويت والاقتراع، وأن ٢٥ بالمائة فقط من الناخبين كافة، هم الذين صوتوا في صناديق الاقتراع لصالح الأصوليين الإسلاميين (Andoni 1989d: 4).

وقد حدثت ردة وانقلاب أكثر خطراً في عملية التحول الليبرالي في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣م. إذ كان الملك حسين يرى أن هذا الاتفاق قد أزال عن كاهله عقبة كؤوداً إزاء إبرام معاهدة سلام أردنية - إسرائيلية منفردة. أما وقد انعقد عزمه على التوصل إلى اتفاقية سلام أردنية إسرائيلية، فقد قام العاهل الأردني بالتالي بإحكام سيطرته على عملية صنع السياسة. وأدت التنقيحات التي أدخلها على القانون الانتخابي والتي صدرت في ١٢ أغسطس عام ١٩٩٣م - قبل أشهر قلل فحسب من إجراء انتخابات نوفمبر عام ١٩٩٣م - إلى حرمان الخصوم اليساريين والإسلاميين والإضرار بهم^(٥١). إضافة إلى ذلك، قام القصر بتقليص أدوار كل من البرلمان ومجلس الوزراء، ونخص بالذكر على وجه الخصوص فشله في إطلاع أي منهما على تفاصيل اتفاق واشنطن الموقع في يوليو ١٩٩٤، أو اتفاقية السلام الموقعة في أكتوبر ١٩٩٤م، وذلك قبل الشروع في توقيعهما^(٥٢).

ناهيك عن ذلك، أدت المعاهدة إلى مفاقمة التوترات السياسية. وقام ائتلاف سياسي واسع بمناوئة سياسات الملك حسين، وقد باتوا مسلحين بالسخط الشعبي المتنامي إزاء اتفاقيات السلام والاقتصاد المتدهور، بل وأمسوا متحدّين في مطلب شائع بينهم، ألا وهو الاستحواذ على صلاحيات سياسية. وبحلول أوائل عام ١٩٩٥م، شكل الإسلاميون واليساريون لجنة مناهضة للتطبيع مع إسرائيل، صبت جام غضبها وهجمات على السياسات الأكثر تطرفاً للعاهل الأردني وتوعدت شرعيته. وكان جراء هذه الهجمات أنها لم تجعل استمرار عملية السلام أمراً عسيراً فحسب^(٥٣)، وإنما طالبت بأن يتجاوز الملك التغييرات السياسية "اليسيرة" نسبياً التي تحققت بالفعل على أرض الواقع. وأمست المطالب المنادية بالمزيد من الحريات والاضطلاع بدور أكبر في عملية صنع السياسة؛ تسائل القصر بتقديم تنازلات مهمة.

فما كان رد القصر إلا البطش بهم وقمعهم. ويات انتقادهم الدائب لمعاهدة السلام أمراً ممزقاً وغير مقبول، واعتبر العامل أن أولئك الذين ييغون القفز فوق هذه الخطوط إنما يستحقون العقاب ويستأهلونه. وفي نوفمبر من عام ١٩٩٥م، حذر رئيس الوزراء زيد بن شاكر من أنه "أي إنكار أو رفض لانجازات الأردن إنما يرقى لمستوى الخيانة"^(٥٤)، وشرع في اتخاذ خطوات من أجل تفعيل قانون الصحافة لكي "يحمي الصحافة المسؤولة" (Zayd 1995: 1). وبعد ذلك بشهر واحد، كرر الملك حسين مقولته بأنه مهياً "لتحدى الخصوم الذين يناهضون سياساته نحو إسرائيل وإزاء المنطقة عامة"^(٥٥). من ناحية جزئية، كان رد فعله غاضباً إزاء المعارضة الأردنية لمعاهدة السلام، وهي المعارضة التي تكثفت فقط بعد أن شاهد الأردنيون الملك حسين والملكة نور وهما يقدمان التعازي في اغتيال رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين^(٥٦). ومع ذلك، حتى حينما أضحت معاهدة السلام أمراً واقعاً، استمرت أعمال التصعيد.

وفي إطار هيكل تنافسي موحد إبان الأزمة الاقتصادية المستحكمة، ظلت جبهة المعارضة متحدة. وفي عام ١٩٩٦م، تدهور الوضع الاقتصادي، مما أدى بالحكومة إلى الإعلان بأنها سوف ترفع أسعار الخبز مرة ثانية، (بمعنى تخفيض الدعم الحكومي) وذلك بمقدار ٣٠٠ بالمائة. وبالرغم من المناشدة الشخصية للملك حسين في ١٢ يوليو إلى الأردنيين بتأييد قرار الحكومة، فإن المعارضة؛ أخذت في التصاعد. وفي ٢١ يوليو، اقتحم النشطاء البرلمان في أول يوم من جلسته الاستثنائية غير العادية. بالإضافة إلى ذلك، ندد أعضاء البرلمان من المعارضة بدءاً من اليساريين وانتهاءً بالإسلاميين بالأسعار المرتفعة. وقدم أصحاب الالتماسات والتوسلات ثلاثين ألف توقيع من بينها عرائض لواحد وأربعين عضواً ونائباً، للبرلمان سائلين الحكومة عدم زيادة الأسعار، وحذرت المعارضة البرلمانية من أن الحكومة سوف تواجه اقتراحاً بعدم الثقة (Kamal 1996: 11). على أية حال، قامت الحكومة برفع أسعار الخبز في ١٦ أغسطس في حين عطل الملك حسين انعقاد البرلمان. فاندلعت أعمال الشغب التي قام بها الجماهير على

أوسع نطاق وهزت الأردن، وذلك للمرة الثانية في غضون أقل من عقد واحد من الزمان، واستدعى القصر وحدات الجيش وفرض حظر التجوال (Ryan 1998: 54-66).

وتحصن القصر وبات أكثر صرامة. وتجاهلاً منه للمعارضة، قام بتفعيل قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٩٧م، الذي يتيح المزيد من القيود على المطبوعات والمنشورات وعقوبات أكثر قسوة على خرقه ومخالفته (Lucas 2005). كما رفض القصر الدخول في حوار جاد مع المعارضة بشأن تنقيح القانون الانتخابي لعام ١٩٩٣م. ونتيجة لذلك، قام عشرة أحزاب معارضة بمقاطعة الانتخابات التي كانت على الأبواب في عام ١٩٩٧م. وانخفض معدل الإقبال الوطني على الاقتراع ليصل إلى ٥٤,٥ بالمائة، وتدهور معدل الإقبال على الاقتراع في المناطق الحضرية ليتدنّى إلى ٢٠ بالمائة (Omar 1997: 12-13). وللمرة الثانية، استعرض ائتلاف المعارضة ميوله ونزعاته الأيديولوجية، والانقسام الذي اعتري الفلسطينيين وأردنيى إمارة شرق الأردن^(٥٧)، وأمسى مستعداً لممارسة الضغوط على العاهل.

وفي الوقت الذي وصل فيه التأييد الشعبي للملك حسين إلى الحضيض والدرك الأسفل، نادت المعارضة بتنظيم مظاهرات عامة تأييداً للعراق. وكان هذا أمراً مهماً على وجه الخصوص، لأن الحكومة حظرت المظاهرات، فيما اعتبر نقيضاً واضحاً للمظاهرات التي اندلعت إبان حرب الخليج لعام ١٩٩١م. والأكثر من هذا، فإن هذا الأمر أظهر أن المعارضة مستعدة للمخاطرة باجتياز الخط المحظور وتجاوزه، والقيام بتعبئة المظاهرات وحشدها رغم تحريمها. وفي ١٣ فبراير، احتج أكثر من ألفين من الخصوم عقب صلاة الجمعة بأحد مساجد عمان. وفي الأسبوع التالي، سار المتظاهرون متوجهين إلى مدينة معن الموالية للملك والواقعة جنوباً، وأنهوا مواجهة استمرت ثلاثة أيام راح ضحيتها قتيل واحد، وصدر بشأنها حظر التجول في المدينة.

ومع ذلك، فقد ظلت جبهة المعارضة متحدة. وبحلول ١٣ يونيو ١٩٩٨م، فإن هؤلاء الأعضاء الذين اشتملوا الآن على تسعة أحزاب سياسية، والإخوان المسلمين، ونقابة

المحاميين، وأحد عشر شخصية بارزة، التقوا معاً بصورة رسمية من أجل تشكيل مؤتمر الإصلاح القومى. ورغم استمرار الوعيد والتهديدات بالبطش والقمع بهم، فقد عقدوا أول مؤتمر وطنى لهم فى ٢٥ يوليو ١٩٩٨م^(٥٨).

ولا ينبغي التقليل من شأن هذا الائتلاف الواسع. ولم يكن ثمة ود مفقود بين شتى التجمعات المعارضة. إذ كانت التوترات بين العلمانيين والإسلاميين بالغة، وكان الانقسام بين الفلسطينيين والأردنيين من أصول إمارة شرق الأردن عميقاً. وفى واقع الأمر، فإنه فى عام ١٩٨٩م؛ اتهم بعض الإسلاميين المرشحة العلمانية البارزة "توجان الفيصل" بالردة والارتداد عن الإسلام، وأعلنوا أن زواجها باطل وأنها غير كفأة، وحلوا عقدة نكاحها، ووعدوا بحصانة أى شخص يستطيع "إراقة دمها" (Moffett 1989: 4). فضلاً عن ذلك، فإنه حتى بعد أن أدى فض الملك حسين الارتباط مع الضفة الغربية لنهر الأردن لتخفيف التوترات، بقيت خلافات مهمة بين آراء ووجهات نظر أردنيين إمارة شرق الأردن والفلسطينيين. وفى نهاية المطاف، فإن الصراعات بين شركاء الائتلاف هددت دائماً بتمزيقهم إرباً وتفريقهم^(٥٩). إلا أنه برغم هذا، استمر الائتلاف فى تحديه للملك.

وفى ظل هيكल تنافسى موحد، تتوقع مثل هذا الصراع الحزونى اللولبى بين الملك والمعارضة. ولما انحط الوضع الاقتصادى، زاد احتمال أن تستطيع المعارضة تحقيق النجاح فى تعبئة القلاقل وحشد الجماهير. ولأنه لن يكون لأى من الخصوم السياسيين الحرمان من المنفعة فى إطار صراع يستغله أطرافه، فهم على استعداد للالتئام من أجل الضغط لتحقيق مطالبهم. وكان الأمل الوحيد الذى يحدو الملك فى السيطرة على الموقف، هو أن يقوم بتوجيه قطاعات كبرى من الميدان السياسى، فى الوقت الذى يرتفع فيه ثمن التعبئة بسبب البطش والقمع المغلظ لقاء ذلك. لا غرابة إذن أن يتفق معظم النشطاء والمراقبين فى عام ١٩٩٨م على أن النظام الحاكم قد عاد القهقرى تقريباً إلى الدائرة المغلقة للسنوات السوداء فى عقد الثمانينات^(٦٠).

على أية حال، بينما أمست جماعات المعارضة تخشى من عقاب الملك، فإنهم لم يكونوا يخشون بعضهم بعضاً. ففي حقيقة الأمر، ما زادهم البطش والقمع إلا توحيداً والتقاءً. وفي الواقع، فإن التعددية السياسية، والصراع الذي دخلوا فيه معاً من أجل الحصول عليها، من شأنه أن ينتفع به الجميع كافة. ولقد فسر مرشد الإخوان المسلمين، وهو خليل الشوبكى، مسألة تعاون جماعته مع الأحزاب اليسارية قائلاً: "إن هذا ما هو إلا تنسيق بشأن قضية مشتركة شائعة. ولا يعنى أننا نعتزف بشرعية أفكارهم. ونحن نؤمن بالتعددية السياسية طالما كانت فى حدود الإطار الإسلامى العام. وما ننشده من أجل أنفسنا، فإننا ننشده للآخرين أيضاً" (Lust-Okar 2004) (٦١).

الخلاصة:

إن ديناميات القلاقل السياسية إبان فترات الأزمات الاقتصادية ينبغي لها أن تتباين بطريقة منهجية نظامية، ويتوقف ذلك على هياكل التنافس. ففي ظل هيكل تنافسى موحد، ترتفع المطالب السياسية مع ارتفاع حدة السخط الجماهيرى وعدم رضا الشعب. وإبان الأزمات الاقتصادية المستحكمة أو المطبقة، يصبح الخصوم السياسيون على الأرجح أكثر احتمالاً لأن يطالبوا بالتغيير السياسى. وتتسع كذلك الائتلافات التى يشكونها مع استمرار الأزمات. وفي إطار هيكل تنافسى منقسم، يصبح الخصوم المتضمنون فيه أقل احتمالاً لأن يضغطوا من أجل التغيير السياسى فى ظل استمرار الأزمات وطول أمدها. وتصير هذه المعارضة بمنزلة التهديد المتنامى لكل من الحكومة والمعارضة الموالية لها، وتفضى تقريباً إلى إصابة الأخيرة بالشلل. أما النخب المتضمنة فى النظام، وقد باتت تخشى من احتمال أن تقوم القوى الراديكالية باستغلال عدم الاستقرار السياسى من أجل الضغط لتحقيق مآربهم الخاصة، فأصبحت محجمة عن تعبئة الجماهير وحشدها ضد القائمين بالسلطة أو ضد من هم بسدة الحكم.

باختصار، فإن تمديدنا تحليل العلاقات بين الحكومة والمعارضة؛ لينضوى على كيف يقوم أهل السلطة والحكم برسم هيكل العلاقات بين جماعات المعارضة المتنافسة، لأمر مفيد من الناحية النظرية. وفي الواقع، لا تقتصر هياكل التنافس على الملكيات أو البلدان ذات الحكم الملكي. والقائنا نظرة موجزة على مصر توحى لنا بأن هيكل التنافس المنقسم بعد حسنى مبارك ساعد على الحفاظ على المعارضة الموالية له لتظل على المحك، وبخاصة فى الفترة الممتدة من السنوات المبكرة إلى منتصف تسعينات القرن العشرين. وبالمثل، فى إيران، أدى قرار الشاه بإلغاء أحزاب المعارضة المتنافسة فى منتصف سبعينات القرن العشرين، إلى إزالة أى آثار باقية للشرعية عن النظام الحزبى جذرياً. وكانت النتيجة هى بزوغ هيكل تنافسى موحد انضوى تحت لوائه ائتلاف شاسع من قوى المعارضة التى توحدت من أجل إطاحة الشاه.

وبرغم أهمية هياكل التنافس، فإن عدداً ضخماً من الأسئلة ما يزال دون إجابة. وأكثر القضايا الشائكة هى اكتشاف: لماذا يسعى القائمون بالحكم إلى ترويج الترتيبات المؤسسية التى يفعلونها؟ فلماذا يختار القائمون بالحكم الاعتراف بمشاركة شطر أكثر اتساعاً أو ضيقاً من الدوائر الانتخابية والسياسية فى النظام الرسمى؟ إن تفهمنا لهذا الأمر مسألة أكثر مشقة وصعوبة من التحقيق فى كيفية تأثير هذه المؤسسات فى السلوك السياسى، غير أنه مهم للغاية. أما التساؤل الثانى المتبقى فهو: كيف يصمد القائمون فى سدة الحكم وبهذه الترتيبات المؤسسية أمام التحديات السياسية القاسية؟ فمتى تقوم درجة التحرر السياسى "الليبرالية السياسية" بوضع حد لمطالب الخصوم، ومتى تزودنا بالوقود اللازم لعملية تعبئة جماهيرية أعظم؟ إن الأعمال البحثية التمهيدية توحى بأن نظاماً أمنياً ضعيفاً - قد تستطيع جماعات المعارضة فى ظلّه استغلال بعض مستويات القلاقل السياسية - ربما يساعد بالفعل على تخفيض المعارضة فى هيكل تنافسى منقسم، وليس فى هيكل تنافسى موحد. ومن أجل أن نفهم

فرص الإصلاح السياسى فى البلدان السلطوية، يتعين علينا أولاً أن نستوعب ملياً كيف يتسنى للقائمين بالسلطة أن يروجوا لعلاقات مختلفة بين خصومهم السياسيين ويحافظوا عليها.

الهوامش

(١) إن المناقشات حول كيف تستغل نخب المعارضة الأزمات الاقتصادية للمطالبة بالتغيير السياسي كانت سائدة على وجه خاص في أوائل تسعينات القرن العشرين. انظر: (Widner: 1994; Eckstein: 1989; Stokes, 1996: 544-565; and Buendia, 1996: 566-591). وينهض عدد ضخم من الأدبيات أيضاً على الافتراض القائل بأن الأزمات الاقتصادية تحاكي عدم الاستقرار السياسي، ويشتمل على أعمال: (Harik and Suleiman: 1992; Salame: 1994; Barkey: 1992; and Bienen and Herbst, 1996: 23-42).

(٢) حول نظم الحكم، انظر: (Massad: 2001; Brand: 1994, 1998; Satloff: 1994; Jureidini and McLaurin: 1984; Fathi: 1994; Mutawi: 1987; Schimi: 1992; Zartman: 1988; Ben Ali, 1989: 51-72; and Waterbury: 1970).

(٣) تنامي معدل البطالة بين أولئك الحاصلين على تعليم ثانوي من ٢٧,٦ بالمائة في عام ١٩٨٤م إلى ٤٣,٤ بالمائة في عام ١٩٩٠م (Direction de la Statistique 1990, 1993).

(٤) ثمة فرضيات مماثلة استقيناها من الأدبيات التي عالجت عمليات التعبئة. انظر: (Tilly: 1978).

(٥) في الأردن، حدث أن جميع الأحزاب السياسية أجبرت على العمل من تحت الأرض في عام ١٩٥٧م، وتم نزع الصفة السياسية عن النقابات العمالية فعلياً في أوائل سبعينات القرن العشرين. وأدت الانقسامات بين الفلسطينيين وأردنيين إمارة شرق الأردن إلى توهين المجتمع المدني وإضعافه. وفي المغرب، تم السماح للأحزاب السياسية بالعمل علانية جهاراً نهاراً بدءاً من أوائل سبعينات القرن العشرين، وكان لحزبي المعارضة الرئيسيين وهما: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال، روابط وثيقة مع اثنين من ثلاثة اتحادات كبرى شكلت مظلة، وهما: اتحاد العمل الديمقراطي الذي كان يرتبط بعلاقات مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، والاتحاد العام للعمال في المغرب الذي كانت له علاقات تربطه مع حزب الاستقلال.

(٦) تتداخل دراسات الرموز والنماذج جزئياً مع تلك التي نادى بها (Dahl: 1971) و (Tilly: 1978, ch. 3)، غير أن أيّاً منها لم يتم بفحص تأثيرات الانقسامات في النظام الرسمي على استعداد أحزاب المعارضة للتعبئة والحشد.

(٧) من أجل تقديم عرض رسمي لهذا الجدل، انظر: (Lust-Okar: 2005).

(٨) حول المطالب، انظر: (Ittihad Ishtiraki, June 12, 1981: 2). على أية حال، نجد أن زعامة حزب اتحاد العمل المغربي جادلت بأن (في ١٨ يونيو ١٩٨١م: أثر النجاح التام للإضراب العام في الدار البيضاء والمحمدية، في النظام، وفي العزم والتصميم، والحماسة، والمسئولية). (Juin 1981: succès total de ١٨ la grève générale à Casablanca et Mohammadia dans l'ordre, la détermination, l'enthousiasme et la responsabilité) انظر: (L'avant garde, June 18, 1981: 1).

(٩) مقابلات شخصية مع زعماء أحزاب وأعضاء حزبيين وكذلك مراقبين مغاربة.

(١٠) سجل وزير الداخلية ستة وستين قتيلاً وإحدى عشر إصابة بجراح؛ وتجادل أحزاب المعارضة، ورابطة المغاربة في فرنسا، وعضو كندي في اللجنة الدولية للمحلفين، بأن رقماً يتراوح بين ستمائة إلى ألف متظاهر قد لقوا مصرعهم. (Le Monde, July 1, 1981: 6; Africa Diary, November 19-25, 1981: 10747-10748).

(١١) زعم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وحزب مؤتمر العمل الديمقراطي أن ١٦٢ من أعضائهما قد ألقى القبض عليهم، انظر: (Maroc soir, June 28, 1981; Al bayane, July 16, 1981).

(١٢) زادت أسعار السكر، والزيت، والدقيق بنسبة ٣٠ بالمائة، ٥٢ بالمائة، و٨٧ بالمائة على التوالي بين عامي ١٩٨٢م، و١٩٨٥م (Santucci 1986: 904-932).

(١٣) انظر على وجه الخصوص مقابلاتي الشخصية مع "عبدالمجيد بوزوية" مساعد الأمين العام وأمين الإعلام في حزب مؤتمر العمل الديمقراطي، وعضو مجلس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (Bouzouha 1985). ولقد أكد على هذه البصيرة أعضاء حزبيين آخرون ومراقبون آخرون.

(١٤) نتيجة لهذا، ارتفعت الأسعار بمقدار ٦٧ بالمائة بالنسبة إلى الزبد، ٣٣ بالمائة بالنسبة إلى زيت الطعام، و١٦ بالمائة على قطع السكر.

(١٥) اندلعت أكثر المظاهرات خطورة في منطقة: الحصيمة، ونادور، وتطوان في الشمال (Clement 1993: 392-406).

(١٦) هذه الاتحادات التي تم دعمها بمنح من القصر كانت قد تشكلت في: مراكش، وصالي، وفاس، والعجدة، والفقيه، وطازا، وطنجة. واشتمل زعمائها على الحاج ميديوري (رئيس الأمن الملكي)، ومحمد عوض (مستشار القصر)، ومحمد كياج (وزير المالية)، وأحمد عثمان (الأخ غير الشقيق للملك، ورئيس الوزراء الأسبق)، ومعطى بوعبيد (أحد رؤساء الوزراء السابقين).

(١٧) حصل حزب الاتحاد الدستوري الذي تشكل قبل الانتخابات بأسبوع واحد على ٢٤,٧٩ بالمائة من الأصوات و٨٣ مقعداً. وفاز حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بـ ١٢,٣٩ بالمائة من الأصوات، وتسعة وثلاثين مقعداً؛ كما فاز حزب الاستقلال بـ ١٥,٣٣ ، وثلاثة وأربعين مقعداً (Lamalif, October 1984: 4-5; Eickelman 1987: 177-204; Claisse 1985, 631-668).

(١٨) المقابلات مع مصطفى طراب (مستشار الملك الحسن الثاني) في ١٢ يوليو ١٩٩٥م؛ وعبدالمجيد بوزوية، في ١٤ يوليو ١٩٩٥م؛ وعلى ياتا (الأمين العام لحزب الترقى والاشتراكية، وهو عضو بالبرلمان). انظر أيضاً: *Economie et Socialisme*, January 1992: 87-114.

(١٩) مقابلات مع محمد الميرغدى (عضو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية)، و نوبير عماوى (الأمين العام لمؤتمر العمل الديمقراطي، وعضو اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية)، عقدت في شهر مايو من عام ١٩٩٥م، ومع عبدالمجيد بوزوية في ١٤ يوليو ١٩٩٥م.

(٢٠) أعطت نتائج الانتخابات لحزب الاتحاد الدستوري ستة وستين مقعداً، وحزب الديمقراطي الوطني (Parti National Democrate) اثنين وعشرين مقعداً. وحصلت الكتلة الديمقراطية على خمسة وثلاثين مقعداً لصالح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وتسعة وأربعين مقعداً لحزب الاستقلال، وخمسة عشر مقعداً لحزب الترقى والاشتراكية، ومقعدين لمنظمة العمل الديمقراطي والشعبي، وأربعة مقاعد لحزب مؤتمر العمل الديمقراطي، ومقعدين للاتحاد العام للعمال بالمغرب. وحصلت الأحزاب الموالية للملك على ثلاثة وثلاثين مقعداً للجمعية الوطنية للمستقلين (Rassemblement National des Independants)، وخمسة وعشرين مقعداً للحركة الشعبية الوطنية (Mouvement National Populaire, MNP)، وثلاثة مقاعد لحزب الديمقراطية والاستقلال (Parti Democratique et de l'Independence, PDI)، وثلاثة مقاعد لحزب اتحاد العمل المغربي، ومقعدين للمستقلين.

(٢١) جادلت الأحزاب بأنه ليس التغيير السياسى الحقيقى ممكناً طالما أن دريس بصرى، وزير الداخلية ذا الصول والجول والخدمة الطويلة، ظل فى منصبه. وساور البعض أيضاً القلق من أن التضمين المحدود فى الحكومة من شأنه أن يوهن الأحزاب (Middle East, November 1993: 12). ومقابلاتى الشخصية مع "عبدالمجيد بوزوية، و نوبير عماوى، وبرايم رشيدى، (عضو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، ونائب رئيس لجنة معارف وعضو البرلمان)، وعقدت فى الدار البيضاء فى ١ يونيو ١٩٩٥م. انظر أيضاً: *Le Matin du Sahara*, October 9, 1993; Agnouche, unpublished manuscript; and Waltz (1999: 282-305).

(٢٢) مقابلة شخصية مع السيد شيرات (عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال بالمغرب، وعضو المكتب السياسى لحزب الاستقلال) فى الدار البيضاء فى ٢٠ يوليو ١٩٩٥م. ولقد أكد هذه الرواية أعضاء الحزب وأعضاء الاتحاد الذين مثلوا حزب الاستقلال/ الاتحاد العام للعمال بالمغرب، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية/ حزب مؤتمر العمل الديمقراطي.

(٢٣) قام الجدل على أساس من المادة ١٤ من الدستور التى أوضحت أن القانون (الذى لم يكن قد تم صياغته بعد) سوف يضع الخطوط العريضة لمتى يكون الإضراب مشروعاً. وفى ظل غياب القانون، جادل الملك بأن القصر لديه الحق فى أن يعلن أن الإضراب المزمع شنه إنما هو إضراب غير شرعى.

(٢٤) الجدير بالذكر أن الملك طرد رئيس الوزراء العمراني الذي كان يناصب النقابات والاتحادات العمالية العداء، وعين الفيلالي رئيساً لوزراء المغرب بدلاً منه.

(٢٥) تدهور التعاون بين أحزاب الكتلة، وثمة تغييرات كبرى طرأت على زعامة منظمة العمل الديمقراطي والشعبي، وانفجارات داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية؛ وانعقد لأول مرة مؤتمر انقسامي حامى الوطيس لحزب الترقى والاشتراكية. انظر المقابلات الشخصية مع أعضاء الحزب، و-La vie econ-omique بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٥: ٢-٤؛ و Maroc Hebdo بتاريخ ٢٨ يوليو - ٧ سبتمبر ١٩٩٥: ٦-٧؛ انظر أيضاً: (Barraoui: 3-4 and Mansour 1995: 24-25).

(٢٦) كانت ثمة شائعات منتشرة حول مشاركة هذا الاتحاد وزعماء الأحزاب فى هذه المخاوف والقلق، وتم ملاحظة ذلك فى المقابلات الشخصية مع أعضاء الحزب. وأكد أحد الدبلوماسيين الغربيين أيضاً هذا الأمر فى إحدى المقابلات معه، عقدت فى الرباط، بالمغرب فى ٢٧ يونيو ١٩٩٥م.

(٢٧) حصلت الاتحادات على تعويض قدره نصف المرتب طوال فترة الإضراب، وعلاوة سنوية قدرها ١٣٥٠ درهماً لكل عامل، وتكوين مجلس استشارى وطنى جديد (1: Ittihad Ishtiraki, June 3, 1995).

(٢٨) تم طرد دريس بصرى فقط حينما تولى الملك محمد السادس العرش بعد وفاة أبيه. وحول المناقشات انظر: 19: FBIS, January 11, 1995.

(٢٩) اشتمل مجلس الوزراء على حزب الاتحاد الدستوري، وحزب الديمقراطي الوطنى، وغيرهما، فى حين أن الجمعية الوطنية للمستقلين التى يتزعمها أحمد عثمان، والحركة الشعبية الوطنية التى يتزعمها محجوبى أهاردان، فقد بقيا خارج الحكومة نظراً لوجود نزاع حول اختيار الوزراء والحقائب الوزارية. (FBIS, March 22, 1995: 23).

(٣٠) لوحظ هذا لأول مرة فى مقابلاتى الشخصية مع الميرغدى فى مدينة فاس فى ١٦ مايو ١٩٩٥، وأكدته أعضاء آخرون حزبيين وغير حزبيين.

(٣١) المذكرة الداخلية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تم ذكرها فى (Soudan, 1995: 16-17). أما المفاربة المهتمون بشئون السياسة والحكم فقد عبروا عن مخاوفهم من تنامي قوة الإسلاميين والمد الإسلامى، والتهديد المصاحب لذلك وهو التدخل العسكرى، واشتمل هؤلاء على: نجيب أكسبى (عضو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وأستاذ علم الاقتصاد فى المعهد الزراعى بالرباط، ١٣ يوليو ١٩٩٥م)؛ وعبدالحى مودين (أستاذ العلوم السياسية) فى الرباط، ٦ يوليو ١٩٩٥م؛ وعبدالله صاف (أستاذ العلوم السياسية فى جامعة محمد الخامس) فى الرباط، ٢٤ يوليو، ١٩٩٥م؛ وعيسى الوردى (عضو اللجنة المركزية لمنظمة العمل الديمقراطي والشعبي) فى الرباط، ٢٦ يونيو ١٩٩٥م. كما لاحظ ذلك أيضاً المسئول الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى الدار البيضاء فى ١٨ مارس ١٩٩٥م.

(٣٢) تشتمل الأمثلة على ملحق إسلامى لعدد يوم الجمعة من صحيفة حزب الاستقلال، ومناشدة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية للإسلاميين عبر عودة محمد بصرى (Marks, 1993: 24-25).

(٢٣) كما لاحظ كليمنت هنرى مور بأن: "الوقت ربما ينفد سريعاً من الأحزاب" (Clement Henry Moore, 1995: 16-17).

تم الإعراب عن مخاوف مشابهة وقلق مماثل أثناء اجتماع لشباب حزب الترقى والاشتراكية قبل انعقاد "المؤتمر القومى" فى عام ١٩٩٥م، لمركز عبدالعزيز بلال للدراسات والبحوث، فى الرباط، ٨ يوليو ١٩٩٥م، وفى أثناء مقابلة شخصية مع حافظ أميرى (عضو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية والمسئول السابق عن تجنيد الشباب)، فى الرباط، ٧ يوليو ١٩٩٥م. وقدر المسئول السياسى للولايات المتحدة الأمريكية فى الدار البيضاء أنه من بين صفوف الشباب، كان الإسلاميون يبرزون فى أعدادهم اليساريين بنسبة ١٠ إلى ١ (interview, Casablanca, March, 1995).

(٢٤) لاحظ أعضاء الحزب أن "هذا التوقيت ليس هو الوقت المناسب" لى يتم تعبئة الجماهير وحشدها، غير أن الطلاب جادلوا بأن الأحزاب أصبحت غير راغبة فى تحدى القصر (economic students, group interviews, April 30, 1995). ولاحظ الدبلوماسيون الغربيون أيضاً هذا التمتع أو عدم الرغبة فى مقابلاتهم الشخصية (Rabat, 1995).

(٢٥) مقابلة شخصية مع عبدالحى مودين (أستاذ العلوم السياسية)، فى ٦ يوليو، ١٩٩٥م، بالرباط، المغرب. وثمة أعضاء حزبيين آخرون والمسؤولين الأمريكان السابق الإشارة إليهما، قد اتفقت أراؤهم (Rabat, 1995).

(٢٦) فى مارس عام ١٩٨٢م، نشرت إحدى العائلات ذات المكانة، كتاب "الأفق الاقتصادى" من أجل القيام بحملة لدعم الحريات الديمقراطية. إلا أن الحكومة قامت بوقفه عقب مرور عشرين أسبوعاً من نشره.

(٢٧) تم تأسيس المجلس الاستشارى الوطنى فى عام ١٩٧٨م بوصفه مجلساً معيناً يقدم المشورة للحكومة. ولم تكن لهذا لمجلس صلاحيات وضع التشريعات أو رفضها، وأدى عمله بالمقام الأول فى "اصطفاء المفكرين ورجال الأعمال، لترضية القطاعات التقليدية من المجتمع ومن أجل تعبئة التأييد والدعم لنظام الحكم" (Khouri, 1981: 435-447).

(٢٨) مقابلة شخصية مع جمال شاعر، ٢٧ إبريل ١٩٩٧م.

(٢٩) يقترح البعض أن افتتاح البرلمان كان مقصوداً به أيضاً المساعدة على تهيئة المملكة للدخول فى مباحثات سلام أردنية - إسرائيلية - فلسطينية (Khouri, 1984: A 10). على أية حال، لعب الضغط الشعبى دوراً كذلك (Fathi, 1994: 103).

(٤٠) رسالة من الملك حسين إلى رئيس الوزراء زيد الرفاعى، نشرت فى صحيفة Jordan Times بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٥م: ١.

(٤١) الأكثر بروزاً من بين هؤلاء كان: العقيلة، أجبر على تقديم استقالته من منصبه فى وزارة التربية والتعليم، وتم منعه من العودة إلى جامعة الأردن. فى المجمل العام، أحالت الحكومة سبعة من الإخوان المسلمون إلى التقاعد من مناصبهم فى وزارة التربية والتعليم.

- (٤٢) لوحظ ذلك أولاً في مقابلة شخصية مع محمد مصرى (باحث في مركز البحوث الاستراتيجية) عمان، ١٠ نوفمبر ١٩٩٥م؛ واتفقت آراء مراقبين أردنيين وغربيين آخرين.
- (٤٣) بينت الدراسات الاقتصادية وجود تدهور من ١٨٠٠ دولار نصيب الفرد الواحد في عام ١٩٨٢م إلى ٩٠٠ دولار في عام ١٩٨٨م (Andoni, 1989c: 4).
- (٤٤) مقابلات شخصية مع رضوان عبدالله (أستاذ العلوم السياسية، بجامعة الأردن) في نوفمبر ١٩٩٥؛ وعيسى مدنات (عضو مؤسس في الحزب الشيوعي الأردني) في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م؛ أيضاً (Andoni, 1989b: A1-20; Tyler: 1989b: 23A).
- (٤٥) تلاحظ ذلك لى أول مرة في أثناء مقابلة شخصية مع عيسى مدنات، في عمان، بالأردن، في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م.
- (٤٦) هو مسؤول سابق كبير ومجهول الهوية، ذكر في (Andoni, 1989c: 4).
- (٤٧) صحفي أردني ذكر في (Muffett, 1993: 3). وبالمثل، (Tyler: 1989a: A21).
- (٤٨) حظي بالانتخاب اثنان وعشرون من مناصري الإخوان المسلمين، وخمسة عشر من الإسلاميين من ذوي الانتماءات الأخرى، وعشرة من المرشحين العلمانيين المناهضين للحكومة. وتم تعيين مضر بدران رئيساً للوزراء بسبب علاقاته الحسنة مع الإسلاميين.
- (٤٩) هكذا، نهض الرأي العام على أساس من مدى وكيف يتم التعامل مع المظالم الاقتصادية تعاملًا حسنًا، وليس المطالب السياسية (Center for Strategic Studies 1993: 3).
- (٥٠) ظلت جماعتان راديكاليتان صغيرتان على الهامش وهما: الجهاد الإسلامي البيت المقدس، وحزب التحرير (Milton-Edwards 1991: 88-108; Taji-Farouki 1996).
- (٥١) سمح مشروع الاقتراع السابق للناخبين بأن يدلوا بأصواتهم لانتخاب عدد كثير من المرشحين طالما كانت هناك مقاعد مخصصة لهم بالبرلمان عن الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء. وتجادل المعارضة بأن إلغاء خيار الاقتراع لانتخاب مرشحين بأصوات متعددة حداً بالمقترعين إلى أن يختاروا مرشحينهم طبقاً للولاءات القبلية وعلاقات المنفعة الناتجة عن المحسوبيات والمحابة وتعيين الأقارب، وأن تقسيم المناطق إلى دوائر انتخابية لإعطاء أحزاب معينة أغلبية انتخابية على حساب الآخرين جاء ليحبذ المقاطعات التقليدية والريفية بأفضلية على المدن ومعسكرات اللاجئين الفلسطينيين (al-Urdon al-Jadid Research Center: 1995).
- (٥٢) سار القصر على الفرع التنفيذي في أعقاب عملية التحرر الليبرالية. لاحظ ذلك رضوان عبدالله، ١٩ نوفمبر ١٩٩٥م، وأكدها نشطاء أردنيون آخرون، وشخصيات غير ناشطة سياسياً، ومراقبون غربيون.
- (٥٣) ثمة دراسة أجريت في عام ١٩٩٤م، اكتشفت أن ٨٠ بالمائة من الأردنيين يعارضون معاهدة السلام (EIU 1994: 8).

(٥٤) زايد (١٩٩٥: ١) وملاحظاتي التي استقيتها من عبدالكريم كباريتي (وزير الشؤون الخارجية)، مما فتح المجال للتعليقات في إحدى الحلقات النقاشية حول الديمقراطية وحكم القانون، عمان، ١٩ نوفمبر ١٩٩٥م.

(٥٥) (Andoni 1995: 16-17). وكان أكثر الأشياء جدارة بالذكر هو إلقاء القبض على ليث الشبيلات ذي التوجهات الإسلامية في ٩ ديسمبر ١٩٩٥م. وفهمت الجماهير والعامة من الناس أن القبض عليه إنما هو إشارة إلى خصوم عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

(٥٦) إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الذي كان شريكاً للملك حسين عامل الأردن في توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ومع ياسر عرفات في اتفاقات أوسلو، تعرض للاغتيال على يد شاب إسرائيلي في ٤ نوفمبر ١٩٩٥م. ولقد شاهدت أنا بنفسى الأردنيين وهم يتفرجون على محطة التلفزيون الرسمية التي نقلت بثاً تليفزيونياً مباشراً للملك حسين والملكة نور، وقد بدا عليهما الدهول والذهشة حينما كانا يحضران تشييع جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي. وكثير من الأردنيين أصيبوا بالصدمة، إذ كانوا متعاطفين مع العنوان العريض لصحيفة الإسلاميين وجاء فيه: "مصرع المجرم" بدرجة أكبر من تعاطفهم مع إلقاء الملك حسين لنظرات الوداع الأخيرة على جثمان رابين.

(٥٧) اشتملت الأحزاب التي قاطعت الانتخابات على: الإخوان المسلمين، وجبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية الأردني اليساري العلماني، و"تحشد" حزب الجبهة الدستورية، وحزب الأنصار العرب الأردنيين، وحزب العمل القومي (الحق). وانضم أيضاً إلى المقاطعة وزير الداخلية الأسبق سليمان عرار، وحزب المستقبل، ورئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري، وأحمد عبيدات.

(٥٨) تم ترتيب موعد المؤتمر ليتزامن مع الذكرى السبعين للمؤتمر الوطني الأول، والذي أصدرت فيه قوى المعارضة الوطنية ما أطلق عليه "الميثاق الوطني"، وأعربوا عن مظالمهم للأمير عبدالله.

(٥٩) شكلت الانقسامات داخل الأحزاب معضلة أيضاً. انظر المقابلات الشخصية مع: رضوان عبدالله، في ١٥ نوفمبر ١٩٩٥م، سعدة كيلاني (من صحيفة Jordan Times) بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٩٥م، وعيسى مدنات، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م. انظر أيضاً: (Shahin 1992: 1. 5).

(٦٠) مقابلات شخصية مع نخب حزبية وصفوة من الأحزاب ومراقبين أجريت في ١٩٩٨م.

(٦١) انظر أيضاً: (Robinson 1997: 373-387).

الفصل الثامن

الأمراء. والبرلمانات، وفرص الديمقراطية

فى الخليج العربى

مايكل هيرب

يقوم هذا الفصل بعمل مقارنة بين الملكيات، "نظم الحكم الملكى" العربية، وغيرها من الملكيات فى الأصقاع الأخرى من العالم. ويدرس ما إذا كان المسار صوب الديمقراطية الذى سارت فيه الملكيات الدستورية الأوروبية المعاصرة، من الممكن استنساخه فى الشرق الأوسط أم لا، وبخاصة فى الملكيات العديدة التى لديها برلمانات منتخبة، غير أنها عاجزة عن الوفاء بمعايير الديمقراطية القائمة فى عالم اليوم؛ لأن هذه الهيئات التشريعية ضعيفة جداً فى مواجهة للملك. وحيثما كانت الانتخابات البرلمانية أصلاً حرة ونزيهة، بقدر معقول، فإن تصويب هذا الخلل الدستورى فى السلطة بين فرعى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، يظهر وكأنه الخطوة الحاسمة نحو إنجاز الديمقراطية، غير أن المقارنة تكشف عن حواجز عديدة تعرقل الإصلاح الدستورى فى الملكيات العربية.

ويفتقد العالم العربى أى ديمقراطية، ومع ذلك نكتشف وجود برلمانات منتخبة فى عدة ملكيات عربية. والانتخابات التى تجرى لشغل هذه البرلمانات غالباً ما تكون نزيهة بقدر معقول: فإذا حظيت البرلمانات المنتخبة بصلاحيات وسلطات أكبر فوق السلطة التنفيذية، فإن هذه البلدان تصير ديمقراطية أو قاب قوسين أو أدنى من ذلك. فماذا يكون لنا أن نفعل إزاء هذه الأنظمة السياسية، التى تعتبر سلطوية مستبدة وفقاً للإجراءات المعيارية، ومع ذلك فإنها تنطوى أيضاً على عناصر ديمقراطية رئيسية ؟ فى تسعينات القرن العشرين، بحث أولئك الذين يدرسون منطقة الشرق الأوسط عن شارات تدل على أن العالم العربى سوف ينضم إلى الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى أو الديمقراطية. بيد أن هذه الآمال خابت وكان مآلها الإحباط؛ ذلك أن كلاً من الملكيات والجمهوريات سواء بسواء ظلت استبدادية. وفى عهد قريب جداً، اقترح البعض أن التلميحات ببزوغ الليبرالية أو التحول إلى الليبرالية التى رأيناها فى السنوات الأخيرة لم ترق عن كونها شيئاً ضئيلاً؛ أو فى حقيقة الأمر لم تؤد إلا إلى تقوية نظم الحكم السلطوية القائمة وتعزيزها. واكتشف دانيال برومبيرج -Daniel Brumberg، على سبيل المثال، أن بداخل نظم الحكم الملكية العربية (وغيرها من نظم الحكم العربية الأوتوقراطية المطلقة وقد تسعى صوب التحرر) "سياسة تدرجية تقتفى درجاتها الصغيرة الخطوط الكونتورية الحزينة لدائرة منحرفة أخلاقياً وغير عفيفة" لا تمنح "مساراً حقيقياً للتقدم للأمام" (Daniel Brumberg 2002: 66-67)^(١).

وفى هذا الفصل، أقوم بعقد مقارنة بين تجارب البرلمانات القائمة حالياً فى الملكيات العربية بتجارب الملكيات التى لديها برلمانات وذلك فى أجزاء أخرى من العالم. وكان بعض هذه التجارب ناجعاً، من حيث إن البرلمانات الضعيفة أضحت قوية وباتت بلدانها بلداناً ديمقراطية أو ديمقراطيات. وفى أصقاع أخرى، انتهى الأمر بهذه التجارب البرلمانية إلى انتقال أو تحول فحسب إلى نوع مختلف من

السلطوية والاستبداد. وتساعدنا هذه المقارنات على تحديد بعض من الحواجز المباشرة التي تحول دون تحقق الحكم البرلماني القائم على الأحزاب السياسية في الملكيات العربية، وتجلب لنا الأدلة الحاسمة التي تبرهن على ما إذا كانت هذه البرلمانات توفر سبيلاً نحو مستقبل ديمقراطي زاخر أم لا، وكيف يتثنى ذلك ؟

إن مناقشة الملكيات الدستورية تقدم لنا نفاذاً في البصيرة إلى عملية التحول الديمقراطية أو الديمقراطية، وهي المسألة التي لاقت قليل عناية في الأدبيات التي تناولت التحولات السياسية. وتعالج هذه الأدبيات التحولات واضحة المعالم والمفاجئة نسبياً من ذلك النوع الموجود في الموجة الثالثة من الديمقراطية في جنوب أوروبا وبلدان أمريكا اللاتينية، حيث أوضحت الانتخابات بشيراً بتحويلات وشيكة صوب الديمقراطية (Caroth-ers 2002). فهذا هو نوع التحول الذي بحث الكثيرون عنه في العالم العربي في تسعينات القرن العشرين، وإنني لأجادل هنا بأن ثمة سبباً ضئيلاً في الاعتقاد بأن الانتخابات سوف تتمخض سريعاً عن الديمقراطية في أى من الملكيات العربية. وعقد المقارنات مع الملكيات من خارج المنطقة العربية يرقى من استيعابنا أيضاً لنظم الحكم هذه التي تتصف بكونها مميزة بعض الشيء وسلطوية بل وحتى غريبة. وصحيح أن تحليلي هنا تأطر وفقاً لمعاني التحول الديمقراطي - فهو يميل إلى ما أطلق عليه جاسون براونلي "التنبؤ بالديمقراطية" (Brownlee 2002a: 478). على أية حال، فإن فحصنا لدور البرلمانات في نظم الحكم هذه، والطرق التي تقوم بمقتضاها سواء بالتضييق على المسؤولين التنفيذيين أم لا، تساعدنا على فهم كيف تعمل نظم الحكم السلطوية الاستبدادية^(٢). إن البرلمانات بمنزلة مؤسسات سياسية مهمة من الناحية المحورية في نظم الحكم المستبدة هذه، ذلك أنها تقوم بتحديد شخصية نظم الحكم وتشكل علاقاتها مع المواطنين.

من الملكية الدستورية إلى النظام البرلماني :

وتزودنا الأدبيات التاريخية أيضاً بمصطلح معياري - ألا وهو النظام البرلماني أو نزعة التمسك بالمبادئ البرلمانية (Parliamentarism) - لوصف نظام حكم ملكي تقوم الأحزاب السياسية فيه داخل البرلمان بتحديد تركيبة الحكومة، وحيث يكون للعاهل صوت واه. فإذا كان حق الانتخاب عاماً، وافتقد الملك (أو المجلس الثاني غير المنتخب) إلى صلاحيات جوهرية وبقائية، فإن مثل هذا النظام يعتبر ديمقراطية معيارية. وأنا مهتم على نحو خصوصي بالكيفية التي يتم بها إنجاز النظام البرلماني وتحت أي شروط يتثنى ذلك.

وفى سياق المقارنة، نجد أن الملكيات العربية القائمة على البرلمانات تعتبر ملكيات دستورية. ويحظى هذا العرف بقبول واسع في الأدبيات التاريخية للإشارة إلى نظام حكم ملكي ذي برلمان منتخب لم يغتصب صلاحيات الملك بخصوص تحديد تركيبة الوزارة. ولسوء الحظ، فإن المصطلح "ملكية دستورية" يشير أيضاً بطريقة شائعة إلى ديمقراطية مزدانة بالحكم الملكي؛ ويصدق هذا على تراث اللغة العربية كما يصدق على تراث اللغة الإنجليزية. وينشأ عن ذلك ارتباك من وجهة النظر الاصطلاحية، غير أن نحت مصطلح جديد - وهو أمر يفعله العلماء دائماً وهم مترددون - من غير المحتمل أن يجعل الأمور أكثر وضوحاً. وهكذا، فإنني سوف أتبع الأدبيات التاريخية وأستخدم المصطلح من أجل الدلالة على النظم التي يحتفظ فيها الملوك بصلاحيات وسلطات جوهرية.

ومثل أي نوع من أنواع نظم الحكم، فإن الملكية الدستورية محتومة بسياق تاريخي محدد رغم كونها أكثر وضوحاً. وترجع جذورها إلى المحاولة التي تمت في القرن التاسع عشر لإضفاء سمة منهجية على نسخة من النموذج البريطاني في الحكم كانت ملائمة لكي تتبناها بلدان أخرى في القارة الأوروبية. ولم يكن النموذج هو النظام البريطاني المتبع في منتصف القرن التاسع عشر، حينما ساد حكم البرلمانات، ولكن

بدلاً من ذلك كان النموذج هو النظام البريطاني المتبع في القرن الثامن عشر، حينما احتفظت الملكية بصلاحيات حقيقية. وتم تصدير هذا النموذج ويشبه كثيراً الديمقراطية القائمة على الانتخابات في عالمنا اليوم - إلى بقاع أخرى من العالم: وتعتبر دول البلقان الجديدة في ظل دساتيرها البلجيكية والملوك الألمان، نماذج مقترحة على نحو خاص. وخارج القارة الأوروبية، في الفترة الممتدة حتى الحرب العالمية الأولى، اعتقد الكثيرون أن سر السلطان والقوة الأوروبية إنما يكمن في الدساتير، وأفضى هذا إلى إقامة - من حيث الشكل على الأقل - ملكيات دستورية في الإمبراطورية العثمانية، وإيران، واليابان (بقدر أكثر نجاحاً). واليوم نعثر على المبادئ الملكية الدستورية للسياسة والحكم في بلدان العالم غير الغربي فحسب. وعلى الرغم من أنها لم تعد تتمتع بالاحترام الدولي الذي نالته إبان القرن التاسع عشر، فإنها ما تزال متواصلة لأنها تزودنا بحل ناجع لمعضلة واجهها معظم الملوك على عصرنا الحديث، ألا وهي: كيف تسمح بوجود ليبرالية مقيدة وتحتفظ في الوقت ذاته بسلطات وصلاحيات جوهرية لصالح العرش.

وهناك عمل مقارن يتصف بكونه واضحاً على نحو ضئيل يحاول أن يتفهم العملية التي يتم بمقتضاها إنجاز حياة برلمانية رائعة في ظل ملكيات دستورية. وعلماء السياسة الذين استكشفوا عملية التحول في البلدان التي انتقلت مبكراً إلى الديمقراطية، مالوا إلى افتراض أن الحياة البرلمانية والتحول للديمقراطية أو "الدمقرطة" ارتبطت بتحرير الطبقة العمالية الذكورية ومنحها حق الاقتراع. ولا يكاد روبرت داهل Robert Dahl يذكر في كتابه بعنوان: (Polyarchy, 1971) أيّاً من الملوك أو البلدان الملكية في معرض مناقشته للديمقراطيات المبكرة. وفي الواقع، يبدو علماء السياسة وكأن لديهم شيئاً ما من المنطقة العمياء التي يعجزون فيها عن الفهم والتمييز لقضية كيف يتم الفوز بحياة برلمانية حقيقية وناجحة. ويؤدي هذا إلى إعاقة فهمنا للملكيات الدستورية العربية، حيث تدور عملية الديمقراطية أو التحول الديمقراطي حول

الهيمنة على المجلس التشريعي ومجلس الوزراء؛ أكثر مما تدور حول الحقوق الدستورية وبخاصة حق الانتخاب.

وكان من بين علماء السياسة المتخصصين في سياسات الشرق الأوسط، بعض من يعملون على الصفات المحددة لنظم الحكم الملكية خلال السنوات الأخيرة^(٢). وجادل الكثيرون من العلماء بأن مبادئ الحكم الملكي تسهل التحول الديمقراطي في العالم العربي؛ ونزعت هذه المجادلات إلى التركيز على مقدرة الملوك على خلق نظام من الأمن المتبادل الذي يتم به تخفيض المخاطر المصاحبة للتحركات صوب الديمقراطية (Dahl, 1971: 16, 47; Herb 1999: 262-263; Korany, Brynen, and Noble 1998: 275-276). ومع ذلك فلا يزال هناك الكثير من الريبة والشك أيضاً في فكرة أن مستقبل الملكيات العربية لا ينتظرها سوى الثورة. على وجه الخصوص، تخطت الملكيات الدستورية بين مبدئين من مبادئ الشرعية السياسية، أحدهما يتعلق بالحكم الملكي، والآخر يتعلق بالحكم الديمقراطي. ويتشكك البعض في استقرار هذا الخليط في ظل العالم الحديث، لأن الحكم الملكي يفتقد إلى الشرعية (Anderson 2001: 59; Huntington 1968: 166-191).

إن منطق المقارنة العابرة للمناطق الجغرافية بين الملكيات ربما يؤدي إلى ارتفاع الريبة والشك، إذا أخذنا في الاعتبار الاختلافات الجوهرية في الزمان، والسياق الاجتماعي والاقتصادي، والمناطق في شتى الحالات. على أية حال، ثمة أسباب للاعتقاد بأن المقارنة لا تقدم لنا معنى أو فحوى فحسب، بل إنها أيضاً متأخرة وفات موعداً استحقاقها منذ أمد طويل. إن هؤلاء الذين دونوا دساتير الملكيات الدستورية العربية اكتشفوا بجلاء ووضوح أن التجربة الأوروبية محط اهتمام لكونها ذات علاقة وصلة، لأنهم وضعوا دساتيرهم وفقاً لأنماط التقاليد الأوروبية في البلدان الملكية الدستورية، وقراءة لدساتير كل من الكويت، والمغرب، والبحرين، والأردن؛ تكشف لنا هذه الحقيقة بوضوح تام^(٥). أكثر من هذا، فإن المقارنة لا تتطلب افتراضاً بأن الملكيات العربية سوف تكرر باختصار، في كل صوب وناحية، تجربة الملكيات في بقاع العالم

وأصقاعه. وتنهض مجادلتى ببساطة على أن التشابهات الدستورية العميقة تجعل من النافع والمفيد أن ننظر إلى تجارب الملكيات فى البقاع الأخرى حينما نحاول أن نتفهم دور البرلمانات فى الملكيات العربية.

دروس مستقاة من بقاع أخرى:

حدث فى سبعة بلدان أوروبية، وهى: (بريطانيا، وبلجيكا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والدانمارك، ولوكسمبورج)، أن قام الملوك بالتنحى عن سلطاتهم وتسليمها على مدار حقبة وعهود زمنية إلى البرلمانات. إن هذا التسليم التدريجى والدائم للسلطات الملكية لصالح الأطراف البرلمانية؛ أخفق فى عدد ضخم جداً من الحالات التى عثرنا عليها عبر معظم مناطق العالم. غير أن عاملاً واحداً يبرز بكل جلال فى الحالات الناجحة. فتلاعب الحكومات فى الانتخابات ميز تقريباً سائر الملكيات الدستورية التى فشلت فى إحداث النقلة والتحول إلى مبادئ الحياة البرلمانية السليمة. فقد كان هذا الأمر نادراً فى الحالات الناجحة^(٦). إن التاريخ السياسى المعيارى لكل من: السويد، والنرويج، والدانمارك، وبلجيكا، وهولندا، لا يذكر أو يقدم ضئيل الذكر لتلاعب الحكومات فى الانتخابات، حتى إبان العهود والفترات المبكرة^(٧). وتقريباً، فإن الملكيات الدستورية كافة التى فشلت فى تحقيق الانتقال المباشر إلى الحياة البرلمانية السليمة، قاست من التلاعبات الانتخابية الخطيرة فى القدر الأعظم من تاريخها، وشمل ذلك كلاً من: العراق، ومصر، والبرتغال، وأسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وإيطاليا، والبرازيل، والمجر. ولقد قاست الملكيات الدستورية بفرنسا، واليابان، واليونان أيضاً من التزييف الانتخابياتى إبان عهود وحقب رئيسية (al-Hasani 1957; Livermore 1976: 97, 288, 314; Carr 1982: 213-214, 357; Herr 1971: 115; Hitchens 1994: 21, 379; Seton-Watson 1967: 17, 45, 91, 151-154, 246-247; Campbell and Sherrard 1968: 100; Scalapino 1953).

وفى مصر والعراق عثرنا على أحد أشكال السياسة والحكم ممكن مقارنته عموماً بتجربة الملكيات الدستورية فى أصقاع وأماكن متنوعة، مثل: البرازيل، وبلغاريا، وأسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، ورومانيا (على الرغم من أن القوى الكبرى الأوروبية كان لها دور ضخم فى حالات البلدان الشرق أوسطية). فقد حكم الملوك فى هذه البلدان من خلال الأحزاب السياسية، وفى نظم تبدو مظهرياً على السطح وكأنها نظم برلمانية. وفى الملكية الدستورية البرازيلية، حينما أصبح مجلس الوزراء مثيراً للمتابع، قام العاهل "بتسمية وزارة جديدة أكثر قبولاً، ومنحها حق حل مجلس النواب". وأعقب ذلك إجراء الانتخابات، وتقرر أنه: "أى مجلس وزراء يشرف على الانتخابات المفضية إلى تكوين مجلس النواب سوف يكون غير ذى كفاءة - بأشد خطورة - إذا فشل فى تأمين أغلبية واسعة من المقاعد" (Barman, 1999: 169). عقباً والطلاب الذين يدرسون السياسة والحكم فى العراق إبان العهد الملكى سوف يدركون هذه الدينامية والتى عثرنا عليها أيضاً فى بقاع أخرى. وفى بلغاريا، على سبيل المثال، إبان منعطف القرن، تم عقد الانتخابات "من أجل تقديم مجلس وزراء معين جديد له أغلبية تابعة له فى الجمعية التشريعية" (Crampton 1997: 124). وفى إيطاليا، جاء: "إنما الحكومة هى التى أجرت الانتخابات، وليست الانتخابات هى التى أجرت الحكومة" (Mack Smith 1997: 180). وتختلف مصر والعراق من حيث ناحية واحدة عن كثير من الحالات الأخرى، وهو أن البريطانيين لعبوا دوراً نشطاً فى السياسة والحكم بالمحاذاة مع القصر والبرلمان. وسعى البريطانيون بطريقة نموذجية إلى إطالة أمد نفوذهم عبر دعم نظامى الحكم الملكيين، وهذان الأخيران نزعا إلى إضعاف البرلمان وتوهميه. وكان للبريطانيين أيضاً تأثير بنزع الشرعية عن النظام السياسى لأن الحصيلة السياسية أو النتائج السياسية كان يحددها؛ ليس البرلمان المنتخب ونظام الحكم الملكى فحسب، وإنما يحددها قوة خارجية تالفة فرضت إرادتها - فى بعض المناسبات - وأملت على الطرفين السياسيين الآخرين. إن التلاعب فى الانتخابات من قبيل ذلك النوع الذى وجدناه فى هاتين

الدولتين الملكيتين الدستوريتين لم يؤد بالضرورة إلى إعاقه ظهور، أو إحياء أحزاب سياسية لها بعض جاذبية انتخابية حقيقية. بيد أن التلاعب الحكومى فى الانتخابات أحدث تأثيراً أكالاً متلفاً ومفسداً فى الأحزاب السياسية، نزع إلى إلقاء شرعية النظام برمته فى غياهب الشك والظنون. فحزب الوفد فى مصر، على سبيل المثال، يحظى بمكانة بارزة فى تاريخ الأحزاب السياسية العربية؛ نظراً لكفاحه المبكر وحيويته المبكرة وتنظيمه الضارب بعمق فى القواعد الجماهيرية. ولما غربت شمس نظام الحكم الملكى البرلمانى فى مصر، على أية حال، علم القوم أنه كان فاسداً شأنه فى ذلك شأن بقية المؤسسة السياسية فى البلاد، وقام بالإطاحة به الضباط الأحرار^(٨). وحيثما كان للانتخابات بعض القدر من الأمانة والنزاهة، ظل الفاعلون السياسيون داخل إطار النظام، حتى على الرغم من أنهم ربما قاموا بالاحتجاج عنوة ضد التقييدات المفروضة على حق الاقتراع أو على استحكام هيمنة القصر واستمرارية السلطات الملكية (كما كانت الحال فى الملكيات الدستورية الواقعة فى شمال غرب أوروبا إبان القرن التاسع عشر). وبمجرد وقوع سאלفة بالتلاعب فى الانتخابات، نجد أنه من العسير التغلب والقضاء عليها. ولقد أجريت انتخابات حرة فى مناسبتها فى بعض من هذه الحالات، (وكثير من هذه الملكيات الدستورية استمرت طوال عقود)، غير أنه لم تتمكن إحداها من إنجاز انتقال أو تحول إلى حياة برلمانية سليمة ودائمة. وفى النهاية، سقط بعض من هذه الملكيات الدستورية إلى هاوية الانقلابات، وتقهقر بعضها الآخر إلى نظم حكم استبدادية مطبقة، وتعرض بعضها الآخر للتدمير جراء الحرب. وفى حين أن التلاعب فى الانتخابات قد انبثق عن أسباب أكثر عمقاً، إلا أن هذه الأسباب العميقة والمتعلقة بفشل الحياة البرلمانية السليمة بدت ظاهرة فى التلاعب الانتخابى؛ فالارتباط بين التلاعب فى الانتخابات وفشل الملكيات الدستورية أمر صارخ ولافت للنظر^(٩).

إنجاز الحياة البرلمانية السليمة:

تم إنجاز الحياة البرلمانية السليمة ببطء في الحالات الناجحة. ومن الناحية النموذجية، فإن فترة مطولة من السيطرة البرلمانية السلبية على مجلس الوزراء؛ قد تحتفظ الملكية فيها بالمبادرة في تعيين الوزراء، لكنها يجب عليها أن تفعل ذلك وهي تضع رغبات البرلمان نصب أعينها. والتحرك من هذه المرحلة إلى حياة برلمانية سليمة لا يتطلب تغيير الدستور، طالما أنه يعطى البرلمان صلاحية واحدة من اثنتين: صلاحية عزل الوزراء أو (الأكثر شيوعاً) صلاحية إعاقه التشريع، وخصوصاً الميزانية^(١٠). وكانت هذه الصلاحيات الدستورية سلبية؛ إذ يستطيع البرلمان إصابة الحكومة بالشلل، غير أن الملك احتفظ بصلاحية اسمية تتعلق بتعيينه مجلس الوزراء. ويتم إنجاز الحياة البرلمانية السليمة حينما يتحقق الملوك من أن أى مجلس وزراء خال من التأييد البرلماني لا يستطيع الحكم، وأن هناك خياراً ضئيلاً، ألا وهو: السماح للأحزاب بتعيين الحكومة^(١١).

رغم ذلك، فإن الملوك أحياناً قد يتجاهلون بكل بساطة الدستور. وبطبيعة الحال، ينطوى هذا على مخاطرة: إذ إن المعارضة قد تنادى بالإضراب عن العمل، وتتزعّم المظاهرات، وتشكل نوادي من حملة البنادق (كما حدث في النرويج والدانمارك)، وقد يهددون حتى بالثورة. ومع ذلك، فإن تهديد الملوك بالمراوغة والالتفاف على الدستور من شأنه أن يخفف من مطالب نواب البرلمان.

وفي حالات أخرى، فإن اعتدال نواب البرلمان يبدو وكأنه يعكس انعدام الحماس من أجل حياة برلمانية سليمة بين جمهور الناخبين. ونستطيع أن نعزى هذا - جزئياً - إلى القيود الملقة على حق الاقتراع، وهي التي تواجدت طوال العهد الذي أنجزت فيه الحياة البرلمانية (فيما عدا الدانمارك). وهذا الأمر يزيد من احتمال أن نوع التوازن بين الملك والبرلمان الذي يقع في الملكيات الدستورية لا يمكن الحفاظ عليه في ظل غياب الحق الكامل للاقتراع. أى إنه في ظل وجود الحق الكامل في الاقتراع، يتعين على

الملكيات: إما أن تكون مطبقة الاستبدادية، أو كاملة الديمقراطية. وفي الملكيات الحديثة، حينما يكون حق الاقتراع العام هو المعيار، فمن شأن ذلك أن يغلق ذلك النوع من الظهور التدريجي للحياة البرلمانية كما رأيناه في الحالات التاريخية.

والحياة البرلمانية السليمة تتطلب وجود أحزاب سياسية. فالبرلمان ذو الفصائل المتغيرة على نحو مستمر، أو المحتوى على مجموعة من المستقلين، من الممكن أن يلحق الهزيمة بالحكومة فيما يخص قضايا معينة، أو قد يقترح على طرد وزراء من مناصبهم، إلا أنه لا يستطيع أن يصوغ برنامجاً أو أن يشكل حكومة في حد ذاته. فالأحزاب السياسية وحدها هي التي يوسعها أن تجعل تفضيلات البرلمان دائمة وأن تعطى البرلمان المقدرة على إملاء تركيبة الوزارة المقدمة إلى الملك. وأخيراً، يتعين على الملك أن يفوض صلاحياته للوزارة في الواقع الفعلي للأمر وكذلك من الناحية الشكلية والرسمية. فهو لا يمكنه أن يدير حكومة موازية من داخل الحاشية (Verney 1957: 234). وفي الممارسة، يبدو أن الملوك يتأخرون غالباً في تسليم السلطة الفعلية أو الصلاحيات الفعلية لوزارتى الشؤون الخارجية و(وزارة الدفاع) أو وزارة القوات المسلحة.

الأمراء، والبرلمانات في الملكيات العربية:

هناك ست ملكيات دستورية في العالم العربي اليوم هي: الأردن، والكويت، والمغرب، والبحرين، وقطر، وعمان. وثمة نظامان للحكم الملكي يظلان استبداديين أو قائمين على الحكم المطلق، ألا وهما: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ولقد صدر وعد بتنظيم انتخابات محلية في دبي، وكان هناك حديث طويل حول الإصلاح في المملكة العربية السعودية^(١٢). وتوحى المناقشات السالفة بوجود حواجز كبرى أمام الحياة البرلمانية السليمة التي ربما تتواجد - وربما لا تتواجد - في الملكيات الدستورية العربية في عالم اليوم، وهي:

- حكومات تختلس الانتخابات وتسرقها.
- دساتير تقدم صلاحيات منقوصة وغير كافية للبرلمان.
- جمهور ناخبين لا يرغب فى حياة برلمانية سليمة (وبذلك فإنه ينتخب النواب البرلمانين الذين لا يضغطون من أجل تحقيق ذلك).
- ملوك ينتهكون الدستور عن طريق: إما تعطيل البرلمان، وإما الإصرار على رفض الاعتراف بصلاحياته.
- غياب الأحزاب السياسية أو التكتلات النيابية والبرلمانية.
- تشوهات فى النظام الانتخابى الذى يفضى إلى نقص وتقليص تمثيل المعارضة فى البرلمان.

وفى الأجزاء التالية، سوف أقوم بفحص هذه الحواجز؛ التى تحول دون الحياة البرلمانية السليمة فى كل دولة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التى تحتوى على برلمانات. وسوف أقوم بالتعليق أيضاً على الموقف الخاص بالدولتين الملكيتين العربيتين الواقعتين خارج الخليج العربى، ألا وهما: الأردن والمغرب، وأيضاً أعلق على موقف المملكة العربية السعودية.

الكويت:

لا يفرض الدستور الكويتى عائقاً أمام الحياة البرلمانية السليمة فى الكويت. وبوسع غالبية النواب المنتخبين فى مجلس الأمة المؤلف من مجلسين أن يجلبوا الثقة عن أى وزير فرد (وذلك بعد تقديم استجواب بهذا الفحوى). وتستطيع الأغلبية أيضاً أن تعلن أنها لا تستطيع العمل مع رئيس الوزراء. وفى الحالة الأخيرة، يختار أمير الكويت إما أن يطرد الوزارة أو أن يحل البرلمان؛ فإذا صوت البرلمان للمرة الثانية ضد

رئيس الوزراء، فقد منصبه^(١٣). والحكومة لا تقوم باستراق الانتخابات وتزييفها. فأعضاؤها نزيهون بقدر عقلاني ومعقول (على الرغم من وجود قدر معين من شراء الأصوات)، ويعكس البرلمان حالة الرأي العام - بين الرجال - في الكويت^(١٤). والطريقة التي ترسم بها حدود الدوائر أو المناطق الانتخابية تنزع إلى محاباة المرشحين المؤيدين للحكومة، لكن لا يتم ذلك بطريقة ساحقة^(١٥). أما توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء، ففي حين يظل خطوة ضرورية، فإنه ليس من المرجح أن يتمخض عنه المزيد من الضغوط من أجل حياة برلمانية سليمة.

ويمارس مجلس الأمة قيلاً سلبياً قوياً على الحكومة وتركيباتها. فمُنذ عام ١٩٩٢م، استخدم البرلمان الكويتي صلاحياته لإجبار الوزراء على ترك مناصبهم والتأثير في عملية اختيار الوزراء الجدد. وفي عام ١٩٩٨م، في محاولة منها لتحاكي العزل الوشيك لأحد الوزراء المنتمين إلى الأسرة الحاكمة عن طريق سحب الثقة منه، قدمت الحكومة استقالتها (جريدة الحياة ، عدد ١٦ مارس ، ١٩٩٨م). وفي وقت مبكر من عام ١٩٩٤م، تبادل وزيراً الداخلية والدفاع (وكلاهما شيخ ينتمي إلى الأسرة الحاكمة) منصبيهما حينما وقع أحدهما في اضطرابات ومتاعب خطيرة مع مجلس الأمة (جريدة الوطن الكويتية ، عدد ١٤ أبريل ، ١٩٩٤م). وفي التعديل الوزاري الذي أجرى عقب انتخابات عام ١٩٩٩م، ترك شيخ آخر منصبه بمجلس الوزراء أيضاً تحت وطأة التهديد بتقديم استجواب ضده (جريدة القدس العربي ، عدد ٥ مايو ، ١٩٩٩م). ويقوم رؤساء مجالس الوزراء بصياغة تركيبة وزاراتهم بحيث تشتمل على جماعات ذات شأن وأهمية انطلاقاً من آمال بتحسين هذه المجالس ضد الاستجوابات البرلمانية. على أية حال، في حين أنه ليس ثمة أي سبب للتقليل من شأن التأثير الجوهري لمجلس الأمة في مجلس الوزراء الكويتي، فإن البرلمان بدوره لا يستطيع أن يقرر من سوف يشغل المناصب الوزارية بمجلس الوزراء.

قد يرجع السبب في ذلك جزئياً إلى أن النواب يصنعون خياراً استراتيجياً لتفادي تحدى الأسرة الحاكمة. وفي عام ١٩٨٦م، أظهرت شتى التكتلات في البرلمان وحدة غير عادية وشرعت في سحب الثقة من وزير العدل، وكان شيخاً ينتمي إلى الأسرة الحاكمة. ولم يتم أخذ الاقتراح بطرح الثقة عنه، غير أنه استقال، وما كان من الأمير بعدئذ إلا أن قام بتعطيل البرلمان (al-Modayris, 1999: 41-42). غير أنه في السنوات الأخيرة، بدا التهديد بالتعطيل غير الدستوري للبرلمان وكأنه قد انحسر. بكل تأكيد، تبدو الأسرة الحاكمة وكأنها مستعدة وراغبة في التسامح مع الوضع الراهن، والذي يقوم فيه مجلس الأمة بفرض مجموعة صارمة من القيود على تصرفات الحكومة والتعيينات الوزارية، غير أنه لا يحكم. وفي شهر مارس من عام ٢٠٠٤م، ظهر مجلس الأمة وكأنه قد حشد الأصوات من أجل اقتراح لطرده وزير المالية من منصبه؛ واستجاب رئيس الوزراء قائلاً: إن هذا أمر وجزء "طبيعي" للحياة السياسية الكويتية (جريدة الرأي العام، عدد ٩ مارس، ٢٠٠٤م). إن تعطيل الحياة البرلمانية قد يتكشف عن ثمن باهظ أو تكاليف عالية للأسرة الحاكمة في مجتمع قامت نخبه السياسية من سائر قطاعات المجتمع ومشاربه بالاستثمار في الحياة البرلمانية، وهو مجتمع لا توجد فيه جماعات أيديولوجية أو طائفية أو قبائلية مستعدة لأن تقدم مستودعاً موثقاً لدعم الحكم المطلق والاستبداد^(١٦).

وليس التهديد بتعطيل البرلمان هو العامل الوحيد الذي يجعل النواب على المحك. إذ إن الأقلية فحسب داخل مجلس الأمة هم الذين يريدون علانية حياة برلمانية سليمة. وينقسم البرلمان الكويتي إلى عدد من التكتلات أو الكتل. وأكبرها هي الكتلة الإسلامية ولها حوالي أربعة عشر عضواً بالمجلس. وتشتمل الكتل الأخرى على الكتلة الشعبية، والليبراليين (الأحرار)، والمستقلين (وهم المقربون إلى الحكومة بدرجة معتدلة ونموذجية)، والنواب الذين يمثلون قبيلة العوازم. ومن بين هذه الكتل، تهتم الكتلة الشعبية فحسب اهتماماً بالغاً بتحدى الأسرة الحاكمة، بينما الليبراليون والإسلاميون

يبدون رغباتهم الكثيرة في مقاتلة بعضهم بعضاً وليس مقاتلة نظام الحكم الملكى. ومن هنا، تستطيع الحكومة التعويل على دعم واحدة من هذه الجماعات المعارضة أو غيرها، بالإضافة إلى النواب المناصرين للحكومة والمؤيدين لها، للدفاع عن الوزراء المعارضين للاقتراع بعدم الثقة فيهم. وبهذا، فإن الليبراليين - وهم الحصن القديم للمعارضة الكويتية - هرعوا لإنقاذ الوزراء فى عامى ٢٠٠٠م، ٢٠٠٢م، وصوتوا لصالح الحكومة^(١٧). وحتى إذا باتت المعارضة موحدة، فليس من الواضح ما إذا كانت غالبية النواب سوف يؤيدون تقديم زخم حقيقى للحياة البرلمانية السليمة. ولقد فازت المعارضة بشتى مشاربها المختلفة بحوالى نصف المقاعد فحسب فى الانتخابات الأخيرة. وبقية المقاعد ذهبت للنواب الذين ينزعون إلى تأييد الحكومة بدرجة أو أو أخرى. والنظام الانتخابى يشجع على هذا؛ لكنه لا يقدم تفسيراً أو شرحاً كافياً. فإذا استشعر الكويتيون أهميته وجدواه، فبوسعهم أن يصوتوا لصالح مرشحي الأحزاب ومرشحي المعارضة. غير أنهم فى حقيقة الأمر لا يفعلون ذلك. ويوحى هذا بقوة بأن المبدأين التوأم وهما: الشرعية الملكية والشرعية الشعبية، على الأقل فى الكويت، بمقدورهما التعايش معاً، رغم حق الاقتراع الكامل المخول للرجال الكويتيين حقاً.

وفى الكويت، كما هى الحال فى الملكيات الخليجية الأخرى، يشغل أعضاء الأسرة الحاكمة حقائب وزارية مثل: الدفاع، والشئون الخارجية، والداخلية، وأيضاً منصب رئيس الوزراء. ولا تبدو هذه المناصب، فى عالم اليوم، بعيدة عن المخاطر الناجمة عن تقديم استجابات ضد شاغريها. ومع ذلك، فإن الحياة البرلمانية السليمة لا يمكن تحقيقها. بدون عزل الأسرة المالكة عن هذه المناصب، وهذه القضية ليست بالأمر الهين أو اليسير؛ إذ إن توازن القوى داخل الأسرة الحاكمة يتوقف على توزيع هذه المناصب على أعضائها (Herb: 1999). وأى جهد برلمانى مدبر ومتفق عليه بهدف تجريد الأسرة الحاكمة من هذه المناصب سوف يكون مآله المقاومة العتيدة. على أية حال، فالأمر ليس واضحاً اليوم؛ أين ستضع الأسرة الحاكمة حداً؟ لأن المعارضة فى البرلمان ليست

متحدة أو قوية بما فيه الكفاية من أجل دفع الأسرة الحاكمة لتقديم تنازلات قصوى، والبرلمان يخشى من رد فعل الأسرة الحاكمة في وقت لا تستطيع فيه المعارضة حشد الأصوات باضطراد من أجل الوصول إلى هذه الغايات.

البحرين:

في البحرين، يعد الدستور في حد ذاته عقبة أمام الحياة البرلمانية السليمة. إذ ينص الدستور الجديد لعام ٢٠٠٢م على أن مجلس النواب من حقه عزل أي وزير (أو إعلان عجزه عن العمل مع رئيس الوزراء) وذلك بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس فقط. ولا يحق لمجلس النواب أن يعيق أي تشريع إلا بإجماع أصواب النواب. وينص الدستور على تكوين مجلس للأعيان، يتم اختيار أعضائه بالتعيين، له قوة عددية متكافئة: (أربعون عضواً)، ويتم الفصل في المنازعات التي تثار بين المجلسين عن طريق إجراء اقتراع مشترك. وتعد هذه النصوص الدستورية عقبات كؤودة تعرقل تقدم الديمقراطية ورقياً في البحرين؛ وكان دستور ١٩٧١م السابق للبحرين قد تمت صياغته على نموذج الدستور الكويتي، ويعتبر الدستور الحالي خطوة إلى الوراء. ومما يحسب على أنه أمر كثير الإيجابية أن الحكومة البحرينية لا تقوم بالتلاعب في عملية إحصاء أصوات المقترعين (جريدة الحياة، عدد ١٠، ١٢، ١٨ مايو، عدد ٢٥، ٢٦ أكتوبر، ٢٠٠٢م).

أما أكثر العوائق خطراً أمام الحياة البرلمانية السليمة في البحرين فهي الطائفية. فالبحرين أغلبية شيعية، في حين أن الأسرة الحاكمة تنتمي إلى المذهب السني، (وترجع أصول حكمها للبحرين إلى فتحهم للبلاد إبان القرن الثامن عشر). وشهدت تسعينات القرن العشرين اضطرابات واسعة النطاق بين السكان الشيعة، وقمعاً وبطشاً من جانب الأسرة الحاكمة. وأعمال العنف، والتحركات المصاحبة لها، مثل: منح الجنسية لأفراد ينتمون للمذهب السني من خارج الدولة، أدت إلى تفاقم الانقسام الطائفي في

البحرين. ومن الواضح أن هذا يشكل حاجزاً كبيراً أمام أى عملية تحول ديمقراطى فى المستقبل، والتي تتطلب ليس تداولاً للسلطة فحسب من جانب الأسرة الحاكمة، وإنما تتطلب أيضاً منح صلاحيات سياسية جوهرية للأغلبية الشيعية. وتتضح الحالة فى البحرين بأكثر من الحالات الأخرى، وهو أن أى جهد مقصود من جانب البرلمان للمطالبة بحياة برلمانية سليمة سوف ينجم عنه تعطيل البرلمان. إذ أن للأسرة الحاكمة هيمنة وطيدة على أدوات القهر السياسى للدولة، وأثبتت مقدرتها على البقاء إبان الانتفاضة الشعبية فى تسعينات القرن العشرين. وكبرى جماعات المعارضة الشيعية، وهى: "جمعية الوفاق الوطنى الإسلامى"، لديها تفهم جيد للحدود التى يفرضها الموقف. فقد طالبت بالعودة إلى دستور عام ١٩٧٣م، لكنها أوضحت كذلك أنها تتقبل نظام الحكم الملكى لعائلة آل خليفة وتسعى إلى التغيير عبر الإصلاح السلمى^(١٨).

وكان للبحرين تجربتان مع البرلمانات، الأولى بدءاً من عام ١٩٧٢م وحتى ١٩٧٥م، والثانية بدءاً من عام ٢٠٠٢م وحتى الوقت الحاضر. وقام كل من هذين البرلمانين بتحدى الحكومة، وإن لم يكن ذلك على أسس طائفية فى المقام الأول. ومن بين الثلاثين عضواً المنتخبين فى الهيئة التشريعية لعام ١٩٧٢م، كان هناك ثلاثة عشر شيعياً (Pe- (74: 1988, terson. وقامت الأسرة الحاكمة بتعطيل البرلمان حينما رفض إقرار أحد القوانين الأمنية القسرية للدولة، غير أن كلاً من السنة والشيعية (فى المعارضة القومية) قادوا الكفاح والنضال ضد القانون، ولم يتحول إلى قضية طائفية (Musa 1987: 116-132; Nakhleh 1980: 169-170; Khuri 1980: 230-232).

ومن بين الأعضاء الأربعين المنتخبين لمجلس النواب فى عام ٢٠٠٢م، كان اثنا عشر منهم فحسب من الشيعة، نتيجة لمقاطعة الوفاق لهذه الانتخابات احتجاجاً على إضعاف الصلاحيات البرلمانية فى دستور ٢٠٠٢م (Louer, 2004). وعلى الرغم من ضعفه الدستورى وغياب المعارضة الشيعية منه، أثبت مجلس النواب الحالى أنه أكثر

جموحاً مما كان متوقعاً وأنه صعب المراس. وفي عام ٢٠٠٣م، أجرى مجلس النواب تحقيقاً كبيراً في الخسائر التي منى بها صندوق التقاعد الحكومي. وفي أوائل عام ٢٠٠٤م، طالب سبعة عشر نائباً باستجواب ثلاثة وزراء. واشتمل هؤلاء النواب على أعضاء من الكتلتين السياسيتين الكبيرتين وهما: الإخوان المسلمون السنية، والسلفيون (جريدة الوسط، عدد ٢١ يناير، ٢٠٠٤م وجريدة أخبار الخليج، عدد ٩ مارس، ٢٠٠٤م). واستجوب مجلس النواب وزير المالية في أواخر شهر إبريل، غير أنه بنهاية شهر مايو آل الأمر بالاستجوابات الثلاثة إلى الإخفاق. ولم تؤيد تكتلات الإسلاميين السنة إجراء اقتراع رسمي بسحب الثقة من وزير المالية أو وزير ثان. والوزير الثالث نجا من عواقب طرح الثقة فيه لأسباب تقنية، الأمر الذي كان النواب يعلمون عنه الكثير؛ ففي البحرين، كما هي الحال في أماكن أخرى، يتم استجواب الوزير في الأمور التي تتصل بمنصبه الذي يشغله حالياً فحسب داخل مجلس الوزراء (جريدة الأيام البحرانية، عدد ٢٦ مايو، ٢٠٠٤م والوسط، عدد ٢١ يناير، والأعداد: ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦ إبريل، ٢٠٠٤م أخبار الخليج، عدد ٩ مارس و٢١ و٢٢ إبريل، ٢٠٠٤م).

إن الانقسام الطائفي في البحرين يجعل الحياة البرلمانية السليمة احتمالاً بعيداً على نحو خاص. ويخفف الاعتدال الشيعي من مخاطر الانفراجه البرلمانية، ومع ذلك يظل هذا الأمر بعيد المنال عن الانفراجه الديمقراطية التي تستوجبها مبادئ الحياة البرلمانية السليمة. ومن العسير إنجاز الديمقراطية حينما تنطوي على ضرورة تخلي الأقلية عن السلطة وتسليمها في ظل سياق من الاستقطاب الطائفي. على أية حال، مع التسليم بالطبيعة الشموسة العنيدة للانقسام الطائفي التي تتواجد في البحرين، فإن برلماناً منتخباً ربما يمنحنا السبيل الواعد الأكثر تبشيراً بإعطاء الأغلبية الشيعية صوتاً مسموعاً داخل الحكومة، ويخفض على المدى الطويل، من بروز الانقسام الطائفي في أمور السياسة والحكم بالبحرين.

قطر:

فى يونية عام ٢٠٠٤م، أصدر أمير قطر أخيراً الدستور الجديد لبلده، والذي وافق عليه المواطنون فى قطر باستحسان ساحق حسبما أظهره استفتاء للرأى أجرى فى إبريل من عام ٢٠٠٣م. وهذا الدستور، على أية حال، لن يصير نافذاً وسارياً إلا بعد أن يتم نشره فى الجريدة الرسمية. وصرح الأمير، معرباً عن الحاجة إلى الاستعداد والتهيئة، بأن هذا الأمر سوف يتطلب عاماً كاملاً (جريدة الرأى أكتوبر ٢٠٠٣، عدد ٩ يونية، ٢٠٠٤م). وفى ظل الدستور الجديد، سيحق للقطريين أن ينتخبوا أعضاء مجلس الشورى المؤلف من مجلسين، غير أن مجلس الشورى الجديد هذا لن يتمتع سوى بصلاحيات قلائل مقارنة بالبرلمانات فى: الكويت، والأردن، والمغرب. وسيكون بوسع البرلمان الجديد أن يحذف طلب طرح الثقة عن الوزراء، ولكن فقط فى حالة موافقة ثلثى أعضائه. ولأن الأمير سوف يعين ١٥ نائباً من ضمن النواب الخمسة والأربعين، فإن سحب الثقة من الوزير سوف يتطلب إجماعاً بين النواب المنتخبين، وهو ما قد لا يتحقق بين الأعضاء المعينين^(١٩). وللأعضاء المنتخبين فرصة أفضل قليلاً لأن يرفضوا التشريع، وهو أمر يتطلب حضور أغلبية بسيطة من سائر الأعضاء. ويخول الدستور للأمير صلاحيات واسعة لإصدار القوانين حتى حينما لا يكون البرلمان فى حالة انعقاد، ويحق لمجلس الشورى أن يرفض هذه القوانين ولكن بأغلبية ثلثى أعضائه فحسب^(٢٠). باختصار، يعتبر هذا البرلمان برلماناً من نوع مختلف جداً إذا قورن بذلك البرلمان الموجود فى الكويت. وثمة شىء واحد يمكن أن يقال لصالح التجربة القطرية، ألا وهو: أن الحكومة تحاشت التدخل فى الانتخابات البلدية لعامى ١٩٩٩م، ٢٠٠٣م ويحتمل أنها سوف تستمر فى هذا التقليد أثناء الانتخابات البرلمانية القادمة، لأن النواب سيكون لديهم صلاحيات قليلة فى وضع القيود على الدولة الأميرية، ولن يستخدموا البرلمان إلا كمنبر يعتلونه من أجل إلقاء الخطب الجوفاء.

عمان :

يعتبر مجلس الشورى لسلطنة عمان مجلساً استشارياً أو مجلساً للشورى بحق، وليست لديه صلاحيات محددة في القانون الأساسي للسلطنة. ولقد عقدت السلطنة أول انتخابات لها مع إعطاء المواطنين حق الاقتراع العام في أكتوبر عام ٢٠٠٣م؛ أما الانتخابات السابقة فقد أجريت في ظل وجود جمهور ناخبين محدود. وفي حين أنه لم تكن هناك اتهامات بالتلاعب في صناديق الاقتراع، قامت الحكومة بتقييد قدرة المرشحين على عقد اللقاءات من أجل الإعلان عن برامجهم وخططهم تقييداً شديداً؛ وكانت تنتظر إلى سماحها للمرشحين بتوزيع سيرتهم وترجمة حياتهم على الناخبين على أنه علامة من علامات الرقي والتقدم (جريدة الحياة ، عدد ٤ ، ٥ أكتوبر ٢٠٠٣ م ، الشرق الأوسط عدد ٤ أكتوبر ، ٢٠٠٣م). والانتخابات في ظل مثل هذه الظروف لا تسمح بالتعبير الحقيقي عن رأى جمهور الناخبين. وفي حين أن سلطنة عمان مثل قطر لديها تاريخ من الخطوات التدريجية نحو الأمام، إلا أن هناك عدداً جوهرياً من الخطوات المطلوبة حتى يتم الوصول إلى الحد أو النقطة التي وصلت إليها الكويت في الديمقراطية في عالم اليوم. ويتعين على المرشحين أن يكونوا قادرين على القيام بحملاتهم الترويجية بكل حرية من أجل خوضهم الانتخابات، كما يجب تخويل البرلمان صلاحيات دستورية أساسية وسلطات جوهرية.

مقارنات خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

الأردن :

تم تخويل البرلمان صلاحيات جوهرية في الأردن، كما هي الحال في الكويت. فبوسع الأغلبية المطلقة من النواب في مجلس النواب المنتخب أن يسحب الثقة من الوزارة كاملة، ويضطرها إلى التنحي عن السلطة. يتعين على الحكومات الجديدة أن

تؤمن الاقتراع الإيجابي لطرح الثقة^(٢١). وفي الانتخابات الأخيرة، لم تقم الحكومة مباشرة بالتلاعب في نتائج الاقتراع. ولقد خاض الأردن تجربة حقتين من الانفراج السياسي النسبي: أولاهما: في خمسينات وستينات القرن العشرين، وثانيتها: بدأت منذ عام ١٩٨٩م. وتراوحت الانتخابات في خمسينات وستينات القرن العشرين من كونها نزيهة بقدر معقول (١٩٥٦م) إلى كونها قد استرقتها الحكومة استراقاً (١٩٦٣م) (Hourani 1989; Madi and Musa 1988 "1956": 603, 36-37; Aruri 1972: 179-180). لقد كانت الانتخابات الأربعة التي أجريت منذ عام ١٩٨٩م (وأخرها عقد في عام ٢٠٠٣م) "نزيهة وحرّة نسبياً"، بدون ذلك النوع من التلاعب والتزوير المتغلغل الذي رأيناه في الكثير من الملكيات الدستورية التي أخفقت في تحقيق الانتقال المباشرة أو التحول المباشر إلى الحياة البرلمانية السليمة (Wiktorowicz 1999: 607; International Crisis Group 2003: 16). وتمثلت المعضلة الحقيقية للنظام الانتخابي في سوء توزيع الدوائر الانتخابية، وسوء تخصيصها (Posusney, Chapter 5, in this book). وأغلبية الأردنيين ينتمون إلى أصول فلسطينية ويعيشون في الأماكن الحضرية مثل: عمان، والزرقاء، وإربد. وتقوم هذه المناطق بانتخاب نواب قلائل يتناسب مع عدد الناخبين الذين لديهم حق التصويت والذين يعيشون داخلها. وفي عام ٢٠٠٣م، قامت الدوائر أو المقاطعات الانتخابية التي لديها حوالي ٢٧ بالمائة من الناخبين الذين لديهم حق الاقتراع بانتخاب نصف أعضاء المجلس النيابي^(٢٢). ويؤدي سوء توزيع الدوائر الانتخابية هذا إلى تقويض شرعية البرلمان. وتوحي الفروقات في إقبال الناخبين على الاقتراع والتصويت بحجم هذه المشكلة: فعلى الرغم من أن الإقبال في ثمانى من ١٣ محافظة يتجاوز ٧٧ بالمائة، فإن إقبال الناخبين الذين لهم حق التصويت بلغ نسبة متواضعة للغاية هي ٤٣ بالمائة في العاصمة عمان، و٤٨ بالمائة في الزرقاء^(٢٣).

ورغم القيود المفروضة على النظام الانتخابي، فإنه منذ عام ١٩٨٩م، يزاوّل مجلس النواب قدرًا من النفوذ على تركيبة مجلس الوزراء^(٢٤). واشتمل هذا على هجمات

برلمانية على رؤساء الوزراء، رغم كون هذا أمراً أكثر يسراً في الأردن من الكويت؛ لأن رؤساء الوزراء في الأردن لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة (Herb 1999: 232). وفي عام ١٩٩١م، أسقط البرلمان إحدى الحكومات - ولكن ليس عن طريق استعمال صلاحياته في سحب الثقة من الوزارة (Brown 2002: 117-118; Brand 1998: 108) وحتى البرلمان المكون من انتخابات عام ١٩٩٧م (قاطعها الحزب الإسلامي الرئيسي) لم يكن يفتقد إلى الحيوية والنشاط؛ ذلك أنه أسقط أيضاً إحدى الحكومات بطريقة غير مباشرة في عام ٢٠٠٠م. ووفقاً لهذا المسلسل، وقعت غالبية من نواب البرلمان التماساً يطالبون فيه بعقد جلسة خاصة للبرلمان من أجل سحب الثقة من الحكومة. وهدد النواب كذلك بإعاقة النصاب القانوني لإحدى الجلسات البرلمانية التي كان مطلوباً انعقادها من أجل تمرير أحد التشريعات الاقتصادية الملحة. ورد الملك على ذلك بإقالة الوزارة وتعيين أحد زعماء النواب الثائرين رئيساً للوزراء وكلفه بتشكيل حكومة جديدة. ومع ذلك، لم تكن هذه ممارسة صائبة تماماً للصلاحيات البرلمانية كما قد تبدو لأول وهلة. ولقد فقد رئيس الوزراء شعبيته ليس داخل مجلس النواب فحسب، ولكن أيضاً داخل البلاط الملكي على ما يبدو (al-Hayat, April 28, May 12, and June, 2000). وكشفت إحدى الأزمات التي أصابت الحكومة مجلس الوزراء في عام ١٩٩٤م دينامية مماثلة حين اتحدت عناصر المعارضة وعناصر من مجلس النواب ضد الوزارة (al-Hayat, May 24, 1994). ويتمتع مجلس النواب بصلاحيات وسلطات كافية من أجل إكراه الملك على العثور على رؤساء وزراء يستطيعون التعامل مع البرلمان وتدير شئونهم معه، ولكن ليس هناك على ما يبدو مطلب واضح بالحفاظ على مبادئ الحياة البرلمانية السليمة^(٢٥).

والى عهد قريب جداً، في عام ٢٠٠٣م، فازت حكومتان مختلفتان باقتراعات بالثقة داخل مجلس النواب وبأغليبتين ساحقتين (٨٤، ٨٥ صوتاً على التوالي من ١١٠) (جريدة الحياة، عدد ١٥ أغسطس، ٢٠٠٣م، وعدد ٢٤ ديسمبر، ٢٠٠٣م). ومع ذلك، فإنه بينما مرر مجلس النواب اقتراعات حول طرح الثقة وبهوامش كبيرة، إلا أنه رفض

أن يغلظ من العقوبات المفروضة على جرائم الشرف، وقام بحجب موافقته على مراسيم ملكية أخرى صدرت في غياب البرلمان (جريدة الحياة ، عدد ١٢ ، ١٣ أغسطس ، ٢٠٠٣م). وأدى هذا إلى إقامة حاجز ضخم على درب الإصلاح، غير أن مجلس النواب لم يستعمل صلاحياته لإعاقه التشريع المطالب بإعطاء صوت أعظم في مسألة تشكيل مجلس الوزراء وتأليفه.

وتعاني الأحزاب السياسية الأردنية ضعفاً ووهناً نجم جزئياً عن هذا السوء الذي اعتري تقسيم الدوائر والمقاطعات الانتخابية وتوزيعها. وإبان انتخابات ٢٠٠٣م، فاز أكبر الأحزاب - وهو الإخوان المسلمون - بسبعة عشر مقعداً فحسب من إجمالي ١١٠ مقاعد. ووفقاً لبعض الحسابات، نجد أن سائر الأحزاب السياسية الرسمية الأخرى قد أخفقت في الحصول على مقاعد (جريدة الحياة ، عدد ١٩ يولية ، ٢٠٠٣م) (٢٦). وقامت الحكومة أيضاً بتفصيل نظام انتخابي من شأنه أن يوهن الأحزاب وينتج نواباً مدينين بالفضل إلى الانتماءات القبائلية، والأسرية، والعشائرية. وطبعاً، ربما كان لهذا تأثيراته المرغوبة فقط إذا كانت هذه الولاءات البدائية قوية بين جمهور الناخبين، وبخاصة في المناطق التي يعيش فيها الأردنيون الذين مسقط رأسهم الضفة الشرقية لنهر الأردن. على أية حال، بمجرد الوصول إلى البرلمان، يقوم النواب بتنظيم أنفسهم إلى تكتلات، وبات هذا أمراً ملاحظاً وأكثر بروزاً في الآونة الأخيرة. ولعبت هذه التكتلات دوراً مهماً في اصطفاء الزعامة البرلمانية، والمراهنة على المواقف إبان إجراء الاقتراعات بطرح الثقة عن الحكومات، وإبان التشريعات (جريدة الدستور العمانية ، عدد ٢٦ يولية و١ ، ١٠ ديسمبر ، ٢٠٠٣م).

والتهديد بتعطيل الحياة البرلمانية يقدم لنا محكاً قوياً ينم عن مقدرة البرلمان الأردني على تحدى نظام الحكم الملكي هناك. وأكثر التعطيلات البرلمانية عديمة الدستورية في الآونة الأخيرة، انتهى بها المطاف إلى عام ٢٠٠٣م فحسب. وقام الملك بحل البرلمان في عام ٢٠٠١م، وأعقب ذلك بتأخيرته للانتخابات على أساس أن

الإصلاحات الخاصة بتصويب العوار الذى لحق بتقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها يجب أن يتم تنفيذه، ولأن الموقف الإقليمي (غير المستقر، على وجه اليقين) كان يصب فى غير مصلحة الانتخابات. وفى حين أن نظام الحكم الملكى للعاهل الأردنى يفضل أن يكون لديه برلمان، فإن سلطات الدولة الملكية دائبة ودائمة، وأما سلطات البرلمان فطارئة وعارضة.

المغرب :

من حيث عدة نواح شكلية، تبدو التجربة المغربية وكأنها أكثر تقدماً عن تجربتي الأردن والكويت ويقدر طيب. فالبرلمان المغربى يتمتع بصلاحيات أكبر بالمقارنة مع صلاحيات نظيره الأردنى: إذ يوسع أغلبية من النواب المنتخبين أن يسحبوا الثقة من الوزارة، ويتعين على الحكومات الجديدة أن تؤمن لنفسها الحصول على اقتراع إيجابى بالثقة^(٢٧). ويعد نظامها الحزبى هو الأكثر تطوراً بين نظم الحكم الملكية العربية. وتم استخدام القوائم الحزبية فى انتخابات عام ٢٠٠٢م، مما ثبط المستقلين الذين ألفيناهم فى الملكيات العربية الأخرى، وأدى كذلك إلى تعزيز الأحزاب السياسية^(٢٨). والأمـر الأكثر تأثيراً ويترك انطباعاً فى النفس هو أن الملك دعا أحزاب المعارضة ليشكلوا حكومة فى عام ١٩٩٨م، وشغل زعيم حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية المعارض منصب رئيس الوزراء لغاية عام ٢٠٠٢م.

وفى النهاية، رغم ذلك، تذكرنا التجربة المغربية بالملكيات الدستورية التى أخفقت فى تحقيق تحول مباشر إلى الحياة البرلمانية السليمة، ويأكثر مما تذكرنا بتلك الملكيات التى أنجزت بالفعل الحياة البرلمانية السليمة. وتبرز المغرب من بين الملكيات العربية القائمة حالياً بسبب تفشى التزوير فى انتخاباتها البرلمانية. فنتائج الانتخابات، وبخاصة فى الماضى، دانت بالفضل الكثير لمكائد وزارة الداخلية وإرادة جماهير

الناخبين بالقدر ذاته. وتأثر إقبال الناخبين على الاقتراع نتيجة لذلك السبب (انظر بوسوزنى، الفصل الخامس من هذا الكتاب) انظر أيضاً: (Maghraoui 2001a: 80; Eick-elman, 1986). وأفضى هذا إلى تآكل خطير للنظام الحزبي، وألقى بشرعية البرلمان في غياهب الشك والظنون. ومع ذلك، فإن التوجه كان إيجابياً. فالملك محمد السادس (الذي ارتقى سدة السلطة في عام ١٩٩٩م) كان يراهن ببعض من مصداقيته على نزاهة انتخابات عام ٢٠٠٢م، التي حظيت بمعيار أعلى من الجهود المبذولة في انتخابات سابقة. غير أن الحزب الإسلامي، الذي أدى أداء جيداً في الانتخابات، قرر مسبقاً أن يخوض بمرشحيه الانتخابات في ست وخمسين دائرة/مقاطعة انتخابية من بين الدوائر البالغ عددها ٩١ دائرة انتخابية، وهكذا فقد قلل من التهديد الذي شكله للدولة الملكية والنخبة القائمة، إلا أنه خفض أيضاً درجة تمثيل الانتخابات للرأي العام تمثيلاً واضحاً إلى الحد الأدنى (al-Hayat, September 26, 2002; Le Monde; September 27, and 29, 2002). وفي الانتخابات البلدية التي أجريت عام ٢٠٠٣م، "غلبت" الحكومة برأيها على الحزب الإسلامي أن يخوض بمرشحيه الانتخابات في ١٥ بالمائة فقط من الدوائر/المقاطعات الانتخابية البالغ عددها أربعاً وعشرين ألف دائرة (Agence France Presse, September 10, 2003). وثمة حزب إسلامي أكثر راديكالية وهو الذي ربما حظى بالحصول على أصوات مهمة، لم يشأ أن يشارك في انتخابات ٢٠٠٢م البرلمانية.

وتبدو تجربة حكومة المعارضة أيضاً أقل إثارة للإعجاب حينما ندرس القيود التي فرضت على صلاحيات رئيس الوزراء وسلطاته. ففي الممارسة الفعلية، يسوس الملك صلاحيات كثيرة ويديرها بطريقة مباشرة، وخصوصاً الوزارات السيادية. ويتم هذا عادة على حساب رئيس الوزراء. وحينما قام الملك محمد السادس بإقالة دريس بصرى: (الرجل القوى ووزير الداخلية في عهد أبيه)، وسمى شخصاً آخر ليحل محله، لم يعلم رئيس الوزراء بما حدث إلا بعد أن بات حقيقة واقعة (Maghraoui 2001b; Ben Mlih, 2001: 7). وفي مقابلة مع الملك أجريت عام ٢٠٠١م، وجد العاهل لزاماً عليه أن ينكر أن

هناك حكومتين: إحداهما داخل القصر والأخرى خارجه، وظل طوال المقابلة يؤكد أن على الملك "مسؤوليات خاصة" تجاه الشؤون الخارجية، والدفاع، والداخلية، والشؤون الدينية، والعدل (جريدة الشرق الأوسط ، عدد ٢٤ يوليو ، ٢٠٠١م). وقد مكث الملوك المغربية منذ أمد بعد وهم يشغلون شخصياً ويأمنفسهم حقائب الدفاع.

أما صلات الأحزاب السياسية بجمهور الناخبين فغالباً ما تبدو طفيفة وغير محددة المعالم، ولما عين الملك حكومة "معارضة" في عام ١٩٩٨م، فعل الملك ما وسعه من أجل أن يعهد إليها بالسلطة ويوليها إياها^(٢٩). وفي أعقاب انتخابات ٢٠٠٢م، تم وضع قيود النظام في منظور حاد. وتمخضت الانتخابات عن مجلس نواب ممزق حيث إن الأحزاب الكبرى الأربعة شغل كل واحد منها ما يتراوح بين ٤١ و ٥٠ مقعداً من إجمالي المقاعد البالغ عددها ٣٢٥^(٣٠). وشرعت الأحزاب السياسية في تشييد ائتلافات، وباتوا جادين في ذلك غير هازلين، وبزغت كتلتان رئيسيتان متوازنتان توازنًا متكافئًا، وكان الحزب الإسلامي جزءاً مفتاحياً من الكتلة التي مالت صوب اليمين (جريدة الحياة، عدد ١١ أكتوبر ، ٢٠٠٢م). فإذا قدر لهذه العملية أن تدوم، لربما ألقت المغرب نفسها وقد حازت حكومة ائتلاف حاكم محددة تحديداً واضحاً نسبياً، ومعارضة مميزة. بيد أن الملك وضع نهاية لعملية تشكيل الحكومة الائتلافية حينما طالب أحد التكنوقراط بتأليف مجلس الوزراء. وتم حل التكتلات بينما هزعت الأحزاب السياسية إلى الانضمام للحكومة. ومن بين الأحزاب الكبرى، ظل الحزب الإسلامي وحده في المعارضة. ونزعت النتائج إلى تأكيد وجهة نظر المرتابين إزاء النخبة السياسية قاطبة - في ظل وجود احتمال باستثناء الإسلاميين - بأنهم ما هم إلا حيوانات تابعة لنظام الحكم^(٣١). فأمسى النظام يشبه بصورة صارخة الحياة البرلمانية الاسمية والشكلية التي عهدناها في الملكيات الدستورية الفاشلة، رغم أن الجهود المبذولة من أجل تطهير الانتخابات المغربية توحى بأن ثمة أسباباً للتفاوت تفاؤلاً محدوداً.

المملكة العربية السعودية:

لم يحدث أن أجرت المملكة العربية السعودية انتخابات على المستوى الوطنى. ويقوم الملك بتعيين جميع أعضاء الجمعية الوطنية السعودية، ألا وهى مجلس الشورى، وتفتقد هذه الهيئة إلى الصلاحيات والسلطات الحقيقية التى يمكنها بمقتضاها ممارسة القيود على نظام الحكم الملكى. وفى ربيع عام ٢٠٠٤م، اعتبر القوم أنهم حققوا رقياً وتقدماً حينما قيل إن الصحفيين صار مسموحاً لهم بحضور جلسات مجلس الشورى، وأنه سيتم السماح بإذاعة ساعتين من مداولاته الأسبوعية (جريدة الحياة ، عدد ١٦ مارس ، ٢٠٠٤م). على أية حال، فإنه منذ أوائل عام ٢٠٠٣م، تنامت وتيرة الحديث حول الإصلاح فى المملكة العربية السعودية بدرجة كبرى. وتم تداول الالتماسات والعرائض المطالبة بتنظيم انتخابات، وبرز من بين هذه التوسلات عريضة بإقامة دولة ملكية دستورية^(٢٢). ونادى ولى العهد بإجراء انتخابات تخص نصف مقاعد مجالس الشورى الإقليمية، رغم أنه أيضاً اشتكى من أن الدواوينية "البيروقراطية" (وأعضاء آخرين من أسرته الحاكمة) قاموا بإعاقة التحرك من أجل هذا الإصلاح. ويبدو أن الأسرة المالكة منقسمة حول هذه القضية، فى ظل تواجد مجموعة يتزعمها ولى العهد عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود هم الذين يحبذون الإصلاح، بينما هناك مجموعة أخرى ترتبط بوزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز هم الذين يعارضون الإصلاح (شئون سعودية ، العدد رقم ١٣ ، ٢٠٠٤م ٦ - ٧). والظروف المحيطة بالعاقل السعودى تعيقه عن حل الصراع، والسن المتقدم لجميع اللاعبين الرئيسيين تجعل من الصعب عليهم أن يستشرفوا التنبؤات المتعلقة بكيف يتم الحل فى نهاية المطاف. فهل يتسنى لولى العهد عبدالله بن عبدالعزيز أن يتولى الحكم وهو فى صحة طيبة؛ على أية حال، فإن الإصلاحات على الأرجح سوف تمضى قدماً صوب الأمام.

وتقدم لنا الخبرات المستمدة من الملكيات الأخرى بعض الأشياء التى نبحث عنها لخصوص أى تجربة سعودية مستقبلية تنهض على أساس من الإصلاحات البرلمانية.

أولاً: الأمور والمسائل المتعلقة بالدستور. فبرلمان له صلاحيات من نوع البرلمان الكويتي يقدم لنا بشيراً كبيراً لنجاح التحرك صوب الأمام بأكثر مما قد يقدمه الطراز القطري. ثانياً: في حين أن بوسعنا أن نتوقع أن الانتخابات سوف تقتفى أثر النموذج الخليجي في نزاهة الإجراءات الانتخابية، فإن أى ممارسة انتخابية ستكون نافعة فقط إذا استطاع المرشحون الترويج لحملاتهم وأن يتبوؤوا المنابر لمخاطبة العامة حول القضايا المثارة؛ (ليس كما الحال، على سبيل المثال، في سلطنة عمان). ثالثاً: حتى إذا استقبل البرلمان صلاحيات واسعة وفقاً للنموذجين الكويتي أو الأردني، فإن الحياة البرلمانية السليمة لن تتأتى على الأرجح. حيث إن تهديد التعطيل سوف يحد من طموحات النواب. وسيكون لبعض قطاعات جمهور الناخبين قدر ضئيل من الحماس من أجل تحقيق انتقال سريع إلى حكم برلماني قائم على أساس من تنافس الأحزاب السياسية. أما الأحزاب السياسية - أو التكتلات غير الحزبية من النوع الموجود في مواضع أخرى بالخليج العربي - ليس متوقعاً لها أن تفوز بأغلبية المقاعد. فالولاءات القبلية، والطائفية، والعشائرية، والمحلية تتصف بالمتانة في المملكة العربية السعودية؛ شأن الحال في الأردن أو الكويت، وسيكون من الغريب حقاً إذا لم تقم الأسرة الحاكمة بتدبير نظام انتخابي من شأنه أن يركز على هذه الولاءات ويثبط التكتلات الانتخابية.

الخلاصة:

إن عقد مقارنة بين نظم الحكم الملكية العربية القائمة حالياً وبين تلك الكائنة في أصقاع أخرى من العالم لا يتيح لنا أن نتنبأ بما إذا كانت الملكيات العربية سوف تصبح ملكيات ديمقراطية أم لا. بيد أنها على أية حال تزودنا ببعض البصيرة النافذة حول الإمكانيات الديمقراطية التي تتمتع بها تلك البرلمانات، وبوسعها أن تساعدنا على أن نتفهم دور البرلمانات المنتخبة في نظم الحكم السلطوية هذه على أفضل وجه.

ويلخص لنا الجدول ٨، ١ العديد من الحواجز الأكثر أهمية أمام الحياة البرلمانية السليمة داخل الملكيات العربية. وفي الكويت، والأردن، والمغرب، نجد أن الدساتير ذاتها تشكل قليلاً من الحواجز أمام الحياة البرلمانية السليمة. ذلك أن مجالس النواب المنتخبة بالبرلمانات بوسعها أن تعزل الوزراء وأن تعيق عمل الحكومة. وما هذه سوى الصلاحيات والسلطات المستعملة داخل الملكيات الدستورية الأخرى من أجل تحقيق الحياة البرلمانية السليمة. أما كونها لم تستخدم لهذه الغاية داخل هذه الملكيات العربية الثلاث فيجب علينا أن نقتفى أثر ذلك رجوعاً إلى الممارسة السياسية. إن دساتير قطر، والبحرين، وسلطنة عمان، تقوم بالتضييق بمزيد من الشدة على السلطات الممنوحة لبرلماناتها، وأي تقدم جوهري صوب الحياة الديمقراطية السليمة في هذه الملكيات يجب أن يشتمل على تغييرات دستورية؛ على الأقل كما تعيه المعارضة البحرينية وتستوعبه تماماً.

الجدول ٨,١ الحواجز أمام الحياة البرلمانية السلمية في الملكيات العربية

	الكويت	الأردن	المغرب	البحرين	قطر	عمان	السعودية	الإمارات
الملاحظات البرلمانية	برلمان قوى	برلمان قوى	برلمان قوى	برلمان ضعيف	برلمان ضعيف	برلمان ضعيف جداً	لا يوجد برلمان	لا يوجد برلمان
توزيع الحكومة للانتخابات	تلاعب حكومي صغير	بعض التلاعب الحكومي	تلاعب حكومي خطير	تلاعب حكومي صغير	تلاعب حكومي	تلاعب حاد على حملات الانتخاب	لا يوجد	مقتضب لا توجد
سوء توزيع الدوائر الانتخابية	سوء التوزيع ليس حاجزاً للحياة البرلمانية	سوء توزيع جوهري ضد المسلمين	ليست بقضية	سوء توزيع محفل ضد الشيعة	سوء توزيع	لم يعرف أي سوء توزيع في الدوائر	لا توجد	انتخابات
تهديد النظام الملكي بقمع البرلمان	تهديد صغير نسبياً بالتعطيل منذ ١٩٩٢م	أحدث تعطيل من ٢٠٠١م-٢٠٠٣م	لا تعطيل حديث؛ وتوزيع الانتخابات أرجح من التعطيل	تعطل البرلمان من ١٩٧٢م-٢٠٠٢م؛ وتهديد جوهري بمزيد من التعطيل	لم ينسحب أي لم يلتزم البرلمان بعد	البرلمان ضعيف؛ لا حاجة لتعطيله	البرلمان ضعيف؛ لا حاجة لتعطيله	البرلمان ضعيف؛ لا حاجة لتعطيله
دعم جمهور الناخبين للحياة البرلمانية	نصف النواب تقريباً يؤيدون الحكومة	معظم النواب يؤيدون الحكومة؛ جزئياً؛ لسوء توزيع الدوائر	كثير من النواب المؤيدين للحكومة؛ واستبعد الإسلاميين	معظم النواب يؤيدون الحكومة، نظراً لقاطعة الشيعة للانتخابات	ليس راضياً	ليس راضياً	لا توجد	لا توجد انتخابات
الأحزاب البرلمانية	يسود المستقرون؛ النظام الانتخابي يشبط الأحزاب؛ التكتلات البرلمانية نشيطة	يسود المستقرون؛ النظام الانتخابي يشبط الأحزاب؛ التكتلات البرلمانية نشيطة	النظام الانتخابي يشبط الأحزاب، قليلة، لا مستقلين	يسود المستقرون؛ النظام الانتخابي يشبط الأحزاب؛ التكتلات البرلمانية نشيطة	لا توجد أحزاب في الانتخابات البرلمانية	لا توجد أحزاب في الانتخابات البرلمانية	لا توجد أحزاب	لا توجد أحزاب
							سياسية	سياسية

ملاحظة: إذا أخذنا الحديث على عواقمه، فإن البلدان الواقعة على يمين الجدول قد أنجزت مزيداً من التقدم صوب الحياة البرلمانية السلمية، بينما البلدان الواقعة على يسار الجدول فإنجازها أقل .

إن غياب التلاعب الحكومي المباشر في الانتخابات في الملكيات العربية؛ (فيما عدا المغرب)، يتيح قدراً طيباً من الشجاعة، وربما يكون ثمة أمل ضئيل في الإنجاز النهائي للحياة البرلمانية السليمة؛ إذا لم يتم الحفاظ على هذا التقليد أو السالفة. وفي الملكيات الدستورية الأخرى، أدت الأمانة في الانتخابات إلى المحافظة على مشاركة المعارضة السياسية في العملية البرلمانية، حتى إذا كان العاهل أو الملك يتمسك بالهيمنة على السلطة التنفيذية. على أية حال، فإن التحيز في تقسيم الدوائر والمقاطعات الانتخابية في الأردن ضد الأردنيين من أصول فلسطينية يجرح شرعية البرلمان والعملية السياسية برمتها. وفي ضوء ذلك، ربما يكون ممكناً أن نرسم تشابهاً جزئياً بين هذا وفقدان حق الاقتراع الكامل في بعض الملكيات الدستورية المبكرة. ومع ذلك، فإنه في الحالات المبكرة، نزعت ردود فعل الطبقات والفئات المستبعدة إلى التركيز على وصولهم إلى البرلمان، في حين أن سوء تقسيم المقاطعات والدوائر الانتخابية وسوء توزيعها بالأردن يميل إلى تنفير الكثير من الأردنيين واستلابهم إزاء الحياة البرلمانية برمتها. وتبدو البحرين أيضاً وقد لاقت مشاقاً من سوء توزيع الدوائر الانتخابية، وفي هذه الحالة كان موجهاً ضد غالبية السكان البشارنة من طائفة الشيعة.

وبدلاً من استراق الانتخابات، قامت الملكيات العربية مراراً وتكراراً بتعطيل برلماناتها. إن مجرد التلويح والوعيد بتعطيل البرلمان يكبح طموح النواب من أعضاء البرلمان ويثبطهم، ويظل هذا الوعيد قائماً بحذافيره في: الأردن والبحرين. أما مجلس الشورى بسلطنة عمان فيثير مثل هذا التهديد الضئيل في وجه دولة السلطنة ذات الحكم الملكي، والتي حتى تعطيل البرلمان يبدو فيها أمراً غير ضروري. واسترقت الملكية المغربية بطريقة نموذجية الانتخابات بدلاً من أن تقوم بتعطيل البرلمان. وإنه لفي الكويت ذاتها ظلت الانتخابات حرة نسبياً حيث انحسر التهديد بتعطيل البرلمان، ويزودنا هذا بالسبب الوجيه للنظر إلى التقدم الكويتي صوب الصلاحيات البرلمانية الحقيقية على أنه أكثر تقدماً عن أي من الملكيات العربية الأخرى.

ولسوف نكون مخطئين إذا افترضنا أن المبادئ الملكية سوف تنتعش في العالم العربي عن طريق القمع والبطش فحسب. فالبرلمانات تمثل جماهير ناخبها، وليس جميع الناخبين في الملكيات العربية يريدون حياة برلمانية سليمة. وفي واقع الأمر، فإن كثيرين لا يريدون ذلك جهراً وعلانية، ويفضلون على ذلك أن يظل جل السلطة السياسية في أيادي الملوك. ويشكل هذا عائقاً مقيتاً أمام الحياة البرلمانية السليمة نظراً لسبب صرف، وهو: أن النواب الذين يصطفيهم هؤلاء الناخبون - وقد يستغلون البرلمان أحياناً من أجل إلحاق الهزيمة بالحكومة في قضايا محددة - لا يسعون إلى التغيير الهيكلي الذي من شأنه أن يعطى الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان صلاحيات تتعلق بتعيين الوزراء. ونرى هذا أكثر جلاء في الكويت، حيث يشغل النواب المواليون للحكومة حوالي نصف المقاعد المنتخبة داخل البرلمان. ويشجع النظام الانتخابي هذا الأمر، بيد أن هؤلاء النواب يمثلون أيضاً جماعة رئيسية من الرأي داخل إطار السياسة والحكم بالكويت. وفي الملكيات الأخرى، قد نجد صعوبة في قراءة رغبات جماهير الناخبين واستلهاها؛ فالتمثيل التام للفلسطينيين المتأردنين ربما يغير كلية من التركيبة الموالية للحكومة داخل مجلس النواب الأردني، وهو ما قد تفعله الانتخابات في البحرين في ظل رسم دوائر انتخابية بنزاهة، ومشاركة من جانب طائفة الشيعة. وكذلك الأمر أيضاً في المغرب، فالاستبعاد الجزئي للإسلاميين من الانتخابات، والاختيار الجزئي لأحزاب المعارضة المتواجدة، من شأنه أن يوهن من عضد المعارضة في البرلمان المغربي.

أخيراً، جميع البرلمانات، عدا البرلمان المغربي، تفتقد إلى نظام حزبي قوي. والبرلمانات الخاوية من الأحزاب يمكنها أن تمارس الفيتو أو الاعتراض على الحكومة غير أنها لا تأمل في نزع السيطرة فيما يخص تعيين الوزراء. ومع ذلك يتبقى هناك مقدار معين من التقدم في هذا المضمار؛ فحتى حينما يهيمن المستقلون، في الكويت والأردن، يكتشف النواب تدريجياً أنه من النافع لهم أن يلتئموا ضمن التكتلات داخل

البرلمان. فإذا ما قدر لبعض الحواجز الأخرى أمام الحياة البرلمانية السليمة داخل الملكيات أن تتلاشى، فإن هذه التكتلات سوف تقدم قاعدة صلبة لمزيد من تطور الأحزاب السياسية.

ومن بين سائر الملكيات فى العالم العربى، أيها حققت تقدماً صوب الحياة البرلمانية السليمة ؟ تعتبر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بطبيعة الحال، هى الأكثر بعداً عن الحياة البرلمانية السليمة، ذلك أنهما يفتقدان حتى إلى البرلمانات المنتخبة. أما برلمان سلطنة عمان فليس له صلاحيات محددة فى الدستور، وأما برلمان قطر فسوف يزرع تحت دستور لا يمنحه سوى أقل الصلاحيات؛ كما أنه ليس من الواضح أن تسمح الأسرة المالكة بإجراء حملات انتخابية حرة أو ظهور تكتل معارضة داخل البرلمان. ويحتوى برلمان البحرين على تكتلات معارضة، وتتمتع البلاد بحياة سياسية نشيطة. بيد أن الدستور يقيد تقييداً شديداً صلاحية مجلس النواب المنتخب. وهذا الأمر لم يصب الأردن، والمغرب، والكويت. ومن بين هذه الملكيات، نجد أن المغرب بينما يعكس لنا المظهر الرسمى بكونه الأكثر تقدماً عن الحالات الأخرى، فإنه يشبه الكثير من الملكيات الدستورية فى العالم العربى وغيره من البقاع؛ إذ إنها نظم أباح الملوك فيها الشكل الخارجى للحياة البرلمانية السليمة غير أنهم قاموا بتجريدها من الجوهر عن طريق تدخلاتهم فى الانتخابات وعن طريق حرمان رئيس الوزراء من سلطته فى أن يحكم.

وتعانى التجربة البرلمانية الأردنية من الفتور واللامبالاة واسعة النطاق، وفقدان الشرعية بين الكثيرين من الأردنيين، وخصوصاً (على الرغم من أن ذلك ليس حصرياً عليهم) أولئك المتأردنيين من ذوى الأصول الفلسطينية. بيد أن بعضاً من هذا ينبثق أيضاً عن موقف الأردن الإقليمى الصعب جداً، والصراع العربى الإسرائيلى الذى أخذ يسوء فى السنوات الأخيرة. وتشكل هذه العوامل حواجز حقيقية أمام أى توسع فى الصلاحيات البرلمانية أو المزيد من تضمين الإسلاميين أو الأردنيين من أصل فلسطينى

فى الحياة السياسية. على أية حال، فإنه كذلك لا يمكن افتراض أنه إذا تلاشى بعض من هذه المشكلات، فسوف يرفض نظام الحكم الملكى الأردنى السماح لصلاحيات البرلمان بالنمو على حساب الملكية ذاتها.

وتبرز الكويت على وجه الخصوص بذاتها بين نظم الحكم الملكية الأخرى، فالبرلمان يتمتع بدرجة أساسية من الشرعية بين الشعب الكويتى والمواطنين الكويتيين. أما أولئك الذين تم تهميزهم - وبخاصة النساء - فقد ركزوا جهودهم على الحصول على القبول، وليس على مهاجمة المؤسسة. ومع ذلك، فإن شرعية البرلمان لا تأتى على حساب شرعية دور الأسرة الحاكمة فى أمور السياسة، وثمة ميل فطرى ضئيل لدى كثيرين من جمهور الناخبين من أجل هيمنة برلمانية على أمور السياسة والحكم فى الكويت. على أية حال، فإنه من بين السلالات الحاكمة العربية، تبدو الكويت هى الأكثر أريحية وتتمتع بوجود برلمان قوى سياسياً. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة شىء محتوم بشأن المزيد من التقدم صوب الحياة البرلمانية السليمة فى الكويت، فإنه ربما يكون مثل هذا التقدم هنا فى الكويت - من بين الملكيات العربية - هو الأمر المدهش حقاً.

وبرلمانات نظم الحكم الملكية العربية ليست مجرد واجهات أو مظاهر كاذبة. وفى حين أننا لا نستطيع أن نتنبأ بالإنجاز النهائى للحياة البرلمانية السليمة، فإننا لا نستطيع أن نستبعده أيضاً. فإذا تمت المحافظة على سאלفة الانتخابات الحرة، وتم إجراء تحسينات دستورية داخل بعض الملكيات، فقد تتطوى هذه البرلمانات على وعود للتحول بهذه النظم السياسية إلى اتجاه أكثر ديمقراطية.

الهوامش

أنا مدين بالفضل ل: جاسون براونلى، و أماني جمال، وإيلين لاست أوكار، وجينيفر ماكوى، وراشد نعيم، وميشيل بينير أنجريس، ومارشا بربيشتين بوسوزنى، ومارك تيسلر، نظراً لتعليقاتهم النافعة التى أعانتنى.

- (١) برومبيرج أقل تشاؤماً كما بدا فى ورقة العمل التى قدمها فى عام ٢٠٠٣م إلى مؤسسة كارنيجى.
- (٢) ينطوى هذا على بعض المقارنة لدى تحليل نظم الحكم السلطوية بالعناصر الديمقراطية فى أصقاع أخرى من العالم. انظر على سبيل المثال: (Levitsky and Way (2002).
- (٣) للاطلاع على عمل بحثى يعالج على نحو خصوصى الدساتير ويثير بعض القضايا التى فحصتها هنا، انظر: (Brown (2002).

(٤) فى الفصل الخامس من هذا الكتاب، لا تقوم مارشا بوسوزنى بالتمييز بين الملكيات باعتبارها نوعاً محدداً من نظم الحكم، لكنها تذكر الدلائل التى تبرهن على أن التحولات الديمقراطية بوسعها أن تبزغ من بين غياهب الحقب الطويلة للتنافسات الخاضعة للسيطرة والهيمنة، والتى تتيح لجماعات المعارضة أن تتفاوض فى المطاف الأخير والنهائى على الديمقراطية أو التحول الديمقراطى مع الرافضين من المستبدين والمتسلطين الذين هم فى سدة الحكم.

(٥) يمكن العثور على النسخ الإنجليزية لدساتير معظم الملكيات العربية على موقع مشروع القانون الدستورى الدولى، وهو: www.gsu.edu/~polmflh/ and at www.oefre.unibe.ch/law/icl/index.html constitutions.htm.

(٦) لابد أن نرسم خطأً فارقاً ومميزاً بين التزوير الذى ينظمه المركز، والتأثير غير المناسب من جانب الأعيان المحليين؛ فالتأثير الأخير لم يدمر استقلال البرلمان ضد الحكومة.

(٧) أتاح محاسبة الأقارب والمحسوبيات لمجالس الوزراء البريطانية أن تهيمن على عدد ضخم من المقاعد فى البرلمان إبان القرن الثامن عشر، على الرغم من أن تلك المقاعد كانت تخص الدوائر الانتخابية الصغرى فى الأغلب الأعم، ولم يولد التلاعب فى الانتخابات سوى القليل من الإصلاحات التى تمت فى عام ١٨٣٢م وما بعدها. انظر: (McCord (1991: 37); Holmes and Szechi (1993).

(٨) للاطلاع على شرح للأسباب الأساسية التى أفضت إلى الانزلاق نحو السلطوية فى مصر، انظر: الفصل الخامس لأنجريس داخل هذا الكتاب؛ انظر أيضاً: (al-Bishri (1987).

(٩) ثمة استثناءات قلائل. فالانتخابات فى ألمانيا الإمبريالية كانت حرة تماماً، فى ظل وجود حق اقتراع عام للرجال. وتعرض النظام الملكى فى ألمانيا إلى الدمار من جراء الحرب العالمية الأولى، وأعقبه نظام حكم ديمقراطى هش. انظر: (1985) Suval (2001) Hewitson. والانتخابات فى النصف النمساوى من الدولة الملكية المزدوجة ثنائية الحكم، فى حين أنها قد تعرضت للتصدع، فإنها لم تتعرض للاسترقاق بصفة دورية من جانب الحكومة. وأدت الصراعات بين الجنسيات إلى عرقلة تشكيل حكومة حزبية متجانسة (Jenks 1974).

(١٠) انظر أيضاً: (10: 2002) Brown. وفى النرويج وهولندا، بوسع البرلمانات التى كانت تتصرف من تلقاء نفسها، أن تسحب الثقة من الوزراء، انظر: (66: 1978) Newton (150-152, 51-52: 1963) Storing (71).

(١١) للاطلاع على تفاصيل تحقيق الحياة البرلمانية السليمة فى بلجيكا، انظر: (201: 1978) Kossmann (208-368); Hilaire (1945: 97); in Denmark, Jones Newton (1970: 75-87); in Sweden, Verney (1957: 103, 32-33); in the Netherlands, Newton (1978: 73-74); Kossman (1978: 285-288); in Norway, Storing (1963: 52-53); Derry (1957: 179-180).

(١٢) حول دى، انظر: (2002) al-Hayat, April 3, 2003. وبعد ذلك بعام، لم يقدم حكام دى أى مزيد من الإعلانات حول هذا الموضوع.

(١٣) المادتان ١٠١، ١٠٢: الوزراء الذين يجلسون فى البرلمان حتى إذا لم يكونوا أعضاء منتخبين لا يستطيعون التصويت بخصوص استجابات سحب الثقة.

(١٤) Al-Hayat, July 5, 1999. مقابلات مع شخصيات بارزة منيت بالهزيمة، انظر: (10: July al-Qabas, 2000). see also Tetreault (2000: 11 and 12). لم تقم الحكومة بسرقة الانتخابات فى بعض الدوائر الانتخابية عام ١٩٦٧م، انظر: (86-92: 2000) al-Najjar.

(١٥) يقوم الناخبون الكويتيون بالاقتراع مرتين فى الدوائر الانتخابية التى يخوضها عضوان بدون إعادة للانتخابات. ويشجع هذا النظام التصويت طبقاً للانتماءات القبلية، والعشائرية، والطائفية، فى حين يقوم بتثبيط الأحزاب القائمة على أسس عقائدية وأيديولوجية: ومن شأنه أيضاً أن يجعل من عملية شراء الأصوات أكثر يسراً. انظر: (28-33: 2003) al-Harbi.

(١٦) ولقد ولد آخر إقبال غير دستورى حركة احتجاج قوية فى عام ١٩٨٩م و ١٩٩٠م. انظر: (al-Mudayris, 2002).

(١٧) للاطلاع على تقرير مفصل حول التوجهات السياسية لأعضاء البرلمان الكويتى منذ عام ١٩٦٢م، انظر قاعدة البيانات حول السياسة فى الكويت والتى قمت أنا بإنشائها: www.gsu.edu/~polmth/database/database.htm. On the Awzim, see al-Rai al-Am, March 7, 10, and 12, 2004.

(١٨) انظر على سبيل المثال: المقابلة التي أجريت مع علي سلمان، رئيس الوفاق، في: al-Hayat, October 23, 2002, and his comments reported in al-Wasat, May 22, 2004.

(١٩) المادتان ٧٧، ١١١.

(٢٠) المادتان ٧٠، ١٠٠، وإصدار القوانين بينما البرلمان ليس في طور الانعقاد يعد تكتيكاً يحبذه الملوك العرب، وثارت حوله قضايا في الكويت والأردن.

(٢١) المادتان ٥٣، ٥٤.

(٢٢) تم إجراء هذه الحسابات على أساس من بيانات الانتخابات المستمدة من الموقع التالي على الشبكة العنكبوتية: www.electionsjo.com (accessed April 20, 2004). وتحذف هذه الحسابات المقاعد الستة المحجوزة للنساء، والتي كانت قد خصصت بأسلوب عكس سوء التوزيع في المقاعد الـ ١٠٤ الأخرى.

(٢٣) موقع وزارة الداخلية الأردنية على شبكة الإنترنت هو: http://www.moi.gov.jo/election_details.php?id_c=8 (accessed April 22, 2004).

(٢٤) حول المعارضة الأردنية، انظر أيضاً الفصل السابع لـ لاست-أوكار داخل هذا الكتاب.

(٢٥) طالبت جبهة العمل الإسلامي، التي تشكل كبرى جبهات المعارضة في البرلمان ولها سبعة عشر عضواً فيه، بحياة برلمانية سليمة في فبراير ٢٠٠٤م، مما أكسبها بعض الاهتمام والانتباه، لكن مع فرص قليلة بالنجاح (al-Hayat, February 24, 2004).

(٢٦) للاطلاع على نتائج مماثلة وشبيهة بالانتخابات السابقة، انظر: (Lust-Okar, 2001: 550-551).

(٢٧) المواد: ٦٠، ٧٥، ٧٦ انظر أيضاً: (Denocux and Maghraouri, 1998: 108-114).

(٢٨) حول النظم الانتخابية العربية، انظر: (Lust-Okar and Jamal, 2002).

(٢٩) حول المعارضة في المغرب، انظر: (Lust-Okar, Chapter 7 herein; Ben Mlih 2001: 4-13).

(٣٠) موقع وزارة الاتصالات المغربية على شبكة الإنترنت هو: www.mincom.gov.ma/french/generalites/orga_eta/elections2002/resultatglobal.htm (accessed August 13, 2003).

(٣١) لم يكد يساعد هذا حينما اصطفى رئيس الوزراء وجوهاً شابة داخل مجلس الوزراء، واختتم بأبناء زعماء الأحزاب وبناتهم وكذلك أبناء الوزراء السابقين وبناتهم. انظر: (al-Hayat, November 8, 2002).

(٣٢) يمكن العثور على هذا الالتماس أو العريضة في شتى المواقع العنكبوتية على الإنترنت. انظر: www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/article02_20.SHTML (accessed April 20, 2003).

الفصل التاسع

الكثير جداً من المجتمع المدنى، والقليل جداً من السياسة
مصر وأنظمة الحكم العربية المتحررة الأخرى

فيكى لانكوهر

نظرت الدراسات التى دارت حول التحول الديمقراطى إلى المنظمات غير الحكومية عموماً على أنها مميزة تميزاً تاماً عن الأحزاب السياسية، وافترضت أن كل نوع من هذه التجمعات يلعب دوراً مختلفاً فى عملية التحول الديمقراطى، وأن كلاً منها يجتذب أصنافاً مختلفين من النشاطاء. ويوضح هذا الفصل، الذى يركز على دور جماعات المجتمع المدنى فى العديد من البلدان العربية، أن المعارضة ضد نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية لهى أكثر مرونة وسلاسة. أما وجود الفرص السياسية والمالية أو انعدامها فيمكن أن يؤثر تأثيراً شديداً فى الشكل التنظيمى الذى تتخذه المعارضة. وفى العديد من البلدان العربية التحررية أو التى أخذت بالليبرالية، باتت القيود المفروضة على تشكيل الأحزاب السياسية ونشاطاتها أكثر تشدداً وتضييقاً عن تلك التى تنظم وتسير عمل المنظمات غير الحكومية، كما استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تجمع المال بطريقة أكثر يسراً وسهولة. وساعدت هذه العوامل على جعل المنظمات غير الحكومية المناصرة، وليس الأحزاب السياسية، أكثر أشكال المعارضة العلمانية تعبيراً وصراحة فى هذه البلدان العربية الليبرالية، غير أن هذا التطور أصاب فرص الديمقراطية أو التحول للديمقراطية بالأذى والضرر على المدى الطويل.

فى مقالته الاستفزازية بعنوان: "نهاية نموذج التحول"، قدم توماس كاروثرز أساليب تفكير، تراوحت بين تصحيحية وشائعة، حول تحرر أو ليبرالية نظم الحكم السلطوية. وفى ظل ذروة موجة عالمية من حركات التحول إلى الليبرالية فى أوائل تسعينات القرن العشرين، لاحظ أن الافتراضات المتفائلة القائلة بأن: "أى نظام حكم متحرر يكون فى حالة تحول إلى الديمقراطية"، حدث بالمراقبين أن يحصوا عدداً يصل إلى مائة دولة يتوقعون لها أن تصبح ديمقراطية. وبحلول عام ٢٠٠٢م، لم ينتقل إلى ما وراء التحول الليبرالى غير النهائى أكثر من عشرين دولة من أجل تدشين تنافس سياسى ذى معنى أو هدف. أما الأربعة أخماس الأخرى - شاملة دولاً فى أمريكا الوسطى، وأفريقيا، والاتحاد السوفيتى السابق - فلم تنجز ديمقراطية ذات وظائف ناجعة، ولم تبد وكأنها تعمق أو تحدث أى نوع من الترقى الديمقراطى" (Carothers 2002: 9).

وتعتبر مجادلة كاروثرز مهمة، ليس فحسب من أجل دراسات التحولات الديمقراطية، وإنما أيضاً لأنها بمثابة دعوة لإعادة التفكير فى دور محاولات التحرر والليبرالية العربية. والمناقشات حول "الموجات" العالمية للتحولات الديمقراطية تستبعد بطريقة روتينية العالم العربى؛ باعتباره منيعاً ومغلقاً أمام التحول الديمقراطى وغير متقبل له، ويتم تجاهل الحالات العربية عموماً فى البحوث العلمية. ونسى باحثون أنه أثناء فترة التفاؤل فى أوائل تسعينات القرن العشرين أو قبلها، والتي ذكرها كاروثرز، اضطلع العديد من نظم الحكم العربية - شأنها فى ذلك شأن نظرائها فى: أوروبا الشرقية، وأفريقيا، وآسيا - بجهود اتصفت بالأهمية فيما يتعلق بالتحول الليبرالى. أما كون هذه الجهود لم تفض إلى ديمقراطية ذات معنى وهدف، فلا يجعل العالم العربى قائماً بمعزل عن الديمقراطية، بل إن ما وقع ما هو إلا جزء من نزعة أو اتجاه واسع تعثرت واضطربت فيه أكثر التحركات حدثاً فى سعيها من أجل النأى بذواتها عن السلطوية والاستبدادية. وربما كان للعالم العربى ظروف خصوصية تتراوح بين دور

الإسلام فى أمور السياسة والحكم، وبين المستويات العالية بإفراط من الريوع خارجية المنشأ، وكلها عرقلت عملية تحولها الديمقراطية أو ديمقراطيتها. على أية حال، فإن معظم عمليات التحول على الصعيد العالمى فى تلك الحقبة قد ترنحت، وتلك حقيقة توحى بأن أكثر العوامل قبولاً للتعميم، مثل: ضعف أحزاب المعارضة ووهنها، والترتيبات الانتخابية المحددة، ربما تكون أيضاً قد أدلت بدلوما فى ذلك التعثر. أحد العوامل التى عرقلت التحول الديمقراطية أو الديمقراطية فى العديد من نظم الحكم العربية؛ ربما يكون نهضة المنظمات غير الحكومية، مثل: جماعات نصرة حقوق الإنسان ومناصرة المرأة - وليس الأحزاب - وارتفاعها إلى مكانة المعارضة العلمانية الرئيسية فى البلاد.

أما الكتابات العلمية حول دور المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى عملية التحول للديمقراطية؛ فقد تعاملت مع المنظمات غير الحكومية عموماً على أنها كيانات متميزة تماماً عن الأحزاب السياسية^(١)، وقد عزت الأدوار الوظيفية المختلفة فى عمليات التحول إلى نوعين من الجماعات، وافترضت أنهما يجتذبان أنواعاً متباينة من النشاط. وتوحى تجارب عدة بلدان عربية بأنه سيكون من المفيد أن ننظر إلى كل من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية على أنهما جزء من الطبوغرافية الكبرى للمعارضة. وفى إطار هذا المدخل، يفهم الناس المعارضة على أنها حرة طليقة بطريقة أو بأخرى فى ظل وجود الفرص السياسية والمالية أو انعدامها؛ الأمر الذى يؤثر بدرجة ملموسة فى الشكل المؤسسى أو التنظيمى الذى قد تتخذه المعارضة. على سبيل المثال، إذا بات من العسير للغاية الحصول على الاعتراف القانونى للأحزاب السياسية، ولكن من اليسير نسبياً تأسيس منظمات غير حكومية، أو إذا كانت الأحزاب قد أصابتها الفاقة والعوز فى الوقت الذى تتوافر فيه الأموال الخارجية والأجنبية بوفرة ويسر للمنظمات غير الحكومية، فقد يمسى من العقل والمنطق للنشطاء أن ينتظموا أنفسهم عبر أحزاب سياسية تعمل من خلال المنظمات غير الحكومية أو عبرها. وفى العديد من البلدان العربية المتحولة إلى الليبرالية، ونذكر منها مصر وتونس على وجه الخصوص،

فإن ثمة إجراءات تحررية معاكسة أو غير كافية أقيمت على جعل أحزاب المعارضة ضعيفة نسبياً ولا حول ولا قوة لها. وداخل السلطة الفلسطينية، ثمة سبب وجيه آخر لوهم الأحزاب المعارضة، ألا وهو قرار معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بمقاطعة الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٦م لتكوين المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، فإن عملية التحرر الليبرالي خلقت الظروف للمشاركة العربية في اتجاه موسع في نصف الكرة الجنوبي من العالم؛ ألا وهو: تكاثر جماعات حقوق الإنسان، ومناصرة المرأة، والبيئة^(٧). وفي ظل ندرة أحزاب المعارضة الفعالة في معظم البلدان العربية الساعية للتحرر الليبرالي، باتت المنظمات غير الحكومية - للمناصرة - داخل العديد من البلدان العربية تمثل أكثر المعارضة العلمانية تعبيراً وصوتاً. كما أنها تولت القيام بأدوار؛ بدءاً من الدفاع عن المصالح الاقتصادية للعمال والفلاحين، إلى الدعوة من أجل استبدال نظم الحكم القائمة، وهي الأدوار التي لعبتها أحزاب المعارضة تقليدياً ونموذجياً. ويؤكد هذا الفصل على أن ثمة سبباً وجيهاً وراء هذا التطور يتمثل في أن القيود المفروضة على تكوين الأحزاب والنشاط الحزبي كانت من القسوة عموماً بحيث فاقت تلك القيود المفروضة على تنظيم وترتيب المنظمات غير الحكومية؛ فضلاً عن ذلك فإنه في الكثير من البلدان تعاني الأحزاب السياسية من الشكوك التي تحوم حولها من ناحية أمورها المالية والتمويلية، في حين أن المنظمات غير الحكومية صارت قادرة على جمع المال دولياً.

وبينما قد لا يكون مدهشاً أنه في ظل هذه الظروف أصبحت المنظمات غير الحكومية تحوى فاعلين مبرزين للمعارضة على نحو متزايد؛ ومن شأن هذا التطور أن يودي بفرص التحول الديمقراطي المستدامة أو إصابتها بالأذى. وتدافع المنظمات غير الحكومية عموماً عن مصالح مجموعة محددة أو مخصوصة، أو أهمية مبدأ معين، مثل: احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يجعلها غير مجهزة لإجراء تعبئة مجموعة كبرى من

الجماهير وحشدهم حول هدف رئيسي، مثل: تغيير نظام الحكم. وبالقدر المكافئ من الأهمية، حيث إن المنظمات غير الحكومية تعتمد كلية وتقريباً على التمويل الخارجي، فإنها غالباً ما تلقى تأييداً ودعماً قوياً في الخارج، ولكن جذورها ضحلة بالداخل، مما يسمح بتشويه سمعتها بسهولة ويسر من جانب الحكومات المعادية؛ أما بالنسبة إلى الأحزاب السياسية فهي لا تعاني هذا الأمر. إن الضعف الهيكلي الذي يعيق بقسوة وشدة جهود المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الديمقراطية، قد أوضحها على أفضل وجه دراسة لأكبر حملة شنتها المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٩م من أجل معارضة قوانين تحد من نشاطاتها وتقيّد حريتها. وفقاً لأساليب كثيرة، عملت هذه الحملة في إطار سياق مبشر جداً بنجاح المنظمات غير الحكومية، وبأكثر مما ألفيناه في معظم البلدان العربية الأخرى الساعية للتحرر. وتعد مصر واحدة من أطول بلدان العالم العربي تاريخاً فيما يتعلق بالنشاط الرسمي للمنظمات والمؤسسات التطوعية، إذ كانت قد بدأت منذ العقود الأولى من القرن العشرين. وعلى الرغم من أن هذا النشاط قد تقلص على نحو صارم في خمسينات القرن العشرين وستيناته، فإن عملية التحرر الليبرالي بمصر قد استؤنفت في أواخر سبعينات القرن ذاته، فيما يعتبر مبكراً بعقد كامل من الزمان عن تجربة معظم البلدان العربية الأخرى التي أعطت كلاً من المنظمات غير الحكومية القديمة والجديدة فترة أطول نسبياً من أجل بناء تنظيماتها ومؤسساتها. أخيراً، فإن حملة عام ١٩٩٩م لاقت تأييداً كبيراً من الدول والحكومات الغربية المانحة، الأمر الذي كان مفقوداً في الكثير من البلدان العربية التي خاضت العملية الليبرالية. وكما جادلت مارجريت كيك Margaret Keck، وكاثرين سكينك Kathryn Sikkink (1998)، فإن مثل هذا التأييد يمكن أن يصير حاسماً في مسألة الحفاظ على حرية المنظمات غير الحكومية في العمل ضمن الإطارات السلطوية والاستبدادية. ورغم هذه الظروف المبشرة، فقد فشلت محاولات المنظمات غير الحكومية المصرية في محاولاتها للتعبئة من أجل حرية المؤسسات والتنظيمات، وأخفقت في توسعة حملتها لتشمل عملية تغيير

جذرية كبرى لنظام الحكم؛ الأمر الذى أظهر بكل قوة القيود المفروضة على ما يمكن أن نتوقع من المنظمات غير الحكومية العربية لإنجازه فى معركة الديمقراطية أو التحول الديمقراطى.

المنظمات غير الحكومية لحشد الرأى المعارض:

تونس، ومصر، والسلطة الفلسطينية

حظيت تونس بصفتين من الصفات التى شاع ذكرها كمفتاحين يسهلان حلول الديمقراطية، ألا وهما: معدل عال لمعرفة القراءة والكتابة وطبقة متوسطة كبيرة، وهو ما جعلها تبدو وكأنها مهيأة للتحول الديمقراطى الناجح، حينما أطاح زين العابدين بن على وزير الداخلية بالرئيس الحبيب بورقيبة فى عام ١٩٨٧م، وأعلن عن خطته من أجل دولة تونسية تتمتع بقدر أكبر من الديمقراطية. وسرعان ما أعقب ذلك العفو عن المساجين السياسيين وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة (Alexander 1997: 35). والأحزاب السياسية، التى بدأت فى الانشقاق بعيداً عن الحزب الحاكم فى أواخر سبعينات القرن العشرين؛ غير أنها لم يسمح لها بمقاعد فى البرلمان، أصبحت أكثر بروزاً بصفقتها أحزاباً جديدة بازغة، وأغدقت الحكومة عليها الدعم المالى من أجل دفع تكاليف الحملات (Bellin 1995: 133-134). وبناء على دعوة بن على، انخرطت الحكومة، وممثلو ثمانية أحزاب معارضة من المعترف بها، واتحاد العمال الوطنى، وجمعيات حقوق الإنسان، وتنظيمات نسائية، فى مفاوضات مفعمة بالحياة؛ وفى نهاية المطاف وقعوا "ميثاقاً وطنياً" يحدد الخطوط العريضة للإجماع فى الآراء على المحتوى العام للهوية الوطنية لتونس والالتزام بالديمقراطية (Anderson 1991).

لقد أصبح هذا الالتزام حقيقة. ذلك أنه مع دنو الانتخابات الأولى فى ظل نظام الحكم الجديد، تم حرمان حركة الميل الإسلامى (MTI) من الاعتراف بها كحزب

سياسي. وحينما خاض أعضاؤها الانتخابات بصفتهم مستقلين، فازوا بـ ١٤,٥ بالمائة من الأصوات - أكثر من ثلاثة أضعاف الأصوات التي اكتسبها أكبر حزب معارض - غير أن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (Rassemblement Constitutionnel Démocratique, RCD) الحاكم منح ١٠٠ بالمائة من المقاعد (Dillman 2000: 216). وفي وقت لاحق، تم التحريم على حركة الميل الإسلامي من أن تنافس في الانتخابات أو تخوضها، وتعرض أعضاؤها للقمع والبطش البوليسي بصفة دائبة ومستمرة^(٤). ولما تسنى طرح حركة الميل الإسلامي جنباً، أثر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي أن يضمن حداً أدنى من التمثيل الحزبي المعارض عن طريق عدم التنافس في عدد معين من المقاعد في انتخابات عامي ١٩٩٤م، ١٩٩٩م. وتم تضيق الخناق والسيطرة على هذه المنافسات، ويمكن إظهار طبيعتها بحقيقة أنه داخل انتخابات عامي ١٩٩٤م، ١٩٩٩م كلتيهما؛ فازت أحزاب المعارضة بالعدد المضبوط من المقاعد ذاتها التي تركت دون أن يتنافس عليها أحد، مما أعطى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ٨٨، و ٨١ بالمائة من المقاعد على التوالي (Dillman 2000: 216-217).

وفي حين أن الأحزاب السياسية بمجملها اعتبرت غير ذات علاقة بالنسبة إلى مسار سياسات المعارضة، أمست جماعات حقوق الإنسان من أعلى جماعات المعارضة صوتاً وصخباً. أما الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme, LTDH) التي تأسست في عام ١٩٧٧م، فقد كانت أولى جماعات حقوق الإنسان في العالم العربي. ولما زج نظام الحكم بالنشطاء الإسلاميين في غياهب السجون وحاكمهم أمام المحاكم العسكرية في عامي ١٩٩١م، ١٩٩٢م، كانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أعلى المنتقدين المفوهين صوتاً لهذا النظام. وجعل نظام الحكم يحاول إسكات الرابطة عن طريق التحريم على المؤسسات والتنظيمات أن تضمن أيّاً من الزعماء الحزبيين في مجالس إداراتها - الأمر الذي امتثلت له الرابطة - والإعلان عن قبول كافة الأحزاب المهمة بصفتهم أعضاء، وهو ما خشيت الرابطة أن

يفضى إلى قيام الحكومة بإضعاف رسالتها عن طريق إغراقها بمؤيدي الحزب الحاكم ومسانديه (Bellin 1995: 138).

وظلت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان محافظة على تماسكها حتى أكتوبر ٢٠٠٠م، حينما انتخبت زعامة مفومة وذات نبرة عالية في مطالباتها، ومجلس إدارة لم يحتو على أى عضو من الحزب الحاكم، وأميناً عاماً خرج حديثاً من سجن قضى به عدة سنوات عقاباً على تهم سياسية. والرابطة التونسية الجديدة للدفاع عن حقوق الإنسان اتصفت بأنها أكثر جرأة في معارضتها وانضمت إلى المجلس الوطنى للحريات فى تونس (Conseil National pour les Libertés en Tunisie, CNLT)، الذى أسسه عام ١٩٨٨م المنشقون عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الذين باتوا غير راضين عن المدخل الاسترضائى السابق للرابطة، حين التحدث حول انتهاكات حقوق الإسلاميين الذين لم يلجؤوا للعنف، وبخاصة حركة الميل الإسلامى. ورد نظام الحكم باستصدار قرار من المحكمة بتجميد مجلس إدارة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان المنتخب حديثاً، وقيامه بنهب مكتب مؤسس المجلس الوطنى للحريات فى تونس، ورفض السماح للعديد من أعضاء المجلس الوطنى للحريات بالسفر^(٥).

السلطة الفلسطينية، مثل تونس، تميزت منذ نشأتها فى عام ١٩٩٤م بأحزاب معارضة علمانية غير فعالة ومنظمات غير حكومية تدرت بعباءة المعارضة العلمانية الرئيسية لنظام حكم الرئيس الراحل ياسر عرفات^(٦). على أية حال، فإنه من داخل السلطة الفلسطينية انبثق قرار العديد من فصائل المعارضة العلمانية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بمقاطعة الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٦م، واقترن هذا بخبرة هذه الفصائل الطويلة فى التعامل مع المؤسسات التطوعية، الأمر الذى جعل المعارضة العلمانية تعمل من خلال قنوات المنظمات غير الحكومية وليس الأحزاب السياسية. ولقد عزز الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧م من النشاطات المؤسسية الفلسطينية وأكسبها زخماً. وتم تأسيس المنظمات وإقامة المؤسسات من أجل

مقاومة الاحتلال والتعويض عن الإهمال الإسرائيلي للخدمات الاجتماعية، وبدأ الأمر، أولاً: بتأسيس الفصائل اليسارية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PFLP)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (DFLP)، والحزب الشيوعي الفلسطيني (Brynen 2000) (PCP). أما منظمة فتح، كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اقتتفت الأثر في أعقاب هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢م. وأدت الصلات الوثيقة بين المؤسسات التطوعية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى أحد الأشكال شبه الموحدة من التنظيم المؤسسي، الذي التحقت بمقتضاه تقريباً كل منظمة تنتمي بأصولها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أحد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن كل فصيل صارت له اتحاداته النسائية، والنقابية والعمالية، وغيرها الخاصة به. ولقد حظيت هذه الشبكة الكثيفة من الاتحادات بشرعية أهلية عظيمة عن طريق سهرها على خدمة المجتمع الفلسطيني إبان الانتفاضة الأولى التي اندلعت في ديسمبر من عام ١٩٨٧م.

ولقد أدى توقيع اتفاقات أوسلو (Oslo Accords) في عام ١٩٩٣م، وإنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤م إلى خلق بيئة سياسية جديدة بطريقة درامية. ذلك أن الاتحادات التي اضطلعت بالكثير من وظائف الدولة في إطار بيئة من غياب الدولة بات يتعين عليها الآن أن تعمل في إطار دولة بازغة يديرها رئيس ومجلس تشريعي فلسطيني. ومع التسليم بالبرامج الأيديولوجية المميزة لكل فصيل من الفصائل، والدرجات العالية من التمسك بالهويات الفصائلية للفلسطينيين، فقد أمسى كل فصيل من الفصائل الكبرى في وضع مثالي يبيح له تحويل نفسه إلى حزب سياسي ثم يخوض الانتخابات التشريعية التنافسية التي عقدت عام ١٩٩٦م؛ وبخاصة أنه أضحي يسيراً على كل فصيل له مؤسسات تطوعية معروفة أن يستغل ما بحوزته من أجل تعبئة الناخبين وحشدهم. على أية حال، قاطع هذه الانتخابات كل من الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة حماس، على أساس أنهم إذا خاضوها فقد يصفون الشرعية على اتفاقات أوسلو^(٧)، وتبدى من الاقتراعات فى اليوم الأول من الانتخابات أن الفصائل المقاطعة كان بإمكانها أن تحقق ظهوراً جديراً بالاحترام داخل البرلمان لو خاضت الانتخابات؛ ذلك أن أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجاهلوا نداء المقاطعة بدرجة واسعة، وكان بوسع الحزب أن يفوز على الأقل بأصواتهم إذا شاعت له الأقدار أن يشارك بالانتخابات (Shikaki 1996: 18). وتمخض عن المقاطعة نتيجة هى: أن منظمة فتح وأعضاها الذين انضموا إلى الحزب عقب خوضهم الانتخابات بصفقتهم مستقلين، فازوا بـ ٧٥ بالمائة من المقاعد فى الهيئة التشريعية، فى حين فاز المرشحون الذين أعلنوا عن هويتهم الإسلامية بسبعة مقاعد، وأما المستقلون بمن فيهم اثنان تابعان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد فازوا بأحد عشر مقعداً (Shikaki 1996: 18).

وعلى الرغم من أن الفصائل اليسارية العلمانية قد اختارت عدم خوض العملية التشريعية، فقد أثر الكثير من نشاطهم استغلال المنظمات غير الحكومية من أجل مناوأة السلطة الفلسطينية التى تسودها منظمة فتح. وقد لاحظت إحدى الناشطات السياسيات ذات الباع الطويل فى تلك الأمور، وانتقدت ذلك الاتجاه بقولها:

لقد قدمت المنظمات غير الحكومية فى الماضى، وبوسعها أن تقدم فى المستقبل: التتمة والتكملة التى تحتاجها الحركات (اليسارية). على أية حال، فإن اليسار لم يقم بالتعبئة داخل المنظمات غير الحكومية أو حولها ليدافع ببساطة عن إمكانية تحول هذه المؤسسات إلى أحزاب سياسية. وبدلاً من ذلك، أمست المنظمات غير الحكومية هى المعقل الأخير لليسار، الذى لم يعد - على ما يبدو - مستعداً أو قادراً على إعادة تشكيل ذاته لمخاطبة

العالم السياسى، بصفته حركة سياسية فى ظل الحقائق المتغيرة
التي جلبتها اتفاقات أوسلو إلى حيز الضوء. (Hammami

1995: 62)

وبحلول منتصف تسعينات القرن العشرين، انخرط العديد من المفكرين والنشطاء اليساريين فى نقد الاعتقاد بأن المنظمات غير الحكومية - وليس الأحزاب السياسية - هى أفضل أداة لفرض الديمقراطية على السلطة الفلسطينية. ولقد أعرب معهد "مواطن"، المعهد الفلسطيني لدراسة الديمقراطية، وأحد المنابر الرئيسية لمفكرى اليسار والأكاديميين الذين ينتمون إليه، وكان قد تأسس فى عام ١٩٩٢م، أعرب عن مشاعره بوضوح حينما اختار من مسألة "التعددية الحزبية والديمقراطية: أزمة الحزب السياسى الفلسطينى" موضوعاً لأول مؤتمراته السنوية فى عام ١٩٩٥م. أما مدير معهد "مواطن" وهو جورج جياكمان، فقد نبذ مزاعم المنظمات غير الحكومية بأنهم على خط الجبهة من أجل المحافظة على المجتمع المدنى، وبالتالي فهم يمثلون ثقافة ديمقراطية... وقال بأن غياب الأحزاب المعارضة القوية إنما هو كعب أخيل الثقافة السياسية الفلسطينية" (Hammami 1995: 62). وفى عام ١٩٩٨م، لاحظت الناشطة السياسية - التى اقتبسنا منها سالفاً - أنه قبل ثلاثة أعوام اعتقد نفر قليل من النشطاء اليساريين أن:

المنظمات غير الحكومية لا تمثل بديلاً عن الأحزاب السياسية.
وعلى أية حال، فإنه بحلول عام ١٩٩٨، أضحى هذا موقفاً
اعتنقته الأغلبية. وبات الآن واضحاً أن المنظمات غير الحكومية لم
تكن قادرة على تشكيل تحدى لاستمرارية "سياسة عرفنة" الحياة
السياسية الفلسطينية أو صبغها بطابع ياسر عرفات... وصاروا
ينظرون الآن إلى الأزمة نظرة متطرفة باعتبارها أحد التحولات
السياسية صوب الديمقراطية، وانعدام الحركات السياسية

المستقلة الضرورية من أجل إنجاز تلك التحولات. (Hammami

(2000: 27)

ولقد استطال أمد عملية التحول الليبرالى فى مصر بأكثر مما استغرقتة تجربة تونس وفلسطين، وفى سنواتها المبكرة تميزت بتفتح أزهار أحزاب المعارضة، الأمر الذى أوحى حينها بالتحرك صوب الديمقراطية أو التحول للديمقراطية. وانتهت أربع وعشرون سنة من حكم الحزب الواحد فى أواخر سبعينات القرن العشرين بإنشاء حفنة من أحزاب المعارضة. وبرغم العقبات الشديدة أمام تكوين الأحزاب السياسية، بدأ إطار سياسى للتعددية الحزبية فى البزوغ، حيث بدأت الأحزاب التى حرمت من الاعتراف القانونى فى الطعن فى أسباب حرمانها ومنعها أمام المحاكم، ونجحت، وخاض الإخوان المسلمون الانتخابات بصفتهم مستقلين بسبب حرمانهم من تشكيل حزب سياسى خاص بهم. وفى ثمانينات القرن العشرين، فازت ائتلافات المعارضة - التى قامت أساساً من الإخوان المسلمين بأعداد متزايدة من المقاعد، وصار لها تأثير متنام فى عملية سن القوانين وتشريعها؛ وفى عام ١٩٨٤م، قدم الائتلاف المكون من الإخوان المسلمين - حزب الوفد، وقد بات لهم ١٢ بالمائة من المقاعد، مقترحات بمشروعات قوانين بلغت نسبتها ٢٢ بالمائة من إجمالى مشروعات القوانين التى قدمت بالبرلمان المصرى. وفى عام ١٩٨٧م، ضاعفت المعارضة تقريباً من الأصوات التى حصلت عليها، وسددت بذلك ضربة إلى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم تمثلت فى أسوأ ظهور له منذ عام ١٩٥٤م (Baaklini, Denoeux, and Springborg 1999: 230). فإذا لم يقدر للعديد من المستقلين أن ينضموا فى وقت لاحق إلى الحزب الحاكم، لما حصل على أغلبية الثلثين اللازمة لتسمية المرشح الرئاسى للجمهورية، الذى كان يفوز (حتى انتخابات عام ٢٠٠٥م) فى الاستفتاءات الرئاسية بالتزكية ودون أن ينازعه فيها أحد، ولما استطاع أن يتلاعب فى الدستور^(٨).

والآمال التي انعقدت على أن تؤدي التحسينات التي أدخلت في ثمانينات القرن العشرين إلى نظام سياسي أكثر تنافسية، تلاشت مع حلول تسعينات القرن ذاته. وبدءاً من أواخر ثمانينات القرن العشرين وحتى منتصف تسعيناته، شهدت حركة العصيان الإسلامية العنيفة وجود جماعات إسلامية راديكالية شكلت أمراً واقعاً فعلياً في الكثير من أجزاء جنوب مصر، وقامت باغتيال شخصيات سياسية وثقافية، وهو ما أهلك الجزء الأعظم من صناعة السياحة، التي تعتبر مواردها مصدراً رئيسياً ومركزياً للاقتصاد المصري. ووقع المزيد من عدم الاستقرار بسبب تسريع الحكومة لوتيرة تنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، وفقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي، والتي بدأت في ثمانينات القرن العشرين. وبين عام ١٩٩٣م و ١٩٩٩م تم خصخصة جميع أو أكثر من ثلث المشروعات المملوكة للدولة (Posusney 1999: 38)، ونجم عن ذلك تسريع مستفحل للعاملين بالاقتصاد المصري الأمر الذي رفع معدلات البطالة والتي كانت أصلاً تدور حول نسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٢ بالمائة (Pfeifer 1999: 38)، وتزامن مع ذلك إبطال إصلاح الإقطاع الذي تم إدخاله إبان الفترة الرئاسية للرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وهو ما استلزم أن يتم إعادة الأراضي التي وزعت على الفلاحين في خمسينات القرن العشرين وستيناته إلى ملاكها الأصليين. وأفضت هذه السياسات إلى تدهور مستويات المعيشة وانحطاطها: وأية ذلك أنه في الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٦م و ١٩٩٦م، قاسى الريف المصري وعانى من "بطالة متزايدة، وانحطاط الأجور الحقيقية، وأسعار مرتفعة في السلع والخدمات الأساسية" (Fletcher 1996: 4, quoted in Mitchell 1999: 32)، وتزامن مع ذلك تضاعف نسبة الفقراء من الشعب المصري في البلاد كافة من ٢١ بالمائة في عام ١٩٩٠م إلى ٤٤ بالمائة في عام ١٩٩٦م (Handy and staff team, 1998: 42, quoted in Pfeifer 1999: 26).

وأدى تصاعد أعمال عنف الإسلاميين واحتمالات عدم الاستقرار الاجتماعى التي ولدتها سياسة الإصلاح أو التعديل الهيكلي للاقتصاد المصري، إلى إصرار الحزب

الوطني الديمقراطي الحاكم على الاحتفاظ بثلاثي مقاعد البرلمان، وهي النصاب اللازم من أجل تغيير الدستور أو لترشيح الرئيس لفترة رئاسية جديدة. وولى الحزب الحاكم انتباهه، أولاً إلى أكثر منافسيه خطورة وشأناً، ألا وهم جماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين كانوا قد أعانوا الحكومة على إثناء المتطرفين الإسلاميين المزجوج بهم في غياهب السجون عن اللجوء إلى أعمال العنف. وفي غضون الأشهر الموصلة إلى انتخابات عام ١٩٩٥م، قام الحزب الوطني الديمقراطي باعتقال مرشحي جماعة الإخوان المسلمين المحبوبين جماهيرياً والأكثر شعبية، ولفق لهم الاتهامات جزافاً أمام المحاكم العسكرية. وفي عام ١٩٩٥م، تمخض عن مثل هذه المستويات العالية من تزوير الانتخابات لصالح الحزب الوطني الديمقراطي قيام محكمة النقض باصدار حكم بإبطال انتخابات أكثر من مائتي نائب برلماني من إجمالي الـ ٤٤٤ نائباً، ولكن قوبل حكم محكمة النقض بالاستهتار والعبث من نظام مبارك فكان مآله عدم النجاح (Kienle 1998: 226-227). ونتج عن كل ذلك العبث وغيره من الاستراتيجيات المثيلة، حصول الحزب الوطني الديمقراطي وفوزه بأغلبية ناهزت ٨٥ بالمائة على الأقل في البرلمانات الثلاثة الأخيرة، شاملة حصوله على عدد ٩٤ بالمائة من المقاعد في عام ١٩٩٥م، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية^(٩).

وفي خضم هجمتها لتقليص قوة أحزاب المعارضة السياسية، فرضت الحكومة إجراءات صارمة على اثنين من قطاعات المعارضة بالمجتمع المدني اللذين تميزا تاريخياً؛ ألا وهما: الاتحادات المهنية، والنقابات العمالية. وفي حين قامت نقابة المهندسين - عبئاً ودون نجاح - بمكافحة مشروع السد العالي الذي أقامه عبدالناصر، وقامت نقابة المحامين بمحاربة قوانين وحالة الطوارئ في البلاد في ثمانينات القرن العشرين، وصل نضال الاتحادات المهنية في المعارضة ذروته في ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته؛ حينما ظفر الإخوان المسلمين بزعامة العديد من النقابات والاتحادات المهنية. وقامت مجالس زعامة الإخوان المسلمين بإدانة التعذيب الذي

ارتكبتة الشرطة، وانبرت للدفاع عن الحقوق القانونية للمساجين السياسيين الإسلاميين، غير أن نجاحهم في الأمور الدنيوية ومسائلتها؛ مثل: تزويد أعضائها بالسلع الاستهلاكية الرخيصة؛ بات أيضاً مهدداً، ذلك أن كل نجاح بدا وكأنه يعول على الشعار الانتخابي للإخوان المسلمين: "الإسلام هو الحل" ويؤيده. وعلى فرض أن نجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات المهنية جاء نتيجة للإقبال المتدنى على الاقتراع، إلا أن الحكومة ردت على ذلك بسن قانون يستلزم وضع الاتحادات والنقابات المهنية تحت إدارة الحكومة ورقابتها؛ إذا لم تحقق انتخاباتها مستويات عالية من إقبال الناخبين في المعتاد. ولما أخفقت هذه الحيلة في إيقاف انتصارات الإخوان المسلمين، تم وضع النقابات تحت الحراسة القضائية في ظل ذرائع وحجج أخرى. وأدت التعديلات التي أجريت على القوانين المنظمة للنقابات العمالية إلى إصابة نقابات العمال بالعجز والشلل، الأمر الذي حرم العمال؛ المعرضين للخطر الويل والداهم بإنهاء أعمالهم ووظائفهم بمقتضى برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، حرمتهم من الإدلاء بأصواتهم في انتخابات النقابات والاتحادات، وأتاح في الوقت نفسه يسراً وسهولة في إعادة انتخاب النقباء ورؤساء الاتحادات الذين كانوا عموماً أعضاء في الحزب الحاكم. وفي ظل هذه الظروف، نتج عن انتخابات النقابات في عام ١٩٩٦م حصول الحزب الحاكم بسهولة ويسر على أغلبية صلبة (Kienle 1998: 227).

وفي الوقت الذي تم فيه إخراس الأحزاب وغيرها من مواقع المعارضة داخل المجتمع المدني، زادت المنظمات غير الحكومية من أعدادها وقوتها. إن قيام نظام حكم عبدالناصر بإهلاك القسم الأعظم من المؤسسات التطوعية؛ فتح الطريق أمام جيل جديد من منظمات المناصرة في سبعينات القرن العشرين وثمانيناته. وعلى الرغم من أن الحركات النسائية كانت نشيطة منذ أمد بعيد في مصر، فإن التجمعات النسائية الجديدة بزغ نجمها مجدداً، وكانت رائدتها في عام ١٩٨٢م جمعية تضامن المرأة العربية التابعة لنوال السعداوى. وفي عام ١٩٨٣م، أصبحت المنظمة العربية لحقوق

الإنسان؛ التي اتخذت من القاهرة مقراً لها وركزت على المنطقة برمتها، أولى جماعات حقوق الإنسان في مصر؛ ويوجد حالياً أكثر من عشرين جماعة من أمثال تلك الجماعات، من ضمنها اتحادات متخصصة في الدفاع عن السجناء، وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب. وتم إنشاء العديد من جماعات مناصرة البيئة أيضاً، من بينها واحدة تمكنت من شن عدة معارك ناجحة - تم الدعاية لها جيداً - ضد محاولات الحكومة لخصخصة المساحات العامة في الإسكندرية.

وسرعان ما أمسكت المنظمات غير الحكومية الجديدة للمناصرة - وبخاصة جماعات حقوق الإنسان - بزمام القضايا الأكثر حساسية المطروحة على الساحة في يومها. وفي حين رفضت جماعات حقوق الإنسان بوضوح وعلانية استخدام المتطرفين الإسلاميين لأعمال العنف، فقد نادت بالامتنثال لأحكام القانون والقضاء ووضع نهاية لعمليات التعذيب. ولعبت دوراً أكثر فصاحة وعلانية بالقدر ذاته من أجل الدفاع عن مصالح أولئك الذين تأثروا بسبب سياسات التعديل الهيكلي للاقتصاد. وأثبت حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - أقرب الأحزاب دفاعاً عن العمال والفلاحين في مصر - عجزه عن تقديم مقاومة صلبة وذات مغزى للقوانين التي انقلبت على إصلاح الإقطاع والإصلاح الزراعي، والتي نصت على أنه في غضون خمسة أعوام، فإن الأراضي التي وزعت على الفلاحين في خمسينات القرن العشرين وأوائل ستيناته سوف يتم إعادتها إلى ملاكها الأصليين، مالم يوافق المالك الأصلي على بيعها أو تأجيرها للمالك الحالي. فإذا أخذنا في الحسبان العدد المتناهي الضالة من مقاعده في البرلمان، فإن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والأحزاب المتحالفة معه ليس بوسعها أن تعطل عملية تمرير القوانين. على أية حال، فإنه كما أوضح التقرير الاستراتيجي العربي، وهو تقرير سنوي يصدره مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وهو مركز البحوث الذي يحظى بكثير من الاحترام، فإن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وغيره من الأحزاب، كان بوسعها استغلال فترة السنوات

الخمس الانتقالية من أجل السعى نحو تعديل ذلك القانون أو تقديم خدمات مباشرة إلى أعضائهم من الفلاحين؛ بيد أن هذه الأحزاب لم تفعل أيًا من تلك الأشياء، واعترف رئيس قسم الفلاحين بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بأن الحزب لم يشرع في العمل إزاء هذه المسألة إلا في عهد قريب، وقبل أن يدخل القانون مراحله الأخيرة بحيز التنفيذ والسريان ويصبح نافذاً^(١٠). وبدلاً من ذلك، ثمة منظمة جديدة نسبياً من المنظمات غير الحكومية وهي: مركز الأرض لحقوق الإنسان، قدم خدمات كبرى إلى هؤلاء الفلاحين، من قبيل توثيق مساوئ القانون، والسعى من أجل الحصول على تعويضات، وخصوصاً عن الهياكل الدائمة التي بناها الفلاحون على الأراضي المستعادة، وهذا بالضبط هو صنف الخدمة، التي جادل التقرير الاستراتيجي العربي بأن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، كان يتعين عليه أن يقدمها من أجل تخفيف المحنة عن أعضائه.

وبينما ناضلت المؤسسات غير الحكومية من أجل حماية مصالح الفلاحين، سعت المنظمات الأخرى الجديدة إلى تعزيز مقدرة العمال على التعبئة والحشد ضد سياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، في ظل مناخ قوامه توهين نقابات العمال بكل قسوة. وقام أحد كبار النقابيين العماليين السابقين بتأسيس مركز اتحاد العمال والخدمات العمالية في عام ١٩٩٥م من أجل تعزيز تنظيم العمال، وفي العام التالي لجأ ١٣٥ عاملاً إلى مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (CIIRLA) حينما منعتهم الحكومة من خوض انتخابات النقابات والاتحادات العمالية (Kientle 2001: 82). وانبرى مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان من أجل الدفاع عن فئات العمال كافة الذين أكدوا أنهم فصلوا فصلاً تعسفياً من وظائفهم^(١١). وعلى مستويين بالأقل، فإن هذا الصنف من العمل قد قرب جماعات حقوق الإنسان جداً من الاضطلاع بدور الأحزاب السياسية اليسارية، التي كان قميناً بها أن تنهض به عادة. ومن حيث الخطط البرامجية، فإن بعضاً من هذه الأعمال كان مقصوداً به دعم محاولات العمال لمناوئة

قوانين التكيف الهيكلي الاقتصادية. وتكتسب هذه الجماعات أيضاً طبيعة نفعية عن طريق اضطلاعها بهذه الأعمال، ذلك أن العمال والفلاحين الذين يتوقع لهم أن ينشدوا العون من حزب يسارى أو حزب جماهيرى، قد يولون وجوههم شطر جماعات حقوق الإنسان من أجل الدفاع عن مصالحهم.

لماذا أحزاب المعارضة واهنة جداً ؟

إن ضعف أحزاب المعارضة فى البلدان العربية الساعية صوب التحرر تبدى أكثر جلاءً فى حالات مثل تلك الموجودة فى: مصر، وتونس، وفلسطين، حيث فازت تلك الأحزاب السياسية بأعداد ضئيلة للغاية من المقاعد فى برلماناتها. على أية حال، فإن أحزاب المعارضة فى: الأردن، والمغرب، واليمن، والجزائر؛ فازت بـ ٢٠ بالمائة على الأقل من مقاعد البرلمان فى شتى الانتخابات إبان تسعينات القرن العشرين. ولكنها مع ذلك لم تحظ سوى بالقليل من النفوذ التشريعى. ولا جدال فى أن تزيف الانتخابات والقمع والبطش المطبق بمرشحي المعارضة الواعدين، كما حدث فى تونس من حظر لحركة الميل الإسلامى، قد قوض أحزاب المعارضة بطريقة شائعة أو فى الغالب الأعم. ولقد عقد من المشكلة خنق فرص الوصول إلى الجماهير: إذ تقوم الشرطة غالباً بمراقبة اللقاءات والتجمعات الكبرى للمعارضة بكل ما أوتيت من فضول وتطفل، هذا إذا سمح لهم أصلاً بالتجمهر، ولا يسمح إطلاقاً لمعظم جماعات المعارضة بالحصول على تغطية تليفزيونية أو إذاعية؛ الأمر الذى جعل صحفهم المنبر الوحيد للاتصال والإعلام. وبينما تؤدي هذه العوامل إلى إضعاف أحزاب المعارضة وتوهينها بدرجة شديدة، فإنها لا تفصح عن نفسها لتحكى فصول القصة برمتها، حيث إن ثلاثة عوامل أخرى على الأقل تقوض قوة المعارضة وتهدمها بطريقة منهجية ونظامية. المعضلة الأولى يمكن أن نطلق عليها: "التحول المنقوص أو غير المكتمل صوب الحياة البرلمانية"، حيث تقع انحرافات ذات خطر وشأن عن الإجراءات البرلمانية العامة، من قبيل: السماح لمجالس الأعيان

غير المنتخبة بأن توجه اللوم إلى الحكومات، وإعاقة نواب الأمة المنتخبين عن أداء أعمالهم التشريعية والنيابية. فإذا تسنى لأحزاب المعارضة أن تفوز بعدد كبير من المقاعد، نجد أن التحول المنقوص صوب الحياة البرلمانية قد قوض نفوذهم تكراراً ومراراً. أما العضلة الثانية، فهي تفشى الترشيحات للمستقلين من بين الأحزاب الأخرى بخلاف الحزب الحاكم. وغالباً ما يجادل البعض بأنه في البلدان العربية الساعية للتحرر فاز الإسلاميون تقريباً بسائر مقاعد المعارضة، في حين جاء أداء الأحزاب العلمانية موحشاً وكئيماً. في حقيقة الأمر، الذي يحدث في الغالب الأعم هو أن المستقلين إما يفوزون بالعدد الأضخم من المقاعد أو يفوزون بالقدر ذاته الذي يظفر به أكبر أحزاب المعارضة - ألا وهو الحزب الإسلامى - وتفوز الأحزاب العلمانية بعدد ضئيل للغاية. إن تفشى الترشيحات للمستقلين يصيب المعارضة بالضعف والهزال، نظراً لإعاقته تطور البرامج الحزبية؛ التي من شأنها أن تشكل بديلاً صافياً عن الأحزاب الحاكمة، وأن تظفر بالتأييد بعيداً عنهم. وأما العضلة الثالثة، والأخيرة لضعف أحزاب المعارضة، فهي: هشاشتها المالية.

وقمين بنا أولاً أن نقوم بفحص مسألة: لماذا باتت أحزاب المعارضة في بعض البلدان العربية الساعية لليبرالية قادرة على الفوز بعدد مهم من المقاعد في حين أن بعضها الآخر ما زادت حالته إلا نأياً عن جماهير الناخبين والهيئات التشريعية؟ وفي مصر، وتونس، وفلسطين، فازت الأحزاب الحاكمة بمقدار يكافئ ٨٠ أو ٩٠ بالمائة من المقاعد، في حين راوحت أحزاب المعارضة مكانها حول مقاعد تعد على أصابع اليدين. وفي المغرب، التي ليس لديها حزب حاكم، حازت الأحزاب الثلاثة الكبرى على ٥٠، ٤٨، ٤٢ مقعداً في البرلمان المؤلف من ٢٢٨ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٢م^(١٢)، في حين في الجزائر خاضت ثلاثة أحزاب غير حاكمة آخر الانتخابات التنافسية ليحصل كل منها على ١٠ بالمائة على الأقل من المقاعد^(١٣). وفازت جبهة العمل الإسلامى في الأردن بـ ٣٠ بالمائة من المقاعد في عام ١٩٨٩م، و ٢٠ بالمائة في عام ١٩٩٣م، وقاطعت

انتخابات عام ١٩٩٧م (Lust-Okar 2001: 550-551). وفي الانتخابات التأسيسية لليمن لعام ١٩٩٣م، فازت ثلاثة أحزاب، وكل منها ظفر بعدد لا بأس به من المقاعد (Schwed-ler 2002: 49). وجادلت إلين لاست أوكار، وأمانى أحمد جمال؛ بأن مستوى تمثيل المعارضة في البلدان العربية الساعية للبرالية إنما هو نتاج لنوعية السلطوية التي تميز نظام الحكم؛ وتكون البلدان ذات نظم الحكم الملكية الساعية للبرالية أكثر احتمالاً لأن تنتج تمثيلاً مهماً لأحزاب المعارضة، وذلك بدرجة أكبر من نظم الحكم الرئاسية. وفحوى الأمر هو أن الرؤساء ما هم إلا نتاج لأحزابهم الحاكمة، يؤكدون بأن مصالحهم تلقى أفضل خدمة عن طريق الترتيبات الانتخابية التي تحبذ ظهور حزب كبير ووحيد، مشتملاً على قوائم حزبية وعتبات عالية. إن شرعية الملوك، على أية حال، تنبثق في جزئها الأضخم عن إدراكهم بأنهم فوق المسائل السياسية وأنهم مسئولون عن رفاهية الأمة قاطبة، وهو ما يحول دون تشكيلهم لحزب حاكم، ويسوقهم صوب تفضيل توزيع المقاعد بين عدد (محدود) من الأحزاب التي يستطيعون في حينه "تدبر" مسألة تنافسهم في الانتخابات. وعاقبة ذلك، أن الملوك الساعين للبرالية يميلون إلى تبني آليات أو ميكانيزمات تحبذ الأحزاب الصغرى التي تخوض الانتخابات في مقاطعات أو دوائر صغيرة (Lust-Okar and Jamal 2002).

وتفسر مجادلة لاست أوكار، وجمال؛ سبب وجود أحزاب معارضة حصلت على عدد كبير من المقاعد في الدولتين الملكيتين، وهما: المغرب والأردن، الأمر الذي لم يحدث في نظامي الحكم الرئاسيين لليمن والجزائر. ومع ذلك، فإن التمثيل القوي لأحزاب المعارضة في هذه البلدان ربما يكون نتاجاً للقيود غير الاستثنائية وغير العادية التي أجبرت الرؤساء على أن يسمحوا، مؤقتاً على الأقل، بظهور معقول لأحزاب غير حاكمة. وجاء تمثيل أحزاب المعارضة المهم في الجزائر نتيجة لتبني مبدأ التمثيل النسبي، الذي لاحظت مارشا بريشتين فيه أنه مطلب طويل الأمد نادت به معظم فصائل المعارضة

العربية، ولم يتم منحه لهم أبداً (Posusney, Chapter 5, in this book) ^(١٤). وتبنى الحزب الحاكم في الجزائر، على أية حال، التمثيل النسبي من أجل إقناع أحزاب المعارضة التي هالتها ودوعتها تجربة إقفال العسكريين للعملية الانتخابية في عام ١٩٩١م، بالمشاركة في الانتخابات. وكانت الانتقال أو التحول اليمني جزءاً من عملية توحيد شمال اليمن وجنوبه، والتي تم خلالها الظهور الثاني للجماعات الرئيسية بالبلدين - الحزب الاشتراكي اليمني (YSP) في الجنوب، ومؤتمر الشعب العام في الشمال (GPC) - كحزبين سياسيين رسميين في اليمن الموحد. وهذا التواجد للحزبين مقترناً بوجود قواعد دعم مستقلة ذات شأن وأهمية؛ قد ميز اليمن عن النظم الرئاسية العربية الأخرى الساعية للبرالية، منذ البداية؛ حيث إن التحولات الأخرى استهلت بحزب وحيد قوى للغاية. وتأسس الحزب الثالث الكبير باليمن - الإصلاح الإسلامي - بدعم من حزب مؤتمر الشعب العام انطلاقاً من الاعتقاد بأنه سوف يخدم حزب المؤتمر بوصفه حليفاً في المستقبل. وفي ظل هذا الموقف، تمخضت الانتخابات التأسيسية لعام ١٩٩٣م عن أعداد ضخمة من الأصوات لكافة الأحزاب الثلاثة. وبمجرد أن هلك القسم الأعظم من الحزب الاشتراكي اليمني في الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، لم يعد حزب مؤتمر الشعب العام في حاجة إلى حزب الإصلاح الإسلامي من أجل الموازنة مع من كان خصمه الرئيسي في وقت من الأوقات؛ وانخرط اليمن في الصف مع البلدان ذات نظام الحكم الرئاسي الأخرى والساعية للبرالية، وتمكن حزب مؤتمر الشعب العام الحاكم، والمستقلون الذين انحازوا إليه، من الاستحواذ على ٧٥ بالمائة من المقاعد (Schwedler 2002: 51).

وتعد الجزائر هي النظام الرئاسي الوحيد الذي تم فيه تمثيل أحزاب المعارضة تمثيلاً جيداً في الوقت الحاضر، ويبدو جلياً أن التمثيل الحزبي الجاد لأحزاب المعارضة بات أمراً أكثر شيوعاً في الملكيات الساعية للبرالية عنه في نظم الحكم الرئاسية. وحتى داخل هذه الملكيات، فإن التحول المنقوص صوب الحياة البرلمانية، أو تبني

قشور الحياة البرلمانية السليمة وزخارفها، مع الإصرار على الممارسات التي تعادى الإجراءات البرلمانية المتعارف عليها ألد العدا، أدت إلى تقليص قوة المعارضة والحد منها بشدة. وكما لاحظ ميشيل هيرب (في الفصل الثامن من هذا الكتاب)، فإن "التحول المنقوص صوب الحياة البرلمانية" يمكن أن يتأتى على هيئة أشكال كثيرة، في ظل تساؤل مفتاحي، وهو: ما إذا كان الدستور نفسه يعرقل السيادة البرلمانية التامة أم لا؟ كما يحدث في ظل الدساتير التي تشارك بمقتضاها مجالس الأعيان بصلاحيات متعادلة مع مجالس النواب المنتخبة. وفي حين أن رئيس الوزراء يتم اختياره من جانب الائتلاف الحاكم في المغرب، فإن لجوء الملك إلى مجلس الأعيان ذي الصلاحيات التامة، والذي يتم انتخابه بطريقة غير مباشرة عن طريق مؤسسات موالية للملك، يتيح له أن يميع تفضيلات الناخبين وتعبيرهم عنها في الاقتراعات على نحو خطير. وبهذا استطاع الملك أن يسمح لحكومة يسار معارضة أن تستولي على السلطة في عام ١٩٩٨م في الوقت الذي أعاق فيه التغيير الجوهري، تماماً كما فعل مجلس الأعيان الذي يميع الأغلبية التي تمكنت المعارضة من إنجازها في انتخابات مجلس النواب المباشرة (Sweet 2001: 24-25). وهذا النوع من النتائج لا يعيق فحسب حركة المعارضة الحالية، وإنما ينزع شرعية أحزاب المعارضة عموماً عن طريق إقناع العامة بأنهم عاجزون عن تحقيق التغيير. وكما لاحظت كاثرين سويت، فإنه بدلاً من توجيه اللوم لنظام الحكم على تدبير هذا الخناق واختلاقه، عاب كثير من المغاربة على الحكومة عجزها " (٢٠٠١م: ٢٥).

السبب الرئيسي الثاني لضعف أحزاب المعارضة وهو: تفشي الترشيحات للمستقلين من بين المرشحين الذي لا ينتمون إلى أحزاب حاكمة^(١٥). ولقد حصل المستقلون في الأردن، واليمن، ومصر، على أكبر عدد من المقاعد المخصصة لأحزاب غير حاكمة، أو على نفس المقدار الذي حصل عليه حزب الإسلاميين، في حين أن أحزاب المعارضة العلمانية جاءت في المؤخرة تجر ذيول الفشل، على سبيل المثال، في

عام ١٩٩٢م، حصل المستقلون الأردنيون على ٦١ بالمائة من المقاعد، بزيادة مقدارها ٤٠ بالمائة من المقاعد عن الحزب الإسلامي (Lust-Okar 2001: 550-551). وفى انتخابات عام ٢٠٠٠م بمصر، فاز كل من المستقلين وكبرى قوى المعارضة - الإخوان المسلمين - بـ ١٧ مقعداً، فى حين فازت أحزاب المعارضة العلمانية الرئيسية الأربعة مجتمعة بـ ١٦ مقعداً (Essam el-Din 2000)^(١٦). وأظهر البرلمان اليمنى لعام ١٩٩٧م النتيجة ذاتها بالضبط: فالمستقلون وأكبر الأحزاب تعادلو تقريباً بحصول كل منهم على أربعة وخمسين، وثلاثة وخمسين مقعداً على التوالى، غير أن أكبر حزب بعدهما فاز بثلاثة مقاعد (Langohr 2002: 120).

وتعد الترشيحات الخاصة بالمستقلين سبباً ونتيجة معاً للوهن الذى اعترى أحزاب المعارضة. فبعض المستقلين هم ببساطة أناس محبوبون أو أثرياء (أو فى دولة مثل الأردن، هم عبارة عن أعضاء من القبائل) يسعون إلى الحصول على مقاعد بالبرلمان، ولا يأبهون بالسياسات التى تمارسها المعارضة. وآخرون غيرهم يعتبرون خصوصاً مكرسين من أجل مناوئة نظم الحكم السلطوية، وهم مع ذلك لا تستلهمهم القائمة الحالية لأحزاب المعارضة فى البلاد. وتحول الحواجز والعوائق العالية التى تعرقل إنشاء الأحزاب السياسية، دون قيام أمثال هؤلاء المرشحين، فى بعض البلدان العربية الساعية للبرالية، بتكوين أحزاب سياسية خاصة بهم. وتم تقريباً حرمان كافة الأحزاب المعروفة فى مصر من اعتراف لجنة الأحزاب السياسية التابعة لنظام الحكم مبدئياً، وحازت فقط على الاعتراف عن طريق خوض المعارك القانونية أمام المحاكم والقضاء؛ مما كلفها الشئ النفيس، الأمر الذى حدا بالنشطاء الذين يتشاركون البرامج والخطط المشتركة لأن يخوضوا الانتخابات بصفاتهم مستقلين والإعراض عن القتال من أجل الحصول على أحزاب معترف بها. ومهما كانت الحالة، فإن تفشى الترشيحات للمستقلين من بين مرشحي الأحزاب غير الحاكمة، أفضى إلى إضعاف فرص المعارضة الفعالة ضد نظم الحكم السلطوية المستبدة، نظراً لعرقلة تشكيل البدائل الجيدة الانتقاء والقادرة على الفوز بالتأييد الشعبى.

أما المصدر الأخير لضعف أحزاب المعارضة؛ فهو هشاشتها المالية؛ وقاسى من ذلك تقريباً سائر أحزاب المعارضة العلمانية، وبعض أحزاب الإسلاميين، والتي يعتمد الكثير منها على الحكومات ذاتها التي يعارضونها ويناثونونها من أجل الحصول على الأموال والخدمات الحاسمة لعملهم. ولما ألقى الحزب الناصري فى مصر نفسه مديناً بمئات الآلاف من الدولارات، هرع أعضاؤه إلى "شن الاحتجاجات من أجل التوصل إلى الحكومة نفسها ومناشدتها من أجل التدخل وإنقاذ الحزب من الإفلاس" (Egypt Alma-nac 2003: 154). ولما جمدت الحكومة المصرية أنشطة حزب العمل الاشتراكي ذى التوجهات الإسلامية، وعطلت صحيفها التي كانت تصدر نصف أسبوعية، أضرب العاملون بالصحيفة من أجل إجبار الحكومة على تمويل المجلس الأعلى للصحافة ليقوم بدوره بدفع رواتبهم. ولم يقتنع العمال المضربون ولم يأبهوا برفض المجلس على أساس أن حزب العمل يجب أن يكون مسؤولاً عن تكاليف صحيفته الخاصة التي يصدرها، وفى نهاية المطاف قام "حزب رسمى" بدفع الرواتب (Howeidy 2000). وثمة سبب وجيه يعلل أسباب الضعف المالى لأحزاب المعارضة، ألا وهو انعدام الأحزاب السياسية التي تمثل مصالح الطبقة العليا بالمجتمع. أما صفوة رجال الأعمال ونخبة التجارة والمال؛ فقد ركنوا إلى التعبير عن مصالحهم عبر التجمعات النوعية والقطاعية، مثل غرف التجارة، ونأوا بأنفسهم عن الأحزاب السياسية، ويرجع السبب فى ذلك بدرجة كبرى إلى نظم الحكم السلطوية والمستبدة التي مازالت تسيطر على أكبر فرص التجارة والمال والأعمال وتهيمن عليها، كما أن تشكيل الأحزاب السياسية ربما تفهمه الحكومة على أنه يستهدف معارضتها، الأمر الذى من شأنه أن يعرض للخطر وصول رجال الأعمال لتلك الفرص.

إن الفقر الذى يعانيه الكثير من أحزاب المعارضة يتكشف عن وجوه اختلاف صارخة لدى مقارنته بالبيئة المالية للمنظمات غير الحكومية - وخصوصاً منظمات

المناصرة للدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة - فى تسعينات القرن العشرين. وأدى اقتناع الأوساط السياسية ودوائرها فى الغرب بأن المنظمات غير الحكومية للمناصرة بوسعها أن تلعب دوراً مركزياً فى عملية الديمقراطية أو التحول للديمقراطية، إلى جعل مؤسسات مثل جماعات حقوق الإنسان والبيئة "أكثر التنظيمات حظوة بالرعاية والتفضيل لتلقى مساعدات المجتمع المدنى من الولايات المتحدة الأمريكية" (Ca-rothers 1997: 115, quoted in Kasfir 1998: 133). وتعتبر الحكومات الأوروبية والحكومة الكندية والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح أيضاً مصادر تمويل سخية. وأكثر الأمثلة وضوحاً وجلاءً حول الأسلوب الذى يستطيع به هذا التمويل أن يسهل من انتشار المنظمات غير الحكومية يمكن لنا أن نعثر عليه فى السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الكثير من المؤسسات التطوعية كانت متواجدة قبل إقامة السلطة الفلسطينية بفترة، فإن النزوع صوب إنشاء المنظمات غير الحكومية لاقى تعزيزاً وتقوية بدرجة كبرى عن طريق طوفان الأموال من جانب الدول المانحة فى أعقاب إبرام اتفاقات أوسلو. وبحلول عام ١٩٩٦م، فإن مقدار المساعدات المخصصة لنصيب كل رأس من المساعدات المقدمة لفلسطين تجاوزت تلك المخصصة لأى بلد آخر فى حالة انتقال من الحرب للسلام، شاملاً: البوسنة، ورواندا، والسلفادور (Brynen 2000: 79). وأمست المساعدات من أجل جهود الديمقراطية - يتوجه معظمها إلى المنظمات غير الحكومية - شعبية على نحو خاص؛ فالمسؤولون المانحون فى أحد المسوح التى أجريت عام ١٩٩٧م جادلوا بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تلقت فيضاً وإغراقاً نسبياً من أموال المساعدات بالمقارنة مع مجالات أخرى؛ مثل التنمية الاقتصادية (Brynen 2000: 162). وبحلول عام ١٩٩٥م، فإن تعداد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ مليونى نسمة، وصل عدد المنظمات غير الحكومية فيهما إلى ١٢٠٠ - ١٥٠٠ منظمة توظف فيها عدد يتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين ألفاً من الأفراد (Brynen 2000: 49)، فى حين أنه يعمل فى مصر ذات التعداد السكانى البالغ ثمانية وستين مليون نسمة، حوالى ١٤٠٠ من مثل تلك المنظمات.

وليس الضعف السياسى والمالى لأحزاب المعارضة هو السبب الوحيد الذى يجعل الكثيرين من النشطاء يعملون عبر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المناصرة. وبعض نشطاء حقوق الإنسان هم أعضاء سابقون فى الأحزاب اليسارية، وقد أقنعهم الاضطهاد الذى لاقوه من نظم الحكم المستبدة والسلطوية بأن العمل من أجل إقامة حكم القانون أمر أكثر إلحاحاً من مجرد الترويج لبرنامج أو خطة حزب سياسى. وبالمثل، فإن العديد من زعماء الجيل الجديد من مؤسسات مناصرة حقوق المرأة هم أعضاء سابقون فى أحزاب يسارية قاسوا جراء التمييز على أساس الذكورة والأنوثة داخل الأحزاب السياسية؛ لدرجة أنهم قرروا أن تحرير المرأة يمكن الوصول إليه بأفضل السبل عبر التجمعات التى تركز فى المقام الأول على القضايا النسائية (Sadeg al-Ali 2000: 145). ونتيجة هذه الخيارات، على أية حال، هو تحديد موقع المعارك الكبرى من أجل التحول الديمقراطى فى قطاع المؤسسات غير الحكومية وليس من خلال الأحزاب السياسية. أما حقيقة أن المنظمات غير الحكومية غير مناسبة لهذه الوظيفة، فقد بات أمراً جلياً على وجه الخصوص إبان الحملة التى شنت فى مصر من أجل منع تمرير القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٩٨م، الذى لم يهدف فحسب بتقييد نشاط المنظمات غير الحكومية بكل قسوة وشدة ويتوعدها، وإنما اعتبرت المنظمات غير الحكومية للمناصرة أنه إنما تم تدبيره وتفصيله خصيصاً من أجل عرقلة عملهم. وحسبما تم الوصف فيما سلف، فإن المنظمات غير الحكومية قد شنت حملتها المناهضة للقانون ١٥٢ محققة بعض التقدم المهم مقارنةً بتظيراتها فى البلدان العربية الأخرى. وكانت محاولات التحول الليبرالى فى مصر قد استهلكت قبل ذلك بعقد من الزمان سابقةً بذلك معظم البلدان العربية الأخرى الساعية لليبرالية، وهو ما يعنى أن المنظمات غير الحكومية فى مصر أقدم عهداً وأكثر رسوخاً من نظرائها العربيات. ولقد زادت احتمالات نجاح الحملة حينما ساندت المنظمات الدولية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الجهود التى بذلتها المنظمات غير الحكومية. فى حقيقة الأمر، قد أحرزت الحملة المناهضة للقانون ١٥٢ بعض النجاحات المبكرة والمثيرة للدهشة، الأمر الذى

حث برلماناً اعتاد على تأدية وظائفه عمومًا كالختم المطاطي للحاكم، على أن يؤخر تمرير القانون، وأن يضع النشاط ضمن لجنة صياغة القانون. وفي المطاف النهائي، لقد آلت جهود المنظمات غير الحكومية من أجل إحباط تمرير ذلك القانون إلى الإخفاق والفشل. على أية حال، أظهر هذا الأمر العجز المتأصل في مؤسسات المناصرة، حتى في أكثر الظروف المؤاتية ملائمةً، عن تزعم الحملات المنادية بالدمقرطة والتحول الديمقراطي في البلدان العربية الساعية للبرالية والتحرر.

مصر: شلل أصاب الأحزاب ونشاط أنعش المؤسسات:

ازدهرت المؤسسات التطوعية في مصر بين عام ١٩٢٠م وانقلاب الضباط الأحرار في ١٩٥٢. وفي ظل نظام حكم عبدالناصر، تعرض الكثير من المؤسسات؛ إما إلى الإقفال والتعطيل، وإما إلى دمجها في تنظيمات تابعة لنظام الحكم، أو اضطرارها إلى العمل سرياً تحت الأرض. وفي عام ١٩٦٤م، صاغ نظام الحكم القانون رقم ٣٢ لتنظيم عمل تلك المؤسسات التي نجت وظلت باقية. وعلى الرغم من أن القانون كان عقبة كؤوداً للكثير من المؤسسات، فإن الكثير من المؤسسات الأخرى بات قادراً على تأدية وظيفته بحرية نسبياً، إما بسبب وقوعها تحت تصنيف، أو فئة حظيت بالتمييز بمقتضى ذلك القانون، وإما لأنها تمكنت من النجاة منه تماماً عن طريق تسجيل نشاطاتها تحت مسميات قانونية أخرى.

وكان القانون ٣٢ يفرض على المواطنين الراغبين في تكوين منظمات تطوعية (أشير إليها فيما بعد على أنها المنظمات غير الحكومية) الحصول على تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية. وغالباً ما كانت الدولة تحرم الراغبين من الحصول على هذا التصريح لدواع غامضة وأسباب مبهمّة؛ اشتملت على مقررات لوزارة الشؤون الاجتماعية بأنه يتعين على المنظمة غير الحكومية ألا تكون زائدة عن الحاجة إليها، وألا

تكون مكررة. وبمجرد حصولها على الموافقة، يتعين على المنظمة غير الحكومية أن تبلغ الوزارة بكافة أنشطتها، وأن تنوه عن برامجها ومواقعها لدى ثلاثة مكاتب حكومية، وأن تستوفى السجلات، وتعمل ملفات فوراً عن محاضر جلساتها. ونظم القانون كذلك عملية تلقي الأموال بدقة، وسمح فقط بتلقى رسوم العضوية والتبرعات التي تقدم أثناء الصلاة والمناسبات الدينية، وهذه هي التي يسمح بجمعها فقط بدون تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية. أما التصاريح الخاصة بأي نوع آخر من جمع الأموال فقد قوبلت بالرفض من حين لآخر أو تم تأخيرها تأخيراً مخلأً، واشتمل ذلك على التصريح باستلام أموال أجنبية ضرورية جداً للمنظمات غير الحكومية للمناصرة.

وعلى الرغم من أن القانون ٢٢ أعاق عمل المنظمات غير الحكومية على نحو خطير، فإن الأقسام الرئيسية من قطاع المؤسسات التطوعية قد تمكن مع ذلك من أداء وظيفته بنشاط. ولقد نجت المؤسسات التطوعية الإسلامية نجاة شبه تامة، وهي أكبر فئة من المنظمات غير الحكومية في مصر،^(١٧) من مضايقات وزارة الشؤون الاجتماعية الخطيرة. وقد اكتشفت دراسة موسعة حول المنظمات غير الحكومية المصرية أن المؤسسات التطوعية الإسلامية هي الأقل احتمالاً لأن تتعرض للحل عقاباً على انتهاكات للقانون رقم ٢٢ (Ben Nafisa and Qandil 1994: 63). وحقيقة أن هذه المؤسسات تقدم خدمات اجتماعية ملحة يحتاجها الناس بشدة، جعلت الحكومة عازفة، على الأرجح، عن إلحاق الأذى البليغ بنشاطاتها؛ ولأن الكثير منها يتلقى التمويل جزئياً من التبرعات المتحصلة بالمساجد، فإن الكثير من عمليات جمع المال بها معفاة من المراقبة والإشراف الحكومي. وعلى الرغم من أن مؤسسات المناصرة تنتمي بالضبط إلى نوع المؤسسات التي تم تفصيل القانون رقم ٢٢ ليخنقها ويخمدتها، فقد تمكنت على العموم من النهوض بوظائفها. أما مؤسسات التجارة والأعمال، التي تدعم المناخ الحالّي للبرالية وتتسم بكونها ثرية بما فيه الكفاية لتنهض بتمويل ذاتها عبر الرسوم المتحصلة، فقد ألغت نشاطاتها غير عرضة للإعاقة والعرقلة جراء القانون رقم ٢٢.

والكثير من منظمات المناصرة التى ينطوى عملها على معارضة للحكومة، مثل جماعات حقوق الإنسان غالباً ما تقوم بتحاشي القانون ٣٢ وتلافاه تماماً عن طريق تسجيل نفسها باعتبارها شركات مدنية، الأمر الذى يخضعها لطائفة قوانين الضرائب، ولكنه يمنحها المزيد من الحرية والفسحة للعمل.

ربما كانت الفئتان الكبريان من الهيئات غير الحكومية التى تعرضت أعمالهما لأكثر العرقل جلاء القانون ٣٢؛ هى حفنة من المنظمات غير الحكومية للمناصرة التى تم تسجيلها على أنها مؤسسات تطوعية، واشتملت على مؤسستين رئيسيتين للبيئة، ومؤسسات للخدمة المدنية غير الدينية، ومؤسسات تنموية. إن معارضة الحكومة لأهداف بعض من هذه الجماعات ربما تضاف أيضاً إلى هذه المعوقات والعراقيل. على أية حال، فإن إحدى الشكاوى الشائعة لدى المنظمات غير الحكومية - ألا وهى البطء المفرط والشديد تجاه معالجة الأموال الأجنبية المستحقة لها - ربما تكون نتاجاً للبيروقراطية المثقلة بالأعباء التى ينوء بها الموظفون، وليست نتاجاً لقصد أو تعمد بعرقلة العمل الخاصة بأية جماعة خصوصية^(١٨).

إن قرار الحكومة فى أوائل عام ١٩٩٨م باستبدال القانون رقم ١٥٣ بالقانون رقم ٣٢، قد حثت عليه وعجلت به الرغبة فى تخفيف القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية "الجيدة" (أى التى لا تعمل بالسياسة)، وفى الوقت ذاته التقييد الصارم لنشاطات منظمات المناصرة المتورطة فى المعارضة السياسية للحكومة. وخطاب المانحين الدوليين حول مركزية منظمات الخدمة المدنية فى مسألة التعويض عن أوجه النقص والقصور التى تعترى الخدمات الحكومية إبان تطبيقها لسياسات التكيف الهيكلى الاقتصادية، أعجب الحكومة وراق لها. ولطالما نادى المانحون الدوليون بسن قانون للمنظمات غير الحكومية بحيث يكون أقل حصرًا وتقييدًا لأعمالها. ولقد حثت هيئة المعونة الأمريكية "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (US AID)، التى تبرعت بـ ٤١٠ ملايين دولار لمنظمات غير حكومية مصرية فى الفترة بين ١٩٧٦م، و٢٠٠١م (Howeidy

(2001، حثت على تمرير تشريع خاص للمنظمات غير الحكومية بحيث يكون أقل تقييداً وأقل صرامة؛ وفي أواخر تسعينات القرن العشرين، منحت هيئة المعونة الأمريكية للحكومة المصرية عدة ملايين من الدولارات - رفضتها الحكومة وأبت أن تتلقاها - كمساعدة فنية من أجل إصلاح القانون وتنقيحه^(١٩). وثمة مانحون دوليون آخرون، وبخاصة منظمة هولندا للتعاون والتنمية الدولية، أعلنت عن رأيها بصراحة وجُرأة في تلك المعوقات. وقد استجاب القانون رقم ١٥٢ لمصادر القلق هذه بعض الشيء، عن طريق تخفيض متطلبات الإبلاغ عن تلقى الأموال وزيادة حرية المنظمات غير الحكومية في جمع المال على الصعيد الأهلى والداخلى.

وفى حين سعت الحكومة إلى تبسيط اللوائح المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية التى لا تعمل بالسياسة، فقد اعتزمت أيضاً بكل وضوح أن تستخدم القانون الجديد من أجل خلق جماعات المناصرة التى تعارضها، وبخاصة تلك التى نجت فيما سبق فى الماضى من نطاق قانون وزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق تسجيل نشاطها تحت مسمى شركات مدنية. واحتفظ القانون رقم ١٥٣ بقدر كبير من أكثر النواحي ارتدادية وانكفائية للقانون السابق عليه، بما فى ذلك تحويل وزارة الشؤون الاجتماعية صلاحية حل المؤسسات وضرورة الحصول على تصاريح منها قبل الموافقة على تلقى أرصدة مالية أجنبية من الخارج. وأضاف مادة توجب على جماعات المناصرة التى سجلت تحت بند شركات مدنية بأن تقوم بالتسجيل باعتبارها منظمات غير حكومية وإلا واجهت الحل وتعرضت له. ولأن القانون رقم ١٥٣ استمر فى تحريم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية المتورطة فى نشاط "سياسى" أو نقابى، فقد خشيت من تجريدها من الاعتراف بها بمقتضى القانون الجديد وإجبارها على الإغلاق والتعطيل.

ولقد أصبح زعماء المنظمات غير الحكومية على وعى ودراية فى مايو عام ١٩٩٨م بالقانون المقترح الجديد حول المؤسسات وأن الحكومة قصدت واعتزمت، كما فعلت مع الكثير من مشروعات القوانين الخلافية، أن تدفع به سريعاً وتممره بالبرلمان قبيل أن

تبدأ العطلة الصيفية للهيئة التشريعية فى نهاية شهر يونيو. وقد وقع أكثر من ٢٥ منظمة على بيان مناهض للقانون ١٥٢ وقامت بتوزيعه، وسرعان ما أعقبه بيان ثان تم تقديمه إلى مرفت التلاوى وزيرة الشئون الاجتماعية باسم ٧٦ منظمة وهيئة. وفازت هذه الاحتجاجات بانتصار مبكر، حينما أعلنت مرفت التلاوى أن القانون لن يتم تمريره قبل العطلة الصيفية للبرلمان، والتزمت ببقاء المنظمات غير الحكومية من أجل الحصول على مدخلاتهم على القانون المزمع إصداره. وتم عقد اثنين من هذه اللقاءات، الأول كان عبارة عن دعوة فحسب حول الموضوع وحضره حوالى ثلاثمائة ممثل عن ثمانين من المنظمات الحكومية. وقبل اللقاء، احتشد ممثلون عن حوالى أربعين من المنظمات غير الحكومية ذات الميول اليسارية من أجل تنسيق المواقف، وصمموا على المطالبة بتضمين ممثلين عن المنظمات غير الحكومية فى لجنة صياغة القانون. أما وإنهم لم يتوقعوا أن تذعن الوزارة سريعاً لمطالبتهم، فقد توجه هؤلاء الناشطون إلى لقاء الوزارة مرفت التلاوى دون أن يصوغوا قائمة بالممثلين الذين يؤيدونهم، واكتشفوا أن البساط قد سحب من تحتهم؛ حينما وافقت مرفت التلاوى على الفور. وعندئذ، فإن الذين حضروا اللقاء جاء رد فعلهم على موافقة مرفت التلاوى، بالهتاف صارخين بأسماء الناشطين الذين يعرفونهم معرفة شخصية على اعتبار أنهم ممثلون محتملون؛ وفاز أربعة حصلوا على أعلى الأصوات تأييداً. والاثنان الأولان، أحدهما طبيب والثانى نائب عام سابق، كلاهما شخصية ليبرالية محترمة ولكن ليس لها علاقة بنشاط المنظمات غير الحكومية؛ أما الثالث فكان رئيس هيئة بيئية ذات شأن وأهمية فى الأسكندرية، وأما الرابع فهو مدير لمعهد خاص بحقوق الإنسان فى القاهرة، كان قد ساعد على تأسيس أول جماعة لحقوق الإنسان بمصر فى ثمانينات القرن العشرين.

ودارت الحملة بهدوء على مدار الأشهر العديدة التالية. والتحمت المنظمات غير الحكومية القادمة من اثنتى عشر محافظة من محافظات مصر البالغة سبعة وعشرين محافظة لى يشكلوا المنبر المدنى (CF)، الذى انضم إلى الجماعتين الرئيسيتين اللتين

يتهددهما القانون ألا وهما: مؤسسات الخدمة الاجتماعية اللاسياسية وغير الدينية والمؤسسات التنموية التي سبق أن قاست وعانت من القانون ٢٢ وباتت تخشى من القانون ١٥٣، وجماعات المناصرة. وتم عقد اللقاءات الكبرى للمنبر الاجتماعي من أجل إفشاء المظالم جراء القانون ١٥٣، وفي لقاء أكتوبر ١٩٩٨م الذي حضره أربعة أعضاء من البرلمان، صدرت وعود عنهم بأنه سيتم عقد جلسات استماع علنية حول القانون قبل تقديمه للاقتراع عليه^(٢٠). وأنتج المنبر المدني ومنظمات حقوق إنسان دراسات متعددة عرضت بالتفصيل أوجه الخلل بالقانون الجديد وعيوبه، وتم توزيعها على المشرعين وصناع القوانين. وفي شهر يناير عام ١٩٩٩م، ظهرت نسخة جديدة من القانون ١٥٣ عن لجنة الصياغة، اعتبرها ممثلو منظمات المناصرة داخل اللجنة تحسناً حقيقياً. وتم إعطاء دفعة قوية إلى حملة الإصلاح حينما جادل مجلس الدولة علانية بأن رفض تسجيل المنظمات غير الحكومية على أساس أنها ناشطة سياسياً أمر غير شرعي ويتعارض مع القانون؛ ويعتبر مجلس الدولة هيئة قضائية مكلفة بمراجعة مدى دستورية مشروعات القوانين وتنقيحها قبل إحالتها إلى البرلمان (Rifaat n. d.: ix-x).

وبالنسبة إلى نظام حكم استبدادي سلطوي يتم فيه الهيمنة على المعارضة هيمنة صارمة، فإن النجاحات المبكرة للحملة المناهضة للقانون ١٥٣ تعتبر مثيرة للإعجاب. وتأخير تقديم القانون إلى البرلمان من أجل السماح بالمزيد من المناقشات، والموافقة على تضمين ممثلين للمنظمات غير الحكومية في لجنة الصياغة، كلها أمور تعتبر تنازلات غير عادية. وأوحت هذه النجاحات المبكرة بقوة بأن ثمة وجوداً لحالة انقسام بين المعتدلين والمتشددين داخل الحكومة حول قضايا حرية المؤسسات. وكانت مرفت التلاوي قد عينت وزيرة للشؤون الاجتماعية قبل فترة وجيزة من إعلان القانون ١٥٣، واعتبر بعض المؤيدين للمنظمات المناصرة أن تعيين التلاوي إنما هو علامة تدل على مرونة الحكومة إزاء المنظمات غير الحكومية، أخذاً في الاعتبار خلفية عملها سفيرة في إيطاليا واليابان، وخبرتها الموسعة السابقة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

الدولية. وجاءت تلميحات إضافية للدعم من بعض قطاعات نظام الحكم تمثلت فى مقالات نشرتها الصحف الحكومية ظهرت بصورة دورية وانتقدت القانون ١٥٣، واشتملت على إسهامات عديدة من جانب أحد ممثلى المنظمات غير الحكومية داخل لجنة الصياغة.

على أية حال، فإنه إذا ثبت أن التفسير الخاص بوجود انقسام بين المعتدلين والمتشددين داخل الحكومة صائب وصحيح، إذن، فسرعان ما كشف المتشددون عن أنفسهم بظهورهم للمرة الأولى فى المشهد. قبل تقديم القانون ١٥٣ إلى البرلمان من أجل تمريره النهائى، كان معظم التغييرات التى تقدم بها مندوبو المنظمات غير الحكومية فى لجنة الصياغة قد تعرضت للحذف والمحو، أما رفض مجلس الدولة للمشاركة فى النشاط السياسى كأساس لعدم الاعتراف، فقد تم تجاهله. ومهدت الحكومة الطريق من أجل التمرير السريع للقانون الجديد فى ظل وابل من التغطية واسعة النطاق من جانب وسائل الإعلام استهدف منها أن تشوه سمعة المنظمات غير الحكومية باعتبار القائمين عليها خونة ولصوص إنما خرجوا يبتزون الدول المانحة الأجنبية ويستغلونها. وقبل ذلك بعدة أشهر، تعرض للسجن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (EOHR) لفترة وجيزة بعد أن أصدرت المنظمة تقريراً يدعى ارتكاب الشرطة لأعمال وحشية ضد المسيحيين فى قرية الكشح. وفى ذلك الوقت، اتهمت الحكومة تلك المنظمة بأن مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ دولار التى قبلتها من البرلمان البريطانى نظير مشروع للعون القضائى للنساء، وليس له أى صلة البتة بالموضوع، إنما هو فى حقيقة الأمر أجر مدفوع مقابل إنتاج تقرير الكشح (Pratt 2000). وكانت الحكومة من حين لآخر تتهم جماعات حقوق الإنسان باستلام الأموال من الخارج من أجل إنتاج تقارير تشوه الصورة الذهنية لمصر على الصعيد الدولى. ولما تهيأ نظام الحكم من أجل تمرير القانون ١٥٣، استأنفت الصحف والمنشورات التابعة للحكومة هجماتها بنشر مقالات تصف انتشار المنظمات غير الحكومية فى مصر فى تسعينات

القرن العشرين بأنه احتيال ضخّم وخداع هائل، بما فى ذلك كاريكاتير ظهر فيه رجل فقير يقترح على صديق له أن يقوم بإنشاء منظمة غير حكومية من أجل زيادة دخلهما (Kamal 1999). وتلقفت بعض الصحف الصادرة عن أحزاب المعارضة تلك التهمة، ووصمت المنظمات التى تدافع عن حقوق الإنسان بأنها "مرتزقة" (Rifaat n. d.).

وعندما أرسلت النسخة الأكثر تضييقاً وتقييداً من القانون ١٥٢ إلى البرلمان فى ١٤ مايو، قامت العديد من المنظمات غير الحكومية للمناصرة، والتى باتت أشد نفوذاً وقوة جراء الحملة المناهضة للقانون ١٥٢، بإضرام المزيد من المعارك والعمل على احتدامها، وأعادوا تنظيم المعركة لتصبح قضية لا تقتصر فحسب على حريات المؤسسات وإنما المطالبة بضرورة التغيير الشامل لنظام الحكم. وأصدر ثمان من هذه الجماعات بياناً (هو الذى أشير إليه فيما بعد على أنه "بيان جنيف") أوضحوا فيه أنه فى ضوء الاضطهاد المتزايد لجماعات حقوق الإنسان فى مصر، فإنهم أمسوا يبحثون فكرة افتتاح مكاتب لهم فى: جنيف، وبروكسل، ونيويورك. وطالب البيان بعقد لقاء يجمع بين جماعات حقوق الإنسان والرئيس حسنى مبارك أو ممثله، ولقاء آخر بين جماعات حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مارى روبنسون، التى كان مقررأ أن تقوم بزيارة لمصر فى شهر يونيو. وطالب البيان أن تقوم روبنسون بإصدار قرار رسمى بتعليق وتوقيف نشاط كافة مؤتمرات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمصر، حتى تتوقف الحكومة عن منعها لجماعات حقوق الإنسان المصرية من عقد مؤتمرات محلية وإقليمية تنادى بحقوق الإنسان فى البلاد. وانتقلوا من ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان لما هو أبعد مدى ونطاقاً من ذلك، ألا وهو المناداة بالإصلاح الديمقراطى واسع النطاق؛ وقال بيان جنيف إن الأطراف الموقعة عليه سوف يستهلون حواراً مع الفاعلين الآخرين من منظمات المجتمع المدنى من أجل رسم خطة للإصلاح السياسى فى مصر سوف يقدمونها للرئيس. وانتهى البيان بهذه الأسطر التالية البارزة والجديرة بأن تذكر: "إن اليوم الذى يهنئ فيه الزبانية والجلادون

أنفسهم... متوهمين أن أفعالهم الشنيعة ضد المواطن المصري سوف تمضى دون حساب، إن مثل هذا اليوم لن يأتى أبداً. وحذر البيان من أن هؤلاء "الزبانية والجلادين" سوف يتم محاسبتهم فى نهاية المطاف، واختتم قائلاً: "دعهم يتذكرون ماذا حدث مع الجلاد بينوشيه"^(٢١).

ولم يكن بيان جنيف هو المبادرة الوحيدة التى تم القيام بها فى الأيام السابقة على تمرير القانون من أجل زيادة الضغط على الحكومة. وأضربت عن الطعام عدة ناشطات من النساء المناصرات لحقوق الإنسان لمدة ستة أيام، يطالبن بالسماح للمنظمات غير الحكومية بأن تعرض أوضاعها على البرلمان قبل إجراء الاقتراع عليه (Tadros 1999). على أية حال، فإنه على الرغم من هذه الجهود فقد تم تمرير القانون، مما أثار حفيظة وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وحفزها على التعليق بأن القانون ١٥٣: "يمثل الاتجاه الخاطئ للسير إذا أرادت مصر أن تقوى المجتمع المدنى وتنشطه وترقى التنمية" (Tadros 1999).

عند هذا الحد بدأت نهاية مباراة للحملة المناهضة للقانون ١٥٣ فى الوقت الذى انتظرت فيه جماعات حقوق الإنسان وصول مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مارى روبنسون. وأثناء الحملة، اتخذت بعض جماعات المناصرة موقفاً فحواه أنه فى حالة تمرير القانون ١٥٣، فإنها لن تسجل نفسها تحت طائلته. وقالت جماعات أخرى إنها إذا فشلت فى نهاية المطاف فى سحق القانون، فسوف تستمر فى مكافحته غير أنها قد تضطر إلى التسجيل فى ظله، خشية أن تتعرض للتعطيل القسرى والإكراهى. ولم يكن متيسراً اتخاذ قرار فوري حيال هذه القضية، طالما أن الموعد النهائى للتسجيل سوف يحين بعد ذلك باثنتى عشر شهراً. على أية حال، فإن فى غضون الأيام التى سبقت مباشرة وصول روبنسون فى أوائل شهر يونيو، تقدمت ثمانى منظمات نسائية ومنظمات غير حكومية تناضح من أجل حقوق الإنسان، بإشعار إلى وزارة الشؤون الاجتماعية حول اعتزامها التسجيل. ولما وصلت روبنسون، التقت بمبارك لكى تعرب له عن قلقها إزاء "اللغة الفضفاضة" للقانون ووعدت بأن تستمر فى متابعة

تنفيذ القانون عن كُتب. على أية حال، فقد نوهت برضاؤها عن "مشاورة" المنظمات غير الحكومية أثناء عملية صياغة القانون، وأن الحكومة وعدت باستمرار مثل هذه المشاورات إبان صياغة اللوائح التنفيذية له. أما الجماعات التي لم تقم بالتسجيل فقد اتهمت - وقد استبد بها الغضب - الجماعات التي سجلت نفسها وفقاً للقانون الجديد، بأنها إنما كانت ألعوبة في أيدي الحكومة: وقالت بأن روبنسون اعتبرت موافقتها على التسجيل علامة على أن القانون لم يكن يمثل هذا السوء، ذلك أن المنظمات غير الحكومية لم تتخذ جميعها موقفاً موحداً ضده. أما تلك الجماعات التي قامت بالتسجيل فقد رفضت الاتهامات بشدة. وكما أوضحت إحدى الجماعات، فإن مجرد التسجيل لا يعنى فى حقيقة الأمر أنها لن تستطيع الاستمرار فى مكافحة القانون والنضال ضده^(٢٢). وثارَت كذلك بعض المخاوف من أن بعض أنواع المنظمات التي لم تقم بالتسجيل، لن تكون قادرة على الاستمرار فى مزاولة نشاطاتها. وفى جميع الحالات، فإن رحيل روبنسون كان بمثابة الإشارة إلى أن آخر ورقة فى أيدي جماعات حقوق الإنسان قد استنفدت وأنهم قد خسروا المباراة.

أين يكمن الخطأ:

الخلاف حول حدود المنظمات غير الحكومية فى المعارضة:

ليست مفاجأة أن حكومة أكرست الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، ونقابات العمال، تستطيع فى وقت لاحق هزيمة المنظمات غير الحكومية للمناصرة، مع الأخذ فى الحسبان الاختلال الفادح والجسيم فى توازن القوى بين طرفي المعركة، كما أنه لم تكن مفاجأة أن تفوز الحكومة أيضاً فى النهاية. على أية حال، ثمة ثلاثة أوجه رئيسية للضعف أضرت بالحملة، وهى جديرة بأن نفحصها بتفصيل أكبر بعض الشيء. الأول: هو انعدام الديمقراطية والتشاور بين الجماعات التي شنت الحملة - وهذا أمر لا

يقتصر فحسب على المنظمات غير الحكومية للمناصرة. وهناك معضلتان أخريان توحيان بشدة ورغم ذلك بوجود صعوبة لدى المنظمات غير الحكومية في محاولتها القيام بالمعارك من أجل الديمقراطية والتحول الديمقراطي. لقد كانت المنظمات غير الحكومية في الحملة منقسمة على نفسها انقساماً حاداً بشأن الحدود التي بوسعها القيام بها بصفقتها منظمات غير حكومية للمناصرة. وكان بعض النشاط في المنظمات غير الحكومية يرون أنه لا بديل أمامهم سوى المواجهة وأن يكونوا على خط المواجهة بأقصى قدر ممكن في حملتهم؛ في حين جادل آخرون بأن المنظمات غير الحكومية هي من الضعف بحيث لا تستطيع تحمل هذه المسؤولية. وبالإضافة إلى الانقسامات داخل الحملة، فإن الاعتماد شبه التام من جانب الكثير جداً من المنظمات غير الحكومية على التمويل الأجنبي والخارجي، جعل من اليسير على الحكومة أن تثير مسألة ولاءاتها، الأمر الذي يقوض تقويضاً قاسياً من الدعم والتأييد الشعبي للحملة.

ولقد اتسمت المراحل الأخيرة من الحملة المناهضة للقانون ١٥٢ بوجود إدراك معلن من جانب الكثير من النشاط بانعدام الديمقراطية والتشاور، سواء داخل جماعات حقوق الإنسان كل على حدة أو فيما بين بعضها البعض. وزعم العديد من أعضاء شتى المنظمات وجود ممارسات غير ديمقراطية تعترى عملية صنع القرار لدى أولئك الذين يخالفونهم؛ ويغض النظر عن حقيقة أيّاً من هذه الادعاءات، فإن المستوى الشامل للارتباك وانعدام الثقة أفضى بوضوح إلى عرقلة محاولات التنسيق من أجل التوصل إلى استراتيجية موحدة. وفي أعقاب تمرير القانون، سرعان ما انقسمت واحدة من أكثر جماعات حقوق الإنسان نشاطاً إلى منطمتين منفصلتين على نحو دائم، ويرجع السبب في الغالب الأعم إلى الصراعات حول الكيفية التي ميزت أسلوب مشاركتهم في الحملة. وأحد زعماء هذه الجماعة (الزعيم أ) جادل بأن بيان جنيف الذي ينادى بالإصلاح السياسي تم إرساله بالفاكس إلى مكتبه وعليه تعليمات بأن يوقع عليه ويعيده فوراً. وقال إنه حينما جادل بأنه بحاجة إلى المزيد من الوقت من أجل مناقشته،

أصر المدير التنفيذي للجماعة (الزعيم ب) أنه يتعين أن يتم اعتماده والتصديق عليه وإعادة تفراده فوراً^(٢٣). بعد ذلك بأسابيع، كان (الزعيم أ) من بين مجموعة نشطاء المنظمات غير الحكومية الذين توجهوا من أجل تقديم ملفات وأوراق تعلن عن اعتزام المنظمة غير الحكومية التابعة له أن تسجل نفسها تحت طائلة القانون الجديد. وكما سبق أن ألقنا، فإن مسألة ما إذا تم التسجيل أم لا، ومسألة التسجيل في ذلك الوقت على وجه الخصوص، باتت قضية محتدمة وحامية الوطيس. ويؤكد (الزعيم ب) أنه ليست لديه أى فكرة بأن الزعيم الآخر توجه لتقديم أوراق خاصة بتسجيل الجماعة، وأنه لم يعلم بذلك إلا حينما اتصل به أحد الصحفيين لينبئه ويحذره. وقال (الزعيم ب) إن المنظمة الحكومية التابعة له كان من المحتمل فى نهاية المطاف أن تسجل نفسها على أية حال، حيث إن الكثير من المنظمات غير الحكومية مالت إلى أن تسلك هذا الاتجاه وتسير فى ذلك الدرب، ولكن القضية الحقيقية التى أقضت مضجعه هى أن الزعيم الآخر قام بالتسجيل بدون التشاور مع بقية أعضاء التنظيم. وجادل بأن هذا الأمر كان العلة وراء انقسام المنظمة إلى جماعتين متفرقتين كل منهما قائمة بذاتها^(٢٤).

واشتكى أعضاء بمنظمة غير حكومية أخرى من أنه بينما المفترض فى الحملة المناهضة للقانون ١٥٣ أن تكون جهداً مشتركاً، إلا أنها فى حقيقة الأمر تعرضت للخطر الشديد جراء ما وصفه اثنان من زعمائها بأن بعض النشطاء يتخذون قرارات "مميّنة" دون التشاور مع الآخرين. وجادلوا بأن الإضراب عن الطعام الذى قامت به بعض النساء تم الشروع فيه دون التشاور مع الجماعات الأخرى فى الحملة، وشعروا بأنه خطأ تكتيكى أن يبتدروا به؛ لأنه شكل خطوة درامية للغاية فى تلك المرحلة من الحملة^(٢٥).

وفى حين أن انعدام الديمقراطية والمشاركة دخل جماعات حقوق الإنسان وفيما بينها قد قوض الحملة على نحو قاس، فإن الائتلاف تعرض أيضاً للانقسامات الحادة حول الحكمة من وراء اشتباك المنظمات غير الحكومية فى مواجهة واسعة النطاق مع

الحكومة. وأحد الأمثلة على ذلك بيان عنوانه: "نحن باقون ماكثون" وقعت عليه خمس من النساء بمنظمات حقوق الإنسان. وكان العنوان: "نحن باقون ماكثون" يشير إلى جماعات حقوق الإنسان التي ظلت داخل مصر ولم تفتتح لها مكاتب خارج البلاد، وكان المقصود بهذا بكل وضوح هو الرد المباشر على بيان جنيف. وأوحت لغة: "نحن باقون ماكثون" أيضاً بالرغبة الحقيقة فى التخفيف من كثافة المجابهة مع الحكومة. وفى حين أنه لم يتلفظ بكلمات تصف انعدام الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لدى الحكومة، فقد جادل بأنه: "نحن نعتقد أن نشطاء حقوق الإنسان فى مصر ليسوا مثل الألبان فى كوسوفو، الذين اضطرتهم المجرم ميلوسوفيتش إلى الخروج والطرده من وطنهم، وأننا لم نتعرض لحكم الجزار بينوشيه الذى قتل ١٧٠.٠٠٠ من مواطنيه". بكلمات أخرى، الموقف فى مصر ليس منذراً بكارثة حتى تفتتح منظمات حقوق الإنسان مكاتب لها فى جنيف، والأمر الضرورى الآن هو البقاء داخل مصر^(٢٦). واثنان من المنظمات التى وقعت أصلاً على بيان جنيف وقعتا الآن على هذا البيان، الأمر الذى أوحى بوجود بعض المناورات التى لعبت دورها داخل الكواليس فى منظمتيهما أثناء الفترة الانتقالية.

أما مسألة ما هو المدى الذى يجب أن تدخل فيه المنظمات غير الحكومية للمناصرة فى مواجهة مع الحكومة - وما إذا كانت فى حقيقة الأمر تحاول أن تنجز عملاً يفضل لو أنها تركته للأحزاب السياسية أو حركات المعارضة - فقد عرضه أحد زعماء حقوق الإنسان المخضرمين. فقد جادل هذا الناشط بأن جماعات حقوق الإنسان لم تدرك بما فيه الكفاية الضعف الهيكلى لمركزهم يوم أن صمموا على العمل من أجل تغيير سياسات النظام الحاكم. وجادل قائلاً: "إن المنظمات غير الحكومية ليست أحزاباً سياسية"، وهذه المنظمات لم تكن قد انتهت بعد حتى من بناء أنفسها وتشبيد أركانها^(٢٧)، وتم إثارة مسألة ما إذا كانت جماعات حقوق الإنسان على حق حينما صاغت معارضتها للقانون ١٥٣ فى إطار المواجهة المفتوحة مع نظام الحكم، أمام ورشة عمل عقدت فى أكتوبر ٢٠٠٠م استهدفت تحليل حملة عام ١٩٩٩م. وعاب مدير

إحدى جماعات الخدمات الشبابية والاجتماعية على المنظمات غير الحكومية، قيامها بتشجيع جماعات تقليدية للغاية للخدمات الاجتماعية ومؤسسات خيرية، للدخول في مواجهة مع الحكومة، وبخاصة أن الحكومة لم تكن مهية البتة لذلك. وقال إنه بينما حاولت المنظمات غير الحكومية للمناصرة تعبئة نظيراتها من المنظمات الأكثر تقليدية للسعى والمطالبة بالتغيير السياسى، وتشجيعها على المشاركة فى المظاهرات للضغط على الحكومة من أجل تغيير القانون، فإن هذه المؤسسات الخيرية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية فى جوهرها كانت تعمل خارج إطار الحكومة تماماً وخارج إطار السياسة والحكم، ولم يكن يعنىها ولم تأبه سوى بفعل ما تطلبه منها الحكومة حتى يمكن صرف التمويل المخصص لها من الحكومة (Abdullah 2001: 88).

والسبب الثالث والأساسى لضعف الائتلاف المناهض للقانون ١٥٢ هو اعتماد أعضائها المطبق والتام على التمويل الخارجى والأجنبى. وعلاوة على محاولة مبكرة نهضت بها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وتعرضت للإجهاض سريعاً، لى تصبح منظمة ذات عضوية جماهيرية تمول نفسها عبر الرسوم، فإن معظم منظمات المناصرة لم تبذل سوى النذر اليسير من المحاولة لى تجمع الأموال من مصادر محلية أهلية. وجادل بعض النشطاء بأن لوائح وزارة الشؤون الاجتماعية تحول بينهم وبين القيام بذلك^(٢٨)، ومع ذلك فإن الكثير منها يتشارك الاقتناع الأصيل، الذى تم التعبير عنه فى كتاب أصدره المنبر المدنى إبان الحملة، بأنه فى مجتمع فقير مثل المجتمع المصرى لن تتمكن المنظمات غير الحكومية أبداً من تمويل ذاتها^(٢٩). على أية حال، فإن عدم التعويل على التمويل المحلى والاعتماد عليه يعنى أن منظمات المناصرة ليس لديها جمهور من الأنصار والمريدين تكون هذه المنظمات مسؤولة أمامهم داخل مصر، وأن كل ما بحوزتها نفر محدود من الناس فحسب هم الذين يستثمرون شخصياً فى نجاحها. وحينما تحاول الحكومة إغلاقها وتعطيلها، فإن هذه المنظمات غير الحكومية للمناصرة لن تجد سوى نفر ضئيل من الأنصار والمؤيدين. وتعتقد هذه المعضلة جراء المشاعر

العارمة للجماهير بأن التمويل الخارجى لمنظمات المناصرة إنما هو أمر غير شرعى،
والتي نجمت جزئياً عن وابل من المجادلات المدبرة من قبل الحكومة بأن هذه الجماعات
إنما تقوم "ببيع مصر والتفريط فيها" من أجل منافع شخصية وذاتية، وهى التهمة التي
تلقى أذاناً صاغية حينما يرى القوم أن الكثيرين من زعماء المنظمات غير الحكومية
يستمتعون بتحسين كبير طرأ على مستواهم المعيشى من خلال العمل فى المجال غير
الحكومى. وفى ظل هذه الظروف، فإن الحملة المناهضة لقانون ١٥٢ التي ركزت تركيزاً
كثيفاً على الحد من قيود وزارة الشؤون الاجتماعية على التمويل الأجنبى لم تستحوذ
سوى على جمهور ضئيل. واعترف أحد النشطاء بالحملة قائلاً: "معظم الناس يرون أننا
ننلقى المال من الخارج، ويعتقدون أننا حينما نعارض القيود الحكومية على هذا
التمويل، فإننا نفعل ذلك لأن لدينا ما نخفيه"^(٣٠).

ومنذ أن منى الائتلاف المعادى للقانون ١٥٢ بالهزيمة، فقد تقلصت حرية منظمات
المناصرة المصرية فى العمل تقلصاً شديداً ومكثت على هذه الحال. وبعد عام من
تمريره، تم الإعلان عن أن القانون ١٥٢ غير دستورى، فى المقام الأول لأسباب فنية هى
أنه لم يحصل على موافقة الهيئات الضرورية قبل تمريره. وفى عام ٢٠٠١م، رد نظام
الحكم على ذلك بالقانون رقم ٨٤ الذى شكل تحسناً على بعض المستويات عن القانون
١٥٢. وتمثل ذلك فى تعريف النشاط السياسى تعريفاً مانعاً، وهو الذى حرم على
المنظمات غير الحكومية التورط فيه، والتفويض بتمثيل المنظمات غير الحكومية فى لجان
التحكيم فى المنازعات التى تثار بين هذه المنظمات ووزارة الشؤون الاجتماعية. على أية
حال، فإنه وفقاً لأساليب أخرى كثيرة، فإن القانون ٨٤ بات أسوأ من القانون ١٥٢.
كما تم فرض المزيد من القيود على الوصول إلى التمويل الأجنبى: ففي القوانين
السالفة تم السماح للمنظمات غير الحكومية بقبول أموال من أجهزة أجنبية متواجدة
أصلاً داخل الدولة ودون سابق تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن الآن سائر
هذه التمويلات أمست بحاجة إلى التصريح. واستمر القانون الجديد الإصرار الذى

وصم سابقه بأن وزارة الشؤون الاجتماعية، وليس المحاكم، مخولة بالحق فى حل المنظمات غير الحكومية، وأباح للوزارة أن تقوم بتجميد أرصدة وأموال المنظمات غير الحكومية التى انضمت إلى شبكات الهيئات غير الحكومية - شاملة الشبكات الدولية - دون الحصول على تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتم تمرير القانون ٨٤ بمثل الطريقة ذاتها التى تم تمرير القانون السابق عليه، على الرغم من أن ذلك تم مع القليل جداً من المدخلات الرسمية من لدن المؤسسات غير الحكومية. وتم عقد اجتماعين موجزين بين الوزارة الجديدة للشؤون الاجتماعية وممثلى هذه المؤسسات، غير أن ممثلى المؤسسات اشتكوا من أنه، تحت طائلة القانون ١٥٣، تم تجاهل مقترحاتهم كافة. ومرت مرور الكرام احتجاجات العديد من أعضاء أحزاب المعارضة بالبرلمان بأن القانون غير مقبول، وتم تمرير القانون فى غضون نهاية أسبوع واحد فحسب.

الخلاصة:

ناقش الكثيرون من الطلاب المتخصصين فى العلوم السياسية فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية فكرة أن المجتمع المدنى عمومًا، والمنظمات غير الحكومية للمناصرة على وجه الخصوص، بوسعها أن تلعب دوراً مركزياً فى تعزيز الديمقراطية أو عملية التحول إلى الديمقراطية. وإنها حقيقة على وجه اليقين أن هذه المنظمات بوسعها أن تلفت الانتباه إلى، وفى بعض الأحيان تقيد، أعمال السلب والنهب التى تتورط فيها أنظمة الحكم السلطوى والتسلطى؛ عن طريق الإعلان عن المساوىء والمفاسد والدعاية لها، مثل: تعذيب المساجين السياسيين أو تقييد حرية التعبير. وبوسعها كذلك المعاونة على إرساء أسس الثقافة الديمقراطية من خلال نشر القيم الجوهرية للديمقراطية، بما

فى ذلك احترام حقوق الإنسان وسلطان القانون. وما بين إلقاء الضوء على المساوىء السلطوية والمفاسد الاستبدادية والسعى للحد منها أحياناً، من جهة، وإرساء أسس الثقافة الديمقراطية وأركانها، من جهة أخرى، تكمن على أية حال مهمة هرقل الجبارة باستبدال نظم حكم ديمقراطية بنظم الحكم المستبدة الحالية. أما الجماعات التى تسعى إلى تحدى الحكم السلطوى فتحتاج دعماً شعبياً واسع النطاق والمدى؛ وأما المنظمات غير الحكومية للمناصرة التى تعتبر نموذجياً جماعات ذات قضية واحدة وذات جماهير قليلة من الأهلين، وتعتمد اعتماداً تاماً على السخاء الأجنبى والهبات السخية الخارجية، فهى غير مجهزة وغير معدة إعداداً جيدة من أجل الاضطلاع بهذه المهمة.

ورغم أن معظم العلماء المتخصصين فى العلوم السياسية سوف يعتبرون الزعم بأن الأحزاب السياسية أفضل ملائمة من المنظمات غير الحكومية لكى تنبرى لتحدى نظم الحكم السلطوية المتسلطة، يعتبرونه رائعاً جداً وفوق النقد والاعتراض، فإنهم لم ينتبهوا بما فيه الكفاية للظروف والأحوال التى تلاقى فيها المعارضة الهزائم المنكرة عبر هذه المنظمات وليس عبر الأحزاب السياسية. وكما أظهرت الحالتان المصرية والفلسطينية بكل جلاء ووضوح، فإن النشاط اليساريين غالباً هم ذات الناس الذين يتحركون جيئة وذهوباً بين الأحزاب السياسية ونشاط المنظمات غير الحكومية، استجابة لتصاعد القيود أو انحسارها على أحدها أو على الأخرى.

وفى حين أن تأثيرات توافر الأرصدة المالية فى انتشار المؤسسات غير الحكومية وازدهارها بات معترفاً به على نطاق واسع من جانب العلماء والممارسين، فإنه لم تتم دراسة التباين بين توافر الأموال وجاهزيتها لهذه المؤسسات، والفقر والفاقة التى يعانيها الكثير من الأحزاب السياسية، وكذلك ملائمة هذا التباين بالنسبة إلى الأشكال التى تتخذها المعارضة. وبالمثل، فإن القوانين المصاحبة لعمليات التحول الليبرالى أمست بحاجة إلى تفحصها من أجل تحديد الدرجات النسبية للحرية التى

تتحملها كل من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية. وتطبيق المبادئ العامة للتحليل المؤسسى على مسألة المعارضة السياسية الضعيفة الواهنة، سوف يكون الخطوة الأولى المهمة صوب تفهمنا لأسباب ضعف المعارضة السياسية فى العالم العربى وغيره من الأصقاع. ويتم ذلك من خلال فحص الطريقة التى تصوغ بها المؤسسات السياسية والمالية خياراتها فى مناوئة الاستبداد والسلطوية؛ سواء عبر المنظمات غير الحكومية أو الأحزاب السياسية.

الهوامش

- (١) جادل شميتير Schmitter على سبيل المثال، بأن أحد المكونات المركزية لجماعات المجتمع المدني هو: "انعدام النية لديهم في الخوض في أمور السياسة والحكم" (١٩٩٧م: ٢٤٠). وتعريف شازان Chazan للمجتمع المدني بأنه: "ذلك الجزء من المجتمع والذي يتفاعل مع الدولة، ويؤثر في الدولة، ومع ذلك فهو مميز عن الدولة؛ يفرق بالمثل وبكل وضوح بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني (١٩٩٧م: ٢٤٠).
- (٢) بدأت منظمات حقوق الإنسان في الانتشار في أمريكا اللاتينية في سبعينات القرن العشرين، وتضاعفت أعدادها في الفترة بين ١٩٨١م و ١٩٩٠م (Keck and Sikkink 1998: 89-90). وعرفت أفريقيا تجربة النمو المماثل لهذه المنظمات في الفترة الممتدة بين أوائل ثمانينات القرن العشرين وأوائل تسعيناته (Welch 1995: 47).
- (٣) بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة للكبار في تونس ٧٢.١ بالمائة في عام ٢٠٠٣م انظر: (http://hdr.undp.org/reports/global/2003/indicator/cty_f_TUF.html). وذكرت تقارير وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أن "غالبية المواطنين في تونس ينتمون إلى الطبقة الوسطى وأقل من ٥ بالمائة من سكانها يقعون تحت خط الفقر". (<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2003/27939.htm>).
- (٤) انظر: HRW 2000b.
- (٥) Ibid .
- (٦) كانت حركة حماس الإسلامية وظلت أعتى مصدر تهديد للسلطة الفلسطينية.
- (٧) إصرار منظمة فتح على تبني النظام الانتخابي القائم على مبدأ الفائز يكسب كل شيء، ساهم أيضاً في دفع الفصائل على اتخاذ قراراتهم بمقاطعة الانتخابات.
- (٨) جادل كينيل Kienle بأن الكثير من الخداع والتزييف الانتخابي، والقمع والبطش المتزايد بالمعارضة المصرية في تسعينات القرن العشرين، استحثه وكان الدافع وراءه رغبة نظام الحكم في ضمان أنه في كل انتخابات سوف يحقق نواب الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بسهولة ويسر نسبة الثلثين بالبرلمان. انظر: (Kienle 1998).
- (٩) الأرقام هي ٨٦ بالمائة في عام ١٩٩٠م، و ٩٤ بالمائة في عام ١٩٩٥م، و ٨٥ بالمائة في عام ٢٠٠٠م. واستمدت الأرقام الخاصة بعامى ١٩٩٠م، و ١٩٩٥م من: (Langohr 2000 and Essam el-Din 2000).

(١٠) التقرير الاستراتيجي العربي (باللغة العربية) (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧م: ٢٨٦-٢٨٨).

(١١) مقابلة شخصية مع عضو في مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (CHRLA، القاهرة، ١٠ أبريل ٢٠٠١م).

(١٢) على شبكة المعلومات الدولية: www.electionworld.org/election/morocco.htm.

(١٣) على شبكة المعلومات الدولية: www.electionworld.org/election/algeria.htm.

(١٤) كانت الدولة النادرة الساعية للبرالية التي خاضت تجربة التمثيل النسبي لجمهور الناخبين قاطبة في مصر في عامي ١٩٨٤م، ١٩٨٧م؛ ثم تحولت إلى النظام الانتخابي القائم على أساس أن الفائز يكسب كل شيء في أعقاب صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بأن متطلبات نظام التمثيل النسبي التي تستلزم قوانين حزبية إنما ينطوي على تفرقة وتمييز ضد الترشيحات المستقلة أو المرشحين المستقلين.

(١٥) هنا يتعين علينا التمييز بين المرشحين الذين يخوضون الانتخابات بصفتهم مستقلين من أجل الانضمام بعد انتهائها إلى الأحزاب الحاكمة فحسب، والمرشحين الذين ظلوا متمسكين باستقلاليتهم في أعقاب انقشاع غبار الانتخابات. ففي كل من مصر والسلطة الفلسطينية، فإن أعداداً كبرى من مرشحي الحزب الحاكم الذين لم يحصلوا على تسمية أحزابهم، خاضت الانتخابات بصفتهم مستقلين، ثم انضموا إلى أحزابهم في أعقاب انتهاء الانتخابات؛ وأنا ليس بوسعي أن أعتبر هؤلاء الأفراد مستقلين في مناقشاتي هنا.

(١٦) كان هناك ٢٥٦ مرشحاً مستقلاً في انتخابات ٢٠٠١م، غير أن ٢١٨ انضموا في وقت لاحق إلى الحزب الوطني الديمقراطي، تاركين وراءهم ثمانية وثلاثين برلمانياً؛ هم الذين ثبتوا على استقلاليتهم وظلوا مستقلين. وهناك سبعة عشر عضواً من بين أولئك المذكورين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وخاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين لأنه محظور على الأحزاب القائمة على أسس دينية المشاركة في الانتخابات. وتأسيساً على هذه الحسابات، كان هناك سبعة عشر مستقلاً "حقيقيين" متواجدين، تعادلو بأعدادهم تماماً وبالضبط مع عدد مرشحي جماعة الإخوان المسلمين الناجحين في الانتخابات.

(١٧) لاحظ بن. نفيسة وقنديل (١٩٩٤م) أن المنظمات غير الحكومية مرتبطة باتحادات تنمية المجتمع (CDAs) بصفتهم أكبر فئة من المنظمات غير الحكومية، غير أن اتحادات تنمية المجتمع ليست حقاً منظمات غير حكومية، لأنها تخضع برمتها تقريباً لإدارة الدولة.

(١٨) حينما تضجرت إحدى أكثر المنظمات غير الحكومية معارضة للحكومة، والتي شاركت في الحملة المناهضة للقانون ١٥٣، من تأخير شيكاتها الواردة من هيئة المعونة الأمريكية، أعرب أحد المسؤولين في هيئة المعونة الأمريكية عن اعتقاده بأن السبب ربما لا يزيد عن كونه البطء النموذجي والمألوف في تأدية الوظائف نجم عن تطبيق القانون (مقابلة شخصية مع مسئول بهيئة المعونة الأمريكية في القاهرة عقدت في ١١ أبريل ٢٠٠١م). وقالت مديرة منظمة غير حكومية متخصصة في تعليم النساء القراءة والكتابة

وتدريبهن على اكتساب المهارات، فى إحدى أحياء القاهرة الفقيرة، على سبيل المثال، إنها ظلت تنتظر طوال ستة أشهر من وزارة الشئون الاجتماعية حتى تقوم بتخليص منحة ألمانية مقدارها ٤٠٠ دولار أمريكى من أجل شراء ماكينة إنتاج خاصة بالحرف والصناعات اليدوية (مقابلة شخصية مع مديرة إحدى المنظمات غير الحكومية فى القاهرة فى ٢ إبريل ٢٠٠١م).

(١٩) مقابلة شخصية مع مسئول بهيئة المعونة الأمريكية فى القاهرة عقدت فى ١١ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٠) قانون مزاولة نشاط المؤسسات التنموية والمؤسسات الجديدة (باللغة العربية)، المنتدى المدنى (القاهرة، مارس ١٩٩٩م)، ٦.

(٢١) "دعوة جماعات حقوق الإنسان لاجتماع فوري مع الرئيس، والبدء فى المشاورات حول إطلاق برنامج للإصلاح السياسى، والمطالبة بعقد لقاء مع مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واتخاذ قرار بافتتاح مكتب فى جنيف، ورفع حالة وموقف المجتمع المدنى أمام الأمم المتحدة" (باللغة العربية)، بيان وزع فى ١٨ مايو عام ١٩٩٩م.

(٢٢) مقابلة شخصية مع أحد نشطاء المنظمات غير الحكومية فى ١٨ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٣) مقابلة شخصية مع (الزعيم أ) فى ١٠ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٤) مقابلة شخصية مع (الزعيم ب) فى ٤ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٥) مقابلة شخصية مع أحد نشطاء المنظمات غير الحكومية فى ٩ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٦) "إعلان جماعات حقوق الإنسان المصرية: نحن ماكثون باقون" (باللغة العربية)، فاكس بتاريخ ٥ يونيو ١٩٩٩.

(٢٧) مقابلة مع أحد نشطاء حقوق الإنسان تم فى ١٨ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٨) كما أخبرنى أحد نشطاء حقوق الإنسان قائلاً: "دع الحكومة تفرض القيود على عمليات جمع المال، وألا تسمح لنا بتنظيم اليانصيب، أو جمع التبرعات، وسوف نكون "سعداء" أن نقوم بتمويل أنفسنا بأنفسنا" (مقابلة شخصية عقدت فى القاهرة بتاريخ ٧ إبريل ٢٠٠١م).

(٢٩) قانون تنمية العمل (المؤسساتى) التطوعى، وقانون المؤسسات الجديدة (باللغة العربية) (القاهرة، المنتدى المدنى، ١٩٩٩م: ٨).

(٣٠) مقابلة شخصية مع أحد نشطاء منظمة غير حكومية، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠١م.

الباب الثالث

الخلاصة

الفصل العاشر

المستقبل المتوقع للسلطويين

ميشيل بينر أنجريس

تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة جيشان وثوران وعدم استقرار. ومع تسليمنا بمعضلة الصراع العربى - الإسرائيلى التى تتصف بكونها شמושة ومستعصية، والتهديد المتنامى للنشاط الإرهابى للإسلاميين، والتحديات التى شكلتها حروب العراق، فإن صناع السياسة، والطلاب، والمواطنين عموماً يحتاجون إلى تحليلات كاشفة تجلى البصيرة وتجعلها نافذة، من شأنها أن ترشدنا نحو جادة الصواب والدروب التى تهدينا تجاه التقدم على صعيد كل هاتيك القضايا. إن تفشى نظم الحكم السلطوية المستبدة واستحكامها ومنعتها وغلبتها فى الشرق الأوسط؛ هى موضع اللوم وتحمل التبعات الناجمة عن تفاقم الصراع العربى - الإسرائيلى وإثارة عنف الإسلاميين. ولقد دافعت الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش عن قرارها بخلع صدام حسين بمجادلتها إن عراقاً ديمقراطياً سوف يعاون على تسهيل الديمقراطية، والتحول الديمقراطى فى أصقاع أخرى بالمنطقة. وبالتالى، فإن الحاضر إنما يمر بمرحلة تاريخية وعالمية فاصلة وحاسمة، يكون من الملائم فيها على وجه الخصوص أن ينهض العلماء ذوو الخبرة والحنكة فى شؤون الشرق الأوسط بمعالجة مسألة الفرص المتاحة للديمقراطية هناك، من منظور علمى تنظيرى واع ومتمرس، ومن منظور علم السياسة المقارن.

وهذا هو ما يتناوله هذا الكتاب بالضبط ويحاول أن يوصله للقارئ. ولقد أخذت سائر الفصول السالفة القراء في جولة رزينة وقورة لكنها تنويرية وبتثقيفية لاستعراض ديناميات نظم الحكم في منطقة الشرق الأوسط - سواء في الحقب التاريخية المبكرة أو في العهود المعاصرة - وركزت، من حيث الجوهر، على نوعية العلاقات التي تربط بين الحكام والمعارضين في المنطقة، وأجابت عن التساؤلات من قبيل: لماذا يتصف الحكام السلطويون الاستبداديون بكونهم جبابرة عنيدون وبكل هذا القدر من الصلف؟ ولماذا يتصف خصومهم بكونهم مسلوبين الفعالية والقوة؟ من الناحية النظرية، تلقى هذه الفصول الضوء على الترتيبات المؤسسية والأنماط المصاحبة للقوة البشرية التي تساهم في هذه الحالة المعاصرة من المناورات. إن خطة هذا الفصل الختامي مزدوجة: إذ يقوم بعملية تكاملية لما يجب على المؤلفين أن يقولوه إزاء تشخيص معضلة الحكم السلطوي المستبد في الشرق الأوسط، ثم يقوم بعملية بناء وتشديد فوق هذا التحليل من أجل اقتراح الخطوات اللازمة التالية التي يتعين أن يقوم بها أولئك الفاعلون السياسيون الذين يزعمون أنهم ملتزمون بالديمقراطية أو عملية التحول للديمقراطية.

كيف يستطيع الديكتاتوريون الصمود والثبات؟

في الفصل السادس، ركزت بؤرة الانتباه على أمور السياسة والحكم في عهود ما بعد الاستقلال؛ حينما كانت التعددية السياسية ممكنة ومحتملة، على الأقل في الكثير من البلدان في المنطقة. لقد كانت الصولة والجولة واليد العليا للحكام والقائمين بالسلطة في سدة الحكم في: تركيا، وسوريا، والعراق، والأردن، وإيران، مصر؛ لكن أحزاب المعارضة الكبرى صعدت من تحدياتها الخطيرة على نحو تصاعدي ومتنام ضد مراكز الطغاة في سياق الانتخابات شبه التنافسية والتحركات صوب الحياة البرلمانية السليمة. وفي النهاية، فإنه رغم أن هذه الديناميات أنتجت لنا تعددية سياسية في تركيا، فإنه في الحالات الأخرى دفعت عمليات الاستقطاب السياسي، والتعبئة والحشد

المتسلطين فى سدة الحكم إلى الانقلاب على القواعد الديمقراطية الناشئة أو الوليدة. وظهرت الديكتاتوريات منبثقة عن الانقلابات المتبادلة الحزونية ذات الاتجاه الهابط لأسفل، والتي أعقبت ما سبقها.

وإبان العقود التالية، انخرط الحكام السلطويون الاستبداديون بهذه البلدان وبغيرها عبر أرجاء المنطقة قاطبة فى توطيد قبضتهم على السلطة وترسيخها. ولقد تباينت التكتيكات، واعتمد ذلك جزئياً على ما إذا كانت تلك التكتيكات تتناول ملكيات أو نظم حكم ملكية، أو دولاً ذات حزب واحد، أو غيرها من أنواع نظم الحكم. لكن فى كل حذب وصوب، جاءت النتيجة الشائعة واحدة، وهى: أن ثمة تفاوتاً بين القوة المربعة للقائمين بالسلطة والقوة الواهنة للمعارضة، وذلك التفاوت هو الذى أدام بقاء حكم الاستبداد وأطال أمده. وعالجت الفصول المتبقية من هذا الكتاب الحالة المعاصرة للمناورات السياسية الحاضرة فى الشرق الأوسط. وباجتماعهم معاً، بسط المؤلفون بشروحهم المركز المستحكم للحكام السلطويين الجبابرة العنيدون، وشرحوه بحيوية مشرقة موضحين طبيعته وكنهه، وذلك بالنسبة إلى القوى المستقبلية التى تتحداهم.

وقد لاحظ مؤلفون عديدون أن ثمة عاملين ماديين رئيسيين عاونا على إنتاج هذا التفاوت فى القوة. فمنطقة الشرق الأوسط، بطبيعة الحال، تستفيد من دخل الريوع الضخمة. فالموارد المستمدة من صادرات الهيدروكربون والمساعدات الخارجية تعنى أن الموارد المالية المتوافرة للحكام القائمين بسدة الحكم؛ إنما تزرى بتلك الموارد التى بحوزة متحديهم وتحت أيديهم. إضافة إلى ذلك، فقد داهمت الدول مواطنيها باضطلاعها بدور ضخمة ورئيسى فى الاقتصادات الوطنية، سواء باتباع مسار اشتراكى للتنمية قائم على تدخل الدولة فى كل شىء وبكل وضوح وصراحة، (وهو المسار الذى لم يتم التخلي عنه تماماً حتى الآن)، وممارسة سياسة قائمة غالباً على أساس من الحذر والحرص بشأن المقاولين والمستثمرين فى السلع الأساسية المعيشية: (تصاريح الاستيراد وأنونه، والدعم الحكومى، وغيرها). وكانت عاقبة ذلك أن قطاعات

رئيسية من المجتمع التي كان يفترض فيها الرغبة في تحدى الوضع السلطوى الراهن، عادت القهقري وأحجمت خشية وخوفاً من زوال الرفاهية المالية التي باتوا يرفلون فيها.

وعلى ستارة المسرح الخلفية لذلك الواقع المادى المهم، شرع مؤلفو هذا الكتاب يستكشفون الخصائص المؤسسية لأمر السياسة والحكم التي تساعد على تحديد توزيعات السلطة عبر كبار الفاعلين السياسيين فى المنطقة. وبفعلهم هذا، قدموا لنا نوعاً من "التشريح" للسلطوية والاستبداد فى منطقة الشرق الأوسط. فإذا بدأنا بأجهزة القمع القسرية والإكراهية لحكومات المنطقة، وجدنا أنها مازالت مفعمة بالمتانة والغلظة، وقادتها وجنودها المشاة مستعدون وقادرون على سحق مظاهر التعبير عن السخط والنقمة والانشقاق داخل المجتمع. وفى الفصل الثانى، استكشفت إيفا بيلين هذا المتغير على المستوى الإقليمى، مجادلة بأن العافية المالية للدول، والدعم الدولى الذى تتلقاه، والتنظيمات الأمنية الأبوية، والمستويات المتدنية للتعبئة الشعبية تعمل فى انسجام وتناغم من أجل دعم هذا المورد المحورى، الذى يميل لصالح الميدان السياسى للحكام البغاة ضد المعارضة. ومن بين تلك الأربعة، يعتبر الفصلان الأولان من الفصول الفريدة للشرق الأوسط على وجه خاص. وفى الفصل الثالث، فحصت جاسون براونلى مقدرة نظم الحكم على ارتكاب أعمال القسر والإكراه داخل المنطقة، وسردت بالتفصيل حالات لنشر تلك الأجهزة الأمنية القسرية ضد المعارضة - مع النتائج التى أدت إلى إعادة توطيد نظم الحكم المستبدة ومنحها المزيد من الاستقرار - فى سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا.

فإذا ولينا وجهنا شطر المؤسسات التى تركز بؤرة رسالتها على مهام تختلف عن استعمال القوة، فإن القائمين بالسلطة فى سدة الحكم فى الشرق الأوسط يستمتعون بمزايا عديدة أخرى. وكما لاحظت مارشا بريشتين بوسوزنى فى الفصل الأول، فإنهم يتراأسون الأفرع التنفيذية: "السلطة التنفيذية" بالحكم، والتى تقزم نظراءها التشريعية

السلطة التشريعية. وفى حين يركز مايكل هيرب (فى الفصل الثامن) على الملكيات، فإن النقاط التى أشار إليها والتى تحول دون وقوع التحولات السياسية من الملكيات الدستورية إلى الحياة البرلمانية السليمة، إنما تقدم دلالة على الخطوط الكونتورية للاتوازنات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان، والتى تحابى الحكام وفى الوقت ذاته تعيق المعارضة بطول البلاد وعرضها وتغرقلها. وبالتعويل على الحالة التى أمامنا، فهذه تشتمل على دساتير تضيق الخناق على صلاحيات البرلمان بدرجة عظمى، وتحابى الرؤساء التنفيذيين الذين يتجاهلون شروط الدساتير الديمقراطية الرشيدة والمعقولة. وفى حالات كثيرة، فإن هذين التصرفين يلقيان الدعم جزئياً من قبل جماهير الناخبين الذين لا يطالبون بإجماع آرائهم بالحياة البرلمانية السليمة ولا يبالون بها أو يأنهون لها.

وهؤلاء الناشطون من المعارضة المعادون لنظام الحكم، الذين يطالبون بالحياة البرلمانية السليمة؛ يرزحون تحت ثلاث عقبات رئيسية، على الأقل، حينما يتعلق الأمر بالقواعد التى تتحكم فى مقدرة الأفراد والجماعات على الوصول إلى البرلمانات حتى ولو كانت برلمانات معيبة ومنقوصة. الأولى: قيام الكثير من نظم الحكم الطاغية باستراق الانتخابات من خلال ارتكاب التزوير والتزييف الانتخابى، وتخويف الناخبين، وما هو أكثر من ذلك وأبعد. الثانية: تلاعب القائمين بالحكم بالقواعد الانتخابية عمداً وعن قصد وهوى، وتم ذلك غالباً بأساليب وطرق نزعته إلى تعزيز الوضع الراهن وليس تقويضه. ثالثها: قام الكثير من الطغاة والبغاة المستبدين، عن شطارة ومهارة، بفصم خصومهم وقصمهم عن طريق السماح لمجموعة فرعية منهم فحسب بخوض المنافسات الانتخابية للحصول على المقاعد البرلمانية. وشرحت إلين لاست-أوكار فى الفصل السابع كيف أدت هذه الاستراتيجيات إلى وقاية العاهل المغربى وستره عن المظاهرات الجماهيرية الهادرة فى وجه الأزمة الاقتصادية المستحكمة والطويلة الأمد. وبات أهل

المعارضة المتربعون فى أحضان نظام الحكم عازفين ومتمنعين عن المثابرة فى تعبئة الجماهير وحشدهم، خشية المخاطرة بما ينعمون به فى ظل نظام الحكم من معاملة تفضيلية لهم، وصاروهم القلق والمخاوف خشية أن يختطف هذه التعبئة أهل المعارضة من المستبعبدين والمغضوب عليهم. ولقد ميز السياسة والحكم فى مصر وتونس أيضاً الديناميات ذاتها على ما قال به علماء السياسة.

وثمة معضلة أخرى ابتلى بها النشطاء المعادون لنظام الحكم، ألا وهى: أنه بالمغايرة للفترة الزمنية التى قمت بدراستها فى الفصل السادس، فقد اتصفت أحزاب المعارضة السياسية العلمانية فى الزمن المعاصر بمنطقة الشرق الأوسط بالضعف والوهن. وعزت فيكى لانكوهر (الفصل التاسع) هذا الضعف المنظماتى أو المؤسساتى إلى عدد من العوامل، ألا وهى: تزوير الانتخابات؛ القمع السياسى التعميمى؛ وندرة الموارد المالية لدى المعارضة، والوصول المحدود للجماهير عبر الإذاعة والتليفزيون، وتضييق الخناق على التجمهر العام، والحياة البرلمانية المعيبة والناقصة، وتفشى الترشيحات للمستقلين. ولاحظت بوسوزنى أنه فى مواجهة ديناميات الأحكام والقواعد الانتخابية السالف وصفها، فإن أحزاب المعارضة تعتبر ضعيفة سياسياً؛ لأن لديها قليلاً من الاستراتيجيات الفعالية التى تستطيع بمقتضاها إضعاف نظم الحكم السلطوية وتوهينها. ومن بين هذه الاستراتيجيات: المقاطعات للانتخابات، التكتل فى ائتلافات، وشن حملات من أجل تغيير الأحكام الانتخابية؛ بيد أن الخلافات الأيديولوجية، وتباين أحجام الأحزاب السياسية وتفاوت أهدافها ومراميها، وانعدام التماسك الداخلى فى هذه الأحزاب، كلها أمور تميل إلى إعاقة تحقيق هذه الغايات وإنجازها. وفى الوقت ذاته، فإنه بينما يتمدد المجتمع المدنى ويتسع، تجادل لانكوهر بأن اعتماد أعضاء المنظمات غير الحكومية على الأموال الأجنبية، وضعف التأييد لها من الجذور الأهلية والداخلية، وتركيزها على قضية أحادية، وانعدام الديمقراطية داخلها، يعنى أنها لا تستطيع منازلة أحزاب المعارضة القوية، ولا تستطيع أن تدفع بعملية الديمقراطية أو التحول للديمقراطية قدماً صوب الأمام.

دروس من إيران:

تعد التجربة الإيرانية موحية على نحو خاص لهذا الكتاب؛ لأنها قدمت حالتين مختلفتين من حالات المجابهة بين المعارضة وأهل السلطة القائمين بالحكم. فالظروف المحيطة بسقوط ديكتاتورية محمد رضا بهلوي في أواخر سبعينات القرن العشرين يتردد صداها بقوة مع التحليلات التي سقناها فيما مضى. لقد قام الشاه بابتكار بيئة مصمتة غير قابلة للانفصام استبعدت شتى جماعات المعارضة عن مشاركة جادة وذات معنى في النظام السياسى. واتساقاً مع ما اكتشفته لاست-أوكار، وعلى الرغم من أن خصوم الشاه تراوحوا ما بين علمانيين يساريين إلى نشطاء من رجال الدين الشيعة المحافظين، فإنهم قد انضموا إلى القوى المعادية له، وباتوا مسؤولين عن إنتاج الاحتجاجات واسعة النطاق والتذمرات الجماهيرية الحاشدة الآخذة في التنامي والتزايد، نكايه في نظام حكمه.

وكما تنبأ الفصلان بـ: براونلى، و بيللين، فإن رد الجهاز الأمنى القسرى للشاه أمسى محدداً حاسماً وفيصلاً لما تلاه من عواقب. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساندت لأمد طويل شاه إيران وعهده ومقاليد سلطته، فإنه ابتداءً من عام ١٩٧٦م، نأى الرئيس جيمى كارتر بالولايات المتحدة الأمريكية عن تابعها الإقليمى الطويل الأمد. أما وقد بات الشاه غير واثق بشأن نوايا القوة العظمى التي ظنها قد تحسن إليه فى محنته، فقد جعل يترنح فى مواجهته لخصومه. ونظرت قوى المعارضة إلى موقف الإدارة الأمريكية للرئيس كارتر على أنها بمنزلة دعوة للاحتجاج، ومطالبة بالتححرر الليبرالى سياسياً. وفى نهاية المطاف، أبى جيش الشاه أن يستمر فى التنكيل بالمتظاهرين الإيرانيين، وتقوض نظام حكمه وانهار. وفى حين أن الكثيرين من رجال المعارضة الإيرانية أصبحوا يتعشمون فى إقامة دولة ديمقراطية فى أعقاب سقوط الشاه، إلا أن أقوى العناصر فى المعارضة وأفضلها تنظيماً وإعداداً كانوا

جماعة الإسلاميين الذى أحاطوا بأية الله روح الله الخومينى. وفى خضم الفوضى التى صاحبت الثورة، تمكنوا فى نهاية المطاف من بلوغ ذروة الهيمنة والسيطرة، وأن ينفذوا تفضيلاتهم بإقامة نظام غير ديمقراطى للحكم يشرف عليه طائفة من طبقة رجال الدين.

والمثال الثانى من المجابهة بين المعارضة والقائمين بالسلطة والحكم التى تقدمها لنا الحالة الإيرانية: هى الظرف الحالى بالطبع للجمهورية الإيرانية، ويوضح أرانج كيشافارزيان (الفصل الرابع) بالشرح كيف أنه على الرغم من أن نظام حكم إيران يعتبر استثنائياً؛ (حتى بالنسبة إلى منطقة تعد استثنائية على ما يبدو)، فإن التحليل المؤسسى للعلاقات بين المعارضة والقائمين بالسلطة فى سدة الحكم أمر منتج، حيث يوفر لنا نفاذاً مفتاحياً فى البصيرة حول أسباب نجاة نظام الحكم وبقائه رغم وجود وفرة من الحقائق التى ينبغى أن تنذر بالشؤم إزاء الفرص المستقبلية. ورغم أن الديناميات المؤسسية للدولة الإيرانية ونظام حكمها تختلف بعض الشيء عن تلك الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط قاطبة، فإن تأثيراتها مماثلة وشبيهة تماماً من حيث نزوعها إلى الخوض فى ميدان المناورات السياسية لصالح أهل السلطة والصولجان.

وتقوم النخب الإيرانية بإعادة إنتاج السلطوية فى الجمهورية الإسلامية عبر المؤسسات الرسمية بالدولة التى صاغت السياسات وفق أنماط تتصف بأنها أكثر عمومية؛ رغم كونها غير محددة. وقد خلقت الجمهورية الإسلامية "بيئة منقسمة"؛ حيث من المسموح لنخب معينة فحسب أن تشارك فى السياسات الرسمية، ومع ذلك فقد حافظوا على التنافس، وللسخرية عبر مؤسسات الدولة نفسها. ويوحى هذا التحليل للحالة الإيرانية بأنه حتى بالسياقات التى لا يكون للمعارضة فيها حق الوصول المتعادل إلى السلطة فى الدولة، فإن قيام المعارضة بإجراء التعبئة والحشد أمر ممكن، وفى

الواقع تقوم بتفريخه هياكل الدولة. وعلى أية حال، فإن هذه الخلاصة تتسق مع الملاحظة العامة بأن البيئة المنقسمة انقساماً عالياً تتيح للحكام البقاء والنجاة، حتى في مواجهة المعارضة الآتية من أعضاء الأوليغاركية الحاكمة أو حكومة القلة التي بالسلطة. وتظهر حالة الجمهورية الإسلامية أن صراع النخبة ربما يكون عاملاً لازماً في عملية التحول صوب الديمقراطية. ومع ذلك، فإنه بدون الأخذ بالحسبان السياق المؤسسي لهذه الانقسامات، فمن غير الواضح ما إذا كان المعتدلون سوف يحوزون على القدرة التفاوضية من أجل الدفع بهذه الإصلاحات قدماً للأمام، وما إذا كانت القوى الاجتماعية سوف تنتظم بما فيه الكفاية من أجل صد أية ردة ارتجاعية من قبل السلطويين. أما الدرس الذي استوعبناه من إيران فهو أنه بدون السلطة التنظيمية، فإن القوى الساعية لتحقيق الديمقراطية لن تستطيع تحويل الرأي العام المطالب بالتحول الديمقراطي إلى رافعة سياسية تستخدم في التفاوض أو في إجبار الاستبداد على الاضمحلال والانحيار. وينتهي كيشافارزيان إلى استخلاص أن نقص التنظيم القائم على أساس من الأحزاب السياسية المهمة بين صفوف المعارضة بات أمراً حيوياً ومحورياً في طول أمد الوضع الراهن.

الغوريلا ذات الثمانمائة رطل:

تسليط الضوء على الإسلام:

كما لاحظنا في الفصل الأول، فإن أكثر الفرضيات الثقافية بروزاً فيما يتعلق بمقاومة بلدان الشرق الأوسط لعملية الديمقراطية، وصمت الإسلام ادعاءً بأنه لا ينسجم مع الديمقراطية. وأكدت سائر الأعمال التي قدمناها هنا - شاملة الفصل الخاص بـ كيشافارزيان حول جمهورية إيران الإسلامية - على أهمية المتغيرات المؤسسية،

وبفعلها هذا قللت من كون الإسلام عاملاً سببياً أو مسؤولاً عن السلطوية والاستبدادية التى وصمت منطقة الشرق الأوسط. وفى الوقت ذاته، فإن الحالة التى تتصف بالعمومية هى أن المعارضة التى يمارسها الإسلاميون ضد نظم الحكم المستبدية فى الشرق الأوسط، (أو التى كانت تمارس فى إيران)، هى الأكثر فعالية والأعلى صوتاً والأفضل تنظيماً، فى حين أن الأحزاب العلمانية تتصف بكونها الأضعف؛ بمعنى أنها لا تحظى بالتأييد والدعم الواسع، كما أنه ليست لديها جذور ضاربة فى عمق المجتمع. وبذلك فإنه من المهم هنا أن نؤكد على ما تقول به التحليلات الواردة بهذا الكتاب فيما يتعلق بالتساؤل التالى: وماذا عن الإسلام ؟

أولاً - يحذرنا كتاب السلطوية فى الشرق الأوسط من افتراض أن الإسلام هو عامل محورى أو مركزى محتوم فى الحياة السياسية بالشرق الأوسط. ففي الفصل السادس، قمت بإظهار أنه فى العهد التالى للاستقلال مباشرة، لم يكن الإسلام المسيس هو المبادر أو البادئ من الناحية الجوهرية. ففي تلك البلدان، حيثما يقوم حزب وحيد راجح بعد الاستقلال بالاستئثار بالسلطة ويقوم سريعاً بتشديد حكم سلطوى مستبد - ورغم استغلال الإسلام فى خطاب التعبئة القومية - فقد كانت نظم الحكم التى نجمت عن تلك العملية نظماً علمانية بدرجة كبرى. وفى حالات التعددية الحزبية للأحزاب المستقطبة واللامتساوقة تعبويًا، فإنه بينما الأحزاب الإسلامية ظهرت على المشهد، فإن القضايا الأكثر إثارة للخصام فى هذا اليوم كانت قضايا اجتماعية واقتصادية وجيوبوليتيكية (جغرافية سياسية). وفى تركيا، تمكن النظام الحزبى بمرور الزمان من أن يزيل الصبغة الإسلامية عن الأجندة السياسية، وظلت الأمور على ذلك النحو طيلة عقود عديدة. وتأسيساً على ذلك، فإن ثمة درساً استقيناه، ألا وهو: أن بروز الإسلام بصفته مصدراً للخطاب السياسى والمورد السياسى، إنما هو متغير (variable) وليس ثابتاً (constant).

ثانياً - تظهر الفصول التي تم تجميعها ضمن طية هذا الكتاب أن الإسلام في الواقع إنما هو متغير مهم (على الرغم من أن ذلك ليس محددًا حاسمًا) في أحجية السلطوية والاستبدادية الإقليمية. وبالقدر ذاته من الأهمية، فإن الإسلام المسيس لهو سهل الانقياد للتحليل العلمي الاجتماعي على نحو بارز؛ وليس فذًا فريدًا في حد ذاته، فيعد بالتالي ظاهرة استثنائية. وكما لاحظ براونلي، فإن تأثير الإسلام في إطالة أمد نظم الحكم السلطوية وتعميرها في المنطقة إنما تتواسط فيه عمليات أخرى؛ تم إخضاع الكثير منها للتحليل في هذا الكتاب. ويجادل براونلي بأن القوى الكبرى الغربية لم تمارس الضغط على القائمين في سدة الحكم بالمنطقة من أجل أن ينهضوا بالتحول للديمقراطية، لأنه في معظم الحالات كان الإسلاميون والمعادون للغرب هم أكثر خصومهم عداءً وبغضًا. وكان الافتراض هو أن هؤلاء سوف ينتصرون في أي انتخابات حرة، وما قد يترتب على ذلك من عواقب مؤذية ووخيمة على المصالح الغربية. وكما لاحظت بيلين، فإن هذا العامل ساعد على شرح وتفسير لماذا أفلتت نظم الحكم الشرق الأوسطية التي تعتمد على الدعم المالي والسياسي الآتي من الغرب، من الأغلال الخارجية والقيود الأجنبية، وقت أن أطلقت آلتها القسرية الجهنمية لقمع القلاقل التي ينتفض بها الأهليون.

وبوسعنا أيضاً رؤية تأثير الإسلام السياسي في مرآة العلاقات التي تربط بين جماعات المعارضة بعضها بعضاً. وفي المغرب، لاحظت لاست-أوكار أن جماعات المعارضة التي استبعدتها الحكام من اللعبة الانتخابية إنما هي أحزاب سياسية قائمة على أسس دينية في المقام الأول. ويصدق الشيء نفسه على مصر وتونس اللتين لم يمنح نظاما الحكم فيهما للجماعات الإسلامية فرصة الوصول ذاتها - التي استمتع بها المعارضون العلمانيون - إلى البرلمان لمزاولة السياسة والحكم. ولعل الخطط الاجتماعية والسياسية المتطرفة "الراديكالية" نسبياً التي رفعتها جماعات المعارضة الإسلامية ساعدت على تلطيف سلوك الجماعات التي احتضنتها نظم الحكم واعتدالها. وبدأت

الأخيرة: أى (جماعات المعارضة التى احتضنتها نظم الحكم)، وكأنها قد تحفرت على عدم تعبئة الجماهير أو اتخاذ أى خطوات أخرى من شأنها أن تزعزع النظام خشية أنها إن فعلت ذلك لربما قدمت انفراجة أو انفتاحاً لزيادة نفوذ الإسلاميين. فإذا تحدثنا على وجه العموم، فإن وجود الإسلاميين ساعد على شرح لماذا اتصف التعاون العابر بين تنظيمات المعارضة بعضها بعضاً بكونه قاصراً ومقتضباً. وبالعودة إلى النتائج التى توصلت إليها بوسوزنى، فإن الأمانى السياسية للجماعات الإسلامية أمست بمثابة العنصر المفتاحى الذى يفسر لماذا تحولت الخلافات الأيديولوجية بين الأحزاب وتفاوتت مراميها وأهدافها على المدى القصير والمدى الطويل، دون نهوض هذه الأحزاب بتوحيد جهودها وحشدتها بنجاح من أجل صرع نظم الحكم السلطوية وقتلها.

وتفرض هذه الملاحظات علينا القيام بمناقشة العلاقات بين الإسلام وبين تفضيلات نظم الحكم فى المنطقة. ولقد سبق أن لاحظنا أن نشاط الإسلاميين المناهض للغرب قد شجع الفاعلين الخارجيين على تفضيل حالة الوضع الراهن الذى تهيمن عليه السلطوية والاستبدادية فى المنطقة. إذن فأتين يقف الآن جماهير الناخبين والأنصار، أو ما هو موقفهم ؟

ألقى الفصلان الخاصان بـ: بيلين، و هيرب الضوء على الحقيقة الحاسمة الفاصلة وهى أنه، وإلى حد بعيد، ليس هناك الكثير من الحماس الشعبى المنظم من أجل الإصلاح الديمقراطى وتطوير الحياة البرلمانية السليمة فى المنطقة. ويعد الإسلام قضية مركزية بالنسبة إلى هذه الظاهرة، ولكن ليس لأن المسلمين يجب عليهم أن يكونوا دائماً نافرين عن المعايير والممارسات الديمقراطية، حسب التقاليد الدينية من حيث جوهرها وتركيبتها وتاريخها. بدلاً من ذلك، فإنه فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ العالم على وجه الخصوص، فإن أعتى قوى التحدى للحكام فى بعض البلدان إنما هم جماعات الإسلاميين الذين استقرت خيارات زعمائهم على تأويل واجباتهم وتفسيرها على أنهم

مسلمون وبطريقة تستلزم زواجاً حميماً بين الشريعة الإسلامية ودنيا الشؤون التي تخص الجماهير والعامّة. وكما أوضحت بيلين، و لاسـت-أوكار، فإن هذا الأمر بدوره يجعل أولئك الذين هم خارج هذه الدوائر الإسلامية، كارهين لأن ينتقلوا بأمور السياسة والحكم إلى معمة الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة من أجل الحصول على برلمانات تضطلع فعلياً وواقعياً بالحكم. وهنا نجد للمرة الثانية أن ثمة قلقاً خشية أن ينجح الإسلاميون في خوضهم لهذه الانتخابات، وخوفاً من أن يستغل الإسلاميون تلك الانتخابات من أجل أغراض ترجمة رؤاهم السياسية إلى حقيقة واقعية على أرض الواقع.

لاحظ أنه، في مضممار هذه الدينامية، فإن جماعات إسلامية معينة فقط هي التي لا تحبذ حقاً وصدقاً الحكم القائم على أساس من الديمقراطية. ويبدو الإسلاميون في بعض البلدان وكأنهم في الواقع الفعلي ينهضون بقضية الديمقراطية ويدفعونها للأمام. ففي إيران نجد أن قوى الإصلاح التي تزود عن مبادئ الجمهورية والحكم بمقتضاها إنما هم الإسلاميون؛ وفي تركيا، نجد أن حزب العدالة والتنمية الحاكم – وهو حزب سياسى عتيد لكونه ذا حيثية وجذور إسلامية وجبهة – تزعم وقاد عدداً من الإصلاحات الهادفة صوب التحول للديمقراطية. وفي أصقاع أخرى، قام إسلاميون متطرفون للغاية بإصابة الكثيرين من الخصوم المستقبليين لحكم الاستبداد والسلطوية بالشلل، وهم من كانوا يتوقع منهم أن يقوموا بالذود عن القواعد الديمقراطية ببسالة؛ لو وضعوا في وسط ميمون ومبشر بالنجاح. وبالقدر ذاته من الأهمية، فإن شبح الجماعات الإسلامية لم يكن العامل الوحيد الذي يجعل الكثيرين في الشرق الأوسط في أحسن الأحوال متأرجحين بمواقفهم إزاء الديمقراطية. وكما سبق أن ناقشناه، فإن للوقائع المادية الفعلية سطوة ثقيلة الوطء، كما أن ثمة دينامية مماثلة منهمكة في العمل وذات أثر. وتدخل الحكام السلطويين في الحياة الاقتصادية يوهن المعارضة ويضعفها، وذلك لأن الحكام الطغاة المستبدين بوسعهم مجازاة ناقدتهم بأساليب شتى تشمل تقويض سبل

كسبهم لمعيشتهم وأرزاقهم. وبالنسبة إلى الشطر الأعظم من المجتمع الذين تعتمد رفاهيتهم المالية جزئياً على البقاء في كنف الدولة ورضوانها، فمن المشقة للمعارضة أن تقر وتعتصم بالهدوء في مثل تلك المرحلة الحاسمة.

فماذا يتعين فعله والنهوض به ؟

تمنحنا التحليلات الواردة بهذا الكتاب قدراً من بصيص الأمل ووميضه نحو حصول التغيير المفصلي إلى الديمقراطية والتحول الديمقراطي. ويوضح هيرب (Herb) أن الكثير من الملكيات في المنطقة بات متعيّناً عليها في الفترة المتأخرة؛ إما أن تراودها فكرة إقامة برلمانات (دبي)، أو إنشاءها للمرة الأولى (السعودية، وقطر)، أو إعادة افتتاحها (الأردن، الكويت، البحرين). ولقد أجرى الكثير والكثير من البلدان انتخابات تشريعية قائمة على مشاركة أحزاب سياسية متعددة في السنوات الأخيرة، وأوضحت بوسوزني أن عقد انتخابات تنافسية بمنزلة طليعة المبدأ القائل بأن المواطنين لديهم الحق في أن يحوزوا على تمثيل نيابي سياسي يصطفونه بأنفسهم. أما أنشطة مراقبة الانتخابات المحلية فهي اتجاه آخر متصاعد، يبدو أنه سيتحصل على بعض التأثيرات الإيجابية. وتنبأت بوسوزني بأن مثل هذه الأنشطة سوف تتزايد، ويجب أن تكون النتيجة هي أن التزييف الانتخابي الصارخ سوف يكون من العسير له أن يمرق بنجاح مع كل الأيام ويمرور الوقت والزمان.

وفي الوقت ذاته، تشير الدفعة الأولية من التحليلات بأن هناك الكثير والكثير جداً من العمل اللازم إنجازه من أجل تحريك البلدان الشرق أوسطية صوب الديمقراطية والتحول للديمقراطية. ويستلزم لأحزاب المعارضة أن توسع من قواعدها الشعبية والمالية، ويجب أن يتم إكراه الحكام على أن يمهّدوا ميدان المناورات السياسية أمام اللاعبين السياسيين. وهناك أربعة عوامل رئيسية تقف في طريق إنجاز هذه الغايات،

ألا وهي: (١): الدعم الدولي (ويمكن قراءتها: الغربى) لأجهزة الأمن القسرية التابعة لنظم الحكم الإقليمية، وبالتالي لنظم الحكم الاستبدادية هذه على وجه العموم، (٢): تدفق كل من الريوع الهيدروكربونية والريوع المستمدة من المعونات الأجنبية، (٣): المستويات الخطرة من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، و(٤): تواجد جماعات قوية للإسلاميين، غالباً ما تكون مناهضة للديمقراطية، تعمل على امتداد المنظر الطبيعى للمعارضة؛ ويتوازى ذلك مع المخاوف الناجمة التى تنشأ عن ذلك، فإذا قدر للتحوّل الديمقراطى أن يحدث فى المنطقة، فإن بعضاً - ما لم يكن كلاً - من هذه العوامل سوف يصبح من اللازم له أن ينحسر ويتقهقر.

فإذا بدأنا بالاعتبارات الاقتصادية، سوف يستمر الدخل الريعى المتأتى عن الصادرات الهيدروكربونية فى التراكم لدى نظم الحكم هذه، وسوف تستمر فى امتلاك هذه الموارد فى المستقبل المنظور. إذن، لا يمثل هذا متغيراً يمكن أن "يشمطه" صناع القرار الذين يأملون فى أن يؤثروا فى مسارات نظم الحكم فى المنطقة. ولا يمكن قول الشئ نفسه بشأن مستويات تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. فالكثير من نظم الحكم بالشرق الأوسط تتلقى مساعدات من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فى الوقت الذى تقوم فيه بإعادة هيكلة اقتصاداتها للقفز فوق معدلات النمو التى أصابها الضنى والهزال نتيجة لسياسات التنمية التى اقترفتها الدولة. وتأسيساً على ذلك، فإن لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs) أداة رافعة تزاولها فوق نظم الحكم الإقليمية: إذ تقوم بالضغط على عملائها لكى يقوموا بعمل المزيد من الخصخصة لاقتصاداتها، والإصرار على أن تفعل ذلك بطريقة أكثر شفافية ومحايدة من الناحية السياسية.

ومع ذلك ربما تتجسد الحالة فى أنه بينما يؤدى تدخل الدول فى اقتصاداتها إلى إخماد نشاط المعارضة، فإن تأييد قيام مؤسسات التمويل الدولية بالضغط على نظم الحكم فى الشرق الأوسط من أجل المزيد من الخصخصة، سوف ينجح - عند تناقض الأغراض وتقاطعها - لصالح الديمقراطية. على المدى القريب، تفاقم هذه الإصلاحات

من المستويات المقلقة أصلاً للفقر والبطالة، وتجعل الشعوب حادة متطرفة وتتسبب في عدم الاستقرار السياسى الذى لا يفضى بالضرورة إلى صبغة الإصلاح السياسى بالصبغة الديمقراطية أو تحويله إلى ديمقراطية. وصبغة الإصلاحات بالصبغة الليبرالية غالباً ما يقلص من قوة الاتحادات والنقابات العمالية ونفوذها، وهى التى كانت تاريخياً فاعلاً جمعياً رئيسياً قدم زخماً لعمليات الديمقراطية، ودفع التحول للديمقراطية قدماً للأمام. فضلاً عن ذلك، ففى الوقت الذى تتقهقر فيه الدول عن أدوارها السابقة بصفتها أصحاب العمل، فإن العمال المسرحين المستغنى عنهم، وقد باتوا يجابهون فقدان رواتبهم ومزايا وظائفهم، ربما ولوا وجوههم شطر التنظيمات الإسلامية التماساً للعون والمساعدة. وبهذا، ربما يمسى من بالغ الحكمة عدم الدفع بالخصخصة سريعاً للأمام أو التطرف فى تنفيذها بحذافيرها. فى الواقع، ووضعاً لهذه المخاوف نصب الأعين، نجد أن مؤسسات التمويل الدولية بدأت مؤخراً فى تأييد النصوص التى تشترط اتفاقات تعويضية وغيرها من مشروعات الرفاهية الانتقالية لصالح العمال المسرحين بالمنطقة (Posusney 2003).

وبوسع مؤسسات التمويل الدولية أن تفعل المزيد من أجل ضمان أن الإصلاحات التى تستطيع نظم الحكم أن تنفذها سوف يتم إنجازها بأساليب تتسم بالشفافية والحيادية السياسية. فتونس، على سبيل المثال، قامت بتفكيك العشرات من الجمعيات التعاونية الزراعية فى تسعينات القرن العشرين، لكنها فعلت ذلك بطريقة تعمدت من خلالها أن تقدم النفع لكبار ملاك الأراضى تقريباً وعلى نحو حصري، وهى استراتيجية استعملتها الحكومة علانية وصراحة من أجل دعم نظام الحكم، وهكذا فإن ذلك لم يبشر بخير بالنسبة إلى عملية الديمقراطية أو التحول الديمقراطى. ورغم حقيقة أن السياسة التونسية لاحت أمام وجه البنك الدولى وكأنها "أفضل الممارسات"، فيما يتعلق بأهمية المزارع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم لعملية التنمية، فإنه لم يصر على قيام نظام الحكم التونسى بالتصرف على نحو مختلف، وبدلاً من ذلك عامل تونس على أنها

نموذج للدولة المصلحة المجتهدة (King 2003: 123-124). وفي النهاية، فإن توقعنا من مؤسسات التمويل الدولية أن تتدخل لتطعن في التفاصيل الصغيرة لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي لن يكون أمراً مجدياً من الناحية الواقعية: فهذه سماجة سياسية ليست مؤسسات التمويل الدولية جديرة حقاً بأن تتهم بها، كما أن مهمة تحديد أين مكامن الحاجة إلى الإصلاحات ومواقعها ليست من المهام المباشرة للغرباء.

وحيثما نولى وجوهنا شطر الاعتبارات السياسية، نجابه هؤلاء الفاعلين الذين بوسعهم اتخاذ قرارات مختلفة من أجل تسهيل عملية الديمقراطية. وأولئك الذين لديهم متسع من حرية العمل والاختيار لتغيير السلوك فهم صناع السياسة الغربيون وبخاصة صناع السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية، الذين قاموا تاريخياً بتمويل الديكتاتوريين الإقليميين - الذين تلقوا المساندة منها - وقوات الأمن الخاصة بهم. وأدخلت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش أمراً جديداً بمجادلتها بأن مساندة الأوتوقراطية والحكم المطلق في الشرق الأوسط بغرض الاستقرار، ليس في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ثم قامت بإسقاط نظام الحكم العراقي، وكان الأساس المنطقي لذلك، جزئياً، هو أن عراقاً ديمقراطياً قد تتمخض عنه تأثيرات مهمة وتظاهرات ذات جدوى، الأمر الذي يعاون على تغيير مغزى السياسة والحكم وفحواها عبر منطقة الشرق الأوسط قاطبة.

وفي الوقت الذي كنت أدون فيه هذه الكتابة، وعلى الرغم من عقد انتخابات ديمقراطية باتت استثنائية وغير عادية بأساليب كثيرة، فإن أوجه العجز الأمنية الخطيرة، والارتباب الإثنى العميق؛ أوحى أنه بالنسبة إلى العراق لكي يتحصل بنجاح على حكم ديمقراطي ويحافظ عليه، فما يزال أمامه قائمة طويلة من الإجراءات التنظيمية والترتيبية. وعلى صعيد المنطقة باتساعها، فما زال المحكمون لم يقرروا بعد ما إذا كانت الحرب سوف تجعل من الديمقراطية فرصة قريبة المنال أم أملاً نائياً قاصياً. وأمسى المجتمع المدني ذا جراءة وشجاعة في بعض المناطق، ونخص منها على سبيل

الذكر: المناطق الفلسطينية، ولبنان، ومصر؛ وتزعم إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش استحقاقها التقدير عن هذا التأثير الموجى الإقليمى. على أية حال، تبقى هناك عقبات مروعة أمام استمرارية الديمقراطية فى ثلاثة مضامير سياسية. وعبر أرجاء المنطقة، فسوف يكون العقل والحكمة والاستعمال المستدام من: الضغوط الخارجية وأوجه الدعم، مطلوباً على مدار حقبة كبيرة من الزمان إذا ما أردنا أن نقدم زخماً متواصلاً للانفراجة السياسية.

وفى الأماكن الأخرى، ربما تكون الحرب قد تسببت فى تقليص فرص التحول للديمقراطية. وتهكم الشعوب وسخريتها من نوافع الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحروب، مقرونة بالغضب إزاء فقدان أرواح المدنيين ومساوئ سجن أبوغريب، سوف تتآلف على الأرجح من أجل إلحاق المزيد من الضعف بنظم الحكم تلك التى استهجن مواطنوها أصلاً روابط زعمائهم وعلاقاتهم بالغرب من قبل اندلاع حرب العراق. وعلى الرغم من أن الحكام لابد وأن تضمنهم سيادة الديمقراطية والتحويلات الديمقراطية وهيمنتها على بلدان منطقة الشرق الأوسط، فإن هذه العوامل نفسها التى تقوض من عروش الحكام من شأنها أيضاً أن تنعش جماعات الإسلاميين المتطرفين؛ ويعتبر الخطاب الغربى بالنسبة إلى أولئك الإسلاميين مسألة مركزية. ويقومون أيضاً بتشويه الجماعات العلمانية الأكثر اعتدالاً التى تسعى من أجل استنساخ المؤسسات الغربية فى منطقة الشرق الأوسط.

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى جادين حقاً وصدقاً بشأن تغيير نظم الحكم، فبوسعهم أن يباشروا استعمال الرافعة السياسية والاقتصادية التى بحوزتهم إزاء نظم الحكم الإقليمية هذه، للضغط عليها من أجل التحول إلى الحرية والليبرالية بمقتضى الأساليب التى تقترحها التحليلات هنا، والتى من شأنها أيضاً تعزيز المعارضة وتقويتها. ويشتمل هذا على تقليص مستويات القمع والبطش والتنكيل، وعدم الاستهزاء بالمؤسسات، وتمكين البرلمانات، وتغيير الأحكام

الانتخابية، وتهيئة أوساط بيئية للمعارضة تتسم بالتوحيد وعدم الانقسام وتتصف باحتضان نظم الحكم لها، بمعنى عدم تهमيشها أو إقصائها، ومنح المعارضة فرصاً متكافئة للوصول إلى منافذ وسائل الإعلام.

وبوسع خصوم نظم الحكم أيضاً أن يغيروا من أساليبهم. فالأحزاب السياسية التي تسعى إلى تحدى الوضع الراهن للسلطوية والاستبداد يتعين عليها أن تشيد قواعدهما التنظيمية والمالية وتدعمهما. ويجب عليها أيضاً أن تتغلب على معضلات التماسك الداخلى وخلافاتها العقائدية "الأيدولوجية"، وغيرها من خلافات من أجل اللحاق بالقوى الأخرى، لى تشكل تحدياً جوهرياً ومستداماً قبالة القائمين بالحكم ومن هم فى سدة السلطة. وإحدى الاستراتيجيات اللازمة لذلك يمكن أن تتمثل فى تشكيل ائتلافات انتخابية فى الوقت الذى تقوم فيه بإظهار المزيد من الاستعداد لتعبئة القواعد الجماهيرية وحشدتها؛ على الرغم من أن الأعمال المنسقة لمقاطعة الانتخابات تمثل كذلك خياراً، حينما يتبدى من نظم الحكم المستبدة أنها شحنت واحتشدت بالعداء المستحكم لها. وثمة درس بليغ استقيناه من هذا الكتاب، ألا وهو: أنه طالما أن جماعات المعارضة سمحت لأنفسها بأن تكون منقسمة، فلن يتسنى لها التعشم بأن تنتصر على القائمين بسدة الحكم.

وحقيقة أن الجماعات الإسلامية المتينة التى تحظى بالشعبية تنتظر للإقلاع، فهو أمر يقلص من احتمال حدوث أى من مسارات العمل السالفة واقعياً. وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية من أن تمكن أحزاب المعارضة وجماعاتها من شأنه أن يجلب جماعات الإسلاميين المناهضة للغرب، فى حين أن الانقسامات الأيدولوجية التى تشق الإسلاميين والعلمانيين تؤدى إلى إحباط التعاون بين أطراف المعارضة فى المنطقة. إذن، فالذى نواجهه هو موقف المفارقة وفحواه أن الإسلاميين، وبمجرد وجودهم فى حد ذاته، فإن ذلك يساعد على إبقاء نظم الحكم التى يسعون من أجل الإطاحة بها. وبالنظر إلى الأمر بأسلوب آخر، فإن الطغاة المستبدين السلطويين بمنطقة الشرق الأوسط بات

عليهم في آن معاً: أن يخشوا من خصومهم الإسلاميين، وأن يشعروا بالامتنان والعرفان لهم. فخصومهم الإسلاميون ساعدوا على إثناء الفاعلين الرئيسيين بالداخل والخارج عن الضغط من أجل إجراء تغييرات جادة لإصلاح الوضع الراهن، فعدلوا عن ذلك؛ وكانت العاقبة، هي طول أمد الاستبداد والسلطوية.

وبوسع خصوم الديمقراطية أن يشرعوا في عمل المستحيل وهو "تربيع هذه الدائرة"، أولاً: عن طريق التركيز على هذه النقطة أمام الإسلاميين، وإثارة القضية التالية وهي: أنهم إذا كانوا مهتمين حقاً وصدقاً بإسقاط نظم الحكم الطاغية، وليس تمكينها، فإنهم أمسوا بحاجة إلى إعادة التفكير في خطابهم وخططهم؛ "أجندتهم" السياسية، ومناهجهم؛ (إذا كانت أعمال العنف منضوية تحتها). ويلي ذلك، أنه يجب على الفاعلين الخارجيين أن يضغطوا على نظم الحكم لتسمح لسائر الإسلاميين - ما خلا أولئك الذين يستعملون العنف - بالوصول إلى العملية الانتخابية. وقد يتمخض عن مثل هذا الضغط مخاطر متواضعة فحسب على وجه الاحتمال، لأن الافتراض الشائع (الذي كشفت عنه التجربة الجزائرية) بأن الإسلاميين سوف يتورطون في أعمال خطيرة أثناء خوضهم الانتخابات التنافسية ليس افتراضاً دقيقاً بالضرورة. على أية حال، فإن الانتخابات التنافسية أو شبه التنافسية التي عقدت في: إندونيسيا، وباكستان، وبنجلاديش، شهدت أحزاباً أصولية للإسلاميين خاضت المعركة غير أنها حصلت على اقتراع سقيم وهزيل (Stepan 2001). وكما أوضحت لانكوهر، فالمرشحون المستقلون جاء أداؤهم جيداً مثل نظرائهم الإسلاميين - ما لم يكن أفضل منهم - إبان الانتخابات التي أجريت في مصر، واليمن، والأردن. وفي الوقت ذاته، فإن المكافآت الكامنة والناجمة عن تضمين الإسلاميين صارت ضخمة. وأظهرت المناقشة التي قامت بها لاست-أوكار للحالة الأردنية؛ أنه في إطار بيئة غير منقسمة، تكون أحزاب المعارضة قادرة على العمل معاً - رغم الخلافات الأيديولوجية - من أجل تعبئة الشعب دعماً للإصلاحات وتأييداً لها. وبهذه الطريقة، فإن التكاليف التي تتحملها نظم الحكم

نظير أعمال البطش والقمع التي ترتكبها إزاء المنشقين عليها سوف تتصاعد. ويراودنا الأمل في أن العلمانيين والإسلاميين في مثل هذه البيئة سوف يعثرون على أساليب إضافية للعمل معاً ولتجسير الفجوات - ويمكن ذلك عبر تكوين جبهات وتشكيلها - من أجل إنجاز هدفهم المشترك والمباشر، ألا: وهو وضع نهاية لنظم الحكم الموجود حالياً.

وبالطبع، هذا المسار المنطوي على مشروع مخطط لا يمضي هكذا دون التعرض لمخاطر ومهالك. وثمة تساؤل طاغ، ألا وهو: إذا لم تنجح المشاركات بين العلمانيين والإسلاميين في إسقاط نظم الحكم، ما الذي عساه أن يمنع ظهور نتيجة على الطراز الإيراني، الذي ساد فيه الإسلاميون في النهاية وهيمنوا على مجريات السياسة والحكم، وقاموا بتأسيس أشكال جديدة من الديكتاتورية؟ ونأمل أن يستطيع المثال الإيراني أن يخدم في تقديم درس بليغ للمعارضة العلمانية، ويؤكد على الحاجة إلى ترسيخ منظماتهم وتوسيع جاذبيتها الجماهيرية. وفي الوقت ذاته، فإن هذا الخوف المشروع ذاته يلفت انتباهنا إلى المدى المحتوم الذي بلغته حاجة خصوم المستبدن والمتسلطين البغاة في الخارج والداخل إلى بعضهم بعضاً. وبوسع أرباب المعارضة من العلمانيين أن يبنوا أنفسهم فحسب إذا استطاع الفاعلون الخارجيون الهيمنة على نظم الحكم وخلقوا بيئات سياسية تفضي إلى تلك الغاية وذلك الهدف. وربما استطاع الفاعلون الخارجيون أن يمارسوا الضغوط على نظم الحكم لكي تخفف من قبضاتها، إذا آمنوا بأن الخصوم العلمانيين بوسعهم أن يستلموا عباءة المعارضة ورايتها، ويحرموا الإسلاميين من فرض احتكار في أعقاب أي تغيير يطرأ على النظم الحاكمة.

الخلاصة:

إن التحديات التي ينطوي عليها تغيير الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط إنما هي تحديات ضخمة. فعلى المدى القصير، لا تبدو الاختراقات الديمقراطية المهمة

والمستدامة مائلة في الأفق. وعلى الرغم من أننا ربما نرى خطوات مرتقاة صوب الليبرالية السياسية في بعض البلدان، فإن ثمة إشارة ضئيلة إلى أن الحكام السلطويين في سدة الحكم مهوون للتخلي والتنحي عن هيمنتهم على السلطة. وهكذا، فربما تحتاج كل من: الجماعات الأهلية الداخلية والقوى الأجنبية الخارجية؛ الذين يسعون إلى تسريع قضية الديمقراطية في المنطقة، ربما يحتاجون إلى إعادة التفكير في استراتيجياتهم الحاضرة وإعادة تدبرها.

قائمة الاختصارات

CDAs	اتحادات تنمية المجتمع
CDT	اتحاد العمل الديمقراطي
CEE	أوروبا الوسطى والشرقية
CF	المنتدى المدني
CHRLA	مركز حقوق الإنسان والمعونة القانونية
CNLT	المجلس الوطني للحريات في تونس
CNRS	المركز الوطني للبحوث العلمية
CPLP	التمثيل النسبي القائم على أساس القائمة الحزبية المغلقة
DP	الحزب الديمقراطي
DFLP	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
EOHR	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
FBIS	خدمة معلومات الإذاعة الخارجية
FRP	الحزب الجمهوري الحر
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية

GNP	إجمالي الناتج القومي
GPC	المؤتمر الشعبي العام
HRW	مؤسسة هيومان رايتس ووتش
IAF	جبهة العمل الإسلامي
ICG	المجموعة الدولية للأزمات
IFI	مؤسسة التمويل الدولية
IISS	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
IMF	صندوق النقد الدولي
IRGC	فيالق الحرس الثوري الإسلامي
IRP	الحزب الإسلامي الجمهوري
LADE	المؤسسة اللبنانية لمراقبة ديمقراطية الانتخابات
LCPS	المركز اللبناني للدراسات السياسية
LTDH	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MNP	الحركة الوطنية الشعبية
MOSA	وزارة الشؤون الاجتماعية
MP	عضو بالبرلمان
MRO	فوز الأغلبية

MTI	حركة النزاع نحو الإسلام
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
NCC	المجلس الوطني الاستشاري
ND	الدستور الجديد
NDP	الحزب الوطني الديمقراطي
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NPUP	حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
OADP	منظمة العمل الديمقراطي والشعبي
PA	السلطة الفلسطينية
PBV	اقتراع الكتلة الحزبية
PDI	حزب الديمقراطية والاستقلال
PDRY	جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية
PFLP	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
PLC	المجلس التشريعي الفلسطيني
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
PNA	السلطة الوطنية الفلسطينية
PND	الحزب الديمقراطي الوطني
PPS	حزب التقدم والاشتراكية

PR	التمثيل النسبي
PRI	الحزب التأسيسي الثوري
PRP	الحزب الجمهوري التقدمي
RCD	التجمع الدستوري الديمقراطي
RNI	الجمعية الوطنية للمستقلين
RPP	حزب الشعب الجمهوري
SLP	حزب العمل الاشتراكي
SMDP	أغلبية الأصوات للعضو الواحد بالدائرة
SNTV	الاقتراع الواحد غير القابل للتحويل
SoCs	هياكل التنافس
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UC	الاتحاد الدستوري
UGTM	الاتحاد العام للعمال في المغرب
UK	المملكة المتحدة
UMT	اتحاد العمال المغاربة
UNDP	برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة
UNFP	الاتحاد الوطني للقوى الشعبية
USAID	وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية)

USFP	الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية
WTA	الفائز يكسب كل شيء
YSP	الحزب الاشتراكي اليمني

Bibliography

- Abdelhaq, Mohamed, and Jean-Bernard Heumann. 2000. "Opposition et élections en Tunisie." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 168 (April-June): 29-40.
- Abdullah, Ahmad. 2001. *The Future of Associational Activity in Egypt: Proceedings of a Workshop on the Law of Associations* (in Arabic). Cairo.
- Abrahamian, Ervand. 1993. *Khomeinism: Essays on the Islamic Republic*. London: I. B. Tauris & Co. Ltd.
- Abu Khalil, As'ad. 1997. "Change and Democratisation in the Arab World: The Role of Political Parties." *Third World Quarterly* 18, 1: 14-63.
- . 2001. "Lebanon One Year After the Israeli Withdrawal." *MERIP Press Information Note* 58 (May 29).
- Adelkhah, Fariba. 2000. *Being Modern in Iran*. Jonathan Derrick, trans. New York: Columbia University Press.
- Agnouche, Abdelatif. n.d. "La fiction de l'alternance politique au Maroc." Unpublished manuscript.
- Agwani, M. S. 1969. *Communism in the Arab East*. Bombay: Asia Publishing House.
- Ahmad, Eqbal. 1982. "Rentier State and Shia Islam in the Iranian Revolution: Comments on Skocpol." *Theory and Society* 11, 3: 293-300.
- Ahmad, Feroz. 1993. *The Making of Modern Turkey*. London: Routledge.
- Ahmad, Mumtaz. 1985. "Parliament, Parties, Polls and Islam: Issues in the Current Debate on Religion and Politics in Pakistan." *The American Journal of Islamic Social Sciences* 2 (July): 15-28.
- Alexander, Christopher. 1997. "Back from the Democratic Brink: Authoritarianism and Civil Society in Tunisia." *Middle East Report* 205 (October-December): 34-38.
- Alougili, Mazen Ahmad. 1992. *Comparative Study of Jordan's Foreign Policy Toward Neighboring Arab States from 1967-1988*. PhD thesis, Boston University.
- Amaoui, Nubir. 1995. Interview. Secretary-general of CDT, member of USFP Central Committee, Casablanca, May 1995.
- Amy, Douglas. 1993. *Real Choices, New Voices: The Case for Proportional Representation in America*. New York: Columbia University Press.

- Anderson, Lisa. 1987. "The State in the Middle East and North Africa." *Comparative Politics* 20 (October): 1-18.
- . 1991. "Political Pacts, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988." *Government and Opposition* 26, 2 (Spring): 244-260.
- . 1995a. "Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach." In Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner, 77-92.
- . 1995b. "Qadhafi's Legacy: An Evaluation of a Political Experiment." In Dirk Vandewalle, ed., *Qadhafi's Libya, 1969-1994*. New York: St. Martin's, 223-237.
- . 1997. "Prospects for Liberalism in North Africa: Identities and Interests in Pre-Industrial Welfare States." In John P. Entelis, ed., *Islam, Democracy, and the State in North Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 127-140.
- . 2001. "Arab Democracy: Dismal Prospects." *World Policy Journal* 18, 3: 53-60.
- Anderson, Lisa, ed. 1999. *Transitions to Democracy*. New York: Columbia University Press.
- Andoni, Lamis. 1989a. "10 Reported Dead in Riots in Jordan." *Washington Post*, April 21: A22.
- . 1989b. "Jordan's Riots Spread." *Washington Post*, April 22: A1, 20.
- . 1989c. "Signal King Hussein Can't Ignore." *Christian Science Monitor*, May 1: 4.
- . 1989d. "Jordan King Affirms Democratic Course Despite Islamic Gains." *Christian Science Monitor*, November 16: 4.
- . 1995. "Jordan: Democratization in Danger." *Middle East International* 515 (December 15): 16-17.
- Angrist, Michele Penner. 2000. *Political Parties and Regime Formation in the Middle East*. PhD thesis, Princeton University.
- Arjomand, Said Amir. 1988. *The Turban for the Crown*. New York: Oxford University Press.
- Aruri, Naseer Hasan. 1972. *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*. The Hague: Martinus Nijhoff.
- Assidon, Sion. 1998. "How the Monarchy Engineered the 1997 Moroccan Elections." Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World," Brown University, Providence, RI, October 2-3.
- Auda, Gehad. 1991. "Egypt's Uneasy Party Politics." *Journal of Democracy* 2, 2 (Spring).
- Baaklini, Abdo, Guilaïn Denoeux, and Robert Springborg. 1999. *Legislative Politics in the Arab World: The Resurgence of Democratic Institutions*. Boulder: Lynne Rienner.
- Baktiari, Bahman. 1996. *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics*. Gainesville: University Press of Florida.
- Banac, Ivo, ed. 1992. *Eastern Europe in Revolution*. Ithaca: Cornell University Press.
- Barkey, Henri, ed. 1992. *The Politics of Economic Reform in the Middle East*. New York: St. Martin's.
- Barman, Roderick J. 1999. *Citizen Emperor: Pedro II and the Making of Brazil*.

- 1825–91. Stanford: Stanford University Press.
- Barraoui, Jamal. 1995. "Vent de fronde sur les partis politiques." *La vie économique* 21 (Juillet): 3–4.
- Batatu, Hanna. 1978. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'athists, and Free Officers*. Princeton: Princeton University Press.
- . 1982. "Syria's Muslim Brethren." *MERIP Reports* 110 (November–December): 12–20.
- Bayer, Thomas C. 1993. *Morocco: Direct Legislative Elections Monitoring/ Observation Report*. Washington, DC: International Foundation for Electoral Systems.
- Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciano, eds. 1987. *The Rentier State in the Arab World*. London: Croom Helm.
- Be'eri, Eliezer. 1970. *Army Officers in Arab Politics and Society*. New York: Praeger.
- Behnoud, Masoud. 2004. "Nim Rokh: Haftom, Emad al-Din Baghi." *BBC Persian*, March 30. Online at http://www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2004/03/040330_1-mb-nimrokh-baghi.shtml.
- Bellin, Eva. 1995. "Civil Society in Formation: Tunisia." In Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, Vol. 1. Leiden: E. J. Brill, 120–147.
- . 2000. "Contingent Democrats: Industrialists, Labor, and Democratization in Late-Developing Countries." *World Politics* 52 (January): 175–205.
- . 2002. *Stalled Democracy: Capital, Labor, and the Paradox of State-Sponsored Development*. Ithaca: Cornell University Press.
- . 2003. "Iraq Post-Saddam: Prospects for Democracy." *Harvard Magazine* (July/August).
- Ben Ali, Driss. 1989. "Changement de pacte sociale et continuité de l'ordre au Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*: 51–72.
- . 1991. "Émergence de l'espace socio-politique et stratégie de l'état au Maroc." In Ali Sedjari, ed., *Etat, Espace et Pouvoir Local*. Rabat: Les éditions guessous, 61–74.
- Ben Mlih, Abdellah. 2001. "Le Champ Politique Marocain Entre Tentatives De Réformes Et Conservatisme." *Monde Arabe Maghreb Machrek*.
- Ben Nafisa, Sarah, and Amani Qandil. 1994. *Voluntary Associations in Egypt* (in Arabic). Cairo: Center for Political and Strategic Studies.
- Benazzou, Chaouki. 1986. *Panorama économique du Maroc 1969–1985*. Casablanca: Les Éditions Maghrebines.
- Benazzou, Chaouki, and Tawfik Mouline. 1993. *Panorama économique du Maroc, 1985–1990*. Rabat: El Maarif Al Jadida.
- Bendourou, Omar. 1996. "Power and Opposition in Morocco." *Journal of Democracy* 7, 3 (July): 108–122.
- Berman, Sheri. 2003. "Islamism, Revolution, and Civil Society." *Perspectives on Politics* 1 (June): 257–272.
- Bermeo, Nancy. 1997. "Myths of Moderation: Confrontation and Conflict During Democratic Transitions." *Comparative Politics* 29 (April): 305–322.
- Berrada, Abdelkader, and M. Said Saadi. 1992. "Le grand capital privé marocain." In Jean-Claude Santucci, ed., *Le Maroc Actuel*. Paris: Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS), 325–391.
- Bienen, Henry, and Jeffrey Herbst. 1996. "The Relationship between Political and Economic Reform in Africa." *Comparative Politics* 29, 1 (October): 23–42.

- Bill, James A. 1972. *The Politics of Iran: Groups, Classes, and Modernization*. Columbus, OH: Charles E. Merrill Publishing Co.
- Bishri, Tariq al-. 1987. *Dirasaat Fi Al-Dimuqratiyah Al-Misriyah*. Cairo: Dar al-Shuruq.
- Bligh, Alexander. 2002. "The Jordanian Army: Between Domestic and External Challenges." In Barry Rubin and Thomas Keaney, eds., *Armed Forces in the Middle East*. London: Frank Cass.
- Booth, John A. 1998. "The Somoza Regime in Nicaragua." In H. E. Chehabi and J. Linz, eds., *Sultanistic Regimes*. Boulder: Lynne Rienner. 132–152.
- Botman, Selma. 1991. *Egypt from Independence to Revolution, 1919–1952*. Syracuse: Syracuse University Press.
- Boulby, Marion. 1989. "The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence." *Third World Quarterly* 10 (April): 590–614.
- Bourqia, Rahma, and Susan Miller, eds. 1999. *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power and Politics in Morocco*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Bouzouba, Dr. 'Abd al-Majid. 1995. Interview. Adjoint Secretary-general and secretary of information of CDT, council member of USFP, Rabat, July 14.
- Brand, Laurie. 1994. *Jordan's Inter-Arab Relations*. New York: Columbia University Press.
- . 1998. *Women, the State, and Political Liberalization: Middle Eastern and North African Experiences*. New York: Columbia University Press.
- Bras, Jean-Philippe. 2000. "Elections et representation au Maghreb." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 168 (April–June): 3–13.
- Bratton, Michael. 1989. "Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa." *World Politics* 41 (April): 407–430.
- Bratton, Michael, and Nicholas van de Walle. 1997. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Brooks, Risa. 1998. *Political-Military Relations and the Stability of Arab Regimes*. Oxford: Oxford University Press for IISS.
- Brown, Nathan J. 2002. *Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government*. Albany: State University of New York Press.
- Browne, Edward G. 1910. *The Persian Revolution of 1905–1909*. Cambridge, UK: The University Press.
- Brownlee, Jason. 2001. "The Double Edge of Electoral Authoritarianism: A Comparison of Egypt and Iran." Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, San Francisco, September.
- . 2002a. "Low Tide After the Third Wave: Exploring Politics Under Authoritarianism." *Comparative Politics* 34, 4: 477–498.
- . 2002b. "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes." *Studies in Comparative International Development* 37, 3 (Fall): 35–63.
- Brunberg, Daniel. 1995. "Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World." In Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1. Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner. 229–260.
- . 2001. *Reinventing Khomeini: The Struggle for Reform in Iran*. Chicago: University of Chicago Press.

- . 2002. "The Trap of Liberalized Autocracy." *Journal of Democracy* 13, 4: 56–68.
- . 2003. "Liberalization Versus Democracy: Understanding Arab Political Reform." Carnegie Endowment Working Paper 37. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
- Brynen, Rex. 1998. "The Politics of Monarchical Liberalism." In Bahgat Korany, Rex Brynen, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume II, Comparative Experiences*. Boulder: Lynne Rienner, 71–100.
- . 2000. *A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*. Washington, DC: U.S. Institute for Peace.
- Brynen, Rex, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds. 1995. *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume I, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner.
- Buchta, Wilfred. 2000. *Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy and the Konrad Adenauer Stiftung.
- Buendia, Jorge. 1996. "Economic Reform, Public Opinion, and Presidential Approval in Mexico, 1988–1993." *Comparative Political Studies* 29, 5 (October): 566–591.
- Bunce, Valerie. 2000. "Comparative Democratization: Big and Bounded Generalizations." *Comparative Political Studies* 33, 6/7 (August/September): 703–734.
- Burnell, Peter. 1998. "Arrivals and Departures: A Preliminary Classification of Democratic Failures and Their Explanation." *Commonwealth and Comparative Politics* 36, 3: 1–29.
- Burton, Michael, Richard Gunther, and John Higley. 1991. "Introduction: Elite Transformations and Democratic Regimes." In Higley and Gunther, eds., *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1–37.
- Campbell, John Kennedy, and Philip Sherrard. 1968. *Modern Greece*. New York: Praeger.
- Carapico, Sheila. 1993. "Elections and Mass Politics in Yemen." *Middle East Report* 185 (November–December): 2–6.
- . 1998. *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Carothers, Thomas. 1997. "Democracy Assistance: The Question of Strategy." *Democratization* 4, 3 (Autumn).
- . 2000. "The Clinton Record on Democracy Promotion." *Carnegie Working Paper* No. 16.
- . 2002. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy* 13, 1: 5–21.
- Carr, Raymond. 1982. *Spain, 1808–1975*. 2nd ed. Oxford: Clarendon.
- Catusse, Myriam. 2001. "Business, Scandals and Glass Ballot Boxes in Casablanca: The Ambiguities of the 'Local Democracy' in the Era of 'Good Governance.'" Paper presented at the Second Mediterranean Social and Political Research Meeting, Mediterranean Programme, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, Florence, March 21–25.
- Çaydar, Tevfik. 1983. "Serbest Fırka." *Cumhuriyet Dönemi Türk Ansiklopedisi* 8.

- Center for Human Rights Legal Aid. 1996. "Egyptian Politics: The Fiction of a Multiparty System." Cairo.
- Center for Strategic Studies. 1993. *Public Opinion Survey on Democracy in Jordan, Preliminary Findings*. Amman: University of Jordan.
- Chaudhry, Kiren Aziz. 1989. "The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies." *International Organization* 43 (Winter): 101-145.
- . 1997. *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*. Ithaca: Cornell University Press.
- Chazan, Naomi. 1992. "Africa's Democratic Challenge: Strengthening Civil Society and the State." *World Policy Journal* 9, 2 (Spring): 279-307.
- Chehabi, Houchang E. 1991. "Religion and Politics in Iran: How Theocratic Is the Islamic Republic?" *Daedalus* 120 (Summer): 48-70.
- . 2001. "The Political Regime of the Islamic Republic of Iran in Comparative Perspective." *Government and Opposition* 36 (Winter): 48-70.
- Chehabi, H. E., and Juan J. Linz. 1998a. "A Theory of Sultanism." In H. E. Chehabi and Juan J. Linz, eds., *Sultanistic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 3-48.
- Chehabi, H. E., and Juan J. Linz, eds. 1998b. *Sultanistic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Claisse, Alain. 1985. "Élections communales et législatives au Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*: 631-668.
- Clément, Jean-François. 1993. "Les Révoltes Urbaines." In Jean-Claude Santucci, ed., *Le Maroc Actuel*. Paris: CNRS, 392-406.
- Colhoun, Jack. 1992. "Washington Watch: How Bush Backed Iraq." *Middle East Report* 176 (May-June): 35-37.
- Collier, David. 1999. "Building a Disciplined, Rigorous Center in Comparative Politics." *APSA Comparative Politics Section Newsletter* (Summer).
- Collier, David, and Ruth Berins Collier. 1991. *Shaping the Political Arena*. Princeton: Princeton University Press.
- Collier, David, and Steven Levitsky. 1997. "Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research." *World Politics* 49 (April): 430-452.
- Collier, David, and James Mahoney. 1996. "Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research." *World Politics* 49, 1: 56-91.
- Collier, Ruth Berins, and James Mahoney. 1997. "Adding Collective Actors to Collective Outcomes." *Comparative Politics* 29 (April): 285-303.
- Cooper, Mark. 1982. *The Transformation of Egypt*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Cox, Gary W. 1997. *Making Votes Count: Strategic Coordination in the World's Electoral Systems*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Crampton, R. J. 1997. *A Concise History of Bulgaria*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Crystal, Jill. 1994. "Authoritarianism and Its Adversaries in the Arab World." *World Politics* 46 (January): 262-289.
- . 1995. *Oil and Politics in the Gulf*. New York: Cambridge University Press.
- Dahl, Robert. 1971. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press.
- Davis, Helen Miller. 1947. *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East*. Durham: Duke University Press.

- Dawisha, Adeed, and I. William Zartman, eds. 1988. *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State*. London: Croom Helm.
- Deeb, Mary-Jane, and Ellen Laipson. 1991. "Tunisian Foreign Policy: Continuity and Change Under Bourguiba and Ben Ali." In I. W. Zartman, ed., *Tunisia: The Political Economy of Reform*. Boulder: Lynne Rienner. 221–241.
- Denoeux, Guilain, and Abdeslam Maghraoui. 1998. "King Hassan's Strategy of Political Dualism." *Middle East Policy* 5, 4: 104.
- Derry, T. K. 1957. *A Short History of Norway*. London: G. Allen & Unwin.
- Detalle, Renaud. 1993. "The Yemeni Elections Up Close." *Middle East Report* 185 (November–December): 8–12.
- Diamond, Larry. 1993. *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder: Lynne Rienner.
- . 1994. "Toward Democratic Consolidation." *Journal of Democracy* 5, 3 (July): 4–17.
- . 1996. "Is the Third Wave Over?" *Journal of Democracy* 7: 20–37.
- . 1999. *Developing Democracy: Towards Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- . 2002a. "What Political Science Owes the World." *PS Online*, March.
- . 2002b. "Thinking About Hybrid Regimes." *Journal of Democracy* 34, 2: 21–35.
- Diamond, Larry, Juan Linz, and Seymour Martin Lipset. 1990. *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy*. Boulder: Lynne Rienner.
- Diamond, Larry, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds. 1988. *Democracy in Developing Countries*. Boulder: Lynne Rienner.
- Diamond, Larry, and M. E. Plattner, eds. 1995. *Economic Reform and Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Dillman, Bradford. 2000. "Parliamentary Elections and the Prospects for Political Pluralism in North Africa." *Government and Opposition* (Spring): 211–236.
- DiPalma, Guiseppe. 1990. *To Craft Democracy*. Berkeley: University of California Press.
- Direction de la Statistique. 1990. *La Population Active Urbaine*. Rabat: Direction de la Statistique.
- . 1993. *La Population Active Urbaine*. Rabat: Direction de la Statistique.
- Dobers, H., W. Goussous, and Y. Sara, eds. 1992. *Democracy and the Rule of Law in Jordan*. Amman: Jordanian Printing Press.
- Dodd, C. H. 1991. "Atatürk and Political Parties." In Metin Heper and Jacob M. Landau, eds., *Political Parties and Democracy in Turkey*. London: I. B. Tauris.
- Doran, Michael Scott. 2004. "The Saudi Paradox." *Foreign Affairs* 83, 1: 35–51.
- Doumato, Eleanor, and Marsha Pripstein Posusney, eds. 2003. *Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy, and Society*. Boulder: Lynne Rienner.
- Downing, Brian M. 1992. *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe*. Princeton: Princeton University Press.
- Downs, Anthony. 1957. *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper and Row.

- Droz-Vincent, Philippe. 1999. "Le Militaire et le Politique en Egypte." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 165 (July–September): 16–35.
- Drysdale, Alasdair. 1982. "The Asad Regime and Its Troubles." *MERIP Reports* 110 (November–December): 3–11.
- Duverger, Maurice. 1954. *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*. Barbara and Robert North, trans. London: Methuen & Co., Ltd.
- Eckert, Carter et al. 1990. *Korea Old and New*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Eckstein, Susan, ed. 1989. *Power and Popular Protest: Latin American Social Movements*. Berkeley: University of California Press.
- Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran, and Turkey. 2002. *Economic Trends in the MENA Region, 2002*. Cairo: American University in Cairo Press.
- Economist Intelligence Unit (EIU). 1994. *Country Report: Jordan*.
- . 2000a. *Country Profile: Iraq 1999–2000*.
- . 2000b. *Country Profile: Libya 1999–2000*.
- . 2000c. *Country Profile: Syria 1999–2000*.
- Egypt Almanac 2003: The Encyclopedia of Modern Egypt*. 2002. Cairo: Egyptofile.
- Egyptian Organization for Human Rights. 1995. "Democracy in Danger: The Elections Nobody Won" (in Arabic). Cairo.
- Ehsani, Kaveh. 1999. "Existing Political Vessels Cannot Contain the Reform Movement: A Conversation with Sa'id Hajjarian." *Middle East Report* 209 (Fall): 40–42.
- . 2004. "Round 12 for Iran's Reformists." *Middle East Report Online*. January 29, 2004. Online at <http://www.merip.org/mero/mero012904.html>.
- Eickelman, Dale F. 1986. "Royal Authority and Religious Legitimacy: Morocco's Elections, 1960–1984." In Myron J. Aronoff, ed., *The Frailty of Authority*. New Brunswick: Transaction Books, 181–205.
- . 1987. "Changing Perceptions of State Authority: Morocco, Egypt and Oman." In Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*. New York: Croom Helm, 177–204.
- El Fathaly, Omar L., and Monte Palmer. 1995. "Institutional Development in Qadhafi's Libya." In Dirk Vandewalle, ed., *Qadhafi's Libya, 1969–1994*. New York: St. Martin's, 157–176.
- El Malki, Habib. 1989. *Trente ans d'économie marocaine 1960–1990*. Paris: CNRS.
- El Merghadi, Muhammad. 1995. Interview. Member of USFP. Fes, Morocco, May 16.
- Engstrom, Richard L. 1992. "Modified Multi-Seat Election Systems as Remedies for Minority Vote Dilution." *Stetson Law Review* 21, 3 (Summer): 743–770.
- Emelis, John. 2000. "Democracy Denied: America's Authoritarian Approach Towards the Maghreb." Paper presented at the 18th World Congress of the International Political Science Association, Quebec, Canada, August 1–5.
- Ertman, Thomas. 1998. "Democracy and Dictatorship in Interwar Western Europe Revisited." *World Politics* 50, 3 (April): 475–505.
- Essam el-Din, Gamal. 2000. "Rank-and-File Dissenters." *Al-Ahram Weekly* (November): 23–29.
- Fatemi, Khosrow. 1982. "Leadership by Distrust: The Shah's Modus

- Operandi." *Middle East Journal* 36 (Winter): 48–61.
- Fathi, Schirin. 1994. *Jordan: An Invented Nation?* Hamburg: Deutsches Orient-Institut.
- Feaver, Peter. 1999. "Civil-Military Relations." *Annual Review of Political Science* 2: 211–241.
- Fischer, Michael J. 1980. *Iran: From Religious Dispute to Revolution*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Fish, M. Steven. 2002. "Islam and Authoritarianism." *World Politics* 55 (October): 4–37.
- Fish, M. Steven, and Robin S. Brooks. 2004. "Does Diversity Hurt Democracy?" *Journal of Democracy* 15, 1: 154–166.
- Fletcher, Lehman. 1996. *Egypt's Agriculture in a Reform Era*. Iowa City: Iowa State University Press.
- Foley, Michael, and Bob Edwards. 1996. "The Paradox of Civil Society." *Journal of Democracy* 7, 3 (July): 38–52.
- Foreign Broadcast Information Service (FBIS).
- Freedom House. 1998. "The Most Repressive Regimes of 1998: Libya." Washington, DC: Freedom House. Online at <http://www.freedomhouse.org/reports/worst98/libya.html>.
- Friedman, Thomas. 1989. *From Beirut to Jerusalem*. New York: Farrar, Straus & Giroux.
- Gambill, Gary C., and Elie Abou Aoun. 2000. "Special Report: How Syria Orchestrates Lebanon's Elections." *Middle East Intelligence Bulletin* 2, 7 (August 5).
- Garfinkel, Alan. 1981. *Forms of Explanation: Rethinking the Questions in Social Theory*. New Haven: Yale University Press.
- Gasiorowski, Mark. 1992. "The Failure of Reform in Tunisia." *Journal of Democracy* 3, 4 (October): 85–97.
- Gause, F. Gregory III. 1995. "Regional Influences on Experiments in Political Liberalization in the Arab World." In Rex Brynen Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization: Volume 1, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner, 283–306.
- Geddes, Barbara. 1990. "How the Cases You Choose Affect the Answers You Get: Selection Bias in Comparative Politics." *Political Analysis* 2: 131–150.
- . 1994. "Challenging the Conventional Wisdom." *Journal of Democracy* 5, 4 (October): 104–118.
- . 1999a. "Authoritarian Breakdown: Empirical Test of a Game Theoretic Argument." Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Atlanta, GA, August 29–September 1.
- . 1999b. "What Do We Know About Democratization After 20 Years?" *Annual Review of Political Science* 2: 115–144.
- . 2002. "The Great Transformation in the Study of Politics in Developing Countries." In Ira Katznelson and Helen V. Milner, eds., *Political Science: The State of the Discipline*. New York: W. W. Norton and Company, 343–346.
- Geisser, Vincent. 2000. "Tunisie: des elections pour quoi faire? Enjeux et 'sens' du fait electoral de Bourguiba à Ben Ali." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 168 (April–June): 14–28.
- Gerber, Haim. 1987. *Social Origins of the Modern Middle East*. Boulder: Lynne Rienner.

- Gerges, Fawaz A. 1999. *America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?* New York: Cambridge University Press.
- Geyelin, Philip. 1989. "Glasnost" in Jordan." *Washington Post*, October 3: A25.
- Ghanem, As'ad. 1996. "Founding Elections in a Transitional Period: The First Palestinian General Elections." *Middle East Journal* 50, 4 (Autumn): 513–528.
- Giacomo, Luciani, ed. 1990. *The Arab State*. London: Routledge.
- Glosemeyer, Iris. 1993. "The First Yemeni Parliamentary Elections in 1993: Practicing Democracy." *Orient* 34, 3 (September): 439–451.
- . 1998. "Parliamentary Elections in Yemen 1997." In Sven Behrendt and Christian-Peter Hanelt, eds., *Elections in the Middle East and North Africa*. Munich/Getersloh: Bertelsmann Foundations, 35–43.
- Goldberg, Ellis, Resat Kasaba, and Joel S. Migdal, eds. 1993. *Rules and Rights in the Middle East: Society, Law, and Democracy*. Seattle: University of Washington Press.
- Grofman, Bernard, and Arend Lijphart, eds. 1986. *Electoral Laws and Their Political Consequences*. New York: Agathon.
- Haggard, Stephan, and Robert R. Kaufman. 1995. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton: Princeton University Press.
- Hajjarian, Saeed. 1380 [2002]. "Estratezhiha-ye Siyasi dar Iran-e Emrouz." *Aftab* 12 (Bahman [February]): 12–15.
- Hamilton, Nora, and Eun Mee Kim. 1993. "Economic and Political Liberalization in South Korea and Mexico." *Third World Quarterly* 14.
- Hammami, Rema. 1995. "Nongovernmental Organizations: The Professionalisation of Politics." *Race and Class* 37, 2.
- . 2000. "Palestinian Nongovernmental Organizations Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements." *Middle East Report* 214 (Spring).
- Hammoudi, Abdellah. 1997. *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Handy, Howard, and staff team. 1998. "Egypt: Beyond Stabilization, Toward a Dynamic Market Economy." Washington, DC: International Monetary Fund.
- Harbeson, John, Donald Rothchild, and Naomi Chazan, eds. 1994. *Civil Society and the State in Africa*. Boulder: Lynne Rienner.
- Harbi, Dabbi al-Haylim al-. 2003. *Al-Nitham Al-Intikhabi Fi Al-Kuwayt*. Kuwait: al-Siyasi lil-nashr wa al-tawzi'.
- Harik, Iliya. 1975. "Political Elite of Lebanon." In George Lenczowski, ed., *Political Elites in the Middle East*. Washington, DC: American Enterprise Institute.
- . 1994. "Rethinking Civil Society: Pluralism in the Arab World." *Journal of Democracy* 5, 3 (July): 43–56.
- . 1999. "The Election Law and the Art of Dealing in Miracles" (in Arabic). *Al-Hayat*. May 9.
- Harik, Iliya, and D. J. Sullivan, eds. 1992. *Privatization and Liberalization in the Middle East*. Bloomington: Indiana University Press.
- Harik, Judith Palmer. 1998. "Democracy (Again) Derailed: Lebanon's 'Ta'if Paradox.'" In Bahgat Korany, Rex Brynen, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 2, Comparative Experiences*. Boulder: Lynne Rienner, 127–156.
- Hasani, Abd al-Razzaq al-. 1957. *Tarikh Al-Iraq Al-Siyasi Al-Hadith*. 2nd ed. Vol. 3. Sidon, Lebanon: Matba'a al-'irfan.
- Hawatmeh, George al-. 1998. "The Changing Role of the Press." In George

- Hawatmeh, ed., *The Jordanian Experience Since 1989, The Role of the Press*. Amman: Markaz al-Urdun al-Jadid lil-Dirasat; Dar Sindbad lil-Nashr.
- Hawthorne, Amy. 2001. "Do We Want Democracy in the Middle East?" *American Foreign Service Journal* (February). Online at <http://www.afsa.org/fsj/feb01/hawthorne01.cfm>.
- Hendriks, Bertus. 1985. "Egypt's Elections, Mubarak's Bind." *MERIP Reports* 129 (January): 11–18.
- Henry, Clement, and Robert Springborg. 2001. *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*. New York: Cambridge University Press.
- Heper, Metin. 2002. "The Consolidation of Democracy Versus Democratization in Turkey." In Barry Rubin and Metin Heper, eds., *Political Parties in Turkey*. London: Frank Cass, 142–146.
- Herb, Michael. 1999. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. Albany: State University of New York Press.
- . Forthcoming. "No Representation Without Taxation? Rents, Development, and Democracy." *Comparative Politics*.
- Herbst, Jeffrey. 2001. "Political Liberalization in Africa After Ten Years." *Comparative Politics* 33 (April): 357–375.
- Hermassi, Elbaki. 1991. "The Islamicist Movement and November 7." In I. W. Zartman, ed., *Tunisia: The Political Economy of Reform*. Boulder: Lynne Rienner, 193–204.
- Herr, Richard. 1971. *Spain*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Hewitson, Mark. 2001. "The Kaiserreich in Question: Constitutional Crisis in Germany Before the First World War." *The Journal of Modern History* 73, 4: 725–780.
- Heydemann, Steven. 1993. "Taxation Without Representation: Authoritarianism and Economic Liberalization in Syria." In Ellis Goldberg, Reşat Kasaba, and Joel Migdal, eds., *Rules and Rights in the Middle East, Society, Law, and Democracy*. Seattle: University of Washington Press, 69–102.
- . 1999. *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1946–1970*. Ithaca: Cornell University Press.
- Higley, John, and Richard Gunther, eds. 1991. *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Hinnebusch, Raymond. 1985. *Egyptian Politics Under Sadat*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- . 1990. *Authoritarian Power and State Formation in Ba'hist Syria*. Boulder: Westview.
- Hislair, René. 1945. "Political Parties." In Jan Albert Goris, ed., *Belgium*. Berkeley: University of California Press.
- Hitchins, Keith. 1994. *Romania, 1866–1947*. Oxford: Oxford University Press.
- Hizb al-Istiqlal. 1995. *Hizb al-Istiqlal Bayna al-Mu'tamarayn (1985–1994)*. Rabat: Al Sharakat al-Maghrabia.
- Holmes, Geoffrey S., and D. Szechi. 1993. *The Age of Oligarchy: Pre-Industrial Britain, 1722–1783*. London: Longman.
- Horowitz, Donald. 1993. "Democracy in Divided Societies." *Journal of Democracy* 4 (October): 18–38.
- Hourani, Hani. 1989. *Tarikh Al-Hayat Al-Niyabiya Fi Al-Urdun 1929–1957*. Nicosia, Cyprus: Sharq.
- . 1998. "Al-ihzab al-siyasiya wal-dimuqratiya fil-Urdun [Political parties

- and Democracy in Jordan] 1989–1998.” Paper presented at the conference on “Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World,” Brown University, Providence, RI, October 2–3.
- Howeidy, Amira. 2000. “A Risky Business.” *Al-Ahram Weekly Online*, July 20–26.
- . 2001. “Reluctant Grassroots.” *Al-Ahram Weekly Online*, June 21–27.
- Huber, Evelyne, Dietrich Rueschemeyer, and John D. Stephens. 1993. “The Impact of Economic Development on Democracy.” *Journal of Economic Perspectives* 7, 3 (Summer): 71–86.
- Hull, Adrian P. 1999. “Comparative Political Science: An Inventory and Assessment Since the 1980s.” *PS: Political Science and Politics* 32, 1 (March): 117–124.
- Human Rights Watch (HRW). 1997. “Jordan: Clamping Down on Critics—Human Rights Violations in Advance of the Parliamentary Elections.” *Human Rights Watch* 9, 12 (October).
- . 2002a. “Human Rights Watch World Report: Introduction.” New York: Human Rights Watch.
- . 2002b. “Human Rights Watch World Report: Tunisia.” New York: Human Rights Watch.
- . 2002c. “Opportunism in the Face of Tragedy: Repression in the Name of Anti-terrorism.” New York: Human Rights Watch.
- Huntington, Samuel. 1968. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press.
- . 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.
- . 1991–1992. “How Countries Democratize.” *Political Science Quarterly* 106: 579–615.
- Hsiao, Michael, and Hagen Koo. 1997. “The Middle Classes and Democratization.” In Larry Diamond, Marc F. Plattner, Yun-han Chu, and Hung-mao Tien, eds., *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 312–333.
- Ibrahim, Saad Eddin. 1995. “Liberalization and Democratization in the Arab World: An Overview.” In Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner, 29–60.
- International Crisis Group (ICG). 2003. *The Challenge of Political Reform: Jordanian Democratization and Regional Instability*. Amman/Brussels: International Crisis Group.
- International Institute of Strategic Studies (IISS). 2002. *The Military Balance 2001–2002*. London: Oxford University Press.
- Issawi, Charles. 1956. “Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East.” *International Affairs* (January): 27–42.
- Jabbar, Faleh Abd al-. 1992. “Why the Uprisings Failed.” *Middle East Report* 176 (May–June): 3–4.
- Jaber, Kamel Abu. 1990. “The 1989 Jordanian Parliamentary Elections.” *Orient* 31: 61–83.
- Jaber, Kamel Abu, and Schirin H. Fathi. 1990. “The 1989 Jordanian Parliamentary Elections.” *Orient* 31, 1: 67–86.
- Janos, Andrew. 2000. *East Central Europe in the Modern World*. Stanford: Stanford University Press.
- Jenks, William A. 1974. *The Austrian Electoral Reform of 1907*. New York: Octagon Books.

- Jibril, Muhammad. 1981. "Les evenements et les problèmes de Fond." *Lamali* 127 (July–August): 28–31.
- Jones, W. Glyn. 1970. *Denmark*. New York: Praeger.
- Jones-Luong, Pauline. 2002. *Institutional Change and Political Continuity in Post-Soviet Central Asia: Power, Perceptions, and Pacts*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Jureidini, P. A., and R. D. McLaurin. 1984. *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes*. New York: Praeger.
- Kabariti, Abdul Karim. 1995. "Opening Remarks." At Seminar on Democracy and the Rule of Law, Amman, Jordan, November 19.
- Kabasakal, Mehmet. 1991. *Türkiye'de Siyasal Parti Örgütlenmesi 1908–1960*. İstanbul: Tekin Yayınevi.
- Kalyvas, Stathis N. 2000. "Commitment Problems in Emerging Democracies: The Case of Religious Parties." *Comparative Politics* 32 (July): 379–398.
- Kamal, Karima. 1999. "Festival of the Nongovernmental Organizations" (in Arabic). *Sabah al Kheir*, May 13.
- Kamal, Sana. 1996. "Bread Subsidy to Go." *Middle East International*, August 2: 11.
- Kamrava, Mehran. 2000. "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East." *Political Science Quarterly* 115 (Spring): 67–92.
- Kamrava, Mehran, and Houchang Hassan-Yari. 2004. "Suspended Equilibrium in Iran's Political System." *Muslim World* 94 (October): 347–371.
- Karam, Mohamed. 1998. "Al-Intikhabat fil-Maghreb" [Elections in Morocco]. Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World," Brown University, Providence, RI, October 2–3.
- Karatmycky, Adrian. 2002. "The 2001 Freedom House Survey: Muslim Countries and the Democracy Gap." *Journal of Democracy* 13, 1 (January): 99–112.
- Karl, Terry Lynn. 1997. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley: University of California Press.
- Karl, Terry Lynn, and Philippe C. Schmitter. 1991. "Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe." *International Social Science Journal* 43, 2 (May): 269–284.
- Kasfir, Nelson. 1998. "Civil Society, the State, and Democracy in Africa." In Nelson Kasfir, ed., *Civil Society and Democracy in Africa: Critical Perspectives*. London: Frank Cass.
- Kasza, Greg. 2001. "Perestroika: For an Ecumenical Science of Politics." *PS: Political Science and Politics* 34, 3 (September): 597–599.
- Katznelson, Ira. 1986. "Working-Class Formation: Constructing Cases and Comparisons." In Ira Katznelson and Aristide R. Zolberg, eds., *Working-Class Formation: Nineteenth-Century Patterns in Western Europe and the United States*. Princeton: Princeton University Press.
- . 2003. *Desolation and Enlightenment: Political Knowledge After Total War, Totalitarianism, and the Holocaust*. New York: Columbia University Press.
- Kawar, Samira. 1985. "Hussein Curbs Fundamentalists." *Washington Post*, December 27: A21.
- Kazemipur, Abdolmohammad, and Ali Rezaei. 2003. "Religious Life Under Theocracy: The Case of Iran." *Journal of the Scientific Study of Religion* 42 (September): 347–361.

- Keck, Margaret, and Kathryn Sikkink. 1998. *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*. Ithaca: Cornell University Press.
- Kedourie, Elie. 1994. *Democracy and Arab Political Culture*. London: Frank Cass.
- Keyder, Çağlar. 1987. *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development*. New York: Verso.
- Khafaji, Isam al-. 1992. "State Terror and the Degradation of Politics." *Middle East Report* 176 (May-June): 16.
- Khalid, Kamal. 1989. *The Struggle Against Tailoring Laws: Three Years Defending the Constitution* (in Arabic). Cairo: Dar al-Fisam.
- . 1998. Comments presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-party Elections in the Arab World." Brown University, Providence, RI, October 2–3.
- Khalil, Shubaki. 1995. "Brotherhood Leader Affirms Commitment to Non-Violent Approach." *Jordan Times*, October 12–13: A1.
- Khazen, Farid el. 1994. "Lebanon's First Postwar Parliamentary Elections, 1993." *Middle East Policy* 3, 1: 120–136.
- Khoury, A. W. 1981. "The National Consultative Council." *International Journal of Middle East Studies* 13, 4: 435–447.
- Khoury, Rami. 1984. "Jordan's Parliament Approves Elections." *Washington Post*, January 10: A10.
- Khoury, Riad al-. 1998. "The 1997 Parliamentary Elections in Jordan." In Sven Behrendt and Christian-Peter Hanelt, eds., *Elections in the Middle East and North Africa*. Munich: Gutersloh/Bertelsmann Foundation, 27–33.
- Khrouz, Driss. 1988. *L'Economie marocaine: Les raisons de la crise*. Casablanca: Les Editions maghrebines.
- Khuri, Fuad I. 1980. *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kienle, Eberhard. 1998. "More Than a Response to Islamism: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s." *Middle East Journal* 52, 2 (Spring): 219–235.
- . 2001. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London: I. B. Tauris.
- Kienle, Eberhard, ed. 1994. *Contemporary Syria: Liberalization Between Cold War and Cold Peace*. London: British Academic Press.
- Kilani, Sa'eda. 1995a. Interview. Journalist for *Jordan Times*, December 1.
- . 1995b. "Shbeilat Arrested on Charges of Slandering the King, Faces Trial." *Jordan Times*, December 10: 3.
- King, Gary, Robert O. Keohane, and Sidney Verba. 1994. *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton: Princeton University Press.
- King Husayn. 1985. "Letter to Prime Minister Zayd al-Rifa'i." *Jordan Times* November 11: 1.
- King, Stephen J. 2003. *Liberalization against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.
- Kinzo, Maria D'Alva. 1988. *Legal Opposition Politics under Authoritarian Rule in Brazil*. New York: St. Martin's.
- Kohli, Atul., ed. 2001. *The Success of India's Democracy*. New York: Cambridge University Press.

- Korany, Bahgat, Rex Brynen, and Paul Noble, eds. 1998. *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume II. Comparative Experiences*. Boulder: Lynne Rienner.
- Kossmann, E. H. 1978. *The Low Countries, 1780-1940*. Oxford: Oxford University Press.
- Kramer, Gudrun. 1992. "Liberalization and Democracy in the Arab World." *Middle East Report* 174 (January/February): 22-25.
- . 1997. "Islamist Notions of Democracy." In Joel Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam*. Berkeley: University of California Press, 71-82.
- Kramer, Martin. 1993. "Islam vs. Democracy." *Commentary* 95 (January): 35-42.
- Kubba, Laith. 2000. "Arabs and Democracy: The Awakening of Civil Society." *Journal of Democracy* 11, 3 (July): 84-90.
- Kurzman, Charles. 1996. "Structural Opportunity and Perceived Opportunity in Social Movement Theory: The Iranian Revolution 1979." *American Sociological Review* 61, 1 (February): 153-170.
- Lamchichi, Abderrahim. 1989. *Islam et contestation au Maghreb*. Paris: L'Harmattan.
- Langohr, Vickie. 2000. "Cracks in Egypt's Electoral Engineering: The 2000 Vote." *MERIP Press Information Note* 39, November 7.
- . 2001. "Democracy in Egypt? A Discussion of the Recent Elections." Talk given at the University of Pennsylvania Middle East Center, January 18.
- . 2002. "An Exit from Arab Autocracy." *Journal of Democracy* 13, 3 (July): 116-122.
- Larbi, Hanane, and Rachid Sbihi. 1986. *Économie marocaine: Une radioscopie*. Rabat: Al Maarif Al Jadida.
- Lardeyret, Guy. 1991. "Debate: Proportional Representation." *Journal of Democracy* 2, 3 (Summer): 30-48.
- Lawson, Fred. 1982. "Social Bases of the Hamah Revolt." *MERIP Reports* 110 (November-December): 24-28.
- Lebanese Center for Policy Studies (LCPS). 1996. "The Parliament of Yes-Men? Lebanon's Supreme Soviet." *The Lebanon Report* 3 (Fall).
- Lerner, Daniel. 1958. *The Passing of Traditional Society*. Glencoe, IL: The Free Press.
- Leveau, Rémy. 1981. "Islam et contrôle politique au Maroc." In Ernest Gellner and Jean-Claude Vatin, eds., *Islam et politique au Maghreb*. Paris: CNRS, 271-279.
- Levitsky, Steven, and Lucan A. Way. 2002. "Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism." *Journal of Democracy* 13, 2: 51-65.
- Leymarie, Serge, and Jean Tripier. 1992. *Maroc: Le prochain dragon?* Paris: Éditions EDDIE.
- Lijnat al-Tansiq al-Watani wal-Dawli. 1993. *Nabir Amaoui, Rajal wa Qadih*. Casablanca: Matba'a Dar al-Nashir al-Maghrabi.
- Lijphart, Arend, and Carlos H. Waisman, eds. 1996. *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America*. Boulder: Westview.
- Ling, Dwight L. 1967. *Tunisia from Protectorate to Republic*. Bloomington: Indiana University Press.
- Linz, Juan J. 1975. "Totalitarian and Authoritarian Regimes." In Fred Greenstein and Nelson Polsby, eds., *Handbook of Political Science: Vol. 3. Macropolitical Theory*. Reading, MA: Addison-Wesley, 175-373.
- . 1978a. "Non-Competitive Elections in Europe." In Guy Hermet,

- Richard Rose, and Alain Rouquie, eds., *Elections Without Choice*. New York: John Wiley and Sons, 36–65.
- , 1978b, *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Linz, Juan J., and Alfred Stepan. 1996. *Problems of Democratic Transition and Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Lipset, Seymour M. 1960. *Political Man: The Social Bases of Politics*. Garden City, NY: Doubleday.
- Lipset, Seymour M., and Stein Rokkan, eds. 1967. *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*. New York: The Free Press.
- Livermore, H. V. 1976. *A New History of Portugal*, 2nd ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Louër, Laurence. 2004. "Bahrain's Fragile Political Reforms." *Arab Reform Bulletin* 2, 1.
- Lucas, Russell. 2005. *Institutions and the Politics of Survival in Jordan: Domestic Responses to External Challenges: 1988–2001*. Albany: State University of New York Press.
- Luciani, Giacomo. 1990. "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In Giacomo Luciani, ed., *The Arab State*. Berkeley: University of California Press, 65–84.
- . 1995. "The Oil Rent, the Fiscal Crisis of the State, and Democratization." In Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Middle East*. London: I. B. Tauris, 130–155.
- Luckham, Robin. 1994. "The Military, Militarization, and Democratization in Africa." *African Studies Review* 37 (September): 13–75.
- . 1995. "Dilemmas of Military Disengagement and Democratization in Africa." *IDS Bulletin* 26: 49–61.
- Lustick, Ian. 2000. "The Quality of Theory and the Comparative Disadvantage of Area Studies." *Middle East Studies Association Bulletin* 34, 2: 192.
- Lust-Okar, Ellen. 2001. "The Decline of Jordanian Political Parties: Myth or Reality?" *International Journal of Middle East Studies* 33, 4.
- . 2004. "Divided They Rule: The Management and Manipulation of Political Opposition." *Comparative Politics* 36, 2 (January): 159–179.
- . 2005. *Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Lust-Okar, Ellen, and Amaney Ahmad Jamal. 2002. "Rulers and Rules: Reassessing the Influence of Regime Type on Electoral Law Formation." *Comparative Political Studies* 35, 3: 337–365.
- Mack Smith, Denis. 1997. *Modern Italy: A Political History*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Madi, Munib, and Sulayman Musa. 1988 [1959]. *Tarikh Al-Urdun Fi Al-Qarn Al-'Ishrin*, 2nd ed. Amman: Maktabat al-muhtasib.
- Maghraoui, Abdeslam. 2001a. "Monarchy and Political Reform in Morocco." *Journal of Democracy* 12, 1: 73–86.
- . 2001b. "Political Authority in Crisis: Mohammed VI's Morocco." *Middle East Report* 218 (Spring): 12–17.
- Mahdavy, H. 1970. "The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran." In M. A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East*. London: Oxford University Press, 428–467.
- Mahdi, Ali Akbar. 1999. "The Student Movement in the Islamic Republic of

- Iran." *Journal of Iranian Research and Analysis* 15 (November): 1–29.
- Mahoney, James, and Richard Snyder. 1999. "Rethinking Agency and Structure in the Study of Regime Change." *Studies in Comparative International Development* 34, 2 (Summer): 3–32.
- Mainwaring, Scott. 1993. "Presidentialism, Multipartyism, and Democracy: The Difficult Combination." *Comparative Political Studies* 26, 2 (July): 198–228.
- Mainwaring, Scott, and Timothy R. Scully, eds. 1995. *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*. Stanford: Stanford University Press.
- Majidi, Majdi. 1987. *Les Luttes de classes au Maroc depuis l'indépendance*. Rotterdam: Editions Hiwar.
- Makiya, Kanan. 1993. *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World*. New York: Norton.
- Makram-Ebeid, Mona. 1996. "Egypt's 1995 Elections: One Step Forward, Two Steps Back?" *Middle East Policy* 4, 3 (March): 120–121.
- Malki, Abdullah. 1992. "Returnees—How Much of a Burden?" *Jordan Times*, July 22: 1.
- Mansour, Abdellatif. 1995. "Le coup de force de Muhammad el Yazghi." *Maroc hebdo*, July 21–27: 24–25.
- Manzetti, Luigi. 1993. *Institutions, Parties, and Coalitions in Argentine Politics*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
- Marks, Jon. 1993. *Maghreb: MEED Quarterly Report* (November): 24–25.
- Martinez, Sara Kate. 2000. "Evolution of an Electoral System: The Case of Mexico." Paper presented at the annual conference of the American Political Science Association, Washington, DC, August 31–September 3.
- Massad, Joseph. 2001. *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*. New York: Columbia University Press.
- McCord, Norman. 1991. *British History, 1815–1906*. Oxford: Oxford University Press.
- Mednicoff, David. 1994. "Morocco." In Frank Tachau, ed., *Political Parties in the Middle East and North Africa*. Westport, CT: Greenwood, 383–397.
- Michaud, Gerard. 1982. "The Importance of Bodyguards." *MERIP Reports* 110 (November–December): 29–33.
- Middlebrook, Kevin. 1985. "Political Liberalization in an Authoritarian Regime: The Case of Mexico." Center for U.S.-Mexican Studies *Research Report Series* 41. University of California at San Diego.
- Middle East Report*. 2003. "Our Letter to Khatami Was a Farewell: An Interview with Saeed Razavi-Faqih." *Middle East Report*. Online at <http://www.merip.org/mero/mero071503.html>.
- Milton-Edwards, Beverly. 1991. "A Temporary Alliance with the Crown: The Islamic Response in Jordan." In James Piscatori, ed., *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis*. Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 88–108.
- Mitchell, Richard P. 1993. *The Society of the Muslim Brothers*. New York: Oxford University Press.
- Mitchell, Timothy. 1999. "Dreamland: The Neoliberalism of Your Desires." *Middle East Report* (Spring).
- Moffett, George III. 1988. "King Hussein Cornered." *Christian Science Monitor*, May 13: 9.
- . 1989. "Muslim Radicals Set Back Equality." *Christian Science Monitor*, November 2: 4.

- . 1993. "Jordan: Impetus for Change Grows." *Christian Science Monitor*, June 15: 3.
- Moore, Barrington, Jr. 1966. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston: Beacon.
- Moore, Clement H. 1965. *Tunisia Since Independence*. Berkeley: University of California Press.
- . 1966. "Political Parties in Independent North Africa." In Leon Carl Brown, ed., *State and Society in Independent North Africa*. Washington, DC: Middle East Institute.
- . 1970. "Tunisia: The Prospects for Institutionalization." In Samuel Huntington and Clement H. Moore, eds., *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of One-Party Systems*. New York: Basic Books, 311–336.
- . 1993. "Political Parties." In I. William Zartman and William Mark Habeeb, eds., *Polity and Society in Contemporary North Africa*. Boulder: Westview, 42–67.
- Morrisson, Christian. 1991. *Equity and Adjustment in Morocco*. Washington, DC: Organization for Economic Cooperation and Development.
- Mortaji, Hojjat. 1378. *Jenah-haye Siyasi dar Iran-e Emrooz*. Tehran: Naqsh va Negar.
- Moslem, Mehdi. 2002. *Factional Politics in Post-Khomeini Iran*. Syracuse: Syracuse University Press.
- Mossadeq, Rkia El-. 1987. "Political Parties and Power-Sharing." In I. William Zartman, ed., *The Political Economy of Morocco*. New York: Praeger, 59–83.
- Mottahedeh, Roy, P. 1985. *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran*. New York: Pantheon.
- Mudayris, Falah Abdallah al-. 1999. *Jama'at Al-Ikhwan Al-Muslimin Fi Al-Kuwayt*. Kuwait: Dar qurtas.
- . 2002. *Al-Haraka Al-Dusturiya Fi Al-Kuwayt*. Kuwait: Dar qurtas.
- Mufti, Malik. 1999. "Elite Bargains and the Onset of Political Liberalization in Jordan." *Comparative Political Studies* 32 (February): 100–129.
- Mughni, Haya al-. 2001. *Women in Kuwait: The Politics of Gender*. 2nd ed. London: Saqi.
- Munson, Henry Jr. 1993. *Religion and Power in Morocco*. New Haven: Yale University Press.
- . 1998. "International Election Monitoring: A Critique Based on One Monitor's Experience in Morocco." *Middle East Report* 209 (Winter): 37–39.
- . 1999. "The Elections of 1993 and Democratization in Morocco." In Rahma Bourqia and Susan Miller, eds., *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power, and Politics in Morocco*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 259–281.
- Murphy, Emma. 1999. *Economic and Political Change in Tunisia*. New York: St. Martin's.
- Musa, Husayn. 1987. *Al-Bahrayn: Al-Nidal Al-Watani Wa Al-Dimuqrati 1920–1981*. N.p.: Al-haqiqqa.
- Mustafa, Hala. 1997. "Mu'ashrat wa nata'ij intikhabat 1995" [Indicators and Results of the 1995 Elections]. In Hala Mustafa, ed., *Al-Intikhabat al-*

- Barlamanīya fi Miṣr 1995* [The 1995 Parliamentary Elections in Egypt]. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 37–51.
- Mutawi, S. A. 1987. *Jordan in the 1967 War*. New York: Cambridge University Press.
- Naaman, Issam. 1998. "Dur Nizam al-intikhabī al-ikthārī fī tadwīm al-hakam al-ta'īfī" [The Role of the Plurality Election System in the Perpetuation of Communal Rule]. Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World." Brown University, Providence, RI, October 2–3.
- Najjar, Fauzi. 1989. "Elections and Democracy in Egypt." *American-Arab Affairs* (Summer).
- Najjar, Ghanim al-. 2000. *Madkhal Lil-Tatawwur Al-Siyasi Fi Al-Kuwayt*. 3rd ed. Kuwait: Dar qurtas.
- Nakash, Yitzhak. 1994. *The Shi'is of Iraq*. Princeton: Princeton University Press.
- Nakhleh, Emile A. 1980. "Political Participation and the Constitutional Experiments in the Gulf: Bahrain and Qatar." In Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf*. London: Croom Helm, 161–176.
- National Democratic Institute and the Carter Center. 1997. *The January 20, 1996 Palestinian Elections*. Washington, DC: National Democratic Institute.
- Nelson, Harold D., series ed. 1985. *Morocco: A Country Study*. Washington, DC: American University Foreign Area Studies.
- Nelson, Joan. 1995. "Linkages Between Politics and Economics." In Larry Diamond and Marc Plattner, eds., *Economic Reform and Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 45–58.
- Newton, Gerald. 1978. *The Netherlands: A Historical and Cultural Survey, 1795–1977*. Boulder: Westview.
- Nixon Center. 2002. "The Persian Gulf: Opportunities and Problems." Program Brief 8, no. 3 (March 14). Washington, DC: Nixon Center. Online at <http://www.nixoncenter.org/Program%20Briefs/vol8no3gulf.htm>.
- Norton, Augustus R., ed. 1995, 1996. *Civil Society in the Middle East*. Vols. I and II. Leiden: E. J. Brill.
- O'Donnell, Guillermo, and Phillippe Schmitter. 1986. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- O'Donnell, Guillermo, Phillippe Schmitter, and Laurence Whitehead, eds. 1986. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Omar, Rageh. 1997. "A Changed Landscape." *Middle East International*, December 5: 12–13.
- Ordeshook, Peter C., and Olga V. Shvetsova. 1994. "Ethnic Heterogeneity, District Magnitude, and the Number of Parties." *American Journal of Political Science* 38, 1 (February): 100–123.
- Ottaway, Marina. 2003. *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
- Ottaway, Marina, Thomas Carothers, Amy Hawthorne, and Daniel Brumberg. 2002. "Democratic Mirage in the Middle East." *Carnegie Endowment for International Peace Policy Brief* (October).
- Page, John. 1998. "From Boom to Bust and Back? The Crisis of Growth in the Middle East and North Africa." In Nemat Shafik, ed., *Prospects for Middle*

- Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back?* New York: St. Martin's.
- Paul, Jim. 1984. "States of Emergency: The Riots in Tunisia and Morocco." *MERIP Reports* 127 (October): 3–6.
- Payashoğlu, Arif T. 1964. "Political Leadership and Political Parties: Turkey." In Robert E. Ward and Dankwart A. Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey*. Princeton: Princeton University Press.
- Payne, Rhys. 1993. "Economic Crisis and Policy Reform." In I. William Zartman and William Mark Habeeb, eds., *Polity and Society in Contemporary North Africa*. Boulder: Westview, 139–167.
- Penner, Michele. 1999. "Parties, Parliament, and Political Dissent in Tunisia." *Journal of North African Studies* 4, 4 (Winter): 89–104.
- Perthes, Volker. 1994. "States of Economic and Political Liberalization." In Eberhard Kienle, ed., *Contemporary Syria: Liberalization Between Cold War and Cold Peace*. London: British Academic Press, 44–71.
- . 1995. *The Political Economy of Syria under Asad*. London: I. B. Tauris.
- Peterson, J. E. 1988. *The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation*. New York: Praeger and the Center for Strategic and International Studies.
- Pfeifer, Karen. 1999. "How Tunisia, Morocco, Jordan, and Even Egypt Became IMF 'Success Stories' in the 1990s." *Middle East Report* 210 (Spring): 23–27.
- Piro, Timothy. 1992. "Parliament, Politics, and Pluralism in Jordan." *Middle East Insight* (July–October): 39–44.
- Piscatori, James, ed. 1991. *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis*. Chicago: American Academy of Arts and Sciences.
- Pitner, Julia. 2000. "NGO's Dilemmas." *Middle East Report* 214 (Spring): 34–37.
- Post, Erika. 1987. "Egypt's Elections." *Middle East Report* 147 (July–August): 17–22.
- Posusney, Marsha Pripstein. 1998. "Behind the Ballot Box: Electoral Engineering in the Arab World." *Middle East Report* 209 (Winter): 12–15.
- . 1999. "Egyptian Privatization: New Challenges for the Left." *Middle East Report* 210 (Spring): 38–40.
- . 2003. "Globalization and Labor Protection in Oil-Poor Arab Countries: Racing to the Bottom?" *Global Social Policy* 3 (December): 267–297.
- Prather, George Martin. 1978. *Movement, Structure, and Linkage: The Rise of the Turkish Democrat Party*. PhD. thesis, University of California at Los Angeles.
- Pratt, Nicola. 2000. "Egypt Harasses Human Rights Activists." *Middle East Research and Information Project Press Information Note* 25, August 17.
- Przeworski, Adam. 1988. "Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts." In Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 59–80.
- . 1991. *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. New York: Cambridge University Press.
- Przeworski, Adam, and John Sprague. 1986. *Paper Stones: A History of Electoral Socialism*. Chicago: University of Chicago Press.
- Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongo. 2000. *Democracy and Development: Political Institutions and*

- Well-Being in the World, 1950-1990*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Pye, Lucian. 1985. *Asian Power and Politics*. New York: Cambridge University Press.
- Qaddafi, Muammar. 1980. *The Green Book*. Tripoli: The Green Book Center.
- Quinlivan, James. 1999. "Coups-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East." *International Security* 24 (Fall): 131-165.
- Radcliffe, Robert. 1990. "Fulbright Student Letter. Fez, Morocco; December 20, 1990." Unpublished manuscript.
- Razjou, Koushan. 1382 (2003). "Gozar be Mandomsalari: Misaq, Eslah ya Enqelab." *Aftab* 31 (Azar): 16-27.
- Reeve, Andrew, and Alan Ware. 1991. *Electoral Systems: A Comparative and Theoretical Approach*. London: Routledge.
- Reidel, Tim H. 1994. "The 1993 Parliamentary Elections in Jordan." *Orient* 35 (1994).
- Remmer, Karen. 1989. *Military Rule in Latin America*. Boston: Unwin Human.
- Republic of Yemen. 1992. *The Republic of Yemen Election Law*. Information Committee of the Elections Supreme Committee. Translated September 21.
- Reynolds, Andrew. 1999. "Patterns of Democratization and Institutional Design in Southern and West Africa." Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Atlanta, September 3.
- Reynolds, Andrew, and Jorgan Elkit. 1997. "Jordan: Electoral System Design in the Arab World." In Andrew Reynolds and Ben Reilly, eds., *The International IDEA Handbook of Electoral System Design*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 53-54.
- Reynolds, Andrew, and Ben Reilly, eds. 1997. *The International IDEA Handbook of Electoral System Design*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
- Richards, Alan. 2002. "On Transition from Authoritarian Rule and the Democratic Potential of Arab Regimes." *Economic Research Forum Newsletter* (Summer): Q12-13.
- Rifaat, Rahma. n.d. "Law 153/1999 of Association and Its Executive Regulations." Cairo: Center for Trade Union and Worker Services.
- Robinson, Glenn. 1997. "Can Islamists Be Democrats? The Case of Jordan." *Middle East Journal* 51, 3 (Summer): 373-387.
- . 1998. "Defensive Democratization in Jordan." *International Journal of Middle East Studies* 30, 3 (August): 387-410.
- Ross, Michael, L. 2001. "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics* 53, 3: 325-361.
- Rubin, Barry. 2002. "The Military in Contemporary Middle Eastern Politics." In Barry Rubin and Thomas Keaney, eds., *Armed Forces in the Middle East*. London: Frank Cass.
- Rudebeck, Lars. 1967. *Party and People*. Stockholm: Almqvist & Wiksell.
- Rueschemeyer, Dietrich, Evelyn Huber Stephens, and John D. Stephens. 1992. *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge, UK: Polity.
- Rustow, Dankwart A. 1960. "The Politics of the Near East." In Gabriel A. Almond and James Coleman, eds., *The Politics of Developing Areas*. Princeton: Princeton University Press.
- . 1970. "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model." *Comparative Politics* 2 (April): 337-363.
- Ryan, Curtis. 1998. "Peace, Bread, and Riots: Jordan and the International

- Monetary Fund." *Middle East Policy* 6, 2 (October): 54–66.
- Sadeg al-Ali, Nadjie. 2000. *Secularism, Gender, and the State in the Middle East: The Egyptian Women's Movement*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Sadowski, Yahya. 1993. "The New Orientalism and the Democracy Debate." *Middle East Report* 183, 40: 14–21.
- Said, Edward. 1978. *Orientalism*. New York: Random House.
- Salamé, Ghassan. 1994. "Introduction: Where Are the Democrats?" In Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World*. New York: I. B. Tauris, 1–22.
- Salamé, Ghassan, ed. 1987. *The Foundations of the Arab State*. New York: Croom Helm.
- Salem, Paul. 1997. "Skirting Democracy: Lebanon's 1996 Elections and Beyond." *Middle East Report* 203 (Spring): 26–29.
- Sani, Giacomo, and Giovanni Sartori. 1983. "Polarization, Fragmentation and Competition in Western Democracies." In Hans Daalder and Peter Mair, eds., *Western European Party Systems: Continuity and Change*. London: Sage, 307–340.
- Santucci, Jean-Claude. 1986. "Chroniques politiques Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*: 904–932.
- Santucci, Jean-Claude, ed. 1992. *Le Maroc Actuel*. Paris: CNRS.
- Saqqaf, Muhammad. 1998. "Al-Intikhabat al-Yemeniya: Sirab Dimuqrati" [The Yemenese Elections: A Democratic Phantom]. Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World." Brown University, Providence, RI, October 2–3.
- Sartori, Giovanni. 1976. *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis*. Vol. 1. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Satloff, Robert B. 1986. *Troubles on the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan*. New York: Praeger.
- . 1994. *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*. New York: Oxford University Press.
- Sayyid, Mustapha Kamel al-. 1991. "Slow Thaw in the Arab World." *World Policy Journal* 8 (Fall): 711–738.
- . 1995. "The Concept of Civil Society in the Arab World." In Rex Brynens, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner, 131–148.
- Sealapino, Robert A. 1953. *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*. Berkeley: University of California Press.
- Schedler, Andreas. 2002. "The Menu of Manipulation." *Journal of Democracy* 13, 2 (April): 36–50.
- Schirazi, Asghar. 1998. *The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic*. John O'Kane, trans. London: I. B. Tauris.
- Schmitter, Philippe. 1997. "Civil Society East and West." In Larry Diamond, Marc Plattner, Yun-han Chu, and Hung-Mao Tien, eds., *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Schwedler, Jillian. 2002. "Yemen's Aborted Opening." *Journal of Democracy* 13, 4 (October): 48–55.

- Seale, Patrick. 1988. *Asad: The Struggle for the Middle East*. Berkeley: University of California Press.
- Seddon, David. 1984. "Winter of Discontent: Economic Crisis in Tunisia and Morocco." *MERIP Reports* 127 (October): 7-16.
- . 1986. "Popular Protest and Political Opposition in Tunisia, Morocco, and Sudan 1984-1985." In Kenneth Brown, ed., *État, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient*. Paris: CNRS, 179-197.
- Sehimi, Mustapha. 1992. "Les élites ministérielles au Maroc: Constantes et variables." In Jean-Claude Santucci, ed., *Le Maroc Actuel*. Paris: CNRS.
- Seton-Watson, Christopher. 1967. *Italy from Liberalism to Fascism, 1870-1925*. London: Methuen.
- Sezgin, Ömür, and Gencay Şaylan. 1983. "Terakkiperver Cumhuriyet Fırkası." *Cumhuriyet Dönemi Türk Ansiklopedisi* 8.
- Sfakianakis, John, and Robert Springborg. 2001. "The President, the Son, and Military Succession in Egypt." *Arab Studies Journal* (Fall): 73-88.
- Shafik, Nemat, ed. 1998. *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust?* New York: St. Martin's.
- Shahin, Mariam. 1992. "De Facto Political Group Dissolves Itself." *Jordan Times*, June 17: 1.
- . 2000. "For Liberty, Prosperity, Fraternity?" *Middle East* 305 (October): 19-21.
- Shambayati, Hootan. 1994. "The Rentier State, Interest Groups, and the Paradox of Autonomy: State and Business in Turkey and Iran." *Comparative Politics* 26 (April): 307-331.
- Sharabi, Hisham. 1988. *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press.
- Share, Donald, and Scott Mainwaring. 1986. "'Transitions Through Transaction': Democratization in Brazil and Spain." In W. Selcher, ed., *Political Liberalization in Brazil*. Boulder: Westview, 175-215.
- Shikaki, Khalil. 1996. "The Palestinian Elections: An Assessment." *Journal of Palestine Studies* 25, 3 (Spring).
- Shin, Doh Chull. 1994. "On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research." *World Politics* 47, 1 (October): 135-170.
- Skidmore, Thomas. 1988. *The Politics of Military Rule in Brazil 1964-85*. New York: Oxford University Press.
- Skoepol, Theda. 1979. *States and Social Revolutions*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- . 1982. "Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution." *Theory and Society* 11 (May): 265-283.
- . 1992. *Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Smith, Rogers. 2002. "Putting the Substance Back Into Political Science." *Chronicle of Higher Education* (April 5).
- Snyder, Richard. 1992. "Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships." *Comparative Politics* 24 (October): 379-399.
- . 1998. "Paths Out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives." In H. E. Chehabi and Juan J. Linz, eds., *Sultanistic Regimes*. Boulder: Lynne Rienner, 49-81.

- Snyder, Richard, and James Mahoney. 1999. "The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change." *Comparative Politics* 32, 1 (October): 103–122.
- Sobelman, Daniel. 2001. "Gamal Mubarak, President of Egypt?" *Middle East Quarterly* (Spring): 31–40.
- Soudan, Francois. 1995. "L'attente." *Jeune Afrique* 22 au 28 Juin: 16–17.
- Steinmo, Sven, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds., 1992. *Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Stepan, Alfred. 1988. *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone*. Princeton: Princeton University Press.
- . 2001. "Religion, Democracy, and the 'Twin Tolerations.'" In Alfred Stepan, *Arguing Comparative Politics*. New York: Oxford University Press.
- Stepan, Alfred, and Graeme B. Robertson. 2003. "An 'Arab' More Than a 'Muslim' Electoral Gap." *Journal of Democracy* 14 (3): 30–44.
- Stokes, Susan C. 1996. "Economic Reform and Public Opinion in Peru, 1990–1995." *Comparative Political Studies* 29, 5 (October): 544–565.
- Storing, James A. 1963. *Norwegian Democracy*. Boston: Houghton Mifflin.
- Suval, Stanley. 1985. *Electoral Politics in Wilhelmine Germany*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Sweet, Catherine. 2001. "Democratization Without Democracy: Political Openings and Closures in Modern Morocco." *Middle East Report* 218 (Spring).
- Tadros, Mariz. 1999. "NGOs Campaign On." *Al-Ahram Weekly Online*, June 3–9.
- Taji-Farouki, Suha. 1996. *A Fundamental Quest: Hizb al-Tahrir and the Search for the Islamic Caliphate*. London: Grey Seal.
- Takeyh, Ray, and Gideon Rose. 1998. "Special Policy Forum Report: Qadhafi, Lockerbie, and Prospects for Libya." *Washington Institute Policywatch* 342 (October 1).
- Talbi, Mohamed. 2000. "Arabs and Democracy: A Record of Failure." *Journal of Democracy* 11, 3 (July): 58–68.
- Terrab, Mustapha. 1995. Interview. Adviser to King Hassan II. Rabat, July 12.
- Terry, Janice J. 1982. *The Wafd 1919–1952*. London: Third World Centre for Research and Publishing.
- Tessler, Mark A., John P. Entelis, and Gregory W. White. 1995a. "Kingdom of Morocco." In David E. Long and Bernard Reich, eds., *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*. Boulder: Westview, 369–386.
- . 1995b. "Republic of Tunisia." In David E. Long and Bernard Reich, eds., *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*. Boulder: Westview, 423–445.
- Tétreault, Mary Ann. 2000. *Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait*. New York: Columbia University Press.
- . 2001. "A State of Two Minds: State Cultures, Women, and Politics in Kuwait." *International Journal of Middle East Studies* 33, 2: 203–220.
- Thelen, Kathleen, and Sven Steinmo. 1992. "Historical Institutionalism in Comparative Politics." In Sven Steinmo, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds., *Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Thompson, Mark R. 2001. "To Shoot or Not to Shoot: Post-Totalitarianism in China and Eastern Europe." *Comparative Politics* 34 (October): 63–84.

- Tilly, Charles. 1978. *From Mobilization to Revolution*. Reading, MA: Addison-Wesley, Chapter 3.
- Tunaya, Târık Z. 1952. *Türkiye’de Siyasi Partiler 1859–1952*. İstanbul: Doğan Kardeş Yayınları.
- Tyler, Patrick. 1989a. “Jordan Grapples with Political, Economic Woes.” *Washington Post*, March 14: A21.
- . 1989b. “Hussein Arrives in Jordan, Appeals for Calm.” *Washington Post*, April 24: A 23.
- United Nations Development Program (UNDP). 2001. *Arab Human Development Report*. New York: UNDP.
- U.S. Department of State. 1996. Libya Report on Human Rights Practices for 1996. Online at http://www.state.gov/www/global/human_rights/1996_hrp_report/libya.html.
- al-Urdun al-Jadid Research Center. 1995. *Post-Election Seminar: A Discussion of Jordan’s 1993 Parliamentary Election*. Amman, Jordan: al-Urdun al-Jadid.
- Usta, Veysel. 1994. “Trabzon’da Terakkiperver Fırka’nın Kuruluşu.” *Tarih ve Toplum* 21 (June): 27–31.
- Vandewalle, Dirk. 1998. *Libya Since Independence*. Ithaca: Cornell University Press.
- Varzi, Roxanne. 2002. “Visionary Terrains: Youth, Identity and Space in Post-Revolutionary Iran.” Paper presented at the 2002 Middle East Studies Association annual conference, Washington, DC.
- Vatikiotis, P. J. 1978. *Nasser and His Generation*. New York: St. Martin’s.
- . 1987. *Islam and the State*. New York: Croom Helm.
- Vengroff, Richard, and Lucy Cheevey. 1997. “Senegal: The Evolution of a Quasi Democracy.” In J. Clark and D. Gardinier, eds., *Political Reform in Francophone Africa*. Boulder: Westview, 204–222.
- Vengroff, Richard, and Michael Magala. 2000. The Transformation of Senegal’s Electorate: Institutional Reform, Political Culture, and Democratic Transition.” Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, August 30–September 3.
- Vengroff, Richard, and Shaheen Mozaffar. 2002. “A ‘Whole System’ Approach to the Study of Electoral Rules in Emerging Democracies: Senegal in Comparative Perspective.” *Electoral Studies* 21, 4 (December): 601–616.
- Verney, Douglas V. 1957. *Parliamentary Reform in Sweden, 1866–1921*. Oxford: Clarendon.
- Vitalis, Robert. 1995. *When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
- Waldner, David. 1999. *State-Building and Late Development*. Ithaca: Cornell University Press.
- Waltz, Susan. 1991. “Clientelism and Reform in Ben Ali’s Tunisia.” In I. W. Zartman, ed., *Tunisia: The Political Economy of Reform*. Boulder: Lynne Rienner, 29–44.
- . 1999. “Interpreting Political Reform in Morocco.” In Rahma Bourqia and Susan Miller, eds., *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power, and Politics in Morocco*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 282–305.
- Waterbury, John. 1970. *Commander of the Faithful*. London: Weidenfeld & Nicolson.
- . 1983. *The Egypt of Nasser and Sadat*. Princeton: Princeton University Press.

- , 1994. "Democracy Without Democrats? The Potential for Political Liberalization in the Middle East." In Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World*. New York: I. B. Taurus, 23–47.
- , 1997a. "Fortuitous By-Products." *Comparative Politics* 29 (April): 383–402.
- , 1997b. "From Social Contracts to Extraction Contracts: The Political Economy of Authoritarianism and Democracy." In John P. Entelis, ed., *Islam, Democracy, and the State in North Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 141–176.
- Wedeen, Lisa. 1999. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*. Chicago: University of Chicago Press.
- Wederman, Ben. 1993. "Democracy in Jordan" *Middle East Insight* (November–December).
- Weiker, Walter F. 1973. *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath*. Leiden: E. J. Brill.
- Welch, Claude. 1995. *Protecting Human Rights in Africa: Strategies and Roles of Nongovernmental Organizations*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Welch, David. 2002. "American Policy in the Middle East." Speech for the English Public Lecture Series, Cairo: American University in Cairo, January 28.
- White, Gregory. 1997. "The Advent of Electoral Democracy in Morocco? The Referendum of 1996." *Middle East Journal* 51, 3 (Summer): 389–404.
- Whitehead, Lawrence. 1986. "International Aspects of Democratization." In Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter, and Lawrence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 3–47.
- Wiarda, Howard J. 1974. "Social Change and Political Development in Latin America: Summary." In Howard Wiarda, ed., *Politics and Social Change in Latin America*. Amherst: University of Massachusetts Press.
- Wickham, Carrie Rosefsky. 2004. "The Path to Moderation: Strategy and Learning in the Formation of Egypt's Wasat Party." *Comparative Politics* 36, 2 (January): 205–228.
- Widner, Jennifer, ed. 1994. *Economic Change and Political Liberalization in Sub-Saharan Africa*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Wiktorowicz, Quintan. 1999. "The Limits of Democracy in the Middle East: The Case of Jordan." *The Middle East Journal* 53, 4 (Autumn): 606–620.
- , 2000. "Civil Society as Social Control: State Power in Jordan." *Comparative Politics* 33 (October): 43–61.
- Williamson, John, ed. 1994. *The Political Economy of Policy Reform*. Washington, DC: Institute for International Economics.
- Wilson, Peter, and Douglas F. Graham. 1994. *Saudi Arabia: The Coming Storm*. New York: M. E. Sharpe.
- World Bank. 1995. *Bureaucrats in Business*. New York: Oxford University Press.
- , 2002. *World Development Report*. Washington, DC: World Bank.
- Wright, Zakariya. 1999. "Chasing Democracy in Tunisia." Online at <http://www.iviews.com>.
- Yassini, Ayman al-. 1985. *Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia*. Boulder: Westview.

- Yata, 'Ali. 1992. "Le PPS, la question nationale et le mouvement national et progressiste." *Economie et socialisme* 11 (January): 87-114.
- Yeşil, Ahmet. 1992. *Türkiye Cumhuriyeti'nde İlk Teşkilatlı Muhalefet Hareketi*. PhD thesis, Hacettepe University, Ankara.
- Yılmaz, Hakan. 1996. *The International Context of Regime Change: Turkey, 1923-1960*. PhD thesis, Columbia University.
- Younger, Sam. 1985. "Morocco and Western Sahara." *Africa Review*: 205-211.
- Zartman, I. William. 1988. "Opposition as Support of the State." In Adeed Dawisha and I. William Zartman, eds., *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State*. London: Croom Helm, 61-87.
- Zartman, I. William, ed. 1973. *Man, State, and Society in the Contemporary Maghrib*. New York: Praeger.
- Zartman, I. William, and William Mark Habeeb, eds. 1993. *Polity and Society in Contemporary North Africa*. Boulder: Westview.
- Zayd, Sharif. 1995. "Government Concern Is to Safeguard 'Responsible' Press." *Jordan Times*, December 11: 1.
- Zisser, Eyal. 2002. "The Syrian Army on the Domestic and External Fronts." In Barry Rubin and Thomas Keaney, eds., *Armed Forces in the Middle East*. London: Frank Cass.
- Zouby, Salim al-. 1992. "Discussion to the Report of the Committee or Formulation of Conclusions, by Dr. Ahmad al-Momany, Dr. Mahmoud Kilani." In H. Dobers, W. Goussous, and Y. Sara, eds., *Democracy and the Rule of Law in Jordan*. Amman: Jordanian Printing Press, 92-121.
- Zürcher, Erik Jan. 1991. *Political Opposition in the Early Turkish Republic: The Progressive Republican Party, 1924-1925*. Leiden: E. J. Brill.

المساهمون في سطور:

ميشيل بينر أنجريست:

أستاذة مساعدة في مادة العلوم السياسية بكلية يونيون Union University الأمريكية. صدر لها أول كتبها بعنوان: Party Building in the Modern Middle East: The Origins of Competitive and Coercive Rule. مطبعة جامعة واشنطن. وظهر لها أيضاً مؤلف حول التنمية السياسية والشرق الأوسط في المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Politics; Comparative Studies in Society and History; and Journal of North African Studies.

إيفا بيلين، أستاذة مشاركة لمادة العلوم السياسية في كلية هنتر Hunter College الأمريكية، وهي مؤلفة كتاب: Stalled Democracy: Capital, Labor and the Paradox of State-Sponsored Development.

نشرت مقالاتها في المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Politics; World Politics; and World Development. وتعمل حالياً في مشروع يستكشف العلاقات بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

جاسون براونلي، أستاذ مساعد في مادة العلوم السياسية بجامعة تكساس الأمريكية وموقعها في مدينة هيوستن بولاية تكساس. قام بإجراء أبحاث ميدانية أصيلة في: مصر، وإيران، وماليزيا، والفلبين. وقام بنشر مقالاته في المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Politics; Studies in Comparative International Development; and Journal of Democracy.

مايكل هيرب، أستاذ مساعد في مادة العلوم السياسية بجامعة جورجيا Georgia State University، وهو مؤلف كتاب: All in the Family: Absolutism, Revolution and Democracy in the Middle Eastern Monarchies. وله مقالات نشرتها المجلتين المتخصصةين الآتيتين: Studies in Comparative International Development; and the Middle East Journal.

أرانج كيشافارزيان، أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة كونكورديا Concordia University بمونتريال، كندا. نشرت مقالاته حول العلاقة بين الدولة ورجال الدين في إيران، وحول الاقتصاد السياسي للبازارات الخيرية والأسواق الإيرانية في المجالات المتخصصة الآتية: - ISIM News- Politics and Society; Journal of Church and State; letter; and Gofit-o-gu.

فيكي لانكوفر، أستاذة مشاركة في مادة العلوم السياسية في كلية هولي كروس Holy Cross College في مدينة نوتردام بولاية إنديانا الأمريكية. نشرت مقالاتها في المجالات المتخصصة الآتية: - International Journal of Middle East Studies; Journal of Democracy; and Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East. وهي تعمل حالياً على إنجاز كتاب يدور حول الحركات الدينية القومية في: مصر، والهند، وإندونيسيا.

إلين لاست-أوكار، أستاذة مساعدة في مادة العلوم السياسية بجامعة ييل Yale University الأمريكية. هي مؤلفة كتاب: - Structuring Contestation in the Middle East: Incumbents, Opponents, and Institutions Linking Domestic and International Conflict: The Case of Middle East Rivalries. نشرت مقالاتها حول العلاقات بين الحكومة والمعارضة داخل البلدان العربية في المجالات المتخصصة الآتية: - Comparative Politics; Comparative Political Studies; Politics and Society; International Journal of Middle East Studies, and Middle Eastern Studies.

مارشا بريشتاين بوسوزني، أستاذة العلوم السياسية في جامعة بريانت Bryant University الأمريكية، وأستاذة مساعدة في مادة العلاقات الدولية (أبحاث) في معهد واطسون للدراسات الدولية Watson Institute for International Studies، التابع لجامعة براون Brown University.

شاركت مؤخراً في تحرير كتاب بعنوان: Women and Globalization in the Arab Mid-
dle East: Gender, Economy, and Society. وكان كتابها الأول بعنوان: Labor and the State in
Egypt: Workers, Unions, and Economic Restructuring. وهو الكتاب الذي فاز بجائزة هيئة
ألبرت حوراني لدراسات الشرق الأوسط لعام ١٩٩٨م بالمشاركة مع غيرها، وذلك
باعتباره بحثاً علمياً بارزاً وأصيلاً حول الشرق الأوسط. نشرت مقالاتها في المجالات
المتخصصة الآتية: World Politics; Studies in Comparative International Development; Com-
parative Politics; Middle East Report; and Global Social Policy.

المترجم فى سطور:

د. طلعت غنيم حسن:

حصل على بكالوريوس الإعلام قسم الصحافة عام ١٩٨٥م، وماجستير الإعلام قسم الصحافة عام ١٩٩٤م، من كلية الإعلام جامعة القاهرة، كما حصل على دبلوم الصحافة من كلية الاتصال بجامعة بوسطن Boston University بولاية ماساشوسيتس - الولايات المتحدة الأمريكية - عام ١٩٩٢م - والدكتوراة من جامعة حلوان ٢٠٠٢م.

- عمل صحفياً بوكالة أنباء الشرق الأوسط منذ ١٩٩٠م حتى الآن، وعمل محرراً بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية فى الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٦م)، ورئيساً لتحرير صحيفة "جريدة اليوم" المحلية فى حلوان فى الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠١٠م - ويعمل الآن محاضراً فى جامعة الجوف بالمملكة العربية السعودية - وهو عضو نقابة الصحفيين المصرية والأمريكية، والجمعية المصرية للمترجمين، واللجنة الإعلامية لرابطة الجامعات الإسلامية - صدر له ٨ كتب مترجمة من الإنجليزية إلى العربية بالتعاون مع مترجمين آخرين.

التصحيح اللغوي : محمد بسيوني

الإشراف الفني : محسن مصطفى

